سلسلة الدراسات الإعلامية (2)

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)

وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان

(1956-2019م)

د. مزمل سليمان حمد

الطبعة الأولى
2025م

سلسلة الدراسات الإعلامية (2)

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)

وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان

(1956-2019م)

د. مزمل سليمان حمد

الطبعة الأولى
2025م

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)

وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان

(1956-2019م)

د. مزمل سليمان حمد

الإيداع القانوني

...../2025م

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 121566207 - 00249122094856
البريد إلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:
الطبعة الأولى – 2025م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

قال تعالى:

﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾

سورة البقرة: من الآية 83

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[ليس المُؤمِنُ بالطَّعَّانِ ولا اللَّعَّانِ ولا الفاحشِ ولا البَذيءِ]

إهداء

إلى والديَّ الأعزَّاء

المرحوم بإذن الله تعالى/ سليمان حمد

والمرحومة الوالدة بإذن الله تعالى نور الشام حاج قاسم

اللذين أحسنا تربيتي وأعطياني

كل القيم والمبادئ والمثل

إلى أسرتي الصغيرة

زوجتي الأستاذة/ منال يونس حمد العجب،

وأبنائي الأعزاء

المهندس أحمد والمهندس عبد الرحمن ومنذر

والدكتورة آلاء والدكتورة نوران

والدكتورة سرَّاء مزمل سليمان حمد

أهدي هذا الجهد وفاءً وتقديرا

لما بذلوه تجاهي وتجاه العلم والمعرفة والإنسانية ...

المؤلف

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي أكرمني بإنجاز هذا العمل، وبتوفيق وإعانة منه، تمكنت من الوصول الى هذه المرحلة، وشكري بعد الله إلى أساتذتي الأفاضل الكرماء، وأخص منهم **أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ على محمد شمُّو** الذى أكرمني بالجهد، وتعهدني بالرعاية والتقويم، حتى كانت هذه الثمرة، بعد أن كانت بذرة في رحاب الفكر والمعرفة، فسخر لي من الوقت والجهد والعلم الكثير.

والشكر إلى أساتذتي الكرماء بكليات الإعلام في الجامعات السودانية، وأخص منهم **الأستاذ الدكتور/ بدر الدين إبراهيم، والأستاذ الدكتور صلاح محمد إبراهيم، والأستاذ الدكتور/ جلال الدين زيادة، والأستاذ الدكتور/ مجذوب بخيت، والأستاذ الدكتور/ عبدالعظيم نورالدين الحسن، والأستاذ الدكتور/ عبد الدائم عمر الحسن، والأستاذ الدكتور/ هشام محمد عباس، والأستاذ الدكتور/ عبدالنبي عبدالله الطيب، والاستاذ الدكتور/ عوض إبراهيم عوض، والدكتور/ عبد المولى موسى محمد، والدكتورة/ ليلي الضوء سليمان، والدكتور/ أحمد طه، والدكتور/ يس قرشي، والدكتور/ أحمد الجهمي، والدكتور/ إبراهيم محمد عثمان،** وكل العاملين في مجالي العمل الإعلامي وعلوم الاتصال، وفى أجهزة الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، وأخصُّ زملائي الأوفياء في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ومنهم العالم **الأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل**، المدير الأسبق والمؤسس لنهضة الإذاعة (الراديو) في عصرها الحديث **و الاستاذ محمد حاتم سليمان** المدير الأسبق للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون و**السفير الاستاذ عبيد مروح** المدير الاسبق للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون **و الاستاذ جمال الدين مصطفى** المدير الاسبق للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون **و الاستاذ إبراهيم البزعي** المدير العام للإذاعة والتلفزيون ومعاونيه من قيادات الهيئة ورموزها و **الأستاذ معتصم فضل**، وكل مديري الإذاعة والهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون ورفقاء الدرب والمسيرة، وأخص منهم **المهندس الدكتور حسن مصطفى**، و**الدكتور أنور الزين** بجامعة أم درمان الإسلامية، و**الأستاذ الحسن عبد الكريم عبدالله، والاستاذ محمد خير عمر**ـ والمهندس الإذاعي **عوض الله على دبوره**، و**الأستاذ سر الختم أحمد**، وجميع زملائي في الإدارة العامة للأخبار والبرامج السياسية

بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وكل الذين كان لهم الجهد والدعم في بلوغي لهذه المرحلة وإنجاز هذا البحث العلمي.

والشكر أجزله لسعادة **الفريق أول ركن مصطفى محمد نور** وإلي ولاية البحر الاحمر علي استضافة لوفد العلماء الذين وصولوا بورتسودان متكبدين المشاق لأجل المشاركة في جلسة المناقشة والحكم ولأعضاء حكومته الذين شرف جلسة المناقشة والحكم . وأخص منهم **الأستاذ هاشم الأمين** وزير الثقافة والإعلام المكلف بولاية البحر الأحمر، **والأستاذ أحمد طاهر** وزير الاستثمار المكلف بولاية البحر الأحمر، والشكر موصول لوالي نهر النيل **الدكتور محمد البدوي عبدالماجد** وأعضاء حكومته، وأخص منهم **الأستاذ مصطفى الشريف** وزير الثقافة والإعلام **وجمال محمود حاج علي مدير** مراسم نهر النيل، **واللواء (أمن) ياسر علي بشير** مدير أمن ولاية نهرالنيل، **واللواء (شرطة) سلمان محمد الطيب** مدير شرطة ولاية نهر النيل، والشكر موصول **للأمانة العامة للمجلس السيادي ولإدارة الإعلام** به ونخص منهم الاخ الكريم **الأستاذ محمد صديق الشيخ**. والشكر موصول لوزارة الإعلام ونخص بالشكر والتقدير الأستاذة الفاضلة سميه الهادي وكيل وزارة الإعلام الاتحادية ولكل من ساهم وشارك في دعم المجهود التي بذلت لعقد جلسة المناقشة والحكم والتي تعد اول جلسة مناقشة وحكم لرسالة دكتوراه من كلية الإعلام بجامعة أم درمان الإسلامية منذ إندلاع حرب الخامس عشر من ابريل 2023م.

الشكر والتقدير والاحترام لسعادة اللواء (امن) يوسف بشارة سليمان علي جميع مواقفه المشرفة والتي كان لها الدافع الأكبر في بلوغي لهذه المرحلة. وللزملاء بهيئة اذاعه وتلفزيون ولاية البحر الاحمر وأخص منهم الاخوة هيثم جنابي مدير هيئة اذاعه وتلفزيون ولاية البحر والاخ الزميل المخلص **الطاهر إدريس وحسن اونور عثمان محمود وأيمن سلطان** والزميلة المخلصة **هيبات قسم الله ونادية وفايزة وأماني جمعان وهدي واسمهان** وكل الزملاء والزميلات المحترمين بهيئة اذاعه وتلفزيون ولاية البحر الاحمر و الشكر والتقدير والاحترام **للأستاذ أسامة حسن الشريف** مدير الإذاعة السودانية و **الأستاذة سهير عبدالرحمن سعد** وكل الزملاء والزميلات بهيئة الإذاعة والتلفزيون ولكل من ساهم بالراي والتوجيه والإرشاد أو توفير مرجع لهم مني خالص الشكر والتقدير.

والشـكر موصـول لـلأخ الدكتـور جمـال بلـة مديـر مطبعـه ولايـة نهـر النيـل ولأسرة المطبعـة والشـكر موصـول **للأمـير حسـن بشـير كافـوت وللامـير عاطـف نعيـم ابـن الدامـر البـار ولنقيـب الصحافيـين** بنهـر النيـل **الاسـتاذ جمـال مـكاوي** والصديـق العزيـز **الفكـي مكـي والأسـتاذ عثمـان يعقـوب**، و**الأسـتاذ فتـح الرحمـن الخـير وللدكتـور غـلام الديـن** ادم واللـواء الفاضـل مديـر أكاديميـة الأمـن العليـا **وللدكتـورة ماريـا الخليفـة أحمـد محمـد** نائـب مديـر الأكاديميـة، و للأسـتاذ معتصـم عبدالقـادر مديـر مكتبـه البحـر الأحمـر العامـة وللزميلـة زينـب يسـن والأسـتاذ عابـد سـيد احمـد عـلي دعمهـم وتشـجيهم للعلـم والمعرفـة.

المؤلف

فهـرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهـــداء	5
شكر وعرفان	6
قائمة المحتويات	9
قائمة الجداول	13
قائمة الأشكال	15
تقديم بروفيسور/ علي محمد شمو - الأب المؤسس للإعلام بالسودان و الخبير الإعلامي	16
تقديم بروفيسور/ بدر الدين أحمد إبراهيم (السياسة الإعلامية والتقلبات السياسية)	19
تقديم بروفيسور/ عوض ابراهيم عوض - الخبير الاعلامي في مجال الإذاعة (الراديو والتلفزيون).	21
الفصل الأول **الإطار المنهجي للبحث**	
المقدمة	34
مشكلة البحث	34
تساؤلات البحث	35
أهداف البحث	36
أهمية البحث	37
فرضيات البحث	37
عينة البحث	38

منهج البحث	38
أدوات البحث	39
حدود البحث	40
مصطلحات البحث	40
الدراسات السابقة.	43
النظريات الداعمة للبحث	54
الفصل الثاني **الأنظمة السياسية (المفهوم و الأنواع)**	
المبحث الأول: مفهوم الأنظمة السياسية	67
المبحث الثاني: أنواع الأنظمة السياسية	69
الفصل الثالث **الإعلام والسياسات الإعلامية**	
المبحث الأول: الإعلام، المفهوم والوظائف	67
المبحث الثاني: السياسات العامة	81
المبحث الثالث: السياسات الإعلامية	86
المبحث الرابع: نماذج للسياسة الإعلامية العربية والدولية	100
الفصل الرابع **تطور التشريعات والقوانين الإعلامية في السودان**	
المبحث الأول: الحريات في قانون الصحافة والمطبوعات السوداني	129
المبحث الثاني: التشريعات المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزيوني في السودان	135
الفصل الخامس **نشأة الإعلام الإذاعي في السودان**	
المبحث الأول: نشأة وتطور الإذاعة في السودان	143
المبحث الثاني: الإذاعات الولائية في السودان	169

المبحث الثالث: الإذاعات القومية في كنف الوزارات والمؤسسات الحكومية	174
المبحث الرابع: الإذاعات الخاصة والمتخصصة و إذاعات الإنترنت	181
الفصل السادس **نشأة التلفزيون في السودان والسياسات الإعلامية**	
المبحث الأول: نشأة وتطور التلفزيون السوداني	204
المبحث الثاني: إنشاء وتطوير لجان عمل البث التلفزيوني	217
المبحث الثالث: الطفرة في تطور التلفزيون السوداني	223
الفصل السابع **الدراسة التحليلية للسياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان من (1956م – 2019م)**	
المبحث الأول: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو) في الفترة 1954-1958ومن 17 نوفمبر-1958 أكتوبر 1964م	235
المبحث الثاني: انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الثاني الرئيس المشير جعفر محمد نميري (25 مايو 1969م 6- أبريل 1985م)	257
المبحث الثالث: انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الانتقالي الأول الرئيس المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب (6 أبريل 1985م – مايو 1986م)	282
المبحث الرابع: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الثالث: الرئيس المشير عمر حسن أحمد البشير (30 يونيو 1989م – 11 أبريل 2019م)	285
المبحث الخامس: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في الفترة من أبريل 2019 إلى ديسمبر 2019	309

الفصل الثامن الدراسة الميدانية: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) من وجهة نظر الخبراء والاختصاصيين	
أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة	329
ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة	340
ثالثاً: النتائج والتوصيات	362
المصادر والمراجع	377
الملاحق	406

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
(1-3)	الإذاعات الولائية في السودان عام 1999م.	172
(2-3)	يبين مشروعات تم تنفيذها بين تلفزيون السودان وبين الولايات.	215
(3-3)	البرامج الرياضية بقناة النيلين الرياضية.	220
(4-3)	البرامج الرياضية بقناة قوون.	227
(1-5)	توزيع عبارات الاستبانة.	330
(2-5)	معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ.	331
(3-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع.	332
(4-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق العمر.	333
(5-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي.	334
(6-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير جهة الأداء المهني.	335
(7-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الوظيفة.	336
(8-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة.	338
(9-5)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الأسئلة المغلقة.	340
(10-5)	الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور.	344
(11-5)	اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير النوع.	347
(12-5)	اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير النوع.	347
(13-5)	اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير العمر.	348

(5-14)	اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير العمر.	348
(5-15)	اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير المستوي التعليمي.	349
(5-16)	اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير المستوي التعليمي.	349
(5-17)	اختبار الفروق للعبارات وفقا لمتغير جهة الأداء المهني.	350
(5-18)	اختبار تحليل التبيان وفقا لمتغير جهة الأداء المهني.	350
(5-19)	اختبار الفروق للعبارات وفقا لمتغير الوظيفة.	351
(5-20)	اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير الوظيفة.	351
(5-21)	اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير سنوات الخبرة.	352
(5-22)	اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير سنوات الخبرة.	352

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
(1-4)	الهيكل المؤسسي والتنظيمي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في ولاية البحر الأحمر.	301
(1-5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع.	333
(2-5)	التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق للخبرة العمر.	334
(3-5)	التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق للمؤهل العلمي.	335
(4-5)	التوزيع التكراري لأفراد الدراسة لجهة الأداء المهني.	336
(5-5)	التوزيع التكراري لأفراد الدراسة للمسمى الوظيفي.	337
(6-5)	التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب سنوات الخبرة	338

تقديم

1

بروفيسور/ علي محمد شمو

أردت بهـذا التقديـم الموجـز للكتـاب الذي ألفـه دكتور مزمل سـليمان حمد (السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة) مسـتمداً عنوانـه مـن موضـوع الرسـالة التـي أشرفت عليهـا والتي أوصـت لجنه المناقشـة بنشرهـا وإصدارها في كتاب نظـرًا لأهميتها مـن الجانبين النظري والتطبيقـي، أردت أن أتقـدم بالشـكر للأسـاتذة الأجـلاء الذيـن يمثلون نخبـة من خيرة أسـاتذة الإعـلام وعلـوم الاتصال في الجامعات السـودانية عـلى التقريظ والإشـادة بالمؤلف دكتـو ر مـزم ل والثناء عـل ى محتو ى الكتاب وإبـداء الملاحظات المفيدة التي سيسـتفيد منهـا المؤلـف والقـارئ معًا ... فبروفيسـور عوض إبراهيـم عوض وبروفيسـور بدرالدين أحمد إبراهيم ودكتور عبد السـلام محمد خير ليسـوا كالأسـاتذة الذيـن يقومون بتدريس مناهـج علوم الاتصـال ونظرياته فـور تخرجهـم في الجامعات وحصولهم عـلى الدرجات العلميـة العليـا فحسـب، بل هم مـن ذلـك الفصيـل المتميز الذي مـارس وطبـق وعايش موضـوع الإعـلام بـدءًا بالخـبرة والموهبـة قبـل الانخـراط في دراسـات أصـول ونظريات الاتصـال... ويبـدو ذلـك واضحًـا من قـراءة التقديـم الذي خطـه كل منهم ومـدى تأثره بالتجربـة والخـبرة التـي حصل عليها مـن خلال الجمع بين الممارسـة العمليـة في الراديو التلفزيـون والانخـراط في الجانب الإداري والتـدرج في هيكل المؤسسـات الاعلامية المختلفة الإلكترونية منهـا والورقية.

لـم أكـن راغبًـا أن أكـون في قائمـة المقدميـن باعتبـاري مشرفـا عـلى الرسـالة وبالتـالي خاضعًـا للتقويـم بوسـاطة لجنـة المناقشـة مثـلي مثـل دكتـور مزمـل سـليمان حمـد، ولكننـي أردت فقـط التأكيـد عـلى أهميـة مبـدأ السياسـات المكتوبـة لأجهـزة الاعـلام الإلكترونيـة وخاصـة تلـك التـي تملكهـا وتديرهـا الحكومـة government owned and operated لتكـون معلومـة للعامليـن في المؤسسـة ومرجعًـا لَلتطبيـق وفقًـا للإسـتراتيجية القوميـة للدولـة... أمـا المؤسسـات الإعلاميـة الخاصـة وهـي النـوع الغالـب في العالـم و يطلـق عـلى نظامهـا government licenced and independent فـإن السياسـة المكتوبـة هـي مرجعيتهـا التـي بمقتضاهـا تنـال الترخيـص والتجديـد السـنوي مـن السـلطة المسـؤولة في الدولـة وهـي في نظـام السـودان «هيئـة البـث» وقـد ورد كل ذلـك في الكتـاب.

وبالإضافـة إلى النمـاذج العديـدة في العالمـين الثالـث والأول فـإن المملكـة المتحـدة تميزت بنظـام شـعبي أطلقـت عليـه هيئـة الإذاعـة البريطانيـة BBC وهـو الأوحـد الـذي ترخصـه الحكومـة ويحتكـره الشـعب chartered and monopoly government ويمولـه مـن عائـد مبيعـات المجلـة ومـن حصيلـة الرخصـة عـلى أجهـزة الاسـتماع والمشـاهدة radio and tv receivers... ظـل هـذا النظـام الإعلامـي الإلكترونـي سـائدًا ومحتكـرًا للشـعب بـدءًا مـن 1927 حتـى 1954 عندمـا انتهـى الاحتـكار.

لقـد بـذل دكتـور مزمـل جهـدًا جبـارًا في الدراسـات الأوليـة عـن الأنظمة منـذ ظهورها وحتـى الرسـالة وسـيقف عليهـا القـارئ وهـو يتتبـع مراحـل الرسـالة ومصادرهـا ومراجعهـا الـوارد ة في نهاية الكتاب بالإضافـة إلى تحليلات واجابـات المبحوثين والخروج بالنتائـج التـي يتضمنهـا الكتـاب.... لقـد قـدرت لجنـة المناقشـة كل هذا الجهـد المنظم ورأت أنـه يسـتحق النـشر ليطلع عليه ويسـتفيد منـه الممارسـون والأكاديميـون ومحبو المعرفـة والمتابعـون للتطـور العظيم الـذي تشـهد ادارات هذه المؤسسـات.

الجامعـات السـودانية ومراكـز البحـوث ومعاهـد الدراسـات الإسـتراتيجية تعـج بكـم هائـل مـن البحـوث والدراسـات التـي تحتـوي عـلى قـدر عظيـم مـن المعلومـات والنتائـج التـي افرزتهـا رسـائل الدكتـوراه والماجسـتيراه والمشـاريع الخاصـة ولكنهـا لا تجـد طريقهـا الي الجهـات التـي تسـتفيد منهـا بتطبيـق محتواهـا عـلى مشـاريع التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تـؤدي إلى رفعـة وتطويـر المجتمع السـوداني... تظـل كل هـذه الثـروة في الأضابيـر وتتعـرض للإبـادة والتخريـب بينمـا المسـتهدفون بهـا لا يعلمـون أنهـا موجـودة وأنهـا في مـكان مجهـول ... أرجـو أن يكـون إيـداع

البحـوث والرسـائل في أماكـن مناسـبة معلنـا عنهـا ومتاحـة للجميـع وليسـتفيد منهـا أصحـاب الحاجـة مـن العلمـاء والباحثـون أحـد الأهـداف التـي نسـعى إلى إنجازهـا في المسـتقبل .

بروفيسور/ علي محمد شمو

تقديم

2

السياسة الإعلامية والتقلبات السياسية

بروفيسور/ بدر الدين أحمد إبراهيم

عميد كليات الإعلام بجامعات أم درمان الإسلامية والسودان للعلوم والتكنولوجيا وإفريقيا العالمية الأسبق والخبير الإعلامي وأستاذ الإعلام الزائر في عدد من كليات الإعلام بالجامعات السودانية.

* * * * *

السودان بتاريخه المهيب الذي شهد له الآخرون من علماء الحفريات والتاريخ، والاكتشافات والحفريات وما أظهرته من حضارات وما رسمته من معارف متجدده كل ذلك آثار ويثير تساؤلات عدة، تتمحور حول هل ظلم الإعلام

سـوداني وعالمـي، السـودان وأهلـه، يتفـق كثـيرون رغـم تقـدم سـني الإعـلام السـوداني ومشـاركات قادتـه في تأسـيس كثـير مـن محطـات الإعـلام العربـي واتحاداتـه، غـير أن الجميـع يـكادون يتفقـون بـأن الإعـلام السـوداني مـا زال بعيـد المنـال في اللحـاق بتقـدم وتطـور الإعـلام العربـي والإقليمـي، ولعـل الأسـباب وراء ذلـك متعـددة ومتداخلـة ومتغـيرة، دون ثوابـت و مرتكـزات واسـتراتيجيات واضحـة، ثـم أن كثـيرا مـن الإعلاميـين أنفسـهم أكثـر النـاس نقـدا لبراعتـه، ومـن منطلقـات متفرقـة.

ففـي هـذا الزخم المتلاطـم والسـحالي الفضفـاض، تغيـب الدراسـات والبحـوث العلمية الناقـدة والمقامـة وفـق أسـس ومعايـير البحـث العلمـي، فكثـيراً يرجعـون مشـكلات الإعـلام السـوداني إلي تبعيـة السـلطة وغيـاب الاسـتراتيجيات والخطـط الطموحـة وعـدم ثبـات الموجـود منهـا، ورفاهيـة معظمهـا، وهـذا مـا عمـدت إليـه توصيـات دراسـة علميـة للباحـث الدكتـور، : مزمـل سـليمان في بحـث بعنـوان : (السياسـات الإعلاميـة وتقلبـات الأنظمـة السياسـية) والتـي أكـدت مـن خـلال التوصيـات حاجـة الإعـلام السـوداني إلي اسـتراتيجيات واضحـة وسياسـات مكتوبـة ومفهومـة لـدى العاملـين خاصـة في الأجهـزة ذات التأثـير الأقـوي (الإذاعـة والتلفزيـون) ، ووفقـا لأهميـة الموضـوع وسـبر اغـواره، ندعـو كـم إلى سـياحة علميـة للإبحـار عـلى ضفـاف هـذا السـفر، متمنيـا للكاتـب ولكـم جميعـا دوام الصحـة والعافيـة.

تحياتي

بروفيسور/ بدر الدين أحمد إبراهيم

تقديم

3

بروفيسور/ عوض ابراهيم عوض

الخبير الإعلامي في مجال الإذاعة (الراديو والتلفزيون). مسيرة حافلة وطويلة في الاعلام وتدريس علومه في الجامعات السودانية والإقليمية والدولية حاليا يعمل بروفيسور الإعلام بكلية الإعلام والعلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد أبها بالمملكة العربية السعودية

* * * * *

بين يديك أيها القارئ العزيز هذا الكتاب الجديد بعنوان: (السياسات الإعلامية للإذاعة وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان من وجهة

نظـر الخـبراء والاختصاصيـين)، وهـو مـن تأليـف الدكتـور مزمـل سـليمان حمـد الـذي يتحـدث فيـه عـن التطـورات التـي بـرزت في سياسـات جهـازي الراديـو والتلفزيـون بالسـودان. وقـد صـدر هـذا الكتـاب نتيجـة تجربـة طويلـة ومعايشـة شـخصية للمؤلـف اسـتمرت لسـنوات عديـدة عمـل فيهـا بمواقـع مختلفـة ومـدنٍ مختلفـة تابعـا للهيئـة القوميـة للإذاعـة والتلفزيـون، ممـا جعلـه يحظـى بتجربـةٍ متميـزة وسـط أبنـاء جيلـه. وقـد اسـتفاد الدكتـور مزمـل مـن هـذه التجربـة التـي سـكب فيهـا عصـارة معايشـته ومتابعتـه للسياسـات الإعلاميـة التـي تمخضـت عنهـا تجربـة الحكومـات السـودانية المتعاقبـة والتـي حوتهـا صفحـاتُ هـذا الكتـاب. وقـد حـرص المؤلـف عـلى متابعـة هـذا الأمـر خـلال فـترة الحكـم الوطنـي التـي أعقبـت اسـتقلال السـودان في الأول مـن يناير عـام 1956م واسـتمرت حتـى شـهر إبريـل عـام 2019م.

ويجـيء الكتـاب كأطروحـة قدمهـا المؤلـف لنيـل درجـة الدكتـوراه مـن جامعـة أم درمـان الإسـلامية وأشرف عليهـا البروفيسـور عـلي محمد شـمو، وشـارك في مناقشـتها الأسـتاذان: بروفيسـور بـدر الديـن أحمـد إبراهيـم الـذي عمل لسـنوات طويلـة في حقل الإذاعـة والتلفزيـون والدكتـور طـارق ميرغنـي أسـتاذ الإعـلام بعـدد مـن الجامعـات السـودانية. ولعـل هـذه التوليفـة العلميـة المتميـزة لهيئـة الإشراف والمناقشـة قـد أكسـبت الكتـاب مصداقيـةً وتفـرداً علميـاً بـرز مـن خـلال صفحاتـه التـي تناولـت هـذا الأمـر غـير المسـبوق بكثـير مـن الدقـة والغـوص في خبايـا المعلومـات، سـابقاً في تفـرده كثـيراً مـن الباحثـين والمؤلفـين الذيـن تناولـوا شـأن السياسـات الإعلاميـة بالسـودان لاسـيما في مجـال الإعـلام الإلكترونـي طـوال سـنوات الحكـم الوطنـي.

ومـن خـلال تصفـح هـذا الكتـاب يجـد القـارئ معلومـاتٍ مسـتفيضة عـن خصائص السياسـات الإعلاميـة بالسـودان خـلال الفـترة التـي خصصها المؤلـف لدراسـته. حيث حـرص عـلى إبـراز التأثـير الـذي تركتـه هـذه السياسـات رغـم تقلبـات الأنظمـة السياسـية التـي مـرت عـلى الدولـة. مركـزاً مـن خـلال ذلـك عـلى توضيـح المـدى الـذي وصـل إليـه تأثـر الأداء بـكلٍ مـن جهـازي الراديـو والتلفزيـون بالسياسـات الإعلاميـة المرتبطـة بهـذه التقلبـات.

وعـبر هـذا التنـاول الدقيـق فـإن الكتـاب يفـرض عـلى القـارئ متابعتـه خصوصـاً لو كان مـن المهتمـين بأمـر الإعـلام عمومـاً والإعـلام السـوداني عـلى وجـه الخصـوص. ومـن أسـباب هـذا الاهتمـام أن الكتـاب قـد أوضـح بجـلاء ضرورةَ أن تقـوم

الحكومات السودانية بوضع سياسات إعلامية للراديو والتلفزيون عبر مجلس التخطيط الاستراتيجي ووزارة الثقافة والإعلام ومجلس إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون فضلاً عن شركاء الإعلام. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي أشار المؤلف إلى ضرورة إعداد برامج توعوية خاصة بزيادة وعي صناع القرار بأهمية السياسات الإعلامية، وجعل الدستور السوداني مرجعها الأساسي. وفي ظل اضطراب الوضع الدستوري في السودان وعدم استقراره على دستور دائم يتحكم في مفاصل الدولة، فقد أشار المؤلف بعبارةٍ ذكية إلى ذلك، حيث قال: (بعد الاتفاق على دستور). مؤكداً من خلال هذه العبارة أن تأطير السياسات الإعلامية أمرٌ ضروري للسودان بغض النظر عن تقلبات الأنظمة السياسية. وقد يتحقق ذلك بتكثيف العمل، وإقامة الندوات والورش الهادفة إلى تثقيف العاملين وصناع القرار بمضمون السياسات الإعلامية وأهميتها.

وفي فصلٍ آخر من الكتاب تحدث المؤلف باستفاضة عن الأنظمة السياسية بالسودان، وفندها من خلال المفهوم و الأنواع. مشيراً في هذا الإطار إلى ما يعنيه مفهوم الأنظمة السياسية، ثم دلف إلى تفصيل أنواعها بشيء من تشويق القارئ للاطلاع على هذه التجربة المتفردة من قلب إفريقيا. وأوضح أن هناك علاقة وثيقة بين الأداء الإعلامي وأداء النظام الديمقراطي في العديد من الجوانب. وبسبب هذه العلاقة ذات الارتباط الوثيق بالديمقراطية فإن أمر النقاش أصبح ذا أهميةٍ بالغة حول ما إذا كانت وسائل الإعلام تلتزم فعلاً بالمعايير المطلوبة لدعم التحول الديمقراطي أم لا.

أما في جزئيته التي أفردها الكاتب للنظام الشمولي ذي التأثير على مسار الإعلام الإذاعي والتلفزيوني فقد أكد أن ظهور الأنظمة الشمولية في القرن العشرين قد ارتبط بالفاشية التي تعني عدم وجود ما يسمى بالفرد الذي لا يمكن النظر إليه إلا من خلال علاقته بالمجموعة التي تسمى (الشعب) أو (الأمة)، مما يؤدي إلى جعل الدولة مطلقة، ويتم توجيهها نحو العسكرة لتمكين السيطرة على الأفراد.

وفي فصله الثالث الذي جاء بعنوان: الإعلام والسياسات الإعلامية، تناول المؤلف مفهوم الإعلام من زواياه المختلفة ووظائفه المتعددة. ودلف من خلال ذلك إلى السياسات العامة التي أثرت وتؤثر بدورها على السياسات الإعلامية. ولم يكتف بالحديث عن تجربة السودان وحدها، بل أعطى نماذج متعددة

للسياسة الإعلامية العربية والدولية التي يساعد فهمُها في استيعاب تجربة السودان ويقود إلى وضع الحلول للمعضلات الكثيرة التي صاحبتها.

ولعل مفهوم السياسات العامة الذي تفاوتت مصطلحاته كما حدث في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية فقد عرض المؤلف كثيراً من التعريفات التي قادته بدورها إلى تأطير فهم محدد لهذا المصطلح الذي يراه ضرورياً لكل مَن يريد أن يسبر أغوار السياسات الإعلامية التي هي موضوع الكتاب الأساسي.

ومن خلال هذا السرد عرض المؤلف في بعض فقراته لمفهوم السياسة العامة من منظور ممارسه القوة، وكذلك السياسة العامة من منظور تحليل النظام، والسياسة العامة من المنظور الحكومي باعتبار الحكومة هي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة من أجل حفظ وتنظيم الأمور داخليًا وخارجيًا، وكونها بنية تنظيمية تشمل الأجهزة والمؤسسات.

ثم ختم الكاتب دراسته بتوضيح السياسات الإعلامية التي تزايد الاهتمام بها كما قال لكونها تتعلق بشكل وثيق بالدولة وأنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وبالتالي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الحق في الاتصال، الذي هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وقضايا الإعلام والاتصال، وكذلك بطبيعة الرأي العام والأنظمة الإعلامية السائدة التي تختلف من مجتمع لآخر.

وبما أن انتشار وسائل الإعلام قد جعل من الضروري توضيح وتحديد مفهوم السياسة الإعلامية نظرًا لتعدد الأنظمة السياسية والإعلامية وتباينها من دولة إلى أخرى فإن فهم هذه السياسات الإعلامية لا بد أن يبدأ بمعرفة السياسات العامة معرفة تامة بغرض توظيفها من خلال طبيعة العمل الحكومي والأهداف والقواعد وأساليب العمل التي تنتهجها الدولة لحل مشكلاتها بشكلٍ عام، ومن خلالها تُلبي احتياجات مجتمعها بالشكل الذي يحقق الأهداف العامة للدولة، وتُلبي طموحات الإعلام الذي تقف على رأسه الإذاعة والتلفزيون في بلدٍ كالسودان.

وعلى العموم فقد جاء هذا الكتاب وافياً شافياً لموضوعه خصوصاً عندما أوضح بكثير من الجلاء ما يتعلق بتطور التشريعات والقوانين الإعلامية في السودان، والحريات التي كفلتها قوانين الصحافة والمطبوعات والتشريعات المتعلقة بالبث

الإذاعـي والتلفزيونـي في الدولـة. وقـد تعمـق في هـذا الإطـار مـن خـلال نشـأة الإعـلام الإذاعـي والتلفزيونـي، مفنـداً ذلـك عـلى المسـتويين القومـي والإقليمـي والولائـي بدولة السـودان المترامية الأطـراف. واختتـم هـذا السـفر المهـم بدراسـة تحليليـة شـملت إلى جانـب السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة والتلفزيـون انعكاسـات هـذه السياسـات عـلى فـترات الحكـم العسـكري للرئيـس جعفـر محمـد نمـيري، ومـن بعـده الرئيـس عبـد الرحمـن محمـد حسـن سـوار الذهـب، وكذلـك الرئيـس عمـر حسـن أحمـد البشـير.

والخلاصـة أن هـذا الكتـاب جديـر بالاطـلاع عليـه بـكل المقاييـس. ولا أحسـب أن مكتبـة أي فـرد إعلامـي يمكـن أن تخلـو منـه إذا أراد تكميـل موسـوعاته عـن مسـار الحركـة الإعلاميـة عمومـاً في السـودان. واللـهُ ولي التوفيـق.

بروفيسور/ عوض إبراهيم عوض
أبها، جامعة الملك خالد، السعودية
30 يوليو 2025م

تقديم

4

قراءة أولى: أطروحة فى معضلة ملازمة للإعلام السوداني

دكتور/ عبدالسلام محمد خير

مديـــر القنـــاة القوميـــة للتلفزيـــون، ســـابقا، وعضـــو مجلـــس إدارة الهيئـــة العامـــة للإذاعـــة والتلفزيـــون و رئيـــس قســـم الوســـائط المتعـــددة، جامعـــة قـــاردن ســـيتي والمحـــاضر في إدارة الاعـــلام، اكاديميـــة الســـودان لعلـــوم الاتصـــال

* * * * *

يلاحـظ حاليـا سـعي الإعـلام عالميـا للإرتقـاء بوسـائله نحـو مـا هـو أجـدى وأبلـغ تأثـيرا. فهنـاك تصاعـد في طـرح بحـوث دالـة عـلى الإهتمـام بـالأداء الإعلامـي في مواجهـة متغـيرات متلاحقـة تكتنفهـا معضـلات جسـورة تسـتدعي الحلـول العلميـة. هـذا البحـث مثـال لمـا يسـتدعى الحلـول المدروسـة والأمـور عصيبـة منـذ مجاهـدات

رفـع علـم البـلاد. إنـه يبـشر بجديـد، يتكفـل بالإضافـة، يوحـي بالتميـز. بحـث يطـرح نفسـه في ظـروف معقـدة تلقـاء مسـار سـياسي متنـازع حولـه أبقـى الإعـلام رهـين مصـير البـلاد سياسـيا منـذ الإسـتقلال، بـدلا مـن أن يعـين عليـه.. يـتراءى الجـدل سـافرا أمـام مثـل هـذا البحـث، أيهمـا الأولى بالمعالجـة، الوضـع السـياسي أم ملـف الإعـلام؟ الغايـة مشـتركة هـي التواضـع على(هويـة) جامعـة تعـين عـلى تماسـك البـلاد في مواجهـة المتغـيرات وإن افضـت إلى اسـتهداف مدعـوم مـن الخـارج. هـذا البحـث ينـادي في أهـل السـودان أن تعالـوا إلى هويـة تشـكل الأسـاس لدولـة متماسـكة، مجتمـع متعائـش، وإعـلام متفاعـل.

بحـث عنوانـه (السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون) وتأثرهـا بتقلبات الأنظمـة السياسـية في السـودان) 1956 ،2019 – أطروحـة لنيـل درجـة الدكتـوراة في الإعـلام 1446، 2024 . بحـث هدفـه النظـر في مـدى تأثـير الأنظمـة السياسـية عـلى الإعـلام السـوداني منـذ الإسـتقلال،عبر الدراسـة الميدانيـة، المراجـع ، ومقابـلات حشـد لهـا الباحـث مختصـين متصلـين بالتجربـة. أعـان ذلـك عـلى التحليـل والوصـول إلى نتائـج عمليـة وتوصيـات قابلـة للتنفيذ..البحـث يتسلسـل منهجيـا، مدعومـا بـإشراف حميـم يتعاظـم شـأنه بـين يـدى خبـير إعلامـي عربـي، الأسـتاذ الدكتـور عـلى محمـد شـمو، وكيـل فوزير،راعـي نشـأة الإذاعتـين، مسـموعة ومرئية،صاحـب المراجـع الأساسـية المتداولـة إعلاميـا، الأب الروحـي للإعـلام السـوداني، قائمـا عـلى أمـره حادبـا عـلى محـاولات المواكبـة والتطـور، ومبـشرا بآفـاق المسـتقبل – مجمـل معالجـات البحـث.

أمـا الباحـث فهـو دكتـور مزمـل سـليمان حمـد، بحـث مـن بعـد بحـث، دكتـوراة مـن بعـد أخـري فثالثـة، ضمـن سـيرة ذاتيـة مهنيـة علميـة مرموقـة متصلـة بمسـار الدراسـات التطبيقيـة الناجعـة – غايـة علـوم العـصر. طـرح باحـث بهـذه الخصائص يـتراءى متميـزا، تحفـه مبـشرات التجديـد والإضافـة والإنعتـاق ممـا قعـد بالدراسـات السـابقة وأبقاهـا طـي الأضابـير، ضنينـة الفعـل والحصـاد تجـاه مـا اسـتعصى عـلى الإعـلام السـوداني، منهجـا وهيكلـة وتمويـلا، برغـم مـا حـاز مـن علامـات للتميـز أداء، ليفيـض عـلى غـيره، مؤسسـات وبلدانـا. التميـز علامـة هـذا البحـث، موضوعـا ومنهجـا ومهـارة في العـرض والتحليـل وإسـتخلاص النتائـج والتوصيـات.

كشـف الباحـث عـن نتائـج الدراسـة، أبرزهـا: (إن السياسـات الإعلاميـة في السـودان كانـت تصـدر شـفاهة إعتمـادا عـلى الوزيـر والمسـؤول الإعلامـي في الحـزب الحاكـم،

وإن السياسات الإعلامية تأثرت تأثيرا سلبيا كبيرا بتقلبات الأنظمة السياسية التي حكمت السودان وإنعكس ذلك على السياسات الإعلامية). وفي ضوء نتائجها توصلت الدراسة للعديد من التوصيات منها (ضرورة قيام الحكومة عبر مجلس التخطيط الإستراتيجي ووزارة الثقافة والإعلام ومجلس إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وشركاء الإعلام، بوضع سياسات إعلام للإذاعة والتلفزيون ، وإعداد البرامج التوعوية الخاصة بزيادة وعي صناع القرار بأهمية السياسات الإعلامية وجعل الدستور السوداني المرجع الأول والوحيد في السياسات الإعلامية بغض النظر عن تقبات الأنظمة السياسية).

وفقا للنتائج والتوصيات فإن جملة القول هنا إن البحث يشكل منظومة إضافات بحثية في توقيت يلح على مثلها ليتعافى إعلام البلاد، وهو رائد في المنطقة، مما أعاقه لفترة إمتدت من تاريخ الإستقلال،1956، إلى إندلاع الحرب عام 2023، وإستشرى خرابها فطال المؤسسات الإعلامية مبني ومحتوى، بل إرثا لأمة ذات حضارة.. جاء البحث مواكبا لمرحلة جديدة يتصدرها سلاح الإعلام. إن العمل بما انتهى إليه هذا البحث لهو المحك لمن أراد إعلاما مواكبا، يشيع العافية فيما حوله، معزز لهوية البلد ، ضالته صون قيم المجتمع ومساندة الدولة تجاه طموحات شعبها.

إن البحث حافل بما يعين على غيره، مراجع معتمدة داخليا وخارجيا، ودراسات كتبها إعلاميون في مواقع التجربة والتطبيق.. وهو كذلك يفيض بالأدبيات المهنية والمواثيق المرجعية وقوانين التأسيس والمقابلات الإحترافية لأسماء شهيرة ضالعة فيما تخصصت فيه. وتفرد البحث بالتنويه لإسهامات طاقم القيادات الإعلامية الحالية وعناصر الأداء الحاضر في المؤسسات الإعلامية وفى الجامعات ممن لهم صلة وتفاعل مع التجربة قيد الدراسة وإثراء نتائجها.

على طريقة (لا شاردة ولا واردة) أحاط الباحث بكامل تجربة الإذاعة والتلفزيون منذ التأسيس، النشأة فالتطور الهندسي والإداري والبرامجي، التوسع فى البث رأسيا وأفقيا ليغطي أرجاء الوطن فالعالم، ويستجيب لنوازع التنوع لدي المستمعين والمشاهدين ولرهانات المواكبة عالميا عبر إزدهار فضائي متلاحق. البحث يتفرد كمرجع توثيقي للمؤسسات الإعلامية في البلاد، الإذاعات المتخصصة والولائية، القنوات الخاصة والإقليمية، تأسيسا وإنتاجا ومنافسة بالمتاح، عماده عناصر بشرية تم إصطفاؤها مدربة من المؤسسات الإعلامية الرائدة هذه محل

الدراسة، تتصدرها كفاءات وقيادات تخلقت متجردة فى رحم سياسات متشاكسة ظلت محل مراجعة وأشواق عارمة للتواضع على كلمة سواء، فالتعبير عن الكافة ومناصرة معززات التعايش البناء، مما يعين على إدراك ما رمي إليه البحث. إن تأثير الكفاءات الإعلامية إيجابيا ملاحظ، ويتجلى بليغا لدى الوقوف على المساهمات الإعلامية الخارجية للبلاد بدء بإتحاد إذاعات الدول العربية (أسبو) فإتحاد الإذاعات والتلفزيونات الأفريقية(أورتنا) - Union of national Radio and Tv Organization of Africa(URTNA). يشارك السودان في عضويته مؤسسا وشهدت الخرطوم بعض فعالياته. إتحاد إذاعات الدول العربية تأسس في الخرطوم التي ظلت تحشد له الكفاءات لتتولي إدارة مناشط الإعلام العربي كافة. المدير العام للإتحاد حاليا ، ولأكثر من دورة، سوداني. تتصدر اللجان تباعا قيادات من السودان ، مشهود لها بالكفاءة برامجيا وهندسيا وإداريا . لفترة إمتدت ظل المسؤول المالى الأول في الإتحاد من السودان، فضلا عن المشاركة في إدارة البرامج والأنشطة الرياضية وشؤون التدريب وتحرير مجلة الإتحاد. وكم من مبدعين سودانيين يتصدر إنتاجهم مسابقات الإتحاد والمهرجانات الدورية الإقليمية ويحصدون ذهبياتها..كل ذلك يرصد حتما تحت عنوان منتوج التجربة الفخم من الكوادر والخبرات المنتجة المؤثرة خارجيا- برغم ما إعترى التجربة وإستدعي هذا البحث المنصف لها.

إن مميزات هذا العطاء المهني للتجربة موضوع البحث لا تكتمل إلا بملاحظة بحثية جهيرة مستحقة هي توفر عنصر(الكفاءة) و (المهنية)على غالب حصاد المؤسسات الإعلامية موضوع البحث. وهو حصاد يعول عليه ضمن نتائج هذا البحث، على امل في احداث تغيير واضافة فاصلة تعزز اعلام السودان الذى ظل راكزا برغم ما اعتراه سياسيا، بفضل هذا الإرث المهني من الكفاءات والخصائص المهنية،قوام هذا البحث ونتائجه.

هل من تدابير ناجعة نحو إعلام سوداني معافى ومواكب؟. تلك هي القضية، وقد توفر لها هذا البحث بكامل المراجع والمواثيق والمعالجات، فأتي بتوصيات دونها تدابير دستورية تصون كامل شان البلاد،عبر(حاضنة) قوامها برلمان ونظام سياسي قابل للإستمرار.

عبر البحث تتراءى (الهوية السودانية) على انها هي (الحاضن) الآمن في مواجهة التغيير المتلاحق في الأنظمة السياسية..(هوية حاضنة) يجسدها إعلام

مســنود بمنظومــة المهنيــة والكفــاءة والتجــرد، والتمويل..التجربــة الماثلــة تؤكــد الحاجــة لذلــك. هكــذا يصــدح البحــث، يتلمــس مخرجــا علميــا دســتوريا ليتحــرر الاعــلام ممــا أعاقــه.. بحــث في كامــل معالجاتــه يحمــل للتســلح بقيــم المجتمــع ومجمــل الإيجابيــات التــي تحققــت إعلاميــا منــذ نشــأة الإذاعــة والتلفزيــون. فهنــاك، إداريــا وهندســيا وبرامجيــا، رصيــد مــن المنجــزات المهنيــة وراءهــا كفــاءات تنــادي في الدولــة لتســتثمر في رصيــد كهــذا بــين أولوياتهــا وقــد خرجــت مــن حــرب كشــف الإعــلام عــن مآربهــا ويحــق لــه أن يتقــوى فيحشــد مقــدرات الشــعب لتــدارك آثارهــا، بــاذن اللــه.

إنتهــى البحــث لجملــة توصيــات ملبيــة لأهدافــه، كيفيــة التعامــل معهــا هــو الرهــان. إنهــا تنــادي بإلحــاح في مــن يتبناهــا، ويفعــل مجراهــا بــذات الــروح، روح الإعــلام القضيــة. التوصيــات محفــزة لدواعــي إعــادة النظــر في هيكلــة الهيئــة العامــة وفــق قــرار تأسيســها عــام 1981 ، الاســتقلالية والكفــاءة. مــع تقييــم تجربــة هيئــة خاصة بالإذاعــة وأخــرى للتلفزيــون وثالثــة البــث، وقطــاع جديــد كــرأس رمــح لــلأداء المــالي (قطــاع الإســتثمار) - تجربتــه الآن في كتــاب أعــده مــن نهــض بالفكــرة - الأســتاذ محمــد هاشــم إبراهيــم، قــدم لــه الأســتاذ الدكتــور عــلي شــمو.. وهنــاك تجربــة الدول الأخــرى ومــا هــو مشــترك موطــد للعلاقــات.. وهكــذا فــإن هــذا البحــث يســتدعي المزيــد - ورشــة عمــل للقيــادات، مؤتمــر ينطلــق مــن محتــوى البحــث شــعاره (الإعــلام أولا) فى مرحلــة إعــادة الإعمــار، تتبنــاه الــوزارة بســند مــن قيــادة الدولــة ووزارة الماليــة، وفــق إســتراتيجية تعــبر عــن الوجــدان الســوداني وتســتنهض الــرأي العــام عــبر الإعــلام تجــاه إحســاس المجتمــع والدولــة نحــو حتميــة الســلام والإعــلام- معــا، نحــو نهضــة مرتجــاة منــذ رفــع العلــم.

الله المستعان، وله الحمد جل وعلا، وعلى نبيه الصادق الأمين الصلاة والسلام.

دكتور/ عبدالسلام محمد خير

تمهيد

هدفت الدراسة إلى لكشف عن خصائص السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون فى الفترة من (يناير1956م إلى إبريل2019 م)، ومعرفة مدى تأثر السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون في السودان بتقلبات الأنظمة السياسية، وطرح الباحث السؤال الرئيس للبحث وهو: إلى أي مدى تأثر الأداء الإذاعي) الراديو والتلفزيون(بالسياسات الإعلامية المرتبطة بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان؟ وللإجابة عن السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية وتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الظاهرة، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي في تتبع تقلبات الأنظمة التي حكمت السودان في فترة البحث، كما استخدم الباحث مناهج أخرى كالمنهج الاستقرائي والاستنتاجي، إضافة إلى توظيف مجموعة من الأدوات أهمها: الملاحظة العلمية، الاستبانة، المقابلة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها: أنَّ السياسات الإعلامية في السودان كانت تصدر شفاهياً فهي غير مكتوبة لاعتمادها على وزير الإعلام والمسؤول الإعلامي في الحزب الحاكم، وأنَّ السياسات الإعلامية تأثرت تأثيراً سلبياً كبيراً بتقلبات الأنظمة السياسة التي حكمت السودان وانعكس ذلك على السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون.

وقد أوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: ضرورة قيام الحكومة عبر مجلس التخطيط الاستراتيجي ووزارة الثقافة والإعلام ومجلس إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وشركاء الإعلام بوضع سياسات إعلامية للإذاعة والتلفزيون، وإعداد البرامج التوعوية الخاصة بزيادة وعي صناع القرار بأهمية السياسات الإعلامية، وجعل الدستور السوداني المرجع الأول والوحيد ـ بعد الاتفاق عليه ـ في السياسات الإعلامية بغض النظر عن تقلبات الأنظمة السياسية، وإقامة الندوات وورش العمل الهادفة إلى تثقيف العاملين وصناع القرار بمضمون السياسات الإعلامية وأهميتها، كما طرح الباحث تصوراً لسياسة إعلامية مستمدة من الاستراتيجية القومية الشاملة وما صاحبها من تغيرات، بجانب استصحاب عقيدة وفكر وثقافة المجتمع ومشكلاته المختلفة وتطلعات وآماله بما يحقق التنمية الشاملة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

- **المقدمة.**
- **مشكلة البحث.**
- **أهداف البحث.**
- **أهمية البحث.**
- **فرضيات البحث.**
- **عينة البحث.**
- **منهج البحث.**
- **أدوات البحث.**
- **حدود البحث.**
- **مصطلحات البحث.**
- **الدراسات السابقة.**
- النظريات الداعمة للبحث.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

المقدمة (Introduction) :

يُعد السودان من الدول النامية التي ما زالت تواجه عدم استقرار في نظم الحكم، حيث يسعى الناس للتنافس على مقاعد السلطة دون وجود دستور دائم يحدد الطرق التي ينبغي اتباعها لتحقيق ذلك. تصدرت المؤسسة العسكرية، بما في ذلك القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المساعدة، الساحة للاستيلاء على السلطة، وظل هذا النهج هو السائد منذ استقلال السودان في عام 1956. عند مراجعة تاريخ الحكومات المدنية والفترات السياسية المتعاقبة، يتضح أن الحكومات المدنية التي حكمت البلاد منذ الاستقلال كانت لفترات محدودة مقارنة بالحقب العسكرية التي حكمت لفترات أطول.

كان للاستيلاء على الإذاعة (الراديو والتلفزيون) أهمية كبيرة، حيث كانت تُعلن الحكومات الجديدة، خاصة العسكرية منها، من استديوهاتها. لم يكن الاستيلاء يقتصر على التحكم في البث فقط، بل أثر ذلك على العاملين في هذه المؤسسات، مما خلق حالة من القلق والخوف لديهم. يُلاحظ الباحث أنه خلال هذه الفترات كانت تُقطع البرامج لبث الموسيقى العسكرية وإعلان البيانات الهامة وعبارات (أيها المواطنون الشرفاء سنذيع عليكم بعد قليل بيانًا مهمًا فترقبوه). مع مرور الوقت، تتحول هذه الحكومات إما إلى نظام شمولي أو ديمقراطي، كما حدث في انتفاضة أبريل 1985.

وبالرغم من ذلك وحين وقوع كافة تلك التقلبات السياسية، وجد الباحث تعدد وتبيان التوجهات التي اعتنقتها الحكومات المتوالية، وهو ما يقودنا إلى الحاجة لاستقراء ودراسة السياسات الإعلامية لهذه الحكومات في دراسة علمية جادة وفق منهجية صحيحة.

مشكلة البحث (Research Problem):

استمرت أجهزة الراديو والتلفزيون في السودان و لمدة طويلة تحدد سياستهما على أساس ما تقره الأنظمة السياسية التي توالت على الحكم لفترات منذ

الاستقلال 1956م وأصبحت تسير بالمنهج الذي تحدده تلك الأنظمة، وقد أثر عدم الاستقرار هذا على الأداء المهني للعاملين في الإذاعة والتلفزيون، وجعلهم يترددون في تناول بعض المعلومات خوفًا من المساءلة، مما أضعف المحتوى الإخباري والبرنامجي، وبالتالي قلل من متابعة الجمهور وفقدان الثقة في وسائل الإعلام. ولذلك، يسعى الباحث إلى دراسة سياسات الإعلام للحكومات المتعاقبة بطريقة علمية ومنهجية دقيقة. لذا يهدف الباحث للإجابة على سؤال المشكلة الأساسي والذي يتمثل في:

ما السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان و إلى أي مدى تأثر الأداء الإذاعي (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية المرتبطة بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان منذ استقلاله في العام 1956م حتى ديسمبر 2019م؟

تساؤلات البحث:

انبثق من السؤال الرئيس الخاص بمشكلة البحث التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الأنظمة السياسية و أنواعها وأثرها في تصميم السياسات الإعلامية؟
2. ما المقصود بالسياسات الإعلامية و دورها في تحقيق الأهداف الكلية للدولة؟
3. ما خصائص السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون في فترات الحكم المختلفة من (1956م إلى أبريل 2019م)
4. ما أثر تطور القوانين والتشريعات الإعلامية في السودان على السياسة الإعلامية في فترات الحكم المختلفة؟
5. ما انعكاسات الأنظمة السياسة المختلفة في السودان على تصميم السياسة الإعلامية للإذاعة والتلفزيون؟
6. إلى أي مدى أختلف الأداء الإذاعي في العهود المدنية عن العسكرية في السودان؟
7. إلى أي مدى يمكن وضع مؤشرات للثوابت الوطنية التي تصلح لتوجيه الأداء الإعلامي ؟

8. مـا وجهـة نظـر الخـبراء حـول السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة والتلفزيـون في السـودان، و تأثرهـا بتقلبـات الأنظمـة السياسـية التـى تعاقبـت عـلى حكـم السـودان منـذ العـام 1956م حتـى أبريـل 2019م؟

9. مـا السياسـة الإعلاميـة المناسـبة للسـودان في إطـار العقيـدة والأهـداف الكليـة للدولـة والمتغـيرات المحيطـة؟

أهداف البحث Research Objectives)):

يقـوم كل بحـث سـاعيًا لتحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف، وجـاءت أهـداف هـذا البحـث كمـا يـلي:-

1. عرض مفهوم الأنظمة السياسية وأنواعها وأثرها في تصميم السياسات الإعلامية.

2. التعريـف بالسياسـات الإعلاميـة وأهدافهـا ووسـائلها، ودورهـا في تحقيـق الأهداف الكليـة للدولة.

3. توضيـح أثـر تطـور القوانـين والتشريعـات الإعلاميـة في السـودان عـلى السياسـة الإعلاميـة في فـترات الحكـم المختلفـة.

4. الكشـف عن خصائص السياسـات الإعلامية للإذاعـة والتلفزيون مـن (يناير 1956م إلى أبريل 2019م).

5. الوقوف عـلى الثوابت الوطنية وممسـكات المجتمع السـوداني في السياسـات الإعلامية المختلفة.

6. دراسـة التطـورات التقنية بالأجهـزة الإعلامية السـودانية. ومـدى ارتباطها بالخطط والسياسـات الإعلامية وموجهاتها.

7. تقويـم تجربـة الأداء الإذاعـي في العهـود المدنيـة والعسـكرية وفقاً لمواجهـات النظم السيا سي

8. معرفـة مـدى ارتبـاط الاسـتقرار الإداري والأداء المهنـي للعاملـين وتطويرهم بوجود سياسـات إعلامية راسـخة.

9. معرفـة وجهة نظر الخـبراء حول مدى تأثر السياسـات الإعلامية للإذاعـة والتلفزيون في السـودان بتقلبات الأنظمة السياسية.

10. وضع تصور لسياسة إعلامية في السودان من واقع عقيدة مجتمعه وعاداته وتقاليده التي لا تتقاطع مع الأصول وتتوافق مع دستور مسؤول.

أهمية البحث (Research Importance):

تأتي أهمية البحث كون أن تستفيد من نتائجه الحكومات السودانية المستقبلية في وضع سياسات إعلامية واضحة وقابلة للتطبيق، وقائمة على الدستور السوداني، والخطة الاستراتيجية القومية الشاملة وتأخذ في الاعتبارات المتغيرات المختلفة والمؤثرة، بجانب الاستفادة المتوقعة للمسئولين في وزارة الإعلام، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السودانية بوضع سياسات إعلامية مكتوبة تنبثق عنها سياسات إعلامية مكتوبة للبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

إلى ذلك فإن توصيات البحث تسهم في مواجهة المشكلات والعقبات التي تعيق المؤسسات الإعلامية عن تحقيق أهدافها الوطنية والقومية ومعالجتها بما يتلاءم وظروف وطبيعة البلاد، بالإضافة إلى أن نتائج البحث تُفيد العاملين في الحقل الإذاعي والتلفزيوني بالسودان على المستوى القومي والولائي الرسمي والخاص والمتخصص في أداء رسالتهم الإعلامية بما يحقق الأهداف الكلية في إطار سياسة إعلامية مسؤولة وملتزمة.

كما تأتي أهمية البحث من خلال محفزات النتائج للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات النوعية في مجال السياسات الإعلامية الموجهة لكافة الأنشطة والبرامج.

فرضيات البحث (Research Hypotheses):

1. تقلبات الأنظمة السياسية في السودان لها أثر سلبي على وجود سياسة إعلامية رشيدة.
2. يزداد تقلب الأداء الإعلامي كلما زادت التقلبات السياسية في السودان.
3. عدم وجود سياسة إعلامية واضحة في السودان أثر على الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني وتحقيق التنمية الشاملة .
4. هنالك عدم توافق وتألف بين التشريعات والقوانين الإعلامية في السودان والسياسة الإعلامية.
5. لا توجد سياسات إعلامية مكتوب ومنشورة لدى النظم المدينة في السودان.

6. النظم العسكرية تحرص على إصدار التوجهات المؤقتة أكثر من تكون لها سياسات إعلامية واضحة ومحددة.

7. الأداء الإعلامي المهني يرتبط ارتباطا وثيقاً مع وجود سياسات إعلامية.

8. نجاح السياسات الإعلامية رهين بوجود أهداف استراتيجية كلية للدولة.

عينة البحث (Research Sample):

تمثَّلت عينة الدراسة في (125) من الإعلاميين والخبراء والإداريين والبرلمانيين التشريعيين في مختلف الولايات، وتوزعت عواملهم الديمغرافية كالتالي: النوع، العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، حيث تم اختيارهم قصدياً لمعرفتهم وخبرتهم العلمية والمهنية ذات الصلة بموضوع السياسات الإعلامية.

منهج البحث Research Approaches)):

للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات استخدم الباحث عدد من المناهج هي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: وهو القائم على تحليل الظاهرة محل الدراسة ووصف جوانبها المختلفة، حتى الوصول إلى النتائج، ومن ثم تقديم التوصيات.

2. المنهج التاريخي: وذلك لتتبع تقلبات الأنظمة التي توالت على حكم السودان في فترة من 1956 إلى 2019م.

3. المنهج الاستقرائي: وذلك للمساعدة في وضع التصورات والأحكام العامة من خلال التجارب والمعلومات حول مشكلة البحث اتي تحتاج إلى تحليل المعلومات وتعمق النتائج.

4. المنهج المقارن: يهدف استخدامه في هذا البحث إلى عمل مجموعة من المقارنات بين سياسات الإعلام في الحقب السياسية المختلفة في السودان والتعرف على أوجه الاختلاف والتشابه والايجاب والسلب.

5. المنهج الاستنباطي: حيث بنى الباحث كثير من المعلومات على حقائق ومسلمات ذات صلة بمشكلة البحث من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات الخاصة بالمنهج الاستقرائي.

أدوات البحث (Research Tools):

للوصول إلى النتائج المرجوة من خلال البحث استخدم الباحث عدد من الأدوات :

أ. الملاحظة العلمية (Observation):

تعني الملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة[1] لظاهرة أو عدد من الظواهر، من خلال الجزء إلى مجموعة من الأدوات والأجهزة والأساليب المناسبة. تهدف الملاحظة إلى معرفة صفات الظاهرة وخواصها والعوامل المؤثرة فيها. ونظرًا لعمل الباحث في الإذاعة (الراديو والتلفزيون) ومعايشته لمجموعة من الأنظمة والمراحل السياسية، خاصة من 30 يونيو 1989م إلى 11 أبريل 2019م، أتاح له ذلك فرصة لملاحظة ومعايشة السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون. مكنته هذه التجربة من التعرف على أشكال وأنماط السياسات الإعلامية لتلك الأنظمة وإدارتها للإذاعة والتلفزيون، واستخدام الملاحظة من خلال معايشته المهنية وتسجيل الأحداث لحظة وقوعها كما وقعت.

ب. المقابلة (Interview):

تعتبر المقابلة الشخصية أو كما تسمى الإدلاء الشخصي وسيلة أساسية لجمع البيانات، حيث يذهب الباحث إلى المبحوث لمقابلته وتدوين البيانات من واقع ما يصرح به المبحوث[2]، ونظرًا لعمل الباحث بالإدارة العامة للأخبار والبرامج السياسية بالإذاعة السودانية أتاح له ذلك إجراء عدد من المقابلات مع من كلفوا باستلام الإذاعة (الراديو والتلفزيون) حين تغيير النظام في أيامه الأولى، ومقابلات مهنية واساسية إضافة إلى مقابلات مهنية مع المسؤولين في الإذاعة والعاملين من المذيعين والفنيين والصحافيين.

ج. الاستبانة: (Questionnaire):

يقصد بالاستقصاء أو الاستبانة: هي أسلوب لجمع البيانات يستهدف استشارة الأفراد المبحوثين بأسلوب منهجي قانوني لتقديم حقائق وأفكار محددة مرتبطة بموضوع الدراسة وتخدم وأهدافها، دون تدخل الباحث في التقرير

(1) ـ سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، عالم الكتب، ط 3، القاهرة، مصر، 1999م، ص182.

(2) ـ محمد منير حجاب، أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، ط 2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003م، ص147.

النهائـي للمبحوثـين. [1] وقـد لجـأ الباحـث إلى اسـتخدام الاسـتبانة للتعـرف عـلى آراء أفـراد العينـة حـول انعكاسـات السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة والتلفزيـون وتقلبـات الأنظمـة السياسـية التـي حكمـت السـودان.

هـذا بجانـب الاسـتفادة مـن المصـادر والمراجـع المكتبيـة المختلفـة حيـث وظفهـا جميعهـا وفـق متطلبـات فصـول ومباحـث البحـث.

حدود البحث: (Research Scope):

- **الإطـار الزمانـي: Time Limits))**: يغطـى هـذا البحـث الفـترة: (1956م –2019م) مـن حيـث الدراسـة التحليليـة وهـي التـي تغطـي جميـع الحقـب السياسـية التـى توالـت عـلى حكـم السـودان، أمـا الإطـار الزمنـي للدراسـة الميدانيـة فيتمثـل في العـام (2022م).

- **الإطـار المكانـي: Geographical Scope))**: يتمثـل الإطـار المكانـي لهـذا البحـث في الإذاعـة والتلفزيـون في السـودان حيـث الخـبرة المهنيـة للباحـث في هـذه المؤسسـة لأكثـر مـن ثلاثـين عامـاً، هـذا بجانـب اختيـار عـدد مـن كليـات الإعلام وعلـوم الاتصـال وعـدد مـن خـبراء الأكاديميـات العسـكرية والإعـلام العسـكري بولايـة الخرطـوم ووزارة الثقافـة والإعـلام ممـن لهـم صلـة بموضـوع السياسـات الإعلاميـة تشريعـا وتنفيـذاً وتقييمـاً وتقويمـاً.

مصطلحات البحث: Research terminology)):

1. سياسة (Policies):

- **لغـةً**: مصـدر سـاس يسـوس سياسـة. فيقـال: سـاس الدابـة أو الفـرس إذا قـام عـلى أمرهـا مـن العلـف والسـقي، والترويـض والتنظيـف وغـير ذلـك[2].

- **اصطلاحًـا**: السياسـة: مجموعـة مـن التوجهـات والتشريعـات والأنظمـة التـي تحكـم سـير العمـل في مجـال معـين[3]

(1) ـ محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص352.

(2) ـ المعجـم الوسـيط، مـادة: سـاس، المعجـم الوسـيط، ط4، مكتبـة الـشروق الدوليـة، القاهـرة،2005م مجمـع اللغـة العربيـة بالقاهـرة، ص462 .

(3) ـ عـواد سـالم عـواد الخلايلـة، السياسـة الإعلاميـة الأردنيـة مـن خـلال رؤيـة الملـك عبداللـه الثانـي ابـن الحسـين للإعـلام، رسـالة ماجسـتير منشـورة، جامعـة الـشرق الأوسـط، 2009، ص 148.

2. الإعلام (Media):

- **الإعــلام لغــة:** الإبــلاغ، الإفــادة، نقــل معلومــة لشــخص مــا وتأكيــد درايتــه بهــا، كلمــه إعــلام هــي المصــدر لكلمــة (أعلــم)، فنقــول: أعلــم، يعلــم، إعلامًــا، وأعلمــة الأمــر، أطلعــه عليــه، وهنــاك ثــلاث كلمــات يربــط بينهــا فى الأصــل معنــى واحــد وهــو (العلــم بالــشيء وإدراكــه) وهــي: (إعــلام، علــم، تعليــم)، وتصريــف هــذه الكلمــات كالآتــي: علــم، يعلــم، علمًــا، علــم، يعلــم، تعليمًــا، أعلــم، يعلــم، إعلامــا) [1].

وورد في القاموس المحيط، علما كسمعه علما (بكسر) وعرفه وعلم هو نفسه، ورجل عالم وعليم، جمعها علماء، وعلام كجهال، وعلمه العلم تعليما، وعلاما...، واعلمه إياه فتعلمه[2].

- **اصطلاحًا يعرفه الباحث إجرائياً:** هو إحدى الوسائل التي تتولى مسؤولية توصيل المعلومات للأفراد، وفق أهداف محددة وفي اطار سياسة إعلامية، لتحقيق التنمية الشاملة و تجسيد متطلبات الاستخلاف في الأرض.

السياسات الإعلامية ((Media policies:

وضعــت لهــا اليونســكو تعريفًــا عــلى أنهــا عــدد مــن المبــادئ والمعايــير وقواعــدٍ تحكــم وتوجِّــه ســلوك النظــم الإعلاميــة. عــادةً، تُشــتق هــذه المبــادئ والقواعــد مــن الــشروط الأيديولوجيــة والقيــم التــي تشــكّل أساسًــا لبلــد مــا. إنهــا مجموعــة مــن المبــادئ والقواعــد والتوجيهــات العامــة التــي تحكــم أســلوب الكتابــة، وعــادةً مــا يتــم توثيقهــا وفهمهــا بواســطة فريــق العمــل[3].

- **إجرائيًــا:** يقصــد بهــا الباحــث مجموعــة القواعــد والتوجهــات التــي تســير وفقهــا الإذاعــة والتلفزيــون في الســودان في الفــترة مــن ينايــر 1956م الى ديســمبر 2019م.

1. الإذاعة Radio:

- **أذاع لغــة:** إِذاعــة اســم مصــدر أَذَاعَ، تَــوَلَّى إِذَاعَــةَ الأَخْبَــارِ الْمَحَلِّيَّــةِ: نَشْرَهَــا، الإِذاعَــةُ: نقــل الــكلام والموســيقى وغيرهمــا عــن طريــق الجهــاز اللاســلكي[4].

---

(1) ـ علي بن الحسن الهنائي، قاموس المنجد الأبجدي، ط1، دار الشروق، ماده اعلم، بيروت 1967، ص 714.

(2) ـ الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط 2، بيروت المؤسسة العربية، د.ت، ص155.

(3) ـ علي العسكري، السياسات الإعلامية...، والتأثير في الكائن الاتصالي، أطلس للنشر، القاهرة، 2012، ص22.

(4) - محمد ابو الفضل إبراهيم الزمخشري: معجم المعاني، مادة ذاع، تم الدخول يوم 1-6- 2020م، الساعة 12 ظهراً.

- إذاعة لاسلكيّة: بثٌّ إذاعيّ بالرّاديو.
- إذاعة مباشرة: إذاعة منقولة رأسًا بدون تسجيل سابق.
- الإذاعة المرئيّة: التليفزيون.
- الإذاعة المسموعة: الرّاديو.
- شبكة إذاعة: مجموعة محطّات إذاعيّة مرتبطة معًا، تذيع البرامج نفسها في آنٍ واحد،
- محطَّة الإذاعة: مكان الإرسال الإذاعيّ، مركز البثّ.
- إذاعة بالقمر الصِّناعيّ: نظام للاتِّصالات عن بُعد مبنيّ على بثّ البيانات أو المعلومات أو موادّ الترفيه من قمر صناعيّ ذي مجال.
- **اصطلاحًا:** بث الإشارات المسموعة من موقع واحد إلى مختلف الاتجاهات [1]
- **إجرائيًا:** بالنسبة للباحث، يشير إلى الإذاعة (راديو أم درمان) المعروفة أيضًا بالإذاعة السودانية. بدأت بثها الإذاعي في أبريل 1940م وتغطي جميع نطاقات الموجات الطويلة والقصيرة والمتوسطة والتردد المرتفع. أما التلفزيون (Television)، فيشير إلى التلفزيون السوداني الذي بدأ بثه في عام 1962م، ويجمع بين الصوت والصورة ويمكنه التواصل مع مئات الأشخاص على مختلف مستوياتهم وفتراتهم المختلفة. يتم استخدام (حي الملازمين) في أم درمان كمقر رئيسي لبثهما.

2. تقلب:

- **لغة:** قلَبَ يَقلِب، قَلْبًا، فهو قالِب، والمفعول مَقْلوب، قَلَبَ الكَأْسَ: جَعَلَ أَعْلاهُ أَسْفَلَهُ. قَلَبَ صَفْحَةَ الكِتَابِ: أَدَارَهَا. قَلَبَ الْمَوْضُوعَ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ: غَيَّرَهُ. قَلَبَ القَضِيَّةَ عَلَى وُجُوهِهَا: نَظَرَ إِلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الأَوْجُهِ [2].

والانقلاب هو: اسقاط الحكومة أو رأس الدولة بوساطة مجموعة من الأفراد غالبا عسكريين واستبدالها بسلطة مدنية أو عسكرية .

(1) ـ محمد ابو الفضل إبراهيم الزمخشري: معجم المعاني، مرجع سابق.

(2) ـ محمد ابو الفضل إبراهيم الزمخشري: معجم المعاني.

- **إجرائيًا:** يقصد بها الباحث تقلبات الأنظمة السياسية التي تولت الحكم على السودان في فترة البحث.

3. الأنظمة (Systems):

- **النظام لغة:** نظم ينظم نظمًا ونظامًا، فهو ناظم، والمفعول منظوم ونظيم، نظم الأشياء: ألفها وضم بعضها إلى بعض، نظمت اللؤلؤ: ألفته ووضعته في عقد، نظم الشعر: ألف كلامًا موزونًا مقفى، ينظم أموره: يرتبها. النظم: (اسم) نظم: مصدر نظم: ينظم، تنظيمًا، فهو منظم.

- **اصطلاحًا:** هو نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها - منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصلحة العامة والعمل على الحد من التناقضات[1].

- **إجرائيًا:** يقصد بها الباحث الأنظمة السياسية التي حكمت السودان في فترة البحث وما قبله.

أدبيات البحث: (الدراسات السابقة) (Literature Review):

لقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات وثيقة الصلة بموضع البحث الحالي، ومن تلك الدراسات:

- **الدراسة الأولى: نظم وسياسات الاتصال- دراسة تحليلية لسياسات وبنيات الاتصال في السودان[2]:**

ركزت هذه الدراسة على نظم وسياسات الاتصال في السودان، وبالأخص على السياسات الإعلامية والواقع المؤسسي لبنيات الاتصال في البلد. وسعت إلى تعيين العوامل المؤثرة في تكوين وصياغة السياسة الاتصالية، وتوضيح التفاعل بين السلطة ووسائل الاتصال، وأثر هذا التفاعل على صياغة السياسات الاتصالية، إلى جانب تحليل العوامل التي أعاقت استقرار هذه السياسات في السودان، وتحديد عناصر الثبات والقوة فيها. جمع الباحث البيانات والمعلومات من

(1) ـ جمال سلامة علي: «النظام السياسي والحكومات الديمقراطية. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية» الناشر دار النهضة العربية، 2007، ص .

(2) ـ هاشم محمد محمد صالح، نظم وسياسات الاتصال – دراسة تحليلية لسياسات وبنيات الاتصال في السودان – رسالة دكتوراه منشورة – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الإعلام – 1999م.

مصـادر مبـاشرة وموثوقـة، مـن خـلال الاطـلاع عـلى الوثائـق والمصـادر الأصليـة والسـجلات التاريخيـة والمذكـرات الشـخصية، والتحقـق مـن صحتهـا وتحليلهـا علميًـا. كمـا اعتمـد عـلى المنهـج الوصفـي ومنهـج دراسـة الحالـة عنـد تطبيـق الدراسـة عـلى حالـة السـودان.

أبـرزت نتائـج الدراسـة أهميـة وضـع سياسـات إعلاميـة للمؤسسـات الإعلاميـة في السـودان. كمـا أوصـت الدراسـة بـأن تسـتند سياسـات الاتصـال إلى إطـار فكـري وقيمـي مسـتمد مـن مبـادئ الإسـلام وتقاليـد المجتمـع السـوداني الأصيلـة، وألا يكون وضـع السياسـات الاتصاليـة حـصرًا عـلى وزارة الإعـلام، بـل يجـب إشراك القطاعـات التشريعيـة والقانونيـة ومؤسسـات التخطيـط الاجتماعـي والاقتصـادي ومؤسسـات الخدمـات والبحـث العلمـي والقطـاع العسـكري والأمنـي والعلاقـات الخارجيـة في صياغـة هـذه السياسـات، نظـرًا لتأثيرهـا وتأثرهـا بهـا. كمـا دعـت إلى أن تكـون العلاقـات بـين السـلطة ووسـائل الاتصـال والمجتمـع قائمـة عـلى تحقيـق مصالـح المواطنـين.

توافقـت هـذه الدراسـة مـع موضـوع البحـث الحـالي وأكـدت عـلى ضرورة وأهميـة وضـع السياسـات الإعلاميـة والالتـزام بهـا، نظـرًا لتأثيرهـا الكبـير عـلى الحيـاة العامة والعلاقـات الدوليـة بـين الـدول، رغـم أنهـا لـم تتنـاول بشـكل مبـاشر السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون) وتقلبـات الأنظمـة السياسـية في السـودان.

- **الدراسة الثانية: بعنوان «الخطاب الإعلامي للثورة المهدية»[1]:**

تهـدف الدراسـة إلى كشـف الدلالـة الإعلاميـة في هـذا الخطـاب، وتحليـل الخطـاب المعـادي للثـورة المهديـة، بالإضافـة إلى تقييـم التأثـيرات الداخليـة والخارجيـة للخطـاب المعـادي للثـورة المهديـة. اسـتخدمت الباحثـة منهجًـا تاريخيًـا يصـف ويسـجل ويعـرض الأحـداث، بالإضافـة إلى المنهـج الوصفـي التحليـلي الـذي يهتـم بجمـع وتلخيـص الحقائـق. وخلصـت الدراسـة إلى نتائـج تشـمل أن الخطـاب الإعلامـي لـه مفهـوم خـاص يسـتند إلى الخطـاب السـياسي للدولـة أو النظـام، وقـد شـهد الخطـاب الإعلامـي تطـورات عـبر التاريـخ بمـرور تطـور الإنسـان. يجـب أن يتوفـر لـكل خطـاب إعلامـي وسـائط نقـل تسـاهم في نـشره، ويتميـز خطـاب الثـورة المهديـة عـن الثـورات السـابقة بخطـاب إعلامـي مميـز. يتفـق

(1) ـ لمياء نـور عبـد اللـه، المدينـة الخطـاب الإعلامـي للثـورة المهديـة: دراسـة تحليليـة لرسـائل المهـدي والخليفـة عبداللـه في الفـترة 1881-1889م، 2001، رسـالة ماجسـتير، جامعـة أم درمان الإسـلامية.

هـذا البحـث مـن حيـث المنهـج مـع الدراسـة الحاليـة، حيـث تركـز عـلى الخطـاب الإعلامـي دون الاشـارة بشـكل واضـح إلى السياسـات الإعلاميـة. وقـد اختلفـت الدراسـتان في أن الدراسـة الحاليـة تناقـش الخطـاب كسياسـات إعلاميـة في الفضـاء العـام دون التطـرق إلى تأثـيرات السياسـات الإعلاميـة عـلى وسـائل الإعـلام، خاصـة الإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون). وقـد اختلفـت الدراسـتان في تعريـف السياسـات الإعلاميـة والخطـاب الإعلامـي، وكانـت هنـاك تشـابه كبـير في الأهـداف والمبـادئ بـين أنظمـة الحكـم، مـع تبايـن فـترة الزمـن بـين الخطابـات وتأثـيرات السياسـات الإعلاميـة ووسـائل التنفيـذ. وقـد اختلـف الإطـار المكانـي للبحـث بـين الدراسـتين.

- **الدراسـة الثالثـة: بعنـوان «تطـور الخطـاب الإعلامـي لثـورة الإنقـاذ الوطنـي 1989م-2005م»[1]:**

هـذه الدراسـة تُعـدُّ تحليـلًا نقديًـا للخطـاب الإعلامـي، إلا أنهـا لـم تتنـاول السياسـات الإعلاميـة المتعلقـة بالإذاعـة بشـكل مبـاشر. ركـزت أهدافهـا عـلى دراسـة الخطـاب الإعلامـي لثـورة الإنقـاذ الوطنـي خـلال سـنواتها الأولى، مسـلطة الضـوء عـلى نتائجـه الإيجابيـة والسـلبية حتـى عـام 2005م. كمـا سـعت إلى المسـاهمة في وضـع اسـتراتيجية ثابتـة لخطـاب إعلامـي راشـد يتمـاشى مـع التطـورات المحليـة والإقليميـة والعالميـة. مـن ناحيـة أخـرى، هدفـت الدراسـة الحاليـة إلى تسـليط الضـوء عـلى السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون) وتأثيرهـا بالتقلبـات السياسـية في السـودان.

توافـق هـذه الدراسـة مـع الدراسـة الحاليـة في اعتمادهـا عـلى المنهجـين التاريخـي والوصفـي التحليـلي لمعالجـة المعلومـات. توصلـت الدراسـة إلى عـدة نتائـج مهمـة، منهـا أن الخطـاب الإعلامـي لنظـام الإنقـاذ في بداياتـه كان متحمسًـا وأحاديًـا، خاليًـا مـن تنـوع الآراء. كمـا كشـفت عـن غيـاب اسـتراتيجية واضحـة للتعامـل مـع الوسـائط الإعلاميـة العالميـة والإقليميـة والمحليـة، وتعـدد مراكـز اتخـاذ القـرار الـذي أدى إلى تضـارب في الخطـاب الإعلامـي. أشـارت الدراسـة إلى عـدم وجـود سياسـة إعلاميـة مكتوبـة لوسـائل الإعـلام، بمـا فيهـا الإذاعـة، وأن الخطـاب الإعلامـي الخارجـي لنظـام الإنقـاذ كان عدوانيًـا في بعـض الأحيـان، ممـا أدى إلى تدهـور العلاقـات الخارجيـة وتقليـص التأثـير الدبلومـاسي. أبـرزت

(1) ـ محمـد عبـد اللـه إدريـس، تطـور الخطـاب الإعلامـي لثـورة الإنقـاذ الوطنـي 1989م -2005م، رسـالة ماجسـتير في الإعـلام تخصـص صحافـة ونـشر قدمـت بجامعـة أم درمـان الإسـلامية، كليـة الإعـلام، الخرطـوم، السـودان. 2010م.

الدراسة أيضًا النتائج الإيجابية والسلبية لتوجه المشروع الإسلامي، وأوضحت أن الإعلام في السودان كان متأثرًا بدورة الحكم، دون وجود أعراف أو تقاليد ثابتة. وأظهرت الدراسة أن نظام الإنقاذ كانت له سياسات إعلامية، لكنها لم تكن مكتوبة أو ثابتة لتوجيه وسائل الإعلام، خاصة الإذاعة (الراديو والتلفزيون). تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تغطي فترة ممتدة حتى عام 2019، بينما اقتصرت فترة البحث في الدراسة السابقة حتى عام 2005.

- **الدراسة الرابعة: بعنوان «الخطاب الإعلامي الدولي وانعكاساته على سيادة الدول في ظل العولمة»[1]:**

هذه الدراسة تحليلية تناولت عينة من الفضائيات الدولية خلال الفترة من 2001م إلى 2004م، وركزت على تحديد مفهوم الخطاب الإعلامي الدولي والرؤى المختلفة حوله، بالإضافة إلى السياسات التي توجه هذا الخطاب. هدفت الدراسة إلى فهم تأثير الخطاب الإعلامي الأحادي على سيادة الدول اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا وفكريًا، واستكشاف مفهوم العولمة وتأثير الهيمنة الإعلامية لبعض الدول في تمرير هذا المشروع وسيطرته على العالم. كما سعت إلى فهم الأبعاد السياسية لقضية الهيمنة الإعلامية، واستعراض الجوانب الإيجابية والسلبية لعولمة الإعلام وتبعاتها، والكشف عن حقائق الاختلال الإعلامي وانعكاساته من خلال الأرقام والإحصائيات المتاحة حول وضع الدول المتعددة مقارنة بالدول المسيطرة على وسائل الإعلام.

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات، منها ضرورة تنظيم الطريقة التي تعمل بها وسائل الاتصال الدولي بشكل يؤدي إلى إنشاء نظام دولي متوازن، نظرًا للكم الهائل من محطات البث التلفزيوني والإذاعي، وأشارت إلى أن العالم يشهد انتهاكًا مستمرًا لحدود الدول سواء عبر القوة العسكرية أو الغزو الفضائي. تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها ركزت على السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان. ومع ذلك، اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اعتمادهما على المنهج العلمي الوصفي والتاريخي في معالجة وتحليل البيانات.

---

(1) ـ يحيى عمر فتاح كردي، الخطاب الإعلامي الدولي وانعكاساته على سيادة الدول في ظل العولمة، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية- معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2005.

- **الدراسة الخامسة: «إدارة التغيير في المؤسسات الإعلامية من منظور الإدارة بالأهداف والجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون في السودان 1995 إلى 2007 م»[1]:**

ناقشت هذه الدراسة تبعية المؤسسة الإعلامية لنظام الإدارة الحكومية، لهدف تطوير نظم الإدارة المتبعة في هذه المؤسسة بما يجعلها مواكبة للمتغيرات، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى العاملين بالإذاعة والتلفزيون ضرورة إدارة التغيير على مناهج علمية تراعي مشاركتهم وتدريبهم، كما عكس البحث حاجة الإذاعة والتلفزيون لأن تبقى كل منهما في إطار من الاستقلالية المالية والإدارية، أيًا كان صيغة التنسيق بينهما، وإن التحول نحو صياغة فرق العمل تمليه ضرورة التكنولوجيا والميل نحو الهيكل التنظيمي قبل المستويات، كما أسفرت نتائج الدراسة أن القدرات القيادية لمدير المؤسسة الإعلامية توضح مدى جهازيتها لقبول التغيير وإدارته بطريقة واعية، أكد الباحث دور القيادة العليا في تبني ودعم مبادرات التغيير ومشاريع الجودة واتجاهات التخطيط الاستراتيجي، وتقييم العمل وفقًا لأهداف محددة. ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة: إنشاء آلية قومية استراتيجية للتخطيط الإعلامي تُكرس رعاية الدولة ودعمها للتوجهات العلمية الحديثة في جهازي الإذاعة والتلفزيون، وإنشاء إدارة متخصصة للتخطيط البرامجي تهتم بوضع الأهداف المدروسة ورسم الخطط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، وتشجيع البحث العلمي لتطوير الأداء في المؤسسة الإعلامية.

توافقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبيئتها السودانية. كما أكدت هذه الدراسة على غياب التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الإعلامية، وهو ما تناولته الدراسة الحالية كمنطلق لها.

- **الدراسة السادسة: العوامل المؤثرة في إنتاج برامج الأخبار الإذاعية[2]:**

تركزت الدراسة على تحليل العوامل التي تؤثر في أداء القائم بالاتصال واستكشاف محتوى النشرات الإخبارية في الإذاعة السودانية، بالإضافة إلى فهم

(1) ـ عبدالسلام محمد خير، إدارة التغيير في المؤسسات الإعلامية من منظور الإدارة بالأهداف والجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون في السودان 1995 إلى 2007 م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، 2008.

(2) ـ خالد محمد عربي، العوامل المؤثرة في إنتاج برامج الأخبار الإذاعية، دراسة حالة لإدارة البرامج الإخبارية في الإذاعة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008-2009م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

العلاقة بين منتج ومعد النشرة الإخبارية ومحتوى النشرة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخلصت إلى عدة نتائج مهمة، منها أن العوامل السياسية تؤثر بشكل كبير على سياسة التحرير وصياغة الأخبار وتأثيرها على أداء المنتجين في قسم الأخبار. كما أظهرت الدراسة العلاقة الوثيقة بين معايير اختيار الأخبار والسياسات العامة للدولة وللمحطة الإذاعية كعوامل أساسية تؤثر على عملية إنتاج الأخبار.

تضمنت التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة تهيئة بيئة عمل مناسبة لمعدي البرامج الإخبارية بالإذاعة السودانية، وتقديم فرص التدريب والتأهيل الأكاديمي للمنتجين، بالإضافة إلى التركيز على الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي. كما أوصت الدراسة بمراجعة السياسة البرامجية والمضامين الإعلامية في الإذاعة لضمان تحسين جودة الرسالة الإعلامية. تتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في أهمية السياسات الإعلامية للإذاعة وتأثيرها الكبير على عملية إنتاج البرامج الإخبارية، خاصة في سياق تقلبات الأنظمة السياسية بالسودان التي تؤثر على السياسة التحريرية والإعلامية بشكل مباشر.

- **الدراسة السابعة: الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية**[1]:

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأداة ذكية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية خلال الفترة من 2010 إلى 2016. وفي سبيل التوصل إلى أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي، ومنهج تشابك المعرفة. وأظهرت الدراسة العديد من الاستنتاجات المهمة، بما في ذلك الارتباط الوثيق بين الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية والأجندة السياسية الأمريكية. كما أبرزت الدراسة الدور البارز الذي لعبته مراكز الدراسات والأبحاث والقيادات الفكرية والسياسية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على وسائل الإعلام الأمريكية وتوجهاتها تجاه المنطقة العربية. كما أظهرت الدراسة نجاح الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأداة ذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية خلال الفترة المشمولة بالدراسة. استنادًا إلى هذه الاستنتاجات، أوصت

(1) ـ بني حمدان، أحمد صالح2016: الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ،رسالة دكتوراه، الجامعة: جامعة مؤتة، الأردن.

الدراسة بضرورة وضع استراتيجية إعلامية عربية تتبنى رؤية واضحة ومحددة تأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في جميع المجالات. يجب أن تكون هذه الاستراتيجية قادرة على مواجهة تأثير وسائل الإعلام الأمريكية والاستفادة من القدرات العربية وتوظيفها بناءً على أسس علمية مدروسة. ويجب أن تكون للاستراتيجية العربية وجهة نظر استراتيجية واضحة لمقاومة الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على المنطقة العربية وقدراتها. يجب أيضًا استغلال إمكانيات وقدرات المنطقة العربية في التفاعل مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك لخدمة المصالح العربية والتخلص من الفوضى والاستقرار والتعامل بمنظور استراتيجي مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية. تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة المذكورة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية في نطاق الدراسة الحالة والبيئة التي تمت فيها البحث، حيث ركزت الدراسة الحالية على السياسات الإعلامية وتأثيرها في السودان والعلاقات الأمريكية.

- **الدراسة الثامنة: السياسات التحريرية وانعكاساتها على إنتاج البرامج الإخبارية[1]:**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التأثير المباشر للسياسة التحريرية على إنتاج الأخبار في إذاعة أم درمان، بما في ذلك تحرير الأخبار وإنتاج البرامج الإخبارية بأشكالها المختلفة. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على التحديات التي يواجهها المختصون في مجال الاتصال، والتناقضات بين الأفكار الإعلامية العليا وأفكار المؤسسات الإعلامية، والصعوبات التي تنشأ عن توافق هذه الأفكار مع الرؤى التحريرية الداخلية للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد التأثير الإيجابي أو السلبي للأيديولوجيا الإعلامية على السياسة التحريرية في المؤسسات الإعلامية، وكشف الغموض المحيط بالسياسة التحريرية في إذاعة أم درمان ودراسة تأثيرها على إنتاج الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة استكشاف تأثير المعتقدات والأفكار الخاصة بالمختصين في مجال الاتصال على إنتاج الأخبار. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال إجراء مقابلات للحصول على آراء العاملين في إذاعة أم درمان بشأن السياسة التحريرية. تم تحديد عينة مكونة من 40 فردًا من العاملين في إذاعة أم درمان. ومن أهم نتائج الدراسة: يؤثر الأيديولوجيا الإعلامية العليا بشكل مباشر وكبير على

(1) ـ إكرام الصادق بشرى، السياسات التحريرية وانعكاساتها على إنتاج البرامج الإخبارية، بالتطبيق على إذاعة أم درمان القومية، 2013 – 2016م، كلية الدراسات الإعلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 1438هـ – 2017م.

السياسة التحريرية في إذاعة أم درمان، وتكون السياسة التحريرية غامضة نسبيًا بسبب غياب التوجيهات الكتابية. تؤثر السياسة التحريرية الشفهية بشكل مباشر على إنتاج الأخبار واستمراريته، وتلعب المعتقدات والأفكار الشخصية للمختصين في مجال الاتصال دورًا كبيرًا في تشكيل السياسة التحريرية.

توصي الدراسة بأن المؤسسات الإعلامية، وتحديدًا إذاعة أم درمان، يجب أن تقوم بصياغة توجيهات أساسية توجه المحررين وتحدد حدود المسئولية الاجتماعية دون التأثير على المصداقية المطلوبة في إنتاج الأخبار. ينبغي تقليل العمليات المرتبطة بالمواد الإخبارية لضمان عدم تدهور جودة الإنتاج وتكرارية المحتوى. يجب تخصيص مساحة للحرية الإبداعية للعاملين في مجال الاتصال، من خلال اجتماعات التحرير ومناقشة الأفكار، وينبغي الموافقة على هذه الأفكار بعد دراستها والاستعانة بالمختصين والمخططين في إعداد التوجيهات الأساسية للسياسة التحريرية. ينبغي أيضًا تجنب إضافة توجيهات جانبية زائدة تقيد الحرية الإبداعية وتؤثر على المصداقية والتفوق الصحفي المطلوب. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في التركيز على السياسات الإعلامية التي تؤثر في السياسات التحريرية للأخبار والبرامج، وتأثير ذلك على الأداء الإعلامي في ظل تقلبات الأنظمة السياسية التي شهدها السودان.

وافقت الدراسة الحالية مع الدراسة الحالية في فهمها وأهدافها للسياسات التحريرية وقدمت تحليلًا شاملًا لدور تحرير الأخبار وعلاقته بالسياسات التحريرية والسياسات الإعلامية. أكدت الدراستان على أهمية وجود سياسة تحريرية مكتوبة، وتختلفان في التركيز على تأثير الرسالة الإعلامية في ظل تقلبات الأنظمة السياسية. بينما تناولت الدراسة الحالية قضية السياسة التحريرية للأخبار في إذاعة السودان، ركزت دراسة الباحث على السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان.

- **الدراسة التاسعة: التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة: دراسة حالة على قوانين الإعلام في السودان في الفترة من 2004 - 2016م[1]:**

تركزت الدراسة على موضوع التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة، بهدف معرفة مدى تأثير القوانين المنظمة للعمل الإعلامي على شتى وسائله.

(1) ـ ياسر بشير علي بشير، التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة: دراسة حالة على قوانين الإعلام في السودان في الفترة من 2004 - 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، 2016.

وحـاول الباحـث عـن طريـق تناولـه لهـذا الموضـوع الإجابة عـلى مجموعة اسـتفهامات رئيسـية، مـن بينهـا: لمـاذا تطبـق عـلى الصحافـة قوانـين متعـددة تشـمل قوانـين خاصـة بالقـوات النظاميـة التـي تسـمح بتوجيـه اتهامـات للصحفيـين مـن قبـل نيابـة أمـن الدولـة بتقويـض النظـام الدسـتوري وغيرهـا؟ ومـا هـي أسـباب الفـراغ التشريعـي في التشريعـات الخاصـة بالبـث الإذاعـي والتلفزيونـي؟ اعتمـد الباحـث عـلى منهـج الدراسـات الوصفيـة والمسـحية، والمنهـج التاريخـي، ومنهـج دراسـة الحالـة، واشـتملت عينـة البحـث عـلى مجموعـة مـن العاملـين في مهنـة الصحافـة الورقيـة والإلكترونيـة. اسـتخدم الباحـث عـدة أدوات بحثيـة منهـا الملاحظـة، المقابلـة، الاسـتقصاء، والاسـتبيان. وبنـاء عـلى مـا توصلـت لـه الباحـث عـن طريـق الدراسـة الميدانيـة، فـإن مفهـوم الأمـن القومـي المذكـور في العديـد مـن القوانـين، وخاصـة في الدسـتور، لـم يتـم تعريفـه بدقـة وإحـكام، ممـا قـد يـؤدي إلى جـدل تشريعـي واسـتراتيجي وإعلامـي لا ينتهـي. كمـا أن الحصانـة الدسـتورية والقانونيـة لمهنـة الصحافـة موجـودة عـلى مسـتوى النصـوص، ولكـن يبـدو أن هنـاك انتهـاكات مـن جهـات تنفيذيـة تـؤدي إلى الشـعور بفقـدان الحمايـة والحصانـة القانونيـة. يُسـتخدم قانـون الأمـن الخـاص بالقـوات النظاميـة في مراقبـة الصحافـة، وهـو مـا قضـت المحكمـة الدسـتورية بعـدم صحتـه فيمـا يخـص الصحافـة. هنـاك فـراغ تشريعـي فيمـا يتعلـق بالتشريعـات الخاصـة بالبـث الإذاعـي والتلفزيونـي.

بنـاءً عـلى النتائـج، قـام الباحـث باسـتخلاص مجموعـة توصيـات، منهـا: تعديـل قانـون الصحافـة ليتضمـن حصانـات واضحـة للمهنـة تمنـع تطبيـق أي قانـون آخـر عليهـا باسـتثناء القانـون الخـاص وقانـون العقوبـات. وأوصى بـأن يكـون القضـاء هـو الجهـة الوحيـدة المختصـة بالفصـل في قضايـا النـشر والإعـلام، مـع التـزام الاتحـادات المهنيـة بفـرض العقوبـات عـلى أعضائهـا وفقًـا للوائحهـا وأنظمتهـا الأساسـية. وأوصى أيضًـا بمنـع الرقابـة القبليـة عـلى الصحـف ووسـائل الإعـلام، وفقًـا لمبـدأ الحريـة المسـؤولة الـذي يقـر بمعاقبـة المخطـئ بعـد وقـوع الخطـأ وبالعلانيـة والنـشر. كمـا دعـا إلى تشـجيع الحـوار بـين العاملـين في مهنـة الصحافـة للوصـول إلى أفضـل الصيـغ بشـأن الضوابـط السـلوكية والأخلاقيـة للمهنـة (مواثيـق الـشرف الصحفـي). اتفقـت هـذه الدراسـة مـع الدراسـة الحاليـة في تنـاول أسـباب الفـراغ التشريعـي في التشريعـات الخاصـة بالبـث الإذاعـي والتلفزيونـي، بينمـا اختلفـت الدراسـتان في تركيـز أحدهمـا عـلى الصحافـة، والأخـرى عـلى الإذاعـة والتلفزيـون.

- **الدراسة العاشرة: السياسة التحريرية لتلفزيون السودان وقناة الشروق وانعكاساتها على توجيه الرأي العام السوداني: دراسة على عينة من الإعلاميين الاختصاصيين [1]**

تستهدف الدراسة تحليل منهجية تغطية الأخبار في تلفزيون السودان وقناة الشروق، وتسليط الضوء على القيم التي يتبناها العاملون في أقسام الأخبار بهذين الجهتين. كما تهدف الدراسة لفهم الاختلافات بين المحتوى الإخباري في القناتين وتقييم حرية وديمقراطية أقسام الأخبار في كلٍ من تلفزيون السودان وقناة الشروق. تهدف الدراسة أيضًا إلى تحديد اهتمام إدارات الأخبار في تلفزيون السودان وقناة الشروق بمعايير جودة الأخبار، مثل الموضوعية والحيادية والصدق والتواصل المكاني والزماني والنفسي مع المواطن، وتحديد تأثير ذلك على الرأي العام السوداني. تهدف الدراسة أيضًا إلى فهم مفهوم ومصطلح السياسة التحريرية للأخبار وتحديد العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى تحديد معايير اختيار الأخبار العالمية وتأثير السياسة على تدفق وإنتاج الأخبار وتأثير ذلك على الرأي العام. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لشرح فكرة البحث، واستخدم أداة الاستبانة لاستطلاع آراء خبراء في مجال الإعلام بالجامعات السودانية ومحرري الأخبار والمراسلين. يعد الأكاديميون أفضل مثال علمي للإعلام ولديهم وعي كامل بدوره، بينما يعد المهنيون أكثر تواصلًا مع أجواء العمل الفعلية. خلص الباحث إلى نتائج مهمة من هذه الدراسة، حيث أظهرت أن القناتين لا تعملان في بيئة إعلامية حرة ومفتوحة، وأن هناك اهتمامًا كبيرًا بالأخبار السياسية والحكومية في تلفزيون السودان وقناة الشروق، بينما لا يتم إيلاء الأولوية للأخبار التي تهم المواطن في القناتين. كما توضح الدراسة بطءً في سرعة تقديم الأخبار وتحديثها في القناتين، وتشير إلى نقص المهنية في السياسة التحريرية. استنتج الباحث من الدراسة بعض التوصيات الهامة، بما في ذلك ضرورة التزام تلفزيون السودان وقناة الشروق بمعايير اختيار الأخبار العالمية، كما يجب على كلتا القناتين أن تلتزم بالموضوعية والمصداقية، وتحقيق توازن في تغطية الأخبار المتنوعة، وتعزيز حرية تقديم الأخبار دون التمسك بنمط واحد، بهدف تحقيق تحول في المحتوى الإعلامي يخدم المواطن ويضمن المهنية، مع الحرص على عدم تهديد أمن المواطن.

---

(1) ـ سامية ابراهيم أحمد محمد، السياسة التحريرية لتلفزيون السودان وقناة الشروق وانعكاساتها على توجيه الرأي العام السوداني: دراسة على عينة من الإعلاميين الاختصاصيين، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2017.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة، حيث تركزت الدراسة الحالية على سياسات التحرير الإعلامي كجزء أساسي من السياسات الإعلامية، بينما اختلفت الدراستان في توجه الدراسة الحالية لربط السياسات الإعلامية بالتغيرات في أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان.

- **الدراسة الحادية عشرة: العوامل المؤثرة على الأداء المهني للمراسل في القنوات التلفزيونية الأردنية: دراسة ميدانية [1]:**

سعت هذه الدراسة للتوصل إلى نوع ومدى تأثير العوامل الداخلية المتمثلة في: (أساليب إدارة العمل الإعلامي، والسياسة التحريرية، ونمط الملكية)؛ والعوامل الخارجية المتمثلة في: (القوانين والتشريعات الصحفية، وقيم المهنة وأخلاقياتها، ومصادر الأخبار، والجمهور) على الأداء المهني للمراسلين التلفزيونيين في القنوات التلفزيونية الأردنية، واعتمدت في ذلك على منهج المسح الميداني بالتطبيق على عينة طبقية بنسبة (50%) من المراسلين التلفزيونيين العاملين في (التلفزيون الأردني، قناة المملكة، قناة رؤيا)، حيث بلغ قومها (48) مراسلًا. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها: أن «العلاقات الجيدة بين الإدارة العليا والمراسلين تؤثر إيجابيا على أدائهم المهني» قد جاءت في مقدمة تأثيرات أساليب إدارة العمل الإعلامي في القناة على المراسلين العاملين بها، وأن أبرز تأثيرات السياسة التحريرية للقناة على أداء المراسلين هي عبارة: «تخضع المواد الإعلامية التي يتم إنتاجها للرقابة والمراجعة المسيسة داخل القناة»، فيما كانت أبرز تأثيرات نمط الملكية على الأداء هي «تلتزم القناة بالدفاع عن مصالح الجهة المالكة وتوجهاتها». وأشارت الدراسة إلى أن أبرز تأثيرات القوانين التشريعات الإعلامية على أداء المرسلين قد تمثلت في «صعوبة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات»، وأن أبرز تأثيرات قيم المهنة وأخلاقياتها قد تمثلت في استقاء المعلومات من مصادر موثوقة ذات مصداقية عالية»، كما جاءت «ضعف خبرة المصدر وعدم ارتباط تخصصه في الموضوع أو القضية التي تتم معالجتها يؤثر سلبيا على الأداء المهني» في مقدمة تأثيرات مصادر الأخبار، فيما تمثلت أبرز تأثيرات الجمهور على أداء المراسلين في الابتعاد عن الموضوعات التي تؤدي للصراع بين الجمهور".

(1) ـ أنس بكر عبدالكريم الحراحشة، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للمراسل في القنوات التلفزيونية الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2020.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها تأثير السياسة التحريرية والقوانين والتشريعات الصحفية على الأداء المهني للمراسلين التلفزيونيين، حيث تعتبر السياسات التحريرية جزءًا أساسيًا من السياسات الإعلامية. ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية في المنهجية المتبعة، حيث ركزت على تأثير تقلبات أنظمة الحكم المتعاقبة على السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون في السودان.

النظريات الداعمة للبحث (Theories supporting the research):

استند هذا البحث في إطاره النظري إلى مجموعة من النظريات التي تفسر البيئة المحيطة، مركزًا على السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)، وكيفية تأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية التي تولت حكم السودان خلال فترة الدراسة. انطلاقًا من فكرة أن السياسة الإعلامية هي امتداد للسياسة العامة، فهي تتفاعل مع بيئة واسعة تشمل العديد من العوامل والمتغيرات، إضافة إلى القيم الثقافية والاجتماعية، وما يمكن أن يكون عليه المجتمع داخليًا وخارجيًا. من أجل فهم السياسات الإعلامية وتفسيرها وعلاقتها بالأنظمة السياسية، اعتمد الباحث على النظريات التالية:

1. نظرية السلطة (الهيمنة) (Theory Power):

تهدف هذه النظرية إلى إظهار أن الأفراد غير قادرين على السيطرة على وسائل الإعلام، حيث تكون السلطة الحاكمة في الدولة هي التي تسيطر على وسائل الإعلام، بما في ذلك الراديو والتلفزيون. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية تعتبر أنه لا توجد فرص للشعب لامتلاك مؤسسات إعلامية أو وسائل إعلامية بأي شكل من الأشكال. وبالتالي، تعترف النظرية بأن الطبيعة البشرية سيئة، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة الحاكمة والاستبدادية. كما ترتبط ظهور نظرية السلطة بظهور النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى تشكيل تصنيف طبقي في المجتمعات. تسعى نظرية السلطة إلى تقسيم الطبقات المجتمعية إلى طبقة حاكمة في الدولة، وطبقة تمتلك الأراضي الاقتصادية في الدولة، وأخيرًا طبقة الشعب العادي، حيث يعتبر الشعب عبيدًا لملاك الأراضي. وبناءً على ذلك، تسهم نظرية السلطة في استخدام القيود والتحكم الإمبراطوري من جانب واحد، والتحكم من قبل الكنيسة من جانب آخر. تلعب السلطات المحلية والإقليمية دورًا كبيرًا في التحكم في وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون. لا توفر هذه البيئة الحرية الفردية، مما أدى إلى قمع حرية الصحافة واستخدامها في نشر المحتوى الذي يتم التحكم

فيه. وتعتبر هذه النظرية أن وسائل الإعلام وسياستها تخضع للسلطة وتعمل وفقًا لتوجيهاتها وتعكس وجهة نظرها، بالمقابل، يعتبر الإعلام الليبرالي الإعلام سلطة رابعة رقابية، حيث يوجه النقد للحكومات بشكل عام.[1] ويري (وليم روو) أن الكثير من المؤسسات الإعلامية في الدول العربية يعمل في إطار أنواع مختلفة من نظرية السلطة، كما يتسم أيضًا بميله إلى أن يعمل على مجرد التأكيد على الرسائل التي توجهها الحكومة للشعب من خلال وسائله المختلفة ليس إلا. [2].

في هذا السياق، يرى الباحث أن وسائل الإعلام في السودان، ولا سيما الإذاعة والتلفزيون، تتأثر بنظرية السلطة. نظرًا لتجربة الباحث الطويلة في مجال الأخبار والبرامج الإخبارية، لاحظ أن وسائل الإعلام، وبخاصة الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، لا تنتقد الشخصيات القيادية في الحكومة ولا تنشر أخبارًا سلبية عنهم. بل يُسمح لها فقط بانتقاد برامج تنفيذية للحكومة والأخطاء التي تحدث أثناء التنفيذ. استنادًا إلى ذلك، اعتمد الباحث هذه النظرية لمساعدته في فهم العوامل التي تؤثر على السياسات الإعلامية في ظل الأنظمة السياسية. تعتمد هذه النظرية على فكرة جعل الصحافة (سواء كانت مسموعة أو مقروءة) ضرورة أساسية في خدمة السلطة الحاكمة[3](*)، سواء كان هذا السلطة استبدادية أو مطلقة. بالإضافة إلى ذلك، يتم وضع الأفكار المطروحة عبر وسائل الإعلام تحت الالتزامات المحددة. تطورت نظرية السلطة مع تطور النظريات الإعلامية، التي فتحت الباب لممارسة حرية الإعلام،

ومع ذلك، تلك الحرية لا تزال مقتصرة على الحكام، حيث يعتبرون هم الدولة نفسها .

إن الهيمنة الناعمة تعنى ضمنيا أن ممارسة القوة فى المجتمعات الحديثة لم تعد تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى، بل على الإقناع، أى أصبحت عملية أيديولوجية،

---

(1) ـ عصام سليمان الموسي، الثورة الرقمية تضع الاعلام العربي على مفترق طرق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 376 ، يونيو 2010، ص 98.

(2) –William A.Rugh Arab Mass Media .News Papers Radio And Televition In Arab Politics .london . paper 2004 pp22-23.

(3) * والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإعلامية المتعلقة بالدولة فقط، دون الاهتمام بفئة الأفراد، كما يتم استخدام الفرد من أجل إظهار المعلومات أو البيانات أو الحقائق إلى الجمهور العام، وتستند نظرية السلطة إلى مجموعة من الأسس منها السماح للأفراد في امتلاك الوسائل الإعلامية ولكن يكون ذلك من خلال التشارك مع الحكومة، لا بُدّ من الحصول على تراخيص مسبقة من قبل الحكومة ، اضافة الى وضع تأمينات مالية تساعد على إصدار الصحف وترخيص للاذاعه الراديو والتلفزيون، وعدم السماح للصحف أو الوسائل الإعلامية الراديو والتلفزيون في توجيه النقد للجهة الحاكمة.

تقـوم عـلى مـا يطلـق عليـه أحيانـا القـوة الناعمـة أو الإكـراه الطوعـى، وفى ظـل تلـك الظـروف، سـوف تتـصرف جماهـير القـراء أو المسـتمعين بمحـض إرادتهـا «الحـرة» وفقـا لمصالـح أصحـاب القـوة فى المجتمع، سـواء كانوا من رجـال الأعمال أو السياسـيين أو العسكريين، أو تحالف يضمهم جميعا.

لكـن تطـور تكنولوجيـا الاتصـال والإنترنـت وانتشـار وسـائل التواصـل الاجتماعـى يشـكل تحديـات هائلـة، قـد تغـير أو تكتـب نهايـة الهيمنـة الناعمـة للإعـلام، فالناس لـم تعـد مستسـلمة لمـا يـردده الإعـلام، سـواء كان إعـلام الصـوت الواحـد أو إعلامـا تعدديـا، وتراجعـت مسـتويات الثقـة والمصداقيـة فى كثـير ممـا يقدمـه الإعـلام، سـواء فى أوروبـا أو أمريـكا، وطبعـا فى دول الجنـوب، وتتجـه فئـات واسـعة مـن الجماهـير للاعتمـاد عـلى مـا تقدمـه وسـائل التواصـل الاجتماعـى أو وسـائل الإعـلام الدوليـة والمواقـع الإخباريـة، وأصبـح مفهـوم المواطـن الشـبكى، أى الفـرد الـذى يتواصـل مـع شـبكات محليـة ودوليـة عـبر الإنترنـت، مفهومـا رئيسـيا فى إدراك وتحليـل مـا سـيطرأ عـلى الهيمنـة الناعمـة للإعـلام، وهـل سـتنتهى تمامـا أم سـتتغير مـن حيـث الشـكل والمضامـين، خاصـة أن النخـب المتحكمـة فى الـدول والاقتصـاد لـن تفـرط فى أسـلحة الهيمنـة الناعمـة، فهـى تملـك الأمـوال وسـلطة التشريـع، مـا يمكنهـا مـن الدخـول إلى عالـم الشـبكة، وشراء مواقـع الأخبـار عـلى الإنترنـت، والتلاعـب أيضـا بوسـائل التواصـل الاجتماعـى، وتوظيفهـا لتحقيـق مصالحهـا.

وهنـا مـن الـضرورى تحليـل أنمـاط ملكيـة أهـم وسـائل التواصـل الاجتماعـى كـ«فيـس بـوك» أو «تويـتر»، وأهـم مواقـع الأخبـار عـلى الإنترنـت ومحـركات البحـث، وكيـف أنهـا أصبحـت كيانـات رأسـمالية عملاقـة، لهـا مصالـح غـير معلنـة، لكنهـا سـتقف فى النهايـة إلى جانـب القـوى المسـيطرة ماليـا وسياسـيا.

2. نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة): Agenda Setting))

تستند نظرية ترتيب الأولويات، والمعروفة كذلك باسم «وضع الأجندة»، إلى الفكرة القائلة بأن وسائل الإعلام هي التي تحدد ما يفكر فيه الجمهور. وقد قدم هذه النظرية لأول مرة الدكتور ماكسويل ماكومبس والدكتور دونالد شو في عام 1972م. تؤكد النظرية على أن الأخبار تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الحقائق السياسية من خلال تخصيص الوقت لموضوع معين ونقل المعلومات عبر القصة الإخبارية، بالإضافة إلى زاوية التغطية وموقف القصة. كل هذه العوامل تسهم في مقدار المعرفة التي يكتسبها المتلقي ومدى الأهمية التي يوليها للقضية.

وتنص النظرية على (أنه عندما تفكر وسائل الإعلام في آراء مرشح أثناء الحملة الانتخابية، فإنها تقوم أيضًا بتشكيل وتحديد القضايا ذات الأهمية، هذا يمكن أن يحدد في نهاية المطاف جدول أعماله لحملة سياسية) [1]. بعبارة أخرى، تستطيع وسائل الإعلام، من خلال اختيار وتغطية القضايا، توجيه انتباه الجمهور وتحديد الأولويات التي يعتبرها الجمهور مهمة، وبالتالي التأثير على توجهاتهم وآرائهم السياسية بشكل كبير.

وتقوم نظرية ترتيب الأولويات على افتراضين أساسيين[2]:

- **الافتراض الأول:** وسائل الإعلام ليست مجرد مرآة تعكس القصص للجمهور، بل تقوم بتصفية وتشكيل ما نراه. فعلى سبيل المثال، قد يتم عرض قصة مثيرة أو فاضحة في مقدمة النشرة الإخبارية بدلًا من قصة حديثة أو ذات تأثير واسع، مثل اقتراب عاصفة أو تغييرات الإصلاح الضريبي التشريعي.

- **الافتراض الثاني:** هناك علاقة طردية بين اهتمام الوسائل الإعلامية بقضية ما، وزيادة أهمية القضية لدى الجمهور؛ أي أنه كلما زاد اهتمام وسائل الإعلام بقضية معينة، زاد احتمال أن يعتبر الجمهور هذه القضية ذات أهمية كبيرة. بمعنى آخر، وسائل الإعلام الجماهيرية (مثل الراديو والتلفزيون) لا تخبرنا بما يجب أن نفكر فيه أو كيف يجب أن نشعر تجاه قضية أو قصة معينة، بل تبرز قصصًا وقضايا محددة يجب على الجمهور التفكير فيها بعمق. يتمثل الجانب النفسي والعلمي لنظرية وضع الأجندة في أن تكرار عرض قصة معينة في وسائل الإعلام يجعلها تتخزن بوضوح في ذاكرة الأفراد، حتى إذا لم تؤثر عليهم مباشرة أو لم تكن ذات أهمية كبيرة في حياتهم الشخصية. ومنذ عام 1972، حدد ماكومبس وشو مستويين لنظرية وضع الأجندة من قبل وسائل الإعلام، **يتمثلان في الآتي:**

- **المستوى الأول:** العملية التي من خلالها الوسائل الإعلامية بالتركيز على بالأهمية النسبية للقضايا التي تبرزها، حيث تعمل على تسليط الضوء على القضايا التي ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر من الجمهور. وبالتالي، كلما زادت تقارير وسائل الإعلام عن قضية معينة، زادت «بروز موضوعها».

(1) ـ صلاح خليل أبو أصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة. ط4، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص121 .

(2) ـ عاطف عدلي العبد، نُهى عاطف عدلي العبد، نظريات الإعلام وتطبيقاته العربية، ط1، دار الفكر العربي القاهرة، 2008، ص324 .

- **المستوى الثاني**: يتمثل في العملية التي تحاول وسائل الإعلام التركيز على السمات أو الزوايا التي يجب أن يهتم بها الجمهور عند تناول هذه القضايا، مما يؤثر على تفسير الجمهور لهذه القضايا وتشكيل آرائهم حولها. من خلالها التأثير على طريقة تفكير الناس في قضايا معينة، بعد أن أوضحت بالفعل ما يجب التفكير فيه في المستوى الأول، وللنظرية أنواع ثلاثة هي:

- **إعداد الأجندة العامة**: حيث يقوم الجمهور بتحديد الأجندة التي تمنح القضايا الإخبارية التي قيمة عالية[1].

- **أما النوع الثاني للنظرية فهو يتمثل في** إعداد أجندة وسائل الإعلام، حيث تقوم وسائل الإعلام بتحديد القضايا التي تعتبرها مهمة وتستحق التغطية.

- **النوع الثالث يسمى لـ(وضع أجندة السياسة)**: ويعني تأثير كل من الأجندة العامة وأجندة وسائل الإعلام على قرارات صانعي السياسات العامة[2].

وسائل الإعلام خاصة (الراديو والتلفزيون)، لها تأثير قوي ومؤكد في تشكيل موضوعات الإعلام. يعتمد مدى تأثيرها على تغيير التصورات بشكل كبير على عوامل أخرى مثل السياق والرسالة، وبالاعتماد على هذه النظرة النظرية، فإن لبعض وسائل الإعلام تأثير يعلو فوق غيرها، ويؤثر تكرار الموضوعات كما تفعل الراديو والتلفزيون وحجم ظهورها على مستويات الأهمية التي قد تحملها. ورغم الانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأولويات، والتي تتعلق بصعوبة قياسها نظرًا لتعاملها مع المعتقدات والأفكار الداخلية للأفراد وكيفية تأثرها بمرور الوقت عبر تأثير وسائل الإعلام، فإن القياس الموضوعي لها يظل صعبًا[3].

علاوة على ذلك، لا تكون النظرية قابلة للتطبيق في حالات الانحياز التأكيدي؛ فهي لا تنطبق عندما يكون الأشخاص قد اتخذوا قراراتهم بشأن مشكلة

---

(1) ـ حمدي حسن، الاوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ،ط1، دار الفكر العربي القاهرة ،1991،ص98.

(2) ـ بسوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008، ص179.

(3) ـ حسن عماد مكاوي، ليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص 288.

معينة، حيث يمتلك هؤلاء الأشخاص وجهات نظر يعززها ما يرونه في وسائل الإعلام بدلًا من أن تؤثر عليهم فعليًا. في مثل هذه الحالات، تؤكد وسائل الإعلام فقط التحيز الموجود بالفعل بدلًا من تشكيل الرأي. كما يجب الإشارة إلى «وضع الأجندة العكسي» حيث يقوم الرأي العام بتشكيل أجندة وسائل الإعلام بدلًا من العكس.

يمكن تلخيص هذه النظرية في أنها تقوم على أن هناك عوامل مرافقة لمحتوى الرسالة الإعلامية، مثل ترتيب رسالة معينة بين مجموعة من الرسائل والمضامين المختلفة، وحجمها الزمني أو المكاني في الوسيلة الإعلامية، والطريقة التي تُعرض بها، بالإضافة إلى عوامل الإبراز الأخرى التي تعكس اهتمام الوسيلة الإعلامية بقضايا معينة. ولهذا السبب، اعتمد الباحث على هذه النظرية في دراسته، مستندًا إلى تأثير التقلبات السياسية على السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان.

3. -3 نظرية المسئولية الاجتماعية (Social Responsibility):

نظرية المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادئ التي تلبي احتياجات المجتمع الديمقراطي، حيث تتضمن المسؤولية الاجتماعية التزامات أخلاقية تجاه المجتمع وأفراده، بما في ذلك حرية النشر والمبادئ الأخلاقية العامة المتعلقة بالحقيقة والعدل[1].

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية هي حق وواجب ومسؤولية في آن واحد. بناءً على ذلك، يجب أن تلتزم وسائل الإعلام بواجبات معينة تجاه المجتمع، والتي يمكن الوفاء بها من خلال اتباع معايير مهنية مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة. لتحقيق هذه الالتزامات، يجب على وسائل الإعلام تنظيم شؤونها ذاتيًا ضمن إطار القانون والمؤسسات القائمة.

كما ينبغي أن تكون وسائل الإعلام متنوعة تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع عن طريق إتاحة فرص النشر والعرض للكل. وأيضًا للجمهور الحق في توقع مستويات أداء عالية من وسائل الإعلام، وقد يكون التدخل في شؤونها مبررًا لتحقيق المصلحة العامة. إضافةً إلى ذلك، يجب أن يكون الإعلاميون مسؤولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسؤولياتهم تجاه مؤسساتهم الإعلامية.

(1) ـ دينيس ماكويل، نظرية ماكويل للاتصال الجماهيري، ط6، ترجمة أيمني باجنيد، عبير خالد، دار ساجي للنشر، الرياض، السعودية، 2018م، ص 852.

المبادئ الرئيسية لنظرية المسئولية الاجتماعية:

1. يجب على وسائل الإعلام أن تخدم المجتمع وأفراده، وتتيح الفرصة لمختلف الآراء للتعبير عن نفسها، مع التزامها بمعايير مهنية لنقل المعلومات مثل الصدق والدقة والتوازن، لتحقيق ثقة الجمهور(1).

2. تمتلك وسائل الإعلام التزامات تجاه المجتمع يجب الوفاء بها لضمان ثقة الجمهور.

3. ينبغي أن تكون الوسائل الإعلامية متعددة لتعكس تنوع الآراء في المجتمع، وتوفر للأفراد حق الرد والتعليق على مختلف وجهات النظر، مما يعزز توقعات الجمهور بأداء راقٍ من وسائل الإعلام التي تتيح المعلومات اللازمة للجميع، ويبرر التدخل لتحقيق النفع العام.

4. يجب أن تكون مسؤولية الإعلاميين والمهنيين أمام المجتمع مساوية لمسؤولياتهم أمام الملاك.

5. يجب أن تلتزم الوسائل الإعلامية بالقوانين ومواثيق الشرف الأخلاقية والمعايير المهنية لتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى.

6. تمتلك الحكومة الحق في التدخل لحماية ورعاية المصلحة العامة.

7. يجب على وسائل الإعلام تقديم صورة عادلة وممثلة للمجتمع وفئاته، وتجنب الصور النمطية السلبية تجاه فئات المجتمع المختلفة.

8. ينبغي أن تعين وسائل الإعلام نقادًا داخليين لتقييم المضمون الذي تقدمه للجمهور.

9. يجب على وسائل الإعلام التعبير عن وجهات النظر المختلفة وطرح القضايا الخلافية للنقاش، وعلى الجهات الحكومية المختصة مراقبة قيامها بهذا الدور(2).

---

(1) ـ محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004م، ص 140.

(2) ـ ملفين ديفلير، ساندرا بول، روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992م، ص 420.

أبعاد المسئولية الإعلامية في نشر أخبار العنف:

في إطار السعي لتحقيق التوازن والتوافق بين حقوق ومصالح الأفراد والمجتمع، برزت آراء تشدد على ضرورة تحول الدور الوظيفي للإعلام نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية. يركز هذا التحول بشكل أساسي على تعزيز المثل العليا والموضوعية والصدق، مع التركيز على القضايا المجتمعية والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية. يجب على الإعلام أن يتجنب الخضوع لهيمنة المصالح الربحية والتعبير عن الذاتية والأنانية، ويسعى بشكل كامل لتحقيق الصالح العام وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

من هنا نشأت نظرية المسؤولية الاجتماعية، التي اهتمت بتحديد المهام التي يجب أن تؤديها وسائل الإعلام ووضع المعايير الأساسية للأداء الإعلامي، إلى جانب القيم المهنية التي توجه سلوك الإعلاميين في أداء واجباتهم. ركزت النظرية على القيم التي يجب أن تحكم عملية جمع الأخبار وتحريرها، مشددة على ضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد، دون التغاضي عن الكشف عن أي فساد يهدد المجتمع. كما أوصت بضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التي قد يؤدي كشفها إلى الإضرار بأمن المجتمع واستقراره، مع التأكيد على عدم اللجوء إلى وسائل غير قانونية لإجبار مصادر المعلومات على الإدلاء بمعلومات[1].

وأوضح بالدوين أن مصطلح «المسؤولية» غالبًا ما يشمل المواقف الأخلاقية والاجتماعية، وهو واجب مرتبط بأفعال إرادية. ويستخدم بالدوين كلمة «المسؤولية» مرادفًا لكلمة «الإلزام»، وينظر إلى المسؤولية من خلال ثلاث فئات رئيسية؛ مسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع العام: وهي تتعلق بالواجبات التي يجب على الإعلامي الوفاء بها تجاه المجتمع ككل. مسؤولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي: وهي امتداد للمسؤولية الأولى، وتشمل الواجبات التي يجب على الإعلامي الالتزام بها تجاه مجتمعه المحلي. مسؤولية الإعلامي تجاه نفسه: وتشمل التزام الإعلامي بأداء رسالته الإعلامية بأقصى درجات الدقة والأمانة والصدق والموضوعية، بما يعتقد أنه في صالح المجتمع.

---

(1) ـ حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط5، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004م، ص326-327.

للمسؤولية أنواع متعددة، منها:

- المسؤولية الاجتماعية: تتعلق بالتزامات الإعلامي تجاه المجتمع.
- المسؤولية الأخلاقية: تتعلق بالتزامات الإعلامي تجاه المبادئ الأخلاقية.
- المسؤولية القانونية: تتعلق بالتزامات الإعلامي تجاه القوانين واللوائح.
- كل نوع من هذه المسؤوليات له خصائصه المميزة التي تفرقه عن الأنواع الأخرى.

1. المسئولية الأخلاقية:

إنها مسؤولية ذاتية تعتمد على طبيعتنا كبشر واعين وعاقلين وأحرار، وتتطلب منا الوفاء بواجباتنا أمام ضمائرنا وأمام الله سبحانه وتعالى. ويُعرِّف أحمد المهدي المسؤولية الأخلاقية بأنها مجموعة من ردود الفعل التي يُظهرها الفرد لتعاطفه مع الآخرين في المجتمع، وسعيه لفهم مشكلات الجماعة وسبل حلها وتحقيق أهدافها، مع بذل أقصى الجهود لتحقيق تطلعات المجتمع وتعزيز مكانة الجماعة[1].

2. المسئولية القانونية:

ينظر محمد الشافعي إلى المسؤولية القانونية على أنها تتضمن جميع القوانين والتقاليد التي يلتزم بها الفرد بناءً على متطلبات المجتمع الذي يعيش فيه، وقبوله للعواقب المترتبة على أفعاله سواء كانت مدحًا لسلوك محمود أو لومًا لسلوك مذموم. ويعتبر القانون ومبادئه ونظرياته المصدر الإلزامي لهذه المسؤولية، وتشمل جميع الالتزامات المستمدة من القوانين واللوائح التي تميز المجتمع. وتترتب على هذه المسؤوليات عقوبات مادية ومعنوية وجسدية.

3. المسئولية الاجتماعية:

تعتبر المسئولية الاجتماعية مسئولية الشخص تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، وتهدف إلى بناء علاقة إيجابية بين الفرد والمجتمع. يعني أن يكون الفرد مسئولًا أمام نفسه وأمام المجتمع. تتضمن هذه المسئولية الاجتماعية الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على القيام به، وتظهر في سلوكيات مثل الالتزام المهني والإخلاص في العمل والاهتمام بالتفاصيل والتفاني في الأداء.

(1) ـ عماد حسن مكاوي، ليلى السيد أحمد، مرجع سابق، ص 328.

تشمل أيضًا التعاون والتضحية وتشجيع الخير ومحاربة الشر، والاهتمام بقضايا المجتمع والسعي لحلها وتطويره.

وتتميز المسئولية الاجتماعية بكونها تتوزع على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي، وتشمل الإرشاد والنصح للمجتمع بشأن القيم الاجتماعية الصحيحة والسلوك الحسن، وتتطلب هذه المسئولية الإصرار والصبر. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب المسئولية الاجتماعية الالتزام بالتفاني والنظام والانتظام، والعمل بأقصى جهد ممكن. من الواضح أن كل جزء من أركان المسئولية الاجتماعية يترابط مع الآخر ويدعمه ويعززه. فعلى سبيل المثال، يحث الاهتمام الفرد على فهم المجتمع، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه. والاهتمام والفهم ضروريان للمشاركة الفعّالة، ولا يمكن تحقيق المسئولية الاجتماعية بدون فهم الجماعة وتاريخها ومستقبلها. وبدون اهتمام وحرص وارتباط عاطفي وعقلي بالمجتمع، لن يكون هناك مسئولية اجتماعية حقيقية. وتواجه المؤسسات الإعلامية تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية، حيث يُطلب منها تعزيز القيم الأخلاقية في تعاملاتها وتجنب الاساءة والمبالغة والتبجيل للسلطة. ويجب أن تكون المؤسسات الإعلامية ناقدة ومخلصة لصالح الجماهير، وأن تساهم في مناقشة المشاكل المجتمعية بشكل موضوعي وتعمل على تعزيز الثقافة وترقية الذوق العام[1].

نظرية المسئولية الاجتماعية وسياساتها الإعلامية:

تعتمد استراتيجية المسئولية الاجتماعية في السياسة الإعلامية على خدمة المجتمع وأفراده، وتوفير فرصة لمختلف وجهات النظر للتعبير عن آرائها. تستند هذه السياسة على معايير المهنية في نقل المعلومات، مثل الصدق والدقة والتوازن، بهدف بناء ثقة الجمهور. تهدف السياسات الإعلامية والتحريرية لتعزيز تنوع الآراء في المجتمع، وتمنح الأفراد حق الرد والتعليق على مختلف وجهات النظر. وبفضل هذه الجهود، يتوقع المتلقون رقيًا في أداء وسائل الإعلام، ويتوقعون أن توفر الوسائل الإعلامية فرصة لجميع المواطنين للحصول على المعلومات الضرورية. يهدف تدخل وسائل الإعلام في هذا السياق إلى تحقيق المصلحة العامة.

(1) ـ عماد حسن مكاوي، ليلى السيد أحمد، مرجع سابق، ص 329-330.

تتأسَّس السياسة الإعلامية لنظرية المسؤولية الاجتماعية على تحمُّل المهنيين والإعلاميين في وسائل الإعلام مسؤولية تجاه المجتمع، وتعتبر هذه المسؤولية متساوية مع مسؤولياتهم تجاه أصحاب وسائل الإعلام. إلى جانب ذلك، تُحكم السياسة الإعلامية لهذه النظرية بمجموعة من القوانين، بما في ذلك المواثيق الأخلاقية والمعايير المهنية، بهدف تجنب أي ممارسات قد تؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى. كما ترتكز السياسة الإعلامية لهذه النظرية على حق الحكومة في التدخل لحماية وتعزيز المصلحة العامة. ومن الضروري أن تلتزم وسائل الإعلام بتقديم صورة دقيقة ومتنوعة للمجتمع وفئاته، وتجنب استخدام الصور النمطية، وخاصةً تلك التي تكون سلبية تجاه فئات مختلفة في المجتمع. تعتمد سياسة الإعلام لهذه النظرية على النقّاد والمحللين الذين يُعيَّنهم وسائل الإعلام لتقييم المحتوى الذي يُقدَّم للجمهور. ويتعيَّن على الجهات الحكومية ذات الاختصاص مراقبة أداء وسائل الإعلام في تناول القضايا المثيرة للجدل وتشجيع الحوار والنقاش حولها.

بناءً على ما سبق، تُعَدّ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام مجموعة من المهام التي يجب على وسائل الإعلام الالتزام بها تجاه المجتمع في مختلف تخصصاته ومجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. يجب أن تعكس هذه المهام الأوضاع التاريخية والحضارية على المستويين المحلي والدولي، مع ضرورة توفر الحرية الحقيقية لوسائل الإعلام الجماهيرية، مما يجعلها مسؤولة أمام العقل والمنطق والقانون والرأي العام والمصلحة العامة.

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية
(المفهوم و الأنواع)

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية

(المفهوم و الأنواع)

- المبحث الأول: مفهوم الأنظمة السياسية
- المبحث الثاني: أنواع الأنظمة السياسية

المبحث الأول

مفهوم الأنظمة السياسية

من الواضح أن هناك فرقًا بين الإعلام الذي يرتبط بكونه جزءًا من المؤسسات ويعتمد على الأخبار التي تتضمن جوانب موضوعية أو ذاتية، وبين الاتصال الذي يتصل بالأبعاد المجتمعية. يتمتع الإعلام بدور مؤسسي وبنيوي في هيكلة الأنظمة وتنظيمها وترتيب سلطاتها وتفاعلها مع السياق العام. وهذا النهج يتوافق مع النظريات السياسية المتعلقة بعلم الإعلام. لهذا السبب، يُعتبر الإعلام مؤسسًا للنظام، إذ يُشكّل تصور الإنسان للأحداث ويضع ضوابط لها ويخلق في بعض الأحيان قيمًا جديدة.

في بعض الأنظمة التي تتميز بتعدد مصادر السلطة، قد تعم الفوضى لعدم وجود جهة مسؤولة عن تنظيم مفهوم الأمن والسلام. هنا يأتي دور الإعلام في تنظيم الإدارة من خلال تنسيقه بين مختلف مصادر السلطة. وهذا يفسر لماذا تمنح الأنظمة السياسية، سواء كانت متعددة السلطات أو أحادية السلطة، أهمية خاصة لسلطة إنتاج الإعلام ونشر الأخبار وتوجيهها؛ لأن هذا يمكنها من إظهار قدرتها على تنظيم المجموعات المختلفة والمتعددة وتقديمها بشكل متناسق.

لذلك، ليس غريبًا أن يتنافس الأطراف على السيطرة على وسائل الإعلام التي تقوم بدور حاسمً في تنظيم وتقديم النظام السياسي، حيث تمثل أداة قوية للسعي وراء السلطة المركزية التي ترتبط بباقي أشكال السلطة.

ولذا، في المجتمعات الحديثة، تُمنح الدولة ككيان سيادي، أولوية في امتلاك مصادر الإعلام والتحكم فيها، سواءً بوضعها ضمن الهياكل العامة للنظام أو بالتوجيه المباشر للمصادر الإعلامية. ويُؤكد هذا أن جوهر العملية متعلق بوجود الدولة أو غيابها، وليس فقط بتنظيم النظام بحد ذاته. فعندما تتحرك الدولة، فإنها تسعى إلى بناء مصادر إعلامية خاصة بها تنبثق عنها وتتبع توجيهاتها[1].

(1) ـ خالد عليوة، الإعلام و الإتصال في الأنظمة الانتقالية، مجلة الملتقى، ع 26، 2011، ص 87 – 94.

مفهوم الأنظمة السياسية:

إن العلاقة المترابطة بين السلطة السياسية والفكرية والاجتماعية مع وسائل الإعلام تتأثر بالمصالح المتبادلة في الدول الديمقراطية، أما في الدول غير الديمقراطية، فإن التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية تسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإعلام.

تعددت تعريفات النظام السياسي في مجال العلوم السياسية، وتقوم غالبيتها على ما قدمه غابرييل ألموند (Gabriel Almond) من أن أي نظام سياسي يتكون من أربعة عوامل أساس:

أ. مواطنون يرغبون في الأمن والسلام والحرية.

ب. هيئات لصنع القرارات واتخاذها.

ت. مجموعة قوانين تحكم هذه الهيئات.

ث. مجموعة قرارات ذات تأثير قوي تقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية وتقنين القيم.

كما تشمل هذه الأنظمة مجموعة تفاعلات موزعة بين مدخلات النظام (In-puts) ومخرجاته (Outputs).

ويُشار أيضًا إلى نموذج المدخلات والمخرجات الشهير الذي وضعه ديفيد إيستون (David Easton)، إذ يشمل هذا النموذج جميع القوى التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات وتشترك فيها، وبالتالي الأحزاب السياسية لها دور في النظم السياسية[1]، وقد أعطى تعريفًا للنظام السياسي بأنه: «مجموعة من التفاعل» وعرف السياسة بأنها «التوزيع السلطوي للقيم[2]».

(1) [1]– J.C. Hohari, Comparative Politics, New Delhi: Sterling Publishers Private Limited, 1982, p9.

(2) [2]– Vidya Bhushan, Comparative Politics, New Delhi: Atlantic, 1997, p 22..

المبحث الثاني

أنواع الأنظمة السياسية

وبالاستناد إلى ما اطلع عليه الباحث، فإن أشهر أنواع الأنظمة السياسية تتمثل فيما يلي:

1. النظام الديمقراطي:

الديمقراطية تعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية التي لا يمكن تصور وجودها بدونها. أحد هذه المبادئ الجوهرية هو حكم الشعب، الذي يُعَد من أهم الأسس الضرورية في النظام الديمقراطي. يعكس حكم الشعب مبدأ سيادة الأمة أو الشعب، حيث يكون الشعب هو صاحب السلطة في الدولة ومصدر جميع الصلاحيات. تُعرَّف الديمقراطية بأنها «حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب»، ويشمل مصطلح «الشعب» كافة المواطنين الذين يعيشون في الدولة، رغم اختلافهم في الجنس، الديانة، العادات، والمصالح. يتمتع الجميع بحقوق متساوية دون تمييز، سواء كانوا من الأغلبية أو الأقليات.

من بين المبادئ الأخرى للديمقراطية، نجد التعددية والتسامح. التعددية تُشير إلى الاعتراف بحقوق المجموعات المختلفة داخل الدولة في التعبير عن آرائها واختلافاتها، وكذلك حقها في تحقيق مصالحها واحتياجاتها الخاصة. أما التسامح، فهو شرط أساسي لتحقيق التعددية، ويتضمن قبول واحترام الأشخاص المختلفين من حيث اللون، الجنس، الديانة، أو المعتقدات. التعددية والتسامح ضروريان في جميع المجالات، سواء كانت اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، أو سياسية، لضمان وجود نظام ديمقراطي حقيقي.

إن مبدأ التوافقية في الدولة والذي يعبر عن الاتفاق الجماعي على قضايا محورية، يُعدّ إحدى السمات البارزة للنظام الديمقراطي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ المساواة بين الأفراد في الدولة الديمقراطية يُعتبر من الأسس الراسخة التي تربط الحرية بالمساواة، سواء في ظروف الحياة المادية والمعيشية أو من خلال المساواة القانونية، التي تعني عدم التمييز أو التفريق بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يضمنها لهم

الدستور والقانون. ومن المبادئ الأخرى المشاركة السياسية، والتعددية الحزبية، وحسم القرارات بأغلبية الأصوات، وتقييد السلطة، وسيادة القانون، وكل هذه المبادئ ترتبط بحريات الأفراد والشعوب، لذا أُطلق على هذا النظام اسم الديمقراطية الحرة.[1]

كما أنه هناك علاقة وثيقة بين الأداء الإعلامي وجوانب معينة من أداء النظام الديمقراطي. لذا، وبسبب هذا الارتباط بالديمقراطية، يمكن القول إن النقاش حول ما إذا كانت وسائل الإعلام تلتزم بالمعايير المطلوبة لدعم التحول الديمقراطي أم لا، أصبح أمرًا بالغ الأهمية. في ضوء الدور الحيوي لوسائل الإعلام في الديمقراطيات المتقدمة، يثار السؤال حول مدى إسهام وسائل الإعلام، وخاصة القنوات التلفزيونية، في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعد التلفزيون وسيلة فعالة للغاية في هذه العملية، نظرًا لاستمرار انتشار الأمية، مما يجعل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكثر مصادر المعلومات التي يسهل الوصول إليها لفئات كبيرة من السكان. وتُعتبر القنوات التلفزيونية بشكل خاص عنصرًا محتملًا في عملية التحول الديمقراطي، بفضل قدرتها على البث عبر الحدود، ما يتجاوز قيود قوانين الإعلام الوطنية[2].

2. النظام الشمولي:

ظهرت الشمولية في القرن العشرين، منبثقة من الفاشية، وتعني لا يوجد ما يسمى بالفرد ولا ينظر له إلا عن طريق علاقته بالمجموعة «الشعب» أو «الأمة»، مما يؤدي إلى جعل الدولة مطلقة وتوجيهها نحو العسكرة لتمكين السيطرة على الأفراد. مصطلح الشمولية (Totalitarianism) مشتق من الكلمة اللاتينية (Totalitas) التي تعني الوحدة والاتحاد أو الكل، بينما تعني الكلمة الإنجليزية (Totalitarian) الشامل والمطلق. أول من استخدمها في السياق السياسي كان الزعيم الإيطالي بينيتو موسوليني في خطابه في أكتوبر 1925، حيث قال: «الكل في الدولة، ولا قيمة لأي شيء إنساني أو روحي خارج

(1) [1] ـ خيري فرجاني، نظم سياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019، ص 36-42.

(2) - Lisa Müller, The impact of the mass media on the quality of democracy within a state remains a much overlooked area of study, London School of economics and political science,= December 2014, https://blogs.lse.ac.uk/eurocrisispress/2014/12/10/the-impact-of-the-mass-media-on-the-quality-of-democracy-within-a-state-remains-a-much-overlooked-area-of-study/

الدولــة». لاحقًــا، قــام الفيلســوف الإيطــالي (جيوفانــي جينتــل) بصقــل المفهــوم فلســفيًا وسياســيًا في مقالــه «الأســس الفلســفية للفاشــية» الصــادر عــام 1928، حيــث اســتخدم المصطلــح للإشــارة إلى الإحاطــة الشــاملة للنظــام الفــاشي القائــم عــلى مبــدأ «لا حــدود ولا مــكان لا يحــق للدولــة التدخــل فيــه».

اســتُخدم المصطلــح لوصــف هيــكل الدولــة الجديــدة وأهدافهــا، حيــث تطمــح إلى تحقيــق وحــدة عضويــة بــين المجتمــع الإيطــالي والنشــاط الاقتصــادي والحكومــة، ليــس فقــط لتحقيــق التمثيــل الكامــل للأمــة، بــل أيضًــا لممارســة التوجيــه الكامــل للأهــداف الوطنيــة.

إن الشــمولية لا تقتــصر فقــط عــلى كونهــا نظامًــا سياســيًا، بــل تمتــد لتكــون أيديولوجيــة سياســية فلســفية تهــدف إلى توحيــد أو دمــج الحيــاة العامــة الدينيــة، الاقتصاديــة، السياســية والفنيــة في إطــار أحــادي تحــت ســيطرة ســلطة موحــدة ورؤيــة شــاملة للعالــم. وتســتخدم لتحقيــق هــذا الهــدف كافــة الوســائل الممكنــة، بمــا في ذلــك أدوات القمــع والترهيــب.

لقــد افــترض كل مــن (موســوليني وجينتــل) أن الدولــة الشــمولية تملــك ســلطة تفــوق بكثــير النظــام الليــبرالي القديــم، وتهــدف إلى تطويــر مــوارد الشــعب بــأسره وتحقيــق الأهــداف العليــا للأمــة، وهــو طمــوح كان ســائدًا في القــرن العشريــن. وبرغــم جهــود (موســوليني وجينتــل) لتوضيــح مفهــوم الشــمولية، إلا أن المصطلــح بقــي غامضًــا إلى حــد مــا. توالــت الدراســات والكتــب حــول الأنظمــة الشــمولية فيمــا بعــد، مثــل كتــاب (فرانــز بوركنــو) «عــداء الشــمولية» الصــادر عــام 1940، الــذي ألقــى الضــوء عــلى الطبيعــة الشــمولية لــكل مــن البلشــفية والفاشــية والنازيــة. كمــا اســتخدم عالــم الاجتمــاع الفرنســي مارســال مــوس هــذا المصطلــح في بدايــة العشرينيــات مــن القــرن المــاضي، عندمــا ربــط علــم الاجتمــاع بالأنثروبولوجيــا لتحليــل ظاهــرة الحــرب، ودراســة العلاقــة بــين الحــرب والمجتمــع المتشــكل في ظلهــا. [1]

3. النظام السلطوي:

أســاس كلمــة «الســلطوية» هــو كلمــة «ســلط» الــذي يعنــي التمكــن مــن التحكــم والســيطرة عــلى الآخريــن. يتضمــن هــذا المفهــوم التحكــم والســيطرة،

(1) ـ خيري فرجاني، نظم سياسية، الطبعة الأولى، مرجع سابق ، ص 67-68.

وهما من الأركان الأساسية للنظام السلطوي. يُعد النظام السلطوي أحد أنماط الحكم، حيث يستحوذ فيه فرد أو مجموعة على السلطة دون الالتزام بقوانين أو قواعد، وبلا مراعاة لحقوق المحكومين. يُعرف النظام السلطوي بأنه نظام سياسي يعتمد على العنف والإكراه، مع غياب الأيديولوجية وعدم تشجيع المشاركة السياسية. ترتبط السلطوية بالسلطة والتسلط والاستبداد والطغيان.

ينظر إلى وسائل الإعلام ضمن المنظور السلطوي على أنها جزءًا من آليات الدولة، حيث يتم تقييم محتوى الإعلام بناءً على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المرسومة.

تمنع وسائل الإعلام من تقديم أي تقييم مباشر للقادة السياسيين. وبدلًا عن ذلك، توجه المناقشات حول القضايا المطروحة بما يخدم السلطة المركزية. تُفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام الموجهة للجماهير الواسعة لضمان عدم إثارة اهتمامات أو تطلعات تتجاوز الإطار المحدد لها. يتضح من ذلك أن دور الإعلام في المنظور السلطوي يقتصر على خدمة السلطة والمحافظة على استقرار النظام، وضمان بقاء الوضع الراهن. وعلى الرغم من ذلك، يوفر هذا النظام المتطلبات المالية والتقنية والحماية لوسائل الإعلام.

4. النظام الملكي (الملكية الدستورية):

يعد النظام الملكي الدستوري أحد أشكال الحكم الديمقراطي، وفي هذا النظام حيث يكون الملك هو رأس الدولة الأعلى، ويتولى الحكم عادةً عن طريق الوراثة.[1] تختلف الملكية الدستورية عن الملكية المطلقة؛ ففي الملكية الدستورية، يكون الشعب هو صاحب السلطة والسيادة، بينما في الملكية المطلقة تتركز السلطة بيد الملك وحده.[2]

وفي هذا النظام تتسم الحكومة الملكية المطلقة بأنها استبدادية، حيث يتولى السلطة فرد واحد يُسمى الملك أو الإمبراطور أو الأمير أو القيصر، ويصل إلى العرش وفقًا لقانون الوراثة. تكون هذه الحكومة استبدادية لأن

(1) ـ محمد ميرغني خيري، الوجيز في النظم السياسية، د ن، ط أولى، القاهرة، 1985م، ص 140

(2) ـ محسن العبودي، النظم السياسية، مرجع سابق، ص 158.

الملك يحتكر السلطة ولا يشاركه أحد في الحكم، ولا يخضع للمساءلة من أي جهة، مما يجعله السيد المطلق الذي يتمتع بصلاحيات غير محدودة ولا يُسأل عن أفعاله أمام أي هيئة. تُعتبر الحكومة في هذه الحالة ديكتاتورية، حيث يحكم فرد أو مجموعة صغيرة تسيطر على الغالبية العظمى من الشؤون السياسية، وتوجه الشعب دون أن يكون له دور فعّال في الحكم. يتميز هذا الحكم الاستبدادي بسيطرة الفرد أو القلة على كافة جوانب المجتمع، حيث تباشر الدولة جميع الأمور، كبيرة كانت أو صغيرة، وتفرض سلطتها على الناس وكل أشكال الحياة.[1]

ولا يوجد فوارق بين الملكية الفردية والملكية المطلقة حيث تكون زمام السلطة بيد فرد واحد هو الملك الحاكم الذي لا يخضع للمساءلة. وبالتالي، لا تختلف الملكية الفردية والملكية المطلقة عن الملكية الاستبدادية. ولكن يكمن التباين في أن الملكية المطلقة يكون فيها الملك صاحب السلطة الوحيد. أما النوع الرابع من أنواع الملكية فهو الملكية الدستورية، والتي تُعرف بالملكية المطلقة التي تنقلب إلى ملكية مقيدة عندما يشارك الشعب الملك في أمور السلطة ويصبح صاحب السيادة. في هذه الحالة، تُسمى الملكية الدستورية، ويكون الحكم خاضعًا بالدستور. تُعتبر الملكية الدستورية أفضل الأنظمة، حيث تضمن الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك عدم التأثر بالنزاعات والانشقاقات والخلافات الحزبية، مما يحافظ على وحدة الدول من الانقسام.[2]

في النظام الملكي، يخضع الإعلام لتوجيهات وأوامر الملك. وسائل الإعلام ملزمة بتنفيذ كافة توجيهاته وتعليماته دون أي مجال لنقد الحكومة أو إبداء آراء مخالفة. كما أن معايير تدفق الأخبار والسياسة التحريرية تخضع بشكل مباشر لما يصدره الملك من أخبار، والتي تحظى بأولوية واضحة في نشرات وعروض الأخبار، وفي هذا الإطار، تتولى الدولة إدارة وتوجيه وسائل الإعلام بشكل كامل.

(1) ـ خيري فرجاني، نظم سياسية، مرجع سابق، ص 23.

(2) ـ المرجع نفسه، ص 24.

الفصل الثالث

الإعلام والسياسات الإعلامية

الفصل الثالث

الإعلام والسياسات الإعلامية

- المبحث الأول: الإعلام، المفهوم والوظائف
- المبحث الثاني: السياسات العامة
- المبحث الثالث: السياسات الإعلامية
- المبحث الرابع: نماذج للسياسة الإعلامية العربية والدولية

المبحث الأول

الإعلام، المفهوم والوظائف

يشكل الإعلام أحد أعمدة سيادة الدولة الحديثة. ففي حين كانت الدولة القديمة تعتمد على قادتها وخطبها وشعرائها وجيوشها، فإن الدولة الحديثة باتت تقاس بقوة إعلامها، إلى جانب قوتها العسكرية والاقتصادية وغيرها من مظاهر السيادة. يُعتبر الإعلام بوسائطه ووسائله المتعددة قوة سيادية تحمي الدولة وتحافظ على سيادتها، بل وتقدمها للآخرين. يعمل الإعلام ضمن هذا الإطار بنظامين: حكومي وخاص، ويجب على كلا النظامين الالتزام بمبدأ سيادة القانون، لتحقيق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء.

إن الإعلام، عند تبنيه لهذه المفاهيم وهذه الرؤية، سيسهم بلا شك في تعزيز دور المؤسسات، بما في ذلك الأجهزة النظامية كالجيش والقوات الأمنية الأخرى، بما يحقق مصلحة الدولة ككل، ككيان وأمة، بعيدًا عن أي مصالح حزبية أو فئوية أو قبلية.

نشأة الإعلام:

منذ العصور القديمة، كانت وسائل الإعلام تؤدي دورًا حيويًا في المجتمعات البدائية، حيث كان هناك أفراد متخصصون في مراقبة البيئة المحيطة وتحذير جماعتهم من الأخطار الوشيكة باستخدام أدوات بسيطة مثل الطبول، النفير، الدخان، أو عكس الضوء وكان هذا لُب عملية الإعلان؛ أنها كانت بمثابة «المراقب». كانت الرسائل الإعلامية تُعد مسبقًا بمحتوى يتم الاتفاق عليه؛ حتى تتمكن القبيلة من تفسيرها فور سماعها أو رؤيتها.

وكانت الديانات السماوية تعتمد على وسائل الإعلام لنشر رسالتها. ففي زمن موسى عليه السلام، كانت المعجزات السماوية هي الوسيلة، وفي عهد عيسى عليه السلام كان الطب، وفي عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان القرآن الكريم هو الرسالة والوسيلة الأهم[1]. ولما يحتل العمل الإعلامي من قيمة بالغة وتأثير في نشر الدعوى أدخل الإسلام وسائل جديدة للتواصل، أبرزها القرآن الكريم والحديث الشريف والقدوة الحسنة[2].

(1) ـ محمد الصيرفي، الإعلام، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009م، ص .

(2) ـ إسماعيل الحاج موسى، الإعلام السوداني، هموم وقضايا، ط1، الخرطوم، الناشر مجلة الخرطوم الجديدة، الخرطوم،

وقبل ظهور الإسلام، كان للعملية الاتصالية أشكال مختلفة. على سبيل المثال: كانت المعلقات العشر التي كتبت بماء الذهب وتعلقت في أستار الكعبة. وكانت القبيلة تحتفل عندما يولد لديها شاعر، لأن الشاعر في تلك الفترة كان يعتبر أداة إعلامية قوية تتحدث عن القبيلة وتستعرض إنجازاتها وتعزز مكانتها، تمامًا كما يقوم القائم بالاتصال دورًا مؤثرًا في الوقت الحاضر. وفي جزيرة العرب، كانت هناك أسواق مشهورة مثل عكاظ ومجنة وذي المجاز، التي أبرزت قادة خطابيين مثل قيس بن ساعدة الإيادي. ونظرًا لأهمية الإعلام، تردد العديد من علماء الاجتماع والإعلاميين في تخصص دراسة الاجتماع للإعلام، لأنهم يرون الإعلام كظاهرة اجتماعية يمتد تأثيرها لجميع جوانب المجتمع. وبعضهم يعتقد أن الحياة الحضرية الحالية لا يمكن أن تستمر بدون وسائل إعلام أو وسائل اتصال جماهيرية.

الإعلام ليس ظاهرة اجتماعية جديدة، حيث استخدمت الشعوب والمجتمعات وسائل إعلام مختلفة وساهمت في تحقيق أهدافها[1]. في العصر الحديث، أصبح الإعلام والاتصال واحدة من أهم الأنشطة البشرية، ويُعتبر فرعًا مهماً من العلوم الاجتماعية والإنسانية في ظل تزايد تدفق المعلومات وتضاعف المعرفة بوتيرة سريعة وغير مسبوقة في تاريخ البشرية.

مفهوم الإعلام ووظائفه:

الإعلام كظاهرة اجتماعية هو حقيقة معترف بها عبر مختلف الشعوب والأمم، حيث اتخذ أشكالًا وأدوات متنوعة. اليوم، يُعتبر الإعلام علمًا مستقلًا بحد ذاته، مزودًا بنظرياته وأدواته الخاصة، ويتفاعل مع مختلف العلوم الأخرى، متصدرًا قائمة العلوم التي تقدم خدمات مهمة للمجتمع.

والإعلام يتمثل في تحسين الفعل الإنساني وتقديم ثقافة متميزة، مواجهة الشائعات والخرافات، وتوضيح وتبسيط الحقائق بالاعتماد على الصدق والصراحة والدقة. الإعلام هو نشاط اتصالي شامل يتضمن جميع مقومات ومكونات النشاط الاتصالي الأساسية، ويعتبر مصدر المعلومات والوسائل الإعلامية التي تنقل هذه المعلومات إلى الجمهور. ويستند الإعلام إلى تقديم الحقائق الثابتة دون تحريف، بهدف توضيحها وتبسيطها [2].

ويرى الباحث أن الإعلام يهدف إلى تقديم أفضل خدمة للإنسان، مما يمكنه من تحديد مستقبله ومهامه اليومية المتعلقة بالإعلام اليومي. وتختلف وظائف الإعلام باختلاف وسائله،

السودان، 2004م، ص .

(1) ـ هاشم الجاز، الإعلام السوداني، ط1، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، شركة البركات الخيرية للتنمية والاستثمار، ص 5.

(2) ـ هاشم الجاز، الإعلام السوداني، مرجع سابق، ص9.

وهدفه هو إطلاع الجمهور على مجريات الأحداث الجارية والمعلومات في مختلف مجالات المعرفة، مما يؤثر بعمق على جذب اهتمام الجمهور إلى الأحداث الجارية.

تأتي أهمية وظيفة الإعلام تاريخيًا في سبع وظائف رئيسة:

1) **الإعلام التقليدي:**

وظيفتــه تتمثل في جمــع وتخزين ومعالجة ونشر الأخبــار، والأنباء، والرســائل، والبيانات، والصــور، والوثائــق، والآراء، والتعليقــات اللازمــة لفهم الظــروف الشــخصية، والقومية، والدوليــة، والتــصرف تجاههــا بنــاءً عــلى معرفــة وعلم، ممــا يســاعد في اتخــاذ القرارات الصائبة.

2) **التنشئة الاجتماعية:**

تتمحــور هــذه الوظيفــة حــول توفير قاعدة مشــتركة مــن المعرفــة، تمكن الأفــراد من أن يكونــوا أعضــاء فاعلين في المجتمع الذي يعيشــون فيــه، وتعزز التآزر والوعــي الاجتماعي، ممــا يضمن المشــاركة الفعالة في الأنشــطة الحياتيــة العامة[1].

3) **خلق الدوافع:**

وتعنــي مســاهمة الإعــلام في تعزيــز الأهــداف الفرديــة والجماعيــة للمجتمــع، من خلال تشــجيع التطلعات الشــخصية ودعــم الأنشــطة التي تســعى لتحقيق الأهداف المشــتركة، ممــا يدفع المجتمــع نحــو التقــدم والازدهار.

4) **وظيفة الحوار والنقاش:**

يقــوم الإعلام بدور حاســم في تبادل المعلومــات والحقائق، مما يســاعد في توضيح وجهات النظــر المختلفــة حــول القضايــا العامــة. يوفــر الأدلــة والشــواهد التــي تدعم المشــاركة الفعالــة في القضايــا التــي تهــم المجتمع على المســتويات المحليــة والوطنيــة والعالمية.

5) **وظيفة التربية:**

تسعى هذه الوظيفة إلى نشر المعرفة بطرق تعزز النمو الثقافي والفكري، وتساهم في بناء الشخصية واكتساب المهارات والقدرات على مدى مراحل الحياة المختلفة، مما يؤدي إلى تكوين أفراد متعلمين ومؤهلين.

---

(1) ـ بسام عبدالرحمن المشاقبة، الرقابة الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2017، ص23.

6) وظيفة النهوض الثقافي:

يهدف الإعلام إلى تعزيز الثقافة والفنون، والمحافظة على التراث الثقافي من خلال توسيع آفاق الأفراد، وإثراء خيالهم، وإشباع احتياجاتهم الجمالية، وتحفيز قدراتهم الإبداعية، مما يسهم في تطوير المجتمع ثقافيًا وفنيًا[1].

7) الوظيفة الترفيهية:

تتمثل في بث التمثيليات، والروايات، والقصص، والفن، والأدب، والموسيقى، والصور، بهدف الترفيه والإقناع على المستويين الشخصي والجمالي. تسعى هذه الوظيفة إلى تنمية عقول الناس، وتلمس معاناتهم، والتحقق من الصعوبات التي يواجهونها.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تكوين الاتجاهات؛ ومنها: التعليم، التدريب، المشاركة الاجتماعية، ونشر وذيوع الثقافة والترقية وتحقيق التواصل الاجتماعي والتعبئة والدعوة والدعاية والإعلان والتسويق ونقل الميراث الاجتماعي وغيرها من الوسائل. ويعتبر الإعلام نشاطًا اتصاليًا يشمل جميع مقومات ومكونات النشاط الاتصالي الأساسية، وهي: مصدر المعلومات، الرسالة الإعلامية، الوسائل الإعلامية التي تنقل هذه الرسائل، جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية. يتميز الأثر الإعلامي بالصدق، والدقة، والصراحة، وعرض الحقائق الثابتة والأخبار الصحيحة دون تحريف، من خلال البث المسموع أو المرئي أو المكتوب للأحداث الواقعية، بهدف الشرح، والتبسيط، وتوضيح الحقائق والوقائع[2].

ومن هنا فالحاجة إلى وضع سياسات إعلامية للدولة، حيث تستمد الوزارات سياساتها العامة من هذه السياسات، وتقوم بتنفيذها في إطار السياسات التحريرية الخاصة بكل مؤسسة وهيئة. تأتي هذه السياسات ضمن إطار السياسات الإعلامية العامة التي تنبثق من الاستراتيجية القومية للدولة.

الإعلام السياسي:

يُعدّ الإعلام السياسي من العلوم الحديثة ذات القواعد والأصول والفلسفة الخاصة به. فهو أحد فروع الاتصال الذي يتميز بالطابع السياسي، ويعتمد

(1) - بسام عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 24.

(2) ـ عبداللطيف حمزة، الإعلام، تاريخه ومذاهبه، ط4، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000م، ص23.

عــلى الدعايــة والترويــج للأفــكار. يهــدف الإعــلام الســياسي إلى تغيــير، تثبيــت، أو تحييــد توجهــات الجمهــور عــبر تعزيــز الاهتمــام بالأحــداث السياســية الجاريــة. الإعــلام الســياسي لا يمكــن أن يكــون محايــدًا؛ إذ يعــبر عــن وجهــة نظــر محــددة، ســواء بشــكل صريــح أو ضمنــي. ولهــذا، فإنــه أداة ذات حديــن: يمكــن أن يكــون مفيــدًا إذا اســتُخدم في توعيــة وتثقيــف الجماهــير، وقــد يكــون ضــارًا إذا اســتُخدم لتضليلهــم وإبعادهــم عــن المشــاركة السياســية الفعّالــة. في الــدول الناميــة، غالبًــا مــا يكــون الإعــلام الســياسي مملــوكًا للدولــة، ممــا يجعلــه أداة رئيســية لدعــم النظــام الســياسي القائــم[1].

وبذلــك، يتضــح أن الإعــلام يُعتــبر أحــد مكونــات الــرأي العــام، وبالتــالي لــه تأثــير كبــير في تشــكيله، ســواء بالإيجــاب أو الســلب. الــرأي العــام هــو الفكــر الشــائع والعقــلي الســائد الــذي يحــدد نوعيــة الأفــكار والميــول والاتجاهــات، ويعكــس تفاصيل الحيــاة الاجتماعيــة والسياســية للأفــراد[2].

(1) ـ عبدالقادر حاتم، الرأي العام كيف يقاس، وكيف يتكون، ط1، مكتبة الأنجل، القاهرة، 1969م، ص 66-67.

(2) ـ عواطــف عــدلي العيــد، نهــى عاطــف العــدلي، الــرأي العــام والفضائيــات، دراســة في ترتيبالولويــات، ط1، دار الفكــر العربــي، 2007م، ص88.

المبحث الثاني

السياسات العامة

أولا: مفهوم السياسات العامه (Public Policy):

تتفاوت مصطلحات مفهوم السياسة العامة، تمامًا كما هو الحال مع العديد من المصطلحات المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية. لذا، سيتم عرض تعريفات متنوعة لمفهوم السياسة العامة .

1. السياسة العامه من منظور ممارسه القوة : power

تُعبر القوة عن القدرة التي يمتلكها فرد ما للتأثير على الأفراد والجماعات وسير الأمور[1]، مما يميزه عن غيره، نتيجة امتلاكه لمصدر أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل المال أو المنصب أو الخبرة أو الشخصية. ومن هذا المنطلق، عرَّف (هارولد لاسويل)[2*] السياسة العامة بطرح سؤال جوهري: «من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟» [3]، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب المزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو التأثير بين أفراد المجتمع بواسطة المستحوذين على مصادر القوة [4] وبذلك، يقوم هذا المنظور على أن النخبة تمتلك القدرة على التأثير على الآخرين من خلال حصولها على القيم المهمة[5].

---

(1) ـ مصطفى عبد الله خشيم، مبادئ علم الادارة العامه ، ط2 ن طرابلس ن الجامعه المفتوحه ، 2002 ، ص31.

(2) * هارولد لاسويل- Harold Dwight Lasswell أول من استخدمها هو عالم أمريكي. تتناول هذه العلوم بصفة عمومية الموضوعات المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات الكبرى فيما يتعلق بالنظام العام، بينما كان الاهتمام التقليدي لعلم السياسة منصبا على البناء المؤسساتي للحكومات والتبرير الفلسفي لوجودها.

(3) ـ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة فى استراتيجية ادارة السلطه، عمان،الاردن:دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ،2004، ص27.

(4) ـ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحاليل،عمان، الأردن :دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص32.

(5) ـ عثمان يس الرواف، تطور مفاهيم على السياسة وتحديد الظاهره السياسية،مجلة العلوم الاداريه ، العدد الاول، المجلد الثاني، 1978، ص179 -

2. السياسة العامه من منظور تحليل النظامSystem Analysis)):

يُعد (ديفيد ايستون)[1*] من أوائل العلماء السياسيين الذين سعوا لتطبيق مفهوم النظام في الدراسات السياسية. ويُعرف إيستون النظام السياسي بأنه: مجموعة الظواهر التي تشكل نظامًا يُعد جزءًا من النظام الاجتماعي العام، لكنه يتفرع عنه لأغراض البحث والتحليل[2].

ومن هذا المنطلق، ينظر (إيستون) إلى السياسة العامة باعتبارها: التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع بأكمله[3]. وبهذا، يعرفها بأنها: توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بسلطة آمرة عبر القرارات والأنشطة الإلزامية التي توزع هذه القيم، في إطار عملية تفاعلية تشمل المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة. فالمدخلات تمثل مطالب الأفراد أو دعمهم، والمخرجات تشمل القرارات والأنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد، بينما تمثل التغذية العكسية ردود أفعال الأفراد تجاه هذه المخرجات.[4] ورغم أهمية هذا المنظور لدى الباحثين، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، مثل تركيزه على مستوى التحليل الكلي وإغفاله مستوى التحليل الجزئي، وانحيازه لحالة الاستقرار، وعدم قدرته على تحديد مستوى التغيير داخل النظام السياسي ونظمه الفرعية في حالة عدم التوازن [5].

3. السياسة العامه من منظور الحكومة (Government):

باعتبار الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة من أجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليًا وخارجيًا، وكونها بنية تنظيمية تشمل الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها، يمكن النظر إلى السياسة العامة على أنها ممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة بهدف صيانة بنيتها التنظيمية، وتنفيذ مهامها لحفظ النظام والأمن داخل المجتمع وخارجه[6].

---

(1) * ديفيد إيستون David Easton، زميل الجمعية الملكية بكندا FRSC، وُلد يوم 24 يونيو عام 1917 وتوفي يوم 19 يوليو عام 2014، وكان عالمًا سياسيًا أمريكيًا وُلد في كندا. أتى إيستون، الذي وُلد مدينة تورونتو في مقاطعة أونتاريو الكندية، إلى الولايات المتحدة في عام 1943. ومنذ عام 1947 حتى عام 1997، عمل إيستون أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

(2) ـ محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات فى السياسة المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص147.

(3) ـ كمال المنوفى، السياسة العامه واداء النظام السياسي، فى علاى الدين هلال محرر تحليل السياسات العامه: قضايا نظرية ومنهجية، القاهره، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعه القاهرة، 1988، ص13.

(4) ـ فهمي خليفه الفهداوى، السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص33.

(5) ـ مصطفى عبد الله خشيم، موسوعه علم السياسة: مصطلحات مختاره ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

(6) ـ شوكت سعدون، التاهيل السياسي والامن الوطني ، مرجع سبق ذكره ، ص 150-151

ومن بين التعريفات في هذا السياق، تعريف (هنري تونى)[1*] للسياسة العامة بأنها: الوسائل المعتمدة من قبل الحكومة لإحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة.

يعتبر (فيليب برو) أن السياسات العامة تعبير عن رغبة الحكومة في العمل أو الامتناع عن العمل، ويعرفها بأنها: مجموعات مبنية ومتماسكة من النوايا والقرارات والإنجازات التي يمكن نسبها إلى سلطة عامة سواء كانت محلية أو وطنية أو فوق وطنية. وهكذا يمكن الحديث عن سياسة عامة في مجالات الصحة، والسكن، والسياحة وغيرها[2].

يبرز (ميشيل) أهمية الاختيار في مفهوم السياسة العامة، حيث يعرفها بأنها: الاختيار المدروس لأهداف جماعية ووسائل تحقيق هذه الأهداف اعتمادًا على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لجميع أعضاء المجتمع. ويتفق هذا التعريف مع مفهوم ديفيد إيستون للسياسة العامة. ويرى (ريتشارد هوفير برت) أن السياسة العامة هي: مجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام[3].

يذهب بعض الباحثين إلى أن السياسة العامة هي مجموعة من القرارات المتعلقة بمجالات المجتمع[4].

ويرى البعض أن المفهوم الشامل للسياسة العامة يأخذ في الحسبان عمومًا العناصر الخمسة التالية [5]:

1. السياسة العامة تجسد تنسيقًا وتعاونًا بين كافة أجهزة الدولة، سواء الرسمية مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو غير الرسمية مثل النقابات، الروابط المهنية، وتنظيمات المجتمع المدني.
2. إن عملية التنسيق والتعاون تضم بدورها السلطات الثلاث.

(1) * أنظر: فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل, دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2001, ص35.

(2) ـ فيليب برو،علم الاجتماع السياسي ترجمه محمد عرب،ط2،بيروت المؤسسة الجامعيه للنشر والتوزيع 2006، ص.

(3) ـ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة فى استراتيجية ادارة السلطه،عمان،الاردن: دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ،2004، ص 27.

(4) ـ كاظم هاشم نعمه ، فى السياسة المقارنه : المداخل النظرية ، طرابلس، تاله للطباعه والنشر ، 1998 ، ص 162.

(5) ـ مصطفى عبد الله خشيم، نظرية السياسة العامة، تحرير: محمد زاهي بشير المغيربي واخرون، ابحاث مؤتمر السياسات العامه، بنغازي ليبيا، منشورات مركز البحوث والاستشارات ، جامعه قاريوس، د.ت، 2007، ص15-16.

3. يلعب الجهاز التنفيذي دورًا مؤثرًا في مختلف مراحل صنع السياسة العامة.

4. السياسة العامة تعتبر انعكاس للمصلحة العامة، مما يجعلها مرتبطة بشكل مباشر ووثيق بالمجتمع والحياة اليومية للمواطنين.

5. المصلحة العامة التي تعمل الدولة على تحقيقها تتباين عن المصالح الخاصة لجماعات مصلحية أو نخبة سياسية محددة.

بناءً على ذلك، تتألف السياسة العامة من خمسة عناصر رئيسة:

(1) **المصالح السياسية:** وهي التوجهات والاحتياجات التي يعبر عنها المجتمع وتقدم للحكومة.

(2) **قرارات السياسة:** وهي الأوامر والتوجيهات التي يصدرها المسؤولون الحكوميون الرسميون، والتي تعكس محتوى السياسة العامة.

(3) **إعلان محتويات السياسة:** ويتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية التي توضح موقف الحكومة تجاه قضية معينة.

(4) **مخرجات السياسة:** وهي النتائج أو المعطيات الملموسة التي تنتج عن تطبيق السياسة العامة.

(5) **آثار السياسة:** وهي العوائد والنتائج الملموسة الناتجة عن تنفيذ السياسة العامة، والتي تُظهر تأثيراتها على المجتمع[1].

أما مضمون السياسة العامة وخصائصها، فهي عديدة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر[2]:

1. تتضمن السياسة العامة الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة، ولا تشمل التصرفات العفوية الصادرة من المسؤولين.

2. تشمل السياسة العامة البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين، وليست مجرد قرارات منفصلة.

---

(1) ـ فهمي خليفه الفهداوى، السياسة العامة العامة، مرجع سابق، ص40-42.

(2) ـ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص31.

3. تتضمن جميع القرارات الفعلية التي تنظم وتضبط نشاطًا معينًا أو تعالج مشكلة محددة في مجالات مثل السكن، الصحة، التعليم، أو الإعلام، ولا تشمل ما تنوي الحكومة فعله أو تعد له.

4. قد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها، تأمر بالتصرف في اتجاه معين، أو سلبية، تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة.

5. وفقًا للمنهج المؤسسي، تُعد السياسة العامة نشاطًا تمارسه الحكومة وتكتسب من خلال مؤسساتها الشرعية والقبول العام.

المبحث الثالث

السياسات الإعلامية

أصبح الاهتمام بالسياسات الإعلامية متزايدًا لكونها تتعلق بشكل وثيق بالدولة ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ترتبط هذه السياسات بمبدأ الحق في الاتصال، الذي هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وقضايا الإعلام والاتصال، وكذلك بطبيعة الرأي العام والأنظمة الإعلامية السائدة التي تختلف من مجتمع لآخر.

إن انتشار وسائل الإعلام جعل من الضروري توضيح وتحديد مفهوم السياسة الإعلامية نظرًا لتعدد الأنظمة السياسية والإعلامية من دولة لأخرى.

لفهم السياسات الإعلامية، يجب أولًا تعريف السياسات العامة باعتبارها جوهر العمل الحكومي، إذ تمثل الأهداف والقواعد والقيم وأساليب العمل التي تنتهجها الدولة لحل المشكلات العامة وتلبية احتياجات المجتمع، بما يحقق الأهداف العامة للدولة. حظيت دراسة السياسات العامة بأهمية كبيرة لكونها أداة علمية موضوعية تهدف إلى فهم وتحليل وتقييم كيفية أداء الدولة لدورها في خدمة المجتمع ورعاية مصالحه، كما تساهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي في صنع وتقييم هذه السياسات.[1]

أولاً: مفهوم السياسات الإعلامية (Communication Policy):

يثير مفهوم السياسات الإعلامية العديد من الجدل والنقاش، نظرًا لطبيعته وارتباطه بعدة قضايا ومفاهيم أخرى[2]، يرتبط المفهوم بشكل عضوي بين السياسة العامة والسياسة الإعلامية ويشترط التوافق بينهما في الممارسة والتعامل مع الواقع الاجتماعي وتطويرهما في النمو والتطور الفكري والثقافي[3].

---

(1) ـ جابر سعيد عوض، مقدمه الكتاب، فى جابر سعيد عوض تحرير ، السياسات العامه فى ماليزيا، القاهره ، برنامج الدراسات الماليزيه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة ،2008،ص 1.

(2) ـ طارق الخليفى، سياسات الاعلام والمجتمع ، ط 1، بيروت، دار النهضه العربية، 2010، ص58.

(3) ـ سيد محمد ساداتى الشنقيطي، السياسة الاعلامية، ط 1، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، الرياض، 1999، ص33.

هنـاك مـن يفصـل بـين السياسـات الإعلاميـة والاتصاليـة، وآخـرون لا يفصلـون بينهمـا، وهنـاك فريـق ثالـث يعتبرهمـا اسـتراتيجية إعلاميـة وتخطيـط إعلامـي للإشـارة إلى نفـس المعنـى. وبسـبب هـذا التنـوع، يصعـب إيجـاد تعريـف شـامل وعـام، باسـتثناء التعريـف المقـدم مـن قبـل منظمـة اليونسـكو. ولـذا، قـد يكـون مـن المناسـب أن نـبرز بعـض الملاحظـات حـول المفهـوم قبـل أن توضيـح مدلولـه العلمـي أو تقديـم تعريفًـا لـه.[1]

وتختلـف السياسـات الإعلاميـة عـن التخطيـط الإعلامـي في مسـار الأنشـطة وترجمـة السياسـات[2] فالسياسـات الإعلاميـة تحـدد الخطـوط العريضـة لمسـار الأنشـطة الإعلاميـة والاتصاليـة لتحقيـق أهـداف معينـة، وتترجـم هـذه السياسـات إلى خطـط تنفيذيـة محـددة. أمـا التخطيـط الإعلامـي، فيركـز عـلى اسـتخدام المـوارد البشريـة والماليـة المتاحـة خـلال فـترة الخطـة لتحقيـق أهـداف محـددة ضمـن إطـار السياسـات الإعلاميـة والاتصاليـة، وذلـك باسـتخدام هـذه المـوارد بصـورة مُثـلى.

تعتـبر السياسـات الإعلاميـة مفهومًـا نسـبيًا حديثًـا في علـم الاتصـال، حيـث ظهـرت في إطـار مناقشـات اللجنـة الدوليـة لدراسـة مشـكلات الاتصـال التابعـة لمنظمـة اليونسـكو. وقـد نشـأت هـذه المناقشـات في السـبعينيات والثمانينيـات مـن القـرن العشريـن، بالتزامـن مـع تطلـع الـدول الناميـة إلى نظـام إعـلام عالمـي جديـد.

يشـير المفهـوم إلى التوجيـه المقصـود لوسـائل الإعـلام وفـرض بعـض الضوابـط عـلى ممارسـاتها التـي قـد تتعـارض مـع خطـوط السياسـة العامـة التـي تعتمدهـا الدولة. ولذلـك، رفضـت بعـض الـدول الليبرالية المفهوم نفسـه بنـاءً على مبـدأ توجيـه أو تقييد وسـائل الإعـلام والتدخـل في حريتهـا. يرتبط هـذا المفهـوم بالواقـع العملي وممارسـات وسـائل الإعـلام والعاملـين فيهـا، ويتعلـق بوضوح مفهـوم السياسـات الإعلاميـة لديهم واسـتيعابهم لهـا ومـدى قبولهـم أو رفضهـم لوجـود سياسـة توجـه عملهـم وتوجيهه. وبمـا أن الجـدل حـول مفهـوم السياسـة الإعلاميـة واسـع ومتعـدد الجوانـب، إلا أنه لا يتجـاوز المعنـى العـام، مع الاعتبـار أن المعنـى الشـامل للسياسـة يتعلق بالمبـادئ التي توجـه العمـل السـياسي.[3] ومـن ثـم، يمكـن تحديد معنـى السياسـة الإعلامية بشـكل أكثـر تحديـدًا عـلى أنهـا تمثـل المبـادئ التـي تسـبق الفعـل الإعلامـي، ويتم ذلـك وفقًا

(1) ـ طارق الخليفى ، سياسات الاعلام والمجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص 58-60

(2) ـ خالد عزب، السياسات الإعلامية، الدولة، المؤسسة، الفرد، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ص6.

(3) ـ سيد محمد ساداتى الشنقيطي، السياسة الاعلامية، مرجع سبق ذكره، ص33.

لتحليل العلاقة بين السياسة العامة والسياسات الحقلية[1]، وفي هذه الحالة، فإنها تكون السياسة الإعلامية على وجه التحديد.

ولهذا السبب استعرض عدد من التعريفات التي قدمت لمصطلح السياسة الإعلامية فيما يلي:

1. هي مجموعة من القواعد والأسس والضوابط التي تشكل أساسًا لبث أو إرسال الرسالة الإعلامية بما تتضمنه من مبادئ أو أفكار أو أحكام أو أراء أو معلومات أو اخبار، وهي تنبع من الاستراتيجية العامة للدول[2]

2. هي مجموعة المبادئ والقواعد والأسس أو الخطوط العريضة والتوجهات والأساليب التى توضع لتوجيه نظام الاتصال، وهي عادة بعيده المدى، وتتناول الأمور الأساسية وتنبع من الأيديولوجيات السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة فيه.[3]

3. إن السياسات الإعلامية هى مجموعه مبادئ وقواعد وضعت لترشيد الأنظمة الإعلامية فى سلوكها وتوجهاتها توجيهًا أسياسيًا وطويل المدى، وقد تكون له آثار عملية مباشرة أو على المدى القصير، وإعداد السياسات الإعلامية ينطلق في آن واحد من تحليل الممارسات القائمة والتعرف عليها، ومن صياغه مبادئ وقواعد جديدة ملائمة لبلوغ أهداف مرغوب فيها.[4]

4. إن سياسات الاتصال هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمنظمات الاجتماعية (مؤسسات وجماعات) وتتجه إلى تنظيم عمليات الاتصال وتفاعلاتها فى الجسد الاجتماعي، وبالتالى فهى ليست صنيعًا رسميًا لجهاز الحكم فقط، وإنما هناك مؤسسات وأفراد يشاطرون أو يساهمون فى السياسة الاتصاليه فى جانبها النظري والعملي[5].

---

(1) ـ مى العبد الله، التلفزيون وقضايا الاتصال فى عالم متغير، بيروت، دار النهضه، 2006، ص155 .

(2) ـ جمال محمد أبو شنب، السياسات الإعلامية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2009. ص107.

(3) ـ ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال فى العالم الثالث، القاهرة، طبعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، 1986، ص55؛ انظر كذلك ليلي عبد المجيد، موقع المرأه العربية على خريطة السياسات الاعلامية، مجلة الدراسات الاعلامية، القاهره، العدد 60 يونيو – سبتمبر 1995، ص 60 .

(4) ـ نبيل دجانى، تحديات الثورة الاعلامية،مجلة انماء للعلوم الانسانية، العدد 10، أبريل 1979، ص190.

(5) ـ محمد مصالحه، السياسات الاعلامية الاتصاليه فى الوطن العربي، لندن، دار شروق، 1986، ص35.

5. إن سياسات الإعلام هى اتجاهاته التي تنطلق من أهداف معينة وتسير وفق خطة معينة وبزمن معين تستدعي الخطة، لتحقيق هدف معين لخدمة المجتمع، وتفرضه ظروف المجتمع فى هذه الفترة[1].

6. إنها مجموعة المبادئ التي توضع على أساسها خطط تنفيذية قصيرة المدى وخطط أخرى بعيده المدى، وهذا الجهد المبذول (العلمي والمنهجي والمنظم والمدروس) لأحداث التوعية الاجتماعية والثقافية والسياسية لأفراد المجتمع، من خلال وسائل الإعلام بهدف نقل التراث والمهارات الأساسية من جيل لجيل، وتنشئة الأفراد أو تزويدهم بعناصر معرفية جديدة، وتمارس من خلال متخصصين فى هذا المجال وتختلف السياسة الإعلامية وفقًا للوسيلة[2].

7. إنها مجموعة القواعد والأسس والضوابط التي تشكل أساسًا لبث أو إرسال الرسالة الإعلامية بما تتضمنه من مبادئ أو أفكار أو أحكام أو آراء أو معلومات أو أخبار، وهي توجهات معياريه تحكم العمل الإعلامى، وهذه التوجهات تشمل الأنظمة والتشريعات وقد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة وكذلك التعليمات والتوجيهات، وقد تكون معلنة أو غير معلنة[3].

8. إن لفظ أو مصطلح السياسة الإعلامية يستخدم فى كثير من الدول للدلالة على الخطة الإعلامية أولًا، والأهداف والمبادئ التى ترمي إليها هذه الخطة ثانيًا، والفترة الزمنية التي تستغرق لتطبيق السياسة الإعلامية على أرض الواقع، والتى بدورها تصبغ أو تتسم بصفة معينة ثالثًا[4].

فسياسات الاتصال كما تراها اليونسكو «ترسم مجموعات متماسكة من المبادئ والنماذج المصممة كتوجيهات عامة لأجهزة الاتصال ومؤسساته فى الدول كل على حده»[5]، كما أنها مجموعة من المبادئ والمعايير التى تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابه وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية

(1) ـ عبد الوهاب كحيل، الرأي العام والسياسات الاعلاميين ط2، القاهره ، مكتبة المدينة، 1987، ص109.

(2) ـ محمد منير حجاب، الموسوعه الإعلامية ، المجلد الرابع، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهره، 2003، ص1429.

(3) ـ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، السياسات الاعلامية فى مصر والعالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

(4) ـ عابدين الدردير الشريف، السياسات الاعلامية فى ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص20.

(5) ـ كلديب ر.رامبال، وسائل الاعلام كادوات للتعليم والاقناع وتشكيل الرأي العام فى العالم الثالث، فى ل. دون مارتن وانجو جروفر شودرى ، نظم الإعلام المقارنة ، ترجمة على درويش، القاهرة ، الدوليه للنشر والتوزيع ، 1991، ص 212.

للمعلومات من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، فى إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذى تأخذ به الدولة[1] .

وفي سياق ذلك، يمكن ملاحظة أن جميع مفاهيم السياسات الإعلامية الأخرى تعتمد على واحدة أو أكثر من العناصر التي ذكرتها تعريف اليونسكو. وعلاوة على ذلك، يُعتبر هذا التعريف أحد أكثر المفاهيم نضجًا ودقةً للسياسة الإعلامية، ويتميز بواقعيته وشموله. فهو يشمل جميع العناصر المذكورة في هذا المفهوم أو ذاك. ووفقًا لهذا التعريف، تتناول السياسة الإعلامية على نحوٍ ضمني:

1. النشاط الإعلامي (العملية الإعلامية).
2. طبيعه الرساله الإعلامية.
3. صيغ التداخل المباشر او غير المباشر فى التاثير على السلوك.
4. النتائج المتوخاه من عملية التاثير.
5. علاقه الإعلام بالحقول الاجتماعيه الاخرى.
6. صيغ التوازن والتوافق بين الإعلام والانشطة الرسمية وغير الرسمية.

وبالرجوع إلى المفاهيم الأخرى للسياسة الإعلامية المتبناة من قبل الباحثين والمؤسسات والمؤتمرات الإعلامية، نجد أن جميعها تحتوي وتعتمد على واحدة أو عدة من العناصر التي يشملها التعريف السابق لليونسكو، مثل المبادئ والمعايير، والواقع وسلوك أنظمة الإعلام.[2] وتلك العناصر التي يشملها تعريف اليونسكو للسياسة الإعلامية، تحمل كل واحدة منها جانبًا من المضمون الذي يعبر عنه التعريف. وفيما يلي، استعراض لهذه العناصر بالتفصيل:

تعتبر السياسات الإعلامية مفهومًا نسبيًا حديثًا في علم الاتصال، حيث ظهرت في إطار مناقشات اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال التابعة

(1) ـ يلاحظ ان تقرير اللجنة العربية لدراسات قضايا الإعلام والاتصال فى الوطن العربي عند تحديده لمفهوم السياسة الإعلامية فى هذا التعريف المشار اليه هنا. انظر: الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا : نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال، تقرير اللجنه العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال فى الوطن العربي ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987، ص66.

(2) ـ محمد منير حجاب، الموسوعه الإعلامية، المجلد الرابع، مرجع سبق ذكره ، ص 1432 – 1433.

لمنظمة اليونسكو. وقد نشأت هذه المناقشات في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بالتزامن مع تطلع الدول النامية إلى نظام إعلام عالمي جديد.

1. **المبادئ:** تمثل الأهداف العامة للسياسة المركزية التي تستند إليها الخطة الإعلامية كإطارٍ أيديولوجي لخطتها وبرامجها.

2. **المعايير:** تشكل المقاييس التي تستند إليها الخطة الإعلامية لتحديد الإطار العام للرسالة الإعلامية، سواءً من حيث الشكل والمضمون، أو تطابقها مع السياسة العامة ومعاييرها.

3. **التحكم:** يشير إلى السيطرة والتوجيه (الأيديولوجي أو المؤسسي) على السلوك الإعلامي.

4. **السلوك الإعلامي:** يشير إلى نمط النشاط الإعلامي ومؤسساته، ونمط مضامين الرسالة الإعلامية، وعلاقة الإعلام كمؤسسات بسلطة القرار، وعلاقة الإعلام كمحتوى بالجمهور.

5. **الايديولوجيا السياسية:** تشكل الإطار العام الفكري لثقافة وفلسفة وتشريعات دولة معينة، سواء كانت دولة وطنية أو عالمية.

6. **القيم:** تمثل قيم الأيديولوجيا السياسية والقيم والعادات الاجتماعية، وتعبِّر عن الاعتبارات الأساسية التي تحدد السلوك الاجتماعي العام تجاه نمط قيمي معين. وبالنظر بعناية إلى العناصر المذكورة، يتضح أنها جميعًا قابلة للتحليل والدراسة النقدية وامكانية إعادتها إلى أصولها الفكرية. بمعنى آخر، يمكن تحليل منطقيتها وعلاقاتها، ومدى تعبيرها عن المضمون الأيديولوجي الذي تنتمي إليه[1].

ومن هنا يمكن القول بأن: السياسات الإعلامية هى البرامج التي تتطبق الفلسفة الإعلامية التى ينبع من خلالها النظام الإعلامى فى دولة محددة، والتى تحدد مجموعة المبادئ والأسس التى يقوم عليها هذا النظام[2].

---

(1) ـ مي العبد الله، التلفزيون وقضايا الاتصال فى عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

(2) ـ فاروق ابو زيد، انهيار النظام الاعلامي الدولي من السيطرة الثنائية الى هيمنة القطب الواجد، عالم الكتب ، د.ت، القاهرة، ص149.

وبنـاء عـلى مـا ورد مـن تعريفـات للسياسـة الإعلاميـة، يمكـن اسـتخلاص مجموعـة أفـكار حـول هـذا المفهـوم، فمـن الواضـح أن سياسـات الإعـلام أو الاتصـال تتسـم بأنهـا[1]:

1. تتضمـن مجموعـة مـن المبـادئ العامـة والقواعـد التـي تحكـم عمـل النظـام الإعلامـي بشـكل شـامل وشـمولي.
2. تركز على المدى الطويل بدلًا من القصير، كما تهتم بالتوجهات الأساسية.
3. تهدف إلى توجيه وتنظيم وسائل الإعلام لخدمة المجتمع وتحسين أدائها.
4. ترتبـط بالأيديولوجيـة السياسـية للدولـة، وتنبـع منهـا وتتأثـر بالظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة
5. يشارك في صياغتها ووضعها وتنفيذها مؤسسات المجتمع ومختلف الجماعات.

ثانياً: أهداف السياسات الإعلامية:

تتمثل أهداف السياسة الإعلامية في:

1) تأكيـد وتعزيـز وحـدة وتكامـل العمـل الإعلامـي بجميـع وسـائله المسـموعة والمقـروءة والمرئيـة عـلى مسـتوى الدولـة، مـع توسـيع نطـاق انتشـارها إقليميًـا وعالميًـا.
2) إقامـة الحـوار بـين أجهـزة الدولـة ومختلـف فئـات الشـعب لتعزيـز الإبـداع والتواصـل، وتعزيـز التلاحـم والترابـط بـين أفـراد الشـعب لتحقيـق الأهـداف الوطنيـة بشـكل يـشرف الجميـع.
3) التأكيـد عـلى قيـم النخبـة الحاكمـة في المجتمـع وفقًـا للأيديولوجيـة السياسـية للدولـة وتوجيـه الـرأي العـام.
4) تعزيـز وعـي المواطـن وتنميـة شـخصيته وإقناعـه بالقضايـا المهمـة التـي تهدف إلى تحقيـق أمـن المواطـن والأمـن الوطنـي للدولـة بشـكل عـام،[2] وهـذا يتطلـب التعـاون بـين جميـع أجهـزة الدولـة.

(1) ـ طارق الخليفى، سياسات الإعلام والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص63 – 64.

(2) [1]ـ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، السياسات الإعلامية في مصر والعالم العربي، مرجع سابق، ص23.

5) تقديم الرسالة الإعلامية بطريقة تحمي المواطن من التأثير الفكري والإعلامي الأجنبي، وتعزز الهوية الوطنية وتحقق الأمن الثقافي والإعلامي الوطني في مواجهة التيارات الإعلامية الوافدة التي تشكل خطر على العادات والسلوك.[1]

6) التركيز على قضايا التنمية ومشكلاتها وجوانبها المتعددة، والمساهمة في تيسير الحوار والنقاش وتوسيع مشاركة الجميع.

7) تشكيل الرأي العام وتوعية الجماهير وتزويدهم بالمعارف والحقائق وتنمية قدراتهم.

تظهر أهمية تحديد الأهداف في السياسة الإعلامية، حيث يتعين تحديد مجموعة الغايات التي تسعى المؤسسات الإعلامية لتحقيقها. يجب ربط هذه الأهداف بأهداف السياسة الإعلامية العامة للدولة، وترتبط مع أهداف السياسة العامة للدولة وتطوير المجتمع ورفع مستوى المواطنين وتحقيق الأمن والازدهار.

تحديد الأهداف يساعد في وضع خطة تنموية دقيقة، وبالتالي التركيز على طبيعة ونطاق المهمة المطلوبة، وتحديد واستغلال كل الإمكانات لتحقيق الأهداف المحددة.

و يمكن استخدام هذه الأهداف كمعيار للرقابة أثناء التنفيذ وبعده، حيث تحدد ما يجب تحقيقه. كما تعد وسيلة لتقييم وتقويم الأنشطة الاتصالية والإعلامية، ودراسة مدى نجاحها في تحقيق هذه الأهداف.

لذلك يجب أن تتمتع الأهداف الإعلامية بخصائص عدة، منها[2]:

- أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس.
- ألا يكون هناك تعارض بين أهداف السياسة الإعلامية.
- أن تكون قابلة للتنفيذ وواقعية.
- أن تكون قابلة للقياس الكمي بحيث يمكن للقائمين على السياسة الإعلامية تحديد مدى نجاحها.

---

(1) ـ نفس المرجع، ص 24.

(2) ـ صالح خليل أبو إصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، ط1، دار مي، لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 18.

ثالثاً: خصائص السياسات الإعلامية:

بناء على ما تم عرضه في مفهوم السياسة الإعلامية، يتبين أنها تحمل العديد من خصائص السياسة العامة للمجتمع الذي تنشأ فيه، متأثرة بقيمه وعاداته وقناعاته. يمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:[1]

1. **الهدفية والقصدية:** تتجه السياسة الإعلامية نحو تحقيق أهداف محددة بوعي ودقة، مع السعي الحثيث لتحقيق تلك الأهداف.
2. **الشرعية والقانونية:** ترتكز السياسة الإعلامية على قواعد ومواد قانونية ينص عليها الدستور والقوانين الوطنية، مما يمنحها الإطار القانوني اللازم، خاصة في السياق الحكومي.
3. **الاستمرارية والتجدد:** تتسم السياسة الإعلامية بالاستمرارية والتجدد المستمرين، حيث تتكيف مع التغيرات في النظام السياسي وتتطور وفقًا له.
4. **الشمولية والمواكبة:** تغطي السياسة الإعلامية جميع أنحاء الدولة، وتحرص على مواكبة المستجدات والتطورات على المستويات المحلي والاقليمي والدولي.
5. **العمومية والإلزامية:** تتميز السياسة الإعلامية بعموميتها وإلزاميتها، مما يجعلها توجيهية وملزمة لجميع الجهات المعنية.
6. **المرونة والقدرة على التعديل المستمر:** تتصف السياسة الإعلامية بمرونتها وقدرتها على تعديل أهدافها واستراتيجياتها بشكل مستمر لمواكبة متطلبات العصر. هذه الخاصية تمنحها تميزًا نسبيًا مقارنة بالسياسات القطاعية الأخرى، مثل السياسات الاجتماعية، الصحية، الأمنية، والاقتصادية، وتتجلى في عدة جوانب منها[2]:

- تتميز الرسائل الإعلامية بطبيعتها الفريدة وتأثيراتها المتعددة على الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.
- يختلف الإنتاج الإعلامي عن الإنتاج في المجالات الأخرى، فهو إنتاج فكري ومعلوماتي يتطلب توافر نوع من حرية الاختيار، بالإضافة إلى الإمكانات المادية والبشرية والخطط المدروسة.

---

(1) ـ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، السياسات الإعلامية في مصر والعالم العربي، مرجع سابق، ص24.

(2) ـ إسماعيل علي سعد، وأشرف فهمي خوجه، السياسات الإعلامية في المؤسسات الحكومية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص67.

- يتطلب العمل الإعلامي سرعة وفورية في تغطية الأحداث ومواكبة المستجدات والتغيرات المفاجئة والأحداث الطارئة.

- يختلف عائد الإنتاج الإعلامي كميًا ونوعيًا عن عائد الإنتاج في المجالات الأخرى، فهو لا ينتج التقنية أو السلع، بل ينتج الأفكار والآراء والقناعات والمعلومات.

تمنح خاصية المرونة التي تتسم بها السياسة الإعلامية أبعادًا جديدة للنشاط الإعلامي ففي الأنظمة الديمقراطية، تُمكِّن هذه المرونة وسائل الإعلام من أداء دور ريادي في التوجيه والتعبئة السياسية. وفي مجتمعات أخرى يتجلى دور الإعلام في توفير التوجيه التربوي والثقافي من خلال بث البرامج التعليمية ونقل المعلومات والتجارب العلمية والعملية[1]

رابعاً : وظائف السياسات الإعلامية:

تتعدد وظائف السياسة الإعلامية لتتجاوز اثني عشرة وظيفة، وتتجسد هذه الأدوار من خلال الهيئات والمؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه السياسة الإعلامية على النحو التالي[2]:

1. **وظيفة الإخبار**: تشتمل على نقل الأخبار سواء كانت محلية، إقليمية، أو دولية، وبغض النظر عن نوعها، سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو فنية. وتهدف هذه الأخبار إلى تمكين الأفراد من متابعة ما يجري في العالم من حولهم، سواء كان ذلك على مستوى محلي أو عالمي، من خلال تزويدهم بالمعلومات الجديدة التي تربطهم بالعالم الخارجي.

2. **وظيفة الإعلام والتعليم**: تتكامل هاتان الوظيفتان من خلال تقديم المعلومات والمواد الثقافية التي يمكن أن تفيد الأفراد فكريًا، ماديًا، أو اجتماعيًا. كما تعمل على توفير المعلومات التي قد تكسب الأفراد مهارات جديدة أو تعزز تكوينهم الثقافي.

---

(1) ـ حميد جاعد محسن الدليمي، التخطيط الإعلامي، المفاهيم والإطار العام رؤية سوسولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 76.

(2) ـ أنظر حميد جاعد محسن الدليمي، مرجع سابق، ص 76. وصالح خليل أبو إصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، ص 17، 18، 19.، وجمال محمد أبو شنب، مرجع سابق، ص 22.

3. **وظيفة اجتماعية**: يتم تحقيق التنشئة الاجتماعية والسياسية عبر وسائل الاتصال، وهو يؤدي إلى تماسك المجتمع. فهذه الوظيفة تساهم في تعزيز الروابط الأسرية، وترابط أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، وكذلك في تعزيز العلاقة بين الشعب وحكومته.

4. **وظيفة سياسية**: للاتصال أو الإعلام دور في التثقيف السياسي ويسهل التواصل بين الحاكم والمحكوم، مما يعزز العلاقة بين القائد وشعبه.

5. **الوظيفة الفكرية (الدينية)**: تتعلق بدور الإعلام الكبير في نشر الدعوات والتعاليم الدينية.

6. **وظيفة أو مجال التوجيه**: تحدث حين يتم توجيه المتلقي لاكتساب اتجاهات جديدة، أو تعديل اتجاهات قديمة، أو التأكيد على اتجاهات مرغوبة.

7. **وظيفة أو مجال الترفيه**: تهدف العملية الإعلامية إلى إدخال البهجة والسرور إلى نفوس المتلقين، مما يساهم في تحقيق الإشباعات النفسية وإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات.

8. **وظيفة أو مجال الإدارة**: تهدف إلى تحسين سير العمل، توزيع المسؤوليات، وتعزيز التعامل بين العاملين في المؤسسة أو الهيئة.

9. **الوظيفة أو المجال الاجتماعي**: تهدف إلى زيادة تفاعل الجماهير مع بعضهم البعض، مما يقوي العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. يساهم الاتصال في تحقيق أهداف متعددة، باعتباره مفهومًا شاملًا متعدد الأبعاد ومتكامل.

10. **وظيفة الرقابة أو الرقيب العمومي**: تعد هذه الوظيفة أحد الأدوات الرئيسية لحماية المجتمع من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة.

11. **وظيفة أو مجال الدعاية**: تعد الدعاية وظيفة قديمة للإعلام والسياسات الإعلامية، وازداد دورها وفعاليتها مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال. الدعاية هي محاولة للسيطرة على الفكر والسلوك، سواء داخل حدود الوطن أو الموجهة للشعوب الأخرى.

خامساً: مقومات وعناصر السياسة الإعلامية:

تتجلى مكونات وعناصر السياسة الإعلامية في ما يلي[1]:

1. **البعد الاتصالي:** يتمثل هذا البعد في تحديد دور وسائل الإعلام ضمن السياق السياسي والاجتماعي للدولة، حيث تترجم هذه الوظيفة إلى رسائل ومحتويات إعلامية متناسقة مع الخطة الإعلامية الموضوعة.

2. **البعد الاجتماعي:** يتناول هذا البعد تحديد طبيعة الجمهور المستهدف من قبل وسائل الإعلام، مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الديموغرافي للسكان وأساليب اعتمادهم على وسائل الإعلام المختلفة.

3. **البعد التشريعي:** يركز هذا البعد على تحديد القوانين واللوائح والأنظمة التي تنظم النشاط الإعلامي، مما يتيح له المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف المحددة.

4. **البعد الاقتصادي:** يتناول هذا البعد تحديد الموارد المالية اللازمة لدعم وسائل الإعلام الجماهيرية بما يتناسب مع الدور المنوط بها.

5. **البعد التنظيمي والإداري:** يختص هذا البعد بتحديد الجوانب التنظيمية والإدارية التي تضمن اتخاذ القرارات السليمة وفقًا للخطط الموضوعية، مع ضمان تحقيق المشروع لأهدافه المرسومة.

6. **البعد التكنولوجي:** يشمل عملية اختيار التكنولوجيا المناسبة وإمكانية تكييفها لخدمة أهداف السياسة الإعلامية العامة.

7. **البعد الخاص بالبنية الأساسية:** 7. يتضمن شبكات توزيع الصحف، والشبكات الأرضية بأنواعها المختلفة، والشبكات الفضائية وما يتطلبه ذلك من محطات أرضية.

8. **البعد المهني:** يتعلق بالأساليب التي تحدد اختيار العاملين في المجال الإعلامي، وتدريبهم، والارتقاء بمستواهم المهني.

9. **البعد الإنمائي:** يبحث في مدى توافق التخطيط الإعلامي مع خطط التنمية المختلفة في مجالات التعليم، الزراعة، الصحة، السكان، البيئة، وغيرها من جوانب التنمية الشاملة.

---

(1) ـ منى الحديدي، الراديو والتلفزيون والتوعية بالقضايا البيئية، مرجع سابق، ص 13-27؛ وسعد لبيب، السياسات الإذاعية، رسمها وتقويمها، مجلة الدراسات الإعلامية، ع 54، القاهرة، 1989، ص 34- 37.

10. **البعد الخارجي**: يتناول تحقيق وسائل الإعلام للتواصل مع الجمهور المستهدف سواء في الداخل أو الخارج، ويشمل ذلك توعية الجماهير داخل الدولة بقضايا التنمية، وكذلك مخاطبة المواطنين المقيمين في الخارج لربطهم بوطنهم وقضاياه.

11. **التخطيط الإعلامي**: يعتبر التخطيط عملية متعددة ومنسقة يقوم بها المسؤولون في مجال محدد بهدف تحقيق أهداف عامة أو غايات محددة لصالح المواطنين[1]. ويعد وسيلة عملية لتنسيق الجهود وتنظيم الأنشطة داخل إطار واحد تتكامل فيه الأهداف [2].

سادساً: كيف نصمم سياسة إعلامية:

لضمان تصميم سياسة إعلامية فعّالة، يجب أن يسبقها تخطيط استراتيجي شامل يستند إلى الخطة العامة للدولة. يتطلب وضع الخطة الإعلامية أن يُولَى الاهتمام للنقاط التالية:

1. المصالح الاستراتيجية للدولة.
2. ينظروا في المهددات ونقاط الضعف.

يعتمد التخطيط الاستراتيجي للإعلام على توفر أساس إعلامي قوي. فالتجارب الأوروبية والأمريكية تؤكد أهمية التخطيط الاستراتيجي في الإعلام. وبالتالي، من الضروري أن يتم وضع استراتيجية إعلامية شاملة تتضمن رسالة وأهدافًا واضحة. فالإعلام الاستراتيجي يعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة ويدعمها بفعالية.

لكي نقوم بوضع سياسة إعلامية فعالة، يجب علينا أخذ في الاعتبار ثلاثة أسس أساسية. تشمل هذه الأسس:

أولاً : حق الأفراد في التواصل والانتفاع بالمعلومات والمشاركة في العملية الإعلامية.

ثانياً : الأسس التشريعية التي تنص عليها الدستور، والذي يحدد حرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات كجزء من الحقوق العامة. تشمل هذه

(1) ـ سعد لبيب، دراست في العمل التلفزيوني العربي، مركز التوثيق الإعلامي، ط1، بغداد، ص28.

(2) ـ منى الحديدي، « الراديو والتلفزيون والتوعية بالقضايا البيئية مرجع سابق ذكره ص 194. ومحمود فهمي الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط.ذ، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 21025.

الأسس أيضًا قوانين الصحافة والنشر والتنظيم المهني، بالإضافة إلى اللوائح المتعلقة بوسائل الاتصال المرئي والمسموع والإعلان واستطلاعات الرأي وحقوق الملكية الفكرية والمؤلفين والإنتاج السينمائي.

ثالثاً : تأخذ السياسات العامة في الاعتبار البرامج والمخططات الحكومية والنقاشات الوطنية والدولية كأحد العناصر الرئيسية في السياسة الإعلامية. يجب أن يتضمن الهيكل الإعلامي للسياسة آلية تقييم تتعلق ارتباطًا وثيقًا بالجهة التي وضعت السياسات، حيث تعد جزءًا لا يتجزأ من تلك الهيكلية.

المبحث الرابع

نماذج للسياسة الإعلامية العربية والدولية

أولاً : نماذج للسياسة الإعلامية العربية:

1. السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية:

أقر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، وهو مشابه بقدر كبير للدساتير المستخدمة في غالبية دول العالم، الأحكام المتعلقة بطريقة عمل وسائل الإعلام. تم صدور أول نظام للمطبوعات والنشر في تاريخ 1347/11/23هـ، وتلاه نظام جديد للمطبوعات في تاريخ 1421/9/3هـ، وهو النظام القائم حتى الآن.

وفي المادة التاسعة والثلاثين من النظام الأساسي، وردت التعليمات التالية: يتعين على وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير الالتزام بالكلمة اللطيفة وبأنظمة الدولة، والمساهمة في تثقيف المواطنين وتعزيز الوحدة بين جميع شرائح المجتمع، ويحظر نشر أو نقل أي شيء يمكن أن يؤدي إلى حدوث الفتنة أو تفريق الناس أو يعرض أمن الدولة العليا وعلاقاتها العامة أو أمن المواطنين للخطر، أو يسيء لكرامة الإنسان وحقوقه.

وفي المادة الأربعين، حظر المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية ووسائل الاتصال الأخرى، ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي ينص عليها النظام.

وقد أصدر المجلس الأعلى السعودي للإعلام المركزي سنة 1402هـ الموافق 1982م، مبادئ السياسة الإعلامية، بقرار من مجلس الوزراء رقم 169 وتاريخ 1402/10/20هـ، وتتألف من ثلاثين مادة.

ونصّت المادة السادسة والعشرون من السياسة على ما يلي: «حرية التعبير في وسائل الإعلام السعودية مكفولة ضمن الأهداف والقيم الإسلامية والوطنية التي يتوخاها الإعلام السعودي».

ويمكن القول بأن هذه السياسة لها أثر بالغ في إقامة نظام إعلامي بالمملكة العربية السعودية، على الرغم من ميلها للتعميم، ولعل أهم ما ورد في تلك السياسة هي»احترام حقوق الإنسان وحقوق الجماعات أيضًا». [1]

(1) ـ مرسوم ملكي رقم م/ 32 بتاريخ 1421/9/3هـ قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 211 بتاريخ 1421/9/1هـ، نظام المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام السعودية، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الأول، أنظمة الإعلام والثقافة والنشر،

يُعتبر الالتزام بالموضوعية في تقديم الأحداث وتجنب المبالغة والتهويل واحترام قوة الكلمة وحفظ كرامتها ذات أهمية بالغة في الإعلام في المملكة العربية السعودية، حيث يجب الحرص على حمايتها من التلاعب والتلاعب بها وتجنب التدخل في أي مسائل قد تؤدي إلى تأجيج النعرات وإشعال الفتنة بين الأفراد.

تتوافق السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية مع المبادئ والأهداف التي يستند إليها الإعلام، حيث تنبثق هذه السياسة من الإسلام الذي تعتنقه الأمة كمعتقد وشريعة. تُعد السياسة الإعلامية مجموعة من المبادئ العامة التي يلتزم بها الإعلام السعودي لبلوغ أهدافه. [1]

ومن أهم مواد السياسة الإعلامية السعودية:

1. ترسيخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس الناس
2. تعميق فكرة الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر
3. الحض على احترام النظام وتنفيذه عن قناعه [2].
4. معالجة المشكلات الاجتماعية وغيرها[3]
5. توثيق الروابط بين أفراد الشعب والتعريف بمناطقه
6. الاهتمام بالأسرة[4]
7. تبني منهج إعلامي موحد مع الدول العربية والإسلامية:
8. التأكيد على أهمية إعداد الطاقات البشرية القادرة على تحقيق أهداف الإعلام [5]
9. التنشئة السياسية للمواطنين

نظام المطبوعات والنشر: على الشبكة الدولة للإنترنت على الموقع:
https//:laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ecaaec438-ff946-b8-b269-a9a700f16e661/

(1) ـ المرسوم الملكي السعودي السابق

(2) ـ المرسوم الملكي السعودي السابق

(3) ـ المرسوم الملكي السعودي السابق

(4) ـ المرسوم الملكي السعودي السابق.

(5) ـ المرسوم الملكي السعودي السابق

10. التصدي لكل ما يسيء للذات الإلهية والأنبياء

11. حرية التعبير [1].

2. السياسة الإعلامية للمملكة الاردنية الهاشمية:

أثناء مرحلة الديمقراطية وحتى وقتنا الحالي تميزت الصحافة الأردنية بوجود مستوى عالٍ من الحرية، وتم السماح بصدور صحف حزبية. استطاعت الصحافة، ضمن حدود القانون، أن تتمتع بالحرية وأن تؤدي دورها في مراقبة الأداء الحكومي وتوجيه التنبيه نحو الأخطاء الحكومية.[2]

تحكم هذه المرحلة الحالية قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لعام 1998، المعدل في عام 2007، والذي يضمن حرية الصحافة كما جاء في نص المادة 3:

«الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيره من وسائل التعبير والإعلام «.[3]

وينص أيضا في المادة ٤ ما يلي:

«تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها».

في حين تحدد المادة 6 من القانون الحدود التي تحكم حرية الصحافة، بما في ذلك اطلاع المواطنين على الأحداث والمعلومات، والسماح للأحزاب والنقابات بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وضمان حق الحصول على المعلومات، وحق الصحف في الحفاظ على سرية مصادرها[4].

وبذلك، يكون قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته لعام 2007 منسجمًا مع توجيهات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، الذي أكد على أهمية حرية الصحافة في كتب التكليف السامي المختلفة وفي كلماته وخطاباته

(1) ـ مرسوم ملكي رقم م/ 32 بتاريخ 1421/9/3هـ، مرجع سابق.

(2) ـ رافع شفيق البطاينة، 2009، الإصلاح السياسي في الاردن رؤية للتنمية السياسية، ط 1، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 144.

(3) ـ قانون المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧، مادة، ٣، ص ٦.

(4) ـ قانون المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧ ص ٦-٧، مادة ٦.

في المحافل الدولية، مثل الكلمة التي ألقاها في جمعية الصحافة الأجنبية في لندن بتاريخ 23 تشرين الثاني 2004، قال فيها: « ... ولهذا فإن الصحافة الحرة المسئولة تخدم الإنسانية ومستقبلها عندما ترفض أن تستعمل كأداة لإثارة الكراهية والحقد والعنف وعندما تسعى للوصول لحقيقة إنسانيتنا المشتركة».

وهو ما اتجه إليه السعيدين (2007)، إذ وجد أن الملك عبد الله الثاني في خطاباته السياسية الموجهة للإعلام قد أكد على تعزيز الحريات لوسائل الإعلام، مما جعل الأردن يتقدم على غيره من دول المنطقة في مجال حرية الصحافة والإعلام. وكما يقول الملك عبد الله الثاني: «حرية الإعلام سقفها السماء»[1].

ويرى الكاتب فهد الفانك «بأن سقف الحرية يتفاوت ارتفاعا وانخفاضا في الصحيفة نفسها حسب رئيس التحرير من جهة ومزاج الحكومة من جهة أخرى «. فالمسؤولون عن الصحف هم الذين يمارسون مهنة الضغط والرقابة على الصحافة واضعين أنفسهم تحت سقف أقل انخفاضًا من ذلك السقف الذي وضعته لهم الحكومة[2].

الرقابة الفعلية هي تلك التي يتحملها المجتمع بأسره، أي الرقابة المجتمعية. الصحافة تعتبر وسيلة لمراقبة الحكومة من قبل الشعب، لذا ينبغي لها أن تستفيد من مناخ الحرية المتاح لتناول القضايا وإبداء الآراء، والمشاركة في تحسين جوانب الحياة المختلفة، وخاصة في المجال السياسي. هذا التأثير ينعكس على عملية صنع القرار السياسي ويضمن حقوق المواطنين في المشاركة والتعبير، مما يعزز من مستوى الحرية والانفتاح في المجتمع[3].

المهمة الحقيقية لوسائل الإعلام هي أن تكون حارسًا للمجتمع، تعمل كالعين والأذن في الوقت نفسه. إذا لم تُحترم حرية الصحافة، فإنه يتم قطع أحد روافد الرأي، مما يؤدي إلى تدهور الحقل الديمقراطي. حرية الصحافة وحرية الرأي من أبرز وأهم حقوق الإنسان، ويجب النظر إلى

---

(1) ـ ضيف الله سعد عواد السعيدين، 2007، الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الاصلاح والتحديث في الاردن، المطابع العسكرية، الاردن، ص 369-370.

(2) ـ مي كامل العبد الله وآخرون، 2007، قضايا الاتصال والاعلام في الاردن والوطن العربي، دار الفارس للنشر، عمان، الاردن، ص 330.

(3) ـ صلاح العبادي، المشهد السياسي في الصحافة الاردنية اليومية، 1989-2005، مكتبة الرأي، عمان، الاردن، 2008، ص48-49.

حريــة الصحافــة عــلى أنهــا شيء مقــدس ينبغــي المحافظــة عليــه. تعتــبر حريــة الصحافــة المظهــر الرئيــسي الــذي يعكــس الديمقراطيــة الحقيقيــة[1].

وقــد أوصى الملــك الإعــلام الأردنــي بتســليط الضــوء عــلى القضايــا المحليــة وجعلهــا في مقدمــة الأولويــات، مــع الدفــاع عــن منجــزات الوطــن وتعزيــز أجــواء التســامح وقبــول الآخــر، ونقــل همــوم المواطــن الأردنــي وتطلعاتــه وآمالــه، وغيرهــا مــن الأمــور التــي أرادهــا جلالــة الملــك للإعــلام والصحافــة بشــكل خــاص.

مرتكزات السياسة الإعلامية الأردنية:

يعــد الدســتور والميثــاق الوطنــي ووثيقــة الإعــلام الأردنــي الرؤيــة الملكيــة مرجعيــات رئيســية لتوجيــه وتطويــر السياســات الإعلاميــة المختلفــة في المجتمــع الأردنــي. إذ يعــد الدســتور الأردنــي، الــذي صــدر في عهــد المغفــور لــه جلالــة الملــك طــلال وتــم نــشره في العــدد رقــم 1093 مــن الجريــدة الرســمية بتاريــخ 8 ينايــر 1952، المرجعيــة الأساســية لوضــع قوانــين الدولــة. يتضمــن الدســتور في مــواده بأرقــام (7، 9، 12، 14، 18، 21) نصوصًــا تهتــم بالحريــات العامــة.

أمــا الميثــاق الوطنــي الأردنــي فأكــد في الفصــل الســادس منــه عــلى حريــة الصحافــة، حيــث جــاء فيــــه (الميثــاق الوطنــي الأردنــي، 1991):

«تعتــبر حريــة الفكــر والــرأي والتعبــير والاطــلاع حقًــا للمواطــن كمــا هــي حــق للصحافــة وغيرهــا مــن وســائل الإعــلام والاتصــال الوطنيــة، وهــى حريــة كفلهــا الدســتور ولا يجــوز الانتقــاص منهــا أو انتهاكهــا. يكــون للمواطــن الحــق في التمــاس الحقيقــة والمعرفــة والمعلومــات مــن خــلال مصــادر البــث والنــشر المشروعــة في داخــل البــلاد وخارجهــا ولا يجــوز أن تحــول الرقابــة عــلى المصنفــات الإعلاميــة دون ممارســته لهــذا الحــق». و

«تعتــبر حريــة تــداول المعلومــات والأخبــار جــزءًا لا يتجزأ من حريــة الصحافــة والإعلام وعــلى الدولــة أن تضمــن حريــة الوصــول إلى المعلومــات في الحــدود التــي لا تــضر بأمن البــلاد ومصالحهــا العليا، وأن تضــع التشريعات اللازمــة لحماية الصحفيــين والإعلاميين في أدائهــم لواجباتهــم، وتوفــير الأمــن المادي والنفــسي لهم».

(1) ـ قــدري عــلي عبــد المجيــد، الاعــلام وحقــوق الإنســان قضايــا فكريــة ودراســة تحليليــة وميدانيــة، دار الجامعــة الجديــدة للنــشر، الاســكندرية، مــصر، 2008، ص 228-255.

وتأتي ورقة المجلس الأعلى للإعلام «نظرة في السياسة الإعلامية الأردنية» لتركز على قاعدتين أساسيتين أكدهما الميثاق في حين عرضه لدور الاتصال والإعلام في المجتمع؛ **إذ تنص القاعدة الأولى على أن:**

- يكون للمواطنين الأردنيين وللتنظيمات السياسية والاجتماعية الحق في استخدام وسائل الإعلام والاتصال الوطنية للتعبير عن الرأي والإبداع الثقافي والفكري والفني والعلمي، وعلى الدولة أن تضع السياسات الملائمة لممارسة هذا الحق.

بينما تنص القاعدة الثانية على أن :

- وسائل الاتصال الجماهيرية مؤسسات وطنية ملتزمة، لا يجوز استخدامها أو استغلالها للترويج لفلسفة حزب أو تنظيم سياسى بعينه، أو للدعاية لحكومة ما بأشخاصها. وينبغي أن يشارك المواطنون الأردنيون فى توجيه سياسة البرامج العامة لهذه المؤسسات، من خلال مجالس تنشأ لهذه الغاية.

3. السياسات الإعلامية في ليبيا:

في عام 1993، تأسست إذاعتي بنغازي وطرابلس كأول قناتين محليتين مسموعتين، تركزان على تغطية الأخبار والأنشطة المحلية، ممهدتين الطريق لأول تجربة في مجال الإعلام الإقليمي المحلي الليبي. سرعان ما انتشرت هذه الظاهرة لتغطي معظم المدن (الشعبيات)، ليصل عدد القنوات إلى 11 قناة في عام 2000 وأكثر من 19 قناة بحلول عام 2010. وقد أسهمت هذه القنوات بشكل كبير في نشر الوعي الإعلامي المحلي، وتسليط الضوء على المواهب والحوارات الإذاعية، وطرح القضايا المحلية. بالإضافة إلى هذه القنوات، أنشأت الهيئة العامة للإذاعات عدة قنوات متخصصة مسموعة في السنوات الأخيرة، مثل القنوات الشبابية والتراثية. كما قامت شركة الغد للخدمات الإعلامية بتأسيس قناتي الإيمان والليبية.

في مجال البث المرئي، شهدت التسعينيات زيادة في ساعات البث واستخدام الأقمار الاصطناعية لإرسال القناة الليبية الأولى، إلى جانب استحداث شركة لإعادة البث المرئي لاستقبال القنوات الفضائية. في عام 1996، تم تأسيس القناة الفضائية الليبية، وتبعتها بعد فترة مجموعة من القنوات الفضائية مثل الرياضية، والنادي، والشبابية، والبديل، والتواصل، والوطن العربي، والمنوعة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت شركة الغد قناة الليبية، التي تحولت فيما بعد إلى

قناة ليبيا (2). كما تم إنشاء قنوات مرئية أرضية محلية في كل من الزاوية ومصراتة[1].

ملكية وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في ليبيا:

قانون المطبوعات رقم (76) الصادر في عام 1972، يسمح للمؤسسات الخاصة والعامة والأفراد بامتلاك وإصدار أي نوع من المطبوعات، شريطة أن تكون لها اسم، ومجال نوعي، ومجلس إدارة، ورئيس تحرير، وأمين تحرير. وقد نص هذا القانون على شروط وآليات النشر والحصول على التراخيص ومعالجة المخالفات وغيرها. وعلى الرغم من إيجابيات هذا القانون في تلك الفترة، إلا أنه أصبح غير ملائم للعصر الحالي، حيث لم يواكب التطورات والتحولات التي شهدها قطاع الإعلام والثقافة مع دخول عصر الفضائيات والإنترنت، ولم يتناول التغيرات الاجتماعية المحلية على المستويين السياسي والتشريعي، كما أنه لم يتطرق إلى الوسائل الإذاعية بصورة مباشرة[2]، وعمليًا، فإن امتلاك الأفراد للصحف والمجلات متوقف ومجمد، ولا توجد حاليًا في ليبيا أي صحافة خاصة يملكها ويديرها أفراد[3]، هذا الوضع دفع بعض الصحفيين إلى الانتقال إلى دول أخرى للحصول على تراخيص لمطبوعاتهم، ثم أخذ الإذن من الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية لتوزيعها داخل ليبيا مثلما يحدث مع المطبوعات الأجنبية الأخرى. على سبيل المثال، تصدر صحيفة العرب في بريطانيا، وصحيفة بريد طرابلس في مالطا، ومجلة الحضارة في اليونان، وصحيفة ليبيا اليوم في بريطانيا، وجميعها تتناول الشأن الليبي وتهتم بالقضايا المحلية، وبعضها يُوزع فقط داخل ليبيا.

إلا أن القوانين تجيز للأفراد أو الشركات التشاركية امتلاك مؤسسات أو شركات للإنتاج الإعلامي والفني، وتتعامل معها باعتبارها شركات تجارية. تتولى الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية مسؤولية الرقابة المباشرة على جميع المطبوعات والمصنفات الفنية، بما في ذلك إنتاج الأعمال المسموعة والمرئية والأشرطة المصورة والبرامج الإعلامية المختلفة المعدة للبث أو للتبادل التجاري، سواء كانت محلية الإنتاج أو مستوردة من الخارج. وقد منح القرار رقم

(1) ـ موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية، ج 5، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي والإعلامي، طرابلس، 2009، ص110.

(2) ـ محمد علي الأصفر، قضايا إعلامية وثقافية مركز البحوث والتوثيق الإعلامي، 2006، ص231.

(3) ـ عابدين الدردير الشريف السياسة الإعلامية في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص45.

(175) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة تلك الإدارة صلاحية إصدار التراخيص اللازمة لشركات الإنتاج الإعلامي المتعددة[1].

مع ذلك، لا تسمح التشريعات الليبية للأفراد بإنشاء أو امتلاك القنوات الإذاعية المسموعة أو المرئية، سواء كانت أرضية أو فضائية. يرتبط البث الإذاعي باتفاقيات وأنظمة مع مؤسسات الاتصال السلكي واللاسلكي المحلية والإقليمية والدولية. وقد منح القانون رقم (91) لسنة 1973 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لإذاعة الثورة الشعبية الهيئة الحق في: «إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الإذاعة المسموعة والمرئية وما يتصل بها من محطات الإرسال والتقوية وقاعات التسجيل والبث، والعمل على توفير احتياجاتها وتطويرها.» وأكد القرار رقم (155) لسنة 1988 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة للإذاعة في ليبيا هذا الحق. تتماشى هذه القوانين والقرارات مع ما ورد في المادة الثامنة من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم (8) لسنة 1990 الصادر عن مؤتمر الشعب العام، والتي تنص على أنه: «لا يجوز حيازة أو استعمال أو صناعة أو صيانة أي من أجهزة أو منظومات الإرسال أو الاستقبال اللاسلكي أو الاتجار فيها بدون ترخيص من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري، وذلك باستثناء أجهزة الإذاعتين المسموعة والمرئية.»[2] ومنح هذا القانون اللجنة الشعبية العامة سلطة تحديد الجهات الخاصة التي يسمح لها بذلك.

منذ هذا الوقت، لم يُمنح أي طرف ترخيصًا لإنشاء قنوات إذاعية حتى عام 2008، حينما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام القرارين رقم (19) و(45) اللذين منحا شركة الغد للخدمات الإعلامية الإذن بإطلاق قناتين إذاعيتين هما «الليبية» و«الإيمان»، بالإضافة إلى قناة فضائية باسم «الليبية». استمرت هذه التجربة حتى 25 أبريل 2009، حيث أعيدت قناة «الليبية» إلى الهيئة العامة للإذاعة وأعيد تسميتها «ليبيا 2». وبعد ذلك، أنشأت شركة الغد قناة «المتوسط الفضائية» خارج ليبيا لتجنب مخاطر الدمج أو الإلغاء مرة أخرى.

4. السياسة الإعلامية في الجزائر:

توافق قانون الإعلام 1990 مع مرحلة التحول الديمقراطي التي تشهدها الجزائر يكون قد حدث قطيعة مع الماضي، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية[3]:

(1) ـ موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية، مرجع سابق، ص182.

(2) ـ موقع وزارة العدل الليبية، www.aladel.gov.ly ، تاريخ الدخول: 7-8- 2022م، الساعة 9 مساءً

(3) ـ بخوش، صبيحة، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990 – 2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع23، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016، ص57 – 70.

1. **الحـق في الإعـلام:** يظهـر ذلـك بصـورة واضحـة فيمـا ورد في المـادتين الثانيـة والثالثـة، فقـد نصـت المـادة الثانيـة علـى أن: «الحـق فـي الإعلام يجسـده حق المواطن في الاطـلاع بكيفيـة كاملـة وموضـوعية علـى الوقـائع والآراء التـي تهـم المجتمـع علـى الصـعيدين الـوطني والـدولي وحـق مشـاركته فـي الإعـلام بممارسـة الحريـات الأساسـية فـي التفكيـر والرأي والتعبيـر طبقـا للمـواد 35، 36، 39، 40 مـن الدسـتور»، أمـا المـادة الثالثـة فقـد جـاء فيهـا «يمـارس حق الإعـلام بحريـة مـع احتـرام كرامـة الشـخصية الإنسـانية ومقتضيات السياسـة الخارجيـة والدفـاع الوطنـي".

2. **إقـرار التعدديـة الإعلاميـة:** يتضـح هـذا بداية عـن طريق الوسـائل التـي يتم خلالها ممارسة الحـق فـي الإعـلام والتـي حـددتها المـادة الرابعة فيما يلي:

- عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام.
- العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- العناويـن والأجهـزة التـي ينشـئها الأشـخاص الطبيعيـون والمعنويـون الخاضعون للقانـون الجزائري.
- أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي.

1. **استقلالية الصحفي:** وفي قانون الإعـلام الجديـد ورد التعريف بالصـحفي المحتـرف مـن خـلال نـص المـادة 28 القائلة بأن «الصـحفي المحتـرف هـو كـل شـخص يتفـرغ للبحـث عـن الأخبـار وجمعهـا وانتقائهـا واسـتغلالها وتقـديمها خـلال نشـاطه الصحافي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرًا رئيسيًا لدخله»، وهذا عكس ما تضمنته المادة 35 من قانون 1982 التي نصت على أن الصحفي المحترف ينبغي أن يكون تابعًا لوسائل الإعلام التابعة للدولة أو الحزب، وبذا يكـون هـذا القـانون قـد أسس لعهـد جديـد يقـوم علـى اسـتقلالية الصـحفي عـن التبعيـة لأجهـزة الدولـة والحـزب، والاحتكـام للمهنيـة فقـط وهـو مـا تعكسـه المادة 33.

2. **إنشـاء مجلـس أعلـى للإعـلام:** أسـند البـاب السـادس مـن قانـون الإعـلام 1990 تنظيـم قطـاع الإعـلام إلى هيئـة مسـتقلة تعتمـد بشـكل أسـاسي عـلى المهنيـة، وهـي المجلـس الأعـلى للإعـلام. وبالرغـم مـن وجـود العديـد مـن الجوانـب الإيجابيـة التـي جـاء بهـا هـذا القانـون، خاصـة فيمـا يتعلـق برفـع

احتكار الدولة على قطاع الإعلام، إلا أن ما ورد في الباب السابع من الأحكام الجزائية جعله يكون أكثر تركيزًا على العقوبات بدلًا من أن يكون قانونًا للإعلام. حيث يمكن أن تصل عقوبة السجن إلى عشر سنوات وذلك يتناسب مع طبيعة المخالفة المرتكبة.

ووفقًا للسمات الأساسية التي تم التطرق لها، يمكن تلخيص أهداف السياسة الإعلامية في النقاط التالية:

- خلق إعلام حر تعددي متنوع، يعتمد على اللامركزية بدلًا من النظام الأحادي السائد في الماضي.
- إنشاء قاعدة إعلامية تتوافق مع المبادئ الديمقراطية الموجودة في دستور عام 1989.
- تطبيق المبدأ التعددي في الممارسة الإعلامية.
- إنهاء الظلم والاعتداء الذي كان يمارسه بحق الصحفيين من خلال وضع تشريع يحمي حرية الإعلام والصحافة والذي يتضمنه قانون الإعلام.
- وقف احتكار الدولة لوسائل الإعلام من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص.
- تطوير الاتصال السياسي في الجزائر من خلال تحسين الممارسة الإعلامية وتوفير المعلومات للمواطن.
- تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الاعتراف بحق الإعلام كحق أساسي للفرد.
- توسيع المشاركة الديمقراطية والسعي لمواجهة تحديات المجتمع وإيجاد حلول لها .
- تحقيق التنمية الفكرية عن طريق تلبية احتياجات الجمهور المحلي واستيعاب تجاربهم وآرائهم وتواصل معهم.
- تعزيز التفاعل في عملية الاتصال الجماعي من خلال حرية التعبير الممنوحة.
- تعزيز الثقافة الوطنية وتعميق جذورها والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي الجزائري.

قانون السمعي البصري 2014 :

بعد مضي عامين على صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2012، تم إصدار قانون جديد يتعلق بالسمعي البصري42. وعلى الرغم من التحفظات التي وجهها النواب خلال مناقشة مشروع القانون، إلا أنه تمت الموافقة عليه. ومن خلال مواده 113، وفقًا للمادة السابعة من القانون، التي تحدد المفاهيم، تعني القناة الموضوعية برامجًا تلفزيونية أو سمعية تركز على موضوع أو مواضيع معينة، ولا يُسمح لها بتضمين برامج إخبارية إلا بناءً على حجم زمني محدد في ترخيص الاستغلال. ويترك للوائح التنظيمية تحديد كيفية تنفيذ ذلك.

1. **تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري:** تشير المادة رقم 64 في قانون الإعلام العضوي لعام 2012 لهذه الهيئة والتي تم وضع قانون السمعي البصري لتحديد مهامها وصلاحياتها وتنظيمها. بموجب المادة رقم 54، تشمل مهام سلطة الضبط السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري وفقًا للشروط المحددة في هذا القانون والتشريعات والتنظيمات السارية المفعول. تسعى السلطة أيضًا لمنع استغلال الأشخاص الأخلاقيين الذين يستخدمون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام[1].

2. **هيمنة السلطة على القطاع:** تظهر هيمنة السلطة على القطاع الإعلامي من خلال عدة عناصر. أولًا، يتضح ذلك في تشكيلة سلطة ضبط السمعي والبصري، حيث لا يشمل أعضاؤها المهنيون بالكامل، بالعكس تمامًا من سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي يشكل الصحفيون نصف أعضائها. ثانيًا، تتمثل هيمنة السلطة في احتكارها لمؤسسة البث الإذاعي والتلفزيون، بالإضافة إلى احتفاظها بصلاحية منح الرخص للقنوات أو رفضها..

بعد تناول بعض التجارب العربية في وضع السياسات الإعلامية، سوف يتناول الباحث نماذج للسياسات الدولية ممثلة في أمريكا، بريطاني، وفرنسا.

---

(1) ـ المادة رقم 64 في قانون الإعلام العضوي الجزائري، 2012م.

ثانياً : نماذج للسياسات الإعلامية الدولية:

1. السياسة الإعلامية في الولايات المتحدة:

الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية:

الاستراتيجية الإعلامية تتأثر بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وإيديولوجية، وتحكم نظام الإعلام وهيكله في الدول. فهذه العوامل تشكل فلسفة الإعلام وتوجهاته العملية وتطبيقاته بشكل محدد. في المجتمع الأمريكي، منذ بداية تأسيس النظام السياسي الجمهوري في الولايات المتحدة، يتميز المجتمع بطابع برجوازي وسيطرة قوية للتقاليد الرأسمالية. وتتوافق هذه التقاليد مع التغيرات السياسية والاقتصادية.[1].

إن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تمثل القوة الفعلية التي تدير شؤون الدولة الأمريكية، حيث تتخذ قرارات السياسة الخارجية والداخلية وتشرع القوانين وتعد الخطط وتحدد حتى أحوال الحرب والسلم[2].

هناك عاملان أساسيان يحددان الفلسفة الأمريكية في استراتيجيتها الإعلامية، وهما[3]:

1. تقديم الدولة الأمريكية أمام الرأي العام العالمي على أنها تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في السلوك الدولي، وتؤكد على السلوك السلمي والقيادة المتواضعة، وتعرض التقاليد الداخلية كنموذج للتقدم والديمقراطية.

2. إرساء الهيبة الدولية، أي تعزيز الاعتقاد في المجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة تمثل الاستقرار والتناغم في التعامل السياسي، وأن وراءها قيادة ديمقراطية تعزز قيم المعاهدات وتعكس خصائص الدولة الحقيقية.

وتعتمد الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية على أسس منهجية في التواصل مع الجمهور، حيث يُعتبر الرأي العام استهلاكيًا يخدم الخطط الرأسمالية، ويُعتبر القوة الاجتماعية الدافعة للتاريخ والتي تساهم في تعزيز نظام الرأسمالية. تنبع هذه الأسس من التكوين الفكري والإيديولوجي للنظام الرأسمالي[4].

---

(1) ـ سلافة الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية، كلية الإعلام، جامعة بغداد، مجلة الباحث الإعلامي ; المجلد 2010، العدد 8، 2010، ص8.

(2) ـ مصطفى عليوي، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، 2023.

(3) ـ سليمان صالح، وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص212 .

(4) ـ سلافة الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية، مرجع سابق ذكره، ص8.

تنفيـذ وتخطيـط وإدارة الاسـتراتيجية الإعلاميـة الأمريكيـة تعتمـد عـلى ثلاثـة متغيرات أساسـية تحـدد طبيعـة وسـمات التحـرك الأمريكـي في السـاحة الدوليـة. تتلخـص تلك المتغـيرات في[1]:

1. يتـم التركيـز على تلـك الجهات التـي تشـكل أهدافًـا اسـتراتيجية للولايـات المتحدة، وتتـم متابعـة وتقييـم تلـك الدوائـر وتأثيرها على تحقيـق الأهـداف الإعلاميـة الأمريكية.

2. الاسـتدراك للقـدرات والكفـاءات والفـرص المتاحـة للتأثـير في صنـع القـرارات الاسـتراتيجية للولايـات المتحدة في دول أخرى. يتم دراسـة وتقييـم القدرات والمؤهلات المتاحـة في مراكـز صنـع القـرار في الـدول الأخـرى، وتوظيفهـا لتحقيـق الأهـداف الإعلاميـة والسياسـية الأمريكيـة.

3. جمـع وتوزيـع المعلومات لدعـم الموقـف. يتم جمـع المعلومـات وتحليلهـا وتوزيعها بهـدف خدمة صنـع القرار، وتعـد عملية صنـع القرار ومسـتويات اتخـاذ القرارات أحـد المتغـيرات الرئيسـية في التحرك السـياسي والدعائـي الأمريكي..

ويوجـد مجموعة مـن الصفات البـارزة التي تتصف بهـا الاسـتراتيجية الإعلامية الامريكية هي[2]:

- **الاسـتقطاب والهيمنـة:** يشـير إلى ارتبـاط الاسـتقطاب بالتكنولوجيـا والاتصالات وتقنيـة المعلومات.

- **التبعيـة:** عـن طريـق الاسـتقرار الاقتصـادي وتأثـيره على المجـالات الأخـرى، نظرًا للقـوة الكبيرة التي تتمتـع بها الولايات المتحـدة في مجال الاتصالات والمـال والاقتصاد والمعلوماتية.

- **التغريـب:** يشـير إمـا إلى انتشـار النمـط الغربـي الأمريكـي أو الشـعور بالبُعد عن البيئـة التي ينتمـي إليهـا الفرد.

- **النمـط الثقـافي:** يعنـي إنتاج نمط ثقافي واحـد وفقًا لإرادة المنتـج المهيمن، ويتم ذلك عـن طريق وسـائل السـيطرة المختلفـة مثـل التكنولوجيـا والمعلوماتيـة والاتصالات، وخاصة باسـتخدام الأقمـار الاصطناعية.

(1) ـ بلسـم عبـد الحسـين، دور الإعـلام الأمريكـي في السياسـات الخارجيـة. جامعـة مجلـة الكوفـة للعلـوم القانونيـة والسياسـية، 2014، ص18.

(2) ـ عبـد اللـه مصطفـى، المفهـوم الأوروبـي للأمـن والاسـتقرار في حـوض البحـر الأبيـض المتوسـط، دار الفكـر العربـي، بـيروت، 2009، ص 44.

- **التغطية:** هو أسلوب إعلامي يهدف إلى تضليل الحقائق أو تشويه الوعي وتشكيل العقل وفقًا لشروط الهيمنة الإيديولوجية، كما مارسته وسائل الإعلام الأمريكية في تغطيتها للإسلام والتسبب في تشويه صورته باعتباره إرهابيًا.

- **العولمة:** تعني جعل نمط الحياة والثقافة عالميين وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، أي نقل الأمور من النطاق الوطني أو القومي إلى النطاق العالمي. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال وسائل الإعلام، نظرًا لالتزامها بمبدأ السيطرة على الرأي العام. قادتها، الذين استفادوا من نجاحات لجنة (كريل) والحملات الناجحة في خلق «الذعر الأحمر»[1]، توسعت صناعة العلاقات العامة والاتصال بشكل كبير خلال تلك الفترة، وتمكنت لفترة من وضع الرأي العام تحت سيطرة رجال الأعمال في عقد العشرينات من القرن الماضي. تُعتبر العلاقات العامة والاتصال في الولايات المتحدة صناعة ضخمة، حيث يتم إنفاق ما يقرب من مليار دولار سنويًا على هذا القطاع[2].

ترتبط السيطرة السياسية للولايات المتحدة على العالم بسيطرتها على وسائل الإعلام، وكلاهما يتبادل الدعم المتبادل. عبر الأزمنة التاريخية، اهتم صانعو السياسة الأمريكيون والمؤسسات الإعلامية بالدعاية واستخدام وسائل الإعلام لخدمة المصالح الاستراتيجية[3]. وبما أن الأمريكيين كانوا في الأصل روادًا في مجال البث التلفزيوني، وظهر ذلك بشكل أكبر بعد ثورة الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، عرفوا كيفية التعامل مع التقدم التكنولوجي في قضاياهم السياسية وغير السياسية.[4].

ويقول (هربرت شيللر) في مقدمة كتابه (المتلاعبون بالعقول) : «إن مديري أجهزة الإعلام في أمريكا يقومون بوضع أسس عملية تداول «الصور والمعلومات»، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا، بل وتحدد سلوكنا في النهاية، وعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف، وإلى إنتاج وعي لا يستطيع

(1) ـ مصطلح تم اطلاقه في منتصف القرن الماضي للتحذير من الخطر الشيوعي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي آنذاك.

(2) ـ نعوم تشومسكي ، السيطرة على الإعلام: الإنجازات الهائلة للبروباجندا، ترجمة أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص13.

(3) ـ يحيى عمر الريشاوي، الهيمنة الإعلامية في ظل العولمة، مؤسسة الرسالة العلمية، ط1،2010، ص 98.

(4) ـ واصف عواضة، أميركا، أميركا والآخرون: القوة والثروة والإعلام، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000، ص138.

أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة أو أن يرفضها، سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة»[1].

ومن الواضح أن وسائل الإعلام الأمريكية، وعلى رأسها التلفزيون، قد خلقت أساطير في مجال السياسة، وأثرت في تكوين الانطباعات والمعتقدات لدى الرأي العام الأمريكي، بطرق لم يكن متوقعًا، وأحدثت تغيرات جذرية في توزيع القوى السياسية الأمريكية منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر. وقد نجحت وسائل الإعلام الأمريكية على مدى الخمسة عقود الماضية في أن تكون لها دور فاعل في تعيين الرؤساء وإسقاطهم، وفي تفضيل فريق على آخر[2].

مع بداية عصر التلفزيون، زادت أهمية القيادة السياسية في قدرتها على جمع الرأي العام واستغلاله بمهارة. عندما يختلف اثنان من الشخصيات السياسية في وجهات النظر السياسية أو في برنامج سياسي معين، عادةً ما يميل الجمهور إلى الجانب الذي يحظى بدعم الجمهور، وهذا يتحقق من خلال وسائل الاتصال المتاحة، والتي كانت الصحافة هي الأبرز في ذلك الوقت، وجاء التلفزيون ليؤكد أهمية الاتصال. في النهاية، يكون الفائز في المشهد السياسي هو الشخص الذي يتمتع بقدرة على استخدام الخطاب البلاغي والظهور أمام الجمهور لضمان الدعم العام لمواقفه[3].

في الخمسينات وما قبلها، كان المرشحون الأميركيون للرئاسة يستخدمون «القطار الانتخابي» للتواصل مع الناخبين في كل ولايات البلاد. كانوا يسافرون عبر القطار ويزورون ولاية تلو الأخرى، ليشنوا حملاتهم الانتخابية. ومع تطور التلفزيون في الستينات والتقدم التكنولوجي اللاحق، اختصرت المسافات والوقت والجهد الذي كان يتطلبه السفر، وأصبحت صورة المرشح وصوته يصلان إلى كل بيت في الولايات المتحدة. رئيس الولايات المتحدة (جون كينيدي) كان أول رئيس يستخدم التلفزيون لتحسين صورته أمام الجمهور وكسب شعبية واسعة[4].

---

(1) ـ هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام ،رضوان، عالم المعرفة: الكويت، 1999، ص5.

(2) ـ واصف عواضة، أميركا والآخرون: القوة والثروة والإعلام، مرجع سابق، ص139. أنظر أيضًا:

-Alterman, Eric., When presidents lie: a history of official deception and its consequences, New York : Penguin Books, 2005, p303-304.

(3) ـ اينزلابير ستيفن، لعبة وسائط الإعلام والسياسة الأمريكية في عصر التلفزيون، ترجمة شحدة فارع، عمان دار البشير، 1999، ص99.

(4) ـ واصف عواضة، أميركا والآخرون: القوة والثروة والإعلام، مرجع سابق، ص 139.

2. هيئة الإذاعة البريطانية:

تعد قصة الراديو في الشؤون الدولية جزءًا أساسيًا من تاريخ القوة والسياسات العالمية[1]. يمثل تأسيس هيئة الإذاعة البريطانية للخدمة الخارجية فصلًا مهمًا في هذه القصة، حيث استخدمت الإذاعة كسلاح قوي في السياسات الخارجية. تم توظيف هذا السلاح على نطاق واسع عبر هيئة الإذاعة البريطانية الخارجية، وإذاعة صوت أمريكا، وإذاعة C.B.S العالمية، وغيرها من المنصات الإذاعية.

في البداية، كانت بريطانيا تعارض هذا النوع من البث، حيث كان الرأي العام البريطاني يعارض بشدة الدعاية الإذاعية العالمية. هذا الصراع ظهر بوضوح على المستوى الرسمي، مثل المجلس البريطاني الذي كان يمثل صوت بريطانيا في الدول غير التابعة للكومنولث. المؤرخ المعروف (أرنولد توينبي)، الذي شغل منصب مدير معهد الشؤون العالمية الملكي، كتب قائلًا: « إنها راحة لنا جميعًا أن يكون دورنا في الحرب كما هو في السلم وهو قول الحقيقة وليس الدعاية».

واجبة على الإذاعة البريطانية أن تجد حلًا للتوازن الصعب بين تقديم الحقائق بشكل كامل والمقاومة أمام إغراءات الإعلام الدعائي، وكما اتبعت النموذج النازي الناجح آنذاك. يرى البعض أن بريطانيا التزمت بتقديم الحقائق خلال إذاعاتها، وفي عام ١٩٤١، كانت هيئة الإذاعة البريطانية تنقل خدماتها الإذاعية في أفريقيا بالإنجليزية والأفريكانية والألمانية والبرتغالية والعربية والكرواتية، وشهدت منافسة مكثفة في هذا المجال، خاصة أن بريطانيا كانت تبث إلى المستمعين العرب من خلال راديو باري. تم توقيع اتفاقية عام ١٩٣٨ بين بريطانيا وإيطاليا تقضي بوقف جهود إيطاليا لزعزعة موقف بريطانيا في المنطقة العربية من خلال الراديو حيث كانت إيطاليا تستخدم هذا البث كأداة للتوسع الثقافي والتأثير على العالم العربي خارج ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بريطانيا ببث إذاعات موجهة بالموجات القصيرة باللغات الإسبانية والبرتغالية إلى أمريكا اللاتينية، وذلك كرد فعل على جهود دول المحور في تلك المنطقة. هذا التدخل الإذاعي دفع (جوزيف جوبلز)، وزير الدعاية النازي، للقول بأن الراديو البريطاني أصبح غزا أوروبا على المستوى الدولي[2].

(1) Harwood Child and dohon Bwhitton prc paganda by short war priceton:1942 p.3.

(2) ـ جيهان رشتي، الإعلام بالراديو والتلفزيون، مرجع سابق، ص 143.

إذاعة خدمة الإمبراطورية :

عندما بدأت هيئة الإذاعة البريطانية في تثبيت صورتها كإذاعة تم إنشاؤها لربط المستعمرات بالوطن والوصول إلى البريطانيين المغتربين، عرفت في ذلك الوقت باسم خدمة الإمبراطورية Empireservice. وبحلول عام 1938، أدركت بريطانيا أهمية البث العالمي المنظم كأداة في السياسة الخارجية، مما دفعها إلى إنشاء وحدات لدراسة الجمهور المستهدف وإعداد برامج خاصة لهذا الغرض. مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا نفسها أمام خيار صعب، حيث اشتدت المنافسة بين الدول في مجال البث الدعائي، في حين تمسكت بريطانيا بالدعاية البيضاء التي كانت تتعرض لضغوط شديدة. هذا الوضع زاد من صراعات داخلية بين وزارة المعلومات ووزارة الخارجية من جهة، وبين هيئة الإذاعة البريطانية من جهة أخرى، حيث كان اختيار الأخبار ينطوي على قرارات سياسية حاسمة، كانت نسبة الأخبار التي تنحاز إلى الحقيقة وتؤيد وجهة نظر بريطانيا في الإذاعة البريطانية حوالي 6%، بينما كانت 40% منها تحتوي على مواد تعارض هذه الوجهة. على الجانب الآخر، كانت الولايات المتحدة تنشر وجهة نظرها بشكل أكبر، حيث كانت هيئة الإذاعة البريطانية تقتصر عادة على الإيحاءات والإشارات بدلًا من النقاش الحر المتبع في دولة حرة. وبينما كانت هيئة الإذاعة البريطانية تقدم خدماتها لكل أنحاء العالم، لم تكن تولي اهتمامًا بالأخبار المباشرة التي ترتبط بمصالح جمهورها المحدد، بل ركزت على أخبار العالم والأحداث في بريطانيا، متنازلة عن عنصر الاتصال المباشر بالجماهير المحددة، وذلك من أجل تقديم وجهة نظر بريطانية متكاملة للعالم بأسره [1].

علاقة الهيئة بالحكومة:

بالفعل، هيئة الإذاعة البريطانية تعمل وفقًا لمبادئ الإذاعة الموجهة للجماهير في الداخل، مما يعني استقلالها عن الحكومات والأحزاب السياسية والمصالح المختلفة، على الرغم من أنها تظل خاضعة في النهاية لإرادة البرلمان. تعمل الهيئة كشركة بتفويض من البرلمان لعدد معين من السنوات، مع إمكانية تجديد عقدها أو إدخال تعديلات عليه بموافقة البرلمان، وفيما يلي يتجلى سيطرة الحكومة على الهيئة:-

(1) ـ محمد خير الوادي، من خفايا وأسرار إذاعة لندن، دار ابن هاني ، دمشق، بدون تاريخ، ص 8.

4. تمويل نشاط الهيئة مما يمنح الحكومة التأثير على القرار ويعطيها حق التدخل في شئون الإذاعة.

5. تقوم الحكومة بتحديد اللغات الأجنبية، التي تبثها الاقسام الخارجية.

6. لوزير البريد والمواصلات سلطة، تؤثر بدورها على نشاط الإذاعة من خلال بعض الحقوق التي يتضمنها الدستور.

7. تختار الحكومة أعضاء مجلس الإدارة، مما يمكنها من الاشراف علي الإذاعة وخططها السياسية.

8. التمويل الذي تقدمه المخابرات البريطانية للكثير من البرامج، يؤكد العلاقة القائمة بينهما ولقد سلط المدير العام للإذاعة الضوء، على أحد أشكال العلاقة عندما اعترف بأن المخابرات البريطانية، تمول الكثير من البرامج الإذاعية(1) كما أكدت وثائق مجلة الأزفستا الروسية، وهو تعاون إداري يؤهل رجال المخابرات للعمل في الإذاعة، كما تتدخل المخابرات في تحديد بث بعض المواد(2) وإهمال بعضها .

أهداف إنشاء الهيئة:

1. تقديم خدمات البث: تسعى هيئة الإذاعة البريطانية إلى تقديم خدمات البث العامة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والتلغراف، داخل المملكة المتحدة، أيرلندا الشمالية، الجزر والمياه الإقليمية التابعة لها. تُعرف هذه الخدمات بالخدمات المحلية، بينما تُعرف الخدمات الموجهة إلى دول الكومنولث والعالم الخارجي بالخدمات الخارجية.

2. تقديم خدمات إذاعية نيابة عن الحكومة: تتولى هيئة الإذاعة البريطانية تقديم خدمات إذاعية نيابة عن حكومة المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الإشراف على تركيب المحطات والاستوديوهات والأجهزة والمعدات الخاصة بالبث.

3. تأسيس وكالات أنباء: تعمل الهيئة على تأسيس وكالات أنباء لجمع وتقديم المعلومات، مما يعزز من دقة وشمولية الأخبار التي تقدمها.

(1) ـ مجلة الطليعة المصرية ٥ مايو ، العدد 3 ، 1973م، ص15 .

(2) ـ مجلة الأزفستا موسكو، رقم 52، 1968م، ص47.

4. إنشـــاء مكتبـــات ودور اطـــلاع: تســـعى الهيئـــة إلى تأســـيس مكتبـــات ودور اطـــلاع لتوثيـــق معلومـــات عـــن أهدافهـــا واتحاداتهـــا، وجعـــل هـــذه المـــوارد متاحـــة في المكتبـــات العامـــة، ممـــا يعـــزز مـــن الشـــفافية وإتاحـــة المعلومـــات للجمهـــور.

هيئة الإذاعة البريطانية القسم العربي:

تاريـــخ إنشـــاء القســـم العربـــي للهيئـــة: في عـــام 1938، تـــم الإعـــلان عـــن تأســـيس القســـم العربـــي لهيئـــة الإذاعـــة البريطانيـــة، ليكـــون الأول في نظـــام البـــث الخارجـــي للإذاعـــة، ويظـــل في الطليعـــة نظـــرًا لحجـــم البرامـــج وعـــدد ســـاعات البـــث اليومـــي. في بداياتـــه، كانـــت مصـــادر أخبـــار القســـم العربـــي تعتمـــد عـــلى خدمـــة الإمبراطوريـــة، ولكـــن سرعـــان مـــا تـــم تخصيـــص مكاتـــب خاصـــة بهـــا في ســـفارات الـــدول العربيـــة لتزويدهـــا بالأخبـــار المحليـــة وإرســـالها مبـــاشرة إلى لنـــدن. تـــم تطويـــر الأمـــر لاحقًـــا باســـتخدام ملحقـــين صحفيـــين لتزويـــد الهيئـــة بالمـــادة الخبريـــة. كمـــا وقعـــت الهيئـــة اتفاقيـــة مـــع وكالـــة أنبـــاء العـــرب في القاهـــرة لتزويدهـــا بالأخبـــار والتعليقـــات ذات المســـتوى الخـــاص.

أهداف القسم العربي:

تفيـــد إذاعـــة لنـــدن بـــأن تأســـيس خدمتهـــا باللغـــة العربيـــة يأتـــي ضمـــن الأهـــداف التـــي تشـــمل إنشـــاء خدمـــات أخـــرى، ويتـــم تحقيـــق ذلـــك ضمـــن إطـــار اســـتقلاليتها المشـــار إليهـــا ســـابقًا. إلا أن هنـــاك وجهـــة نظـــر أخـــرى تذهـــب إلى أن إنشـــاء هـــذه الخدمـــة جـــاء في الحقيقـــة نتيجـــة للثـــورات الوطنيـــة في بعـــض الـــدول العربيـــة ومحاولتهـــا التخلـــص مـــن الاســـتعمار البريطانـــي. لـــذا كان مـــن الـــضروري تحســـين صـــورة بريطانيـــا في هـــذه الـــدول، خاصـــة مـــع تزايـــد بـــوادر الحـــرب العالميـــة الثانيـــة في الأفـــق. ولتتوافـــق التوســـعات الأيديولوجيـــة مـــع التوســـعات العســـكرية، كان لا بـــد مـــن إنشـــاء هـــذه الخدمـــة. يميـــل هـــذا الـــرأي إلى الاعتقـــاد بـــأن الهـــدف كان إفـــراغ حـــركات التحـــرر العربيـــة مـــن مضمونهـــا. كمـــا أن تأســـيس هـــذه الإذاعـــة جـــاء كـــرد فعـــل عـــلى النشـــاط الدعائـــي الـــذي كانـــت تقـــوم بـــه إذاعـــة «بـــاري»[1] الإيطاليـــة، التـــي كانـــت تبـــث برامجهـــا مـــن إثيوبيـــا إلى مناطـــق حـــوض البحـــر الأبيـــض المتوســـط

(1) ـ هاشـم محمـد صالـح الجـاز، أشـكال تغطيـة هيئـة الإذاعـة البريطانيـة – القسـم العربـي للقضايـا السـودانية، دراسـة تحليليـة بالتطبيـق عـلى حـرب الجنـوب، في الفـترة مـن 1992 الى 1993م، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الإعـلام، جامعـة أم درمـان الإسـلامية، 2004، ص 15.

والـشرق الأوسـط باللهجـات المحليـة في العالـم العربـي. عمـد موسـوليني إلى توزيـع أعـداد كبـيرة مـن أجهـزة الراديـو عـلى المسـتمعين العـرب مجانًـا ليلتقطـوا محطـة بـاري فقـط، ممـا شـكل تهديـدًا مبـاشرًا لبريطانيـا في مسـتعمراتها، حتـى أنهـا وصفـت في أحـد برامجهـا بأنهـا تمثـل تحديًـا لبريطانيـا.

«الامبراطوريـة البريطانيـة في انحطـاط ومحـل الاسـطول البريطانـي في المتحـف فـاذا أرادت بريطانيـا أن تفيـد العـرب، فعليهـا أن تسـاعدهم في حـل مشـكلة فلسـطين».[1]

إذن، وفقًـا لهـذه الوجهـة مـن النظـر، كان تأسـيس الخدمـة العربيـة مجـرد نتيجـة لـصراع بـين دولتـين اسـتعماريتين. كمـا يُعتقـد أن الهـدف مـن إنشـاء هـذه الخدمـة هـو ترسـيخ بريطانيـا كرمـز دائـم للديمقراطيـة، وتسـليط الضـوء عـلى ثقافتهـا وتعليـم لغتهـا، وبالتـالي إقنـاع العـرب بتمجيـد القيـم البريطانيـة.

3. السياسات الإعلامية للإعلام المرئي الفرنسي:

يُعَـدّ الإعـلام المرئـي الأوروبـي مـن الـرواد في مجـال البـث التلفزيونـي العالمـي، ويحتـل مكانـة مرموقـة وشـهرة واسـعة مـن خـلال تجاربـه المتنوعـة والبـارزة في السـاحة الإعلاميـة. تأتـي التجربـة الفرنسـية في مقدمـة هـذه التجـارب الأوروبيـة، حيـث تعتـبر نموذجًـا فريـدًا نجـح وتألّـق في أوروبـا، عـلى الرغـم مـن التغيـيرات السياسـية والاجتماعيـة الكبـيرة التـي شـهدتها فرنسـا. تطـور تاريـخ البـث التلفزيونـي الفرنـسي تزامنًـا مـع تطـورات السياسـة الفرنسـية خـلال نصـف القـرن المـاضي، ويمكـن تقسـيمه إلى أربـع مراحـل رئيسـية:

- **المرحلـة الأولى (1960-1967):** كان التلفزيـون خلالهـا يُعـرف بتلفزيـون الدولـة، حيـث مارسـت السـلطات رقابـة صارمـة واحتكـرت البـث لصالحهـا.
- **المرحلـة الثانيـة (1968):** سُـمح فيهـا ببـث الإعلانـات عـلى التلفزيـون، ممـا أضفـى طابعًـا تجاريًـا عـلى البـث الحكومـي.
- **شـهدت المرحلـة الثالثـة** عـام 1982 نهايـة الاحتـكار الحكومـي للبـث التلفزيونـي.
- **أمـا المرحلـة الأخـيرة،** التـي بـدأت عـام 1986، فشـهدت فتـح المجـال أمـام القطـاع الخـاص للمشـاركة في سـوق البـث، ممـا أدى إلى نشـوء نظـام مـزدوج

(1) ـ هاشم الجاز، المرجع السابق، ص 16.

يجمع بين البث الحكومي والخاص. يتناول هذا المقال أهمية نشأة الإعلام المرئي الفرنسي وتطوره التاريخي، بالإضافة إلى مواكبته للتطورات التكنولوجية وتأثيرها على هذا المجال، فضلًا عن قدرته على المنافسة.

بدأ البث التلفزيوني في فرنسا عام 1935 من برج إيفل، وتم بث أول نشرة إخبارية عبر التلفزيون الفرنسي في عام 1949[1]. ترافق تطور البث التلفزيوني الفرنسي مع التحولات السياسية في البلاد على مدار نصف القرن الماضي، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فترات رئيسية. في الستينيات، عُرف العقد بعصر تلفزيون الدولة، حيث فرضت السلطات رقابة صارمة على البث. ومع ذلك، دخلت فرنسا في عام 1968 عصر التلفزيون الحكومي ذو الطابع التجاري بعد السماح ببث الإعلانات. وفي عام 1982، أُلغيت القيود الحكومية على البث التلفزيوني، وفي عام 1986، تم فتح السوق أمام المشاركين من القطاع الخاص[2].

تلفزيون فرنسا هو مجموعة قنوات عامة فرنسية مملوكة بالكامل للدولة الفرنسية، ويقع مقرها في باريس. تأسست في 7 سبتمبر 1992 على يد «هيرفي بورجيو». تضم المجموعة عدة قنوات من بينها: فرنسا 2، فرنسا 3، وفرنسا 4، التي تملكها بنسبة 89%، بينما تمتلك 11% من قناة فرنسا 5. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل المجموعة على قناتي أرتي فرنسا وفرنسا أو.

شهدت وسائل الإعلام الفرنسية في السنوات الأخيرة انحرافات متزايدة، حيث أصبحت تركز بشكل كبير على المواضيع المثيرة والذهول، وتستبدلها يوميًا بمواضيع أكثر إثارة. هذا النمط أصبح سمة مشتركة بين جميع القنوات التلفزيونية الفرنسية. تأخر منح القنوات التلفزيونية الفرنسية استقلالية عن السلطة السياسية مقارنة بالحرية التي تمتع بها الإعلام المكتوب، ولم يتحقق إلا بوصول الاشتراكيين إلى السلطة مع تولي الرئيس (فرانسوا ميتران) الحكم في عام 1981. أصدر ميتران قانون 1982، الذي منح القنوات هامشًا كبيرًا من الحرية وأحدث فصلًا واضحًا بينها وبين السلطة السياسية. في المقابل، تميزت فترة حكم اليمين بالتشدد والرقابة الصارمة على القنوات التلفزيونية، خصوصًا في عهد الرئيس (جيسكار ديستان). وفقًا (لبورج)، فإن الرئيس السابق (نيكولا ساركوزي) لم يضمن استقلالية وسائل الإعلام في فرنسا، حيث تدخل شخصيًا في تعيين مدراء بعض القنوات التلفزيونية. بينما يؤكد قانون

(1) ـ زينب ياقوت، الأبعاد الاستراتيجية لاستعمال اللغة العربية في الفضائيات الإخبارية الأجنبية، قناة france24 أنموذج: دراسة وصفية تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2016. ص224.

(2) ـ فيديل تيري وأخرون تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا القسم الثاني خبرات أوربية في تطوير وسائل الإعلام الفصل الثاني النموذج الفرنسي، ترجمة حازم سالم، د. ط، مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 14، د، م، ن، د. س. ن، ص 168.

1982، الذي صدر في عهد (ميتران)، أن تعيين مدراء القنوات يتم من قبل المجلس الأعلى للسمعي البصري، وأن رئيس الجمهورية يعين فقط رئيس المجلس[1].

منذ ظهور التلفزيون وحتى بداية السبعينات، كانت روح الخدمة العامة والمنطق الإداري هما السائدان في البث التلفزيوني الفرنسي. تحت رقابة صارمة من وزير الإعلام، ووزير الثقافة أحيانًا، ووزير الاتصالات في بعض الأوقات، كانت عمليات البث تُدار بواسطة هيئة واحدة هي مكتب الإذاعة والتلفزيون الفرنسي (ORTF). كان تمويل هذه الهيئة يتم بالكامل من رسوم الترخيص حتى عام 1968، وكانت تحتكر إشارات البث والبرامج والإنتاج. كما كان للعاملين في المكتب مكانة معادلة لمكانة الموظفين العموميين، ولم تكن هناك ثقة في أساليب الإدارة التي تعتمدها الشركات الخاصة[2].

خلال هذه الحقبة، كان البث التلفزيوني في فرنسا يخضع لتوجيهات صارمة، حيث اعتُبر وسيلة لتعزيز الثقافة والتعليم، ولم يكن يعكس تفضيلات الجمهور العام. نتيجة لذلك، كانت الدراسات حول تفضيلات المشاهدين نادرة، ولم يكن هناك نظام مساءلة فعال. استغلت الحكومة التلفزيون بشكل كبير لتبرير سياساتها، وتدخلت بشكل مباشر في تحديد محتوى الأخبار. من منظور الحكومة، كانت الرقابة السياسية والطموحات الثقافية تسير جنبًا إلى جنب. هذا النهج تغيّر بعض الشيء في عام 1970 عندما أعلن الرئيس (جورج بومبيدو) أن التلفزيون يمثل صوت فرنسا داخليًا وخارجيًا، مما يعني أن عليه أن يعبر عن وجهات نظر الحكومة الشرعية ويعكس الثروات الثقافية للأمة الفرنسية.

وقع تغيير جذري في نظام البث التلفزيوني في عام 1974، بعد انتخاب الرئيس فاليري جيسكار ديستان، حيث قررت الحكومة الجديدة تقسيم مكتب الإذاعة والتلفزيون الفرنسي إلى سبع شركات عامة[3]:

- ثلاث شركات تلفزيونية: «فرانس 3» (FR3)، «أنتين 2» (Antenne 2)، و»تي إف 1» (TF1).
- شركة إذاعية واحدة: «راديو فرانس» (Radio France).
- شركة «تيلي ديفيسيون دي فرانس» (TDF)، المسؤولة عن إدارة العمليات الفنية للبث.

(1) ـ زينب ياقوت، الأبعاد الاستراتيجية لاستعمال اللغة العربية في الفضائيات الإخبارية الأجنبية، مرجع السابق، ص 226.

(2) ـ سعدي محمد الخطيب، التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع، بيروت. منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص68.

(3) ـ المرجع السابق، ص83.

- الجمعيــة الفرنســية للإنتــاج (SFP)، شركــة إنتــاج تتــولى توفــير البرامــج ذات التكلفــة العاليــة لــشركات البــث.

- المعهــد القومــي للصوتيــات والمرئيــات (INA)، المســؤول عــن حفــظ ســجلات برامــج محطــات البــث العامــة، وتقديــم التدريــب المتخصــص للعاملــين في هــذه المحطــات، وإجــراء الأبحــاث في تقنيــات البــث الحديثــة[1].

وكان هــذا الإصــلاح يهــدف إلى تعزيــز تنــوع وجــودة البرامــج وتحقيــق اســتقلالية سياســية أكــبر مــن خــلال إدخــال المنافســة بــين جهــات البــث. كان مــن المتوقــع أن يــؤدي تخصيــص الوظائــف إلى خفــض النفقــات، ولكــن إصــلاح 1974 لــم يمهــد الطريــق للمنافســة عــلى إيــرادات الإعلانــات أو اســتقطاب الجمهــور بــين المحطــات، كمــا لــم يعــزز الاســتقلالية السياســية. احتفظــت الحكومــة بحــق تعيــين مســؤولي محطــات البــث العامــة وتحديــد سياســات محطــات البــث الخاصــة. ومــع تطــور تكنولوجيــا المعلومــات وإطــلاق مــشروع القمــر الصناعــي للبــث المبــاشر بالتعــاون مــع ألمانيــا، كإحــدى المحــاولات الأولى لمواجهــة الهيمنــة الأمريكيــة واليابانيــة، أدخلــت رئاســة جيســكار ديســتان فرنســا إلى عــصر تقنيــات الاتصــال الحديثــة.

السياسة الإعلامية الفرنسية على مدى ثلاثة عقود ماضية[2]:

سياسة البث من خلال الشبكات:

بــدأت الحكومــة في نوفمــبر 1982 في تنفيــذ خطــة طموحــة لتوســيع شــبكات الكابــل، وذلــك بتوجيــه مــن شركــة «فرانــس تيليكــوم». تــم فــرض سياســة تقييديــة في الســتينات والســبعينات تقــوم عــلى تقييــد اســتخدام البــث عــبر الكابــل لصالــح قنــوات البــث المجانــي المفتوحــة. هــدف الخطــة في ذلــك الوقــت كان توصيــل خدمــات البــث عــبر الكابــل لســتة ملايــين أسرة بحلــول عــام 1992، وتشــجيع نظــم جديــدة وابتكاريــة مثــل اســتخدام شــبكات الألياف البصريــة ذات التصميــم ذو الاتجاهــين.

في عــام 1996، تــم الســماح للمحطــات الخاصــة بالبــث عــبر الكابــل بالدخــول إلى الســوق. بالإضافــة إلى «فرانــس تيليكــوم»، ظهــرت ثــلاث شركات رئيســية لتقديــم

(1) ـ الموقــع الرســمي للتلفزيــون الفرنــسي، RWWW.FRANCETELEVISIONS.F. تاريــخ الدخــول: 5-8-2023، الســاعة 1 ظهــراً

(2) ـ انهيــار الأســهم البريطانيــة والفرنســية مــع كشــف فضائــح ماليــة، جديــدة، **البيــان**. 04، يوليــو، 2002 للمزيــد أنظــر: www. 1-04-07-2022/page-last/ae.albayan ، تاريــخ الدخــول: 8-7 -2022م

خدمات التلفزيون عبر الكابل، وهي فروع لشركات مرافق عامة. تشمل هذه الشركات «سويس» و«كومديف» و«الفيديو شركة العامة للمياه» التي أصبحت فيما بعد جزءًا من مجموعة «فيفاندي». ساهمت هذه الشركات في زيادة جاذبية وانتشار خدمات التلفزيون عبر الكابل من خلال إنشاء قنوات متخصصة جديدة[1*].

تم توصيل خدمة الكابل إلى 8.8 مليون أسرة بحلول نهاية عام 2003. ومع ذلك، اشتركت فقط 3.6 مليون أسرة في أنظمة الكابل بالفعل. الفجوة بين هاتين الأرقام تشير إلى أن العديد من الأسر التي يمكنها تقنيًا الاستفادة من خدمة الكابل قررت عدم الاشتراك، ويمكن تفسير ذلك بوجود عوامل عدة، بما في ذلك[2]:

- القنوات المقدمة من خلال الكابل لا تتناسب مع الطلب.
- ارتفاع الأسعار أكثر مما يجب.
- شبكات الكابل لم تمتد في المدن المناسبة.
- أن البث من خلال الكابل يواجه منافسة من الفضائيات وربما من أجهزة اتصال أخرى مثل الهواتف الخلوية، وأقراص الفيديو الرقمية وخدمات الإنترنت.

تم تنفيذ خطة البث عبر الكابل بهدف دعم لاعبين قوميين قادرين على المنافسة مع محطات البث الأجنبية عبر الكابل. ومع ذلك، فإن النتيجة كانت اختراق سوق خدمات التلفزيون عبر الكابل بشكل متزايد من قبل شركات أجنبية.

في يوليو 2004، انضمت شركة «يو بي سي» الأمريكية وشركة «نوس» إلى السوق الفرنسية لتقديم خدمات التلفزيون عبر الكابل. وفي ديسمبر 2004، توصل صندوق «سينفن» الاستثماري الفرنسي وشركة الكابل الهولندية البلجيكية «التياس» إلى اتفاق مع شركة الاتصالات الفرنسية «فرانس تيليكوم» ومجموعة

(1) (*) أورانج فرانس تيليكوم سابقا في أكبر الشركات الفرنسية للاتصالات بإيرادات بلغت 53 مليار يور 76 مليار دولار في 2008، وتعتبر ثالث أكبر شركة اتصالات في أوروبا. تأسست سنة 1988 بعد تقسيم الشركة الحكومية للويد والاتصال، وتم طرح أسهم الشركة للتداول سنة 1996، تم تعرضت للخصخصة بعد ذلك في عام 2004.
ـ أنظر تيري فيديل، تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا، مرجع سابق، ص-ص 248، 249.

(2) ـ المرجع نفسه، ص149.

«كنال+» للاستحواذ على شركتي تقديم خدمات التلفزيون عبر الكابل التابعتين لهما[1].

سياسة البث الفضائي[2]:

في الثمانينات، قامت فرنسا بمحاولة لاستقبال البث الفضائي مباشرة من خلال مشروع «تيلي ديفيسيون دي فرانس 1»، الذي كانت تديره شركة «تيلي ديفيسيون دي فرانس»، والتي كانت المسؤولة عن إشارات البث التلفزيوني. ولكن هذا المشروع فشل لعدة أسباب، حيث استخدم تقنية مكلفة وغير موثوقة، ولم يتوفر سعة كافية للقنوات.

تم استبدال «تيلي ديفيسيون دي فرانس 1» بشركتين خاصتين، وهما «تي بي إس (TIS)" و«كنال ستالايت»، حيث تعاونت قناتي «تي اف 1» و«إم 6» و«فرانس تلفزيون» في البداية لتشكيل «تي بي إس»، ولكن لاحقًا تم سحب «فرانس تلفزيون» من المشروع. أما «كنال ستالايت»، فكانت شركة مشتركة بين «كنال بلس» ومجموعة «لاجارديير»، واعتمدت على الأقمار الصناعية والتسهيلات التي تديرها «أسترا» و«يوتلسات». وقدمت «تي بي إس» و«كنال سات» مجموعة من القنوات التي كانت تقدمها الشركات التي تعمل في مجال خدمات التلفزيون عبر الكابل. على الرغم من التوقعات بأن إرسال القنوات الفضائية سيكون بشكل أساسي للمناطق الريفية، إلا أن الكثير من المشتركين يعيشون في الضواحي ويستخدمون هذه الخدمات.

مستقبل البث بين التلفزيون الأرضي الرقمي وخدمات الإنترنت:

تم وضع خطط مبدئية لتطبيق التلفزيون الأرضي الرقمي وفقًا لقانون أول أغسطس 2000. في هذا السياق، قام المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفزيوني بدور رئيسي في تطوير هذه التقنية الجديدة، حيث كان مسؤولًا عن وضع جدول زمني لتشغيل التلفزيون الأرضي الرقمي واختيار مشغلي المحطة.

تم تجميع خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي في مجموعات رقمية مختلفة في العام. تدير كل مجموعة شركة معينة تقدم خدمات إرسال مجانية وإرسال مدفوع. كما تم حجز إحدى هذه المجموعات للمحطات العامة.

(1) ـ تيري فيديل، وأخرون، المرجع السابق، ص 238، 239.

(2) ـ المرجع السابق، ص.ص 250 -251

في يوليو 2001، أعلن المجلس الأعلى عن مناقصة للمحطات الوطنية للتلفزيون الأرضي الرقمي بحلول 22 مارس 2002. وبعد سلسلة من الجلسات العامة لمناقشة الطلبات، اختار المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفزيوني في 23 أكتوبر 2002 ثماني محطات مختلفة لتقديم 23 قناة خاصة للتلفزيون الأرضي الرقمي. وبعد توقيع اتفاق مع المجلس الأعلى للبث، حصلت هذه المحطات على تراخيص لبدء تشغيل خدمة التلفزيون الأرضي الرقمي في 10 يونيو 2003. وفي نفس اليوم، قام المجلس الأعلى للبث بتخصيص ترددات للمحطات العامة للتلفزيون الأرضي الرقمي. ومع ذلك، ألغت المحكمة الإدارية العليا الفرنسية (مجلس الدولة) في 20 أكتوبر 2004 التراخيص التي منحت لشركة «كنال+»، إحدى الشركات الثمانية التي تم اختيارها بناءً على شكوى من محطة إف 1. تم الاعتراف بأن الشركة تنتهك قوانين تعدد الملكية 78. ونتيجة لذلك، أعلن المجلس الأعلى للبث عن مناقصة جديدة للتراخيص الملغاة، وتم الإعلان عن نتائجها في 19 يوليو 2005. وبدأت خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي في 31 مارس 2005[1].

خدمات التلفزيون من خلال الإنترنت السريع[2]:

قد تُثبت خدمات الإنترنت السريع أنها منافس قوي لسوق البث التلفزيوني. بعد بداية بطيئة، شهد عدد مستخدمي الإنترنت في فرنسا زيادة كبيرة منذ عام 1998. بنهاية عام 2004، حصل نحو 25 مليون فرنسي على خدمات الإنترنت. يرتبط هذا النمو بالمنافسة الشديدة بين مقدمي خدمات الإنترنت، الذين خفضوا أسعار التوصيل وطوّروا شبكات الاتصال السريع بالإنترنت، مما سمح بتقديم خدمات إنترنت سريعة عبر خطوط الهاتف العادية. هناك عامل آخر يدعم استخدام الإنترنت وهو أن نحو ثلث مستخدمي الإنترنت الفرنسيين عام ٢٠٠٤ كانوا يقومون باستخدام الانترنت السريع.

في ديسمبر ٢٠٠٣ بدأ تسويق العديد من خدمات الانترنت السريع بعد مرحلة تجريبية، مما قد يعرقل تطور التلفزيون الأرضي الرقمي لعدة أسباب.

أولًا:هناك قاعدة عريضة من المستهلكين لخدمات الإنترنت السريع، مما يجعلها منافسًا قويًا.

(1) ـ تيري فيديل، تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا، مرجع سابق، ص ص 152، 153.

(2) ـ تيري قيديل، وأخرون تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا ، المرجع السابق، ص254-255

ثانيًا: لا تتطلب هذه الخدمات استثمارات كبيرة من كافة أنحاء العالم، بل يمكن تقديمها دون الاعتماد الكبير على محطات التلفزيون الفرنسية.

ثالثًا:يتماشى البث عبر الإنترنت مع الاتجاه المتزايد نحو الفردية في استهلاك المحتوى التلفزيوني. على الرغم من أن العديد من القنوات التلفزيونية أصبحت متاحة عبر الإنترنت وحصلت على ترخيص من المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفزيوني، إلا أنه لا يزال هناك حاجة لوضع إطار قانوني شامل للتلفزيون الإلكتروني. قانون الاتصالات الإلكترونية لعام 2004، كخطوة أولى، وسّع نطاق مسؤولية المجلس الأعلى للبث ليشمل جميع خدمات البث التلفزيوني، بغض النظر عن الوسيط المستخدم.

ظهور الفضائيات الفرنسية باللغة العربية:

شهدت الساحة الإعلامية تغييرات كبيرة نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية. داخليًا، أدى تراجع إذاعة مونت كارلو الدولية من قمة المنافسة مع BBC وفقدانها لشريحة كبيرة من المستمعين العرب لصالح وسائل إعلامية أخرى إلى تغيرات ملموسة. أما خارجيًا، فقد ساهم إطلاق العديد من الفضائيات الناطقة بالعربية في تحويل مسار الجمهور، حيث بدأت هذه الظاهرة مع ولادة قناة الجزيرة، تلتها عشرات الفضائيات العربية أو الناطقة بالعربية، بالإضافة إلى ظهور قنوات متخصصة في مختلف المجالات (اقتصادية، رياضية، أفلام، غنائية، وغيرها). وجد الجمهور العربي نفسه أمام مجموعة واسعة من الخيارات المرئية والمسموعة، مما أدى إلى إعادة تسليط الضوء على إشكالية الإعلام الناطق بالعربية في فرنسا، لا سيما بعد حرب الخليج الأولى والثانية. لاحظ المسؤولون الفرنسيون، بما فيهم الرئيس السابق (جاك شيراك)، احتكار بعض القنوات العربية والأمريكية للساحة الإعلامية وغياب الصوت الفرنسي. نظرًا للعلاقات التاريخية والمصالح الفرنسية المهمة في المنطقة، قرروا التحرك وإطلاق مشاريع إعلامية جديدة. من أبرز هذه المحطات الفضائية الإخبارية كان ظهور قناة France24، التي تبث بالثلاث لغات: الفرنسية، الإنجليزية، والعربية[1].

(1) ـ أنيسة مخالدي، محطات في تاريخ الإعلام العربي في فرنسا بين واقع الهجرة وضغوط المنافسة، جريدة الشروق الأوسط. ع 10789، السعودية، الخميس 12 جوان 2008، ص16.

الفصل الرابع

تطور التشريعات والقوانين الإعلامية في السودان

الفصل الرابع

تطور التشريعات والقوانين

الإعلامية في السودان

- المبحث الأول: الحريات في قانون الصحافة والمطبوعات السوداني
- المبحث الثاني: التشريعات المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزيوني في السودان

المبحث الأول

الحريات في قانون الصحافة والمطبوعات السوداني

في بدايات الصحافة السودانية عام 1903، لم تظهر الحاجة الملحة إلى تشريع قوانين تنظيم الصحافة، إذ كانت الصحيفة الوحيدة آنذاك هي صحيفة «السودان»، التي أُنشئت بأمر من اللورد كرومر وكانت تعمل تحت توجيهات سلطات الاحتلال البريطاني. أصحاب الصحيفة كانوا نفسهم أصحاب صحيفة «المقطم» المؤيدة لبريطانيا، وبالتالي لم تتوقف «السودان» عن الصدور ولم تتعرض لأي إجراءات تعطيل أو تحقيق أو محاكمة، لكونها تعبر عن صوت الاحتلال. ولم تُدرك حكومة الاحتلال ضرورة سن قوانين لتنظيم مهنة الصحافة إلا بعد ظهور بوادر الحركة الوطنية[1]. واستمر صدور صحيفة «السودان» دون إيقاف أو مصادرة نظرًا لنهجها الداعم للاحتلال البريطاني.

قانون المطبوعات الأول 1930م:

صدر أول قانون ينظم عملية النشر والمطبوعات في السودان عام 1930م، وذلك على يد الحاكم العام. تضمن القانون 16 مادة، وعرف الصحيفة بأنها «أية جريدة تشتمل على أخبار عمومًا وبلاغات عن حوادث أو أية ملاحظات أو تعليقات عليها وتطبع من أجل البيع وتنشر دوريًا، أو في أجزاء أو أعداد في فترات متقطعة لا تتجاوز الفترة فيها ثلاثة أشهر بين نشر الجزء والآخر أو بين نشر العدد والآخر».

اشترط القانون الحصول على رخصة من السكرتير الإداري لإصدار الجريدة، على أن توضح الرخصة اسم الجريدة وصاحبها وطابعها وناشرها ومحررها. كما تطلب من كل ناشر تقديم تأمين مالي يصل إلى مئة جنيه مصري كحد أقصى. منح القانون السكرتير الإداري سلطات مطلقة، حيث يمكنه منح أو منع الرخصة دون تقديم أسباب، وكذلك تعديلها أو إلغائها لحماية الأمن العام. كما أعطى القانون الحق لأي ضابط بوليس بضبط أو مصادرة أي صحيفة، وإيقافها أو إلغاء رخصتها. ويمكن للسكرتير الإداري بموجب أمر مكتوب

(1) ـ صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية، تاريخ وتوثيق دون دار نشر، 1992، ص 135.

مصـادرة المطبعـة التـي طبعـت الصحيفـة ومبلـغ التأمـين المقـدم مـن أصحابهـا. يمنـح القانـون أيضًـا الحـق في منـع دخـول أو توزيـع أو بيـع أي كتـاب أو صحيفة أو مـواد مطبوعـة في السـودان، ومصادرتهـا ومعاقبـة المسـؤولين عـن إدخالهـا إذا دخلـت رغـم الحظـر. وتشـمل سـلطة ضبـط المـواد المصـادرة والتفتيـش القـاضي، وضبـاط الشرطـة، ومديـر الجمـارك وموظفيـه، وموظفـي البريـد[1].

تعديلات متكررة على قوانين الصحافة:

في 15 مارس 1931م، صدرت أول لائحة للمطبوعات للتخلص من الثغرات التي ظهرت عند تطبيق القانون، إذ حددت العقوبات لمن ينشر أو يساعد على نشر صحيفة غير مرخصة، وتم فرض الرقابة على الصحف لأول مرة. ألزمت اللائحة رئيس التحرير بالتأكد من هوية الكاتب الذي يرسل مادة للنشر، ومنعت نشر المادة الصحفية إذا شك رئيس التحرير في هوية الكاتب. استمرت الرقابة على الصحافة السودانية حتى عام 1935م.[2]

شهد قانون الصحافة الأول تعديله الأول في 31 ديسمبر 1945، حيث تضمنت التعديلات الجديدة فرض المزيد من القيود على الصحافة السودانية وتعزيز سلطات الحكومة. تضمنت هذه التعديلات ما يلي:[3]

1. إلغاء المحددات التي كانت تقتصر على سحب رخصة أي صحيفة في حال الإخلال بالنظام والأمن العام، وجعلها غير مقيدة.
2. منح هذا التعديل الحاكم العام السلطة المطلقة لمصادرة الصحف المحلية، بعد أن كانت هذه السلطة مقتصرة على الصحف والمطبوعات الأجنبية.
3. رفع مقدار التأمين المطلوب لإصدار صحيفة من 100 جنيه إلى 500 جنيه، مما شكل أحد المعوقات والقيود الإضافية.

في 15 ديسمبر 1948، تم إجراء تعديل آخر، وكانت أبرز نقاطه تقليص سلطات السكرتير الإداري في ما يتعلق بالتعطيل الإداري، وجعل هذا التعطيل من اختصاص المحاكم القضائية أو من حق الحاكم العام شخصيًا، بدلًا من أن يكون ضمن صلاحيات السكرتير الإداري[4].

---

(1) ـ قانون الصحافة والمطبوعات السوداني، سنة 1930م.

(2) ـ هشام محمد عباس، التشريعات الإعلامية، الطبعة الأولى، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، الخرطوم، 2015، ص18.

(3) ـ المرجع السابق، ص18.

(4) ـ هشام محمد عباس، التشريعات الإعلامية، المرجع السابق، ص19.

لا تختلف القوانين التي نظمت العمل الصحفي في السودان طوال الستة وستين عامًا الماضية كثيرًا في نصوصها، باستثناء ما يتعلق بالرقابة والملكية. فقد حصر قانون 1973 ملكية الصحف على الملكية العامة فقط، بينما أتاح قانون 1985 حرية إصدار الصحف للسودانيين بشرط الحصول على ترخيص من مجلس الصحافة والمطبوعات. أما قانون 1993 فقد فرض عددًا من الضوابط على الملكية الخاصة[1].

وينص قانون عام 1996م على حق كل مواطن سوداني في (امتلاك) وسائل إعلام، بما في ذلك إصدار الصحف. ومع ذلك، يشترط القانون أن تكون الصحف مملوكة لشركات صحفية وفقًا لقوانين الشركات التي تنص على الاشتراكية العامة. ويحظر القانون احتكار ملكية الصحف من قبل الأفراد أو الأسر أو القبائل أو الطوائف الدينية. وقد وضع القانون ضوابط لامتلاك الأسهم الخاصة بشركات الصحافة بهدف تحقيق ذلك[2].

أما فيما يتعلق بالرقابة على الصحف وضوابط النشر وإلغاء التراخيص، فقد تطرقت إليها جميع القوانين بشكل أو بآخر. ففي قانون عام 1930، لم يتم النص بشكل صريح على الرقابة وضوابط النشر، إلا أن لائحة المطبوعات لعام 1931، التي صدرت بموجب المادة (16) من قانون 1930، أعطت السكرتير الإداري صلاحية إصدار لوائح تتماشى مع أحكام القانون، والتي تقضي بإلزام محرري الصحف بالامتثال لأوامر السكرتير الإداري عندما يُطلب منهم عرض جميع أو بعض مواضيع الصحيفة على السلطات الأمنية قبل النشر[3].

ظلت الصحافة السودانية في العمل تحت مظلة قانون الصحافة والمطبوعات خلال الفترة التعددية الأولى بين عامي 1956 و1958. وقد وجد نظام الفريق عبود ضالته في قانون 1930، لذا لم تُجرى عليه تعديلات كبيرة. وفي هذا السياق، أصدر مجلس الوزراء قرارًا رقم (108) بتاريخ 7 فبراير 1959، قضى بتشكيل لجنة الصحافة والتي ضمت الأعضاء التالية أسماؤهم[4]:

أ. الوكيل الدائم لوزارة الداخلية أو من ينوب عنه (رئيسًا).

ب. محافظ الخرطوم.

ج. مدير الاستعلامات.

(1) ـ هاشم الجاز الإعلام السوداني لخرطوم: منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة، 2005، ص 106.

(2) ـ المصدر السابق، ص 106.

(3) ـ هاشم الجاز، الإعلام السوداني، مصدر سابق، ص107.

(4) ـ عبد الحليم موسى يعقوب الممارسة الصحفية في الإعلام العربي، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص39.

د. صحفي يُعينه وزير الداخلية.

هـ. مفتش المطبوعات بمصلحة المخازن.

وتعتبر فترة حكم ثورة الإنقاذ الوطني المرحلة التي تم فيها إصدار عدد كبير من قوانين الصحافة، وهي: قوانين 1993، 1996، 1999، 2004، و2009. يعكس هذا الأمر وجود تشريعات تتضمن بعض الأخطاء، مما جعل الحاجة لتغييرها أكثر إلحاحًا في المرات اللاحقة. وبعد إجازة قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لعام 2009، تم تقديم مشروع قانون جديد في عام 2010، واستمر تقديم هذا المشروع في كل الأعوام التالية حتى عام 2024 دون أن تتم إجازته. هذا يعكس اعترافًا ضمنيًا بالحاجة الملحة لتعديل قانون الصحافة الحالي لعام 2009.

في سبتمبر 1959، قررت حكومة عبود دعم بعض الصحف لمنعها من التوقف من خلال منح وقروض. في 21 يونيو 1959، حصل محرر صحيفة «الأخبار» رحمي سليمان على قرض بقيمة 600 جنيه بفائدة سنوية قدرها 6%، يبدأ سدادها في أول أغسطس 1961. وفي عام 1960، منحت صحيفة «الصراحة» قرضًا بقيمة 1000 جنيه من وزارة الاستعلامات والعمل، على أن يبدأ تسديده في عام 1961. كانت الحكومة صارمة في مسألة نشر الإعلانات في الصحف غير المذكورة في قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الصادر في اجتماعه رقم 50 بتاريخ 11 مايو 1960، الذي فوّض وزارة الاستعلامات والعمل بمنح الامتياز لنشر الإعلانات الحكومية في صحف «الصراحة»، «الرأي العام»، «السودان الجديد»، والصحف الأسبوعية «أنباء السودان» و«كردفان». كما تم استجواب مراقب سجون مديرية النيل الأزرق بشأن إعلان نُشر في صحيفة «الأيام»، العدد 2044 بتاريخ 11 أكتوبر 1960، حول فتح باب تقديم العطاءات لتوريد أغذية المساجين لسجن المديرية. وفي نوفمبر 1963، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يكون نشر الإعلانات الحكومية مقتصرًا على صحف وزارة الاستعلامات والعمل، وهما صحيفتا «الثورة» و«سودان ديلي».[1]

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1973م:

صدر هذا القانون في العاشر من مايو 1973، وبموجبه أُلغي قانون الصحافة لسنة 1930، ليصبح أول قانون صحافة وطني. أقر الرئيس جعفر نميري هذا القانون بعد تأميم الصحافة في عام 1970، حيث أصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم). منح

(1) ـ سلمى قسم الله صالح، التشريعات الصحفية، وأثرها مسيرة الصحافة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جوبا، ص 25.

القانون وزير الثقافة والإعلام سلطة كاملة في التعامل مع الصحف، وجعل الوزير مسؤولًا عن الإشراف اليومي المباشر عليها، لضمان التجانس في الخط الإعلامي العام والالتزام بالخطة السياسية للاتحاد الاشتراكي. كما خول القانون الاتحاد الاشتراكي صلاحية إصدار الصحف والمجلات والمطبوعات التي يراها مناسبة، وحظر على الأفراد والهيئات إصدار الصحف السياسية. بالإضافة إلى ذلك، أعطى القانون وزير الداخلية الحق في منع أو وقف تداول أي صحيفة أو مطبوع ومصادرته إذا اعتبر أن في تداوله خطرًا على النظام العام أو الأمن أو تعريضًا للسلطة القائمة. وتم بموجب هذا القانون إنشاء مجلس للصحافة والمطبوعات لأول مرة، لتنظيم العمل الصحفي والإشراف عليه.[1]

كان حكم ثورة مايو أكثر وضوحًا في تركيز السلطة بيده، حيث حاز الحزب الحاكم على صلاحية منح ومنع تراخيص إصدار الصحف. يُلاحظ أن قانون 1973 صدر بعد سبعة عشر عامًا من رحيل المستعمر، مما يشير إلى استمرار سريان قوانين المستعمر مع تعديلات طفيفة تمت بموافقة ورغبة الوطنيين. حتى هذه التعديلات الطفيفة كرّست سلطة الحزب على الصحافة، مما منح وزير الداخلية صلاحيات واسعة للتحكم في النشر ومنع تداول المطبوعات التي قد تُعتبر خطرًا على النظام العام أو الأمن.

قانون الصحافة لسنة 1985م:

صدر هذا القانون خلال فترة حكم الحكومة الانتقالية بعد سقوط النظام العسكري في مايو. وتتميز هذه القوانين بعدة نقاط رئيسية[2]:

1. لأول مرة، تشكل المجلس القومي للصحافة والإعلام الهيئة المستقلة ذات الشخصية الاعتبارية، وفقًا للمادة الرابعة. وأصبح المجلس يخضع لإشراف رئيس الوزراء، الذي فوض سلطاته لوزير الثقافة والإعلام. وتنص المادة نفسها على أن رئيس المجلس يجب أن يكون صحفيًا موثوقًا به وموضوعيًا. وقد تم تكليف المجلس بمهام متعددة تهدف إلى تعزيز حرية الصحافة واستقلاليتها والدفاع عنها.

2. على الرغم من حق الأفراد المعنيين بإصدار الصحف المكتوبة، يتطلب القانون الحصول على ترخيص مسبق للنشر، وفقًا للمادة الحادية عشرة، بالإضافة إلى إيداع مبلغ تأمين قدره خمسة آلاف جنيه، والذي يُسترد في حالة إلغاء الترخيص أو توقف الصحيفة عن الصدور بناءً على طلب صاحبها.

---

(1) ـ المرجع السابق، ص41.

(2) ـ هشام محمد عباس، التشريعات الإعلامية، مرجع السابق، ص20.

3. وضع القانون قواعد ملزمة للصحف في المادة الرابعة والعشرين، تلتزم بها الصحف بتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية والتمسك بالمهنية والأخلاق، وعدم نشر الأخبار التي تؤثر على سير العدالة أو تضر بالمصالح القومية أو الآداب العامة.

4. بالمرة الأولى، ينص القانون على حق التصحيح والقوانين المتعلقة به في المادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. ولم ينص القوانين السابقة على وجوب نشر ردود المواطنين المتضررين من نشر أخبار تسيء إليهم.

يُعزى نجاح تحقيق حرية الصحافة النسبية في البلاد إلى عدة عوامل رئيسية. أحد هذه العوامل هو أن الحكومة الحاكمة نشأت بفضل إرادة الجماهير ومن خلال عمليات الاقتراع، وليس بتنصيب ذاتها كسلطة مستبدة كما يحدث في الأنظمة العسكرية التي تنقلب على الحكومات المنتخبة وتدّعي أنها تعرف مصالح البلد بشكلٍ أفضل وتسعى لإنقاذ البلاد التي يزعم أنها على وشك الانهيار.

حرية الصحافة في قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009م:

تحتوي المادة (5) من قانون الصحافة لعام 2009 على مجموعة من الضوابط والمبادئ الأساسية التي تنظم حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، وتشتمل على ما يلي:

1- يجب ممارسة الصحافة بحرية واستقلالية وفقًا للدستور والقانون، مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الآخرين، واحترام خصوصيتهم، دون المساس بالأخلاق العامة.

2- يحظر فرض أي قيود على حرية النشر الصحفي إلا بما ينص عليه القانون لحماية الأمن القومي والنظام والصحة العامة. ولا يجوز مصادرة الصحف أو إغلاق مقارها، ولا يمكن احتجاز الصحفي أو الناشر بسبب ممارسة مهنته إلا وفقًا للقانون.

يعتبر الباحث أن هذه المبادئ المبينة في المادة (5) لم تؤكد التزامها باتفاقيات دولية، ولم يتطرق المشرع إلى ضرورة حماية وصون ممارسة المهنة الصحفية من تطبيق قوانين أخرى بخلاف قوانين الصحافة والعقوبات، مثل قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني، والتي تعد ضرورية لتعزيز سيادة قوانين الصحافة وقانون العقوبات بشكل خاص.

المبحث الثاني

التشريعات المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزيوني في السودان

يتناول هذا المبحث التشريعات المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزيوني في السودان، من خلال أربعة محاور رئيسية. سنستعرض القانون الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني الذي صدر في عهد حكم مايو (1981) بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري، ثم القانون الآخر الذي صدر في عهد حكومة الإنقاذ الوطني (1995). سنحاول قراءة المنهجية المتبعة في إصدار هذه القوانين مع تسليط الضوء على بعض أوامر التأسيس التي تنظم البث الإذاعي والتلفزيوني. كما سنناقش القوانين ذات الصلة التي يمكن الاحتكام إليها، مثل قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لعام 1996، وقانون المصنفات الأدبية والفنية لعام 2001، وقانون الهيئة القومية للاتصالات لعام 2001.

القوانين المنظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني في السودان:

قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون لسنة 1981:

في عام 1981 صدر قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، والذي ورد في (14) مادة، وعين هذا القانون الموجهات العامة ومالية الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون في المادة (5) والتي تقرأ: «تهدف الهيئة إلى تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي والتلفزيوني- تخطيطًا، وتنفيذًا- في إطار السياسة العامة للدولة ومتطلبات المجتمع الإعلامية وتقديم أحدث ما تصل إليه تطبيقات العلم الحديث وتطوراته في مجالات توظيف الإعلام المسموع والمرئي».

وجاء تعيين الموجهات في أكثر من فقرة في تلك المادة، نستعرض منها الفقرتين (2)، و(5)، وتقرآن: «دون مساس بعمومية ما تقدم يكون للهيئة الأغراض الآتية:

(2) دعم النظام الثوري الاشتراكي الذي أقامته ثورة مايو والوحدة وصيانة كرامة الفرد وحريته وتأكيد سيادة القانون من خلال جميع الأعمال الإذاعية المسموعة والمرئية.

(5) الإعلام عن نشاطات الأجهزة السياسية والدستورية والالتزام بما تطلب الدولة إذاعته رسميا - والسعي بالسبل كافة لخدمة المبادئ والمصالح القومية العليا، ولم يأتي هذا القانون بتعيين أية جزاءات أو مخالفات.

تسعى موجهات هذا القانون بوضوح إلى تكريس سلطة الإعلام في يد الجهاز التنفيذي، بل وتجاوزت ذلك بدعم نشاطات وأفكار وأطروحات الحزب الحاكم كما هو موضح في الفقرة (2). يبدو أن هذا القانون، من خلال صياغته، يمثل سياسات وأوامر حزبية ملزمة، وخالٍ من أي إشارة إلى استقلالية وسائل الإعلام أو الحريات الإعلامية. عدم تضمنه تحديد المخالفات أو الجزاءات والعقوبات يعكس ثقة مطلقة في السيطرة على قطاعي الإذاعة والتلفزيون، وضمان تنفيذ العاملين لتوجيهات السلطة المتعلقة بمضمون الرسالة الإعلامية. ونتيجة لذلك، يتحول صحفيو الإذاعة والتلفزيون، والبرامجيون، والفنيون إلى مجرد موظفين ينفذون رؤية الحزب السياسي بكل أفكاره وأيديولوجياته.

وخلال فترة الحكومة الانتقالية في عام 1986 تم إصدار قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، الذي تضمن (18) مادة. هذا القانون كان عبارة عن مجموعة من الموجهات العامة للعمل الإذاعي والتلفزيوني.

قانون تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني 1995:

نصت ديباجة هذا القانون على «هو قانون تنظيم العلاقات بين الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون وبين محطات البث الإذاعي والتلفزيوني في الولايات في إطار الحكم الاتحادي».

وهو يحتوي على (14) مادة، وجاء في المواد من (7) إلى (12) ضوابط وموجهات توقع جزاءات على من يخالفها وفقًا للمادة (13) ، والتي تُقرأ: «من يخالف المواد من 7 إلى 12 يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو الغرامة أو العقوبتين معًا». وحدد القانون التزام المحطات الإذاعية الولائية بقرارات الهيئتين القوميتين (الإذاعة والتلفزيون).

قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996:

يُنظر إلى هذا القانون على أنه واحد من القوانين التي لها الحاكمية على العديد من المضامين المنشورة أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وهو إحدى قوانين حماية

الملكيــة الفكريــة، وجــاء في المــادة (4) منــه تعيــين القضايــا التــي يقــوم بمعالجتهــا والتــي تقــرأ:

«(1) مــع مراعــاة أحــكام الفصــل الرابــع تطبــق الحمايــة المقــررة بموجــب أحــكام هــذا القانــون عــلى:

(أ) مصنفــات المؤلفــين الســودانيين أو الأجانــب التــي تنــشر أو تقــدم للمــرة الأولى إلى الجمهــور في الســودان.

(ب) مصنفــات المؤلفــين الســودانيين التــي تنــشر أو تقــدم للمــرة الأولى إلى الجمهــور في بلــد أجنبــي.

(ج) المصنفــات غــير المنشــورة التــي قــام بتأليفهــا ســودانيون أو أشــخاص أجانــب مقيمــون في الســودان.

(د) المصنفات المشتركة إذا كان أحد مؤلفيها على الأقل – سوداني.

(هـ) فنانــو الأداء الســودانيون وأدوارهــم التــي أدوهــا في المصنــف المعــروض أو تلــك المســجلة أو المذاعــة أو التــي تــم إيصالهــا إلى الجمهــور أو في بلــد أجنبــي.

(و) المنتجــون الســودانيون للتســجيلات الســمعية والبصريــة والصوتيــة التــي تنــشر للمــرة الأولى في الســودان.

(ز) هيئــات البــث الســودانية التــي تقــع مقــار رئاســتها داخــل الإقليــم الســوداني والإذاعــة التــي لهــا مراســلون داخــل الإقليــم الســوداني.

(ح) المصنفــات التــي تــم أداؤهــا والتســجيلات الســمعية والبصريــة والتســجيلات الصوتيــة والإذاعــات التــي تبتكــر مــا تنــشر أو تقــدم إلى الجمهــور.

(ط) المصنفات التي تبتكر أو تقدم إلى الجمهور.»

يمكــن أن تكــون الإذاعــة والتلفزيــون مــن الوســائط التــي تســهم في اســتكمال عنــاصر الجريمــة عــبر تحقيــق عنــصر العلانيــة عنــد إذاعــة أمــر مــا عــن طريــق الخطــأ أو بقصــد؛ مثــل نســبة كلمــات أغنيــة إلى شــاعر أو مــؤدٍ غــير أصــلي، أو بــث فيلــم مــع الإشــارة خطــأ إلى شــخص عــلى أنــه كاتــب الســيناريو أو المخــرج أو المؤلــف.

كما يتناول هذا القانون العديد من الأمور التي أغفلتها القوانين السابقة للإذاعة والتلفزيون وأوامر التأسيس التي تلتها.

قانون المصنفات الأدبية والفنية لسنة 2001:

يُعتبر هذا أيضًا جزءًا من تشريعات حقوق الملكية الفكرية التي تنطبق على الكثير من المحتوى المذاع عبر وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون. ومع ذلك، لا يكفي وجود هذه التشريعات فحسب، بل يتطلب وجود قانون خاص ينظم البث الإذاعي والتلفزيوني، يأخذ في الاعتبار الخصوصية والطبيعة الفريدة لهاتين الوسيلتين، ويشير بوضوح إلى ضرورة حماية حرية الصحافة، كما يتضح ذلك في الدستور السوداني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية ذات الصلة.

قانون الاتصالات لسنة 2001:

وهو إحدى القوانين التي تساعد على تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما الأمور المتعلقة بالنواحي الفنية والهندسية كترخيص الترددات ومحطات البث وغيرها، وقد حددت المادة (8) اختصاصات وسلطات الهيئة القومية للاتصالات والتي تقرأ: «تكون للهيئة الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) وضع خطط، وسياسات ونظم تقديم خدمات الاتصالات وإنشائها على المستوى القومي وذلك مع مراعاة التنمية المتوازنة وخدمة الأهداف القومية والاجتماعية.

(ب) إقرار نظم وتكلفة خدمات الاتصالات وتنظيم تعريفة الخدمات بالتنسيق مع الجهات المقدمة لتلك الخدمات ومراقبتها.

(ج) الترخيص بالعمل في مجال خدمات وأنشطة الاتصالات المختلفة.

(د) وضع أسس تنظيم وتوزيع وترخيص استخدام الترددات والأجهزة اللاسلكية ومحطات البث مع مراعاة الجوانب الأمنية المتعلقة بها.

(هـ) التنسيق مع الجهات المختصة فيما يتعلق بتجميع واستيراد وتصنيع أجهزة ومعدات ومواد نظم الاتصالات المختلفة.

(و) وضع المواصفات للنظم والأجهزة والمعدات المستخدمة في مجال الاتصالات وإرساء أساليب القياس والاختبارات اللازمة لها.

(ز) حماية التزامات الدولة ومتطلباتها في مجال الأمن والدفاع الوطني والطوارئ والسياسات الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الجهات المقدمة خدمات الاتصالات.

(ح) تملك العقارات والمنقولات وبيعها بالقدر الضروري والمناسب لأعمالها والتصرف فيها بأية طريقة قانونية.

(ط) استخدام من ترى من العاملين وفقًا للموازنة المصدقة لتحقيق أغراضها وفقًا لقوانين الخدمة العامة».

أمر تأسيس الهيئة العامة السودانية للبث الإذاعي والتلفزيوني لسنة 2009م:

في يوليو 2009م، تم اتخاذ قرار من قبل مجلس الوزراء لإنشاء ثلاث هيئات بدلًا من الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون، تضمن هذا القرار:

(أ) الهيئة العامة السودانية للبث الإذاعي والتلفزيوني.

(ب) الهيئة العامة للإذاعة القومية.

(ج) الهيئة العامة للتلفزيون القومي.

حدد أمر تأسيس الهيئة العامة السودانية للبث الإذاعي والتلفزيوني أغراض وسلطات الهيئة والتي تتلخص بصورة عامة في:

1. **التشغيل:** تشغيل البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي، بما في ذلك الإرسال وإعادة الإرسال وكذلك تشغيل البث الفضائي للخدمات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية والخاصة. هذا بغرض الوصول إلى أكبر قدر من الانتشار لرسالة وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية التي تنتجها هيئتي الإذاعة والتلفزيون.
2. **التنظيم:** منح التراخيص والإشراف والمراقبة على الإذاعات الخاصة. وفي هذا السياق، قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون مقترح لتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني وتقديمه إلى وزارة الإعلام[1]، وأنشأت أيضًا إدارة عامة خاضعة لها للتعامل مع قضايا تنظيم البث وإصدار التراخيص اللازمة لممارسة البث الإذاعي والتلفزيوني ورقابة محطات البث وجمع الرسوم، وذلك وفقًا لقرار تأسيس الهيئة.

(1) ـ لم يقدم مشروع القانون للهيئة التشريعية لإجازته وصدر بدلا عنه أمر تأسيس آخر 2013.

أمر تأسيس الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون لسنة 2013م:

آخر قرار صدر عن مجلس الوزراء هو إلغاء أمر تأسيس الهيئة العامة للإذاعة في عام 2009 وأمر تأسيس الهيئة العامة للتلفزيون في نفس العام، وتم دمج الهيئتين لتشكيل الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون وفقًا للمادة الأولى.[1]

إن هذا القرار لم يتباين عن القرارات الصادرة من قبل ولا القانون إذ أنه لم يشير إلى الإقرار بالحريات الإعلامية وفقًا لدستور السودان لعام 2005، كما إنه مثل مرحلة جديدة نحو التراجع من سن القوانين والتشريعات الإذاعية وهي مرحلة الاكتفاء بالموجهات العامة والخطوط العريضة فيما يرتبط بالرسالة الإذاعية والتلفزيونية.

استقلالية المحطات الإذاعية والتلفزيونية:

إن الشرط الأساسي لتمكين الهيئات المنظمة للبث من أداء مهامها بكفاءة هو عملها باستقلالية تامة. وتتعلق الآليات القانونية المحورية التي يُعتقد أنها تضمن استقلالية مجالس البث بالشروط الخاصة بتعيين أعضائها وإنهاء عضويتهم، بالإضافة إلى القواعد التي تحكم فترات خدمتهم في المجلس. وتُعتبر الاستقلالية إحدى أهم الضمانات لضمان فعالية وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني. وقد أبدت الحكومات في مختلف أنحاء أوروبا، على الأقل من الناحية الرسمية، استعدادها لتخفيف سيطرتها على الهيئات المنظمة للبث لتحقيق التغيير المرجو[2].

في السياق السوداني، يتمحور النقاش حول استقلالية الإذاعة والتلفزيون من الناحية الإدارية وعلاقتهما ببعضهما البعض وكذلك بهيئة البث. وغالبًا ما ينشأ صراع بين هذه الهيئات، حيث تدعي كل هيئة حقها في منح التراخيص والترددات للراغبين في إطلاق إذاعة أو قناة فضائية. ويزداد هذا الصراع تعقيدًا بظهور الهيئة القومية للاتصالات ;كمؤسسة ذات صلة، حيث يصبح جمع الرسوم هو الهدف الرئيسي لكل هيئة. أما فيما يخص استقلالية الإعلام والمحتوى الذي تقدمه هذه الهيئات من برامج، فقد بات ذلك مرتبطًا بأجندة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم. ولذا، فقد خلت كافة القوانين المنظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وأوامر التأسيس من أي إشارة إلى الحريات الإعلامية أو إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع ومنظماته وأحزابه للتعبير في بيئة ديمقراطية. كما لم تتضمن هذه القوانين إنشاء محاكم مختصة للنظر في قضايا البث الإذاعي والتلفزيوني، مما جعل الحديث عن هامش الحريات الإعلامية مقتصرًا على الصحافة المكتوبة فقط.

---

(1) ـ امر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون لسنة 2013.

(2) ـ موقع sudan news agencey على الإنترنت تحديث الأحد 08 أغسطس 2010 12:43.

الفصل الخامس

نشأة الإعلام الإذاعي في السودان

الفصل الخامس

نشأة الإعلام الإذاعي في السودان

- المبحث الأول: نشأة وتطور الإذاعة في السودان
- المبحث الثاني: الإذاعات الولائية في السودان
- المبحث الثالث: الإذاعات القومية في كنف الوزارات والمؤسسات الحكومية
- المبحث الرابع: الإذاعات الخاصة والمتخصصة وإذاعات الإنترنت

المبحث الأول

نشأة وتطور الإذاعة في السودان

يستند الإعلام السوداني على حضارة عريقة تمتد لأكثر من ستة آلاف عام، فيما يعود الوجود البشري في المنطقة إلى مئات الآلاف من السنين. في الآونة الأخيرة، تم العثور على عظام حيوانات كفرس النهر والفيل، بالإضافة إلى أدوات حجرية، في منطقة جزيرة بدين بالولاية الشمالية، ويُقدّر تاريخها بمليون سنة [1].

بناءً على ذلك، يمكننا القول أن الحضارة السودانية استخدمت وسائل الاتصال التقليدية منذ آلاف السنين، وأن سكانها مارسوا أشكال الاتصال البدائية، نظرًا لانفتاحهم على الحضارات المجاورة في تلك الحقبة. تدل الشواهد على أن الحضارة السودانية، منذ عهد مملكة مروي، كانت تتميز بتعدد اللغات المستخدمة في مناطق مختلفة، فقد استخدمت اللغة المروية والعبرية في نفس الزمان والمكان. تميز العصر المسيحي الوسيط في السودان بوجود خمس لغات مستخدمة لأغراض مختلفة، وهي: القبطية، النبتية، الإغريقية، اللاتينية، والعربية. استمرت وسائل الاتصال التقليدية، مثل النقوش والحفر والرسوم والكتابة على جدران المعابد والمقابر، في الوجود حتى بداية ظهور الوسائل الحديثة للاتصال[2].

شهدت أربعينيات القرن الماضي نشأة راديو أم درمان، حيث تطور الأداء الإذاعي في السودان ليواكب تقنيات العصر. في البداية، استخدمته السلطة الاستعمارية كوسيلة لنقل سياساتها وتوجهاتها المختلفة. ومع حلول 2 مايو 1940، بدأ الراديو في خدمة الحلفاء من خلال بثه الأولي من مبنى «البوسطة» في أم درمان، ثم انتقل إلى منزل في حي بيت الأمانة، وأخيرًا استقر في مقره الحالي بحي الملازمين في أم درمان[3]، خلال هذه الفترات، شهد الراديو تطورات ملحوظة، لا سيما في عهد الحكومة الوطنية.

---

(1) ـ هاشم محمد صالح الجان، نظم وسياسات الاتصال في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم، 1999، ص6.

(2) ـ نفس المرجع، ص 8.

(3) ـ علي محمد شمو، الاتصال، الأساسيات والمهارات، ط1، جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، فبراير 2006، ص251.

ومـع ذلـك، تعرضـت الإذاعـة السـودانية ومؤسسـاتها، وخاصـة المكتبـة الإذاعيـة التي تحتـوي عـلى جزء مهـم مـن تاريـخ الأمـة السـودانية، لتدمير ممنهـج في فـترات لاحقة.

كان العـام 1918عامًـا مهمًـا للسـودانيين، حيـث شـهد تأسـيس نـادي الخريجـين في مدينـة أم درمـان، العاصمـة الوطنيـة التـي جمعـت كل أطيـاف المواطنين السـودانيين بفضـل تكوينهـا ونشـأتها عـلى أيـدي رجـال المهديـة عـام 1885. حيـث كانـت أم درمـان مركـزًا لنضـال الحركـة الوطنيـة، مـارس الوطنيـون فيهـا أنشـطتهم السياسـية والفكريـة في نـادي الخريجـين، ممـا أدى إلى تأسـيس مؤتمـر الخريجـين عـام 1938، أي قبـل عامـين فقـط مـن إنشـاء الإذاعـة السـودانية[1]. في تلـك الفـترة، كانـت الحـرب العالميـة الثانيـة عـلى أشـدها بـين الحلفـاء بقيـادة بريطانيـا ودول المحـور بقيـادة ألمانيـا، ممـا أضفـى عـلى تلـك السـنوات طابعًـا خاصًـا مـن التحديات والتغـيرات الكبـيرة.

نشأة الإذاعة في السودان وتطورها:

نسـبة لسـيطرة بريطانيـا عـلى السـودان، فقـد هيمنـت عـلى كل الجوانـب السياسـية والعسـكرية وغيرهـا. لجـأت ألمانيـا في حربهـا إلى أسـلوب جديـد وغـير مألـوف حينها، وهـو «الدعايـة» عـبر أجهـزة الإعـلام، والـذي أطلـق عليـه The German Propa-ganda. اسـتخدمت ألمانيـا كل وسـائل الإعـلام والحـرب النفسـية، بمـا فيهـا الراديـو، للتأثـير عـلى معسـكر الحلفـاء. ردًا عـلى ذلـك، قامـت بريطانيـا بتبنـي نفس الأسـلوب الدعائـي، بهـدف كسـب المزيـد مـن الحلفـاء والفـوز بالحـرب، قـررت حكومـة قـصر بكنجهـام إنشـاء محطـات إذاعيـة في بعـض مسـتعمراتها لتكـون وسـيلة اتصـال بـين الحكومـة البريطانيـة والمواطنـين[2]، بنـاءً عـلى هـذا القـرار، تـم إنشـاء راديـو أم درمـان، الـذي عـرف لاحقًـا بالإذاعـة السـودانية. وضعـت بريطانيـا أهدافًـا إذاعيـة محـددة لخدمـات هـذا الراديـو، والتـي اعتـبرت الأسـاس للسياسـات والتوجهـات التـي تعمـل بهـا الإذاعـة الناشـئة.

أهداف الإذاعة:

1. نقل أخبار انتصارات الحلفاء في الحرب.
2. خدمة الإدارة البريطانية في السودان.

(1) ـ عوض إبراهيم عوض، الإذاعة السودانية في نصف قرن، ط1، دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1994م، الخرطوم، ص58.

(2) ـ المرجع نفسه، ص57.

3. نفى ما يُنشر بالصحف الوطنية ضد بريطانيا: «أن الإذاعة بدأت منذ ميلادها دعائية للدول الحليفة لبريطانيا ضد ألمانيا النازية ومن دار في فلكها من دول المحور»[1]. وكانت سياسة تحريرها في الأخبار تتمثل في تغطية حركة القوات البريطانية في مناطق الأحداث ومعرفة حجم الخسائر التي تكبدها جيوش (الألمان)، بالإضافة إلى الإحصائيات عن عدد القتلى والجرحى من الجيش (الألماني)، وتنشر أيضًا أنباءً تحفز مواطنيها لدعم بريطانيا، بناءً على أنها الحليف الناجح والإمبراطورية التي لا تغيب عليها الشمس[2].

لقد كانت الإذاعة تلعب دورًا رئيسيًا في استراتيجية الإدارة البريطانية، وذلك يعود إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المحورية للدعاية المعادية لبريطانيا. فقد استخدمت تلك الدول الدعاية لتحطيم الصورة البريطانية ونشر الكراهية ضد البريطانيين في مستعمراتهم، وبخاصة في مصر والسودان وفلسطين. وكانت هذه الدول العربية الأولى التي شارك أبناؤها بشكل مباشر في القتال في ساحات الحرب.

كانت تقارير المخابرات الألمانية تركز بشكل خاص على وجود نزاعات استقلالية مشتعلة في نفوس الشباب في تلك الدول. وفي الوقت الذي كانت فيه ألمانيا تزرع بذور الكراهية ضد البريطانيين وقادتهم، كانت تبني صورة مشوهة لشخصية بينيتو موسوليني وتمجيده بصفته «حامي السلام". [3].

وبناءً على ذلك، فإن الإذاعة السودانية الوليدة كان لها دور هام في تصحيح الصورة والتعامل مع الدعاية المعادية. حيث كانت تسعى إلى تعزيز الاحترام والولاء للبريطانيين وتعزيز الروح المعنوية للجمهور. وقد كان للإذاعة دور فعال في التواصل مع الجمهور ونشر رسائل إعلامية إيجابية تعزز صورة بريطانيا وتعزز دعم الحلفاء في ذلك الوقت[4].

تجاوز الإيطاليون هذا الوصف وصفوه بأنه «حامي السلام» من خلال إذاعتهم. وبناءً على هذه الأسباب، قررت الحكومة البريطانية إنشاء القسم

(1) ـ عوض إبراهيم عوض المرجع السابق، ص 58.

(2) ـ المرجع السابق، ص 59.

(3) ـ المرجع السابق، ص 60.

(4) ـ علي شمو، الاتصال – الأساسيات والمهارات، مرجع سابق، ص 252.

العربي في هيئة الإذاعة البريطانية في لندن (B.B.C)، وهو أول قسم أجنبي يخدم هذه الأهداف الدعائية، وذلك في عام 1937. وبدأ القسم العربي عمله بشكل رسمي في ربيع عام 1938. وبعد ذلك، تم إنشاء إذاعة أم درمان لتؤدي نفس الدور.

تم تكليف إدارة الأمن العام في مكتب السكرتير الإداري بمهمة إنشاء إذاعة أم درمان. ويبدو أنهم أجروا العديد من الدراسات والتجارب لاختبار الترددات المناسبة والوقت المناسب للجمهور. وقد تمت مراسلات عديدة بين مدير عام البريد والبرق ومديري المديريات. وعندما نجحت التجارب واتفق الجميع على جدوى إنشاء خدمات الراديو الخاصة بالسودان، أصدر مدير الأمن العام منشورًا إلى جميع المديرين في 27 أبريل 1940. وجاء في المنشور: «تأكيدًا للبرقية رقم (52) بتاريخ 1940/4/23[1] من مدير البريد والبرق إلى جميع المديرين".

حملت الموجهات التالية التي اعتبرت مفصلة للموجهات والسياسات التحريرية للإذاعة:

1. تم اتخاذ قرار ببدء الإذاعة، والتي تم اختيار اسمها «الحرية" (War time Broadcast)، ابتداءً من يوم الخميس، الموافق 2 مايو 1940م. تم بدء البث الإذاعي على الموجة القصيرة (29.4 متر)، وذلك بناءً على نتائج التجارب الأخيرة، اعتبارًا من الساعة 6:30 مساءً(2). تم اختيار هذا التوقيت بناءً على طبيعة الحياة الريفية في السودان، حيث من المتوقع أن يعود المزارعون والرعاة من أعمالهم في هذا الوقت.

2. تشمل البرامج الإذاعية، إلي جانب ملخصات الأخبار باللغة العربية الفصحى البسيطة، التي تُستخدم في التعليقات القصيرة على الأخبار باللغة الدارجة، وتسهم في فهمها من قِبَل غير المتعلمين. يمكن أيضًا أن تتضمن البرامج جزءًا مما يتعلق بالقرآن الكريم أو المدائح النبوية، والتي تُشيد بالرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، كافتتاحية للبرامج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم أسطوانات مسجلة وأحاديث من وقت لآخر، سواء كانت جادة أو مسلية ، عن طريق بعض المتعاونين. ومع ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أن جميع هذه الفقرات في برامج الراديو هي مواد ثانوية بالنسبة للأخبار

(1) ـ وثيقة No/pps/104016، الخرطوم أبريل1940/27م، دار الوثائق المركزية.

(2) ـ علي شمو، الاتصال الأساسيات والمهارات، مرجع سابق، ص251.

والتعليقات، التي تُعتبر الموضوع الأساسي الذي من أجله تم إنشاء هذه الخدمة الإذاعية.

3. تتولى قسم الدعاية جميع الاستعدادات والتنظيمات الخاصة ببرامج الإذاعة، ويتم تنفيذ هذه البرامج وفقًا للترتيبات والتنظيمات التي يُشرف عليها هذا القسم التابع لمكتب السكرتير الإداري البريطاني.

4. تم اتخاذ قرار من قسم الدعاية والمكلفين منه بإنشاء الإذاعة السودانية، حيث تم اختيار مذيعين سودانيين للتواصل مع المواطن السوداني. تم اختيار الأستاذ «عبيد أفندي عبد النور»، الذي تخرج من كلية غردون ونجح في تقديم أول نشرة أخبار عبر راديو أم درمان، واعتبر المذيع الأول والأساسي في الإذاعة (1).

5. بدأت الإذاعة في غرفة صغيرة بمساحة 3×4 متر في مباني البوستة القديمة بأم درمان، وكانت تحتوي على غرفة مراقبة بمساحة 2×3 متر. كما توجد غرفة ثالثة لأجهزة الإرسال، وتضم جهازي الإرسال للموجة المتوسطة (524) والموجة القصيرة (31). تم توزيع مكبرات الصوت في بعض ميادين أم درمان، وتم توزيع بعض أجهزة الراديو على الأندية. كانت مدة البث اليومي تقتصر على نصف ساعة فقط. وكانت الحكومة البريطانية تنفق على هذه الخدمة وتتابعها بصورة كبيرة.

في يونيو 1940، بعد مضي شهرين على إنشائها، قررت الإدارة البريطانية أن تشارك المواطنين في إشراف الإذاعة. فبعث سير جيمس روبرتسون، المشرف على مكتب السكرتير الإداري في الخرطوم، برسالة إلى السكرتارية العامة للجنة مؤتمر الخريجين[2*]، جاء فيها: «إن الحكومة تطلب من سيادتكم اختيار شخص سوداني من لجنة مؤتمركم لكي يكون ممثلًا لها في هيئة الإشراف على الإذاعة»[3]

(1) ـ علي شمو، الاتصال – الأساسات والمهارات، مرجع سابق، ص 253 .

(2) * كما أشرنا إلى أن مؤتمر الخريجين العام هو أول تنظيم للخريجين السودانيين تأسس عام 1938م ليُسهم في تنسيق النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني. وقد سمى ذلك التنظيم بمؤتمر الخريجين تأسيًا بالمؤتمر الهندي الذي كان له دوره التاريخي وتأثيره الكبير على معظم شباب الحركات الوطنية في معظم البلدان الواقعة تحت السيطرة .

(3) ـ علي شمو، الاتصال، الأساسيات، والمهارات، مرجع سابق، ص 254.

في اتفاقية عام 1953 للحكم الذاتي، أصبحت مهمة تمويل وإدارة الإذاعة خاضعة للحكومة السودانية كانت الإذاعة في بداية تأسيسها تقدم برامج مدتها نصف ساعة فقط، ولكن في عام 1942 ازدادت مدة البرامج إلى ساعة، وتضمنت مواد جديدة ترتكز على قوة دفاع السودان ومشاركته في جانب الحلفاء في شمال أفريقيا، بالإضافة إلى برنامج إنجليزي يخدم نفس الهدف[1].

في عام 1943، انتقلت الإذاعة إلى مبنى الأمانة في أم درمان، وهو منزل يقع بين مستشفى الدايات وجامع الخليفة، تم استئجاره من صاحبه الشيخ حسن الطيب هاشم، قاضي القضاة. تم تحويل المنزل إلى محطة إذاعية تضم أربع غرف وحوش لنقل البرامج عبر الهواء. الغرفة الأولى كانت استوديو للأخبار، والأخرى للغناء والدراما والحفلات. الغرفة الثالثة كانت مخصصة لمعدات التسجيل على الأسطوانات نظرًا لعدم توفر تقنية التسجيل على الشرائط في ذلك الوقت. والغرفة الرابعة كانت مخصصة للإدارة[2].

يجب الاشارة هنا إلى أن الإذاعة والصحافة أصبحتا سلاحًا قويًا في وجه الاستعمار بفضل المتعلمين الوطنيين. وتنعكس هذه الأثر بشكل كبير على السودانيين، مما أشعل الحماس في مؤتمر الخريجين العام والثورات والانتفاضات الوطنية التي تلته. تعد انتفاضة عطبرة، التي قادها الشيخ الطيب السراج، وانتفاضة الأبيض، وانتفاضة جزيرة توتي، التي دعمتها القوى السياسية الكبرى ممثلة في قادة مؤتمر الخريجين، من أبرز هذه الثورات والانتفاضات. وقد انعكس كل هذا على الإذاعة والعاملين فيها[3].

وبناء على ما سبق تعد الإذاعة أحد أهم وسائل الإعلام الجماهيري بدءًا من وقت احتلال البلاد وثورة المهدية وحتى إعلان الاستقلال في يناير (1956م) بالإضافة إلى الصحف والسينما.

في هذه الفترة: «لقد أحس الإذاعيون الوطنيون الذين كانوا قد انخرطوا في العمل بعد سنوات البداية أي في أوائل الأربعينيات وأوائل الخمسينات بأن دورهم سيكون دور الخائن للقضية إذا هم انصاعوا لرغبة الحكومة البريطانية الاستعمارية وانتقدوا الأصوات الوطنية التي تظهر من خلال أعمدة الصحف

(1) ـ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة السابقة.

(2) ـ المرجع نفسه، ص 255.

(3) ـ نفس المرجع السابق، ص 255.

الوطنيــة، كان هــؤلاء الوطنيــون قــد أدركــوا تمامًــا خطــورة الموقــف، وعرفــوا أنهــم إذا تمــردوا عــلى قــرار مكتــب الاتصــال الــذي هــو قــرار الحكومــة البريطانيــة فســوف تكــون العواقــب وخيمــة. ولذلــك أرادوا أن يحتكمــوا لصــوت العقــل ويعالجــوا تلــك القضيــة بمــا تحتاجــه مــن الحكمــة والرؤيــة»[1].

كانــت الأســتوديوهات تُســتَخدَم في فــترات الليــل وصبــاح يــوم الجمعــة فقــط. ففــي تلــك الفــترات، كانــت جميــع العمليــات الإذاعيــة غــير الفنيــة تجــرى في مكتــب الاتصــال العــام بالخرطــوم، وذلــك خــلال ســاعات العمــل الرســمية. يجــدر الذكــر أن هــذا المكتــب كان يقــع في نفــس الموقــع الســابق للبنــك التجــاري في الخرطــوم، والــذي تحــوّل فيمــا بعــد إلى وزارة الشــؤون الاجتماعيــة في عــام 1954م عنــد بدايــة المســتأجر، واســتمر في ذلــك حتــى عــام 1957م. في ذلــك العــام، انتقلــت الإذاعــة إلى الموقــع المتواجــدة فيــه حاليًــا[2]. تــم إعــداد البرامــج الإذاعيــة في مكتــب الاتصــال العــام بالخرطــوم، وحيــث تــم وضــع السياســات التحريريــة والتوجيهــات للبرامــج، بالإضافــة إلى تحديــد نوعيــة الاســتضافات. تــم بــث هــذه البرامــج مــن مقــر الإذاعــة في بيــت الأمانــة، واســتمرت في ذلــك الموقــع حتــى عــام 1957م. بعــد ذلــك، انتقلــت الإذاعــة إلى مبناهــا الحــالي في حــي الملازمــين. ومنــذ ذلــك الحــين، شــهدت الإذاعــة توســعًا في مبانيهــا وخدماتهــا الإذاعيــة.

شــهد مبنــى الإذاعــة الحــالي، الــذي تــم إنشــاؤه خــلال حكــم الفريــق عبــود وافتتــح رســميًا بتمويــل كامــل مــن الحكومــة الســودانية، نشــأة وتطــور إذاعــة الســودان الحديثــة. أصبحــت الإذاعــة تبــث برامجهــا وخدماتهــا في جميــع أنحــاء الســودان وخارجــه، بعــد أن أصبحــت مســؤولية المديريــن العامــين للإذاعــة تحــت حكــم الحكومــة. قامــوا بتأســيس الأقســام الإداريــة والفنيــة، ممــا ســمح للإذاعــة بتقديــم برامجهــا وتحقيــق أهدافهــا. لعــب مؤتمــر الخريجــين وحكومــة الفريــق عبــود والقائمــين عــلى الإذاعــة دورًا كبــيرًا في زيــادة ســاعات البــث الإذاعــي، حيــث ازدادت ســاعات البــث مــن نصــف ســاعة إلى 24 ســاعة في عهدهــم في عــام 1993م[3]. تــم تجهيــز الإذاعــة باثنتــا عــشرة اســتوديو للتســجيل والبــث المبــاشر، وإنشــاء مكاتــب إداريــة. كان لمديــر الإذاعــة الســابق، الأســتاذ الدكتــور صــلاح الديــن الفاضــل، دور كبــير في تحويــل البــث الإذاعــي إلى 24 ســاعة خــلال فــترة إدارتــه.

(1) ـ عوض إبراهيم عوض، الإذاعة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص 66.

(2) ـ علي شمو، الاتصال – الأساسيات والمهارات، مرجع سابق، ص 254.

(3) ـ عوض إبراهيم عوض، الإذاعة السودانية في نصف قرن، مرجع سابق، ص 65.

واستكملت الإذاعة السودانية أداء ما تحمله من رسالات إذاعية في إطار سياستها التحريرية وموجهات استندت إلى:

- الحفاظ على صفات الهوية السودانية والعمل من خلال البرامج لبناء النسيج الاجتماعي للشعب.

- تضافر الجهود الحكومية والتركيز الأكبر على الإذاعة، وذلك بدءًا من فترة الفريق (إبراهيم عبود) في عام 1958، حيث تم تخصيص ميزانية خاصة للإذاعة الوطنية للمرة الأولى تحت إدارته، وتم نقل الإذاعة من مكانها السابق في منزل مستأجر إلى مقرها الحالي في مبانيها الخاصة التي أنشأتها حكومة الفريق (عبود). وتواصلت التحسينات والتطوير في عهد الحكومات الوطنية، بما في ذلك فترة الفريق أول ركن (عبد الفتاح البرهان)، حيث شهدت الإذاعة السودانية تطورات كبيرة في بناء الاستوديوهات واستحداث المعدات والتقنيات الإذاعية المتقدمة، بالإضافة إلى جذب الكفاءات المهنية في مجال العمل الإذاعي. وبفضل هذه المبادرات، استطاعت الإذاعة السودانية أن تحافظ على الثقافة السودانية وتلعب دورًا رائدًا في توعية المواطنين السودانيين وتعزيز الوعي الوطني، كما نجحت في نقل رسالتها إلى دول الجوار وتعزيز صورة الشخصية السودانية واحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول والشعوب، مع المحافظة على قيم الحرية والعدالة والمساواة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الإذاعة السودانية في نشر التوعية الثقافية والانتماء الوطني والصحة العامة، وشاركت في مناقشة مختلف القضايا الهامة. ولا يمكن إنكار دور الإذاعة السودانية كصوت وطني هام يتابعه الملايين من السودانيين بتقدير واحترام وحب. وبفضل هذا الدور وغيره، أصبحت الإذاعة السودانية مخزنًا للمعرفة والخبرات، وشاهدًا تاريخيًا لثقافة الشعب السوداني، حيث تعتبر البرامج التي قدمتها مرجعية في الثقافة وتاريخ السودان، خاصةً في ظل الأهمية البالغة للثقافة الشفهية في حياة الشعب السوداني.

وهو ما جعل الإذاعة تواجه عدد من التحديات التي تستوجب وقوف الدولة عندها والاستعانة بالخبراء من القانونيين والإعلاميين وأصحاب التجارب لمرحلة تكوينية يمكنها حماية ما تم التوصل له من إنجازات وتطور إذ أصبحت الإذاعة السودانية كفصيل إعلامي متقدم يتفاعل مع الحاضر ويتطلع إلى المستقبل حاملًا معه المسؤليات والالتزامات الوطنية للسودان والسودانيين.

واجهـت الإذاعـة السـودانية عـدة تحديـات تتعلـق بمجـالات مختلفـة، لعـل أهمهـا:

1. قوانين وتشريعات ضعيفة لتنظيم العمل الإذاعي في السودان.

2. الدمـج والفصـل في إطـار الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون مـن دون وضـوح التفاصيـل القانونيـة والتشريعيـة المتعلقـة بعمليـات الدمـج والفصـل. يجـب أن يتـم وضـع تشريعـات إعلاميـة تأخـذ في الاعتبـار الاحتياجـات الخاصـة للإذاعـة وتحافـظ في الوقـت نفسـه عـلى اسـتقلالية وأداء التلفزيـون. بالإضافـة إلى ذلـك، تكاليـف الإنتـاج الإذاعـي أقـل مـن تكاليـف الإنتـاج التلفزيونـي، ومـع ذلـك، لا تصـل تكاليـف الإنتـاج الإذاعـي الحـد الأدنـى الـلازم لتعزيـز المحتـوى الإذاعـي وتحسـين معـدات البـث الإذاعـي. ولقـد سـيطرت البرامـج المكـررة مـن مكتبـة الإذاعـة عـلى الجـدول الزمنـي، ممـا أثـر عـلى التنـوع والاسـتضافات المطلوبـة.

3. غيـاب وصـف وظيفـي ينظـم الجوانـب الإداريـة في ظـل تجميـد قانـون الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون وفقًـا للوثيقـة الدسـتورية لعـام 2019.

4. نقـص التمويـل الـلازم لتشـغيل الإذاعـة، بمـا في ذلـك رواتـب الموظفـين وحقـوق المنتجـين والمشـاركين في إنتـاج البرامـج المتنوعـة مثـل المسلسـلات والبرامـج الشـعرية والفنيـة. وهـذا جعـل بعـض الأشـخاص يتجنبـون الاسـتضافة والمشـاركة في برامـج الإذاعـة.

5. توقـف وضعـف محطـات البـث الإذاعـي بسـبب نقـص التمويـل وضعـف كفـاءة العاملـين في المجـال الهنـدسي والتقنـي، ممـا أثـر عـلى نطـاق التغطيـة الإذاعيـة وجعـل صـوت الإذاعـة غـير متـاح للجمهـور.

6. وقـف العمـل قانـون الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون وفقًـا للوثيقـة الدسـتورية لعـام 2019، وغيـاب مجلـس الإدارة ومجلـس التخطيـط البرامجـي للإذاعـة. هـذه الهيئـات تقـوم بـدور حاسـم في إدارة المحتـوى البرامجـي والإذاعـي بشـكل عـام.

7. غيـاب رؤيـة واضحـة تجـاه تدريـب العاملـين في مجـال الإذاعـة، ورفـع كفائتهـم، وتبـادل الدرجـات الوظيفيـة والمواقـع الإداريـة، ممـا يـؤدي إلى عـدم الرضـا الوظيفـي والاحتقـان بـين العاملـين في الإذاعـة.

8. عمل الإذاعة بموجب القانون العمل الحالي يؤدي إلى فقدان العديد من الكفاءات والخبرات الشبابية في مجال الإذاعة، مما يخلق فجوات واضحة بين الأجيال المتعاقبة من العاملين في الإذاعة. إذا لم يتم وضع تشريع ينظم علاقة العاملين ومنتجي البرامج في الإذاعة على غرار المؤسسات الإذاعية العالمية، فإن الإذاعة السودانية ستفقد العديد من الإذاعيين المميزين ولن يتحقق تواصل مستدام مع الأجيال اللاحقة. لذا، تحتاج الإذاعة السودانية من خلال الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ووزارة الثقافة والإعلام ورئاسة الجمهورية إلى اتخاذ إجراءات واضحة للحفاظ على مكتسباتها والبناء لمستقبل الإذاعة.

كما ينبغي وضع استراتيجية واضحة للعمل الإذاعي تستند إلى قانون ينظم العمل الإذاعي ويحدد العلاقات بين الإذاعات الولائية والإذاعات الموجهة والإذاعات المتخصصة، ويحافظ على الخبرات الحالية ويعزز جيل جديد من الإذاعيين المتميزين لمواجهة تحديات الإذاعة في المستقبل.

بعد الدمار الذي لحق بالإذاعة السودانية في حرب 15 أبريل 2023، أصبح من الضروري تنظيم جهود شاملة لإعادة بناء الإذاعة وإعادة تأسيس شبكاتها الإذاعية. تم استدعاء جميع المهتمين وأصدقاء الإذاعة للمساهمة في إقامة الإذاعة السودانية بشكلها الحديث.

مكتبة الإذاعة السودانية:

تأسست مكتبة الإذاعة السودانية عند نشأة الإذاعة في عام 1940م، وتم دمجها مع مكتبة التلفزيون في عام 1962م، وأضيفت إليها مكتبة الإنتاج السينمائي في عام 1942م. تعتبر مكتبة الأفلام المسجلة جزءًا أساسيًا من المكتبة وتلعب دورًا هامًا في إنتاج البرامج التلفزيونية. بالإضافة إلى المكتبات الورقية التي تحتفظ بتفاصيل البرامج والمحفوظات. تحظى مكتبة الإذاعة بأغلبية البرامج الوثائقية التي تروي تاريخ السودان منذ رفع العلم والاستقلال [1]، تُعد مكتبة الإذاعة، بجانب مكتبة التلفزيون ومكتبة الأفلام المسجلة والإنتاج السينمائي، واحدة من أكبر المراجع الوثائقية في السودان. تحتوي مكتبة الإذاعة على أكثر من 160,000 ساعة من المواد حتى عام 2019م. في عام 1993م، تمت فكرة إنشاء

(1) ـ مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور علي محمد شمو بمنزله بالخرطوم بحري، يوم 2023/1/20 م.

مكتبة إذاعية وطنية للحفاظ على تاريخ العمل الإذاعي. تشكلت لجنة تضمنت الأستاذ الخاتم عبدالله، المدير السابق للإذاعة، والأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل، مدير الإذاعات الولائية والموجهة والمتخصصة، والأستاذ معتصم فضل، المدير السابق للإذاعة، والأستاذ محمد عبد الله عجيمي، الذي كان رئيسًا لقسم الأخبار.

شكلت لجنة خاصة وضعت تصورًا لتطوير مكتبة الإذاعة، وتم إعداد مذكرة تم تقديمها للجنة الوطنية لليونيسكو ومن ثم تم توجيهها إلى مكتب اليونيسكو في باريس لطلب الدعم والتمويل لمشروع تطوير المكتبة. وبالفعل، وافقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) على المشروع بمبلغ 251 ألف دولار في إطار حفظ التراث المادي والإنساني. تم تنفيذ المشروع الذي قدمته اللجنة باللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، وكان شاملًا ومفصلًا حيث احتوى على رؤية السودان لتطوير المكتبة. قامت اليونيسكو بتعيين المهندس جورج عازولي، وهو مصري الجنسية، وأيضًا تسمية اللجنة الفنية من الإذاعة السودانية التي ضمت فيما بعد المهندس المرحوم صالح الحاج والمهندس المرحوم حسن عبدالرحمن. تم بناء المبنى الحالي للمكتبة والذي يتكون من عدة طوابق تحتوي على معدات البث وتسجيل ومواد أخرى مصادق عليها في اتفاقية المشروع[1].

قام وفد يترأسه الأستاذ عوض جادين ويتألف من مهندسين ومبرمجين ومسؤولين إداريين في سبتمبر 2001، بزيارة معرض IBC في هولندا، بهدف استكشاف أحدث تقنيات الأرشفة. تلقى الوفد عدة عروض لتنفيذ مشروع الأرشفة الرقمية، وتم اختيار شركة نوا النمساوية لتنفيذ المشروع.

في مايو 2005، عُقِدَ سمنار في السودان بواسطة الشركة المنفذة لتعريف المسؤولين بالمشروع والخدمات التي يمكن توفيرها من قِبَل نظام شركة NOA. [2].

تم تركيب أجهزة الأرشفة، بما في ذلك الخوادم والمحطات، وتلقي التدريب عليها من قِبَل قطاع الهندسة في ذلك الوقت. تم تدريب فريق العمل على كيفية تنفيذ المشروع في عام 2007، ولكن لم يدم طويلًا لمبررات مالية وغيرها.

(1) ـ مقابلة شخصية مع الاستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل المدير الأسبق للإذاعة السودانية بمنزله بالخرطوم بتاريخ 2023/1/20م.

(2) ـ مقابلة شخصية مع المهندس الدكتور حسن مصطفى بتاريخ 2024/4/15م، وهو القائم بتنسيق وفد سبتمبر 2001.

في عـام 2009، بعـد أن أصبحت الإذاعة السـودانية مؤسسـة مسـتقلة بذاتهـا بعد فصلها عـن الهيئـة السـودانية للإذاعـة والتلفزيـون، قام مديـر الإذاعة آنـذاك، الأسـتاذ معتصم فضـل، والدكتـور حسـن مصطفـى بزيـارة إلى النمسـا وتفاوضـوا مع شركة نـوا بنجاح للتخلـص من ديـون الهيئة وإعـادة تشـغيل المشروع.

في 17 أغسـطس 2010، بـدأ المشروع بشـكل جدي وحقيقـي في خطوتـه الأولى.تم افتتاح المـشروع بشـكل رسـمي في يـوم الأربعـاء الموافـق 29 ديسـمبر 2010، عـلى يد الأسـتاذ عـلي عثمان محمـد طه، نائب رئيـس الجمهوريـة، وذلك ضمـن احتفالات الإذاعـة بنهاية العـام. وقـد تـم اسـتحداث فكـرة إذاعـة ذاكرة الأمـة مـن قِبَل الأسـتاذ معتصـم فضل، مديـر الإذاعـة في عـام 2010، وتبـث برامجها بالكامـل من المواد المؤرشـفة عـلى الذاكرة الاكترونية الحاسـوبية.

- يهـدف المـشروع إلى تحويل 160 ألـف شريط من النظام التماثـلي إلى النظام الرقمي.
- تـم تحويـل حـوالي 45% مـن المـواد الصوتيـة، ثم توقـف المشروع بسـبب العقبـات المالية.
- تـم تحويـل جميع المـواد التاريخية السياسـية، وتم تقسـيمها وفقًـا للحقب الزمنيـة ابتداءً من عـام 1958.
- تم استنساخ نسخة من المواد المؤرشفة في مكان ما.

يحتـاج المـشروع إلى تمويـل بقيمـة حـوالي مليـون وخمسـمائة ألـف يـورو لاسـتكمال مراحلـه المتبقيـة. يجـب أن يُعَامَل المـشروع كأولوية قومية نظـرًا للفوائد التـي يتحققها في حفـظ الـتراث الفنـي والسـياسي والثقـافي والاجتماعـي للسـودان. ويجب أيضًـا توفير نسـخ متعـددة لضمان اسـتمرارية المـشروع. (ملاحظـة: لم يتـم التحقق بعـد من حجم الدمـار الذي تعرضـت له الإذاعـة)[1].

تواجه مشروع الأرشفة للمكتبة والتوثيق تحديات وصعوبات مهمة، منها:

يعتـبر التحـدي الأكـبر للإذاعـة في مسـيرتها هـو اندماجهـا وعـدم اسـتقلاليتها نتيجـة للتشـابك الإداري. حققـت الإذاعـة نجاحاتها عندما كانت مسـتقلة، بينمـا واجهت العديد

(1) ـ مقابلـة شـخصية مـع المهنـدس الدكتـور حسـن مصطفـى بتاريـخ 2024/4/15م، وهـو القائـم بتنسـيق وفـد سـبتمبر 2001.

مـن الإخفاقـات عندمـا كانـت مندمجـة. لذا، يجـب أن يتـم تعزيز اسـتقلالية الأرشـيف واعتبـاره مشروعًـا قوميًـا وأولويـة قصوى.

يجـب توفـير ميزانيـة مفتوحـة للمـشروع نظـرًا لصعوبـة توفـر قطـع غيار مشـغلات الأشرطـة واسـبيراتها. قـد يكـون مـن الـضروري تصنيـع هـذه القطـع خصيصًـا لتلبيـة احتياجـات الأشرطـة الإذاعيـة المسـجلة[1].

للوصـول إلى حـل نهائـي، تقـترح الورقـة تشـكيل لجنـة مكونـة مـن خـبراء برئاسـة المهنـدس الدكتـور حسـن مصطفـى وأعضـاء آخريـن. سـتكون مهمـة اللجنـة إعـادة صياغـة خطـة العمـل لتأهيـل وتطويـر المكتبـة الإذاعيـة وبرنامـج الأرشـفة. يجـب أن تتوفـر الميزانيـة الماليـة اللازمـة للمـشروع، خاصـةً وأن المـشروع بعـد توقفـه يحتـاج إلى قطـع غيـار خاصـة بمشـغلات الأشرطـة واسـبيراتها، وهـو مـا يتطلـب تصنيعهـا بشـكل مخصـص لتتوافـق مـع الأشرطـة الإذاعيـة التـي تـم تسـجيل المـواد الإذاعيـة عليهـا.

فكرة موجزة عن الأرشفة الإذاعية:

(أ) الأرشفة :

الأرشـفة في مجـال الإذاعـة تعنـى بتوثيـق وتسـجيل مـا يتـم بثـه عـبر الإذاعـة، وتتـم عـادة بشـكل يومـي عنـد انتهـاء اليـوم العمـلي. يتـم تحويـل جميـع الأخبـار والمـواد التـي تـم إنتاجهـا خـلال اليـوم إلى ملفـات أرشـيف للاسـتفادة منهـا في وقـت لاحـق. يتيـح البرنامـج الأرشـيفي العـودة إلى الأخبـار السـابقة، حتـى لـو كانـت منـذ سـنوات، باسـتخدام معايـير بحـث واسـعة ومرنـة. يسـاعد هـذا في الاحتفـاظ بالجهـد المبـذول في إنتـاج المـواد الإخباريـة واسـتغلالها في إنتـاج مـواد إذاعيـة أخـرى ذات صلـة بالتوثيـق الإخبـاري.

(ب) الشبكة الصوتية:

وتعـد هـذه الأرشـيفات تجسـيدًا لعمليـة الإنتـاج الإذاعـي، بـدءًا مـن مرحلـة التغذيـة والتسـجيل والتوليـف (المونتـاج) وحتـى التنسـيق والبـث. تعتمـد الأرشـفة عـلى شـبكة مـن البرامـج الحاسـوبية المصممـة خصيصًـا للعمـل الإذاعـي، وهـذه البرامـج تـم تطويرهـا بوسـاطة شركـة نيتـا (Netia) الفرنسـية.

(1) ـ نفس المقابلة السابقة.

وهذه هي البرامج والمراحل[1]:

1. برنامج [Radio-Assist]:

تتضمن هذه المرحلة تغذية المادة الإذاعية المحددة، من خلال تسجيلها أو استجلابها من وسائط أخرى مثل الأقراص الضوئية. يتم بعدها معالجة المادة إلكترونيًا وإجراء المونتاج اللازم، ثم تجهيزها بإضافة الختم الإلكتروني النهائي للدلالة على صلاحيتها للبث. يتوجب على كل مستخدم تسجيل الدخول باستخدام اسمه وكلمة مروره، مما يساعد في تحديد المسؤوليات المرتبطة بالمحتوى المنتج.

2. برنامج [Feder-All]:

تأتي هذه المرحلة بعد المرحلة السابقة، حيث تُعرض جميع المواد المعتمدة للصلاحية. يتم تصميم الخارطة البرامجية خلال هذه المرحلة لفترة زمنية قد تمتد أو تقصر، بحيث يمكن إعداد خارطة لبرنامج كامل على مدار عام. يتم بعد ذلك استنباط البرنامج اليومي من هذه الخارطة، وتغذيته بالمواد الصوتية والمعلوماتية الجاهزة.

3. برنامج [Air Ddo]:

تمثل هذه المرحلة عملية البث، حيث تُظهر قائمة البرنامج اليومي بكافة مواده الصوتية الجاهزة. كما تتيح إمكانية استجلاب مواد إضافية من المكتبة، وتجهيز مواد احتياطية للطوارئ في حال استدعت الحاجة تغيير البرمجة.

4. برنامج [Music All]:

يتولى هذا البرنامج توزيع خارطة البث الموسيقي، حيث تُصنف المواد الموسيقية وفق معايير متعددة، تشمل نمط المادة، نوع الإيقاع، والحقبة الزمنية، مما يسهم في تجنب تكرار المحتوى الموسيقي. كما توفر المعلومات الإحصائية رؤى حول ما تم بثه ونسبة البث، بالإضافة إلى التخطيط لما ترغب الإذاعة في بثه مستقبلًا.

- تتصل جميع هذه البرامج عبر شبكة حاسوبية، مما يضمن توفر المعلومات لكل من يرتبط بها.

(1) ـ نفس المقابلة السابقة.

- وقد أصبح الوصول إلى المحتوى الإذاعي سريعًا بفضل معايير البحث المتخصصة، سواء بالاعتماد على اسم المادة أو مؤديها أو مؤلفها.
- كما يتميز برنامج المونتاج بسهولة الاستخدام من خلال توظيف خاصيتي السمع والبصر، مما أدى إلى إنتاج العديد من البرامج المعقدة والتقارير المعالجة للأخبار في وقت قياسي.
- تتواصل هذه البرامج عبر الشبكة، متصلة بالجهاز الخادم (Server) الذي يعمل كبنك صوتي لتخزين المواد الصوتية وإجراء التعديلات عليها. يستوعب الجهاز حاليًا حوالي 1,000 ساعة صوتية مع إمكانية زيادة هذه السعة، ويحتوي أيضًا على جهاز احتياطي مماثل.

ويعتبر هذا النظام النواة الأولى للمكتبة الصوتية الإلكترونية، علاوة على ذلك، استفادت الإذاعة من جهاز الـ VSAT، الذي يربطها بالإذاعات العربية ضمن اتفاقية مع اتحاد إذاعات الدول العربية. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في برامج تبادل المحتوى الإذاعي والنقل الصوتي المباشر للاحتفالات الفنية والرياضية دون أي تكاليف مالية.

توضح الأستاذة أمل جبريل، نائب مدير مكتبة الإذاعة الحالية، أن إدارة المكتبة تتولى بشكل رئيسي من قبل مدير، ويعاونهم نائب في الدرجة الخامسة، بالإضافة إلى 16 موظفًا و4 متعاونين. تحتوي المكتبة حاليًا على 160 ساعة من التسجيلات على الأقراص والشرائط المغنطيسية(الريل) ووالأخاديد(c.d)، حيث تم أرشفة (40) ألف ساعة منها وحفظ نسخ احتياطية خارج المكتبة، بينما تبقى 120 ساعة لم تُؤرشف بعد[1].

التحديات التي تواجهها مكتبة الإذاعة السودانية:

تعرضت مكتبة الإذاعة لحرائق مرتين منذ تأسيسها وحتى عام 2019، وبسبب اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، تعرضت لتدمير جزئي وأُغلقت بالكامل حتى تم تحريرها من قبل الجيش في 12 مارس 2024. ورغم ذلك، لا تزال المكتبة محاطة بالألغام التي زرعها المتمردون. يرى الباحث أن المكتبة تحتاج بشكل عاجل إلى ما يلي:

- إعادة إمداد المكتبة بالتيار الكهربائي للحفاظ على المحتويات الحالية.
- توفير من 10 إلى 20 جهاز تسجيل وإعادة تسجيل لتحويل الأشرطة المسجلة إلى مواد إلكترونية ومؤرشفة.

(1) ـ مقابلة شخصية مع أمل جبريل، نائب مدير مكتبة الإذاعة السودانية بتاريخ 2024/4/15م.

- استقطاب قدامى الإذاعيين الذين يحملون تاريخ المكتبة، للاستفادة من خبراتهم في مراجعة وأرشفة المحتويات.

- التعاون مع خبراء دوليين في مجال الأرشفة وحفظ التراث المادي والشفاهي، لمساعدتها في الحفاظ على تاريخ البلاد واسترجاع الأربعين ألف ساعة التي تمت أرشفتها. وذلك لتحقيق هدف تجميع تراث المكتبة ليصبح مجموع الساعات المحفوظة 120,000 ساعة ضمن تراث المكتبة الكلي البالغ 160,000 ساعة.

- الاستعانة بمراكز البحث العلمي وتوفير تمويل يشجع الباحثين على توثيق التراث الشفاهي.

- توفير مبنى جديد يُصمم للحفاظ على التراث الموجود ويضمن استدامته في ا لمستقبل .

- إنشاء هيكل وظيفي خاص بالمكتبة يعتمد على الخبرات والقدرات بالتعاون مع دار الوثائق القومية.

- تنفيذ برنامج تدريبي تأهيلي لضمان تواصل الأجيال المتعاقبة من الموظفين ذوي الخبرات المتميزة والمساهمة في تطوير المكتبة.

الإذاعات الموجهة في السودان:

تم إنشاء خدمات إذاعية موجهة من قبل الحكومة السودانية في إطار دورها العربي والإفريقي، مستغلة الموقع الاستراتيجي للسودان وحدودها المترامية والمتعددة، بالإضافة إلى التداخل السكاني. تهدف هذه الخدمات إلى بث المحتوى الثقافي السوداني وتحقيق أهداف الإذاعة في نشر الوعي والمعرفة، وتحرير الشعوب من الاستعمار والهيمنة الاستعمارية، وتشجيع الشعوب على تعزيز دورها وقيمها الوطنية، ومن الإذاعات السودانية الموجهة :

1. الإذاعة الموجه للصومال:

في يوليو 1967، تم التوصل إلى اتفاق بين إذاعة أم درمان وإذاعة الصومال، حيث تعهدت إذاعة أم درمان بتقديم برنامج أسبوعي بعنوان «من أم درمان إلى مقديشو» لمدة نصف ساعة. بالمقابل، كانت إذاعة الصومال تقدم برنامجًا مشابهًا يحمل اسم «من مقديشو إلى أم درمان».

2. إذاعة القرآن الكريم:

في عـام 1970، خـلال فترة حكـم الرئيس الأسـبق جعفر نميري، تأسسـت إذاعـة القرآن الكريم في أم درمان، وافتتحت رسـميًا في 15 أكتوبر 1970. جاءت هذه الخطوة مسـتلهمة مـن إذاعات القـرآن الكريم في المملكـة العربية السـعودية ومصر، حيـث خصصت الإذاعة لبـث القـرآن الكريـم والسـنة النبويـة والسـيرة والشـمائل النبويـة، بالإضافـة إلى الفقه والعقيـدة. تقـدم الإذاعة قـراءات متعـددة للقـرآن الكريم، تفسـير للآيات، ودراسـات في السـنة والأحاديـث النبويـة، وتبـث فواصلها من المديـح النبوي، بـدأت الإذاعـة بفترة بث مسـائية مدتهـا سـاعتان يوميًـا، مـن التاسـعة حتـى الحادية عشرة مسـاءً، عـلى الموجة المتوسـطة 393م مـن أسـتوديوهات البرنامـج العـام في أم درمان. في يوليـو 1971، تغير وقـت البـث إلى السـاعة الثانيـة ظهـرًا حتـى الخامسـة مسـاءً. ومـع بدايـة الثمانينات، تطـورت الإذاعـة حيـث وصلت سـاعات البث إلى خمـس سـاعات يوميًا[1].

بـدأت إذاعـة القـرآن الكريـم ببرامج بسـيطة تتناسـب مـع متطلبـات ذلك الوقـت، لكن مـع مرور الزمـن تطورت البرمجة بشـكل ملحوظ. يقول الأسـتاذ قسـم السـيد البشري، المديـر الأسـبق لإذاعة القـرآن الكريـم: «الإذاعة تقـدم كافة أشـكال البرمجـة الإذاعية من مقابـلات، نـدوات، برامج تفاعليـة، دراما، مسـابقات، مجلات إخبارية، وغيرهـا.» وتتنوع البرامـج المقدمـة على النحـو التالي:-

- **البرامج المتخصصة:** التفسير التجويد الفقه العقيدة، السيرة والقراءات.
- **البرامج شبه المتخصصة:** المدارسة، الختمة القرآنية، الدراية، اللوح والدواية.
- **البرامج الخاصة:** الأسرة، مباني ومعاني، القارئ الصغير.
- **البرامج العامة:** الإسلام هو الطريق، لغة المصطفي، كتاب وضيف.

تُشكّل البرامج المتخصصة أعلى نسبة من برامج الخدمة، حيث تتجاوز 75%.

شـهدت إذاعـة القـرآن الكريـم نقلـة نوعيـة في التطـور التقنـي بمجـالي التسـجيل والمونتـاج باسـتخدام أحـدث الأجهـزة الرقميـة، ومـا زالـت تواصـل مواكبـة التطورات الحديثة[2].يتـم بـث برامـج الإذاعـة عـبر الموجتـين المتوسـطة (312 مـتر) و(90.6 مـتر)، وأيضًـا مـن خـلال موقعهـا الإلكترونـي Gra-info-sudaraadio.www.

(1) ـ أرشيف إذاعة القرآن الكريم، أم درمان، حيث قام الباحث بزيارة أرشيف المكتبة، بتاريخ: 9/5/ 2022م

(2) ـ مقابلة شخصية مع الأستاذ على يونس مدير الإذاعة بتاريخ 11/5/2022 الساعة 9 صباحا.

وقد واجهت إذاعة القرآن الكريم العديد من التحديات، أبرزها:

- عـدم وجـود وصـف وظيفـي واضـح لكوادرهـا، حيـث يتـم انتـداب جميـع المـدراء العامـين ومديـري البرامـج والعاملـين مـن البرنامـج العـام دون معايـير توظيـف محـددة.
- عدم تخصيص ميزانية مستقلة للإذاعة.
- غياب مجلس متخصص للتخطيط البرامجي للإذاعة.

3. إذاعة صوت الأمة السودانية:

في يـوم الاثنـين، 11 فبرايـر 1977م، وخـلال برنامـج «بـين الشـعب والقائـد» الـذي يقدمـه رئيـس الجمهوريـة كجـزء مـن اللقـاء الشـهري، قـدم أحـد المواطنـين اقتراحًـا في رسـالة للرئيـس لتغيـير اسـم «إذاعـة الوحـدة الوطنيـة» إلى «إذاعـة صـوت الأمـة». لاقـى الاقـتراح استحسـان الرئيـس، وأمـر عـلى الفـور بتغيـير الاسـم إلى «إذاعـة صـوت الأمـة السـودانية». منـذ ذلـك التاريـخ، أصبحـت هـذه الخدمـة الجديـدة تُعـرف بـ»إذاعـة صـوت الأمـة السـودانية».

كانت إذاعة صوت الأمة السودانية مبادرة رائدة من الإذاعة السودانية، تهدف إلى تعزيز وحدة الوجدان السوداني وتمازج ثقافاته. تأسست على يد الصحفي والإذاعي القدير محمود أبو العزائم، الذي يُعد موثقًا لتاريخ الغناء السوداني ومؤرخًا لمراحله. سعى أبو العزائم لتحقيق هذا الهدف من خلال برنامجيه الشهيرين «زمان الرق» و»زمان العود». احتوت مكتبة الإذاعة السودانية على نماذج أخرى من أعماله، حيث أظهر قدرته على استدعاء الأحداث والتحقيق بأسلوب متميز، وجذب الجمهور من خلال اختياره المتميز لضيوفه ومحاورتهم بمهارة بأسلوب شائق سلس وجاذب. كان الأستاذ محمود أبو العزائم هو صاحب فكرة إنشاء إذاعة صوت الأمة، حيث اختار مجموعة متنوعة من الشباب والناضجين مهنيًا في الإنتاج البرامجي بمختلف أشكاله. بدأت الإذاعة بثها اليومي عند السادسة مساءً وانتهت عند الحادية عشرة ليلًا على الموجة المتوسطة (312 مترًا). حققت الإذاعة انتشارًا واسعًا بفضل امتداد إرسالها وحيوية ورشاقة المحتوى الذي كانت تقدمه، تحت إشراف ورعاية مؤسسها الصحفي المتميز والإذاعي البارز محمود أبو العزائم[1].

يقـول الطيـب قسـم السـيد: عندمـا حـان وقـت انتقـالي للإذاعـة السـودانية مـن إدارة

(1) ـ مقابلة شخصية مع الأستاذ الطيب قسم السيد، أحد أعضاء فريق إذاعة صوت الأمة، تاريخ المقابلة 2024/5/10م.

الإعـلام الداخـلي برئاسـة وزارة الثقافـة والإعـلام، التـي عُينـت عـلى إحـدى وظائفها في أبريـل مـن العـام ١٩٧٩م،، كان الأسـتاذ محمـود أبـو العزائـم قـد انتقـل مـن موقعـه مديـرًا لإذاعـة صـوت الأمـة ليصبـح مديـرًا عامًـا للإذاعـة السـودانية، وعندمـا وافـق الأسـتاذ عثمـان نـصر مديـر الإعـلام الداخـلي برئاسـة الـوزارة عـلي نقـلي بوظيفتـي للإذاعـة السـودانية، وجـدت أن الأسـتاذ محمـد سـليمان بشـير قـد تـولى أمـر الإشراف عـلى إذاعـة صـوت الأمـة ضمـن مهـام أخـرى حملتهـا اللافتـة الموضوعـة عـلى مدخل مكتبـه، وهـي تحمـل عنوانًـا طويـلًا مكتـوب عليـه «الإدارة العامـة للبرامـج الموجهـة المتخصصـة والإذاعـات الإقليميـة» وكانـت تضـم إذاعـة القـرآن الكريـم التـي كان على رأسـها الأسـتاذ محمـد عبـد الكريـم المجـذوب، إذاعـة الموسـيقى ومديرهـا يوسـف السـماني، والبرنامـج الإنجليـزي والبرنامـج الفرنـسي بجانـب إذاعـة المغتربـين، وإذاعـة صـوت الأمـة. في صـوت الأمـة الإذاعـة ذات الإيقـاع الخفيـف والـروح الجاذبـة تـولى الأمـر مبتكـر إذاعـي قديـر، ذو بـاع طويـل، وسـهم مميـز في إنتـاج البرامـج الجماهيريـة والحواريـة.. هـو الأسـتاذ محمـد سـليمان بشـير (دبنقـا) الـذي قدِمـتُ أنـا للإذاعـة في نسـخة محاولـة التحاقـي الثانيـة بهـا بعـد تعينـي بـإدارة الإعـلام الداخـلي في عهـده. وهـو الـذي تـولى أمـر تحويـل وظيفتـي بـذات الدرجـة التـي ترقيـت عليهـا عـلى إعـلام الفـاشر بعـد أن رأى ضرورة نقـلي نقـلًا نهائيًـا، مـن هنـاك إلى كشـف الإذاعـة السـودانية بعـد أن خاطـب السـيد عثمـان أمـين مديـر إدارة شـؤون العاملـين بالهيئـة القوميـة للإذاعـة والتلفزيـون- وهـو الاسـم الـذي كانـت عليـه عنـد أول ضـم لهـا مـع التلفزيـون في عهـد الوزيـر الأسـبق، إسـماعيل الحـاج مـوسى، مطلـع الثمانينـات[1].

إذاعـة صـوت الأمـة السـودانية كانـت فكـرة صائبـة، ومحتـوى قيـم، وإطـارًا جاذبًـا جمـع بـين عمـق الرسـالة وسلاسـة الإيقـاع وحسـن العـرض.. كانـت برامجهـا تبـدأ عنـد السادسـة مسـاء (بمجلـة المسـاء) التـي كان صـلاح الديـن التـوم،، وفريـد يوسـف،، وصـلاح حوايـة اللـه،، أبـرز مخرجيهـا،، وكان أبـرز معديهـا أحمـد آدم صالـح،، وأشـهر مقدميهـا ومقدماتهـا،، الفاتـح الصبـاغ، وهاشـم ميرغنـي، ومبـارك خاطـر، وعاصـم محجـوب، وفاطمـة الصـادق، وليـلى عـوض، وعفـاف أحمـد، وبخيتـة آدم، وفاتـن عـلى بشـارة.. وإسـند لي في أول أيامـي بهـا تقديـم (المفكـرة اليوميـة)، وهـي إحـدى فقراتهـا التـي كان يعدهـا (محمـد فتحـي متـولي) . أسـتاذ تاريـخ المـسرح بالمعهـد العـالي للموسـيقى والمـسرح،، قبـل أن أصبـح أنـا في وقـت

(1) ـ المقابلة السابقة نفسها

لاحق،، أحد مقدميها الأساسين. ومن البرامج التي كانت تقدمها،، إذاعة صوت الأمة،، (منابع وأصول)، للأستاذ الدكتور عمر حاج الزاكي،، و(عناقيد الكلام) للبروفيسور سر الختم عثمان المدير الحالي لجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، و(مهن وحكايات) لهاشم ميرغني عبد الحفيظ، و(مسابقات على الهاتف) للطيب قسم السيد،، و(من ذاكرة الصحافة) للبروفيسور

بلة عبد الله مدني،، و(شريط مونتاج) لصلاح التوم محمد إبراهيم على، و(جذور الإبداع) لإبراهيم البزعي،، ومن أبرز سهراتها،، (وسجى الليل) لصلاح التوم، ويسرية محمد الحسن. وللمزيد من الإضاءات على هذه التجربة الإذاعية، السودانية الفريدة (إذاعة صوت الأمة) ستجدون في هذا الكتاب،، تفصيلًا عن اسهمها في تأطير تجربة الإذاعة السودانية المتميزة،، التي سطرها بإبداعهم، وخلقهم ومبادراتهم،، روادها، وشبابها عبر عقودها المكتنزة بجميل عطائهم وعزيز إسهاماتهم[1].

4. إذاعة وادي النيل (من الخرطوم والقاهرة):

يقول الأستاذ الطيب قسم السيد: أُنشئت في العام ١٩٨٣م عبر بروتوكول مشترك خاص بحضور وزيري الإعلام في البلدين، محمد خوجلي صالحين وصفوت الشريف أمام رئيسي البلدين الأسبقين، جعفر نميري ومحمد حسني مبارك في ديسمبر ١٩٨٣م، حيث كلفت لجنة مشتركة من الجانبين برئاسة معاوية حسن فضل مدير الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون وأمين بسيوني رئيس شبكة صوت العرب لوضع مرتكزات المحتوى المطلوب لبرمجة الإذاعة الثنائية التكاملية المشتركة.

أبرز الأهداف:

1. توثيق أزلية العلاقة بين البلدين في الجوانب الاجتماعية والثقافية والتاريخية.
2. تحليل وعرض الأنشطة الرسمية والمدنية في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار.
3. تعزيز التواصل الثقافي والإبداعي، وتشجيع الابتكار في تطويره وتوثيقه.

انطلق البث على موجة متوسطة في الأول من يناير 1984، بالتزامن مع أعياد

(1) ـ المقابلة السابقة نفسها..

الاستقلال في السودان، مع الالتزام بالسياسة التحريرية لكل جانب. يتولى إدارة الإذاعة مدير عام مقره القاهرة، ومدير مناوب مقره الخرطوم، حيث يتم إنتاج البرامج مناصفة بين الجانبين. تُناقش الدورات الإذاعية دوريًا كل ستة أشهر، بالتناوب بين القاهرة والخرطوم. كان الإذاعي فؤاد عمر أول مدير مصري، والشاعر سيف الدين الدسوقي أول مدير سوداني. تعمل الإذاعة حاليًا على موجة متوسطة بطول 1081 على القمر الصناعي نايل سات بالتردد 1768 و1766[1].

وتتمثل أبرز تحديات الإذاعات السابقة في التالي:

1. غياب هيكل وظيفي أعلى يشرف ويخطط لهذه الإذاعات الموجهة.
2. توقف عدد من الإذاعات الموجهة نتيجة لغياب الرؤية الاستراتيجية.
3. استحداث إذاعات موجهة تبعًا لضرورات دول الجوار، مما أدى إلى فقدان السودان لمساحات وثقل في علاقاته مع

5. إذاعة البرنامج الثاني:

تأسست هذه الإذاعة في أوائل التسعينيات استجابة للتوسع الكبير الذي شهدته الإذاعة السودانية من حيث عدد الخدمات وساعات البث، وكذلك اتساع قاعدة المستمعين. استقطبت الإذاعة مجموعة من المهتمين بالثقافة لإدارة برامجها وإعدادها[2].

ضمت قائمة العاملين في هذه الإذاعة المتخصصة في الثقافة العديد من الأدباء والمبدعين في مختلف المجالات، وتنوعت برامجها بين الشعر والقصة والدراما والأسطورة والنقد والفكر والموسيقى.

6. إذاعة الشعب:

تأسست إذاعة الشعب بعد إنشاء الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون. قال وزير الإرشاد والإعلام القومي آنذاك عند تأسيسها إن الكثير من المواطنين يحبون أغاني البنات والأغاني الشعبية الخفيفة التي تعج بها أجهزة التسجيل

(1) ـ مقابلة شخصية مع الإذاعي الأستاذ الطيب قسم السيد الذي عمل مديرًا لإذاعة وادي النيل في الفترة من مارس 2009، حتى ديسمبر 2020م، مديرًا مناوبًا للإذاعة من أم درمان، تاريخ المقابلة 3/12/2022، الساعة العشرة صباحًا.

(2) ـ أرشيف الإذاعة السودانية، زار الباحث مكتبة الإذاعة السودانية، بتاريخ: 9/5/ 2022م

في الحافلات والمقاهي والأسواق وأحيانًا حتى المنازل. لذلك، قررت الإذاعة استقطاب هؤلاء المستمعين من خلال تقديم هذه الأعمال الغنائية ضمن خدمة منتظمة. بالإضافة إلى الغناء الشعبي، قدمت الإذاعة العديد من البرامج التي اهتمت بالممارسات الشعبية والعادات والتقاليد. كانت تبث برامجها في الفترة النهارية من الساعة 12 ظهرًا حتى 3 مساءً[1].

7. إذاعة صوت الموسيقي:

تأسست إذاعة صوت الموسيقى كخدمة محدودة النطاق مقارنة بسابقاتها، حيث كانت تقدم نماذج من الموسيقى العالمية الهادئة في الصباح والموسيقى الصاخبة في فترات البث المسائية. ورغم نقاء إرسالها وجمال الموسيقى التي كانت تبثها، إلا أنها لم تجد الكثير من المستمعين بسبب بثها على موجة الـ FM ذات المدى المحدود، حيث لم يتجاوز إرسالها العاصمة المثلثة. توقفت هذه الخدمة الإذاعية بعد تعطل الموجات المتوسطة 524 و 531 مترًا في مناطق العرضة والفتيحاب[2].

8. إذاعة السلام (90 FM):

إذاعة السلام (90 FM) هي جزء من شبكة الإذاعة الوطنية التي تأسست في عام 2005. في ورشة العمل التي عُقدت في العام 2005، تمت مناقشة أهمية السلام في الإذاعة والتلفزيون. وفي عام 2006، تشكلت لجنة لدراسة إنشاء إذاعة السلام وتم الإعلان عن ذلك في 25 أكتوبر 2007. بدأت الإذاعة بالبث التجريبي في 27 أكتوبر 2007[3]. ويقع مقرها الرئيسي في مباني الإذاعة السودانية.

ترتبط إذاعة السلام بالرؤية العامة للهيئة وقطاع الإذاعة، والتي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والرقي الاجتماعي، وتعزيز روح المشاركة الجماعية والتعارف والثقة، وتجسيد ثقافة السلام. ومن بين مهامها الرئيسية، تعزيز القيم العليا للمجتمع من خلال برامج تفاعلية تعكس هموم الشعب وقضاياه المجتمعية، وتسهم في التواصل والتواصل بين الناس والقادة الرسميين والمجتمعيين، وتجعل

---

(1) ـ الوزير هو محمد خوجلي صالحين الأرشيف الإذاعة السودانية. أنظر: الإذاعة السودانية في نصف قرن، دار المؤتمن للنشر والطباعة والتأليف، ط 3، 2017، ص 291.

(2) ـ عوض إبراهيم عوض، الإذاعة السودانية في نصف قرن، دار المؤتمن للنشر والطباعة والتأليف، ط 3، 2017، ص291.

(3) ـ مقابلة شخصية مع مدير الإذاعة الأستاذ / ماجد حسن على بتاريخ 28/6/2019م بمقر إذاعة السلام في أم درمان، الساعة 9:30 صباحا.

البـث مسرحًـا لتبـادل الآراء الإيجابيـة والمشـاركة في البرامـج الإذاعيـة، ممـا يتمـاشى مـع معايـير المهنـة لتعزيـز قيـم السـلام ونـشر الثقافـة السـلمية.[1].

الأهداف:

تتميـز إذاعـة السـلام بتوجههـا الرامـي إلى تحقيـق أهـداف رئيسـية تتوافـق مـع رؤيـة الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون وقطـاع الإذاعـة. وتتمثـل هـذه الأهـداف في:

تعزيـز ثقافـة التشـاركية: مـن خـلال برمجـة شـاملة تشـمل جميـع فئـات المجتمـع وتنمّـي ثقافـة المشـاركة في صنـع رسـالة الإعـلام.

1. تعزيـز المحبـة وتعميـق الوحـدة الوطنيـة: مـن خـلال تعزيـز روح المحبـة وتعزيز الاندمـاج الوطنـي وتعزيـز قيـم التعـاون والتضامـن بـين أفـراد المجتمع.
2. تحفيـز التنميـة والعمـل مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار ونـشر ثقافـة السـلام: مـن خـلال تعزيـز الوعـي بأهميـة العمـل وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة كعنـاصر أساسـية في تحقيـق الاسـتقرار ونـشر ثقافـة السـلام.
3. تشـجيع التواصـل والتفاعـل الثقـافي: مـن خـلال إبـراز التنـوع الثقـافي والتراثـي للشـعب السـوداني وتعزيـز التفاهـم والتعايـش السـلمي وتعزيـز الإبـداع الفنـي والثقـافي المتميـز.
4. تبسيط وشرح الاتفاقيات: من خلال تقديم شروحات وتوضيحات للاتفاقيات بلغات ولهجات محلية، بهدف تعزيز الفهم الشامل للآليات والترتيبات التابعة لهذه الاتفاقيات.
5. المساهمة في إدارة آثار الحروب والكوارث: من خلال توعية الجمهور وتقديم معلومات وبرامج تساعد في التعامل مع آثار الحروب والكوارث ومشكلة النزوح والألغام.
6. تعزيز الوحدة الوطنية: من خلال تعزيز الانتماء الوطني وتعزيز الوحدة الوجدانية بين أفراد المجتمع.
7. الاهتمام بالمرأة والطفل والفئات الفاعلة في المجتمع: من خلال تقديم برامج خاصة تركز على قضايا المرأة والطفل وتعمل على تعزيز التواصل والتواصل بين الفئات المختلفة في المجتمع وتعزيز الوحدة والتلاحم بينها.

(1) ـ منشورات إذاعة السلام، مطبق تعريفي بدون ترقيم، الإذاعة.

9. إذاعة البيت السوداني(FM100):

إذاعة البيت السوداني هي إذاعة تابعة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، تم تأسيسها في عام 2006 [1]. تهتم الإذاعة بشؤون الأسرة السودانية على المستوى الاجتماعي والثقافي والفني، تركز على الحياة اليومية لأفراد المجتمع السوداني وتعكس التنوع والثقافة الغنية للبلاد تأسست الإذاعة بناءً على فكرة الأستاذ عوض جادين، المدير السابق للإذاعة، الذي رأى أهمية إنشاء إذاعة تستخدم مكتبة الأغاني الغنية بالإذاعة. استندت الإذاعة إلى علوم إنسانية مثل علم النفس وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى الثقافة السودانية، لتوجيه أغاني تخدم الأسرة السودانية، وخاصة الأطفال. تم تكليف الدكتور طارق البحر والشفيع إبراهيم بتقديم رؤية متخصصة لعمل الإذاعة.

الأهداف:

- تعزيز وتعميق المفهوم الثقافي السوداني لمواجهة التأثيرات الثقافية الأجنبية، من خلال محطات الـ FM التي تغطي ولاية الخرطوم واستضافة المحطات الأجنبية.
- إبراز الجوانب المادية والروحية للثقافة السودانية.
- خلق وعي اجتماعي ونفسي وفني يساهم في تعزيز الذوق العام والانتماء الوطني وتطوير الذوق السوداني.
- تشجيع المنافسة بين المحطات لتعزيز القيم النبيلة التي يحملها المجتمع السوداني.
- بث ثقافة اجتماعية تتوافق مع روح العصر وتحافظ على التراث السوداني.
- توعية الشباب بالثقافة والحياة الاجتماعية لمساعدتهم في التعامل مع قضاياهم الاجتماعية.
- المساهمة في رفع الوعي لدى الأمهات وتعزيز دور الأسرة في تنمية الطفل.
- إنشاء سوق للإعلان والترويج.

(1) ـ مقابلة مع الأستاذ عوض أحمدان مدير الإذاعة بتاريخ 28/6/2019م الساعة 11 صباحا.

الخارطة البرامجية:

تتبع الإذاعة خارطة برامجية تلبي احتياجات جميع فئات الجمهور السوداني، حيث تبدأ من الجمهور الصغير وتتوسع تدريجيًا لتشمل جميع شرائح المجتمع السوداني. تعتمد الخارطة البرامجية على فكرة التجديد والتنويع لتجاوز القيود والرقابة[1]. وتتغير الخارطة البرامجية للإذاعة كل ثلاثة أشهر. تستند الخارطة على التخطيط والمهنية، وتغطي مجالات وأنماط فنية تعكس الحراك الفني والثقافي في المجتمع السوداني. تتضمن برامجها مجموعة متنوعة من البرامج والسلاسل الخفيفة، وتعتمد قوالب البرامج على التنوع وتوظيفه لتوصيل رسالتها الإعلامية وتلبية احتياجات المستمع المستهدف في الجوانب المكتوبة والسمعية والموسيقية والغنائية. تستفيد الإذاعة من محتوى مكتبة الإذاعة السودانية لتقديم أروع اللوحات الغنائية والموسيقية السودانية التي تعزز الروابط بين البيت السوداني وقيمه وثقافته. تعمل الإذاعة بنظام شامل يستند إلى خريطة برامج مرنة تتطور تدريجيًا. تضم فريقًا من أفضل الكفاءات والخبرات في مجال العمل الإذاعي إذ تعتمد الإذاعة في توصيل خطابها الإذاعي على عدد من المختصين في الجوانب الثقافية والاجتماعية والسلوكية والفنية ونحوها.

الهيكل الإداري:

يتكون الهيكل الإداري من مدير الإذاعة ونائبه، مدير المدير ونائبه، والمدير الفني ومعاونيه.

في بدايتها اعتمد على أداء 6 من العاملين الموظفين فيها بما فيهم مدير الإذاعة، إضافة للمتعاونين[2].

10. إذاعة الشباب وكل الرياضيين 93. FM:

إذاعة الشباب والمجتمع هي إذاعة تهتم بقضايا الشباب في مجالات التعليم والرياضة والثقافة والمجتمع. تم إنشاؤها في عام 2013م وتتميز ببرامجها المتنوعة والجاذبة والجادة. تتبنى إذاعة الشباب والمجتمع الموجهات العامة التالية:

1. استيعاب قطاع الشباب والرياضة والطلاب في المراحل التعليمية المختلفة من خلال برامج تحمل مضامين جادة.
2. استثمار طاقات الشباب والرياضيين كدافع لتحقيق التنمية والتطور في بلادنا.

---

(1) ـ ورقة عمل تعريفية لإذاعة البيت السوداني - المقاصة والأشكال، حصل عليها الباحث من مكتبة الإذاعة بأم درمان.

(2) ـ مقابلة شخصية مع الأستاذ طارق البحر، مدير مؤسس لإذاعة البيت السوداني بتاريخ 2022/12/13 الساعة 10 صباحًا.

3. تعزيز المعرفة في مجال اللغات والتكنولوجيا الحديثة من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين.
4. العمل على تشجيع وتطوير المجتمع الرياضي الإبداعي والمبدع.
5. استثمار الروح القومية كحاجز لتجاوز القبلية الرياضية الضيقة.
6. الاحتكام إلى لغة جديدة تنبع من المجتمع وتستصحب متغيرات العصر.
7. الثقافة الرياضية والإرث الحضاري ووسائل العلم في بيئة رياضية نقية وراقية.
8. تعزيز قيم المثاقفة بين الشباب في قضايا الإبداع الفني والأدبي.

الأهداف:

1. الاهتمام بالشباب وقضاياه باعتبارهم القطاع الأكثر فعالية وتأثيرًا في المجتمع.
2. تعزيز القيم والمبادئ السلوكية الراقية والمتحضرة في البيئة الرياضية.
3. تعزيز روح التنافس الحر الشريف كبديل للمشاحنات والتعصب الذي يحيط بالمجتمع الرياضي.
4. استرجاع الماضي وربطه بالحاضر والمستقبل، للحفاظ على التراث الرياضي وتطويره.
5. الاهتمام بالفرق القومية وتعزيز الانتماء الوطني والتعاون بين الثقافات المختلفة في المجتمع[1].

تناول الباحث في المبحث نشأة الإذاعة السودانية والتحديات التي واجهتها، وتطورها، والإذاعات الموجهة في السودان التي انطلقت من الأستوديوهات الرئيسة بأم درمان، ومستويات السياسات الإعلامية التي عملت بها، وفي المبحث التالي يتناول الباحث الإذاعات الولائية في السودان، من حيث النشأة والأهداف، والإذاعات القومية التي نشأت في كنف الوزارات والمؤسسات الحكومية.

(1) ـ أرشيف الإذاعة، وثائق حصل عليها الباحث من مكتبة الإذاعة بأم درمان.

المبحث الثاني

الإذاعات الولائية في السودان

وفقًا لأهداف الحكومة في تطوير الإذاعة الموجهة، تم اتخاذ قرار بإنشاء خدمات إذاعية على مستوى الأقاليم في السودان التي تم إعادة توزيعها جغرافيًا وسياسيًا بناءً على تطبيق النظام الفدرالي وتقسيم البلاد إلى ولايات. تم اعتبار الإذاعة الولائية واحدة من أهم وسائل الإعلام الولائية في السودان، حيث تلبي متطلبات التخطيط الوطني لمواكبة التوسع الإداري.

تُعتبر الإذاعات الولائية واحدة من أهم وسائل الإعلام في السودان. أنشئت استجابةً للمطلب القومي والحيوي للتخطيط الوطني، حيث تم إدراجها لمواكبة التوسع الإداري في البلاد وتقسيمها إلى مديريات. ومع ذلك، يعتبر مبارك إدريس الشيخ أن إنشاء الإذاعات الولائية في السودان لم يتم وفقًا لتخطيط علمي دقيق. فبعض هذه الإذاعات نشأت نتيجة أسباب سياسية، في حين استفادت البعض الآخر بشكل مفرط من محطات التغذية عندما تعذر بث جزء من برامج الإذاعة القومية في أوقات محددة. وبالتالي، أصبحت هذه الإذاعات تمتلك وجودًا حقيقيًا وواقعيًا، مما أجبر الهيئة القومية للإذاعة على الاهتمام بها ورعايتها من خلال الإدارة العامة للإذاعات الولائية والموجهة برعاية شؤونها[1].

تهدف الإذاعات الولائية إلى تعزيز بث البرنامج العام وتوسيع نطاقه الجغرافي في الولاية المعنية. تتمكن هذه الإذاعات من بث برامجها في ساعات محددة ومن مدينة واحدة في الولاية، وتتبع الهندسة الإذاعية المحددة من قبل مهندسي الإرسال الإذاعي.

تاريخ نشأة الإعلام الولائي في السودان يرتبط بنظام الحكم ويشبه الإعلام الولائي في دول العالم الثالث. يُعَدُّ الإعلام الولائي أحد الأجهزة الإدارية الحكومية التي تخضع للإشراف الحكومي والتوجيه السياسي. يعتقد الأستاذ عبد الله الحسن خواجة أن نشأة الإعلام الولائي في السودان يعود إلى منتصف الخمسينات، خلال فترة الحرب في جنوب البلاد وارتفاع دعوات الانفصال. تمت فكرة إنشاء مكاتب إعلام في الولايات الجنوبية، ولكن لم يتم تنفيذها إلا في عام 1957. بعد ذلك، قررت الحكومة توسيع نطاق الفكرة لتشمل المديريات الشمالية.

(1) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ صلاح الدين الفاضل المدير الأسبق للإذاعة السودانية، مرجع سابق.

ظهرت بالفعل عدة مكاتب إعلام في المديريات، ولكن نظام نوفمبر 1958 لم ينجح في وضع الأسس والمناهج والسياسات الصحيحة لتطوير هذه المكاتب، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الجهود الشخصية للمؤسسين[1].

خلال فترة حكم مايو، ركز الاهتمام بالإعلام ومؤسساته في الغالب على الأجهزة المركزية، وتلقى الإعلام الولائي نسبة قليلة من هذا الاهتمام. لم يتمكن الإعلام الإقليمي في تلك الفترة من التطور بسبب التوالي الحادثات والأحداث. عندما وقعت اتفاقية رجب، زاد الاهتمام بالإعلام وشهد هجمات حادة على المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها، مما أدى إلى تصاعد الخلافات والنزاعات الحزبية حول وزارة الإعلام ومؤسساتها، وعرقل ذلك تقدم الإعلام مرة أخرى. واحدة من الأسباب التي أدت إلى ظهور وسائل إعلام ولاية في السودان هي تنوع الثقافات والتقاليد والعادات في البلاد، مما يتطلب وجود خطط وسياسات تنموية متنوعة تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر.

نماذج من الإذاعات الولائية:

بدأت التجربة بإنشاء إذاعة جوبا في عام 1961، حيث تم تشغيلها بواسطة فرق إذاعية تابعة للإذاعة الأم وتعمل بنصف وقت. توقفت الإذاعة عن العمل بعد ثورة أكتوبر في عام 1964 استنادًا إلى قرار تركيز الأعمال في الإذاعة الأم. استؤنفت العمل فيها في عام 1974. بعدها تم توسيع فكرة إنشاء الإذاعات الولائية لتشمل أكثر من عشرين ولاية[2]. في عام 1998، تأسست إدارة الإذاعات الولائية والموجهة والمتخصصة تحت إدارة الإذاعة السودانية، وتعمل كجهة مستقلة بميزانية خاصة للإشراف العام على الإذاعات الولائية في جميع ولايات السودان. وقد وضعت الإدارة بعض المبادئ التوجيهية لبرمجة الإذاعات الولائية في السودان، حسبما وردت في تقرير إدارة المعلومات والبحوث والتوثيق في وزارة الإعلام والثقافة، منها ما يلي:[3]

1. الالتزام بالاستراتيجيات القومية
2. تنمية المجتمعات المحلية.
3. إفراد مساحة لأنشطة المجتمع بما يتلاءم والاستراتيجية القومية للبلاد.

(1) أحمد عمر عبد الرسول، أهمية الإذاعة الولائية فى تحقيق التنمية السياسية بالسودان، مجلة العلوم الإنسانية، مج16، ع2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مرجع سابق.

(2) مبارك إدريس الشيخ، دور الإذاعة في تنمية المجتمع المحلى: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القران الكريم الدراسات العليا 1423هـ - 2002م، ص59.

(3) إدارة المعلومات والبحوث والتخطيط بالأمانة العامة لوزارة الإعلام والاتصالات.

لتنفيذ هذه التوجهات، تم عقد عدة مؤتمرات من قبل إدارة الإذاعات الولائية في مختلف ولايات السودان، ابتداءً من نوفمبر 1991م، وذلك لمناقشة قضايا واهتمامات الإذاعات الولائية. وقد تحقق العديد من الأهداف المتعلقة بتطوير هذه الإذاعات وفقًا للتوجيهات العامة للدولة.

نظرًا لاستمرارية توسيع رقعة إنشأ محطات إذاعية في السودان، وعلى الرغم من تغطية إذاعة أم درمان الرئيسية لمساحات واسعة، قامت الإدارة العامة بتأسيس إذاعات تابعة لإذاعة أم درمان وإذاعات موجهة ومتخصصة. تم وصف هذا في قرار صادر عن مدير هيئة الإذاعة السودانية بتأسيس الإدارة العامة للإذاعات الولائية والموجهة والمتخصصة. وصاحب الفكرة والمدير المؤسس لهذه الإدارة هو الأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل. قدم مذكرة لمدير هيئة الإذاعة تشدد على ضرورة إنشاء إذاعات تعبر عن التنوع الثقافي للسودان، وذلك ضمن استراتيجية قوية تدعم الفرص للنشاط الإعلامي على مستوى ولايات السودان، وفي ذلك الوقت كانت هناك 25 ولاية. يقول الأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل: إن المقترح وجد موافقة ودعم لاسيما وأن تجربة الإذاعات الولائية كانت قد بدأت بإذاعة (جوبا) قبيل انفصال دولة جنوب السودان. ومن ثمَّ تمَّ تنفيذ الفكرة بإنشاء إذاعة البرنامج الثاني، في مقابل الإذاعة القومية وإذاعة فرنسا القومية، وكانت بالأساس موجهة للمستمعين الذين يستمعون للإذاعة الفرنسية التي كانت موجهة لقطاع المستمعين السودانيين على أن تقوم هذه الإذاعة بإشباع رغبات المستمعين السودانيين حتى لا يتجهوا إلى متابعة الإذاعة الفرنسية التي أنشأتها الحكومة الفرنسية وذلك في ظل التنافس البريطاني الفرنسي، وبجانب ذلك كانت الإذاعة البريطانية تغطي مناطق واسعة من البلاد، ومن هنا برز الاهتمام بتنفيذ فكرة الإذاعات الولائية الموجهة والمتخصصة والتي اعتبرت نوعًا من الإذاعات التي تعطي اهتمامًا بالبيئة والثقافة والخصوصية المحلية، ولكنها تقوم على سياسات وموجهات إعلامية مركزية تنبع من الإدارة العامة للإذاعات الإقليمية (الولائية) والإذاعات الموجهة والمتخصصة، وفي عام 1992م صدر قرار من مدير عام هيئة الإذاعة السودانية بإنشاء الإدارة العامة للإذاعات الإقليمية والموجهة والمتخصصة، كإدارة منفصلة تتبع للمدير العام للهيئة القومية للإذاعة السودانية وبميزانية خاصة بها وأسندت إدارتها للأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل بوظيفة نائب المدير العام للهيئة القومية للإذاعة ومدير عام الإذاعات الإقليمية والموجهة والمتخصصة وذلك في 11 فبراير 1992م[1].

(1) ـ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل، أم درمان، 2023م، مرجع سابق.

جدول رقم (1-3) الإذاعات الولائية في السودان عام 1999م [1]

الرقم	إسم الإذاعة	الولاية	عام الإنشاء	ملاحظات
1	إذاعة جوبا	بحر الجبل	1966م	
3	واو	بحر الغزال	1978م	
4	نيالا	جنوب دار فور	1982م	تأسست في العام 1983 إبان عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري لتكون محطة تقوية للإذاعة السودانية لإيصال البث الى دول غرب افريقيا في ذلك الوقت محطة تشيكية الصنع من وحدتين كل وحدة تنتج ٢٥ كيلواط لتكون طاقة البث القصوى ٥٠ كيلواط بخصوص اذاعة نيالا وفكر المثقفون بمدينة نيالا في الاستفادة من المحطة لتأسيس إذاعة محلية وانطلق الصوت منذ ذلك الوقت الى ان اسكته صوت الرصاص بعد اندلاع حرب ١٥ ابريل حزيران ٢٠٢٣م المشؤومة
5	إذاعة مدني	ولاية الجزيرة	1984م	
6	الأبيِّض	شمال كردفان	1984م	
	كسلا	ولاية كسلا	1986م	
7	عطبرة	ولاية نهر النيل	1986م	
8	دنقلا	الولاية الشمالية	1986م	
9	ملكال	أعالي النيل	1991م	
10	الخرطوم	الخرطوم	1991م	
11	سنجة	ولاية سنار	1991م	
12	الفاشر(محطة رابحة الكنانية)	شمال دار فور	1991م	تأسست اذاعة شمال دارفور محطة رابحة الكنانية 1991وبدا البث في المحطة الثانية محطة شقراء ١٩٩٣
13	القضارف	القضارف	1992م	
14	كادوقلي	جنوب كردفان	1994م	
15	الدمازين	النيل الأزرق	1994م	

(1) ـ أحمد عمر عبد الرسول، أهمية الإذاعة الولائية فى تحقيق التنمية السياسية بالسودان، مجلة العلوم الإنسانية , مج16, ع2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص51 – 69.

16	الفولة	غرب كردفان	1995م	
17	الجنينة	غرب دار فور	1998م	
18	كوستي	النيل الأبيض	1999م	
19	بورتسودان	البحر الأحمر	1994م	
20	وادي حلفاء	الولاية الشمالية	1994م	
21-	زالنجي	وسط دارفور		
23-	الظغين	شرق دارفور		

أبرز التحديات التي واجهت الإذاعات الولائية:

على الرغم من إنشاء العديد من الإذاعات الولائية، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة، منها:

1. **عدم وضوح السياسات الإعلامية تجاه هذه المؤسسات:**

الكادر البشري: كان يتم انتدابه في السابق من الإدارة العامة للإذاعات الولائية، ولكنه أصبح يُعيّن غالبًا من قبل الوالي والوزير المختص بالولاية.

غياب التشريعات والسياسات البرامجية المركزية: إذ تقوم إذاعات الولايات بإنتاج برامجها بناءً على قدرات وإبداعات مدير الإذاعة ومدير البرامج بها. غياب مجالس التخطيط البرامجي المركزية على مستوى كل ولاية.

2. **ضعف التمويل المركزي:** ينعكس ذلك في إنتاج البرامج الإذاعية وتوفير قطع الغيار لأجهزة الاستوديوهات والإرسال الإذاعي.
3. **غياب التشريعات** والسياسات المتعلقة بالإرسال الإذاعي.
4. **عدم وجود فرق للمراجعة والتقييم الدوري:** يتجلى ذلك في عدم تقييم أداء الإذاعة من حيث القوى الوظيفية، التمويل والصرف، المحتوى، متطلبات الجمهور، وتبادل ونقل الوظائف من ولاية إلى أخرى.

المبحث الثالث

الإذاعات القومية في كنف الوزارات والمؤسسات الحكومية

1. إذاعة القوات المسلحة:

تم تأسيس إذاعات تابعة للوزارات الحكومية بشكل مستقل عن الإدارة العامة للإذاعات الولائية والموجهة والمتخصصة. ورأى المؤيدون لهذه الفكرة أنها تخدم وزاراتهم وتخصصاتها. على سبيل المثال، أنشأت وزارة الدفاع إذاعة القوات المسلحة على الموجة FM 97 لبث برامج موجهة للجيش وأفراده في جميع وحداته، بالإضافة إلى التواصل مع الرأي العام. تم تحديد مقرها واستوديوهاتها في الخرطوم بالقرب من القيادة العامة للجيش في شارع النيل. وقد تم تثبيت محطات إرسال خاصة بها في معظم ولايات السودان.

في عام 1989، صدر قرار من القيادة العامة للجيش بتأسيس إذاعة تحمل اسم الوحدة الوطنية، وهي مكلفة بمقابلة ادعاءات التمرد في تلك الفترة. تم تكليف التوجيه المعنوي للقوات المسلحة بإنتاج برامج هذه الإذاعة.

في مارس 1989، بدأت إدارة التوجيه المعنوي بإنتاج وبث برامج عسكرية من خلال إذاعة الوحدة الوطنية، واستمر هذا البث حتى عام 1993. في عام 1994، تولى فرع الإعلام العسكري إنتاج برنامج «مع الجنود» عبر إذاعة أم درمان، حيث تم استضافته على الموجة المتوسطة 372 م. هـ. ومن ثم تم بثه عبر الإذاعات الولائية في جميع أنحاء السودان[1].

بث البرنامج توقف لفترة وجيزة بسبب نقص التمويل، وتم ضمه إلى الإذاعات المتخصصة في الهيئة القومية للإذاعة، لكنه توقف مجددًا بسبب شح الإمكانات حتى صدر قرار بوقف الإذاعات المتخصصة التابعة للهيئة في عام 2002[2].

---

(1) ـ مقابلة شخصية مع مدير الإذاعة عقيد محمد جاد الله بتاريخ 2016/6/26م الساعة 12 ظهرًا.

(2) ـ مقابلة شخصية مع الدكتور عبدالمولى موسى محم المدير المؤسس لإذاعة القوات المسلحة، تاريخ المقابلة، 10/11/2022م.

نتيجة لذلك، قامت إدارة التوجيه المعنوي بتجديد الأستوديو الإذاعي بفرع الإعلام العسكري وتحديثه بالأجهزة الرقمية الحديثة. كما تم الاتفاق مع الهيئة القومية للإذاعة على إعادة إطلاق إذاعة القوات المسلحة في الأول من أغسطس 2002، بخارطة برامجية متوازنة تبث لمدة ساعتين يوميًا على الموجة المتوسطة 393 وأحيانًا على الموجة 312 متر هـ. استمر البث حتى عام 2005 عندما توقف مرة أخرى لأسباب تتعلق بالميزانية. في عام 2005، نفذ الإعلام العسكري يومًا مفتوحًا للاحتفال بعيد الجيش الـ51 في كوستي، برعاية عدة شركات، وبعد ذلك تقرر استجلاب محطة إذاعية على موجة FM. في 25 مايو 2006، بدأت الإذاعة الحالية بالبث على الموجة 97 FM، لتكون صوتًا ناطقًا باسم القوات المسلحة وداعمة لاستراتيجية الأمن القومي. حيث تمثلت أهدافها في الآتي:

- تعزيز السلام والاستقرار عبر برامج مخصصة.
- تعزيز التماسك الاجتماعي ودمج المجتمع في وحدة متكاملة لتحقيق الوحدة الوطنية.
- تسليط الضوء على القيم السودانية الأصيلة في المجتمع.
- التحفيز على العمل وزيادة الإنتاج من خلال برامج مخصصة.
- نشر روح التدين عبر برامج التوجيه والإصلاح الديني.

بدأت الإذاعة البث بثماني ساعات يوميًا من السابعة صباحًا حتى العاشرة مساءً، ثم زادت إلى 15 ساعة، ثم 17 ساعة. وفي الأول من يناير 2008، أصبحت تبث على مدار 24 ساعة يوميًا، وتغطي جزءًا من ولايات غرب البلاد[1].

ومن أهم التحديات التي واجهت هذه الإذاعة:

1. غياب هيكل وظيفي برامجي ثابت.
2. انعدام العلاقة بين البرامج والقطاع الهندسي وبين إدارة الإذاعة السودانية.
3. نقص المخصصات المالية اللازمة لتسيير برامجها.
4. عدم وجود مجلس تخطيط برامجي يشرف على البرامج ويتابع المحتوى.

(1) ـ كتيب إذاعة القوات المسلحة، حصل عليه الباحث في زيارته لمقر الإذاعة بشارع النيل في الخرطوم، بتاريخ 3-2-2019م

2. إذاعة ساهرون الموجة(99.6) (صوت الشرطة السودانية):

رأى المسؤولون ضرورة إنشاء إذاعة تخدم الشرطة والأمن المجتمعي في السودان. بتاريخ 2 يناير 2008، تقدمت الشرطة السودانية بخطاب إلى وزير الإعلام للحصول على الموافقة على إنشاء إذاعة تهتم بشؤون الشرطة السودانية. تمت الموافقة ومنحت التصريح من لجنة الإذاعات الخاصة في 26 يونيو 2008. في نفس العام، منحها الهيئة القومية للاتصالات التردد على الموجة 99.6 FM في 11 سبتمبر 2008. وفي 18 فبراير 2009، بدأت البث الأثيري لصوت الشرطة السودانية تحت اسم «ساهرون»، المتخصصة في الشؤون الشرطية والتوعية الأمنية.

الرؤية:

زيادة الوعي الأمني للمواطن عبر برامج مفتوحة تعتمد على المعالجة المباشرة، بالإضافة إلى برامج تفاعلية ذات طابع عادي مع المواطن والمستمع. كما تهدف الإذاعة إلى تقديم خدمات يومية مباشرة تهم المواطن في حياته اليومية من خلال رسائل توعوية وخدمية للجمهور.

الأهداف:

- التفاعل مع التغيرات في الساحة الأمنية والتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى لمواجهة الظواهر الأمنية.
- التأكيد على احترام حقوق الإنسان وفقًا للقيم والعقائد دون المساس بأمن واستقرار المجتمع.
- التغطية الإعلامية للجهود الأمنية في مكافحة الجريمة، مع التركيز على تضحيات أفراد الشرطة لتعزيز الثقة والمصداقية بين الشرطة والجمهور.
- التعريف بدور المجتمع في المحافظة على الأمن والاستقرار من خلال إشراك المواطن في العمل الأمني وخلق دور فاعل له يدعم الشرطة في مهامها[1].
- الحفاظ على مقدرات البلاد الوطنية واستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة.

---

(1) ـ منشورات إذاعة ساهرون، مطبق تعريفي، حصل عليه الباحث في زيارات لإذاعة ساهرون في مقرها بالخرطوم، تاريخ الزيارة: 12/4/ 2018م.

- تثبيت مفاهيم السلامة العامة والتوعية الأمنية، والحماية من المخاطر والأضرار المادية والمعنوية، وتحصين المجتمع ضد الممارسات التي تنتهك حقوق الأفراد وأمنهم وسلامتهم.

الرسالة الإعلامية:

تتجاوز الرسالة الإعلامية لإذاعة ساهرون الأمن فقط، إذ تستهدف الجمهور العام وتخدم غرض الشرطة في خدمة الشعب[1].

تقدم إذاعة «ساهرون» FM 99.6 مجموعة متنوعة من البرامج التوعوية الأمنية للمواطن. تتضمن هذه البرامج المختلفة مجالات متعددة في البرنامج اليومي، مثل التوعية المرورية، والسلامة العامة، والتوعية القانونية التي تنظم حياة الأفراد والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإذاعة برامجًا متخصصة في المجال الثقافي، والشأن الاجتماعي، والتوثيق لتاريخ الشرطة السودانية عبر العصور. وتعرض الإذاعة أيضًا برامج دينية متنوعة تشمل الأدعية والأذكار، والمعالجات الدينية للقضايا الأمنية، بالإضافة إلى الأدب النبوي الشريف، والمدائح، وسيرة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. تتميز الخطة البرامجية للإذاعة بتنوعها وشموليتها، حيث تشكل البرامج الشرطية نسبة 30٪، في حين تشكل البرامج الثقافية والمتنوعات 20٪، والبرامج الدينية 15٪، والبرامج السياسية 15٪، والبرامج المتعلقة بالأسرة والطفل 10٪، والبرامج الاجتماعية 5٪، والبرامج التوعوية 5٪. تبدأ الإذاعة بث برامجها في الساعة الخامسة صباحًا وتستمر حتى الساعة الثانية عشرة ليلًا، بمجموع 20 ساعة يوميًا. تم توفير إشارة الإذاعة عبر القمر الصناعي «عرب سات» على التردد (KHZ10810). وتم توسيع نطاق الإذاعة لتشمل ولايتي كسلا والجزيرة حتى الآن[2].

التمويل:

بما أن إذاعة ساهرون تعد محطة متخصصة تابعة لوزارة الداخلية، وتهتم بالتوعية الأمنية وشؤون الشرطة وأفرادها، فإن تمويلها يأتي من وزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الإذاعة على الإيرادات الناتجة عن الإعلانات،

(1) ـ مقابلة شخصية مع عقيد شرطة/ مالك ساتي المدير التنفيذي لإذاعة ساهرون، بتاريخ 2016/6/27م الساعة 1 ظهرا.

(2) ـ مقابلة شخصية مع الأستاذة مهيرة أحمد عبد الرحمن، مدير التخطيط البرامجي بتاريخ 2016/6/27م الساعة 2 ظهرا..

حيث أنشأت قسمًا تجاريًا مختصًا بالإعلانات الداخلية والخارجية[1].

تُعد إذاعة ساهرون أول عضو في اتحاد إذاعات FM التابع لمنظمة اتحاد إذاعات الدول العربية منذ عام 2016. وقد توسع بثها ليشمل ولايتي كسلا والجزيرة بعد أن كان مقتصرًا على ولاية الخرطوم. كما تم رفع بثها إلى القمر الصناعي عرب سات على تردد 10810.

يؤكد الأستاذ الدكتور علي شمّو أن إنشاء إذاعات موجهة ومتخصصة مثل ساهرون أصبح ضرورة ملحة بسبب الظروف التي مر بها السودان، في إطار تأسيس مؤسسات إعلامية فعالة، وتتمثل أبرز تحديات هذه الإذاعة في التالي:

1. عدم وجود هيكل وظيفي فني يحدد كيفية إدارتها وتقييمها.
2. غياب مجلس تخطيط برامجي يشرف على محتوى الإذاعة.
3. نقص في الميزانيات المخصصة لتسيير أمورها.
4. ضعف التنسيق بينها وبين البرنامج العام من أم درمان.

3. إذاعة بلادي:

تأسست إذاعة بلادي تحت كنف جهاز الأمن والمخابرات السوداني في عام 2016 بالخرطوم. تُعد الإذاعة محطة وطنية مستقلة وشاملة تركز على الأخبار والشؤون السياسية، مع تخصيص مساحات ملحوظة للاهتمامات الأخرى لجمهور المستمعين. تغطي خدماتها الإذاعية العاصمة وكافة ولايات السودان عبر مختلف الموجات الإذاعية، ومنصات الإنترنت، والأقمار الاصطناعية، وبدأت بثها التجريبي في يناير 2017[2].

أكد المهندس عبد الرحمن إبراهيم عبد الله أرباب، المدير المؤسس لإذاعة بلادي (2016-2020)، أن الإذاعة سعت لتغطية البث في المدن الأكثر كثافة سكانية وعواصم الولايات، وخاصة المناطق التي تعاني من هشاشة مجتمعية وأمنية مثل دارفور والمناطق الحدودية الأخرى. كما تم استهداف طرق المرور العابرة والسريعة والمناطق الحدودية، مثل حلايب وأبيي في الجنوب والكرمك في

(1) ـ مقابلة شخصية مع عقيد شرطة/ مالك ساني المدير التنفيذي لإذاعة ساهرون، بتاريخ 2016/6/27م الساعة 1 ظهرا.

(2) ـ مقابلة شخصية مع عبدالرحمن إبراهيم أرباب، مدير مؤسس إذاعة بلادي، بتاريخ 2018/7/18م ، الساعة 5 عصراً.

ولايــة النيــل الأزرق. كمــا ركــزت الإذاعــة عــلى مناطــق جنــوب كردفــان التــي تضــم أعــدادًا كبــيرة مــن النازحــين مــن دولــة جنــوب الســودان، حيــث كان عــدد النازحــين والمعدِّنــين في منطقــة اللــيري أكــبر مــن عــدد المواطنــين الســودانيين المقيمــين، ممــا كان يؤثــر عــلى التغيــير الديموغــرافي للمنطقــة. كذلــك، كانــت هنــاك أهميــة لتغطيــة شرق الســودان مثــل طوكــر. وقــد تــم اختيــار اســم «بــلادي» وشــعارها ليعــبر عــن قوميــة الرســالة والأمــة الســودانية، مشــددين عــلى الوحــدة والهويــة الوطنيــة. كان مــن بــين أبــرز أهدافهــا تعزيــز القيــم الوطنيــة ودعائــم الوحــدة الوطنيــة والســلام المجتمعــي دون أي تحيــز ســياسي، بــل بهــدف بنــاء الســلام المجتمعــي للســودانيين بكافــة أطيافهــم. وقــد تجــلى ذلــك بوضــوح في الخريطــة البرامجيــة التــي وُضعــت بمشــاركة عــدد كبــير مــن الخــبراء الإعلاميــين في الســودان. اعتمدنــا في منهجيتنــا عــلى النظريــة اليابانيــة التــي تشــدد عــلى دراســة الموضــوع بعمــق لتجنــب الأخطــاء في التنفيــذ، ممــا دفعنــا إلى تنظيــم ورش عمــل ونقاشــات شــاركت فيهــا قيــادات إعلامية وأســاتذة، عــلى رأســهم الأســتاذ الدكتــور عــلي شــمو الــذي تــرأس أول مجلــس لإدارة الإذاعــة، إلى جانــب عــدد مــن الإعلاميــين والخــبراء الذيــن ســاهموا في تمكــين الإذاعــة مــن الاســتفادة مــن الأغانــي والبرامــج لــدى الإذاعــة الســودانية. [1].

كانــت معظــم الأجهــزة التي اســتخدمتها إذاعــة بــلادي مــن شركات أوروبيــة وإيطالية كبــيرة، صُممــت بمواصفــات خاصــة لتلائــم ظــروف الســودان مــن حيــث البيئــة وتقلبــات الطقــس والنقــل والصيانــة، ممــا جعلهــا تتميــز تقنيًــا. وعــلى الرغــم مــن أن الخطــط وُضعــت قبــل الإنشــاء بســنوات، إلا أن البــث التجريبــي بــدأ في الأول مــن ينايــر 2017، تزامنًــا مــع عيــد الاســتقلال. تميــزت برامــج الإذاعــة بالتنــوع، حيــث شــملت السياســية والاقتصاديــة والثقافيــة والفنيــة والرياضيــة والدرامــا. وقــد أنتجــت عــددًا مــن المسلســلات الإذاعيــة بهــدف تنشــيط القطاعــات الحيويــة في البــلاد، لاســيما القطــاع الدرامــي الــذي يُعتــبر أكثــر تأثــيرًا في القضايــا التــي تســتهدفها الإذاعــة. كانــت الإذاعــة متنفسًــا للدراميــين، إذ وفــرت لهــم منفــذًا إضافيًــا بجانــب الإذاعــة القوميــة التــي أولــت اهتمامًــا كبــيرًا للمسلســلات الدراميــة في الســودان[2].

حققــت إذاعــة بــلادي تقدمًــا كبــيرًا في البرامــج الرياضيــة التفاعليــة، مــن خــلال نقــل المبارياــت والاســتديوهات الحيــة والتحليــلات الرياضيــة والفنيــة. كمــا نظمــت الإذاعــة

(1) ـ مقابلة شخصية مع عبدالرحمن إبراهيم أرباب، مدير مؤسس إذاعة بلادي، بتاريخ 2018/7/18م ، الساعة 5 عصراً.

(2) ـ مقابلــة شــخصية مــع المهنــدس عبدالرحمــن إبراهيــم أربــاب، مديــر مؤســس إذاعــة بــلادي، بتاريــخ 2018/7/18م ، الســاعة 5 عــصراً.

أول وأكبر مهرجان للأغنية الوطنية، لتعزيز القيم الوطنية وزيادة مخزون المكتبة الغنائية السودانية. أتاح هذا المهرجان فرصًا للمبدعين الشباب والفنانين الذين يتغنون بالسودان، وأسفر عن إضافة أكثر من 12 أغنية وطنية جديدة إلى المكتبة الغنائية السودانية[1].

انضمت الإذاعة إلى اتحاد إذاعات الدول العربية والإذاعات الخاصة، وشاركت في كل المهرجانات التي أقيمت في تونس، حيث فازت بأكثر من خمس جوائز تتراوح بين المرتبة الأولى والثانية في مختلف قطاعات المسابقات الإذاعية، من الإنتاج الدرامي إلى البرامج التفاعلية والتوعوية. رغم أن الراعي الرئيس للإذاعة كان جهاز المخابرات الوطني، إلا أنها اتخذت كافة الإجراءات الإدارية لتسجيل الإذاعة كاسم عمل مملوك لشركة خاصة، حفاظًا على حقوق العاملين فيها، وحقوقها كمؤسسة خاصة. بعد التغيير في 2019، استمرت الإذاعة في العمل معبرة عن تفاعلات الشارع السوداني. وحتى بعد 15 أبريل 2023، انتقلت الإذاعة للعمل من مدينة ود مدني، وتواصل الآن عملها بمستوى فني رفيع، ولها مواقع على الإنترنت. وهي الآن تبث برامجها من الإذاعة الولائية في بورتسودان.

أبرز تحديات التي واجهتها إذاعة بلادي:

غياب هيكل وظيفي فني يقنن إدارتها وتقويمها.

غياب مجلس تخطيط برامجي لهذه الإذاعة.

ضعف التنسيق بينها وبين البرنامج العام من أم درمان.

(1) ـ نفس المصدر.

المبحث الرابع

الإذاعات الخاصة والمتخصصة في السودان و إذاعات الإنترنت

1. إذاعة جامعة السودان المفتوحة التعليمية:

تأسست جامعة السودان المفتوحة في أبريل 2002م، وهي إحدى المؤسسات التعليمية في مجال التعليم المفتوح. تعتمد الجامعة نظام التعليم عن بعد، حيث يتم التركيز على تعلم الطلاب بأنفسهم ولا يشترط وجودهم في نفس الموقع مع المدرس. يهدف النظام إلى توفير فرص التعليم والمعرفة في مجالات مختلفة لأكبر عدد ممكن من الأفراد. يتيح هذا النظام للطلاب حرية حضور المحاضرات في الجامعة بشكل مستقل، وتم تصميم المناهج وفقًا لهذا النهج التعليمي، تسعى جامعة السودان المفتوحة لتحقيق أهدافها من خلال تسهيل وصول المواد العلمية للطلاب. وبهدف دعم العملية التعليمية وتعزيز التعليم المفتوح، قامت الجامعة بتنفيذ فكرة إنشاء إذاعة تعليمية وتلفزيونية.

تم تأسيس إذاعة جامعة السودان المفتوحة في العاشر من أكتوبر لعام 2004م، وبدأت في البث التجريبي في السابع من يوليو 2006م. تعتبر هذه الإذاعة أول إذاعة تعليمية مستقلة في السودان. قامت الجامعة بتطوير المناهج الخاصة بها لتتناسب مع أهداف الإذاعة والتلفزيون، بهدف تقديم المحتوى العلمي بشكل فعال[1].

الأهداف:

1. تعريف الجمهور برؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.
2. توصيل العملية التعليمية للطلاب في الجامعة وذوي الاحتياجات الخاصة في الأوقات والأماكن المناسبة.

(1) ـ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع مدير الإذاعة الأستاذ/ محيي الدين خليفة الحاج، بتاريخ 27/6/2016م الساعة 12 ظهرا.

3. مساعدة الطلاب في اختيار المواد التي يرغبون في متابعتها عبر مشغلات رقمية مثل MP4 وMP3.

4. المساهمة في تحقيق أهداف الجامعة [1].

الفئات المستهدفة:

1. كافة أفراد المجتمع الراغبين في التعليم المفتوح.

2. الأساتذة والطلاب في الجامعة وفي الجامعات الأخرى.

الخدمات التي تقدمها الإذاعة:

1. بث المحاضرات في جميع المواد الدراسية المقررة وفق جدول دراسي يتم توزيعه على الطلاب.

2. تسليط الضوء على الجامعة ونظامها الإداري والأكاديمي.

3. تقديم برامج تهدف إلى بناء قدرات الأفراد والمجتمع.

البث:

تقوم الإذاعة ببث برامجها على تردد FM على مدار 24 ساعة، مغطيةً منطقة واسعة في ولاية الخرطوم[2]. تشمل برامجها التعليمية 90% من المحتوى، بالإضافة إلى نشرات إخبارية مختصرة مرتين يوميًا، وبعض البرامج الثقافية. يمكن متابعة الإذاعة عبر القمر الصناعي نايل سات بتردد 1123 رأسي طوال اليوم، أو عبر الموقع الإلكتروني للجامعة www.ouse-du.sd، وكذلك من خلال موقع الإذاعة الإلكتروني www.ousmedia.sd باستخدام خدمة البث الإذاعي عبر الرابط www.ousmedia.sd/radio.sd.

2. إذاعة مانقو 96 FM (منوعات):

تعتبر أول إذاعة سودانية خاصة، وقد تم افتتاحها في 21 أبريل 2004م. تمتلكها شركة مانجو للوسائط الإعلامية، وهي شركة سودانية خاصة متخصصة في تنظيم الاحتفالات والمهرجانات والمؤتمرات[3].

(1) ـ ورقة عمل أرشيف جامعة السودان المفتوحة، مكتبة الجامعة، الخرطوم.

(2) ـ كتيب إذاعة جامعة السودان المفتوحة، ص 6.

(3) ـ موقع إذاعة منقو على شبكة الانترنت. http://fujmedia.dyndns.org:4427/mango ، تاريخ الدخول، 1/5/ 2022م،

سبق للشركة إنشاء أول إذاعة خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1997م، ومنذ ذلك الحين توسعت لتقديم خدمات إذاعية عبر عشر إذاعات بلغات متعددة، كما قامت بتأسيس شركة مانجو فون التي تركز على الاتصالات الهاتفية وخدمات الشعارات والنغمات للهاتف الجوال.

البث:

تبدأ الإذاعة بثها على موجة FM96، حيث بدأت بجدول بث يمتد 18 ساعة يوميًا من الساعة السادسة صباحًا إلى الثانية صباحًا، ثم انتقلت لاحقًا لبث برامجها على مدار 24 ساعة دون إعادة. يغطي بث الإذاعة ولاية الخرطوم بالإضافة إلى مدن أخرى مثل ود مدني، جوبا، وبورتسودان، كما يمكن الاستماع لها في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت.

التمويل:

تعتمد الإذاعة في تمويلها على الإعلانات ورعاية البرامج، وقد بدأت بثها برعاية شركة بيبسي كولا.

مضمون المحطة:

إذاعة مانقو FM 96 هي محطة تجارية خالصة تهدف إلى تقديم تنوع واسع من الأغاني وجلب المعلومات من الإنترنت لتلبية احتياجات المواطن البسيط. كما تهتم بالمجالات الفنية، الثقافية، والاجتماعية، وتهتم بشكل خاص بالأغنية السودانية. تقدم أيضًا نشرات إخبارية يومية تشمل الأخبار السياسية، الاقتصادية، الرياضية، بالإضافة إلى تحديثات الطقس وحركة الملاحة الجوية.

البرامج:

تركز الإذاعة على تقديم برامج ترفيهية مسلية، تتضمن بعض المسابقات والجوائز مثل برنامج «نكتة» مع فخري، بالإضافة إلى فواصل دعائية. تستمر الدورة البرامجية لمدة ثلاثة أشهر، وتستخدم نظام الإحلال والإبدال، حيث يتم اختيار البرامج بناءً على ما يفضله المستمعون من خلال استقصاء رأي الجمهور عبر الإنترنت والهاتف، وأيضًا بمشاركة العاملين في الإذاعة. خلال

الساعة 4 عصراً

شـهر رمضـان، تقـدم المحطـة برمجـة خاصـة. سـاهمت الإذاعـة في العديـد مـن الأنشـطة الاجتماعيـة بالتعـاون مـع منظمـات مثـل اليونسـكو في حملـة مكافحـة الإيـدز، ومـع وزارة الصحـة في حملـة تطعيـم شـلل الأطفـال. كمـا رعـت برامـج ثقافيـة مثـل أسـبوع المهنـدس الرابـع بجامعـة الخرطـوم ومهرجـان طبـول السـلام. وتعتـبر الإذاعـة الأولى في السـودان التـي أدخلـت نظـام الرعايـة الإعلانيـة عـبر البرامج، حيـث تقـوم بإنتـاج المـواد الإعلانيـة داخليًـا.

3. إذاعة راديو الرابعة (FM94):

تنتمـي إذاعـة راديـو الرابعـة إلى مجموعـة المـراد الإعلاميـة، التـي تشـمل شـبكة الرابعـة أو اسـتوديوهات عجمـان الخاصـة، التـي تعمـل في مجـال الإنتـاج الإذاعـي والتلفزيونـي منـذ عـام 1981م. تديرهـا مجموعـة الرابعـة ميديـا سـنتر المحـدودة ومقرهـا الرئيـسي في الإمـارات العربيـة المتحـدة[1]. بـدأت إذاعـة الرابعـة بثهـا مـن خـارج السـودان لمـدة شـهرين كإذاعـة واعـدة تُسـمى الرابعـة، أمـا البـث مـن داخـل اسـتوديوهاتها في السـودان فقـد بـدأ في 9 أبريـل 2005م. تبـدأ الإذاعـة بثهـا في السـابعة صباحًـا وتسـتمر حتـى العـاشرة مسـاءً، لتغطـي حـوالي 15 سـاعة مـن البـث اليومـي، بينمـا تُبـث الأغانـي فقـط مـن العـاشرة مسـاءً حتـى صبـاح اليـوم التـالي. يغطـي بـث الإذاعـة كافـة ولايـة الخرطـوم وبعـض المناطـق في ولايتـي الجزيـرة والنيـل الأبيـض وولايـة البحـر الأحمـر.

السياسة البرنامجية:

لـم تكـن هنـاك برمجـة واضحـة في بدايـة البـث - وكانـت المـادة المبثوثـة أغانـي تأتـي مـن دول الخليـج.

في بدايـة بثهـا، لـم تكـن لإذاعـة راديـو الرابعـة برمجـة واضحـة، حيـث كانـت المـادة المبثوثـة تقتـصر على أغانـي قادمة مـن دول الخليج. تعتمد السياسـة البرامجيـة للإذاعة حاليًـا عـلى تقديم أحـدث المسـتجدات في مجال الفنـون والسـعي للوصـول إلى الجماهير العريضـة. تُخصـص الإذاعـة 45 دقيقة من كل سـاعة للموسـيقى والأغانـي في برامجها العاديـة، معظمهـا عربيـة، نظـرًا لأن الجهـة المالكـة لها هـي مجموعـة المـدار الإعلامية الخليجيـة. تهـدف خارطة البرامـج إلى تحقيـق رغبات المسـتمعين.

(1) ـ موقـع إذاعـة الرابعـة عـلى الانترنـت، https://worldradiomap.com/sd/play/alrabaa تاريـخ 25 الدخـول 2019/6/25م.. السـاعة 3:15 عـصراً

تفتح إذاعة راديو الرابعة أبوابها للفنانين للمشاركة بإبداعاتهم وإنتاجاتهم الفنية، مما يوفر مساحة واسعة للإعلانات بكافة الأشكال باستخدام أحدث التقنيات الصوتية. تتغير دورة البرامج كل ثلاثة أشهر، وتعتمد الإذاعة على نظام الإحلال والإبدال، حيث توازن بين سياساتها ورغبات المستمعين، وتحرص على أن تكون قريبة من المجتمع.

«برامج راديو الرابعة برامج خفيفة وسريعة الاجتماع، كما هو الحال في إذاعات الـ FM وتعتمد على الأغاني والموسيقى بشكل كبير في برامجها وتأخذ سياسة المحلية الإذاعية في برمجتها، إذ أن فترة الكلام في الإذاعة لا تتعدى 5 دقائق على الأكثر».

التمويل:

تعتمد إذاعة راديو الرابعة في تمويلها بشكل أساسي على الإعلانات والترويج، مما يعد المصدر الرئيسي لتشغيلها.

الهيكل الإداري:

يتكون الهيكل الإداري للإذاعة من المدير التنفيذي، يليه إدارة الشؤون المالية، ثم الإدارة الإدارية والفنية، والتي تشمل مهندسين، مذيعين، معدين، وفريق الجرافيك. بالإضافة إلى ذلك، يوجد قسم العلاقات العامة وإدارة التسويق.

الرؤية المستقبلية:

تبث الإذاعة حاليًا عبر القمر الصناعي نايل سات، وتسعى في المستقبل لأن تكون محطة مرئية بالإضافة إلى كونها مسموعة، مما يتيح لها الوصول إلى جمهور عالمي[1].

4. الإذاعة الاقتصادية FM 89 :

نظرًا لأن السودان بلد ذو موارد اقتصادية متنوعة ومع تسارع نمط الحياة، ظهرت الحاجة لإذاعة تقدم نصائح اقتصادية سليمة. من هنا، جاءت فكرة إنشاء إذاعة متخصصة في شؤون الاقتصاد تبث عبر موجة FM. بدأت الإذاعة الاقتصادية بثها في سبتمبر 2003م وفقًا لقانون الشركات العام، وتبث برامجها على موجة FM 89 لتغطية منطقة الخرطوم الكبرى بمحافظاتها الثلاث.

(1) ـ موقع إذاعة الرابعة على الانترنت، https://worldradiomap.com/sd/play/alrabaa تاريخ 25 الدخول 2019/6/25م. الساعة 3:15 عصراً

الأهداف:

1. التوعية والنصح:

- توعية المواطن في المجالين الاقتصادي والمالي.
- ترقية الوعي الاقتصادي إلى مستويات جديدة.
- شرح وتحليل المشاكل والمنتجات المالية والسلعية المتاحة.

2. الخدمة المباشرة للمواطن:-

- فتح المجال أمام المستمعين للاستفادة علميًا من أنشطة السوق وأسواق البورصة والعقارات والمحاصيل وقطاعات مثل الترفيه والمطاعم.
- تشجيع المواطن على التفاعل الإيجابي مع محتوى الإذاعة لتحقيق فوائد مادية ومعنوية من هذا التفاعل.

3. التغطية الواسعة:

تُعنى الإذاعة بتغطية الأحداث الاقتصادية السودانية على المستويين الداخلي والخارجي، فضلًا عن الإعلان والترويج للمناسبات والأحداث ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المواطن، سواء كان مستهلكًا أو منتجًا أو مستثمرًا[1].

كما تُلقي الضوء على أنشطة المجتمع وخدمة الدولة، بالإضافة إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر والجريمة الاقتصادية. وتهتم المحطة أيضًا بالمسائل الثقافية والتقنية التي لها دور في حركة وتقدم المجتمع.

4. الإعلام والإعلان:

تقدم الإذاعة خدماتها لعدد من الشرائح ذات التأثير في الاقتصاد القومي عن طريق الإعلان التجاري والرعاية، مما يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك.

---

(1) كتيب الإذاعة الاقتصادية، حصل عليه الباحث في زيارته للإذاعة الاقتصادية في مقرها بالخرطوم، تاريخ الزيارة، 27/8/2018م

ملكية المحطة:

يمتلك السيد عبد الرحيم حمدي نسبة 81% من الإذاعة، فيما تساهم الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون بنسبة 19% في رأس مال شركة FM للخدمات الإعلامية. يأتي ذلك في إطار سياسات الهيئة لتشجيع قيام إذاعات متخصصة يملكها ويديرها القطاع الخاص.

سياسة المحطة:

تركز سياسة المحطة على الاقتصاد في محتوى واسع يتضمن كافة جوانب الحياة اليومية. تتبع الإذاعة منهجية التناول الموضوعي والمعلوماتي بعيدًا عن الانتقائية والتعميم والجدلية، مع التركيز على قضايا الناس دون اللجوء إلى الشعارات، والتأكيد على القيم الإيجابية والإنجازات. تُدار المحطة على أسس تجارية لصالح مساهميها لضمان استمرارها كمنشط اقتصادي، وضمان حياديتها واستقلاليتها التحريرية.

السياسة البرنامجية:

تقدم الإذاعة برامج متميزة في مضمونها، تهدف إلى التوعية الاقتصادية والتجارية، وتهم كل الفئات. تحتوي البرمجة على نشرات الأخبار والتحليلات والتقارير والمقابلات، حيث تمثل الأخبار نسبة 60% من البرامج، بينما تشكل البرامج القائمة على الأخبار النسبة المتبقية، بما في ذلك الأخبار الاقتصادية المحلية والعالمية. تبث الإذاعة 13 نشرة إخبارية يوميًا، منها 6 نشرات رئيسية و4 جانبية تعتمد على الإيقاع السريع. كما توجد برامج متخصصة في الجوانب الاقتصادية مثل التضخم. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإذاعة برامج تهتم بالوجه الاقتصادي للأنشطة المختلفة مثل الرياضة، وبرامج ثقافية وترفيهية ومسابقات. شعار المحطة هو «الاقتصاد هو الحياة».

التمويل:

تُمول الإذاعة من قسم الاستثمار والتسويق، بالإضافة إلى الإعلانات ورعاية بعض البرامج. كما توجد برامج مطوعة، حيث تُعد برامج خاصة لإحدى الجهات مقابل مادي[1].

(1) ـ مقابلة شخصية مع سهام أبو كندي – مدير التسويق والبرامج بالإذاعة بتاريخ ، 27/ 8/ 2018م، الساعة 11 صباحًا.

5. الإذاعة الرياضية (FM 104):

أطلقت الإذاعة الرياضية بثها في أكتوبر 2006، لتصبح أول محطة إذاعية متخصصة في المجال الرياضي على مستوى السودان، وكذلك على الصعيدين العربي والإفريقي، بجانب إذاعة الشباب والرياضة المصرية[1].

الأهداف:

1. تقديم خدمة إذاعية رفيعة المستوى تهدف إلى تعزيز ودفع مسيرة الرياضة والفنون.
2. إحداث تغيير جذري في البرامج والتحليلات ومتابعة الأحداث الرياضية والفنية.
3. تقديم القضايا الرياضية بموضوعية وجدية وحيادية، بعيدًا عن التحيز والانتماءات الضيقة.
4. توسيع دائرة المشاركة لتشمل كافة أطياف المجتمع الرياضي.
5. استخدام التكنولوجيا الحديثة لربط المستمعين محليًا ودوليًا، وزيادة الوعي الرياضي لخلق حركة رياضية نشطة وفعالة.
6. الانفتاح على جميع الأنشطة الرياضية، مع التركيز على متابعة الشباب والناشئين.

تُعد هذه الأهداف بمثابة أساس قوي لتقديم محتوى رياضي وفني متميز، يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة الرياضية، ويعزز من تطوير البنية الرياضية في السودان والعالم العربي.

ملكية المحطة:-

تأسست المحطة في عام 1983 تحت اسم «استوديوهات ماسة للإنتاج الإعلامي»، وهي شركة خاصة يمتلكها السيد يوسف السماني حسين. حققت الشركة العديد من النجاحات في مجال الإنتاج الإعلامي داخل السودان وخارجه[2].

---

(1) ـ كتيب الإذاعة الرياضية، حصل عليه الباحث في زيادرته لمقر الإذاعة الرياضية في الخرطوم بحري،

(2) ـ مقابلة شخصية مع السيد يوسف السماني حسين، المالك المؤسس للإذاعة في 2018/1/14م الساعة11.30صباحا.

التمويل:

كونهـا إذاعـة ذات ملكيـة خاصـة، يتـم تمويلهـا مـن قبـل الشركـة المالكـة لهـا، وهـي شركـة خاصـة للإنتـاج الفنـي يملكها السـيد يوسـف السـماني حسـين. تعتمـد الإذاعة أيضًـا عـلى دخـل الرعايـات للبرامـج والإعلانـات عـبر فـترات البـث المختلفـة، وكذلـك إنتـاج البرامـج والمـواد الإعلاميـة عـبر اسـتوديوهاتها المتخصصـة. كمـا خصصـت الإذاعـة قسـمًا كامـلًا تحـت اسـم «إدارة التسـويق والعلاقـات العامـة» برئاسـة الإعلامـي الأسـتاذ فريـد عبـد الوهـاب[1].

6. إذاعة الفرقان (FM99):

تتبـع إذاعـة الفرقـان لجمعيـة القـرآن الكريـم، التـي أُسسـت بهـدف تحقيـق غايتهـا الأساسـية في ربـط الأمـة بالقـرآن الكريـم مـن خـلال برامـج متنوعـة عـبر الوسـائط الإعلاميـة المختلفـة. في هـذا السـياق، أبرمـت الجمعيـة شراكـة مـع الهيئـة القوميـة للإذاعـة والتلفزيـون (الإذاعـة القوميـة) في عـام 2004، لتـولي مسـؤولية بـث إذاعـة القـرآن الكريـم مـن الإذاعـة القوميـة في أم درمـان. في البدايـة، كان البـث يسـتمر لأربـع سـاعات يوميًـا، مـن السـاعة الخامسـة صباحًـا حتـى التاسـعة صباحًـا. لاحقًـا، رأت الجمعيـة ضرورة زيـادة زمـن البـث ليصبـح ثمانـي سـاعات يوميًـا، مـن التاسـعة صباحًـا حتـى الواحـدة ظهـرًا. اسـتمرت هـذه الشراكـة لمـدة ثـلاث سـنوات، مُعـززةً دور الجمعيـة في نـشر وتعزيـز القيـم القرآنيـة عـبر الأثـير.

في عـام 2007، تـم تحويـل البـث باسـم «إذاعـة القـرآن الكريـم» إلى جمعيـة القـرآن الكريـم واسـتمر ذلـك حتـى 19 مايـو 2008، حـين قـررت الإذاعـة القوميـة أن تعـود إدارة إذاعـة القـرآن الكريـم إلى الإذاعـة القوميـة. دفـع هـذا القـرار الجمعيـة إلى التفكـير في إنشـاء إذاعـة متخصصـة مملوكـة لهـا، وهكـذا وُلـدت إذاعـة الفرقـان[2].

بدأ البث التجريبي لإذاعة الفرقان في أواخر مايو وأوائل يونيو 2008، بينما انطلق البث الفعلي في 6 يونيو 2008[3].

انطلقت الإذاعة على الموجة FM99، متخصصة في القرآن الكريم وعلومه. رسالتها هي أن يكون القرآن الكريم منهج الحياة، وهدفها الأول هو ربط الأمة بالقرآن الكريم.

(1) ـ نفس المرجع السابق.

(2) ـ مقابلـة شـخصية مـع الأسـتاذة دفـع اللـه البخيـت نائـب الأمـين العـام لجمعيـة القـرآن الكريـم بتاريـخ 2018/6/29م السـاعة 10 صباحـا.

(3) ـ كتيب إذاعة الفرقان – حصل عليه الباحث في نفس الزيارة السابقة

الأهداف:

1. تصحيح قراءة القرآن الكريم وتوضيح أحكامه، بالإضافة إلى المساعدة في حفظه.
2. تشجيع الأفراد على التحلي بأخلاق القرآن الكريم.
3. تعزيز المعرفة بعلوم القرآن وعلمائه.
4. تجميل تلاوة القرآن الكريم بأصوات عذبة وجميلة.
5. نشر المعرفة بالقراء والقراءات وعلوم القرآن الكريم وكافة الأنشطة القرآنية الأخرى.

الخارطة البرامجية:

تبث الإذاعة برامجها على مدار الساعة، وتعمل وفق نظام برامجي دقيق. تمثل برامج القرآن الكريم وعلومه نسبة 30% من الخارطة البرامجية، وبرامج السيرة بنسبة 10%، والفقه وعلوم الحديث بنسبة 10%، بالإضافة إلى بعض القضايا المعاصرة والترويجات والشعارات، بينما يتم تخصيص 10% لبث الأذان والأخبار.

تُقسم الإذاعة برامجها إلى أربع مجموعات رئيسة:

1. القرآن الكريم وعلومه: تشمل برامج متنوعة في علوم القرآن.
2. السير: تشمل الشمائل والمواقف والعبر.
3. الفقه والحديث: تتضمن الأحاديث المختارة للمناسبات المختلفة مع الشرح والمواعظ والتذكير.
4. التفاعل والبرامج المباشرة: تركز على مناقشة القضايا المعاصرة ومحاولة تأصيلها، مع إجراء دراسات حولها وتقديم الحلول.

يعمل في الإذاعة ثلاث فرق رئيسة هي فريق «الصحابة»، وفريق «الريان»، وفريق «الذاكرين»، وكل فرقة تتناول موضوعًا مختلفًا في يوم مختلف حيث يتنافسون في تقديم الأجور. تتغير دورة الإذاعة البرامجية كل ثلاثة أشهر [1].

(1) ـ مقابلة شخصية مع مدير البرامج الأستاذ يوسف موسى بتاريخ 2018/6/29م الساعة 9 صباحًا.

التمويل:

الإذاعة تابعة لجمعية القرآن الكريم، وهي منظمة طوعية مستقلة. تعد الإذاعة إحدى إدارات الجمعية، وتهدف إلى تحقيق رسالة الجمعية في ربط الأمة بالقرآن الكريم. يتم تمويل الإذاعة من الجمعية الأم وتعتمد أيضًا على دعم المحسنين من أبناء الوطن، الذين يسخرهم الله لخدمة القرآن الكريم من خلال تقديم الدعم المادي ابتغاءً لوجه الله. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الإذاعة من الإعلانات ورعاية البرامج بنسبة بسيطة، حيث لا تُبث الإعلانات المفتوحة نظرًا لخصوصية الإذاعة ورسالتها[1].

الرؤية المستقبلية:

تسعي الإذاعة إلى:

- إيصال رسالتها إلى جميع ولايات السودان.
- إنشاء 30 محطة استقبال وإعادة بث.
- رفع بث الإذاعة على القمر الصناعي عرب سات.
- ربط البث الحي بموقع الإذاعة الإلكتروني.
- إنشاء مركز إعلامي لإنتاج برامج دينية تساهم في إثراء المكتبة الإسلامية في السودان والعالم أجمع[2].

7. الإذاعة الطبية (FM 99.3):

في 15 سبتمبر 2007، حصلت على الموافقة من الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون وجامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا السودانية لإنشاء إذاعة تهتم بشؤون الطب والصحة، بالإضافة إلى المواضيع التربوية والتعليمية، وتغطية اهتمامات الطلاب والأساتذة في جميع المراحل التعليمية. وفي 15 يناير 2008، صدقت الهيئة القومية للاتصالات على التردد الإذاعي الذي يربط بين الموجة وجهاز الإرسال على موجة FM 99.3 Channel frequency 2 AO-goo. في 21 فبراير 2008، تم تكليف الأستاذ ذو النون بشرى رحمه الله بموقع مدير الإذاعة الطبية، وبدأت الإذاعة بثها الفعلي[3].

---

(1) ـ مقابلة شخصية مع عمر عبد المجيد بخيت - نائب مدير إذاعة الفرقان بتاريخ 2018/6/29م الساعة 12 ظهرًا.

(2) ـ كتيب تعريفي لإذاعة الفرقان.

(3) ـ مطبق تعريفي للإذاعة الطبية. حصل عليه الباحث في زيارته للإذاعة بمقرها في الخرطوم، بتاريخ 2019/6/9م

تسعى الإذاعة ببساطة إلى تحقيق أهداف إنسانية نبيلة، تشمل التوعية الصحية وتوفير العلاج المجاني عبر برامجها اليومية التي تلتقي بالمستمعين. تعتمد الإذاعة في تحقيق هذه الأهداف على الخدمات الخيرية للمستشفيات التابعة لجامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا[1].

البرمجة الإذاعية:

تم وضع خطة برامجية متكاملة، حيث تقسم الخدمة إلى ثلاث دورات رئيسية: دورة الصيف، دورة الخريف، ودورة الشتاء. تم الاستفادة من فصول العام لطرح أمراض كل فصل في شكل برامج خاصة. تلتزم الإذاعة بالمحاور التي تم اعتمادها عند إنشائها، حيث تُخصص 60% من برامجها للمواضيع الطبية، و40% للمنوعات مثل الغناء والموسيقى والرياضة. تقدم الإذاعة برامجها الجادة في شكل ترويجي مبتكر، مما يسهل على المستمعين تناول المعلومات الصحية بشكل بسيط وممتع[2].

8. إذاعة طيبة:

إذاعة طيبة هي إذاعة سودانية انطلقت من الخرطوم في يوليو 2008، وتهدف إلى تقديم إعلام يعزز الهوية الإسلامية برؤية عصرية. تعمل الإذاعة على دعم الهوية الإسلامية، وتعزيز وحدة المجتمع، وترسيخ السلام الاجتماعي من خلال رؤى إبداعية وأفكار وبرامج متميزة تتوافق مع المعايير الإعلامية المعتمدة[3]

الرسالة:

تسعى إذاعة طيبة إلى التأثير الإيجابي في المجتمع والحفاظ على ثوابته وأخلاقه الإسلامية. تؤكد الإذاعة على الهوية الإسلامية وتناقش قضايا المجتمع ومشاكله من منظور إسلامي شامل مستند إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة. تشارك الإذاعة المستمعين حياتهم اليومية، وتعبر عن مطالبهم وآرائهم، وتسعى لتحقيق رغباتهم واهتماماتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية برؤية عصرية. تقدم الإذاعة مجموعة متنوعة من البرامج الجادة في كافة المجالات

(1) ـ حوار مع الأستاذ ذو النون بشري، مدير الإذاعة الطبية السابق، جريدة آخر لحظة، الاثنين 25/8/2008م.

(2) ـ مطبق تعريفي للإذاعة، بدون طبعة.

(3) ـ ياسر عثمان أبوعمار، الإذاعة والدعوة، إذاعة طيبة السودانية نموذجا، ط1، رمضان 1443هـ/ أبريل 2022م، دار نون والقلم للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2022، ص 297.

بأسلوب هادئ وطرح متزن، ملتزمة بالمبادئ المهنية ومعايير الجودة الإعلامية. تهدف هذه البرامج إلى الوصول إلى الشخصية الإسلامية المتميزة القادرة على الإسهام الفاعل في نهضة الأمة.

الأهداف:

1. ترسيخ القيم الإسلامية وثوابت المجتمع.
2. نشر الخير وحمل راية المصطفى صلى الله عليه وسلم بين شعوب المنطقة.
3. تقديم حلول فعّالة لقضايا ومشاكل وهموم الشعب السوداني في مختلف مجالات الحياة.
4. المساهمة في بناء مجتمع إيجابي ومتماسك.
5. مساعدة الأسر على عيش حياة أفضل مستنيرة بهدي النبي عليه الصلاة والسلام.

9. إذاعة دبنقا [1]:

من المهم الإشارة إلى وجود إذاعات توجه بثها من خارج السودان، ومن أبرز هذه الإذاعات إذاعة دبنقا، التي تعد إذاعة سودانية مستقلة تأسست في هولندا عام 2008 لمتابعة أزمة دارفور. ومع مرور الوقت، توسعت نطاق تغطيتها الإعلامية لتشمل كافة أنحاء السودان، مما جعلها منبرًا يعبر عن جميع السودانييننتقدم «دبنقا» خدماتها الإعلامية من خلال عدة منصات. تشمل هذه المنصات البث عبر الموجات القصيرة على الراديو، وقناة التلفزيون «دبنقا» على الستلايت، والانترنت من خلال موقعها الإلكتروني وحساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي. في الماضي، لم يكن لراديو «دبنقا» الحق في العمل داخل السودان خلال فترة نظام الإنقاذ السابق. ولكن بعد التغيير الذي حدث في ديسمبر 2019م، بدأت «دبنقا» الآن في زيادة نشاطها داخل السودان. تعمل الآن على تطوير فريقها من الصحفيين والمراسلين المتواجدين في جميع أنحاء السودان لتوفير تغطية إعلامية متكاملة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى القاعدة. مع انتقال السودان إلى الديمقراطية، تلتزم

(1) ـ الموقع الرسمي لقناة دبنقا: https://www.dabangasudan.org/ar ، تاريخ الدخول: 11/8/ 2019م.

«دبنقـا» بدورهـا كحلقـة مهمـة للمعلومـات والتواصـل بـين المواطنـين والسـلطة. تركـز برامـج «دبنقـا» عـلى تثقيـف النـاس وإلمامهـم بمفاهيـم الديمقراطيـة، وتوفـير مسـاحة للنقـاش المثقـف، ومراقبـة أداء السـلطة. تتخصـص «دبنقـا» في نـشر الأخبـار وإعـداد التقاريـر حـول حقـوق الإنسـان، والصحـة، والمسـاواة بـين الجنسـين، وقضايا الشـباب، والعدالـة الانتقاليـة، والمجتمـع المدنـي، وقضايـا واهتمامـات المواطنـين في جميـع أنحـاء السـودان.

الرؤية:

تسـعى لتحقيـق سـودان ديمقراطـي يتسـم بالحريـة والسـلام والعدالـة، حيـث تُحـترم حقـوق الإنسـان، ولا سـيما الحـق في حريـة التعبـير والوصـول إلى المعلومـات.

الرسالة:

أن تصبـح مركـزًا إعلاميًـا لخدمـة عامـة يسـتفيد منـه جميـع السـودانيين، ممـا يتيـح للنـاس في كل الولايـات والأقاليـم فرصـة المشـاركة في تبـادل المعرفـة والأخبـار والمعلومـات.

القيم:

- **الدقة:** الالتزام بنقل الحقائق والآراء بشكل دقيق.
- **الإنصـاف:** تمثيـل جميـع الزوايـا ووجهـات النظـر في تقاريرنـا، وتقديـم منصـة مفتوحـة للجميـع.
- **الاسـتقلالية:** الحفـاظ عـلى اسـتقلاليتنا في جميـع أنشـطتنا، وعـدم التأثـر بالهيئـات الخارجيـة أو المصالـح الحزبيـة.
- **الموثوقيـة:** السـعي لتقديـم تقاريـر موثوقـة ومتسـقة عـبر منصـات متعـددة متاحـة في جميـع الأوقـات.

المبادئ التوجيهية:

تعتقـد دبنقـا أنـه مـن حـق الأفـراد تكويـن فهـم متـوازن للقضايـا المؤثـرة عـلى حياتهـم عـن طريـق الحصـول عـلى معلومـات دقيقـة وشـاملة. يتعـرض الجمهـور لمجموعـة واسـعة مـن الآراء المهمـة والمتعلقـة بتلـك القضايـا. ويـدرك الصحفيـون

أنهم يحملون على عاتقهم مسؤولية نقل الأخبار والمعلومات للشعب السوداني بموضوعية ودقة وموثوقية.

التمويل:

تُمول إذاعة دبنقا من خلال المنح المقدمة من مختلف الهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى التبرعات من الأفراد. تحافظ الإذاعة على قيمة استقلالها حتى في مسألة التمويل، حيث تلتزم بقبول التمويل الذي يضمن استقلاليتها التحريرية.

نشأة إذاعات الانترنت :

مع بداية عام 1997، أصبحت العبارة الشائعة هي: «إذا لم تكن على شبكة الإنترنت فأنت لست في وسائل الإعلام»[1]. أُرغمت وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية على التكيف مع التقدم التكنولوجي السريع، مما دفعها لمواكبة الموجة تلو الأخرى من التغييرات. وقد أحدث هذا التحول ثورة جذرية في جميع جوانب عملياتها تقريبًا. تطورت كيفية بث محطات التلفزيون لبرامجها وإنتاجها، كما تغيرت تفضيلات الجمهور فيما يتعلق بما يريدون الاستماع إليه ومتى. علاوة على ذلك، قدمت الإنترنت تحديات تنافسية كبيرة، مما دفع العديد من المحطات الإذاعية لإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها.[2]

إن إذاعات الإنترنت قد أتت بخصائص وسمات جديدة، تحمل في طياتها مزايا وتحديات. مما لا شك فيه أن هذه الإذاعات جاءت لتثري المشهد الإعلامي وتنوع من طبيعة الخدمات والمحتويات الإعلامية المقدمة للجمهور، مساهمة بذلك في تلبية الرغبات والحاجات المعرفية والاجتماعية للمستمعين[3].

الراديو التقليدي، الذي يُعرف بكونه وسيلة «عمياء» لعدم اعتماده على الصور المرئية، تطور بشكل ملحوظ مع العمل في بيئة الإنترنت الجديدة. إذ أصبح راديو الإنترنت يتميز بصفحات الويب وإمكانية الدردشة وغيرها من المزايا التفاعلية.[4]

---

(1) أحمد حسن السماني دراسة مقارنة بين صورة مصر في المضمون الصحفي المطبوع على شبكة الانترنت الصحف الذي تلغراف وواشنطن بوست وجيروزاليم بوست رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية الاعلام قسم الصحافة 2003 ص93.

(2) ياسين خضر البياني، مرجع سابق

(3) ابراهيم بعزيز تنامى، اذاعات أواب في المشهد الإعلامي، أي مستقبل اذاعات التقليدية مجلة الاذاعة العربية تونس العدد 1، 2، 14.

(4) عبد الصاق محمد الصادق دوافع استخدام الشباب الجامعي البحريني لإذاعات الانترنت.

في عـام 1996، كان هنـاك 178 محطـة إذاعيـة تبـث عـبر شـبكة الإنترنـت. أطلقـت هيئـة الإذاعـة البريطانيـة خدمتهـا الكاملـة عـلى الإنترنـت في ديسـمبر 1997. ومنـذ ذلـك الحـين، شـهد عـدد المحطـات الإذاعيـة عـلى الإنترنـت نمـوًا كبـيرًا عـلى مـر السـنوات. تتصـدر الولايـات المتحـدة قائمـة الـدول التـي تحتـوي عـلى أكـبر عـدد مـن هـذه المحطـات، تليهـا كنـدا والمملكـة المتحـدة[1].

وبالعودة إلى الأبحاث والكتابات المتخصصة، نجد أن بداية راديو الإنترنت ترجع إلى التسعينيات من القرن الماضي، عندما قام الأمريكي كارل مالامود في عام 1993 بإنشاء محطة «Internet RadioTalk» في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة. كانت هذه المحطة تهدف إلى خدمة المجتمع المحلي وتبث برامجها لعدد محدود من الساعات يوميًا. استخدمت المحطة تقنية مبتكرة في ذلك الوقت تُعرف باسم «Mbone IP Multicast Backbone on the Internet»، والتي تُعد نواة البث المتعدد على الإنترنت باستخدام بروتوكول الإنترنت.

تُعتبر محطة «Radio KHL»، التي أنشأتها جامعة كانساس في الولايات المتحدة الأمريكية، أول محطة إذاعية على الإنترنت تبث برامجها على مدار اليوم دون توقف. وفي فبراير 1995، بدأ بث أول راديو إنترنت على مدار الساعة عبر محطة «KH» التي أسسها هاجر وكوفمان، والتي ركزت في البداية على بث الموسيقى لفرق مستقلة. لاحقًا، اعتمدت المحطة على أحد خوادم "RadioAudio"[2] التي أنشأها نورمان هاجر من معمل «New Media Lab»، وهي شركة إعلانات في كاليفورنيا قبل هذه الخدمة، أعلنت محطة «WXYC»، وهي إذاعة FM، في ديسمبر 1994 عن انطلاق بثها عبر الإنترنت. تلى ذلك انطلاق العديد من المحطات الإذاعية في الولايات المتحدة ثم في أوروبا، حيث بدأت محطة «Virgin Radio» بثها من بريطانيا في مارس 1996 على مدار اليوم. في عام 1999، أطلقت شركة «BMB» أداة برمجية تُدعى «MyCaster»، تتيح لأي شخص بث برامج صوتية إذاعية باستخدام ملفات MP3. هذه البرمجية مكّنت الأفراد من إرسال مواد صوتية، مثل الموسيقى، إلى الآخرين، فيما يقوم المستمعون بالاستماع إليها. يقوم البرنامج بمعالجة البث وتسجيل الصوت في قائمة خاصة بمواقع البرنامج نفسه، مما أتاح لمن ليس لديهم خبرات فنية متقدمة تقديم المواد الصوتية بأصواتهم وإنشاء إذاعاتهم الخاصة[3].

---

(1) عبـاس مصطفـى صـادق، الاذاعـة وانخـراط الاندمـاج الاذاعـة في انسـاق الثـورة الاتصاليـة، مجلـة اتحـاد إذاعـات الـدول العربيـة، عـدد 4-12-2 ص22.

(2) [1]- عباس مصطفى صادق، المرجع السابق.

(3) - عبـاس مصطفـى صـادق العـام الجديـد المفاهيـم الوسـائل التطبيقـات. دار الـشروق للنـشر والتوزيـع، القاهـرة، 2019، ص 65.

بحلـول منتصـف عـام 2006، وصـل عـدد محطـات الإذاعـة عـبر الإنترنـت في أمريـكا الشـمالية إلى حـوالي 1659 محطـة، وهو مـا يمثل حـوالي 42.29% من السـوق العالمية للمحطـات عـبر الإنترنـت. وفي ألمانيا، ارتفع عـدد محطات الإنترنت إلى نحـو 3000 محطة في عـام 2012، بعـد أن كان لا يتجـاوز 300 محطـة قبـل هـذا الوقت بأربع أعـوام.[1]

امتـدت هـذه الظاهـرة إلى العالـم العربـي، حيث كانـت إذاعة عمـان نت هـي أول إذاعة عربيـة عـبر الإنترنت. إن ظهـور إذاعـات الإنترنـت في العالم العربـي بصفة عامـة ارتبط بمرحلـة الإصلاحـات السياسـية، كمـا حدث في مـصر عقب تعديل الدسـتور عـام 2005 والسـماح بانتخابـات رئاسـية تعددية بـدلًا من نظـام الاسـتفتاء. تزامن ظهـور إذاعات الإنترنـت مـع حـركات التغيير والأحـزاب المصريـة، حيث أصبحت هـذه الإذاعات وسـيلة للتعبـير عـن هـذه الحـركات والتغلب عـلى الإعـلام الحكومـي. ومن بـين هـذه الإذاعات التـي نشـأت في تلـك الفـترة، كانـت هنـاك العديـد من المحطـات التـي سـعت إلى تقديم محتوى بديـل ومتنـوع للجمهـور العربي[2].

- محطـة راديـو اغـد 2005م وهـي محطـة سياسـية معارضـة تابعة إلى حـزب الغد المعـارض التابـع لأيمن نـور وهي مغلقـة الآن.
- محطـة رادو سـما 2005م وهـي محطـة سياسـية معارضـة تابعة لشـباب جماعة الاخـوان وهي مغلقـة الآن.
- رادو المصريـين 2006م وهـي محطـة سياسـة تابعة نظـام الحاكم في ذلـك الوقت . للحـزب الوطنـي الديمقراطي وهـي مغلقة.
- راديـو المهزلـة 2007م: محطـة سياسـية معارضـة تابعـة لجماعـة الإخـوان وهي مغلقة .
- راديو 6 أبريل: وهي محطة سياسية معارضة تابعة لحركة 6 أبريل.

نلاحـظ هنـا الفـارق الزمنـي بـين إنشـاء أول محطـة إذاعيـة عـبر الإنترنـت في أمريـكا وبـين إنشـاء أول إذاعـة عـبر الإنترنـت في مـصر، الـذي يتجـاوز اثنـي عـشر عامًـا. يمكننـا تبريـر هـذا التأخـير بتأخـر دخـول خدمـات الإنترنـت إلى مـصر مقارنـة

(1) - هادية الطيب، إذاعات الإنترنت، وفاعلية الاستثمار في الشباب وانعكاساته على التنمية في المجتمع، دراسة وصفية تحليلية على عينة من إذاعات الإنترنت في السودان في الفترة من 2018 إلى 2020، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة أفريقيا العالمية، 2022م، ص 146.

(2) - المرجع السابق، ص 147.

بالولايات المتحدة. إذا عدنا بالزمن إلى الوراء، نجد أن بداية الإذاعات الأهلية في مصر كانت مشابهة لظروف نشأة إذاعات الإنترنت. فقد كانت الإذاعات الأهلية، التي تعرف بـ «إذاعات الملاكي»، تظهر في ظروف مماثلة لتلك التي نشأت فيها إذاعات الإنترنت.

كلتا النوعين من الإذاعات تُعتبر إذاعات أهلية، يستطيع أي شخص أو جهة إنشاؤها بدون قيود وبتكاليف منخفضة، حيث يمكنها بث أي محتوى تريده دون ضوابط أو رقابة أو تدخل من الحكومات أو وزارة الإعلام. هذا النوع من الحرية في البث يمكن أن يؤدي إلى استغلال البعض لهذه الحرية بشكل غير مسؤول.

وجود إذاعات الإنترنت في الوطن العربي [1]:

ظهور إذاعات الإنترنت في العالم العربي، بما في ذلك إذاعة عمان نت، كان مرتبطًا بشكل كبير بمرحلة الإصلاحات السياسية التي حدثت في بعض الدول العربية، مثل مصر بعد تعديل الدستور في عام 2005م للسماح بالانتخابات الرئاسية التعددية. تزامن ظهور هذه الإذاعات مع ظهور حركات التغيير والأحزاب الجديدة في المنطقة، وكانت وسيلة للتعبير عن الآراء والأفكار بحرية خارج إطار الإعلام الرسمي الحكومي.

مع زيادة كبيرة في أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، خصوصًا في مصر، شهدنا نموًا كبيرًا في عدد الإذاعات عبر الإنترنت، حيث يتقدم الشباب الطامحون في التعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية. لعدد منهم، كانت هذه الإذاعات فرصة لاكتساب تأثير وجمهور، وكذلك فرصة للعمل أو مجرد وسيلة للترفيه والتواصل.

مميزات وعيوب إذاعات الإنترنت:

أولا: مميزات إذاعات الإنترنت:

1. **تكلفة منخفضة وبنية بسيطة:** لا تحتاج إذاعات الإنترنت إلى معدات إلكترونية مكلفة أو مبانٍ كبيرة، مما يجعلها تكلفة منخفضة في الإقامة والصيانة.

(1) – فاطمة الزهراء، تأثير استخدام شبكات الإنترنت على المنهج الصحفي، رسالة دكتوراة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 2007م. ص 112.

2. **تجاوز الحدود الجغرافية:** يمكن للمستمعين الوصول إلى أي محطة إذاعية عبر الإنترنت من أي مكان في العالم، مما يتيح لها الوصول إلى جمهور عالمي غير محدود، وهذا يعزز مدى انتشارها بمرور الوقت مع توسع شبكة الإنترنت.

3. **بديل للأذواق والثقافات المتنوعة:** يوفر راديو الإنترنت بديلًا مثاليًا للأفراد المهاجرين الذين يرغبون في الاحتفاظ بثقافاتهم وعاداتهم السابقة، مما يساهم في تلبية احتياجات جمهور متنوع.

4. **تنوع الوسائط والمحتوى:** بالإضافة إلى الصوت، يمكن لإذاعات الإنترنت استخدام الصور، الرسومات، النصوص، والروابط ضمن بثها، مما يعزز تجربة المستمع ويوسع نطاق المحتوى المقدم.

5. **سهولة الوصول والتفاعل:** يمكن للمستمعين شراء المنتجات المعروضة أو التفاعل مباشرةً مع الروابط والمحتوى الإلكتروني المرافق للبث، مما يعزز التجربة الاستهلاكية للمستخدمين بشكل عام.

6. **احتكار بث الأغاني والجمهور الواسع:** تتمتع إذاعات الإنترنت بقدرة كبيرة على احتكار بث الأغاني وتقديم محتوى متنوع يجذب جمهورًا واسعًا، مما يسهم في جذب معلنين وزيادة الإيرادات المالية.

7. **جودة الصوت والوصول العالمي:** توفر جودة صوت عالية دون تشويش، وليست متأثرة بالأحوال الجوية، مما يضمن وصول المحتوى إلى جميع أنحاء العالم بكفاءة.

8. **الأرشيف واسترجاع المواد:** تتيح إذاعات الإنترنت حفظ المواد المبثة سابقًا في أرشيفات، مما يسهل استرجاعها واستخدامها في أي وقت.

9. **التفاعلية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي:** تعزز الإذاعات الإنترنت التفاعل مع الجمهور من خلال استخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الإنترنت الأخرى.

10. **تقديم معلومات شاملة:** توفر معلومات دقيقة وشاملة عن البرامج والمحتويات التي تبثها المحطات، مما يعزز تجربة المستمعين.

11. **تنوع الاختيار وسهولة الوصول:** يمكن للمستمعين الوصول إلى آلاف المحطات الإذاعية سواء كانت تجارية أو شخصية، وتحميل البرامج والمواد للاستماع في أي وقت يرغبون فيه.

12. **تعزيز حرية التعبير والمشاركة الجماهيرية:** تساهم إذاعات الإنترنت في تعزيز حرية التعبير وتشجيع المشاركة الجماهيرية في إنتاج المحتوى الإعلامي.

13. **الإبداع والابتكار في الساحة الإعلامية:** تساهم الإذاعات الإنترنت في إثراء الساحة الإعلامية بمنتجات إعلامية مبتكرة تحمل الكثير من الابداع والتجديد.

هذه المميزات تجعل إذاعات الإنترنت لاعبًا رئيسيًا في المشهد الإعلامي الحديث، حيث تجمع بين التقنية والمرونة لتلبية احتياجات جمهور متنوع وعالمي.

عيوب إذاعات الإنترنت:

1. الاعتماد على خدمة الإنترنت: يتطلب استخدام إذاعات الإنترنت وجود اتصال بالإنترنت قوي وسريع، مما قد يكون تحديا في المناطق التي لا تتمتع بتغطية إنترنت جيدة.

2. حاجز الأمية التكنولوجية: لا يمكن للمستمعين لإذاعات الإنترنت التخطي عن حاجز الأمية التكنولوجية، حيث يحتاجون إلى مهارات معينة في استخدام الحواسيب والإنترنت للوصول إلى هذه الخدمات.

3. ضعف الرقابة: تعتبر الرقابة الضعيفة على محتوى إذاعات الإنترنت مشكلة، حيث يمكن بث محتويات تحض على الكراهية أو الإرهاب دون القيود التي تفرضها الإذاعات التقليدية، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية.

التحديات التي تواجه إذاعات الإنترنت بشكل عام :

رغم أن إذاعات الإنترنت قد أثرت البيئة الإعلامية بمحتوى جديد ومتعدد، إلا أنها تواجه عددًا من التحديات والعقبات، منها[1]:

- عدم توافر إذاعيين متخصصين ومتفرغين للعمل في هذه المحطات.
- حداثة هذه الإذاعات في العالم العربي، مما يجعلها لا تحظى بالاهتمام الكافي.

(1) - رقية مصطفى كامل، البث عبر الانترنت من منظور هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني - مجلة الفن الإذاعي، اتحاد الاذاعة والتلفزيون عدد 177، يناير 2005، ص104.

- الصعوبـات الماليـة التـي تواجههـا، وضعـف الميزانيـات المخصصـة لهـا، بالإضافة إلى بعـض المشـكلات الإداريـة والتنظيميـة داخـل المحطات.
- تتطلب إنشاء إذاعة عبر الإنترنت خدمة إنترنت قوية وسريعة.
- يتطلب من المستمعين الخبرة الكافية في التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت.
- ضعف الرقابة في البيئة الافتراضية.
- قلة عدد الإذاعيين المحترفين.
- ضعف الميزانيات المخصصة لهذه الإذاعات.

الفصل السادس

نشأة التلفزيون في السودان والسياسة الإعلامية

الفصل السادس

نشأة التلفزيون في السودان

والسياسات الإعلامية

- المبحث الأول: نشأة وتطور التلفزيون السوداني
- المبحث الثاني: إنشاء وتطوير لجان عمل البث التلفزيوني
- المبحث الثالث: الطفرة في تطور التلفزيون السوداني

المبحث الأول

نشأة وتطور التلفزيون السوداني والسياسات الإعلامية

في العالم المعاصر، يتفاقم تأثير وسائل الاتصال الجماهيري بشكل كبير، مما يعكس نفوذًا مباشرًا على مختلف مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. لقد بات يُطلق على عصرنا هذا «عصر الإعلام» نظرًا للدور المتنامي الذي تلعبه وسائل الإعلام في حياة المجتمعات. في الدول النامية، تتحمل وسائل الاتصال الجماهيري مسئولية كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة. الإذاعة، بشقيها المسموع والمرئي، تتحمل عبء هذه المسئولية بشكل خاص نظرًا لقوة تأثيرها من خلال مخاطبة أهم حواس الإنسان، وهي السمع والبصر.

وفي الدول النامية، يلعب وسائل الاتصال الجماهيري دورًا حيويًا ويتحمل مسئولية رئيسية في تحقيق التنمية الشاملة. يتوقع من الإذاعة، سواء الصوتية أو المرئية، أن تؤدي دورًا كبيرًا نظرًا لقوتها في التأثير على حواس الإنسان الرئيسية، وهي السمع والبصر والقلب. مع التطور التكنولوجي المستمر في مجال الاتصالات، أصبح التلفزيون الوسيلة الأساسية للاتصال الجماهيري في العالم، حتى أنه يشير إلى العالم بأكمله كقرية إلكترونية. في الماضي، استخدم التلفزيون للأغراض التجارية والترفيهية، على غرار الراديو والسينما ووسائل الاتصال الأخرى، لكنه توسع ليشمل مجالات حياة أخرى. وزادت أهميته بناءً على الاهتمام الواضح الذي أبدته العديد من الدول بالاستفادة من إمكاناته في دعم الاتجاهات السياسية وتشكيل الرأي العام وتوجيهه، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل فعّال[1].

- **المرحلة الأولى: (1962م – 1969م):**

بعد عشرين عاما من ظهور الراديو في السودان بدأ ظهور الإرسال التلفزيوني ، حيث بدأت التجربة الأولى في الثالث والعشرين من ديسمبر عام 1962م في مباني

(1) حديد الطيب السراج، دور التلفزيون في محو الأمية وتعليم كبار.- الخرطوم: مؤسسة أروقة للثقافة والعلوم، 2005م، ص5.

فنـدق المـسرح القومـي بـأم درمـان، باسـتوديوهات مؤقتـة تديرهـا شركـة Tom-son. اسـتمرت التجربـة حتـى 13 مايـو 1963م، ثـم انتقـل الإرسـال إلى اسـتوديو B بالإذاعـة، واسـتمر هنـاك حتـى 16 نوفمـبر 1963م، حيـث أُنشـئت **محطـة الإرسـال الرئيسـية للتلفزيـون في أم درمـان** [1]. في 17 نوفمـبر 1963م، بـدأ الإرسـال الفعـلي لتلفزيـون السـودان بعـد وصـول أجهـزة حديثـة مـن ألمانيـا، وكانـت هـذه الأجهـزة هديـة مـن حكومـة ألمانيـا الاتحاديـة بموجـب اتفاقيـة العـون الألمانـي للسـودان. قـدم الخـبراء الفنيـون الألمـان التدريبـات للسـودانيين العامليـن في المحطة على أسـاليب العمـل التلفزيونـي كان البـث التلفزيونـي يتـم مـن اثنـين مـن الاسـتوديوهات المؤقتة، وبـدأ البـث عـلى القنـاة 5، التـي أُضيفـت لهـا القنـاة 7 لاحقًـا كاحتياطيـة. في البداية، لـم يتجـاوز البـث التلفزيونـي العاصمـة المثلثـة الخرطـوم وضواحيهـا، وكان متوسـط سـاعات البـث خمـس سـاعات يوميًـا، بـدءًا مـن السادسـة والنصـف مسـاءً، مـع زيـادة سـاعات البـث في المناسـبات القوميـة والدينيـة[2].

وفقًـا لإحصـاءات قسـم البحـوث والإحصـاء بالتلفزيـون بالتعـاون مـع مصلحـة الإحصـاء، فـإن جمهـور المشـاهدين حـوالي عـام 1963م كان يقـدر بحـوالي 200,000 مشـاهد، وهـم يمثلـون حـوالي 14% مـن سـكان الخرطـوم في ذلـك الوقـت. كمـا أن عـدد أجهـزة الاسـتقبال لـدى المواطنـين في بدايـة الإرسـال لـم يتجـاوز 300 جهـاز، وارتفـع إلى حـوالي 19,875 جهـازًا في عـام 1970م[3].

في يوليـو عـام 1964م، تأسـس «**التلفزيـون التعليمـي**» كوحـدة مسـتقلة تابعـة لتلفزيـون السـودان، بالتعـاون مـع وزارة التربيـة والتعليـم ووزارة الثقافـة والإعـلام. كانـت مهمتـه الرئيسـية إعـداد وبـث دروس تعليميـة لطـلاب المرحلـة الثانويـة عـبر برامـج نهاريـة خاصـة. بـدأ التلفزيـون التعليمـي بإنتـاج سلسـلة أولى مـن برامـج تعليـم اللغـة الإنجليزيـة لطـلاب الفرقـة الأولى بالمـدارس الثانويـة، في عـام 1968م، تـم توسـيع نطـاق عمـل التلفزيـون التعليمـي ليشـمل مـواد دراسـية أخـرى، وزادت سـاعات الإرسـال المخصصـة للحصـص المدرسـية بشـكل كبـير. وكان السـودان مـن الـدول الرائـدة في إدخـال خدمـة التلفزيـون التعليمـي في أفريقيـا والعالـم العربـي في ذلـك الوقـت. لكـن بسـبب الصعوبـات الماليـة، تقلـص دور هـذه الخدمـة الرائـدة،

(1) ـ وزارة الثقافـة والإعـلام، إدارة المعلومـات والتوثيـق والتخطيـط، معلومـات أساسـية عـن هيئـات وزارة الثقافـة والإعـلام، 1995م، ص 36.

(2) ـ حديـد الطيـب الـسراج، تخطيـط وإنتـاج البرامـج في تلفزيـون السـودان: دراسـة وصفيـة تحليليـة 1994 -2004م. رسـالة دكتـوراه، جامعـة القـرآن الكريـم والعلـوم الإسـلامية، السـودان، 2005.

(3) ـ نشرة أصدرها قسم البحوث والعلاقات العامة بالتلفزيون سنة 1970م، ص 2.

وتحولت فيما بعد إلى إدارة داخل التلفزيون تُعنى بالبرامج التعليمية والريفية، والتي استمرت في تقديم محتوى تعليمي متنوع.

في عام 1964م، تم إدخال نظام الإعلانات أو الخدمة الإعلانية ضمن برامج التلفزيون السوداني. تولى المكتب التجاري التابع لوزارة الثقافة والإعلام مهمة تنظيم الإعلانات في التلفزيون اعتبارًا من الأول من يونيو 1965م. كان الهدف من إدخال الإعلانات التجارية في برامج التلفزيون تحقيق هدفين رئيسيين. الأول هو جلب إيرادات للخزينة العامة للدولة، بينما الهدف الثاني كان دعم المنتجين والموزعين في تسويق السلع الاستهلاكية للجمهور، مما يعزز السوق المحلية ويساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين[1].

في عام 1968م، تم إدخال نظام التسجيل الإلكتروني على شرائط الفيديو (Video-tape Recording) في التلفزيون السوداني، باستحواذه على اثنين من الماكينات اليابانية الصنع. هذا النظام كان نقلة كبيرة في العمل التلفزيوني، حيث كانت البرامج تبث عادة على الهواء مباشرة، أو كان يتم عرض الأفلام السينمائية بأحجامها المختلفة مثل 16 مم و35 مم. ساهمت التقنية الجديدة في تسجيل الأخبار المحلية على شرائط الفيديو بدلًا من الأفلام السينمائية، مع إمكانية إضافة الصوت والمونتاج بسهولة في وحدة الفيلم بالتلفزيون.

تم استخدام شرائط الفيديو بمقاسات مختلفة تدريجيًا، بدءًا من الشرائط بمقاس 2 بوصة و1 بوصة، ومن ثم تقنيات مثل يوماتك (Umatic) وبيتا كام (Betacam). هذه التقنيات سهلت عمليات المسح وإعادة التسجيل، والمونتاج، مما أدى إلى توفير الوقت والجهد والتكاليف في إنتاج البرامج التلفزيونية.

- **المرحلة الثانية: (1969م - 1985م):**

استولت القوات المسلحة على السلطة في السودان في 25 مايو 1969، وبذلك انتهت فترة التعددية الحزبية الثانية التي استمرت من أكتوبر 1964 إلى مايو 1969. لعبت وسائل الإعلام دورًا هامًا في تعزيز النظام الحاكم الجديد من خلال وسائل الصحافة والإذاعة والتلفزيون. شهدت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تقدمًا كبيرًا في التغطية وانتشار الرسالة الإعلامية في المناطق الحضرية والريفية. تم إنشاء استوديوهات تلفزيون دائمة

(1) ـ وزارة الثقافة والإعلام قسم العلاقات العامة والبحوث التلفزيون حقائق وارقام، الخرطوم، 1971م، ص 17.

وتوسع البث التلفزيوني إلى المناطق الريفية، بما في ذلك إنشاء محطة تلفزيون ريفية في وادي مدني بالجزيرة واستوديو لإنتاج البرامج. كما أقيم في المنطقة الشمالية **تلفزيون عطبرة الريفي.**

تم بدء بث منطقة الجزيرة التلفزيوني في تاريخ 30 فبراير 1973 عن طريق محطة تلفزيونية بقوة 10 كيلو واط. وقبل ذلك، في الفترة من فبراير 1972 حتى عام 1973، كانت محطة ود مدني تبث برامج التلفزيون الرئيسية في أم درمان. وفي نوفمبر 1973، تم تمكين البث المحلي في الجزيرة. وكانت منطقة البث التلفزيوني تغطي جميع مناطق الجزيرة وبعض المناطق الأخرى مثل كوستي والدويم وسنار. تم اختيار الجزيرة لتكون أول خدمة تلفزيون ريفي في البلاد نظرًا لقربها من العاصمة الخرطوم وسهولة الوصول إلى برامج تلفزيون أم درمان، بالإضافة إلى الكثافة السكانية ووجود مشروع الجزيرة والمناقل الذي يعتبر ذا ثقل اقتصادي قو، وهو ما يشير إلى لكي يكون تلفزيون الجزيرة الريفي ناجحًا ويستهدف قطاع المزارعين بشكل فعال، كان يتطلب تعاونًا بين العديد من المنظمات والهيئات والأفراد على المستوى القومي والعالمي. شاركت في هذا المشروع وزارة الثقافة والإعلام وإدارة مشروع الجزيرة واتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل ووزارة التربية والتعليم. وعلى المستوى الدولي، ساهمت ألمانيا الغربية بشكل كبير في نجاح المشروع وكانت هي من قامت بالمبادرة لإنشائه. كما ساهمت بريطانيا وهيئة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أيضًا. وبعد تطبيق نظام الحكم الاتحادي في السودان، أصبح تلفزيون الجزيرة تلفزيونًا محليًا، ومع ذلك، يعتبر أكبر محطة تلفزيونية في البلاد بعد التلفزيون القومي. تم بدء البث المؤقت لمنطقة عطبرة من استوديوهات أم درمان في 14 أكتوبر 1976.في أول يناير سنة 1977م، بدأ بث **تلفزيون عطبرة** على المستوى المحلي، وذلك لمدة ساعتين يوميًا لخمسة أيام في الأسبوع. تم تنسيق العمل بين تلفزيون ود مدني وتلفزيون عطبرة للاستفادة من إنتاج كلا المحطتين. اعتمد تلفزيون عطبرة نفس نهج تلفزيون الجزيرة واستفاد من خبراته وتجاربه. حاليًا، أصبح تلفزيون عطبرة هو القناة التلفزيونية الرسمية لولاية نهر النيل. يجب أن نلاحظ أن تلفزيون الجزيرة يستهدف قطاع المزارعين فيما يتعلق ببرامجه، وذلك نظرًا لأن منطقة ود مدني تشمل الجزيرة والمناقل وهما مناطق زراعية

رئيسية. بالمقابل، يستهدف تلفزيون عطبرة قطاع العمال، باعتبارها تعتبر عاصمة سكك حديد السودان. يجب أيضًا أن نذكر أن نطاق البث التلفزيوني قد توسع في هذه المرحلة، حيث تم تطبيق شبكة المايكروويف لتوسيع نطاق البث وإنشاء محطة أقمار صناعية في أم حراز. تم تركيب العديد من أجهزة الإرسال والمحطات الأرضية في مناطق مختلفة من السودان بهدف تعزيز نطاق البث التلفزيوني[1].

تم إنشاء محطة صغيرة للأقمار الصناعية في دنقلا عام 1974 لاستقبال الإرسال التلفزيوني من المحطة الرئيسية، وتم تقديم دعم من الخبراء الأمريكيين الذين ساهموا بنسبة 50٪ من تكاليف المحطة. كانت الإدارة الأمريكية تشرف على المحطة حتى عام 1975، ثم تم تسليمها للسودان. تم أيضًا إدخال التلفزيون الملون. ابتداءً من عام 1977، تم توسيع نطاق البث التلفزيوني ليشمل أربع عشرة مدينة باستخدام أقمار صناعية وأربعة عشرة محطة أرضية صغيرة غير قياسية. تعاون محطة الأقمار الصناعية مع قمر المحيط الأطلسي وقمر المحيط الهندي في مجالات الاتصالات، حيث تعمل كمحطة استقبال فقط. توفر المحطة العديد من الخدمات الاتصالية مثل الهاتف والتلكس، وتحتوي على 24 خطًا هاتفيًا، بالإضافة إلى قدرتها على استقبال البرامج الإذاعية والتلفزيونية. تم توسيع نطاق البث التلفزيوني خلال هذه المرحلة لتشمل مناطق واسعة خارج العاصمة القومية. تم إنشاء مكتبة فيديو واستوديو إنتاج واستوديو أخبار، بالإضافة إلى استوديو للبث المباشر. شهدت هندسة التلفزيون تطورًا كبيرًا في المعدات والأجهزة، وأثر ذلك بوضوح على جودة إنتاج البرامج وأداء التلفزيون.

تم إيلاء اهتمام كبير لتدريب العاملين في مجال التلفزيون، سواء داخل السودان أو خارجه. تمثل إدخال التلفزيون الملون تقدمًا كبيرًا في التكنولوجيا وجعل الأداء التلفزيوني مواكبًا لأحدث التطورات في مجال الاتصالات عالميًا. في المجال الإداري، بدأ التطور الجوهري عندما تم إصدار قرار رئاسي في 19 سبتمبر 1981م بإنشاء «**الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون**»، والتي منحت الإذاعة والتلفزيون استقلالية واسعة في العمل الإذاعي المسموع والمرئي. كانت الإذاعة والتلفزيون في السابق تتبعان إداريًا لوزارة الثقافة

(1) ـ الهيئة القومية للتلفزيون، سجل الإنجاز، منشورات أصدرها التلفزيون، ص 2.

والإعـــلام. أثـــر هـــذا القـــرار بشـــكل واضـــح عـــلى تحســـين العمـــل الإذاعـــي والتلفزيونـــي، وتـــم تنصيـــب قانـــون الهيئـــة القوميـــة للإذاعـــة والتلفزيـــون لعـــام 1981م بهـــدف تنفيـــذ هـــذا القـــرار، الـــذي نـــص عـــلى مـــا يـــلي:

أ. تهـــدف الهيئـــة إلى تحقيـــق رســـالة الإعـــلام الإذاعـــي والتلفزيونـــي، تخطيطًـــا وتنفيـــذًا، في إطـــار السياســـة العامـــة للدولـــة، ومتطلبـــات المجتمـــع الإعلاميـــة، وتقديـــم أحـــدث مـــا تصـــل إليـــه تطبيقـــات العلـــم الحديـــث وتطوراتـــه في مجـــالات توظيـــف الإعـــلام المســـموع والمرئـــي.

ب. نـــشر الثقافـــة، والاهتمـــام بالجوانـــب التعليميـــة، والحضاريـــة، والإنســـانية، وتنظيـــم الأسرة وفقًـــا للتقاليـــد والقيـــم الســـودانية والعربيـــة والدينيـــة الرفيعـــة، لخدمـــة فئـــات الشـــعب كافـــة، مـــع الاهتمـــام برعايـــة الطفولـــة والشـــباب والمـــرأة.

ت. توظيـــف أجهـــزة الإذاعـــة والتلفزيـــون، لدعـــم خطـــط التنميـــة والبنـــاء، والتعبـــير عـــن مطالـــب الجماهـــير ومشـــكلاتها اليوميـــة.

ث. العمـــل عـــلى تطويـــر الإرســـال الإذاعـــي المســـموع والمرئـــي لتغطيـــة جميـــع أنحـــاء البـــلاد، مـــع دعـــم وتطويـــر الأجهـــزة الفنيـــة، وفقًـــا للأســـاليب العلميـــة الحديثـــة[1].

بعـــد تأســـيس الهيئـــة القوميـــة للإذاعـــة والتلفزيـــون، تـــولى مجلـــس الإدارة المســـئولية القانونيـــة والتصرفـــات الإداريـــة للهيئـــة، بينمـــا يقـــوم المديـــر العـــام بتنفيـــذ سياســـات المجلـــس. يتكـــون هيـــكل التنظيـــم الداخـــلي للهيئـــة مـــن ثلاثـــة إدارات رئيســـية وســـتة إدارات فرعيـــة. تشـــمل الإدارات الرئيســـية الإذاعـــة، التلفزيـــون، والشـــؤون الفنيـــة والهندســـية. أمـــا الإدارات الفرعيـــة فتشـــمل الشـــؤون الماليـــة والإداريـــة، أمانـــة الهيئـــة، إنتـــاج التجـــارة والتســـويق، البحـــوث والإحصـــاء، التخطيـــط والتدريـــب، ومجلـــة الإذاعـــة والتلفزيـــون.

بعـــد تأســـيس الهيئـــة القوميـــة للإذاعـــة والتلفزيـــون، شـــهدت البـــث الإذاعـــي والتلفزيونـــي تطـــورًا كبـــيرًا، وأصبحـــت الهيئـــة المســـئولة الرئيســـية في هـــذا المجـــال. قـــد وضعـــت الهيئـــة العديـــد مـــن الخطـــط والبرامـــج المســـتقبلية في المجـــالات الإداريـــة والبرامجيـــة والهندســـية والفنيـــة. حتـــى عـــام ١٩٨٤م، تـــم تشـــغيل محطـــات تلفزيونية في أم درمـــان بقـــوة 1000 واط وتغطـــي منطقـــة قطرهـــا ٤٠ كـــم، ومحطـــة في مدنـــي بقـــوة 10000 واط وتغطـــي الجزيـــرة وأجـــزاء مـــن النيـــل الأزرق، ومحطـــة في عطـــبرة

(1) ـ قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، لسنة 1981م.

بقـوة ١٠٠٠ واط وتغطـي منطقـة قطرهـا ٥٠ كـم. **تتألـف إدارة التلفزيـون مـن عـدة إدارات**، بمـا في ذلـك: إدارة البرامـج، إدارة التنفيـذ، إدارة البرامج السياسـية، إدارة الأخبـار، إدارة الأفـلام والبرامـج المسـجلة، إدارة التخطيـط والتدريـب، إدارة الدرامـا، إدارة البرامـج التعليميـة، إدارة الشـؤون الرياضيـة، إدارة العلاقـات الخارجيـة، إدارة العلاقـات العامـة، وإدارة الشـؤون الماليـة والإداريـة[1].

- **المرحلة الثالثة: (1985م - 1989م):**

انتهـى النظـام في السـودان في مايـو 1985 بفعـل انتفاضـة الشـعب السـوداني في رجـب / أبريـل ١٩٨٥م التـي قادهـا المشـير عبـد الرحمـن سـوار الذهـب، وانضمـت القـوات المسـلحة إلى جانبـه. وبهـذا، دخـل السـودان في فـترة الديمقراطيـة والتعدديـة للمـرة الثالثـة بعـد فـترة انتقاليـة اسـتمرت لمـدة عـام، حيـث تـولى المجلـس العسـكري الانتقـالي الحكـم بالتعـاون مـع حكومـة مدنيـة. وفي أبريـل 1986، بعـد إجـراء انتخابـات عامـة، تشـكلت حكومـة ائتلافيـة تضـم عـددًا مـن الأحـزاب.

واسـتمرت أجهزة الإذاعة والتلفزيون في السـودان في أداء دورها الوطنـي في قيادة وتوجيه الـرأي العـام خلال فـترة الديمقراطيـة الثالثة، عـلى الرغم مـن التحديات التـي تضمنتها الصراعـات السياسـية المسـتعرة بـين القـوى الحاكمـة والمعارضة، وقلـة المـوارد المادية والتقنيـة، واسـتمرار مشـكلة الحرب في جنوب السـودان. ومـن بين أبرز الإنجـازات التي تحققـت خـلال فترة الانتقـال والتي اسـتمرت مـن أبريـل 1985 إلى أبريـل 1986، كان إصـدار قانـون **جديد للهيئـة القومية للإذاعـة والتلفزيـون**، والذي تم تبنيـه من قبل المؤتمـر الوطنـي لتأمين اسـتقلال الهيئـة القوميـة للإذاعـة والتلفزيـون[2](*)، ووافق عليه المجلس العسـكري الانتقـالي في 24 أبريل 1986، وحـدد القانون الجديـد للهيئة مجموعة مـن المقاصد والأهـداف، منها:

أ. الإسـهام في ترسـيخ مبـادئ الوحـدة الوطنيـة، والسـلام الاجتماعـي، وسـيادة القانـون.

ب. نـشر الثقافـة والمعرفـة الإنسـانية، والإسـهام في محـو الأميـة بجميـع أشـكالها، وبلـورة الثقافـة السـودانية.

---

(1) ـ محمـد خوجـلي صالحـين، أضـواء عـلى وزارة الثقافـة والإعـلام - تقريـر مطبـوع ضمـن وزيـر الثقافـة والإعـلام، ص 29، ص 35.

(2) * انعقـد المؤتمـر الوطنـي التأمـين اسـتقلال الهيئـة القوميـة للإذاعـة والتلفزيـون، بـإشراف ورعايـة النقابـة العامـة للعاملـين بالهيئـة.

ت. تعميق القيم الدينية، والقيم السودانية الرفيعة.

ث. تطوير الأجهزة وتحديثها، لتغطي الخدمات الإذاعية المسموعة والمرئية، كل القطر، ولتحمل صوت السودان للعالم الخارجي[1].

وقع تقدم ملحوظ خلال هذه المرحلة في عمل إدارة التصوير الخارجي في التلفزيون، على الرغم من قلة الموارد الفنية المتاحة من معدات وأجهزة ووسائل اتصال وحركة. كان لهذه الإدارة دور بارز في توثيق الأحداث بالصورة والصوت. كانت المعدات المستخدمة في ذلك الوقت تتألف من أربع كاميرات سينمائية وكاميرتين فيديو من نوع بيتاكام (Betacam) لتغطية الأخبار، بالإضافة إلى أربع كاميرات من نوع أكاقامي لتصوير البرامج. في 19 فبراير 1987، تم افتتاح محطة تلفزيون حلفا الجديدة كإضافة جديدة للإعلام الريفي، تنضم إلى محطتي التلفزيون الجزيرة وعطبرة. في يونيو 1988، بدأ برنامج شامل لتطوير العمل في مجال التلفزيون، بما يشمل الجوانب الإدارية والفنية والهندسية، وتم صيانة الاستوديوهات في أم درمان ودمدني وعطبرة، وتحسين جودتها الفنية، مما أثر بشكل إيجابي على مستوى تقديم وإخراج البرامج التلفزيونية. تم أيضًا التركيز خلال هذه المرحلة على العمل الميداني لتغطية الأحداث المتتابعة، حيث توفرت مستلزمات الديكور والإضاءة، وتم شراء ثلاث كاميرات يوماتك (Umatic) في يونيو 1989.

في المجال الإداري، تم إعادة تنظيم الإدارات والأقسام، وتأسيس إدارة للتخطيط والتدريب، وتشكيل لجنة فنية للبرامج. تم اتخاذ قرار بإنشاء القناة الثانية للتلفزيون، وتم اختيار طاقم إدارتها، وتم التحضير لبدء العمل بها. ومع ذلك، تداخلت التطورات السياسية في البلاد وأثرت سلبًا على استكمال المشروع*.

- **المرحلة الرابعة: (1989م - 2004م):**

تمت سيطرة القوات المسلحة السودانية على الحكم في 30 يونيو 1989، وهذا أنهى فترة الديمقراطية التعددية الثالثة التي شهدت اضطرابات وعدم استقرار وصراعات سياسية. ظهر التوجه الإسلامي في النظام الجديد منذ البيان الأول للثورة المعروفة بثورة الإنقاذ الوطني. حظي النظام الجديد بتأييد شعبي واسع، خاصة بعد تأكيده بوضوح على تطبيق الشريعة الإسلامية. تأثرت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بهذا التوجه الجديد، بما في ذلك الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

(1) ـ قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، لسنة ١٩٨٦م.

في بداية هذه المرحلة، تم تنظيم وزارة الثقافة والإعلام واعتماد نظام إعلامي جديد. ثم صدر قانون إنشاء الهيئة القومية للتلفزيون في 30 ديسمبر 1991، وجعل التلفزيون هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية، تعمل على تحقيق العديد من الأهداف، ومن أهمها:

أ. تحقيق رسالة الإعلام، عن طريق الإذاعة المرئية، تخطيطًا وتنفيذًا، في إطار السياسة العامة للدولة، ومتطلبات المجتمع.

ب. تقديم أحدث ما تصل إليه تقنيات العلم الحديث في مجالات الإعلام، للإذاعة المرئية (التلفزيون).

ت. رفع كفاءة الأداء الإذاعي المرئي، وضمان توجيهه لخدمة الشعب، والمصلحة القومية، في إطار القيم الإسلامية والوطنية، والتقاليد الحميدة، ومبادئ الشورى، والأحكام الدستورية والقانونية.

ث. تطوير الخدمات الإذاعية المرئية، إرسالًا وبرامج، لتغطي كل أنحاء القطر، ولتوصل صوت السودان ورسالته للعالم الخارجي[1].

هذا، وقد حددت الاستراتيجية الإعلامية، ضمن الاستراتيجية القومية الشاملة (1992م - 2002م) أهدافًا للعمل التلفزيوني، كما يلي:

أ. استخدام كل الوسائل المتاحة حاليًا، وتحسينها، لضمان وصول (البث التلفازي) لكل المناطق المأهولة بالسكان.

ب. توفير الاستوديوهات الكافية، حسب المواصفات الفنية المتعارف عليها دوليًا، وتجهيزها بمعدات التسجيل، ومعدات العرض، والتشغيل، والمونتاج، والتصوير الحديثة.

ت. استثمار قناة Channel في القمر الصناعي العربي Arabsat، تمكن من تعميم الإرسال التلفازي في كل أنحاء الوطن العربي والأفريقي.

ث. تنظر (اللجنة الوطنية للاتصالات الفضائية) في إمكانية التعامل مع البث الإعلامي المباشر من خارج الحدود، ورفع مستوى الإنتاج السوداني كمًا وكيفًا، بحيث يصمد أمام الغزو الثقافي الأجنبي[2].

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية، تم السعي لتوفير بث التلفزيون في جميع

(1) ـ قانون الهيئة القومية للتلفزيون، لعام 1991م.

(2) ـ الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م - 2002 م، المجلد الأول، استراتيجية الإعلام، ص131.

المناطـق المأهولـة بالسـكان داخـل السـودان، وزيـادة نسـبة التغطيـة إلى 80%. ونظرًا لضعـف شـبكة المايكروويـف ومحطـة الأقمـار التابعـة للمؤسسـة العامـة للمواصلات السـلكية واللاسـلكية، سـعى التلفزيون لإيجاد وسـيلة فعالـة لنقل البرنامـج القومي إلى جميـع مناطـق السـودان وخارجه.

تـم تنفيـذ مـشروع المحطـة الأرضيـة للأقمـار الصناعيـة، وتم إنشـاء محطـات أرضية للاسـتقبال في العواصـم والولايـات والمحافظـات والمـدن الكـبرى لإعـادة بـث البرنامـج القومـي، واسـتخدامها في بـث البرامـج المحليـة للولايـات. تـم تنفيـذ المحطـات الولائيـة بالتعـاون مـع حكومـات الولايـات. تـم افتتـاح المحطـة الأرضيـة للأقمـار الصناعيـة في أم درمـان صبـاح يـوم الجمعـة الموافق 2 صفـر 1416هـ (30 يونيـو 1995م)، وتبث المحطـة عبر أقمار عربسـات وتغطي جميـع ولايات السـودان والدول العربيـة والأفريقية وغـرب أوروبا.

تـم تنفيذ مـشروع محطـة الأقمـار الصناعيـة في فتيحـاب، وتعمل عـلى إرسـال البرامج التلفزيونيـة عـبر الأقمار الصناعيـة Intelsat. تُعَـدُّ هذه المحطة خطوة رئيسـية في جهود فصـل القنـاة المحلية عـن القنـاة الفضائية الموجهـة للخارج.

تـم إنشـاء محطـة تجميـع الأخبـار بالأقمـار الصناعيـة (SNG) في هـذه المرحلـة، وتُعَدُّ محطـة أقمـار صناعيـة كاملـة. تعمل هـذه المحطـة المتنقلة على بـث المـواد الإعلامية من أي مـكان داخل السـودان وخارجـه مباشرةً، وفي نفـس لحظة الحدث، باسـتخدام الأقمار الصناعيـة. تتبـع هذه المحطة المعايـير العالمية المتبعـة في المحطات الفضائيـة العالمية مثل CNN وMBC وغيرهـا.

هـدت الفترة مـن نوفمـبر ١٩٩٣ حتى مـارس ١٩٩٥ تطـورات تقنيـة في المجـال الفني، حيـث تم اسـتخدام أجهزة فنية متطورة تؤثر بشـكل كبـير في تحسـين الأداء التلفزيوني، أهمها:

أ. يتـم اسـتخدام جهـاز يعـرف بـ «الملقـن» لتوضيـح الأخبـار على شاشـة عاكسـة، بحيـث يقـوم المذيـع بقراءتهـا منها.

ب. يتـم اسـتخدام جهـاز لتشـكيل وتوليـد الحـروف والأشـكال، حيـث يقـوم بكتابـة الأسـماء والأخبـار والتنويهـات في وقـت سـير البرنامـج أو قبلـه. يقدم هـذا الجهاز خدمـة معلوماتيـة إخباريـة قبـل بدايـة الإرسـال أو أثنـاءه. ويتـم التحكـم في هـذا الجهـاز عـن طريق الحاسـوب.

ت. يتم استخدام جهاز لتوليد وتوفيق المؤثرات في مجال الصورة بأشكال متعددة.

ث. يتم استخدام جهاز يعمل كمقسم بين مصادر مختلفة للصورة، أو يُعرَف أيضًا بـ «خالط للصورة".

ج. يتم استخدام جهاز للتحكم في عملية المونتاج، حيث يُمكن التحكم في أربعة مصادر في وقت واحد. يكون هذا الجهاز مُصمَّمًا خصيصًا لأجهزة ماكينات الفيديو.

ح. يتم استخدام أجهزة الحاسوب في شكل شبكات لتخزين وترتيب المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز عربة «التصوير الخارجي» بجميع مكوناتها، وتشمل الكاميرات وجهاز ضبط الصورة وأجهزة التسجيل وأجهزة الصوت وقنوات نقل الصورة والصوت الخارجية. تم استخدام جهاز المايكرويف لنقل الأخبار من مواقع الأحداث في العاصمة إلى الاستوديو مباشرة. تم تجديد الاستوديوهات وتزويدها بأحدث الأجهزة اللازمة لتحسين مستوى البث التلفزيوني داخل السودان وخارجه. تم أيضًا تجهيز عربة أخرى للتصوير الخارجي، وتم إنشاء محطة فرعية للكهرباء لضمان توزيع الطاقة بكفاءة. وتم تركيب مولد كهربائي وكبانية للاتصال الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، تم بناء مبنى مكون من طابقين يضم المخزن الرئيسي للتلفزيون وورشة للديكور، وتم تصميمه وفقًا للمواصفات التي تتيح استيعاب الأجهزة والديكور المصنع، وتوفر فرصًا أكبر للإبداع في هذا المجال. ويحتوي مبنى الدراما على قاعة كبيرة بمساحة تبلغ ٢٥٠ مترًا مربعًا، يتم استخدامها للبروفات والمؤتمرات والاجتماعات، ويمكن استخدامها أيضًا كاستوديو للتسجيل[1].

ومن أبرز سمات التطور الإداري والفني، في هذه المرحلة أيضًا:

أ. تجهيز الأستوديو الرئيسي، من حيث الإضاءة والديكور.

ب. إدخال الحاسوب في إدارة الشئون المالية والإدارية ومكتبة الأشرطة البرنامجية.

ت. استقطاب أجهزة إضاءة للأستوديوهات، تعمل عن طريق الحاسوب.

بالإضافة إلى مشروعات تم تنفيذها بالتنسيق بين التلفزيون القومي (تلفزيون السودان) وبين الولايات، وبيانها كما يلي:

(1) ـ الهيئة القومية للتلفزيون، سجل الانجاز، وتقارير الأداء الشهرية للتلفزيون.

جدول رقم (2-3) يبين مشروعات تم تنفيذها بين تلفزيون السودان وبين الولايات

الرقم	الولاية	المحطة	قوة الجهاز
1	الشمالية	تلفزيون الدبة	150 واط
2	نهر النيل	تلفزيون عطبرة	1000 واط
3	القضارف	1/ القضارف 2/ تلفزيون الشوك	1000 واط 150 واط
4	غرب كردفان	1/ تلفزيون الفولة - تركيب محطة أرضية، وبرج طوله 30م. 2/ تلفزيون غبيش. 3/ تلفزيون النهود. 4/ تلفزيون بابنوسة.	جهاز إرسال قديم- 150 واط 150 واط 150 واط 150 واط
5	شمال كردفان	1/ تلفزيون الأبيض - إعادة تأهيل 2/ تلفزيون أم روابة طبق هوائي 5م 3/ تلقزيون الرهد	1000 واط - 150 واط
6	النيل الأبيض	1/ تلفزيون كوستي 2/ تلفزيون الدويم	1000 واط 500 واط
7	جنوب كردفان	تلفزيون كادقلي	500 واط
8	البحر الأحمر	تلفزيون هيا	150 واط
9	بحر الجبل	تلفزيون جوبا	500 واط
10	بحر الغزال	تلفزيون واو	150 واط
11	أعالي النيل	تلفزيون ملكال	500 واط
12	غرب دارفور	تلفزيون الجنينة	150 واط
13	الجزيرة	تلفزيون مدني - إعادة تأهيل - مايكروويف - برج 215م	2000 واط
14	سنار	تلفزيون سنار - مايكروويف - برج	500 واط

15	جنوب دارفور	تلفزيون الضعين – طبق7 م	150 واط
16	جنوب دارفور	تلفزيون الدلنج - طبق 7م	150 واط
17	جنوب دارفور	تلفزيون برام - طبق 7م	150 واط
18	النيل الأبيض	تلفزيون ربك	1000واط
19	البحر الأحمر	تلفزيون بورتسودان	5000 واط
20	نهر النيل	تلفزيون أبو حمد	1000 واط

المبحث الثاني

إنشاء وتطوير لجان عمل البث التلفزيوني

لجنة إصلاح الأداء الفني والإداري لمحطات البث الإذاعي والتلفزيوني:

صدر أمر من قبل رئيس الجمهورية بتجديد هيكلة لجنة المراقبة المسؤولة عن تحسين الأداء الفني والإداري لمحطات البث الإذاعي والتلفزيون، بالإضافة إلى الأجهزة الفنية المرتبطة بها، في تاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٩٥م. وقد تم تحديد اختصاصات اللجنة وفقًا للقرار على النحو التالي:

1. التخطيط الاستراتيجي الهندسي لكل من الإذاعة والتلفزيون، وتحديد أولويات المشاريع الهندسية لكل منهما بطريقة تضمن الاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة.

2. وضع المواصفات الفنية والضوابط والإجراءات التي تضمن كفاءة واستمرارية عمل محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي.

3. تقديم النصح والتوجيه فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة لتوسيع وتعزيز البث الإذاعي المسموع والمرئي، وتحديد الأولويات المناسبة في هذا الاتجاه.

4. تقديم الإرشادات لهيئتي الإذاعة والتلفزيون بشأن عمل وهيكلة إدارة الشؤون الفنية والهندسية، بهدف ضمان تشغيل فعّال ومستدام بالكفاءة المطلوبة.

تتألف اللجنة، وفقًا للقرار، من رئيس لجنة الأستاذ الدكتور علي محمد شمو، وعضوية الأمين العام لوزارة الثقافة والإعلام، والمدير العام للهيئة القومية للإذاعة، والمدير العام للهيئة القومية للتلفزيون، وأعضاء آخرين يشملون مدراء الشؤون الفنية والهندسية لكل من الإذاعة والتلفزيون. ويتم استضافة اللجنة في مقر الأمانة العامة لوزارة الثقافة والإعلام، وفقًا لما جاء في القرار[1].

(1) ـ قرار رئيس الجمهورية، رقم ١٤٢، بإعادة تشكيل لجنة الإشراف على إصلاح الأداء الفني والإداري محطات البث الإذاعي والتلفزيوني: تاريخ 1995/٢/27م.

أ. اللجنة الوطنية للاتصالات الفضائية:

جاء قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٩٨) بتاريخ مايو ١٩٩٢م، بتشكيل (اللجنة الوطنية للاتصالات الفضائية)، وذلك للتفرغ لدراسة جميع مسائل الفضاء السوداني والبث المباشر الوارد إلى السودان والصادر عنه. كما تتولى اللجنة منح التراخيص للبث العالمي في السودان ووضع أسس وضوابط المشاهدة وحقوق النقل والتسجيل والتداول.

وبعد صدور قانون ترخيص ومراقبة البث الإذاعي والتلفزيوني عبر الفضاء في عام 1996م، تم إعادة تشكيل اللجنة وفقًا للقانون الجديد. تهدف هذه الخطوة إلى ضمان حماية المجتمع من التأثيرات السلبية للتقدم التكنولوجي في مجال البث والاستقبال عبر الأقمار الصناعية. وتلبيةً للمتطلبات المتعلقة بالمحطات الفضائية، التي تعتبر قفزة نوعية في التطور التكنولوجي، وتحتاج إلى تشريعات حديثة تتوافق مع هذا التطور.

القناة الفضائية السودانية:

تأسست تلفزيون السودان في عام 1962، وبدأت بثها الملون في عام 1975م، وتم إنتاج المواد الملونة في عام 1978م. تقوم القناة ببث إرسالها على المستوى الأرضي من خلال شبكة متنوعة من المحطات الموزعة في جميع أنحاء البلاد، سواء في المناطق المأهولة أو النائية. تم إنشاء 98 محطة تقوية رئيسية وفرعية للتغلب على التحديات التي تواجهها في التضاريس الجبلية. تعتمد 60 محطة من هذه المحطات على الطاقة الشمسية كمصدر للتشغيل. يتم استخدام الأقمار الصناعية لربط هذه المحطات مع بعضها البعض، وتردد قناة السودان Sudan- الجديد 2023

الجودة	FEC/SR	التردد	القمر
SD	7/8 – 27500	12688	نايل سات

يسعى تلفزيون السودان عبر الفضاء إلى نقل صوت السودان إلى الأمة العربية والتعبير عن تاريخها وحضارتها وشعبها وثقافتها، بهدف تعزيز الروابط بين السودان وبقية دول العالم وجعل صوت السودان مسموعًا على المستوى الدولي. تتبع القناة ملكية الدولة وتمول من ميزانية الدولة بالإضافة إلى مصادر تمويل أخرى.

تم تحقيق تطور كبير في القناة الفضائية السودانية خلال التسعينيات، وذلك من خلال[1]:

1. إنشاء 87 محطة تلفزيون ولائية في عواصم الولايات والمدن الكبرى، مما أدى إلى تغطية 95% من المناطق المأهولة بالسكان بالبث القومي.
2. توسيع انتشار أندية المشاهدة الجماعية في الولايات.
3. إنشاء شركة قناة الخرطوم الدولية وتطويرها هندسيًا لتكون بديلًا لخدمات البث الفضائي.
4. تبني استخدام أجهزة الحاسوب والجرافيكس في العمل الإعلامي.
5. استخدام شبكة الألياف الضوئية للربط بين الاستوديوهات ومحطة الأقمار الصناعية ومحطة الإرسال. [2]

التطور البرنامجي:

1. شهدت تلفزيون السودان تقدمًا ملحوظًا في تطور برامجه، حيث ارتفعت ساعات البث التلفزيوني من ست ساعات ونصف في عام 1979 إلى 18 ساعة يوميًا.
2. توسعت مجموعة البرامج التي يتم بثها مباشرة على الهواء، حيث زادت مساحة البرامج المباشرة المتاحة للمشاهدين.
3. تأسس مركز تدريب التلفزيون الذي يهدف إلى تطوير مهارات العاملين في القناة وتوفير بيئة ملائمة لتعلم وتطوير المهارات التلفزيونية.
4. تم تحسين آليات العمل في مكتبة الأفلام المسجلة باستخدام أحدث التقنيات المتاحة، مما يسهل الوصول إلى المحتوى المسجل وتوفير تجربة مشاهدة متميزة للجمهور.([3])

إلى جانب ذلك، تم إطلاق قناة النيلين الرياضية كفرع لتلفزيون السودان، حيث تقدم مجموعة متنوعة من البرامج الرياضية. تم استلهام فكرتها من برنامج الرياضة الذي كان يُبث في استوديوهات قناة السودان الرياضية. في الجدول التالي، ستجد أبرز البرامج الرياضية التي تقدمها قناة النيلين الرياضية.

---

(1) هاني حسن عمر، مشكلات الإنتاج التلفزيوني وانعكاساتها على مخرجات الرسالة الإعلامية : دراسة وصفية تحليلية على تلفزيون السودان للفترة من 2015م – 2016م، ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017، ص 134 .

(2) المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة

(3) هاني حسن عمر، المرجع السابق، ص 134

جدول رقم (3-3)

البرامج الرياضية بقناة النيلين الرياضية

م	إسم البرنامج	مضمون البرنامج	المدة الزمنية	توقيت البث	نوع البرنامج
1	مساء النيلين	مناقشة قضايا كرة القدم	0ا ق	ال اعة ' م عدا الجمعة	حوارى
2	صباحكم رياضة	فوائد الرياضة ومايرتبط بها	0ا ق	الساعة ص يوميا	حواري
3	من النت	موضوعات متنوعة عن الرياضة من شبكة المعلومات (الإنترنت)	0ا ق	1:15م يوميا عدا الجمعة	منوعات
4	إستاد النيلين	مناقشة قضايا كرة القدم وتحليل نتائج الدورى	0ا ق	1 ظ الجمعة	حوارى
5	عيادة النيلين	معلومات تثقيفية صحية عن الرياضة	0ا ق	10 ص الجمعة	حوارى
6	زاوية تناول	مناقشة قضية رياضية	0ا ق	' م الإثنين	حوارى
7	رأي رياضى	تحليل قضايا رياضية مختلفة	0ا ق	ص الإثنين	حوارى
8	كاميرا وجمهور	برنامج تفاعلي مع جمهور كرة القدم	0ا ق	؛م الجمعة	جماهيرى تفاعلي
9	مصارعة شعبية	عروض للمصارعة الشعبية المحلية	0ا ق	1:30 ص	منوعات
10	دعوة نجم	توثيق لحياة النجوم فى مختلف الانشطة الرياضية	0ا ق	10 ص السبت	توثيقى
11	لمسة وفاء	التوثيق للرياضيين المميزين فى مجال الإ رة والتدريب	0ا ق	م الأحد	توثيقى
12	من السهرات	إستضافة بعض الرموز الرياضية	0ا ق	9:30 م	توثيقى
13	من المناشط	يهتم بالانشطة الرياضية المختلفة	0ا ق	؛م	منوعات
14	من الولايات	متابعة البرامج المنفذة بالولايات	0ا ق	10 م الأحد	توثيقى
15	نادى من بلادى	توثيق للأندية بالسودان	0ا ق	؛م الإثنين	توثيقى
16	حوار الكرة	تحليل مباريات الدورى الممتاز	120 ق	' م الجمعة	حوارى

محطة تقوية الإرسال بجبل مرة:

تعد أكبر مشروع تلفزيوني في السودان ويمكن القول في أفريقيا كافة، وفقًا للسعة والقدرة. تغطي رقعة البث ولايات دارفور الثلاثة وتمتد أيضًا إلى بعض الدول الأفريقية المجاورة. مقر إدارتها يقع في نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، وذلك لاقترابها من المشروع. يبلغ قوة جهاز الإرسال عشرة كيلو واط، ويغطي دائرة نصف قطرها ٢٥٠ كيلومترًا. رغم التحديات التي واجهها المشروع، يسعى التلفزيون للتغلب عليها وأداء رسالته الإعلامية والثقافية بنجاح [1]

وبحسب ما قاله المهندس محمد علي عبد الماجد مدير إدارة المحطات الأرضية للأقمار الاصطناعية بالهيئة العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني فإن الهيئة العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني قد قامت بدراسة شاملة لتوسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزيوني في غرب البلاد، خاصة في ولايات دارفور. شكلت لجنة تضم المهندس محمود سعيد بدري والمهندس أحمد دفع الله ومندوب الاتصالات السلكية واللاسلكية لإعداد المشروع. وقد تم اختيار جبل مرة كموقع لتنفيذ المشروع بناءً على ارتفاعه الذي يجعله المنطقة الأنسب في القطاع الغربي للبلاد لتحقيق النجاح. تم أيضًا اختيار الفاشر في شمال دارفور ونيالا في جنوب دارفور لتكون مقراتٍ فرعية للأستوديوهات، وتم ربطها بمحطة الإرسال الرئيسية في جبل مرة عبر روابط ميكروويف. تم عرض المشروع على الشركات المحلية والدولية، وتم اختيار عرض شركة «لايت» الكندية التي قامت بتوريد أجهزة ومعدات المشروع. بلغت تكلفة المشروع حوالي 5 ملايين دولار، وتبلغ قدرة المحطة الإنتاجية 10 كيلو واط. بدأ تنفيذ المشروع، ولكنه واجه العديد من التحديات، بدءًا من تكلفة ترحيل الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية، وصولًا إلى تأثر المشروع بظروف الأمطار الخريفية التي تحدث سنويًا وتتسبب في توقف العمل. في ذلك الوقت، لم تكن الخيارات البديلة المتاحة، مثل استخدام الطاقة الشمسية، مطروحة بشكل كافٍ. وفقًا لما ذكره المهندس محمد علي عبد الماجد، كانت الطاقة الشمسية غير مستخدمة في ذلك الوقت. يبدو أن تنفيذ المشروع لم يعتمد على دراسة

(1) ـ مقابلة شخصية مع المهندس محمد علي عبد الماجد، مدير إدارة المحطات الأرضية للأقمار الاصطناعية بالهيئة العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، تاريخ المقابلة 20/4/ 2024.

جـــدوى فنيـــة واقتصاديـــة متعمقـــة. كمـــا أن المـــشروع تعـــرض للتدمـــير بشـــكل كامـــل مـــن قبـــل المتمردِيـــن في عـــام 2003، ممـــا أدى إلى توقفـــه نهائيًـــا.

وهـــو مـــا أشـــار إليـــه الأســـتاذ محمـــد حاتـــم ســـليمان، كمـــا أكـــدت مقابلتـــه مـــع الباحـــث أن مخططـــات مـــشروع جبـــل مـــرة لـــم تكـــن مدروســـة بشـــكل جيـــد، وأن معارضتهـــم للمـــشروع الصينـــي لـــم تســـتند إلى حقائـــق وأســـس فنيـــة واقتصاديـــة وبيئيـــة متينـــة.

المبحث الثالث

الطفرة في تطور التلفزيون السوداني

في فـترة التسـعينات، كان أداء التلفزيـون السـوداني مرتبطًـا بالأهـداف العامـة التـي تـم التعبـير عنهـا في الاسـتراتيجية القوميـة الشـاملة (1992-2002). تـم تصميـم الخطـة الإداريـة والهندسـية والبرامجيـة للتلفزيـون وفقًـا لهـذه الاسـتراتيجية، وتـم وضـع برامـج محـددة زمنيًـا لتحقيـق الأهـداف المعلنـة. ركـزت هـذه الخطـة عـلى توسـيع تغطيـة البـث التلفزيونـي في المناطـق المأهولـة بالسـكان داخـل السـودان، وتـم تحقيـق تغطيـة تصـل إلى 80٪ مـن هـذه المناطـق بحلـول منتصـف فـترة الاسـتراتيجية القوميـة الشـاملة. ونتيجـة لذلـك، زاد الاهتمـام بالتلفزيـون السـوداني وعرفـت الفـترة مـن عـام 1992 إلى 1999 بفـترة النهضـة الكبـيرة، حيـث شـملت هذه النهضـة جميـع جوانـب العمـل التلفزيونـي، ممـا دفـع بعـض النـاس إلى تقسـيمها إلى نقـاط تفجـير فرعيـة تتضمـن الجوانـب البرامجيـة والهندسـية والإداريـة.[1]

ومن أبرز ملامح هذه الفترة (الطفرة) هندسيًا ما يلي[2]:

- إنشاء المحطة الأرضية للأقمار الصناعية (أم درمان 1) عام 1995م.
- إنشاء المحطة الأرضية للأقمار الصناعية بالفتيحاب (أم درمان 2) 1996م.
- استجلاب محطة تجميع الأخبار عبر الأقمار الصناعية (SNG) .
- إعـادة تأهيـل الاسـتديوهات، بتوفـير كامـيرات حديثـة وكامـيرا للنقـل الخارجـي وأجهـزة إضـاءة متحركـة مـع تأهيـل المكامـيرات القديمـة.
- إستجلاب 3 كاميرات رقمية.
- نشر أندية المشاهدة الجماعية بالولايات في أكثر من 750 طبقًا هوائيًا.
- إعادة تأهيل غرف المونتاج بأجهزة تقنية عالية (8) وحدات.

---

(1) النـور الـكارس أحمـد دفـع اللـه، دور التلفزيـون في تعزيـز الهويـة الثقافيـة: دراسـة تطبيقيـة عـلى عينـة مـن البرامـج بتلفزيون السـودان يناير 2000 م.- ديسـمبر 2001 م رسـالة ماجسـتير، جامعة أم درمـان الاسـلامية، 2005، ص178.

(2) نجـلاء حمـدان جاديـن، إنتـاج برامـج المـرأة في الفضائيـات السـودانية: دراسـة وصفيـة تحليليـة عـلى برنامـج سـيدة الموقـف بقنـاة الـشروق الفضائيـة السـودانية في الفـترة مـن يناير 2010م. وحتـى يناير 2011، رسـالة ماجسـتير، جامعـة أم درمـان الاسـلامية 2013، ص -138 143.

- إدخال نظام المونتاج اللاخطي، وحدتين للمونتاج.
- إعداة تأهيل غرف البث المباشر.
- إدخال الأجهزة الرقمية في غرفة الاستاذ الدكتور علي شمو (أكبر استديوهات التلفزيون).
- تزويد المحطات الأرضية بمنظمات الطاقة الحديثة.
- إعادة تصميم استديو النيل الأبيض مثل استديو الأخبار.

معالم الطفرة برنامجيًا:

وكثر الاهتمام بمجال البرامج بصورة كبيرة خلال الفترة من 1992 م، وقام التلفزيون في السودان بتكوين مسار وخطط برامجية تستند إلى موجهات الاستراتيجية القمية الشاملية وتوالت هذه الخطط أفقيًا ورأسيًا، ومن ذلك ما يلي[1]

- دورة يوليو 1995م بداية دخول الفضاء العالمي 12 ساعة يوميًا.
- دورة أغسطس 12 ساعة يوميًا.
- دورة يوليو 1997م 12 ساعة يوميًا.
- دورة إبريل 1999م 20 ساعة يوميًا.

تم تفعيل عضوية السودان في منظمات إقليمية ودولية، وتم التنسيق مع القنوات الفضائية العربية. حصل التلفزيون السوداني على عضوية المجلس التنفيذي لاتحاد إذاعات الدول العربية في دورة عام 1999. كما أصبح السودان عضوًا في اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والقانونية والمالية. في هذا السياق، فاز التلفزيون السوداني بجائزتين في مسابقة البرامج الوثائقية بمهرجان الإذاعة والتلفزيون العربي الذي أقيم في تونس في أكتوبر عام 1999، وذلك عن برامجه الوثائقية «أرض الحضارات» و«الشك». وفي أواخر عام 2013، قام التلفزيون السوداني بإطلاق عدد من القنوات الفضائية المتخصصة مثل قناة النيل الأزرق الرياضية وقناة سنابل للأطفال وقناة أنغام للموسيقى وقناة سودراما للدراما. تم تحقيق هذا في إطار شراكات ذكية مع عدد من المؤسسات الخاصة.

(1) نجلاء حمدان جادين، إنتاج برامج المرأة في الفضائيات السودانية: دراسة وصفية تحليلية، مرجع سابق، ص 138- 143.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود التلفزيون السوداني لتعزيز وجوده العربي وإقليمي ودولي.[1]

وأشار الأستاذ محمد حاتم سليمان، المدير السابق لتلفزيون السودان إلى أنه لم يتم توقيع القرض الصيني المتعلق بتطوير البث الإذاعي والتلفزيوني في السودان على الرغم من تقديم الجانب الصيني رؤيته الفنية والاقتصادية المكتوبة للمشروع وتمويله. وبعد تلقي اتهامات بأن هذا المشروع يعتبر بيعًا لتلفزيون السودان للصين، قام وزير الإعلام بتشكيل لجنة لدراسة هذه المسألة، تكونت تلك اللجنة من[2]:

- رئيس الإدارة العامة للعقود بوزارة العدل رئيسًا للجنة.
- مدير التلفزيون مقررًا.
- ممثل هيئة البث عضوًا، وكان محمد هاشم.
- مدير إدارة الشركات بوزارة العدل عضوًا.
- الأستاذة رجاء نيوكولا من وزارة العدل عضوًا.
- الأستاذة نعيمه من إدارة التنمية بوزارة المالية.
- الأستاذة أم كلثوم مديرة إدارة التعاون الصيني بوزارة المالية.
- الأستاذ مصطفى عبدالحفيظ مدير الإدارة الفنية بهيئة الاتصالات.

عُقِدَ اجتماع اللجنة لمدة 15 يومًا خلال شهر رمضان، وتم مناقشة العرض الصيني والعقد المقترح من الصين. وقَّع جميع الأعضاء على العقد المقترح وعلى الرؤية الفنية للمشروع، التي تضمنت ملاحظات طفيفة من الأعضاء. تم تقديم الأوراق إلى اجتماع اللجنة الوزارية التي شكَّلها رئيس الجمهورية، الفريق عمر البشير، لدراسة الخيارات المطروحة. وأُقرت التصورات التقنية المقدمة من اللجنة الفنية، مع الاتفاق على التفاوض مع الجانب الصيني وفقًا لتلك التصورات. طرحت وزارة المالية عطاءً لإجراء الدراسة الفنية

(1) نجلاء حمدان جادين، إنتاج برامج المرأة في الفضائيات السودانية: دراسة وصفية تحليلية، مرجع سابق، ص 138- 143.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد حاتم سليمان، المدير الأسبق للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، تاريخ المقابلة 1--4 2024م .

والاقتصادية للمشروع، مع الاعتماد على خبرات مؤسسات سودانية وليس فقط على الدراسات المقدمة من الصين. لاحقًا، التقى وزير المالية بالشركة المنفذة في الصين، وكذلك وزير الإعلام بنظيره الصيني، وأطلع وزير الإعلام رئيس الجمهورية على التطورات، وذلك بناءً على إفادة الأستاذ محمد حاتم سليمان. وعلى الرغم من كل الإجراءات القانونية المتبعة، إلا أن المشروع لم يتحقق. وبالنسبة للتكلفة المقدمة من الصين، تم تحديدها من خلال العطاء الذي نظمته وزارة المالية بالتعاون مع الهيئة الاستشارية لجامعة الخرطوم، حيث قدمت الدراسة إلى وزارة المالية.

2. قناة الشروق السودانية:

هي قناة فضائية سودانية تقدم محتويات متنوعة، تهتم بالشأن السوداني بشكل خاص والشأن العالمي بشكل عام. تابعة لمؤسسة الشروق الإعلامية المستقلة، بدأت قناة الشروق السودانية بالبث الرسمي في يناير 2008 من مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال احتفالات السودان بعيد الاستقلال. تتولى إدارة القناة رجل الأعمال السوداني جمال الوالي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الشروق الإعلامية ورئيس مجلس إدارة نادي المريخ الرياضي السابق، بالتعاون مع مجموعة من رجال الأعمال. تتمحور رسالة القناة وخطابها حول أهداف الجمهور السوداني، وتطلعاته لتحقيق السلام والوحدة والاستقرار والتنمية والتواصل الإيجابي والنهضة مع المحيط العربي والأفريقي والإسلامي والدولي، وهي تعتبر جزءًا من هوية السودان الوطنية وتعزز المسيرة الحضارية الحالية والمستقبلية. تتبنى القناة هذه الأهداف الاستراتيجية كأهداف للشعب السوداني. تم تعليق بث القناة بتاريخ 8 يناير 2020 من قبل لجنة إزالة التمكين بعد ثورة ديسمبر 2019، ولكن تم استئناف بث القناة بعد استعادة ملكيتها من قبل حكومة السودان[1].

3. قناة قوون:

قناة قوون الرياضية هي قناة تلفزيونية سودانية متخصصة في تغطية الأحداث الرياضية. تأسست القناة في عام 2010 على يد الإعلامي السوداني رمضان أحمد السيد، الذي يشغل أيضًا منصب رئيس تحرير صحيفة قوون الرياضية.

(1) أنظر موقع قناة الشروق السوداني: https://ashorooq.net.sd/ ، تاريخ الدخول: 2024/4/27م الساعة 12 ونصف ظهرًا

تقدم القناة برامج رياضية متنوعة بالإضافة إلى برامج حوارية ودرامية وفنية وموسيقية. تعمل القناة بالتعاون مع التلفزيون الحكومي السوداني في نقل مباريات الدوري الممتاز السوداني، وذلك بموجب اتفاق عقد طويل الأجل مع اتحاد الكرة السوداني، ويبين الجدول التاي أهم البرامج الرياضية في قناة قوون.

جدول رقم (4-3)

البرامج الرياضية بقناة قوون

م	إسم البرنامج	محتوي البرنامج	المدة الزمنية	توقيت البث	نوع البرنامج
1	أستوديو قوون	مناقشة قضايا كرة القدم وإستعراض نتائجها	20 ق	م يوميا	حوارى
2	أفريكانو	الرياضة الإفريقية – أخبارها – الدوريات المختلفة – مع التركيز على المادة المرتبطة بالسودان	0ق	م الثلاثاء	حوارى تحليلى
3	بروفايل	إستعراض خاص بنجوم المجتمع الرياضى لكل الانشطة الرياضية	0ق	م الخميس	توثيقى
4	شارع النجوم	يقوم بربط الجيل السابق بالجيل الحالى مع التركيز على كرة القدم	0ق	م الإثنين	توثيقى
5	الطب الرياضى	يناقش قضايا الطب والصحة وعلاقتها بالرياضة – وإصابات الملاعب	0ق	م الجمعة	تثقيفى
6	الزوارق والفروسية	كل مايتعلق بنشاطى الزوارق والفروسية	0ق	م الثلاثاء	تحليل

المصدر: خارطة البرامج بقناة قوون

القنوات الخاصة:

1. قناة أم درمان الفضائية:

تأسست هذه القناة بفكرة مبتكرة من قبل الأستاذ والإعلامي حسين خوجلي، بهدف إنتاج وبث برامج مميزة تستهدف جمهور السودانيين وتتسع لتشمل المشاهدين في الوطن العربي. بدأت القناة بثها التجريبي على نايل سات في أغسطس عام 2011م، حيث تم تقديم مواد درامية في بدايتها، وتطورت تدريجيًا حتى وصلت إلى بث يمتد لاثنتي عشرة ساعة يوميًا. يتم تمويل القناة من

خـلال إيـرادات الدعايـة والإعلانـات سـواء عـلى المسـتوى المحـلي لا العالمـي.[1]

سياسات القناة:

تقـدم قنـاة أم درمـان الفضائيـة خدمـة برامجيـة عامـة مفتوحـة، تشـمل مجموعـة واسـعة مـن البرامـج الثقافيـة والحواريـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة والترفيهيـة. تركز القنـاة بشـكل خـاص عـلى البرامـج التـي تعكـس الثقافـة والـتراث الأفريقـي وتعـزز الـروح العربيـة الأصيلـة. تهتـم القنـاة أيضًـا بالمواضيـع الجـادة المتعلقـة بالشـأن السـياسي، وتعتـبر شريحـة الشـباب محـورًا رئيسـيًا للاهتمـام، حيـث تقـدم محتـوى متنوعًـا في جميـع البرامـج والنقاشـات المتعلقـة بالفلكلـور والأخبـار والمجتمـع. تعمـل القنـاة بنظـام المنتـج البرامجـي، الـذي يحـدد التوجهـات التنظيميـة للبرامـج المسـجلة والمبـاشرة.

2. قناة سودانية 24[2]:

تعـد قنـاة سـودانية 24 قنـاة سـودانية محليـة اقتصاديـة عامـة، مكرسـة لخدمـة المواطـن وتقديـم خدمـة إعلاميـة شـاملة وتثقيفيـة لرفـع الوعـي المجتمعـي. تتركـز اهتماماتهـا الرئيسـية في القطـاع الاقتصـادي وجميـع جوانبـه، بـدءًا مـن الإنتـاج والتوزيـع وصـولًا إلى التوظيـف، بالإضافـة إلى الاهتمـام بالخدمـات والترفيـه. تتبنـى القنـاة قوالـب برامجيـة مبتكـرة تناقـش قضايـا المجتمـع وتركـز عـلى التنميـة وتعزيـز المنتـج السـوداني في مجـالات الصناعـة والزراعـة والسـياحة، وغيرهـا. تهـدف قنـاة سـودانية 24 إلى تلبيـة احتياجـات المواطـن اليوميـة، وتسـليط الضـوء عـلى الجانـب الاقتصـادي بشـكل خـاص. تـم إطـلاق بـث سـودانية 24 رسـميًا في 10 أغسـطس 2016، وكانـت أول قنـاة في السـودان تبـث بتقنيـة HD عـبر الأقمـار الصناعيـة عربسـات ونايـل سـات.

الرؤية العامة للقناة:

تسـعى إلى تحقيـق نجـاح إعلامـي يتجـلى في نسـبة مشـاهدة عاليـة، وتأثـير إيجابـي وتفاعـلي مـع برامـج القنـاة، بالإضافـة إلى النجـاح الاقتصـادي والمسـاهمة في تطويـر الاقتصـاد السـوداني وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة. نسـعى أيضًـا لتعزيـز الفـرص والإمكانـات الواسـعة للسـودان في جميـع المجـالات، وتوزيـع برامجنـا بشـكل عـادل

(1) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسين خوجلي، المدير المؤسس لقناة أم درمان، تاريخ المقابلة 4--8 2010.

(2) أنظر موقع قناة سودانية 24: https://sudania24tv.com/ ، تاريخ الدخول، 27/4/2024م، الساعة 12 ظهرًا.

لتلبيــة اهتمامــات واحتياجــات الفئــات الاجتماعيــة المختلفــة والقطاعــات الإنتاجيــة المتنوعــة.

الرسالـة:

تســعى لتعزيــز القــدرات الاقتصاديــة وتعريــف النــاس بالفــرص والإمكانــات الاقتصاديــة في الســودان، وتعزيــز قيــم المواطنــة وتقويــة النســيج الاجتماعــي.

المبادئ العامة:

- تعظيــم للمجتمــع الســوداني والتأكيــد عــلى قيمــه العامــة والتــي تشــمل كافــة القيــم الحضاريــة والاجتماعيــة والإنســانية المشــتركة؛ لا للأشــخاص أو الجهــات.
- تعزيــز شــأن المصالــح الوطنيــة العليــا التــي تبــذل الجهــود مــن أجــل الحفــاظ عــلى تماســك المجتمعــات المحليــة.
- التــزام المهنيــة الإعلاميــة ومواثيــق الــشرف الصحفــي والإعلامــي عــبر العمــل الإعلامــي المنضبــط وتوفــير المعلومــات للمشــاهد.
- التأكيــد عــلى الوظيفــة الاجتماعيــة للقنــاة عــبر تقديــم خدمــات إعلاميــة تلبــي الحاجــات الاجتماعيــة والحياتيــة «الاقتصاديــة -السياســية- الاجتماعية-الدينيــة- الأسريــة- التنمويــة- والخدميــة بــكل أشــكالها».

3. قناة طيبة:

تُعــد قنــاة طيبــة قنــاة فضائيــة عامــة تهتــم بالشــأن الســوداني والقضايــا المتعلقــة بالعالــم العربــي والإفريقــي والإســلامي والــدولي، وتبــث باللغــة العربيــة عــلى مــدار الســاعة. تســعى القنــاة إلى تقديــم محتــوى هــادف ونــشر العلــم بشــكل شــامل ونــشر التعاليــم الإســلامية في جميــع أنحــاء العالــم العربــي. يتــم بثهــا في جميــع أنحــاء الســودان وتمتــد بثهــا حتــى إلى الــدول العربيــة الأخــرى.

نشأة قناة طيبة وتأسيسها:

في الأول مــن شــهر صفــر للعــام الهجــري 1428هـــ الموافــق يوليــو 2008م، بــدأ البــث التجريبــي لقنــاة طيبــة الفضائيــة. وفي غــرة شــعبان مــن العــام ذاتــه الموافــق ديســمبر 2008م، بــدأ البــث الرســمي للقنــاة، تحققــت آمــال الكثيريــن في وجــود

قنـاة سـودانية تبـث مـن الخرطـوم وتقـدم إعلامًـا إسـلاميًا معتـدلًا بأفـكار إبداعيـة وبرامـج عاليـة الجـودة وفقًـا للمعايـير العالميـة [1].

رؤية القناة :

تهـدف قناة طيبـة إلى أن تكون قنـاة تلفزيونية فضائيـة وأرضية تؤكد هويتنا الإسـلامية السـمحة برؤيـة عصريـة، وتعمل على دعـم الانتماء الإسـلامي والعربي، ووحـدة المجتمع، وترسـيخ جذور السـلام الاجتماعي بـرؤى إبداعية وأفـكار وبرامج متميـزة وفقًا للمعايير والمواصفات المعتمـدة إعلاميًا[2].

رسالة القناة:

سـعى قنـاة طيبـة للمسـاهمة في التأثـير الإيجابـي في فكر المجتمـع والحفاظ عـلى ثوابته وقيمـه الإسـلامية، وتأكيـد هويتـه الإسـلامية ومناقشـة قضايـا المجتمـع ومشـاكله من خـلال الرؤيـة الإسـلامية الشـاملة المسـتمدة مـن الكتـاب والسـنة، بفهـم سـلف الأمة. كمـا تشـارك القنـاة المشـاهدين حياتهـم اليوميـة وتعبر عـن مطالبهـم وآرائهـم وتلبية رغباتهـم واهتماماتهـم الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية مـن منظـور إسـلامي، وتقدمهـا برؤيـة عصريـة. تتنـوع برامـج القناة في مختلـف المجالات بأسـلوب هـادف ومتوازن، ملتزمـة بالمبادئ المهنيـة وفقًا لمعايـير الجودة الإعلاميـة، بهدف تطوير الشـخصية الإسـلامية المتميـزة وتعزيز نهضـة الأمة[3].

تقـدم قنـاة طيبـة السـودانية مجموعـة متنوعـة مـن البرامـج اليوميـة، ومـن بـين تلـك البرامـج[4]:

1. **برنامـج «ورتلنـاه ترتيـلًا»:** يعتـبر مـن أبـرز البرامـج الدينيـة الرائـدة عـلى قنـاة طيبـة، حيـث يقـدم دروسًـا في تجويـد القـرآن وتصحيـح التـلاوة، بالإضافـة إلى اسـتعراض فوائـد الآيـات القرآنيـة وتطبيقاتهـا.
2. **برنامـج «قيـم أسريـة»:** يقـدم نصائـح شـاملة حـول الحيـاة الأسريـة وكيفيـة بنـاء حيـاة زوجيـة سـعيدة ومسـتقرة، مشـاركًا النصائـح

(1) وقيـع اللـه قسـم السـيد أحمـد، قنـاة طيبـة الفضائيـة ودورهـا في بنـاء القيـم التربويـة، مجلـة كليـة الدعـوة والإعـلام، ع3، جامعـة القـرآن الكريـم والعلـوم الإسـلامية - كليـة الدعـوة والإعـلام، 2016، ص1 – 35.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) وقيع الله قسم السيد أحمد، المرجع السابق، ص1 – 35..

(4) موقع قناة طيبة الفضائية، : https://tayba.tv/ تاريخ الدخول 2024/4/27م

والتوجيهات التي تعزز التفاهم والمودة داخل الأسرة.

3. **نشرة الأخبار:** يقدم نشرة أخبار شاملة تشمل الأحوال الجوية والأخبار الاقتصادية وأسعار العملات وغيرها من الأخبار الهامة، ويعتبر هذا البرنامج أحد المراجع الاستثمارية الأساسية.

4. **برنامج «التفسير الجلي»:** يركز هذا البرنامج على تفسير الآيات القرآنية، ويقدم تفسيرًا وافيًا للمفاهيم الدينية المختلفة، مما يساعد على فهم وتوضيح العديد من المسائل المتعلقة بالإسلام.

5. **برنامج «على مسؤوليتي»:** يعد هذا البرنامج واحدًا من البرامج البارزة على القناة، حيث يستعرض الأوضاع الاجتماعية في شوارع السودان ويناقش الأحداث المتعلقة بالمجتمع بشكل عام.

6. **برنامج «ترند السودان»:** يستعرض هذا البرنامج تفاعلات وسائل التواصل الاجتماعي وردود الأفعال للمواطنين حول الأحداث والمواضيع المختلفة، ويعتبر من البرامج الممتعة والشيقة للمشاهدين العرب.

أهداف قناة طيبة:

تهدف القناة إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها[1]:

1. ترسيخ ثوابت المجتمع وقيمه .
2. المساهمة في معالجة قضايا الشعوب المسلمة ومشاكلها وهمومها.
3. الوصول إلى الشخصية الإسلامية المتوازنة المتزنة .
4. المساهمة في بناء المجتمع وتماسكه والتأثير الإيجابي فيه .
5. بناء الجوانب العلمية والشرعية والإيمانية والأخلاقية والروحية للمشاهد .

4. قناة الاستجابة:

هي قناة فضائية إسلامية سودانية، تهدف إلى نشر رسالة الإسلام عبر وسائل الإعلام إلى أكبر عدد ممكن من المشاهدين في السودان وخارجه. تسعى إلى إنشاء أكبر مخزون للمعرفة

(1) مطبوعات قناة طيبة الفضائية.

والمعلومات المتعلقة بالدعوة والدعاة في جميع أنحاء العالم، من خلال توفير الملفات والتقارير والبيانات التي تدعم الدعاة في نشر كلمة الله [1].

5. قناة سودان بكره:

سودان بكرة هي منصة إعلامية مستقلة في السودان تعكس تنوع البلاد وتمثل جميع فئات الشعب السوداني، وتعمل على تحقيق حكم مدني ديمقراطي مستدام. تسعى القناة لتكون مؤسسة إعلامية مستقلة ومهنية وديمقراطية تعبر عن تنوع الشعب السوداني وتساهم في تقدمه وتطوره. تسعى القناة إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

1. تعزيز المهنية والاستقلالية والحيادية في التغطية الإعلامية.
2. دعم مبادئ الديمقراطية وتعزيزها في السودان.
3. احترام التنوع الثقافي والعرقي والديني والاجتماعي للشعب السوداني.
4. العمل على تنمية وتقدم الشعب السوداني في مختلف المجالات.
5. دعم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز الحكم المدني في السودان.
6. السعي للمصداقية والدقة في نقل الأخبار والمعلومات.
7. الدفاع عن حرية التعبير وتشجيع التفاعل والمشاركة الحرة.
8. الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية.
9. النزاهة والشفافية والمسؤولية.
10. دعم مشروع سوداني للحقيقة والمصالحة.
11. تمثيل الأصوات التي لا تمتلك منبرًا صوتيًا قويًا.
12. احترام خصوصية الأفراد وحقوقهم.

---

(1) موقع قناة الاستجابة الفضائية، : https://www.facebook.com/alistejaba تاريخ الدخول 2024/4/27م

(2) موقع قناة السودان بكره، : https://sudanbukra.net/ تاريخ الدخول 2024/4/27م

الفصل السابع

الدراسة التحليلية للسياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان من (1956م - 2019م)

الفصل السابع

الدراسة التحليلية للسياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان من (1956م - 2019م)

- المبحث الأول: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو) في الفترة 1954-1958ومن 17 نوفمبر1958- أكتوبر 1964م
- المبحث الثاني: انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) وتقلبات الانظمة السياسية في السودان في الفترة من 25 مايو 1969م إلى 6 إبريل 1985م
- المبحث الثالث: انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الثاني الرئيس المشير جعفر محمد نميري (25 مايو 1969م - 6 أبريل 1985م)
- المبحث الرابع: انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الانتقالي الأول الرئيس المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب (6 أبريل 1985م – مايو 1986م)
- المبحث الخامس: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الثالث: الرئيس المشير عمر حسن أحمد البشير (30 يونيو 1989م – 11 أبريل 2019م)
- المبحث السادس: السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في الفترة من أبريل 2019 إلى ديسمبر 2019

المبحث الأول

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو) في الفترة -1954 1958 ومن 17 نوفمبر-1958 أكتوبر 1964م

أولاً: السياسات الإعلامية للإذاعة من -1954 1958

لفهم تأثير السياسات الإعلامية على وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون، يجب أن ننظر إلى التشريعات التي كانت سارية المفعول في ذلك الوقت. يُعرف التشريع بأنه مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر عن السلطة المختصة في الدولة. «أما الشرع ما شرع الله تعالى، فالمشرع هو الله تعالى وحده فهو الذي وضع الدستور والأحكام وعلى جميع المؤمنين حكامًا ومحكومين التقيد والالتزام بما شرع الله، وأوحي لرسوله صلى الله عليه وسلم»[1]. ومع ذلك، يمكن القول إن السلطة التشريعية تستنبط الأحكام من الأدلة الشرعية باستخدام وسائل الاستنباط واستخراج القوانين، سواءً بالاجتهاد عندما يكون هناك نص صريح من القرآن أو السنة، أو بالقياس أو الاستحسان أو استنباط المصالح المرسلة، مع الالتزام بقواعد الشرع وعدم التعارض مع النصوص الشرعية الصريحة، وذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تحتاجها الدولة وتكون جديدة[2].

نتيجة لازدياد حجم الدولة وتعدد اختصاصاتها وكثرة مهامها، تم تقسيم السلطة إلى سلطات وهيئات مختلفة. وقام قسم الفقه التقليدي بتقسيم وظائف الدولة إلى ثلاثة هيئات[3]:

- هيئة مختصة بالتشريع وتسمى بالسلطة التشريعية.
- هيئة تقوم بمهمة القضاء وتسمى بالسلطة القضائية.
- هيئة مختصة بالتنفيذ وتسمى بالسلطة التنفيذية.

---

(1) ثروت بدوي، النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 1999م، ص297.

(2) محمد إبراهيم الديك، الفقه السياسي في الإسلام، ط1، دار الثقافة، مصر، القاهرة، 2000م، ص 133.

(3) ثروت بدوي، مرجع سابق، ص 297.

هـذا التقسـيم هـو المعمـول بـه في الأنظمـة السياسـية الحديثـة، والهـدف الرئيـسي مـن هـذا التقسـيم هـو رفـض اسـتبداد الفـرد وحمايـة الحريـات والحقـوق. تعتـبر السـلطة التشريعيـة واحـدة مـن أهـم السـلطات، حيـث تتـولى صياغـة التشريعـات ووضـع القواعـد اللازمـة للأفـراد والدولـة، وتتمتـع بحـق سـن القوانـين ومناقشـتها، ومراقبـة تنفيذهـا وسـلامتها [1].

العمـل التشريعـي، وفقًـا للمعايـير الشـكلية والموضوعيـة، يُعـرف باعتبـاره العمـل الـذي يتخـذه المجلـس النيابـي أو البرلمـان أو مجلـس الشـعب بموجـب سـلطته الدسـتورية لإصـدار القوانـين التـي تنظـم الالتزامـات وتحـدد الحقـوق للأفـراد. يشـمل العمـل التشريعـي كل مـا يُصـدره البرلمـان مـن تشريعـات وقوانـين، بالإضافـة إلى الأوامـر التـي يصدرهـا والتـي لا تكـون ذات طابـع إداري. ويُطلـق عـلى هـذه الأعمـال البرلمانيـة اسـم «الأعمـال البرلمانيـة». يجـب التأكيـد عـلى أن الدولـة ليسـت مسـؤولة عـن الأعمـال التشريعيـة التـي يقـوم بهـا البرلمـان، سـواء كانـت قوانينًـا أو أوامـرًا أو أعمـالًا برلمانيـة أخـرى مثـل القـرارات التـي تتعلـق بالعلاقـات التنفيذيـة مثـل الاسـتجواب وإجـراء التحقيـق[2]:

أصبحـت حريـة الـرأي وحريـة التعبـير، بمـا في ذلـك حريـة الصحافـة والإعـلام وحريـة الاعتنـاق لـلآراء وحريـة اسـتقاء الأخبـار ونشرهـا بـأي وسـيلة، مـن المبـادئ الأساسـية التـي لا يتنـازع عليهـا أحـد. تؤكـد الإعلانـات العالميـة لحقـوق الإنسـان والدسـاتير المتعاقبـة عـلى هـذا الحـق، وأكـد الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان الصـادر عـام 1948 عـلى حـق كل فـرد في حريـة الـرأي وحريـة التعبـير. وتشـمل هـذه الحريـة حـق الوصـول إلى المعلومـات ونشرهـا بغـض النظـر عـن الحـدود الجغرافيـة [3].

تختلـف تفسـيرات معنـى الحريـة وحريـة التعبـير بشـكل كبـير مـن دولـة إلى أخـرى. بعـض الأنظمـة السياسـية تعتـبر حريـة الصحافـة والإعـلام أساسًـا للديمقراطيـة وتحميهـا بالقوانـين. في المقابـل، تقيـد هـذه الحريـة في بعـض الأنظمـة الأخـرى وفقًـا لتقديـر السـلطة الحاكمـة واحتياجـات الدولـة مـن وجهـة نظرهـا، وقـد تعتـبر أنـه لا يوجـد حريـة لأعـداء الدولـة. تشـير الدكتـورة ليـلى عبـد المجيـد، أسـتاذة الصحافـة

(1) التجانـي سـيد أحمـد عطـا المنـان، المسـئولية الإداريـة لأجهـزة الدولـة في التشريعات السـودانية، دراسـة مقارنـة بالفقه الإسـلامي منشـورة، كليـة الشريعة والقانـون، جامعـة أفريقيـا العالميـة، 2016م، ص 305.

(2) المرجع نفسه، ص 306.

(3) ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، دراسة حالة مصر، ط2، العربي للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ص41.

بكليــة الإعــلام بجامعــة القاهــرة، في كتابهــا «التشريعــات الإعلاميــة»، إلى أن حريــة الــرأي والتعبــير تحتــاج إلى حمايــة دســتورية وقانونيــة. توضــح أن الحريــة ليســت مطلقــة، وأن هنــاك ضوابــط وقيــود تحكمهــا في جميــع المجتمعــات. ومــع ذلــك، في المجتمعــات الديمقراطيــة، يتــم وضــع ضوابــط اجتماعيــة قــد تــتراوح بــين الضغــوط في بعــض الأحيــان. يركــز الباحــث عــلى أن التفســيرات والتطبيقــات المختلفــة لحريــة الصحافــة والإعــلام يمكــن أن تعكــس اختلافــات القيــم والثقافــات والأنظمة السياســية في الــدول المختلفــة. قــد يــؤدي هــذا التبايــن في التفســير إلى تبايــن في حمايــة حقــوق الصحافيــين والمدافعــين عــن حريــة الــرأي والتعبــير في مختلــف البلــدان.

السياسة الإعلامية في السودان في ظل الاحتلال البريطاني:

تــم إنشــاء ســينما البلــو نايــل (Blue Nile Cinema) بوســاطة الجيــش الإنجليــزي وبالقــرب مــن معســكراته عــلى شــاطئ النيــل الأزرق. كان الدخــول الســينما مقتــصرًا عــلى أفــراد الجيــش البريطانــي والأجانــب، دون المواطنــين الســودانيين لأســباب سياســية. كان الهــدف مــن ذلــك هــو ابعــاد الجمهــور الســوداني عــن مشــاهدة الأفــلام التــي قــد تعطــي فكــرة ســلبية عــن الإنســان الأوروبــي، وذلــك وفقًــا لفهــم وأخلاقيــات الإنســان الســوداني العربــي المســلم. بشــكل عــام، كانــت السياســة تهدف إلى عــزل الســودانيين وعرقلــة تفاعلهــم مــع العالــم الخارجــي، وذلــك لحرمانهــم مــن الانفتــاح عــلى المفاهيــم التــي تعــبر عــن الوطنيــة والحريــة. يُخــشى أن يــؤدي ذلــك إلى تحــول ســلوك الســودانيين مــن احــترام وتقديــس الحاكــم البريطانــي إلى موقــف يتطلــب مراقبتهــم وتقييمهــم، وهــذا ليــس في صالــح المســتعمر. يُمكــن أن يكــون هــذا هــو الســبب وراء توجيهــات الرقيــب الــذي كان يعمــل في مكتــب الســكرتير الإداري، حيــث كان يمنــع عــرض بعــض الأفــلام عــلى الجمهــور الســوداني ويــوصي بعرضهــا في ســينما النيــل الأزرق[1].

ومــن خــلال المراحــل التاليــة يمكــن اســتعراض أهــم محطــات التشريعــات الإعلاميــة في تاريــخ الســودان:

1. **فــترة الحكم التركــي (1828-1885م):** يتمتــع الحكم التركــي بخصوصية فرض محمــد عــلي باشــا إجــراءات إعلامية، حيــث أقــر بتشريعات تقتــضي توزيــع جريدة الوقائــع المصريــة عــلى فئــة محــددة من الشــعب ويحتكــر ســلطة الصحيفــة، وهي

(1) علي محمد شمو، الاتصال – الأساسيات – والمهارات، مرجع سابق، ص233.

أول صحيفة عربية في الشرق الأوسط التي تم نشرها في الثالث من ديسمبر عام 1828م. تم توزيعها على موظفي الدولة وضباط الجيش وطلاب البعثات، وتم نشرها باللغتين العربية والتركية.

2. **فترة حكم الثورة المهدية (1885م – 1898م):** أصدر الإمام محمد أحمد المهدي أمر بحرق جميع الكتب التي عثر عليها ودعا إلى توحيد جميع المذاهب الإسلامية في مذهب واحد يستند إلى الكتاب والسنة. تم تحديد ملكية وسائل الإعلام في يد السلطة، وتم تمثيل ذلك في منشورات المهدي التي نشرتها حكومته[1].

3. **في الفترة من (1899م – 1956م):** استغلت الحكومة صلاحيتها في منح التراخيص للأفراد ومنعها حسب رغبتها. تم إصدار قانون الصحافة والمطبوعات في عام 1930م، ووفقًا للأستاذ بشير محمد سعيد، كانت الحالة قبل صدور هذا القانون تحت سلطة تقديرية للحاكم العام. وجاء في بداية هذا القانون أنه يهدف إلى تنظيم نشر الصحف في السودان ومراقبة إدخال وبيع وتوزيع المطبوعات[2].

أولا: حكومة إسماعيل الأزهري الأولى يناير 1954 – أكتوبر 1955م:

تشريعات ما بعد الاستقلال:

تجدر الإشارة إلى أن التشريعات الإعلامية بقيت سارية المفعول بعد استقلال البلاد، وخاصة قانون الصحافة والمطبوعات الذي صدر في عام 1930م، ولم يتم إصدار أي تشريعات إعلامية جديدة باستثناء عدد قليل من الإصدارات الصحفية[3]. أشار الأستاذ هشام محمد عباس إلى توقعه بأن الحكومة الوطنية الأولى، برئاسة السيد إسماعيل الأزهري، والتي حصل حزبه الوطني الاتحادي على الأغلبية البرلمانية، ستقوم بتعديل التشريعات الإعلامية التي وضعتها السلطة الاستعمارية، واستبدالها بتشريعات إعلامية وطنية().

وفي ذلك الوقت، استخدم وزراء الداخلية صلاحياتهم لإيقاف الصحف التي قد تنتقدهم أو تنتقد أحزابهم وطوائفهم، كما حدث في حالة الشيخ علي

(1) محمد إبراهيم أبو سليم، منشورات المهدية، بيروت، دار الجيل، 1979م، ص 7.

(2) بشير محمد سعيد، إدارة السودان في الحكم الثنائي، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1988م، ص19.

(3) إدريس البنا، تطور الإعلام، ط1، مكتب الاستعلامات المركزي، الخرطوم، 1963م، ص11.

عبد الرحمن الأمين عندما أصدر أوامر بتعطيل جريدة النداء[1].

ويلاحظ أن التشريعات الإعلامية في تلك الفترة كانت تخدم بشكل أكبر مصالح الأحزاب السياسية من مصلحة الجمهور، وكانت وزارة الاستعلامات والعمل واحدة من الوزارات التي تتنافس عليها الأحزاب المشكلة للحكومة، لضمان تعيين وزير حزبي ينتمي إلى الحزب ويمارس سلطته في تعزيز نشاطات الحزب[2].

تجدر الإشارة إلى أن فترة الديمقراطية الأولى في الفترة من عام 1956م إلى نوفمبر 1958م شهدت تجاذبات سياسية تشبه الألعاب الصبيانية، حيث تركزت الجهود على المنافسة على المناصب الحكومية وشهدت أساليب سيئة مثل تحول النواب من معسكر إلى آخر وشراء أصوات الناخبين[3].

تناولت بعض الصحف تقارير تفيد بأن بعض النواب كانوا يتلقون رواتب شهرية من رئيس الوزراء عبد الله خليل لدعم حكومته، على الرغم من أن هؤلاء النواب لم يكونوا من أعضاء حزبه[4].

في السابع عشر من نوفمبر 1958م، تولى الفريق عبود السلطة وأصدر العديد من الأوامر، بما في ذلك الأمر الدستوري رقم (1) الذي ورد فيه أن «جمهورية السودان ديمقراطية السيادة فيها للشعب المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو السلطة القضائية العليا والسلطة التنفيذية العليا في السودان، وتؤول إليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية، وخول المجلس الأعلى للقوات المسلحة لرئيسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وقيادة القوات المسلحة السودانية»[5].

يذكر أن أحمد خير، وزير خارجية النظام العسكري، كتب الأمر الدستوري رقم (1) وأمر تعطيل البرلمان[6].

---

(1) هشام محمد عباس، مرجع سابق، ص49.

(2) هشام محمد عباس، مرجع سابق، ص 49.

(3) النور حمد، فوقية الحداثيين وإجهاض مشروع الاستقلال في استقلال اسودان ستون عامًا من التجربة والخطأ، ط1، بدون دار نشر، ص 119.

(4) عبد الماجد أبو حسبو، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودا، الجزء الأول، أم درمان، السودان، مركز عبدالكريم ميرغني، ط1، شركة مطابع السودان للعلمة المحدودة، 2018م، ص309.

(5) كمال الدين أحمد يوسف، دراسة تاريخية لحزب الشعب الديمقراطي، 1956م – 1967م، رسالة ماجستير غير نشورة، جامعة الخرطوم، 2009م، ص81.

(6) إفادة أحمد زهير أمام لجنة التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب 17 نوفمبر1958م ، تقرير عن التحقيق في انقلاب 1958/11/17، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

قـــام النظـــام أيضًـــا بتعطيـــل النقابـــات والاتحـــادات وفـــرض حظـــرًا عـــلى التظاهـــر والتجمعـــات والمواكـــب، وتوقفـــت صـــدور الصحـــف حتـــى صـــدور أمـــر مـــن وزيـــر الداخليـــة، وتـــم تعليـــق دســـتور الســـودان[1].

ويؤكـد الباحثـون أنـه في الفـترة مـن عـام 1899م إلى 1956م، اسـتخدمت الحكومـة سـلطتها في منـح تراخيـص للصحـف ومنعهـا، وقـد صـدر قانـون الصحافـة والمطبوعـات في عـام 1930م، وذكـر الأسـتاذ بشـير محمـد سـعيد أن قبـل صـدور هـذا القانـون، كانـت هنـاك سـلطات تقديريـة للحاكـم العـام تمـارس سـيطرتها، وجـاء القانـون لتنظيـم إصـدار الصحـف ومراقبـة المـواد المطبوعـة وتوزيعهـا في السـودان[2].

ثانيًا: حكومة اسماعيل الازهري الثانية فبراير 1956م – يوليو 1956:

للحديـث عـن السياسـات الإعلاميـة التـي اعتمدهـا حكومـة اسـماعيل الأزهـري، يجـب أن الأخـذ في الاعتبـار الأداء الإعلامـي المرتبـط بـالأداء السـياسي العـام، خاصـة في الفترة مـن 1953 حتـى 17 نوفمـبر 1958م. يتضـح مـن الـسرد السـابق أن عدم الاسـتقرار السـياسي وعـدم وجـود دسـتور متفـق عليـه بـين جميـع أطيـاف الشـعب السـوداني أثـر في عـدم وجـود سياسـات إعلاميـة متبعـة ضمـن اسـتراتيجية وطنيـة شـاملة للبـلاد. ومـن خـلال قـراءة تاريـخ تلـك الفـترة، يمكـن ملاحظـة جهـود الحكومـات الوطنيـة، بغـض النظـر عـن نوعهـا، في إيجـاد دسـتور دائـم ينظـم الحيـاة ويحفـظ حقـوق ومصالـح الجميـع. وقـد تجـلى ذلـك في تشـكيل أول حكومـة وطنيـة بعـد توقيـع اتفاقيـة الحكـم الذاتـي وتقريـر المصـير بـين مـصر والسـودان في الثانـي مـن فبرايـر 1953م. في تلـك الفـترة تمـت أول انتخابـات عامـة في السـودان تحـت إشراف لجنـة دوليـة برئاسـة القـاضي الهنـدي سـوكورماس. نتائـج الانتخابـات أظهـرت فوز الحـزب الوطنـي الاتحـادي برئاسـة السـيد إسـماعيل الأزهـري، الـذي ركـز برنامجـه الانتخابـي عـلى الاتحـاد مـع مـصر. حصـد الحـزب الوطنـي الاتحـادي 53 مقعـدًا، في حـين حصـل حـزب الأمـة برئاسـة الصديـق المهـدي عـلى 22 مقعـدًا، وحـزب الأحـرار الجنوبـي برئاسـة بنجامـين لوكـي عـلى 7 مقاعـد، وحصـد المسـتقلون والحـزب الاشـتراكي 3 مقاعـد[3].

---

(1) منـى محمـد سـعيد القـدال، تاريـخ الحركـة السياسـية السـودانية، 21 أكتوبـر 1964م – 25 مايـو 1969م، راسـلة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة الخرطـوم، 2013م، ص 16.

(2) بشير محمد سعيد، إدارة السودان في الحكم الثنائي، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1988م، ص19.

(3) أحمد ابراهيم الطاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، ط1، بنك المعلومات السوداني، ص21

إجمـالًا، حصـل الأزهـري عـلى 56 صوتًـا وأصبـح رئيسًـا للـوزراء، في حـين حصـل المحجـوب عـلى 37 صوتًـا وأصبـح زعيمًـا للمعارضـة. كانـت الخطـوة الأولى للحكومـة الجديـدة هـي زيـارة السـيدين عـلي الميرغنـي وعبـد الرحمـن المهـدي لمباركـة الحكومـة. يجـدر بالذكـر أن الإعـلام لـم يُشـار إليـه في الحكومـة الجديـدة، ولـم يتـم تخصيـص وزارة للإعـلام. قـد يعتقـد الباحـث أنـه ينبغـي أن تكـون للإعـلام أولويـة في تلـك التشـكيلة الوزاريـة، حيـث تلعـب الصحافـة والراديـو (مثـل راديـو أمدرمـان) وسـائل قويـة في تشـكيل الـرأي العـام ونقـل المعلومـات للمواطنـين.

وقـد نـال الأزهـري 56 صوتًـا واصبـح بذلـك رئيسًـا للـوزراء بينمـا نـال المحجـوب 37 صوتًـا وأصبـح زعيمًـا للمعارضـه وقـد كانـت الخطـوة الأولي للـوزارة الجديـدة القيـام بزيـارة للسـيدين عـلي الميرغنـي راعـي الختميـة والسـيد عبـد الرحمـن المهـدي راعـي الانصـار، كل عـلي حـده لمباركـة الحكومـة والملاحظـة أن الإعـلام في الحكومـة الجديـدة لـم يـرد ذكـره، ناهيـك عـن تخصيـص وزارة لـه وربمـا يتفهـم الباحـث أن الحكومـة لابـد أن تأتـي بهيـكل يفـي بمتطلبـات المرحلـة ضمـت أحـد عـشر وزيـرًا، ألا أنـه كان يتوقـع أن تظهـر فيهـا حقيبـة الإعـلام في هـذه التشـكيلة، إذ أن الصحافـة والراديـو، (راديـو امدرمـان) كمـا كان يُطلـق عليـه في تلـك الفـترة، بالإضافـة إلى تدفـق وسـائل الإعـلام الخارجيـة، ربمـا كان لـدى تلـك القـادة أولويـات في إدارة شـؤون البـلاد، لكـن الباحـث يعتقـد أن إعطـاء الأولويـة للإعـلام أمـرٌ مهـم وسيسـاعد الحكومـة الجديـدة في تنظيـم نسـق عملهـا وتوضيـح الـرأي العـام بمـا تقـوم بـه وربطهـا بالجمهـور مـن خـلال سياسـات إعلاميـة، وربمـا تسـهم في تحقيـق المصالـح العليـا للبـلاد. وفعـلًا، لـم يمـضِ وقـتٌ طويـلٌ بعـد تشـكيل أول حكومـة مدنيـة حتـى تعرضـت للخلافـات[1].

وعـلى الرغـم مـن أن الحكومـة الوطنيـة هـي حكومـة تحريـر وتهتـم بتنفيـذ اتفاقيـة الحكـم الذاتـي بالنـص والـروح، ومـن المتوقـع منهـا أن تكـون حكومـة وطنيـة تكـرس طاقتهـا ووقتهـا لتنفيـذ مهامهـا وتحقيـق المصالـح العليـا للوطـن، فـإن أحد تلـك المهـام هـو التحريـر. ومـع ذلـك، قـام بعـض الـوزراء الذيـن يتبعـون السـيد عـلي الميرغنـي، وهـم ميرغنـي حمـزة وخلـف اللـه خالـد وأحمـد جـلي، بمقاطعـة الاجتماعـات بسـبب اختـلاف المشـاكل والمضايقـات، وصـل الأمـر بهـم إلى تقديـم اسـتقالاتهم. وذلـك لمكايـدة الأزهـري وحكومتـه الجديـدة التـي لـم تمـر بفـترة طويلـة. وكان اعتقادهـم أن الأزهـري لـن يتجـرأ عـلى قبـول اسـتقالاتهم، لأن ذلـك

(1) محمد سعيد محمد الحسن في كتابة صناعة الحكومات في السودان 1954-1996م. ص 107.

سيغضب السيد علي الميرغني. ولكن المفاجأة كانت في قبول الأزهري لاستقالاتهم وتعيين وزراء جدد. فتم تعيين خضر حمد وزيرًا للري، ويحيى الفضلي وزيرًا للشؤون الاجتماعية، ومحمد أحمد المرضي وزيرًا للحكومات المحلية، وحسن عوض الله وزيرًا للزراعة. وكان هذا هو أول اختيار للروح القومية المفترضة في الحكومة الوطنية الأولى ومستوى التجانس بين أعضائها، ولكنها فشلت في تحقيق ذلك.

في تاريخ 15 نوفمبر 1955، تم إعادة انتخاب الأزهري للمرة الثانية كرئيس للوزراء، حيث قام نواب الحزب الذين صوتوا ضد الميزانية في القراءة الأولى بتعديل موقفهم. وبذلك، تمكن الأزهري من إعادة تشكيل الحكومة السابقة وزيادة دعم الشعب له، مما أثار انزعاج حزب الأمة. وكان السبب وراء هذا الانزعاج هو أن الأزهري قد يحتفظ بمكانة جماهيرية تمكنه من قيادة البلاد في المستقبل، خاصة إذا استمر في تنفيذ مسار الحكم الانتقالي الوطني. وبالفعل، نجح الأزهري في إكمال المهمة الوطنية وأعلن استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955[1].

خلال فرحة الشعب بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان، التقى السيدان علي الميرغني، زعيم الختمية، والسيد عبد الرحمن المهدي، زعيم الأنصار، بعد سنوات طويلة من الانقطاع وأصدروا بيانًا يطالبون فيه بتشكيل حكومة قومية بدلًا من حكومة الوطن الاتحادي. وبعد مشاورات مع المعارضة استمرت حتى فبراير 1956، تم تشكيل حكومة قومية برئاسة الأزهري. وكان من الواضح أن الحكومة جاءت بنصف عدد أعضائها مقارنة بالتشكيلة السابقة قبل حلها. وكان من المتوقع أن يكون هناك تناغم وعمل داخل الحكومة، ولكنها، كما في السابق، لم تعط الأولوية لمعالجة القضايا التي دفعت إلى تشكيلها، مثل حل مشكلة جنوب السودان وتحقيق التنمية المنشودة ووضع دستور دائم للبلاد ينظم شؤونها ويكون السلطة العليا التي تحدد إدارة البلاد. ومن البرلمان نشأت الخلافات وتصاعدت الصراعات، ووصفت الدعوة إلى تشكيل الحكومة القومية من قبل العديد من أعضاء البرلمان بأنها مؤامرة لاستبعاد الأزهري وحزبه الاتحادي عن الحكم. وبسبب هذه الأزمات والخلافات، ويضيف الأستاذ محمد سعيد في كتابه: «إنهم تركوا كل ما هو واجب الحكومة وانشغلوا بالقضاء على الأزهري، حتى أقدم ثلاثة من وزرائه وهم عبد الرحمن وحماد توفيق ودكتور

(1) محمد سعيد محمد الحسن، مرجع سابق، ص112.

أمين السيد بتقديم استقالاتهم ليصوتوا ضد الحكومة التي كانوا معها قبل ساعات وجرى التصويت في البرلمان بسحب الثقة عن اسماعيل الأزهري».

وفي ضوء هذا السياق السياسي المتقلب، يشير الباحث إلى عدم وجود استراتيجيات أو سياسات إعلامية من قبل حكومة الأزهري في الفترة ما بين يناير 1954 وأكتوبر 1955. ولم يتمكن الباحث من العثور على أي سياسات إعلامية لحكومة الأزهري الثانية في الفترة من فبراير 1956 إلى يوليو 1956، وأيضًا لم يجد سياسات إعلامية لحكومة عبد الله خليل في الفترة من مارس 1958 إلى نوفمبر 1958.

يعزى هذا إلى أن حكومة الأزهري الأولى استمرت لمدة عام وعشرة أشهر فقط، وهي فترة غير كافية لوضع تشريعات وسياسات إعلامية محددة. وبالنسبة لحكومة الأزهري الثانية، فإن فترتها القصيرة من فبراير 1956 إلى يوليو 1956 لم تكن كافية أيضًا لوضع سياسات إعلامية مناسبة. وبالنسبة لحكومة عبد الله خليل في الفترة من مارس إلى نوفمبر 1958، فإن فترتها القصيرة لم تتجاوز السبعة أشهر، وهي أيضًا غير كافية لوضع تشريعات وسياسات إعلامية.

يلاحظ الباحث أن تقلبات الأنظمة السياسية في تلك الفترة كانت السبب وراء عدم وجود وسياسات إعلامية محددة للإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى. وينبغي أيضًا الإشارة إلى أن الإذاعة (الراديو) كانت تشكل الوسيلة الرئيسية للمواطنين لتلقي الأخبار والمعلومات العامة في تلك الفترة.

ثالثًا: حكومة عبد الله خليل مارس 1958م – نوفمبر 1958م

يتميز الشخصية الفكرية لعبدالله خليل بصدقه وصراحته المطلقة فيما يتعلق بالسياسة وآراءه القديمة حول وزراء الجنوب الحليف والشعب الديمقراطي. تعتبر هذه العوامل، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى، سببًا في حدوث انقسامات بين وزراء حزب الأمة ووزراء الشعب الديمقراطي. وانتقل هذا الخلاف أيضًا إلى النواب التابعين لكلا الحزبين. صرح نواب حزب الأمة بصراحة بأن السن المتأخرة لرئيس الوزراء لا تسمح له بإدارة الأمور بشكل صحيح. وهذه العوامل جعلت عبدالله خليل يدرك أن الفرصة التي كان يأمل فيها كرئيس للوزراء أصبحت ضئيلة. كان يعتقد سابقًا أن مستوى رضا الزعماء عن حكومته

كان كافيًا للحصول على دعمهم. ولذلك، قرر عدم تسليم الحكومة إلى القوى السياسية التي تسعى إلى إبعاده عن رئاسة الوزراء. لذا، قام بالاتصال بقادة الجيش في القيادة العامة وهو يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ذلك الوقت. قدم لهم مخاوفه من الأوضاع الداخلية وخشيته من المؤامرات الخارجية التي تهدد الوطن. وبناءً على ذلك، طلب منهم تدخل الجيش للسيطرة على السلطة قبل عقد الدورة الجديدة للبرلمان، لتجنب طرح الثقة في حكومته. وهكذا، استولى الفريق إبراهيم عبود، القائد العام للقوات المسلحة، على السلطة في 17 نوفمبر 1958، وهو التاريخ المحدد لعقد البرلمان[1].

وفيما يتعلق بحكومة عبد الله خليل في الفترة من مارس إلى نوفمبر 1958، فإنها استمرت لمدة سبعة أشهر فقط، وهي فترة قصيرة لا تكفي لوضع التشريعات والسياسات الإعلامية.

استنتاجات:

1. تلعب الإذاعة دورًا مهمًا في نشر الوعي الوطني بين المواطنين السودانيين حول تحرير البلاد وطرد المستعمر. وتسهم الإذاعة في تشكيل أول حكومة وطنية من خلال قيادتها لحملة انتخابية، رغم أنها كانت تخضع لإشراف مكتب الاتصال العام التابع للسكرتير الإداري خلال حكم النظام الثنائي. وعند تشكيل الحكومة الوطنية الأولى في عام [العام]، تم إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وأصبح مكتب الاتصال العام يتبع لها، وبالتالي أصبحت الصحافة والإذاعة جزءًا من اختصاصها.[2]

2. لعبت الإذاعة دورًا مهمًا في تعزيز مستوى التفكير لدى أفراد الشعب السوداني وتوحيدهم حول هدف طرد المحتل وبناء الدولة السودانية الحديثة. وذلك من خلال بث برامج إذاعية تركز على الأخبار والتعليم والثقافة. كما قامت الإذاعة في الفترة من 1954 إلى 1955 بنقل المناسبات الوطنية للمستمعين من مواقع الأحداث.

3. تم إضافة الموجات الإذاعية المتوسطة والقصيرة في فبراير 1954، وتمتاز هذه الموجات بقدرتها على نقل الأخبار إلى معظم مناطق البلاد. وقد استخدمت هذه

(1) خضر محمد مذكرات، الحركة الوطنية السودانية الاستقلال، وما بعده، ط 1، الخرطوم، 1980م، ص 295.

(2) أنظر: مجلة هنا أم درمان، العدد 30، الخميس 25/ 3/ 1954م

الموجات لبث فعاليات احتفالية بالذكرى الأولى لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي في 1954/2/12 من ميدان وزارة الداخلية حيث أقيم الحفل الرسمي. [1]

4. في عام 1957، تم استخدام نظام التسجيل المغناطيسي للتسجيلات الإذاعية بدلًا من التسجيل على الأسطوانات، وهذه كانت خطوة متقدمة وتطورًا هامًا. تمكن استخدام الأشرطة المغناطيسية من تسجيل البرامج والمحتوى الإذاعي بشكل أفضل وأسهل مما كان ممكنًا في السابق عند استخدام الأسطوانات.

ثانياً: السياسات الإعلامية للإذاعة من 17 نوفمبر1958- أكتوبر 1964م

أولًا: البيان العسكري لحكومة عبود

تولى فريق عبود مقاليد الحكم وأصدر بيانه الأول في صباح السابع عشر من نوفمبر عام 1958 عبر استوديوهات إذاعة أم درمان. أعلن البيان عن حل جميع الأحزاب السياسية وإعلان حالة الطوارئ، كما تم تعليق إصدار الصحف بشكل مؤقت وتعليق العمل بالدستور، حيث انتقلت صلاحياته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[2] وإذاعة نص البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون أحييكم جميعًا أطيب تحية وبعد،

كلكم يعلم ويعرف تمامًا ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار للفرد وللمجموعة ولقد امتدت هذه الفوضى والفساد إلى أجهزة الدولة والمرافق العامة بدون استثناء، كل هذا يرجع أولًا وأخيرًا إلى ما تعانيه البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعها، كل يريد الكسب لنفسه بشتى الطرق والأساليب المشروعة منها وغير المشروعة وباستخدام بعض الصحف والاتصال بالسفارات الأجنبية، وكل ذلك ليس حبًا في اصلاح وحفظ استقلال السودان وتقدمه، ولا رغبة في صالح الشعب المفتقر للقوت الضروري، ولكنه جريًا شديدًا وراء كراسي الحكم والنفوذ والسيطرة على موارد الدولة وإمكانياتها، وقد طال وكثر ذلك وصبرنا على تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو أخرى، آملين أن تتحسن

(1) حديد السراج، الإعلام الإذاعي ودوره في الوعي القومي في السودان، ط1، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2011م، ص 79.

(2) محي الدين أحمد عبدالله، التاريخ ومن أجل التاريخ، ط1، المطبعة العسكرية، الخرطوم، بدون تاريخ، ص 23.

الأحـــوال ويســـود الاســـتقرار وتطمـــئن النفـــوس وتـــزول الكراهيـــة الكامنـــة فى النفـــوس والقلـــوب، ولكـــن مـــع الأســـف الشـــديد لـــم تـــزدد الحالـــة إلا ســـوء عـــلى ســـوء، فنفـــذ صـــبر كل محـــب لســـلامة الســـودان، وشـــكى كل فـــرد مـــن تدهـــور الحالـــة ومـــا آلـــت البـــلاد إليـــه مـــن الفـــوضى والفســـاد، حتـــى كادت أن تـــتردى فى هاويـــة ســـحيقه لا يعلـــم مداهـــا إلا اللـــه، ونتجـــه لذلـــك وهـــو المســـلك الطبيعـــي أن يقـــوم جيـــش البـــلاد ورجـــال الأمـــن لإيقـــاف هـــذه الفـــوضى، ووضـــع حـــد نهائـــي لهـــا وإعـــادة الأمـــن والاســـتقرار لجميـــع المواطنـــين والنـــزلاء، والحمـــد للـــه قـــد قـــام جيشـــكم المخلـــص فى هـــذا اليـــوم الـــ17 مـــن نوفمـــبر 1958 بتنفيـــذ هـــذه الخطـــة الســـليمة والمباركـــة والتـــي بـــإذن اللـــه ســـتكون نقطـــة تحـــول مـــن الفـــوضى إلى الاســـتقرار ومـــن الفســـاد إلى النزاهـــة والأمانـــة، وإنـــى واثـــق بـــأن كل مخلـــص لهـــذه البلـــد ســـيتقبلها بصـــدر رحـــب، أيهـــا المواطنـــون، أننـــا إذا نقـــوم بهـــذا التغـــير للوضـــع الحـــالي لا نرجـــو وراء ذلـــك نفعًـــا ولا كســـبًا كمـــا وإننـــا لا نضمـــر لأحـــد عـــداء ولا نحمـــل حقـــدًا، بـــل نســـعى ونعمـــل للاســـتقرار وإســـعاد الشـــعب ورفاهيتـــه، وبـــذا فإنـــي أطلـــب مـــن جمـــع المواطنـــين أن يلزمـــوا الســـكينة والهـــدوء، كل يقـــوم بعملـــه بإخـــلاص تـــام للدولـــة، الموظـــف في مكتبـــه والعامـــل في مصنعـــه والمـــزارع في حقلـــه والتاجـــر فى متجـــره، وبمـــا أن قـــوات الأمـــن قـــد تســـلمت مقاليـــد الحكـــم، ولكـــي تســـتطيع أن تقـــوم بمهمتهـــا خـــير قيـــام، فإنـــي آمـــر بالآتـــى، وأن ينفـــذ فـــورًا، أولًا: حـــل جميـــع الأحـــزاب السياســـيه، ثانيًـــا: منـــع التجمعـــات والمواكـــب والمظاهـــرات فى كل مديريـــات الســـودان، ثالثًـــا: وقـــف الصحـــف حتـــى يصـــدر أمـــر بذلـــك مـــن وزيـــر الداخليـــة. إن ســـلطات الجيـــش تطلـــب مـــن جميـــع المواطنـــين تفيـــذ ذلـــك بـــروح طيبـــة كمـــا إنهـــا تنـــذر الذيـــن تحدثهـــم أنفســـهم بالإخـــلال بالأمـــن، أنهـــا لـــن تتوانـــي قـــط في توقيـــع الجـــزاءات الصارمـــة الرادعـــة عليهـــم، وقبـــل أن أختتـــم كلمتـــي هـــذه، أود أن أطمـــئن الســـادة الســـفراء وقناصـــل الـــدول والجاليـــات الأجنبيـــة عـــلى ســـلامة أنفســـهم وأموالهـــم وممتلكاتهـــم، كمـــا وأنـــه يطيـــب لى أن أؤكـــد بـــأن الســـودان الحـــر المســـتقل ســـيبني علاقاتـــه مـــع جميـــع الـــدول عامـــة والعربيـــه الشـــقيقة خاصـــه، عـــلى أســـاس مـــن الاحـــترام والـــود وتبـــادل المنفعـــة، أمـــا شـــقيقتنا الجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة فســـنعمل جاهديـــن لتحســـين العلاقـــات وحـــل جميـــع المســـائل المتعلقـــه وإزالـــة الجفـــوة المفتعلـــة التـــي كانـــت تســـود البلديـــن الشـــقيقين، وختامًـــا أســـال اللـــه التوفيـــق، وللشـــعب كلـــه الاســـتقرار والأمـــن والرفاهيـــة، والســـلام عليكـــم.

مجلس السيادة الأول:1956م - 1958م

تشكل المجلس من السادة:

1. السيد/ أحمد محمد صالح
2. السيد/ أحمد محمد يس
3. السيد/ الدرديري محمد عثمان
4. السيد/ عبد الفتاح مغربي
5. السيد/ سرسيو إيرو

السياسات الإعلامية بحكومة عبود:

اتخذت حكومة الفريق عبود سلسلة من الإجراءات التي اعتبرتها ضرورية لتثبيت حكمها في البلاد. أُعلنت هذه الإجراءات في البيان الأول على شكل سياسات عامة ودستورية، وسياسات إعلامية، وجاءت كالتالي:

السياسات العامة وفقًا للأوامر الدستورية التالية:

- إعلان حالة الطوارئ في البلاد.
- تعليق العمل بالدستور وحل جميع الأحزاب السياسية اعتبارًا من السابع عشر من نوفمبر 1958 وحتى إشعار آخر.
- تأكيد أن السودان جمهورية ديمقراطية، والسيادة فيها للشعب، وباسم الشعب تصدر كافة التشريعات.
- وضع السلطة الدستورية العليا في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- تفويض المجلس لكافة سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية وقيادة القوات المسلحة إلى رئاسته، ممثلة بالفريق إبراهيم عبود، القائد العام للجيش السوداني.

السياسات الإعلامية:

اتخذت حكومة الفريق عبود مجموعة من القرارات المهمة، منها:

أ. احتلال قوة من الجيش برئاسة الفريق عبود لمباني الإذاعة السودانية، حيث بثت من خلالها البيان الأول. وبعد تحليل هذا البيان، نجد أن من أبرز القرارات المتعلقة بالإعلام هو قرار وقف إصدار جميع الصحف حتى إشعار آخر.

وفي عام 1960، أدخلت حكومة عبود أجهزة التسجيل المتحركة والميدانية (portable re-corders) إلى الإذاعة. وفي كتابه «تجربتي مع الإذاعة»، يروي الأستاذ الدكتور علي شمو تجربته قائلًا: «لقد حملت أحدها في هذه الرحلة، وكان يزن عشرين كيلوجرامًا. كنت أحمله على كتفي وأتجول به مع الرئيس عبود طوال اليوم، مسجلًا كل الأحاديث والوقائع أثناء زياراته لمرافق الدولة والمواقع العسكرية. كنت أقوم بتشغيل الجهاز، وأتأكد من أن الشريط يعمل وبه مساحة للتسجيل، ثم أغيره عندما ينتهي الشريط وأستبدله بآخر، واضعًا الأول في حقيبة أخرى كنت أحملها. كما كنت أحمل بيدي الأخرى الميكروفون لأضعه أمام المتحدث. وكلما تعبت يدي اليمنى، استبدلتها باليسرى، وإذا تعب كتفي الأيمن، نقلت الحمل إلى الكتف الأيسر. وهكذا كانت الأمور تسير طوال اليوم، ونحن ننتقل من موقع إلى آخر.» [1].

في نوفمبر 1961م شهدت برامج الإذاعة السودانية تحول كبير في البرامج ولعل أهمها كانت في البرامج الإذاعية التي أذاعها (راديو ام درمان) بمناسبة زيارة الرئيس المصري للسودان في نوفمبر 1961م، يقول عنها الأستاذ الدكتور علي شمو في كتابه (تجربتي مع الإذاعة): «لقد كانت رحلة الرئيس عبد الناصر إلى السودان في نوفمبر 1961م ناجحة وموفقه، دفعت بالعلاقات بين البلدين خطوة إلى الأمام، فقد تابع الشعب السوداني من خلال الراديو تفاصيل الزيارة عبر وصف دقيق للمناسبات وإذاعة الخطب، واللقاءات ولكنها عجزت عن أن تنقل للمواطنين مشاهد الزيارة لغرب السودان واستعراض الفرسان الذي أقيم في سيدو واستقبال الأخوة الجنوبيين لعبد الناصر في الجنوب. ونجح الأخوة في التصوير الفوتوغرافي في مد الصحافة السودانية بالصورة الثابتة، وتمكن قسم الإنتاج السينمائي في إصدار عدد من الأفلام الوثائقية التي عرضت فيما بعد في دور السينما وقوافل السينما المتجولة»[2].

---

(1) علي شمو، تجربتي مع الإذاعة، مطبعة جامعة العلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص 119.

(2) نفس المصدر السابق، ص 126.

تميـزت الإذاعـة السـودانية بنهـج تحريـري واضـح، وخاصـة في الشـؤون الخارجيـة. وفي عهـد حكومـة الرئيـس عبـود، أبـدى راديـو أم درمـان اهتمامًـا كبـيرًا بعلاقـات السـودان الدوليـة. شـهدت هـذه الفـترة تخصيـص مسـاحات واسـعة في نـشرات الأخبـار والبرامـج الوثائقيـة لإبـراز اعـتراف السـودان بجمهوريـة الصـين الشـعبية، وتوثيـق علاقاتـه مـع الاتحـاد السـوفيتي والولايـات المتحـدة وألمانيـا ويوغوسـلافيا وغيرهـا مـن دول أوروبـا. تلـك البرامـج سـلطت الضـوء عـلى جهـود حكومـة الفريـق عبـود لتحقيـق التنميـة والاسـتقرار في البـلاد، مـع التركيـز عـلى توطيـد العلاقـات الدوليـة للسـودان وتعزيـز مكانتـه عـلى السـاحة العالميـة [1].

شـهدت أجهـزة الإعـلام تطـورًا ملحوظًـا في عهـد الرئيـس عبـود، حيـث برزت بشـكل خـاص مجـالات الراديـو والتصويـر والسـينما. واسـتفادت وزارة الاسـتعلامات والعمل بشـكل كبـير مـن الدعـم الأمريكـي، الـذي ركـز عـلى تحسـين مهـارات العاملـين في الـوزارة. تـم إرسـال أعـداد كبـيرة مـن الإعلاميـين والسـينمائيين إلى الولايـات المتحـدة للتدريـب عـلى الأجهـزة الحديثـة واكتسـاب المزيـد مـن المهـارات مـن خـلال التعليـم العمـلي والتفاعـل مـع نظرائهـم الأمريكيـين[2].

اعتمـدت حكومـة الفريـق عبـود سياسـة إعلاميـة واضحـة اسـتفادت فيهـا مـن المعونـة الأمريكيـة، التـي سـاهمت في تدريـب القـوى العاملـة ورفـع كفـاءة الموظفـين مـن خـلال إنشـاء وحـدات جديـدة في وزارة الاسـتعلامات وتزويدهـا بالمعـدات والأدوات والتجهيـزات الفنيـة الحديثـة. وكان مـن أبـرز هـذه الوحـدات قسـم الإنتـاج السـينمائي، الـذي شُـيّد بجـوار مبنـى الإذاعـة. عنـد افتتاحـه، كان هـذا القسـم يضاهـي أحـدث الوحـدات السـينمائية في العالـم، بمـا في ذلـك معامـل التحميـض والإنتـاج المتطـورة[3].

قدمـت المعونـة الأمريكيـة دعمًـا مبـاشرًا تجسـد في بنـاء قسـم للإعـلام الخارجـي يقـع عـلى يمـين مبنـى الـوزارة القديمـة، وهـو مكـون جزئـين العلـوي لإدارة الإعـلام الخارجـي وصمـم بطريقـة تناسـب طبيعـة عمـل القسـم. مكتبـة أرشـيف سـجلات ووسـائل اتصـال للصحفيـين أمـا الجـزء الأرضي فهـو عبـارة عـن قاعـة سـينمائية للعـروض مجهـز بماكينـات العـرض للأفـلام 16 مـم و 35 مـم وكانـت تسـتخدمها في المـاضي لجنـة مراقبـة الأفـلام السـينمائية بالإضافـة إلى العـروض الخاصـة التـي

(1) علي شمو، تجربتي مع الإذاعة، نفس المرجع، ص 127.

(2) نفس المرجع، ص 131.

(3) نفس المرجع، ص 132.

تنظمهـا الـوزارة ويحضرهـا الـوزراء وقـادة العمـل التنفيـذي وفي بعـض الأحيـان ضيـوف الـوزارة مـن الصحفيـين والـزوار لمشـاهدة بعـض الأفـلام الوثائقيـة التـي تحكـي عـن موضـوع معـين كمـشروع الجزيـرة أو سـكر كنانـة[1].

واصلـت الـوزارة التعـاون مـع مسـتر «قيـد»، المسـؤول عـن قطـاع الإعـلام في مكتـب المعونـة الأمريكيـة، وقدمـت مشروعًـا يهـدف إلى تعزيـز كفـاءة أجهـزة الراديـو التـي تراجعـت فعاليتهـا ووصلـت إلى نهايـة عمرهـا الافـتراضي. اسـتدعى ذلـك اسـتبدال الأجهـزة القديمـة بأخـرى جديـدة وإنشـاء شـبكة مرسـلات (Transmitters) حديثـة بـترددات جديـدة، ممـا مكّـن الإذاعـة مـن الاسـتمرار في بثهـا والوصـول إلى عـدد أكـبر مـن المسـتمعين داخـل السـودان وخارجـه. كمـا حصـل السـودان عـلى أجهزة إرسـال بالموجـة القصـيرة، ممـا سـمح بتوسـيع نطـاق البـث وتجـاوز المشـكلات التـي كانـت تسـببها الأجهـزة القديمـة الضعيفـة [2].

لقـد حقـق الوزيـر طلعـت فريـد ومديـر الـوزارة محمـد عامـر بشـير إنجـازًا بـارزًا في اسـتقطاب مسـؤول قطـاع الإعـلام في مكتـب المعونـة الأمريكيـة لدعـم مـشروع تقويـة أجهـزة الراديـو. وقـد تمكنـا مـن إقناعـه ببرامـج الـوزارة التـي ركـزت عـلى التدريـب وتطويـر المنشـآت وتحديـث المعـدات والأدوات، مـا أدى إلى تحقيـق إنجـازات هائلـة لا تـزال قائمـة وشـاهدة عـلى النجـاح حتـى يومنـا هـذا [3].

ويـرى الباحـث أن هـذا النجـاح يعكـس سياسـة إعلاميـة حكيمـة ركـزت عـلى تأهيـل وتقويـة أجهـزة الراديـو مـن خـلال تزويدهـا بـالأدوات والمعـدات الضروريـة، وكذلـك ابتعـاث العاملـين لـدورات تدريبيـة وتأهيليـة. كل هـذه الجهـود أسـهمت بشـكل كبير في تحقيـق تلـك الإنجـازات العظيمـة التـي أشـار إليهـا الأسـتاذ الدكتـور عـلي شـمو.

ويعتقـد الباحـث أن هـذه الفـترة تميـزت بالاهتمـام الكبـير بالإذاعـة مـن حيـث تطوير المبانـي وتعزيـز القـوى العاملـة ورسـم السياسـات التحريريـة التـي كانـت تصـدر في شـكل موجهـات للعمـل. وقـد انعكـس هـذا الاهتمـام إيجابيًـا عـلى اسـتقرار الإذاعـة وتحقيـق هدفهـا في إيصـال رسـائل الحكومـة إلى الجمهـور. كمـا أن الجمهـور وثـق في مـا تقولـه الإذاعـة، ممـا جعلهـا تشـكل وتوجـه الـرأي العـام. اسـتمر هـذا الوضـع مـن عـام 1958 حتـى عـام 1962، ثـم تـم إنشـاء التلفزيـون السـوداني.

---

(1) علي شمو، تجربتي مع الإذاعة، نفس المرجع السابق، ص 133.

(2) نفس المرجع، ص 133.

(3) نفس المرجع، ص 133.

ميلاد تلفزيون السودان والسياسة الإعلامية:

حتى بداية نوفمبر 1962، ظل الراديو الوسيلة الإعلامية الأساسية التي تخاطب الرأي العام السوداني والعالم الخارجي، حيث عرضت سياسة الحكومة وقدمت مختلف البرامج والأشكال الإذاعية من منوعات ودراما وغيرها. ظهر التلفزيون في المحيط الإقليمي والعالمي قبل نحو عشرين سنة من بدء التفكير في إدخاله إلى المجتمع السوداني.

وصل ضابط بريطاني إلى الخرطوم قادمًا من نيروبي فجأة وبدون سابق إنذار. كان هذا الضابط يعمل في قوة دفاع السودان، قائدًا للقيادة الشرقية تحت إمرة الضيف الزائر. كنا نعتقد أن الزيارة شخصية ومرتبطة بعلاقة سيرقاي بالسودان في الزمن الماضي أو بتعبير أدق، بعلاقته بأحد ضباطه المتميزين الذين أصبحوا في قمة السلطة في السودان بعد استيلاء العسكريين عليها في نوفمبر 1958، وهو الآن يقود وزارة هامة تسيطر على وسائل التأثير على الرأي العام، ألا وهو اللواء محمد طلعت فريد. نزل سيرقاي في الفندق الكبير ضيفًا على الوزارة، وفي أول لقاء له مع اللواء طلعت فريد، اتضح أنه جاء في مهمة تهدف إلى التعاون بين حكومة السودان وشركة تومسون البريطانية في مجال التلفزيون[1].

قد أنشأت شركة تومسون محطة تلفزيون تجارية في كينيا تبث برامجها إلى سكان العاصمة نيروبي، حيث يستقبلها السكان من ذوي الأصول الأوروبية الذين يتحدثون الإنجليزية ويملكون أجهزة الاستقبال، ويستمتعون بمشاهدة نفس البرامج التي تُقدَّم في محطات التلفزيون الأوروبية. تقدم (سيرقاي كامبل) (Sir Guy Campbil) بعرض من شركة (تومسون) يتضمن إنشاء خدمة تلفزيونية في محيط العاصمة الخرطوم ومدينتي أم درمان والخرطوم بحري. العرض يقضي بتقديم برامج مسجلة ومستوردة من بريطانيا لمدة ثلاث ساعات مساءً كل يوم ولمدة عام كامل. على أن تكون هذه الفترة تجريبية يعقبها تقييم شامل لتحديد مدى نجاح التجربة وجدواها[2].

اتفق الطرفان على أنه في حالة فشل تجربة شركة تومسون، ستمنح الحكومة خيارين: إما الاحتفاظ بالأجهزة بعد دفع القيمة المناسبة، أو

(1) علي شمو، تجربتي مع الإذاعة السودانية، مرجع سابق، ص 134.

(2) المرجع نفسه، ص 135.

السماح للشركة بإعادة تصديرها خارج السودان. وفي حال نجاح التجربة، سيجلس الطرفان للوصول إلى اتفاق يتم بمقتضاه تقديم خدمة تلفزيونية منتظمة على أساس تجاري، يتحدد فيه رأس المال والأسهم والإدارة وتوزيع العائد. وقد كانت هذه تجربة تاريخية ناجحة، إذ بدأ التلفزيون بثه في عام 1962، وأصبح السودان في مقدمة الدول الأفريقية والعربية التي قدمت خدمات تلفزيونية منتظمة في ذلك الوقت المبكر[1].

فيما يتعلق بالسياسات الإعلامية للتلفزيون الوليد، أثار الاتفاق بين شركة تومسون واللواء طلعت فريد العديد من التساؤلات حول مفهوم الخدمة التجارية وإمكانية تطبيقها في بلد كالسودان، حيث تملك الدولة أجهزة الإعلام وتديرها كوحدة حكومية لا تختلف عن غيرها من مؤسسات الدولة. وتلتزم الأجهزة بسياسة الدولة في الأخبار والتعليق، ولا تنفذ مبدأ حرية التعبير أو ديمقراطية أجهزة الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، كان نظام الحكم في تلك الفترة عسكريًا شموليًا.

امتدت فترة الفريق إبراهيم عبود من 16 نوفمبر 1958 حتى 26 أكتوبر 1964، أي نحو ست سنوات، وتميزت بالاستقرار العام لأداء الحكومة من حيث بسط هيبة الدولة واستقرار الخدمات وتنفيذ عدد من مشروعات الخدمات والتنمية، بما فيها مجال الإعلام. واعتبر إصدار أي صحيفة يخضع لشروط تناولها الفريق عبود للصحفيين، والتي تمثلت في الآتي:

1. أن تلتزم أي صحيفة تحصل على تصديق من وزارة الداخلية بعدم نشر أي أخبار أو أفكار تسيء للحكومة «العهد الجديد» أو تضر به.
2. أن تلتزم الصحيفة بعدم التعرض للطوائف الدينية أو الأحزاب السابقة أو الأفراد بالتهجم أو المهاترة.
3. عدم نشر ما يسيء للسودان في الدول الأخرى.
4. عدم نشر أي أنباء عن القوات المسلحة إلا ما يصل إليها عبر الأجهزة الرسمية.

هذه وكانت صحيفة «الصراحة» التي تعتبر الصحيفة الأولى التي صدرت خلال الأسبوع الأول لنظام 17 من نوفمبر كانت من أوائل الصحف التي طبقت تلك

(1) علي شمو، تجربتي مع الإذاعة السودانية، ص 135.

الموجهات والسياسات العامة وكان أول عدد لها في الأسبوع الأول حاملًا في صدر صفحاتها العناوين التالية: عبود يصرح للصحفيين الأجانب: «أننا لا نهوى الحكم وسنتخلى عنه عندما نجد السياسيين الذين نثق فيهم». وجاء في تفاصيل هذا العنوان جانب منهم: «عقد الفريق إبراهيم عبود رئيس الوزراء مؤتمرًا صحفيًا لمراسلي الصحف الأجنبية وعلمت الصراحة أن مما قاله سيادته أننا لا نهوى الحكم ولسنا معجبين به وقال ولكنا لن نتخلى عنه إلا عندما نجد السياسيين المدنيين الذين نثق فيهم، كما تحدث عن سياسة العهد الماضي وقال إننا لن نتخذ معهم أي إجراءات ولكننا لن نسمح لهم بأن يدلوا بأحاديث تتعلق بالسياسة»[1].

من أهم السياسات العامة التي اتخذتها حكومة عبود كانت إلغاء الألقاب التركية مثل باشا وبيك وأفندي من الرتب العسكرية، والاكتفاء بالرتب العسكرية فقط. كما أصدر الفريق عبود عدة تشريعات بارزة منها إيقاف الصحف إيقافًا مؤقتًا حتى يتم تنظيم صدورها، وأصدر وزير الداخلية بعد أسبوع من الانقلاب تحذيرًا للصحافيين بأن الحكومة لن تسمح بتوجيه أي نقد لها[2]. تم تعديل قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1930، مما منح وزير الداخلية صلاحيات واسعة في منح وإلغاء تراخيص الصحف، وأعيد تشكيل لجنة المطبوعات لفرض المزيد من السيطرة الحكومية[3]، بالإضافة إلى ذلك، تمت متابعة الصحف ومراقبتها ومعاقبة التي تخالف الأوامر والتعليمات الخاصة بالعمل الصحفي. من أبرز الأمثلة على ذلك، إغلاق صحيفة «الطليعة» لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في ديسمبر 1958، وتعطيل صحيفة «الأيام» في يناير 1959 احتجاجًا على محاكمة السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان[4].

شهدت هذه الفترة تعديلات طفيفة على قانون الصحافة والمطبوعات، حيث تم منح وزير الإعلام صلاحية منح أو إلغاء تراخيص الصحف، كما تمت إعادة تشكيل لجنة المطبوعات[5].

في تلك الأثناء، فكر مجلس الوزراء في إصدار قانون جديد يُعرف بقانون الصحافة والمطبوعات بناءً على مقترحات وزارة الإعلام واتحاد الصحافة، لكن

(1) تقرير لجنة التحقيق مع مدبري انقلاب 17 نوفمبر، دار الوثائق القومية، مرجع سابق.

(2) هاشم الجاز، الإعلام السوداني، ط1، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، أم درمان، 2000م، ص 49.

(3) هشام محمد عباس، مرجع سابق، ص 50.

(4) محمد عمر بشير، تاريخ الركة الوطنية في السودان، ترجمة/ هنري رياض، والجنيد علي عمر، ط1، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الخرطوم، 1987م، ص 233.

(5) ـ فاروق أبو زيد، دراسة تجريبية على القوانين الصحفية في الدول العربية، المؤتمر الدولي السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1981م، ص 13.

هـذا القانـون ظـل مجـرد مـشروع يتنقـل مـن عـام إلى آخـر حتـى أطاحـت الحكومة بانقـلاب عسـكري ثـان[1].

اتسـمت سياسـات الصحـف خـلال هـذه الفـترة باتبـاع مصالحهـا الخاصـة، حيـث كانـت قلـة منهـا تضـع المصلحـة العليـا للبـلاد فـوق المصالـح الذاتيـة. هـذا التوجـه كان انعكاسًـا للظـروف التـي عاشـتها البـلاد في تلـك الفـترة، والتـي أثـرت عـلى كل جوانـب الحيـاة فيهـا[2].

فيما يخص وسائل الإعلام الجماهيرية مثل الراديو والتلفزيون، فقد التزمت هذه الوسائل بالتعبير عن السياسات الرسمية، وأداء وظائفها في التفسير والتعزيز والتوعية والتعليم والترويج. وذلك لأنها، منذ نشأتها الأولى، كانت تُعد أجهزة رسمية تابعة للدولة[3].

استنتاجات:

يعتبر الباحث أنه على الرغم من امتداد فترة حكم نظام الفريق عبود لست سنوات، إلا أنه لم يتم العثور على سياسات إعلامية مكتوبة. يُعزى ذلك إلى غياب دستور ينظم الحياة العامة، بما في ذلك الإعلام، وافتقار البلاد إلى خطة استراتيجية واضحة لتنفيذ برامجها. ومع ذلك، استنتج الباحث بعض التوجهات والقرارات والإجراءات التي يمكن اعتبارها تعبيرًا عن السياسات الإعلامية، وهي كالتالي:

1. انتقلـت الإذاعـة في عهـد حكومة عبـود إلى مباني جديـدة في حي الملازمـين، بعد أن كانـت في بيـت الأمانة، وتـم تجهيز أربعـة اسـتديوهات إذاعية بتقنيـات متقدمة.

2. بفضـل السياسـة العامـة للحكومة التـي رفعـت الميزانيـات وعينت كـوادر إذاعية جديـدة بعـد الاسـتقلال، زادت سـاعات البـث الإذاعـي مـن ربـع سـاعة يوميًا إلى عشر سـاعات.

3. خـلال فـترة حكـم الفريـق إبراهيـم عبـود التـي اسـتمرت سـت سـنوات، أنجزت الحكومـة المشـاريع الرئيسـية التـي التزمـت بهـا أمـام الـرأي العـام السـوداني، واعتـبرت الإذاعـة (الراديـو) أهـم وسـيلة إعلاميـة للترويـج لتلـك السياسـات، إلى جانـب التلفزيـون الـذي انضـم لخدمـات الإذاعـة في عـام 1962.

---

(1) وزارة العدل، مذكرة تفسيرية لقانون الصحافة والمطبوعام لعام 1966م، الخرطو/ 1966م، ص 9.

(2) هاشم الجاز، مرجع سابق، ص 53.

(3) هشام محمد عباس، مرجع سابق، ص 51.

4. يستنتج الباحث من هذا الفصل أن من أبرز السياسات الإعلامية في حكومة عبود كان إيقاف جميع الصحف حتى إشعار آخر.

5. في ظل هذه الحكومة، شهدت برامج الإذاعة السودانية طفرة نوعية، وأبرزها البرامج الإذاعية التي بثها «راديو أم درمان» بمناسبة زيارة الرئيس المصري للسودان في نوفمبر 1961.

6. تميزت الإذاعة السودانية خلال تلك الفترة بسياسة تحريرية واضحة، خاصة على الصعيد الخارجي، حيث اهتم «راديو أم درمان» بعلاقات السودان الخارجية.

7. تميزت الإذاعة في عهد حكومة الرئيس عبود بتخصيص مساحات إذاعية عبر «نشرات الأخبار والبرامج الوثائقية» للإعلان عن اعتراف السودان بالصين الشعبية، وتطوير علاقاته مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وألمانيا ويوغوسلافيا.

8. نمت أجهزة الإعلام وتطورت كثيرًا في عهد الرئيس عبود، خصوصًا في مجالات الراديو والتصوير والسينما. استطاعت وزارة الاستعلامات والعمل الاستفادة من الإمكانيات التي أتاحها العون الأمريكي، مركزة على رفع قدرات العاملين في الوزارة.

9. اتبعت حكومة الفريق عبود سياسة إعلامية واضحة مستندة إلى المعونة الأمريكية، التي قامت بتدريب القوى العاملة وانتشار وحدات جديدة في وزارة الاستعلامات، وتزويدها بالمعدات والأدوات والتجهيزات الفنية الحديثة، وأبرزها قسم الإنتاج السينمائي.

10. اهتمت السياسة الإعلامية آنذاك بتأهيل وتقوية أجهزة الراديو من خلال توفير الأدوات والمعدات المهمة، مما انعكس إيجابيًا على أداء هذه الأجهزة. بالإضافة إلى ذلك، أُرسلت الكوادر الإعلامية لدورات تدريبية وتأهيلية.

11. ركزت حكومة عبود على تحسين الإذاعة من حيث البنية التحتية والقوى الوظيفية، ورسم سياسات تحريرية تُصدر في شكل موجهات للعمل، مما أدى إلى استقرار الإذاعة وتحقيق هدفها في إيصال رسائل الحكومة إلى الجمهور.

12. تجسدت سياسات حكومة الفريق عبود تجاه البث الإذاعي في إدخال الموجة المتوسطة 393 مترًا والموجات القصيرة 25-31-41-49-60 مترًا، مما ساهم في زيادة رقعة البث الإذاعي نتيجة للسياسات التحريرية التي اهتمت بالمحتوى ومتابعته من مواقع الأحداث.

13. وفرت الحكومة أجهزة نقل خارجية، حيث خرج ميكروفون الإذاعة لأول مرة خارج السودان في 12 نوفمبر 1956م، لينقل جلسة الأمم المتحدة التي تم فيها ترشيح السودان عضوًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. انتقل ميكروفون الإذاعة إلى جميع مناطق السودان لتغطية المناسبات الداخلية والخارجية، ونقل أول حفل غنائي ساهر من مدينة عطبرة خارج العاصمة في ديسمبر 1958م.

14. في عام 1962، وسعت الحكومة ساعات البث الإذاعي لتصل إلى 17 ساعة يوميًا.

15. اتفقت حكومة الفريق عبود مع شركة تومسون، بموجب عرض قدمه سيرقاي كامبل (Sir Guy Campbil)، على إنشاء خدمة تلفزيونية في منطقة العاصمة الخرطوم ومدينتي أم درمان والخرطوم بحري. تقوم هذه الخدمة ببث برامج مسجلة ومستقدمة من بريطانيا لمدة ثلاث ساعات كل مساء ولمدة سنة واحدة.

16. حددت حكومة الفريق عبود شروطًا صارمة للعمل الصحفي، من بينها إلزام أي صحيفة تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية بعدم نشر أخبار أو أفكار تسيء للحكومة أو تضر بها. كذلك يتعين على الصحف عدم تناول الطوائف الدينية أو الأحزاب السابقة أو الأفراد بالنقد أو السخرية، وعدم نشر ما يسيء لسمعة السودان في الخارج، إضافة إلى حظر نشر أي معلومات عن القوات المسلحة إلا من خلال القنوات الرسمية.

17. تم تعديل قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1930م، مما منح وزير الداخلية صلاحيات واسعة في إصدار وإلغاء تراخيص الصحف. كما أعيد تشكيل لجنة المطبوعات لتشديد الرقابة الحكومية على الصحف، ومتابعة أدائها ومعاقبة المخالفين للأوامر والتعليمات الصحفية.

18. خلال هذه الفترة، كانت الصحف السودانية ترسم سياساتها وفقًا لمصالحها الخاصة، والقليل منها كان يضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الفردية.

المبحث الثاني

انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الثاني الرئيس المشير جعفر محمد نميري (25 مايو 1969م - 6 أبريل 1985م)

في يوم 13 نوفمبر 1963م، وأثناء مناقشات المجلس المركزي، المؤسسة النيابية التي أنشأها الفريق إبراهيم عبود في نفس الشهر، قدم وزير الداخلية في الجلسة الافتتاحية عرضًا لموقف حكومته من حرية الإعلام. وأشار إلى توسيع نطاق حرية الصحافة، دون التطرق إلى تشريعات أو قوانين محددة، مؤكدًا أن حرية الصحافة والإعلام مكفولة ضمن ضوابط معينة. وشملت هذه الضوابط عدم تضليل الرأي العام، الامتناع عن المهاترات، وحماية المصلحة العليا للوطن وأسرار الدولة[1].

أُجريت الانتخابات البرلمانية في أبريل 1965م، وأسفرت نتائجها عن خيبة أمل للأحزاب السياسية الكبرى، إذ لم يتمكن أي منها من تحقيق الأغلبية التي تتيح له الحكم منفردًا. لذلك، لجأت الأحزاب مرة أخرى إلى تشكيل حكومة ائتلافية، ولم يكن أمام حزب الأمة خيار سوى التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي، خصوصًا بعد أن قاطع حزب الشعب الديمقراطي، حليف حزب الأمة في انتخابات مارس 1958م، هذه الانتخابات[2].

لاحظ الباحث أن هذه الفترة لم تشهد إصدار أي تشريعات إعلامية بارزة، رغم الخطاب الذي قدمته الحكومة الائتلافية لتحديد سياساتها الاقتصادية والداخلية والخارجية في الميثاق الموقع بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. وسادت الخلافات على هذه الحكومة، مما أدى إلى سقوطها في فترة لم تتجاوز العام.

تم تشكيل الحكومة بائتلاف بين حزب الأمة بقيادة مناصري الصادق

---

(1) المجلس المركزي، ملخص المداولات الأسبوعي، الجلسة الأولى يوم 1963/11/13م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

(2) فدوى عبد الرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر 1954م – 1969م، دراسة تاريخية توثيقية، ط1، دار مدارك للطباعة والنشر، الخرطوم، 2020م، ص 229.

المهـدي والحـزب الوطنـي الاتحـادي [1]، نتيجـةً لعـدم الاسـتقرار السـياسي، لـم تتمكـن هـذه الحكومـة مـن إصـدار أي تشريعـات إعلاميـة أو القيـام بأعمـال تنفيذية هامـة. وعليـه، تـم حـل الجمعيـة التأسيسـية في فبرايـر 1968م، واشـتمل قـرار مجلـس السـيادة عـلى الدعـوة إلى إجـراء انتخابـات جديـدة [2].

لاحـظ الباحـث أن هـذه الفـترة لـم تشـهد سـن أي تشريعـات إعلاميـة، كمـا هـو الحـال مـع بقيـة القضايـا العامـة مثـل الصحـة والخارجيـة والماليـة، وذلـك نتيجـة للـصراع السـياسي المسـتمر بـين الأحـزاب السياسـية والبرلمـان والجمعيـة التأسيسـية. هـذا الـصراع السـياسي أسـفر عـن تشـكيل حكومتـين ائتلافيتـين مـن يوليـو 1956م إلى نوفمـبر 1958م، تاريـخ الانقـلاب العسـكري الأول، وثـلاث حكومـات ائتلافيـة مـن مايـو 1965م إلى يوليـو 1966م، وثـلاث حكومـات ائتلافيـة مـن يوليـو 1966م إلى مايـو 1967م، ومـن مايـو 1968م إلى مايـو 1969م. بالإضافـة إلى مـا سـمي بالحكومـة القوميـة التـي تشـكلت في فترتـين، مـن فبرايـر إلى يونيـو 1956م ومـن مايـو 1967م إلى أبريـل 1968م.

كانـت فـترات تلـك الحكومـات قصـيرة، ممـا يعكـس حالة عـدم الاسـتقرار السـياسي. هـذا الوضـع حـال دون إصـدار تشريعـات عامـة، وخاصـةً في مجـال الإعـلام، لتنظيـم الحيـاة. في المتوسـط، لـم تتجـاوز مـدة حكـم الحكومـات الائتلافيـة عامًـا واحـدًا، وأحيانًـا كانـت أقـل مـن ذلـك. اسـتنتج الباحـث أن هـذه الفـترة الوجيـزة لـم تكـن كافيـة لاسـتيعاب الوزيـر للعمـل التنفيـذي، ناهيـك عـن القيـام بمبـادرات بمشروعات قوانـين عامـة، وخاصـة في مجـال الإعـلام، للمسـاهمة في تنظيـم وتطويـر العمـل الإعلامـي والإذاعـي. وبقيـت الإذاعـة والتلفزيـون أداة تعبـير للحكومـات المتعاقبـة.

السياسـات الإعلاميـة للإذاعـة والتلفزيـون مـن(25 مايـو 1969م- 6 أبريـل 1985م)

تأسسـت حكومـة العقيـد جعفـر محمـد نمـيري نتيجـة للتحديـات السياسـية والاقتصاديـة التـي مـر بهـا السـودان، ممـا أدى إلى تهيئـة الظـروف لتغيـير النظـام عـبر انقـلاب عسـكري. قامـت مجموعـة مـن الضبـاط، بقيـادة العقيـد جعفـر محمـد نمـيري، بالتخطيـط لهـذا الانقـلاب الـذي أفـضى إلى إقامـة نظـام عسـكري سـيطر فيـه نمـيري عـلى جميـع السـلطات التشريعيـة والتنفيذيـة والسياسـية مـن خـلال

(1) الجمعية التأسيسية، الدورة الأولى، المجلد الثالث، المحضر والملخص من 1966/2/7م إلى 1966/3/24م، ص 2 – 3.

(2) فدوى عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 243.

مجلس الثورة. تألف هذا المجلس من تسعة ضباط عسكريين، هم العقيد جعفر محمد نميري، والمقدم بابكر النور، والرائد فاروق حمدنا الله، والرائد خالد حسن عباس، والرائد مامون عوض أبو زيد، والرائد أبو القاسم هاشم، والرائد زين العابدين أحمد عبد القادر، والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم، والرائد هاشم العطا. لقد أصبحت السلطة كاملة في يد نميري ومجلسه، مما أعطى للحكومة الجديدة القوة الكاملة لإدارة البلاد[1] .

وقع انقلاب مايو فعليًا في منتصف ليلة 24 مايو، حيث تحرك الضباط وفق المواقع المحددة لهم وقاموا بتأمينها. تمت السيطرة على الإذاعة في تلك الليلة، وأُذيع البيان الأول صباح يوم 25 مايو 1969. ووجد الباحث نص هذا البيان في مكتبة الإذاعة التابعة للإذاعة السودانية، مصحوبًا بالموسيقى العسكرية التي اعتاد السودانيون سماعها عند استلام الجيش للسلطة، خاصة بعد قطع بث البرامج الإذاعية والاتصالات، وهي تحوطات دأبت الحكومات العسكرية على اتخاذها فور استلامها للحكم. لاحظ الباحث أن احتلال الإذاعة والتلفزيون كان يمثل أولوية قصوى للقادة العسكريين، وكان يعتبر دليلًا على نجاح الانقلاب فور السيطرة على الإذاعة، بالإضافة إلى الاستيلاء على مركز القيادة العسكرية للجيش ووحداته المختلفة. وقد جاء نص نظام مايو الذي قدم بصوت العقيد جعفر محمد نميري حاملًا النص التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم[2]

«ليس بخافٍ على الشعب السوداني الكريم أن بلادنا الحبيبه لم تنعم باستقرار في الحكم منذ إعلان استقلالها عام 1956م، وكان تاريخًا طيلة تلك المدة سلسلة من المآسي تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر المغرضون من الأحزاب المختلفة على مقدراتها، وتحول الإقلال على أيد الحكومات المتعاقبة إلى مسخ قبيح من كل محتوى ومضمون، ونظرة إلى الأقطار التي نالت استقلالها بعدنا لكفيلة بأن توضح مدى التقدم الذى أحرزته تلك البلاد في كافة المجالات المختلفة، ولم يكن ذلك بسبب سبقها لنا فى مجال العلم والمعرفة أو بسبب تخلفنا عنها فى وضعنا الاقتصادي، ولكن لأنه تولى أمرها منذ استقلالها رجال آمنوا بوطنهم إيمانًا صادقًا، وبوحي من ذلك الإيمان الصادق عقدوا العزم على أن يعيدوا صنع الحياة في بلادهم،

(1) شوقي محمد بشير اسماعيل - اسرار وخفايا الانقلابات العسكرية فى السودان تحليل وتوثيق 1957 – 1990 - ط -1 2015 - د ، ن – الخرطوم- السودان – ص 67

(2) البيان الاول لنظام مايو 1969، بصوت العقيد جعفر محمد نميري، الشريط س، رقم 2400 بتاريخ 25 مايو 1969، مكتبة الاذاعة السودانية، أم درمان.

أما نحن فى السودان؛ فقد ظللنا نسير إلى الوراء لأنه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن إدراك مفهوم الاستقلال إذ كان الاستقلال في نظرها علمًا ونشيدًا وسفارات ومؤتمرات، لا وسيلة لتغيير حياة الأمه وإسعاد أبناءها، وانطلاقًا من هذا المفهوم الخاطئ لم يكن هم الأحزاب المختلفة إلا أن تتسلل إلى مواقع الحكم ثم تمسك بزمام الأمور لمصلحتها الخاصة دون أى اعتبار لمصلحة الشعب، فعم الفساد والرشوة كل أجهزة الدولة واختل الأمن الداخلي وفتحت أبواب البلاد لنفوذ أجنبي وتسللت قوى التخلف والرجعية إلى بلادنا، تسللت بلسان تلك الأحزاب بكل إنسانيتها مدركة أن بقاء كل منهما متوقف على بقاء الآخر، أحزابنا السياسية تدور أبدًا في فلك الاستعمار ممتثلة لأوامره منفذه إرادته والاحتفاظ به في أسفل درجات التخلف، ولا تهدف إلا إلى الفوضى وفساد الحكم، هذا الترابط المصلحي هو الذى دفع الأحزاب والاستعمار للتآمر ضد هبة الشعب فى أكتوبر 1964م، فبذل المستعمر وأعوانه الأموال بسخاء للأحزاب تستعيد كيانها وتصفي الثورة وتسكت شعارات استنكار عودة الفوضى الحزبية، تلك الشعارات التي كانت رفعتها ثورة أكتوبر، ونتيجة لذلك التآمر تم للمستعمر ما أراد وعادت الأحزاب إلى الوجود بوجها القبيح، وكانت أكثر ضراوة وشرهًا للسعي وراء المكاسب الحزبيه على حساب المصلحة العامة، وفي الجري وراء الثراء الحرام على حساب تقدم الشعب ورفاهيته، لقد وضح جليًا رفض الشعب لهذه الحكومات الحزبية التي تعاقبت منذ أكتوبر 64، رفضت الجماهير تلك الحكومات لأنها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة والمحسوبيه والثراء الحرام فأفسدت الجهاز الحكومي، وحولته لأله طيعة لخدمة الوزراء والمحاسيب والأقراب والمؤيدين دون أي اعتبار لمصالح أولئك الذين يقتطعون من عرقهم وقوت يومهم للحفاظ على كيان السلطة، رفضتها لأنها عبثت بدستور البلاد استباحت لنفسها سلطة التعبير لسلب حرية الآخرين؛ تمشيًا بمفاهيمها فى الديمقراطية التي تتنافى مع كل المشاعر القومية وكل القيم والتطلعات الوطنيه، رفضتها لأنها تريد أن ترى السودان يحتل مكانه الصحيح بين قوى الثورة العربية والإفريقية، مرتبطًا ارتباطًا مصيريًا بالأمة العربية مساندًا ومؤيدًا لحقوق شعب فلسطين الكريم، رفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية الواقفة وراء إسرائيل، وعلى الوقوف ضد التسلل الصهيوني إلى إفريقيا وعن حماية حدود الأرض السودانية من نتائج ذلك التسلل، حتى هان السودان على كل طامع فى تفتيته[1]

فهب أذناب الاستعمار والصهيونية من كل جانب يستحلون حرماته ويستبيحون دمائه، رفضتها لأنها تريد أن ترى حلًا حاسمًا للمشاكل الاقتصادية التي لم تزيدها الأحزاب إلا تعقيدًا بسبب سوء تصرفها فى الأموال العامة وتبديد الأرصده

(1) البيان الاول لنظام مايو 1969، مصدر سابق.

الخارجيــة، وفى رفــع مســتوي الاســتهلاك وازديــاد حــدة الغــلاء، وفي اللجــوء إلى القــروض الأجنبيــة المشروطــة لموازنــة ميزانياتهــا مــع إهمــال جانــب البنــاء والتعمــير، رفضتهــا لأنهــا عجــزت عــن تفهــم المشــاكل الاجتماعيــة وشــجعت عــلى الهجــرة للمدن عــلى حســاب القــرى فــأضرت بالقــوى الإنتاجيــه في مجــال الزراعــة وقضــت عــلى أهــم المــدن وصحتهــا ونظامهــا بســبب الهجــرة العفويــه للوافديــن الذيــن لا مــأوي لهــم ولا عمــل، رفضتهــا لأنهــا عجــزت عــن حــل مشــكلة الجنــوب وجمــدت كل المســاعي التــى بذلــت لحــل هــذه المشــكلة حــلًا يعيــد الطمأنينــة والاســتقرار إلى ذلــك الجــزء مــن وطننــا الحبيــب ويصــون للســودان وحدتــه وكرامتــه، رفضتهــا لأنهــا حولــت الحركــة النقابيــة مــن حركــة شــعبية تعمــل عــلى مصلحــة أفرادهــا وترقيــة مصالحهــم إلى أجهــزة حزبيــة تعــوق كل مســعى لمعالجــه المشــاكل العماليــة المســتعصية، لــكل هــذه الأســباب رفضــت الجماهــير تلــك الحكومــات وبــدأت تتطلــع إلى تغيــير جــذري لنظــام الحكــم مدركــة أن الشــعب الســوداني الحبيــب لــم يخلــو في يــوم مــن الأيــام مــن فئــه قياديــه تعــرف أيــن تكــون مصلحــة وطنهــا، مســتعدة دائمًــا وأبــدًا أن تبــذل كل غــالي ونفيــس فى ســبيل تحقيــق تلــك المصلحــة، وعليــه فقــد التقــت إراده هــذه الفئــة المخلصــة عــلى إنهــاء هــذا العهــد عــن طريــق القــوة، تــولى أمــر الجيش في هــذه اللحظــات رجــال عاهــدوا اللــه عــلى التضحيــة بدمائهــم رخيصــة فى ســبيل هــذا الوطــن، وانضــم إليهــم مــن المدنيــين رجــال لــم يتخلفــوا يومًــا عــن ركــب الإخــلاص والوطنيــة، وبفضــل هــذا اللقــاء المبــارك، ســتتولى الثــورة مــن هــذه اللحظــة إدارة شــئون البــلاد مجــردة مــن كل غايــة إلا مصلحــة الوطــن الحبيــب وســعادة شــعبه ورفاهيتــه، مهتديــة في ذلــك كلــه بهــدي مبــادئ ثــورة أكتوبــر الخالــدة رافعــة شــعاراتها مــرددة أناشــيدها ســائرة في نفــس الطريــق الــذي رســمته.

إن قيــاده الثورة تطلب مــن المواطنين الكــرام أن ينصرفوا إلى أعمالهــم كالمعتاد، متيقظين في نفــس الوقــت إلى أعمــال المخربــين من قــادة الأحــزاب وأعوانهم مــن المنتفعــين بالعهد البائــد، وليعلــم كل مواطــن أن الثــورة ســتضرب بيــد مــن حديد عــلى كل من تســول له نفســه الوقوف أمــام تيــار التغيير الجــاري وانطلاقة الشــعب الباســلة وحتمية التاريخ الــذى لا يحابــي، وفى نفــس الوقــت إننــا نطمــئن نزلاءنا الكــرام مــن الأجانــب أن الثورة ســاهرة عــلى أرواحهــم ومصالحهــم وأموالهــم، وإنهــا ســتنزل أشــد العقوبــة عــلى من يحــاول العبــث بأمــن هــؤلاء النــزلاء واســتقرارهم، هــذا وإننا إذ نهنــيء الشــعب بنجاح حركتــه هــذه، نبتهــل إلى اللــه العــلي القديــر أن يجعــل هــذا العهــد الجديــد فاتحة خير وازدهــار لهذه الأمــة الكريمــة، واللــه الموفقــ والســلام عليكم».

«لقد شكل القاده العسكريين بقيادة العقيد جعفر محمد نميري مجلس للوزراء كان غالبيته من المدنيين بجانب العسكريين التسعة الذي ضمهم المجلس العسكرى والذي أطلق عليه مجلس قياده الثورة». [1]

استقبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر انقلاب مايو 1969 في السودان بترحيب كبير، معتبرًا إياه انتصارًا للثورة العربية التقدمية وازدهارها بعد النكسة. في المقابل، رأت جهات عربية أخرى أن ما حدث في السودان هو «انقلاب شيوعي في بلد عربي أفريقي ذو موقع استراتيجي مهم»، ففتحت أبوابها لزعماء الأحزاب، لاسيما جبهة الميثاق، ووفرت لهم المساعدات اللازمة. تسربت الأسلحة إلى الجزيرة أبا، معقل الأنصار والإخوان المسلمين، الذين قاوموا النظام الجديد واصطدموا به في مارس 1970. شارك الطيران المصري والسوداني في قصف الجزيرة أبا، مما أدى إلى استشهاد الإمام الهادي المهدي وعدد كبير من أتباعه. [2]

شرع النميري في التحالف مع بعض قوى اليسار، والقوميين العرب، والمستقلين، ورفع شعارات اشتراكية مستوحاة من النمط الناصري في مصر. ورغم أن تشكيل السلطة، بفرعيها العسكري والمدني، ضم عددًا من التوجهات السياسية والأفكار والإيديولوجيات المختلفة، إلا أنها، كما أشار الدكتور محمد بشير حامد في مقالته عن الشرعية السياسية وممارسة السلطة في السودان: «إلا إنها لم تجسد فى حد ذاتها ثقلًا شعبيًا توفر فيه للنظام قاعدة شعبية منظمة، فالشيوعيين الذين شاركوا فى السلطة، لم يكونوا هم القيادة الفعلية للحزب الشيوعي الذى وقف متحفظًا ومشككًا، ومعارضًا بعنف لنظام النميري وكذا الناصريون والمستقلون أيضًا». [3] تحولت الأوضاع بسرعة بعد أن قام النميري بتوجيه ضربته للأنصار وحلفائهم من الإخوان المسلمين، حيث انقلب على معارضيه من قيادات اليسار. يذكر الدكتور فؤاد مطر في كتابه «الحزب الشيوعي نحروه أم انتحر» أن النميري بدأ حملات مكثفة لمطاردة الشيوعيين، وقام باعتقالهم وزجّهم في السجون، كما فصل اثنين من زملائه المنتمين للحزب الشيوعي، هما هاشم العطا وبابكر النور، وثالث كان ينتمي للقوميين

(1) حسن الطاهر زروق، اضواء على الوضع السياسي في السودان، مجلة الطليعة، س 2, ع 9، مؤسسة الأهرام، 1966، 9 – 1231.

(2) أحمد الأمين البشير، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، المستقبل العربى , مج8, ع77، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 104 – 125، ص 115.

(3) محمد بشير حامد، الشرعية السياسية وممارسة السلطة ، دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 94 ، 1986 ، ص 43.

العـرب، وهـو فـاروق حمدنـا اللـه. هـذا الأمـر أدى إلى وقـوع انقـلاب شـيوعي في مـارس 1971، سـيطر خلالـه الشـيوعيون عـلى البـلاد لمـدة ثلاثـة أيـام، واسـتولوا عـلى الإذاعـة والتلفزيـون.

في التاسـع عـشر مـن يوليـو 1971، نُفـذ انقـلاب عسـكري ضـد نظـام جعفـر محمـد نمـيري، بقيـادة الرائـد هاشـم العطـا. أعلـن المجلـس العسـكري برئاسـة بابكـر عبـد النـور، عضـو مجلـس قيـادة ثـورة مايـو الـذي كان يقـوده النمـيري. تـم إبعـاد بابكـر النـور مـن قبـل النمـيري بسـبب انتمائـه للحـزب الشـيوعي السـوداني. وكان النـور في لنـدن عنـد وقـوع الانقـلاب، فسـافر عائـدًا إلى السـودان.

في الثانـي والعشريـن مـن يوليـو 1971، كانـت الثـورة عـلى وشـك النجـاح، ولكـن السـلطات الليبيـة أجـبرت الطائـرة التـي كانـت تقـل بابكـر النـور عـلى الهبـوط في مطـار بنغـازي. عـاد النمـيري إلى السـلطة، وفي صبـاح الثالـث والعشريـن مـن يوليـو 1971، نُقـل بابكـر النـور إلى الخرطـوم حيـث اعتقلتـه حكومـة النمـيري وأخضعتـه للمحاكمـة بتهمـة تدبـير الانقـلاب. أجريـت محاكمـات عُرفـت بمحاكمـات الشـجرة، حيـث تـرأس المحكمـة الرائـد خالـد حسـن عبـاس، عضـو مجلـس قيـادة ثـورة مايو، وأصـدر الحكـم بإعـدام بابكـر النـور رميًـا بالرصـاص، وتـم تنفيـذ الحكـم في الرابع والعشريـن مـن يوليـو 1971.

وجـاء البيـان الأول لحركـة هاشـم العطـا ورفاقـه يـوم 19 يوليـو 1971م، حيـث أذاعتـه إذاعـة أمدرمـان وهـذا نـص البيـان :

بيان هاشم العطا 19/ يوليو/ 1971

أيهـا المواطنـون قبـل 25 مايـو 1969م كانـت جماهـير أكتوبـر تخوض صراعًا شـاملًا ومرهقًـا ضـد تسـلط الحكـم المرجعـي القائـم عـلى تحالـف الرأسـمالية والإقطـاع، مـن خـلال رأس المـال الأجنبـي الضالـع في التبعيـة للاسـتعمار القديـم والحديـث، وهـو تحالـف لاسـتمرار سـير البـلاد في طليعـة التطـور الرأسـمالي التقليـدي الـذي أورد شـعبنا التخلـف والضعـف، وكانـت جماهـير شـعبنا تتطلـع إلى التطـوّر الـذي تناضـل مـن أجلـه، واثقـة مـن قواهـا وقدرتهـا، ولـم تكـن تنتظـر الخـلاص عـلى يـد منقـذ مـن خـارج السـودان، بـل كانـت تَرقـبُ التطويـر والخـلاص مـن التخلـف في المجـال السـياسي والاجتماعـي والاقتصـادي مـن أجـل قفـل الطريـق أمـام الرجعيـة والاسـتعمار.

وقد تجاوبت جماهير أكتوبر مع المبادرات الأولى لحركة 25 مايو لأنها حَوّت ما كانت تتطلع إليه الجماهير. ولأن الحركة نفسها كانت تعتبر جزءً من ثورة أكتوبر، وقد وقفنا معها ووقفت معها الجماهير في وجه الرجعية وأعوان الاستعمار. فالحكم الجديد يستقطب كل القوى الوطنية، والديمقراطية الحادبة على مستقبل الوطن وعلى استقلاله وثورته، في جهاد لتخليص البلاد من أي مظهر مظاهر الحكم الديكتاتوري العقيم، أو الزج بالقوات المسلحة في الصراعات السياسية أو السلطة، حتى يبقى دورها القومي في الوطن هو تحمل المسئولية في الحفاظ على وحدة كيان الوطن في مواجهة العدوان.

وبدلًا من السير إلى الأمام ووضع الشروط اللازمة لكي تحس الجماهير بكيانها وكرامتها شرعت تلك الطغمة في تشويه شعارات الديمقراطية واستبدلته بنظام رهيب للجاسوسية يتعارض مع تقاليد شعبنا الديمقراطية التي يناضل من تحقيقها.

ونحن أفراد القوات المسلحة نعد شعبنا بأننا سنعمل على قيام نظام سياسي ديمقراطي يستهدف المشاركة الفعّالة من قبل الجماهير بكل الأشكال والوسائل الممكنة في إدارة شؤون البلاد، كبيرها وصغيرها، بروح المسؤولية الوطنية تجاه قضايا التنمية والثورة الاجتماعية وبداية من ذلك ستكون هذه القاعدة ممثلة في تنظيمات الشعب الاشتراكية والجماهير التي بناها بعرقه وتضحياته إلى جانب قوى الوطنيين، وإن الشخصيات التي قلبها على السودان سيسهمون في تقدمه وازدهاره، وستعمل بجانب القوى الوطنية على نشر الوعي الديمقراطي في البلاد وفي جهاز الدولة وفي القضاء بوصفه أداة نزيهة عادلة، كما ستعمل على وضع الأدوات اللازمة لكي يباشر الشعب حريته.

لقد لاقت القضايا الوطنية من الطغمة الحاكمة تلاعبًا في قضيتها وأدرك الشعب عبر تجاربه أنه لا طريق للنمو إلا بإبعاد الثورة الديمقراطية الاقتصادية بطريق غير رأسمالية، وأننا سنعمل على تطوير القطاع العام في سبيل التطور الاقتصادي والتجاري في البلاد.

أيها المواطنون:

إن القوات المسلحة السودانية منذ الآن جزء لا يتجزأ من الشعب... مصير واحد، عمل وساعد قوي واحد، وإنني أعاهدكم على تطوير جهاز الدولة. وأننا من

اليـوم نؤكـد عـلى نضـالات شـعبنا مـن أجـل نضالنـا الوطنـي تأكيـدًا لثورتـه في عـام 1882م وثورتـه في عـام 1924م وحركـة المثقفـين السـودانيين في الثلاثينيـات عـبر نضـال الجماهـير الشـعبية بعـد الحـرب العالميـة حتـى اسـتطاعت أن ترفـع علـم الاسـتقلال في سـنة 1956م.

وفي هـذا يؤكـد السـودان تقديـم كل إمكاناته لقضيـة العـدوان الصهيوني الاسـتعماري عـلى الأرض العربيـة، ويحمـي ظهـر الشـعب المـصري الشـقيق، ويقـدم السـودان كل مـا تطلبـه الثـورة الفلسـطينية لتحريـر أرضها وإعـادة دولتهـا الديمقراطيـة ويرفض أي حلـول لا يقبلهـا شـعب فلسـطين ممثـلًا في منظماتـه الفدائيـة الديمقراطيـة ولا يضـع نفسـه وصيًـا بـأي حـال عـلى الفلسـطينيين وفي حقهـم في تقريـر مصيرهـم.

إن السـودان يدعـم حـركات التحـرر الوطنـي ويبنـي علاقـات حسـن الجـوار والإخـاء مـع جاراتـه الإفريقيـة ووفقًـا لميثـاق منظمـة الوحـدة الإفريقيـة: ولهـذا فـإن شـعب السـودان يواصـل مسـيرته كجـزء مـن الجبهـة العالميـة المناوئـة للاسـتعمار القديـم والحديـث، تلـك الجبهـة تحتفـظ بالـود للـدول الاشـتراكية وعـلى رأسـها الاتحـاد السـوفييتي العظيـم.

أيها المواطنون:

في هـذه السـاعات تـم تصحيـح الأخطـاء التـي في حـق بلادنـا.. شـعبًا وهيئاتـه حتـى نسـتطيع التكاتـف بنـاء بلادنـا ونبـدأ في تصحيـح كل الأخطـاء التـي وقعـت بعـد حركـة 16 نوفمـبر 1970م.

أيها المواطنون:

يـا أبنـاء السـودان وطـن المجـد والرجولـة اسـتقبلوا أيامكـم القادمـة بالجديـة سـبيلًا للارتفـاع بالسـودان الديمقراطي.

وكان النمـيري خلالهـا سـجينا فى قـصر الشـعب، لكـن تدخـل الحكومتـين المصريـة والليبيـة لصالـح (النمـيري) ومقاومـة القـوات الموالـية لـه أدي إلى فشـل (الانقـلاب) وعـودة النمـيري إلى الحكـم وأعـدم بعدهـا رجـال الصـف الأول فى الحـزب الشـيوعي السـوداني)[1].

إن الوضـع السـياسي غـير المسـتقر في السـودان منـذ اسـتيلاء نظـام مايـو عـلى

(1) فؤاد مطر، الحزب الشيوعي نحروه ام انتحر، ط1 ، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان 1971 ، ص48.

الحكم في 25 مايو 1969، ومرورًا بانقلاب 1971، لم يتيح للنظام الجديد وضع سياسات إعلامية ثابتة ومكتوبة. نتيجة لذلك، عانت وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الراديو والتلفزيون، من عدم الاستقرار، وكانت تتبع القضايا وتبث الأخبار وفق سياسات النظام الحاكم. ومع ذلك، كان تأميم الصحف السودانية في عام 1970 إحدى أبرز السياسات الإعلامية لنظام مايو. في عام 1972، حددت الحكومة الصحف المسموح لها بالنشر بصحيفتي «الأيام» و«الصحافة»، اللتين كانتا مملوكتين لأصحابهما قبل انقلاب مايو 1969.

في عام 1971، اتبعت حكومة مايو سياسة إعلامية جديدة، وأصدرت قانون تنظيم الإعلان العام لعام 1971. كما وضعت سياسات واضحة تجاه المصنفات الأدبية والفنية، حيث تم إقرار قانون المصنفات الأدبية والفنية لعام 1971، بالإضافة إلى قانون حقوق المؤلف لعام 1974 وقانون إنتاج ومراقبة السينما لعام 1974، وقانون نقابة الصحفيين لعام 1977. تميزت هذه الفترة أيضًا بإنشاء دار الكتب ودار التوزيع التابعة لدار جامعة الخرطوم للنشر في عام 1976، والتي دُمجت لاحقًا مع دار الكتب والتوزيع وسميت بدار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر[1].

عندما استولى نظام مايو على السلطة في 25 مايو، كانت وسائل الإعلام تتمتع بحرية تامة، حيث كانت الصحف المستقلة والحزبية اليومية والأسبوعية تنشط بشكل كبير. عاد معظم هذه الصحف إلى الظهور بعد نهاية الحكم العسكري الأول في أكتوبر 1969م وسقوط نظام الفريق عبود ومجلسه العسكري، مما أدى إلى اختفاء صحيفة «الثورة» الناطقة باسم الحكومة. [2] فور عودة الحياة الحزبية، شهدت الصحف ازدهارًا كبيرًا. ومع ذلك، تراجع هذا النشاط الصحفي مرة أخرى مع عودة الحكم العسكري، حيث تم حل الأحزاب مجددًا وتوقفت صحفها عن الصدور.

فور عودة الحياة الحزبية، شهدت الصحف ازدهارًا كبيرًا. ومع ذلك، تراجع هذا النشاط الصحفي مرة أخرى مع عودة الحكم العسكري، حيث تم حل الأحزاب مجددًا وتوقفت صحفها عن الصدور[3].

---

(1) عبد الرحمن قرشي ، ادارة المؤسسات الاعلامية فى السودان ، ط 1 ن دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2017 ، الخرطوم ، السودان 2010

(2) ناهد حمزه محمد صالح – دور الصحافة السودانيه في تكوين الاطار الفكرى للوحدة الوطنيه – مرجع سابق ص 72

(3) صلاح عبد اللطيف – الصحافه السودانيه تاريخ وتوثيق – مطابع الاوفست القاهرة 1992 ص 95

أشـار بشـير محمـد سـعيد، في ورقـة قدمهـا لمؤتمـر «أركويـت» حـول البنـاء الوطني، أشـار إلى ضروة تقديـم طلـب لوزيـر الداخليـة لمـن يرغـب في اصـدار صحيفـة وذلـك بعـد إلفغـاء نظـام مايـو لترخيـص الصحـف . وكان للوزيـر الصلاحيـة المطلقـة في الموافقـة أو الرفـض دون أن يكـون لأحـد حـق المسـاءلة. كمـا كانـت الصحـف ملزمـة بنـشر أخبـار القـوات المسـلحة فقـط مـن خـلال النـشرات الرسـمية، وممنوعـة مـن الحديـث عـن الأحـزاب، وكانـت تعمـل بتوجيهـات مـن وزيـر الداخليـة[1]

مـن جانبـه، أوضـح صـلاح محمـد إبراهيـم في مقـال آخـر لـه عـن حريـة الإعـلام في السـودان أن نظـام مايـو، منـذ اللحظـة الأولى، حـدد موقفـه مـن الصحـف والصحافة. حيـث جـاء في المـادة 49 مـن الدسـتور أن الصحافـة حـرة في حـدود القانـون كأداة لتثقيـف الشـعب وتنويـره، وموجهـة لخدمـة أغراضـه.[2] هـذا يعنـي أن حريـة الإعلام كانـت محـددة بالقوانـين التـي تضعهـا الحكومـة وفـق رؤيتهـا في دسـتور 1973م.

توضـح الدكتـورة ناهـد حمـزة محمـد صالـح في كتابهـا «دور الصحافـة السـودانية في تكويـن الإطـار الفكـري للوحـدة الوطنيـة» أن الضمانـات الحقيقيـة لممارسـة حريـة الـرأي والصحافـة لـم تتحقـق بسـبب الظـروف السياسـية التـي أحاطـت بإصدارهـا، والتـي لـم تسـمح بتوفـير الحقـوق الأساسـية، بمـا في ذلـك حـق التعبـير وحريـة الـرأي. كمـا أشـارت إلى أن النـص الدسـتوري لـم يكـن لـه تأثـير يُذكـر، حيـث كانـت معظـم الصحـف المهمـة في ذلـك الوقـت مملوكـة للدولـة، وكان الصحفيـون يعملـون تحـت إشراف رؤسـائهم الذيـن تعينهـم الحكومـة. كمـا ذكـرت أن قانـون الصحافـة والمطبوعـات لعـام 1973، الـذي ألغـى قانـون الصحافـة لعـام 1930، اسـتند إلى العديـد مـن جوانـب القانـون السـابق، حتـى في تعريـف الصحيفـة.

وقد وُضِع دستور جديد في عام 1973 بعد أن عطلت حكومة مايو 1969 الدستور السابق، واستمر دستور 1973 حتى قيام الانتفاضة الشعبية في عام 1985. منح الدستور الجديد الاتحاد الاشتراكي الحق في إصدار ما يراه مناسبًا من الصحف، مما منع الهيئات والأفراد من إصدار الصحف السياسية. كما تم تكوين مجلس للصحافة والمطبوعات لتمكين الدولة من السيطرة على الصحافة. [3]

---

(1) البنـاء الوطنـي – حصيلـه المـاضى وتوجيهـات المسـتقبل – ورقـه مقدمـة لمؤتمـر اركويـت الحـادى عـشر – الخرطـوم نوفمـبر 1988 ص 18.

(2) صـلاح محمـد ابراهيـم – مقـال بعنـوان – حريـة الاعـلام فى السـودان – مجلـة الدراسـات الاسـتراتيجية – العـدد 9 – 1999 الخرطـوم ص 54.

(3) مبارك يوسف محمد خير الصحافة الحزبيه لقضيه جنوب السودان- مرجع سابق ص 114

مـن أهـم السياسـات الإعلاميـة التـي اعتمـد عليهـا نظـام مايـو تشـكيل لجنـة باسـم «مسـتقبل الصحافـة السـودانية». اتفـق أعضـاء اللجنـة عـلى ضرورة تطبيـق الاشـتراكية في الصحافـة، بحيـث تكـون مملوكـة للدولـة وتعمـل لخدمتهـا في التعليـم والتثقيـف وقيـادة العمـل التنمـوي وترسـيخ مفاهيـم الاشـتراكية ومحاربـة الرجعيـة. وأكـدت اللجنـة أنـه لا وجـود للصحافـة خـارج نطـاق الدولـة، وأوصـت بتأميـم الصحافـة وتعويـض أصحابهـا، وذلـك بإلغـاء التراخيـص الحاليـة التـي صـدرت بموجـب القوانـين السـابقة. في تقريرهـا، أوصـت اللجنـة بإنشـاء مؤسسـة للصحافـة تكـون مسـؤولة عـن إصـدار الصحـف والدوريـات. كمـا أوصـت اللجنـة بإنشـاء وكالـة أنبـاء، وفصّلـت في نـوع الصحـف والمجـلات التـي تصدرهـا المؤسسـة. حيـث اقترحـت إصـدار صحيفتـين يوميتـين صباحيتـين سياسـيتين بالحجـم الكبـير، وصحيفـة يوميـة سياسـية باللغـة الإنجليزيـة، ومجلـة أسـبوعية مصـورة سياسـية شـاملة، ومجلـة شـهرية محليـة فكريـة لنـشر الوعـي النظـري وقضايـا الفكـر، ومجلـة أخـرى للعمـال، ومجلـة محليـة للمـرأة، ومجلـة للشـباب والطـلاب، بالإضافـة إلى صحيفـة يوميـة نسـائية إخباريـة. كمـا أوصـت اللجنـة بإنشـاء صحافـة إقليميـة ووكالـة تقـدم خدماتهـا للصحـف وأجهـزة الإعـلام المختلفـة، وأخـرى للتوزيـع والإعـلان. كمـا تنـاول تقريـر اللجنـة مسـألة تعيـين الصحفيـين، مشـددًا عـلى أن التعيـين يتـم عـبر لجنـة يترأسـها قـاضٍ، وتضـم ممثلـين لـوزارة الداخليـة والإرشـاد، وممثلـين للصحافـة[1].

وأقـر مجلسـا الثـورة توصيـات وقـرارات لجنـة الصحافـة والمطبوعـات، وبـدأ بتنفيـذ عمليـة تأميـم الصحـف الخاصـة المملوكـة للأفـراد، مثـل «الأيـام»، «السـودان الجديـد»، «الـرأي العـام»، «الأضـواء»، «الأخبـار الأسـبوعية»، «النـاس»، و«الصبـاح الجديـد». أنشـأ النظـام الحاكـم المؤسسـة العامـة للصحافـة والنـشر، التـي أصبحـت تصـدر الصحـف والإعـلام. كمـا صـدرت صحيفـة «القـوات المسـلحة» التابعـة للتوجيـه المعنـوي، وأُطلقـت مجلـة «الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية» عـن معهـد الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية.[2]

في عـام 1970، تـم إطـلاق صحيفـة «السـباق» الشـهرية الرياضيـة مـن قبـل شركـة الأعمـال المتحـدة، بينمـا أصـدرت جمعيـة تنظيـم الأسرة السـودانية صحيفـة «الأسرة السـعيدة». في نفـس العـام، ظهـرت صحيفـة «الرعايـة الاجتماعيـة» إلى الوجـود. وفي

(1) هاشم الجاز، الاعلام السوداني – دار جامعه القران الكريم للطباعه 2000 ص 162.

(2) المرجع نفسه ص 163.

عـام 1975، انطلقـت صحيفـة «الخليـج» كصحيفـة ثقافيـة ربـع سـنوية، إلا أنهـا لم تسـتمر طويـلًا. عـام 1976 شـهد إصـدار وكالـة جبـورة للإعـلان صحيفـة إعلانيـة جديـدة تحـت اسـم «الفجـر الجديـد». [1] إضافـة إلى ذلك، ظهـرت العديد مـن الصحف المخصصـة للعلاقـات العامـة عـن مختلـف المصالـح والهيئـات الحكوميـة مثـل «الجمـارك»، «الاقتصـادي»، «العـدل»، «الجامعـة»، «النـشر الطبيـة»، «السـكة حديـد»، و»تجـارة السـودان». كمـا تـم إصـدار صحيفـة «النخيـل» التـي كانـت تابعـة للإقليـم الشـمالي. في عـام 1980، بـادر أحمـد محمـد الحسـن بإصـدار صحيفـة «الملاعـب الرياضيـة»، وفي عـام 1981، أطلـق محجـوب عـروة صحيفـة «السـوداني الاقتصاديـة». عـام 1982 شـهد إطـلاق أحمـد محمـد شـاموق لصحيفـة «البيـت السـعيد»، وهـي صحيفـة يوميـة ذات طابع دينـي واجتماعـي. وفي عـام 1984، ظهرت صحيفـة «عالـم الفنـون» بـإشراف عاطـف يوسـف وعـلي عبـد الرحمـن، بالإضافـة إلى صحيفـة «الأصالـة» التـي أطلقهـا محمـد الحسـن عبـاس، والتـي كانـت صحيفـة دينيـة. تميـزت معظـم هـذه الصحـف بطابعهـا التخصـصي وعـدم انخراطهـا في السياسـة.[2]

وتأسسـت وكالـة السـودان للأنبـاء في عـام 1973، بهـدف تقديـم الخدمـات الإخباريـة للإذاعـة والتلفزيـون والصحف، ولعبـت دورًا محوريًا كحـارس بوابة للأخبـار الداخلية. تضمنـت مهامهـا تغطيـة الأنشـطة السياسـية والاقتصاديـة والخدميـة للمسـؤولين في الدولـة، بالإضافـة إلى أخبـار الأقاليـم وحكوماتهـا. كان محـررو وكالة السـودان للأنباء مسـؤولين عـن جمع الأخبـار المحليـة، إلى جانب إعـداد النـشرة العالمية التي تشـتمل على الأخبـار التي يتـم التقاطهـا مـن وكالات الأنبـاء العالمية.[3]

في البدايـة، تـم تعديـل النشرتـين إلى نـشرة واحـدة تتضمـن الأخبـار الداخليـة، موزعـة عـلى الـوزراء ورؤسـاء ومديـري المصالـح ووسـائل الإعـلام. تحتـوي هـذه النـشرة عـلى الأخبـار المقتطفـة مـن وكالات الأنبـاء والصحـف العالميـة التـي تنتقـد السياسـات ورمـوز الحكومـة، وهـي للاطـلاع فقـط وليسـت للنـشر.[4]

قدمـت حكومـة مايـو للصحافـة مـوارد ماليـة وكـوادر بشريـة عالميـة لتمكـين

(1) عبـد الرحمـن احمـدون – الصحافـه السـودانيه التطـور وافـاق المسـتقبل -1970 1999 ط -1 سلسـله نـدوات تاريـخ الصحافـه رقـم 3 مطابـع السـودان للعملـة 2002.

(2) ناهـد محمـد حسـن محمـد صالـح دور الصحافـة السـودانية في تكويـن الاطـار الفكـرى للوجهـه الوطنيـة مرجـع سـابق ص 76.

(3) مبارك يوسف محمد خير – تناول الصحافه الحزبيه لقضيه جنوب السودان مرجع سابق ص 114.

(4) نفس المرجع، ص 115.

الصحيفتين من زيادة توزيعهما، وتغطية أكثر من اثنتين وخمسين مدينة في السودان بإصدارات منتظمة في أكثر من 70% من هذه المدن، كانت الصحيفتان تُقرأ في نفس يوم صدورهما، وبلغ متوسط التوزيع اليومي لكل صحيفة حوالي 70000 نسخة، ما يعادل 5.6% نسخة لكل ألف من السكان، خلال الأشهر الثلاثة الأولى حتى عام 1985م. يُفسر الصحفي عبد الرحمن أحمدون هذا الارتفاع في أرقام التوزيع بأنه نتيجة طبيعية للاعتماد الأساسي على صفحة الرياضة في التوزيع، حيث لم تكن هناك صحف رياضية متخصصة حينذاك تنافس الصحف الحالية.[1].

أهم التشريعات الإعلامية التي صدرت في الفترة من 1969م - 1985م:

في ظل التحولات السياسية التي شهدتها حكومة مايو بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري، واستيلاء تنظيم الضباط الأحرار على السلطة في مايو 1969، استعانت ثورة مايو بالحزب الشيوعي السوداني واتجهت بالبلاد نحو المعسكر الاشتراكي في الفترة من 1969 إلى 1971. لكن بعد محاولة قيادات الحزب الشيوعي تنفيذ انقلاب، أعدم نميري قيادات الحزب وقام بتغيير مجلس قيادة الثورة، مما أدى إلى تحول البلاد نحو التيار العربي اليميني. تطور هذا التوجه بإنشاء الاتحاد الاشتراكي السوداني كتنظيم حاكم، متحالف مع قوى الشعب العامل[2]. في عام 1976، قامت حكومة مايو بمصالحة وطنية مع قيادات الأحزاب المعارضة، وبدأ نميري بالتوجه نحو اليمين وتقريب الفئات ذات التوجه الإسلامي، حتى أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في 1983. في نهاية فترة حكومته، انقلب على الإخوان المسلمين واعتقل قيادتهم، وظلوا في السجون حتى انتفاضة أبريل عام 1985[3].

في الأول من يناير 1970، أصدر الرئيس جعفر محمد نميري أبرز القرارات في سياق التشريعات الإعلامية في السودان، بإنشاء وكالة السودان للأنباء. جاء هذا الإعلان خلال خطابه في مدينة الأبيض بمناسبة أعياد الاستقلال. افتتحت الوكالة رسميًا في العيد الثاني لثورة مايو عام 1971، وأصدرت أول نشرة إخبارية باللغتين العربية والإنجليزية في 21 سبتمبر 1970. تم إصدار أول قانون لوكالة السودان للأنباء في 19 نوفمبر 1973، وتبعته عدة قوانين أخرى.

(1) عبد الرحمن احمدون الصحافه السودانية التطورات وافاق المستقبل مرجع سابق ص 30..

(2) إنعام عبد الله بشير، أثر السياسة على التعليم العام في السودان في الفترة من 1956م – 1996م، ماجستير غير منشور، جامعة وادي النيل، وحدة الدراسات العليا، عطبرة، 2000م، ص 21.

(3) هشام محمد عباس، مرجع سابق، ص 52.

على الرغم من تلك الإمكانيات المادية والسياسات الإعلامية التي أصدرتها الحكومة وفقًا لقانون الصحافة لعام 1973، الذي وضع الصحافة تحت رقابة رؤساء الصحف المعينين من قبل الحكومة، كانت الإذاعة والتلفزيون يعملان على نفس النهج. كان العمل الإذاعي محددًا بالقوانين الحكومية، ومع ذلك، قامت الإذاعة والتلفزيون بدورهما في تحسين الصورة الذهنية لحكومة مايو، وساهما في زيادة درجة الوعي والاهتمام السياسي، وترتيب الأولويات، وتدريب المواطنين على مهارات الحوار والمناقشة والمشاركة، والشعور بالاقتدار السياسي. كما ساعدا في تكوين صورة مثلى تجاه النظام السياسي، والتأثير على المشاركة السياسية كسلوك، مما أدى إلى زيادة درجتها ورفع مستواها.

على الرغم من عدم عثور الباحث على سياسة إعلامية مكتوبة لحكومة مايو، إلا أنه من خلال تحليل عدد من الأخبار والسياسات الإعلامية العامة، تبين أن الإذاعة والتلفزيون كانتا تخدمان الأهداف القومية للنظام الحاكم وتتجنبان نشر الأخبار السلبية لضمان استقرار المواطن. ووفقًا للدكتور الأستاذ مكي محمد، فإن معايير اختيار الأخبار في الصحافة السودانية تحت الأنظمة الشمولية تهدف إلى إخفاء الحقيقة، وذلك لتجنب نشر الأخبار السلبية والحفاظ على استقرار الأوضاع وتفادي الانقلابات السياسية. هذا النهج يؤدي إلى دمج التغطية الصحفية بين الخبر والرأي والعاطفة، مما يقلل من موضوعيتها [1].

وفقًا لما قاله بكري مُلاح، قامت السياسات الإعلامية لحكومة مايو على توجيهات النظام السياسي، التي خصصت القدر المسموح للصحافة ومدى تطورها المهني[2] خلال ستة عشر عامًا من حكم نظام مايو، نشأ جيل كامل في ظل سياسات صحافية وُضعت لبناتها في أوائل السبعينيات واستمرت على ذلك النهج مع بعض التغييرات الطفيفة تبعًا للتحولات السياسية ومتغيرات الخطاب السياسي. جوهر الأمر كان صحافة مملوكة للاتحاد الاشتراكي، صحافة مؤممة لا يتقدم صفوفها إلا ذوو الولاءات الخاصة[3].

---

(1) مكي محمد مكي – معايير انتقاء الاخبار فى الصحافه السودانيه 1980-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه ام درمان الاسلامية 1998.

(2) بكرى ملاح – الصحافه السودانيه التطور وافاق المستقبل 1970-1999 سلسله رقم 3 من ندوات توثيق تاريخ الصحافه السودانيه ط 1 مطابع السودان للعملة الخرطوم ص 34.

(3) ناهد حمزه محمد صالح – دور الصحافه السودانيه مرجع سابق ص 77-78.

جاءت الصحافة في المرتبة الخامسة ضمن أبرز عشر قضايا قام الباحث السيد أحمد المصطفى عمر بدراستها، وفقًا لتحليل المادة الصحافية المنشورة في الفترة من 1972 إلى 1976 [1].

كانت الصحافة في عهد نظام مايو إحدى أدوات تنفيذ الخطاب السياسي الذي يضعه الاتحاد الاشتراكي، حيث يشارك رؤساء التحرير في صناعة الوضع السياسي وحضور الاجتماعات، ثم ينفذون ذلك بدورهم. [2]

الدكتورة ناهد محمد صالح تلخص أبرز السياسات الإعلامية لنظام مايو على النحو التالي[3]:

- محاربة ونبذ كل ما قامت الثورة للقضاء عليه من الفساد السياسي والإداري والصحافي، والتبعية للاستعمار.
- مناهضة مواقع القوة المضادة والاستعمار القديم والجديد في مختلف المجالات، بما في ذلك التضليل باسم الدين.
- مناهضة الديمقراطية الليبرالية وتوعية الشعب بقبول ديمقراطية الشعب.
- الامتناع عن نشر ما يعيق ثورة مايو أو يسيء لعلاقاتها مع البلدان الاشتراكية.
- السير في خط بناء نظام اشتراكي يستغل ظروف الشعب السوداني ومثله وتقاليده لمصلحة السودان الأعظم.
- الامتناع عن نشر ما يعرض المصلحة العليا للبلاد للخطر، مثل أخبار تحركات القوات المسلحة وتسليحها، إلا ما يرد من رئاسة القوات المسلحة.
- القيام بدور إيجابي في البناء والتوجيه والقيادة في إطار السياسات المعلنة من قبل السلطة.

(1) السيد احمد المصطفي – السياسه الاعلاميه في االسودان 1972-1976 دراسه تحليله لمضمون صحيفتى الايام والصحافه رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعه القاهره كليه الاعلام 1978 ص 85.

(2) نفس المرجع ص 86.

(3) عادل محجوب – النظم الصحفيه فى السودان – دراسه تحليليه لقوانين الصحافه والمطبوعات 1930-1996 رساله ماجستير غير منشورة جامعه ام درمان الاسلاميه 2002.

كانت الإذاعة والتلفزيون، بجانب وسائل الإعلام الأخرى، تلتزم بالسياسات الإعلامية للنظام الحاكم، مما جعلها غالبًا ما تعبر عن وجهة نظر الحكومة بدلًا من تمثيل آراء الجماهير في القضايا المهمة. نتيجة لذلك، فشلت الإذاعة والتلفزيون في ممارسة دورهما كجهة رقابية على السلطة التنفيذية وإدارة النقاش حول القضايا الجماهيرية. كما أن نظام مايو قام بفصل عدد من الإعلاميين بحجة عدم توافقهم مع أهداف الثورة. المسؤولون في الاتحاد الاشتراكي تدخلوا بشكل مستمر في عمل المؤسسات الإعلامية، مما عكس عدم فهمهم لمفهوم الاستقلالية في الإعلام. من الواضح أن العديد من المؤسسات الإعلامية والصحافية الخاصة كانت تُدار من قبل مسؤولي الاتحاد الاشتراكي. حتى رئيس الجمهورية كان يتدخل شخصيًا للحد من حرية الصحافة والإعلام، وكان يعبر عن استيائه من النقد الموجه من الصحفيين لسياسات النظام، متهمًا إياهم بأن نقدهم كان مدفوعًا بأغراض شخصية وليس من أجل المصلحة العامة، مما أدى إلى مساءلة العديد منهم وإجبارهم على الاستقالة.[1]

من خلال ما تقدم، يتضح أن السياسة الإعلامية لنظام مايو، لاسيما في الفترة من 1972 إلى 1983، كانت تركز على دعم الوحدة الوطنية، وإيقاف الحرب، وتعزيز السلام والتنمية. ساهمت هذه السياسة في خلق وعي فكري عام، ساعد في تنفيذ الحكم وتطبيق السياسات، إلى جانب إسهامها في إدخال التطور التقني والمهني الذي شهدته وسائل الإعلام خلال هذه الفترة[2].

أبدت حكومة مايو اهتمامًا كبيرًا بالإعلام والصحافة، وأنشأت وكالة السودان للأنباء كمصدر رئيسي للأخبار، وفقًا لسياسة إعلامية تعكس رؤية الحكومة. جاءت فكرة إنشاء الوكالة خلال احتفالات البلاد بالعيد الرابع عشر للاستقلال في يناير 1970، وبدأت نشاطها في الرابع والعشرين من مايو 1971. وفي التاسع عشر من نوفمبر 1973، صدّق رئيس الجمهورية على إنشاء وكالة السودان للأنباء.

في الثلاثين من ديسمبر 1991، وطبقًا لأحكام المرسوم الثالث لسنة 1989، أقر مجلس قيادة نظام الإنقاذ الوطني قانون وكالة السودان للأنباء لسنة 1991. كانت وكالة السودان للأنباء تهدف إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسية، والتي شكلت السياسة الإعلامية للوكالة:

1. بلورة الرأي والاتجاهات لتحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي المنشود، وتعزيز الجبهة الداخلية، والتصدي بوعي للإعلام المضاد.

(1) عادل محجوب – النظم الصحفيه فى السودان – مرجع سابق ص -95 96.

(2) ناهد حمزه محمد صالح – دور الصحافه السودانيه مرجع سابق ص 79.

2. تحقيق التوعية وتوفير تدفق متوازن للمعلومات ونشرها على المستويين المحلي والعالمي.

3. تطوير وتوثيق وتعزيز التعاون مع وكالات الأنباء العالمية والإقليمية ومجتمعاتها.

4. تحقيق التعاون وتعزيز الروابط مع المنظمات الدولية.

5. مراعاة القيم والتقاليد الأصيلة للشعب السوداني في جميع المعلومات الصحفية ونشرها وتوزيعها.

6. تنفيذ سياسات الدولة المرسومة ومراعاة مصالح الوطن.

7. تطوير مركز المعلومات والبحوث تقنيًا لخدمة أغراض الوكالة.

وكالة السودان للأنباء تتولى مجموعة متنوعة من المهام والمسؤوليات تتضمن خمسة محاور رئيسية:-

- جمع المعلومات وتحليلها بفعالية لتحقيق أفضل استفادة منها.
- توسيع نطاق الحضور الدولي لنقل الحقائق إلى الرأي العام العالمي.
- تعزيز الوجود الخارجي وربط المراكز بالأطراف المختلفة داخل السودان.
- التطور التقني واستخدامه لتعزيز وسائل الاتصال، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية.
- تأهيل كوادر صحفية وفنية وإدارية ذات كفاءة عالية لمواكبة التطورات السريعة في مجالات الإعلام والصحافة والمعلومات [1].

قانون وكالة السودان للأنباء ينظم بوضوح مهام واختصاصات الوكالة ويحدد سياستها التحريرية بما يتماشى مع أهدافها ومسؤولياتها، وذلك تحت الإشراف الإداري التنفيذي الأعلى الذي يمثله المدير العام. المدير العام هو المسؤول الأول أمام مجلس إدارة الوكالة عن تحقيق أهدافها وتنفيذ أغراضها، وفقًا للسياسة العامة التي يقرها المجلس. وقد نص القانون على اثني عشر مهمة وهدفًا رئيسيًا للمدير العام، من أهمها تنفيذ السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة،

(1) مرشد وزارة الاعلام والاتصالات، ادارة المطبوعات، الخرطوم، نوفمبر 2006 ص 67.

ووضع الخطط التنفيذية لضمان تحقيق الوكالة لأهدافها بأعلى درجات الفعالية والكفاءة، ومراقبة استخدام الموارد المتاحة بشكل جيد، والتواصل مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية، والهيئات والمؤسسات وفقًا لمتطلبات عمل الوكالة. وتشمل هذه الاختصاصات أيضًا ما ينص عليه القانون واللوائح أو ما يفوضه له مجلس الإدارة.

إلى جانب المدير العام، نص القانون على دور مساعد المدير العام لشؤون التحرير (رئيس هيئة التحرير)، الذي يتولى بالتعاون مع الإدارات العامة الأخرى في الوكالة مسؤولية جمع وتقديم واستكمال وإعداد وتحرير ونشر وبث الأخبار الداخلية والعالمية. يهدف هذا الدور إلى عكس النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل وخارج السودان، بالإضافة إلى مهام واختصاصات أخرى. يتضمن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للتحرير شبكة أخبار تضم: إدارة الأخبار الاتحادية، مقسمة إلى خمسة قطاعات. إدارة أخبار الولايات، مقسمة إلى أربعة قطاعات تشمل كل ولايات السودان. إدارة الأخبار العالمية، المختصة بالأخبار والرصد العالمي. كما تضم الشبكة أيضًا شبكة البحوث والمعلومات، مقسمة إلى أقسام المعلومات والبحوث والمكتبة. بالإضافة إلى ذلك، توجد شبكات اللغات الأجنبية، التي تختص بجمع الأخبار باللغات الأجنبية، وشبكة الخدمات الإخبارية المصورة، التي تهتم بجمع وتقويم واستكمال وإعداد ونشر وبث مخرجات الوكالة التحريرية بجميع أشكالها (نص، صوت، صورة). وأخيرًا، هناك شبكة الإصدارات، التي تختص بتحرير ونشر وبث الأخبار والمواد الصحفية الأخرى، بهدف تسليط الضوء على النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل البلاد وخارجها.

السياسة الإعلامية لوكالة السودان للأنباء تتجلى بوضوح في الهيكل التنظيمي للإدارة العامة، حيث تتجسد هذه السياسة التحريرية من خلال عدة شبكات إخبارية تشمل:-

- إدارة الأخبار الاتحادية.
- إدارة أخبار الولايات.
- إدارة الأخبار العالمية.
- شبكة المعلومات والبحوث.

- شبكة التحرير باللغات الأجنبية.
- شبكة الخدمات الإخبارية المصورة.[1]

يقول الأستاذ الدكتور علي شمو: إن فترة مايو اتسمت باهتمام الحكومة بالإذاعة «الراديو والتلفزيون»: «عندما اندلعت ثورة مايو كنت مديرًا للتلفزيون ولم أكن وقتها في الخرطوم، فقد كنت فى دمشق مرافقًا لوكيل الوزارة اللواء شرطة معاش إبراهيم حسن خليل تلبية لدعوة من وزارة الإعلام السورية، وقد كنا فى مدينة حلب فى مقهى مع عدد من الأخوة السوريين الذين كانوا في السودان، ثم عادوا واستقروا في حلب، وقد حط الشيب على الرؤوس وأصبحوا يلتقون بانتظام في ذلك المقهى ليتذكروا الأيام الخوالي واللحظات التي قضوها فى السودان وعاشوا فيها حياة طيبة ملؤها المحبة والمودة بين أبناء الجالية وأبناء السودان الذين استضافوهم وأكرموا وفادتهم.. كان ذلك دائمًا هو محور الحديث بينهم كلما التقوا في ذلك المقهى العظيم في مدينة حلب.. وقد سعدوا أيما سعادة عندما علموا بزيارتنا لسوريا ولمدينتهم حلب ولعل بعضهم كان يعرف اللواء السيد إبراهيم خليل معرفة شخصية عندما كان فى الشركة وهو نفسه يعرف بعضًا منهم، أو بعضًا من أقربائهم.. فى هذا الجو المرح الطيب جاءنا من يخبرنا بأن انقلابًا في السودان قد وقع وأن الجيش استولى على الحكم وأن قائد الانقلاب هو جعفر نميري.. ولم أكن أعرف حتى ذلك الوقت عن نميري أكثر من أنه كان لاعب كرة موهوب، لعب مرة في المريخ، وأنه ضابط مشاغب سبق أن أُحيل إلى الاستيداع لاتهامه في محاولة انقلابيه فاشلة، لم تتوفر الأدلة فيها لإدانته، وقد تبرعت بذكر هذه المعلومات للحاضرين بمن فيهم إبراهيم خليل الذى كان حريصًا على تحليل المعلومات بدقة والوصول إلى هوية الانقلاب والتأكد من التطورات التي تلت المراحل الأولى للانقلاب»[2].

يضيف الأستاذ الدكتور علي شمو : «غادرنا حلب وعدنا فورا إلى دمشق فى نفس يوم 25 مايو ولم نقابل احدًا ولم يتصل بنا الصحفيون أو رجال الإعلام ليسألونا عما حدث .. وعندما نزلت إلى بهو الفندق واطلعت على صحف الصباح الصادرة يوم 26 مايو ووجدت فيها أسماء الوزراء أيقنت أن الانقلاب يساري شيوعي وبالرغم من أن نائب رئيس مجلس الثورة رجل وطني

(1) مرشد وزارة الاعلام والاتصالات، ادارة المطبوعات، الخرطوم ، نوفمبر 2006 ص 67

(2) على محمد شمو ، تجربتى مع الإذاعة، مرجع سابق ، ص 235

وقومي وعربي وهو المدني الوحيد من بين العسكر فقد كان يسارى التفكير والاتجاه، أي أنه ليس وسطًا ولا يمينيًا ولكن بالقطع ليس شيوعيًا، أما بقية الأسماء من غير العسكريين مثل محجوب عثمان، موريس سدره، فاروق أبو عيسي، أحمد سليمان، مرتضي أحمد إبراهيم، عبد الكريم ميرغني وغيرهم فقد كانوا شيوعيين ملتزمين وبعضهم أعضاء فى اللجنة المركزية للحزب.. وأذكر أن الصحفيين عندما انتبهوا لوجودنا فى دمشق جاءوا إلى الفندق واتصلوا بنا في محاولة لمعرفة ما حدث، ولتزويدهم بمعلومات توضح الموقف الذي نشأ في السودان، من جراء الانقلاب وتوضيح هويته، ولم أشاء أن أردهم خائبين وأن نبدوا أمامهم كما لو كنا نجهل ما يحدث فى السودان، خاصة ونحن نمثل الوزارة المسؤلة عن الإعلام ... وفي الوقت نفسه لم أكن أريد للسيد إبراهيم حسن خليل أن يدلي بمعلومات قد تقود إلى خلق موقف يسبب له حرجًا مع السلطة الجديدة خاصة وهو وكيل الوزارة .. ففضلت أن أكون المفسر لما ورد من أخبار وذلك عن طريق التعريف والتحليل لكل الأسماء الوارد ذكرها فى عضوية مجلس الوزراء التي رجحت في النهاية أن هذا الانقلاب شيوعي أو على الأقل تغلب عليه مسحة الشيوعيين، وقد ترتب على هذا الأمر أن صدرت غالبية الصحف السورية فى اليوم التالي فى صدر صفحاتها الأولى مانشتات كبيرة تصف ثورة مايو بأنها انقلاب شيوعي حدث فى السودان».[1]

ظهر الرئيس نميري لأول مرة في التلفزيون السوداني في حوار أجراه مع العقيد الذي أصبح فيما بعد اللواء جعفر محمد نميري، رئيسًا لمجلس قيادة الثورة. تمت الدعوة للنميري وحضوره في الحوار التلفزيوني، حيث أجرى المقابلة معه الدكتور علي شمو. وأبدى الرئيس نميري وصفًا للحوار بعد أن شاهده لأول مرة من قرب :-(بأنه كان شابًا قويًا مفتول العضلات باسم الوجه ويبدو عليه أنه بسيط وابن بلد. وأنه استقبله في مكتبه وعرض عليه ما أعده من أسئلة وأبان أن النميري قال له اسأل مابدا لك، فدخلا إلى الاستديو وقدمه للجمهور لأول مرة وكان ذلك فى فترة الصباح، جلست فى مواجهته في شكل قوس أو نصف دائرة لأرى قسمات وجهه وتعبيره بوضوح وأضاف إنه قاطعنى وأنا أذكر اسمه أثناء بداية البرنامج جعفر محمد النميري قائلًا جعفر محمد نميري ثم بدأ الحوار وأضاف شمو أنه كان حوارًا ساخنًا وصريحًا للغايه وأهم ماجاء فيه أنه نفي نفيًا قاطعًا أن تكون ثورة مايو شيوعية أو أنه

(1) على محمد شمو ، تجربتى مع الاذاعه ، مرجع سابق ، ص 236

هـو شـخصيًا شـيوعي) تـم بـث الحـوار عـدة مـرات، واسـتفادت الحكومـة منـه في تبرئـة نظـام مايـو مـن الاتهامـات الموجهـة إليـه. وعكـس الحـوار، مـن خـلال أسـلوبه في الطـرح، أهـداف الثـورة في تعزيـز مثـل هـذا النـوع مـن السـلوك وتحريـر وسـائل الإعـلام والقائمـين عليهـا مـن الخـوف والـتردد في مواجهـة المسـؤولين وبـث رأي الشـعب في جميـع القضايـا والشـخصيات[1].

السياسات العامة لنظام مايو وانعكاساتها على أداء العاملين فى الإذاعة والتلفزيون:

في بدايـات نظـام مايـو، انتـشرت اتهامـات بأنـه شـيوعي أو يسـاري، ممـا انعكس على وسـائل الإعـلام مثل الراديـو والتلفزيون. عـين النظام الجديـد الصحفي الوليـد إبراهيم، الـذي كان يعمـل في جريـدة الأيـام وكان معروفًـا بميولـه الشـيوعية واليسـارية، ليكون مسـؤولًا سياسـيًا عـن الإذاعـة والتلفزيون. يُطلـق على هذا الـدور مصطلح «كوميسـار» (COMMISSAR)، وهـو مصطلـح شـيوعي يعنـي المسـؤول عـن التعليـم والإرشـاد السـياسي في الـدول الشـيوعية. يقـول الأسـتاذ الدكتـور عـلي شـمو: «بـدأت أشـعر بأن الأجـواء أصبحـت ملبـدة بالغيـوم الداكنـة وأن شـيئًا مـا بدأ يتشـكل ويتبلـور في صورة معارضـة قويـة لمديـر التلفزيون، قـد تصل إلى حـد المطالبـة بإقصائه من هـذا المنصب. السـبب وراء هـذا الأمـر لم يكـن واضحًـا علانية كما هـو الحـال في الوحـدات الحكومية الأخـرى، حيـث كانـت المقاومة مـن غالبيـة العاملين في هـذا الاتجـاه قويـة. وكان الذين تصـدروا هـذا الأمـر من الشـباب الذين قـال عنهم شـمو إنه أحسـن قيادتهم وسـاعدهم وقـدم لهـم ما اسـتطاع من عـون، رغـم علمـه بالوضع».

وأحيانًـا كان يشـعر باتجاهاتهـم السياسـية وتاريخهـم وعلاقتهـم باليسـار قبـل انضمامهـم للتلفزيـون. أضـاف الأسـتاذ الدكتـور عـلي شـمو أنـه لـم يكـن مـن الأشـخاص الذيـن يتعاملـون مـن خـلال التوجهـات السياسـية، مهمـا كانـت، في تحديـد العلاقـات أو تقويـم العمـل. وبدليـل ذلـك، كان مـن أوائـل مـن اختارهـم للابتعـاث إلى الخـارج، وبعضهـم أكثـر مـن مـرة، وتقلـدوا مواقـع هامـة في هيـكل التلفزيـون وحظـوا بالترقـي إلى وظائـف قياديـة في قطاعـي الهندسـة والبرامـج. وأشـار إلى أن هـذا الأداء حـال دون أن يجـرؤ أحـد منهـم عـلى مواجهتـه، ربمـا بسـبب الحيـاء، ولكنهـم مـع ذلـك تآمـروا عليـه. وذكـر الأسـتاذ عـلي شـمو أنـه بـدأ يتعامـل معهـم بأسـلوب صـارم وحـازم وعنيـف، بـل وفي تحـدٍ واضـح واسـتعداد لأي نـوع مـن المواجهـة، حتـى لـو اقتـضى الأمـر اللجـوء إلى لغـة القـوة والفتـوة، وهـم

(1) على محمد شمو ، تجربتى مع الاذاعه ، مرجع نفسه ، ص 237 – 239

يعرفـون ذلـك عنـه جيـدًا. وأضـاف قائـلًا: «لقـد كنـت أتعمـد، وعـلى غـير العـادة، البقـاء في التلفزيـون إلى وقـت متأخـر مـن الليـل وأقـف أمـام البـاب حتـى يغـادر آخـر العاملـين». لكنـه أوضـح أنـه بعـد فـترة مـن الزمـن شـعر أن هـذا الأسـلوب لا يليـق برجـل مثلـه، وأن الأفضـل أن يُـدار الـصراع بينـه وبينهـم بأسـلوب أكثـر احترامًـا واحترافيـة، وأن يكـون بأسـلوبه هـو وليـس بأسـاليبهم. وأضـاف أنـه عـلى مسـتوى الـوزارة، تحـرك خريجـو الجامعـات مـن العاملـين في الـوزارة وأقسـامها المختلفـة مطالبـين بتطهـير الأجهـزة مـن الرجعيـين وأتبـاع الأحـزاب، ومـن بينهـم الأسـتاذ الدكتـور عـلي شـمو. وقـد حـدث انشـقاق داخـل صفـوف اللجنـة التـي تطالـب بالتطهـير، حيـث وقـف بعـض أعضائهـا إلى جانـب الأسـتاذ الدكتـور عـلي شـمو مسـتنكرين هـذا الاتجـاه، ولكـن الغلبـة كانـت للآخريـن، مـن بينهـم هاشـم السـيد، الـذي عمـل فيمـا بعـد سـفيرًا بـوزارة الخارجيـة، وكانـت آخـر محطـة لـه في السـلك الدبلومـاسي هـي سـفارة السـودان بطرابلـس.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في السودان:

استشـعرت الحكومـة الحاجـة إلى دمـج الإذاعـة والتلفزيـون تحـت مظلـة هيئـة واحـدة لتسـهيل إدارتهـا وتوحيـد الرسـالة الإعلاميـة بمـا يعـزز قضايـا الوطـن بفعاليـة أكـبر ويسـاهم في تطويـر الأداء، خصوصًـا في ظـل التطـور التقنـي المتسـارع والحاجـة لمواكبـة التقنيـات والمفاهيـم الحديثـة في العمـل الإذاعـي والتلفزيونـي عـلى الصعيـد الـدولي. وقـد رأت الحكومـة أهميـة إنشـاء هيئـة تتمتـع برعايـة سـيادية على مسـتوى الدولـة واسـتقلالية تشـغيلية لضمـان تقديـم أداء متميـز، مسـتلهمة مـن التجـارب الناجحـة لهيئـات عالميـة مثـل هيئـة الإذاعـة البريطانيـة (BBC) وشركات البـث في الولايـات المتحـدة وفرنسـا وإيطاليـا واليابـان.

تم تأسيس الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون بناءً على دراسة أعدتها لجنة مختصين كلفها وزير الثقافة والإعلام. طُلب من هذه اللجنة تقديم تصور مستقبلي شامل حول هيكلة الخدمات الإذاعية في السودان. في 7 فبراير 1981م، قدمت اللجنة تقريرها الذي تضمن ستة مقترحات تهدف إلى تحسين وتطوير منظومة البث الإعلامي في البلاد، وهي:

1. دمج إذاعة وتلفزيون السودان في كيان واحد يعرف بهيئة الإذاعة السودانية.
2. يتأسس مجلس الأمناء ليكون مسؤولًا عن تحديد سياسات الهيئة وتعيين كبار المسؤولين التنفيذيين فيها.

3. تُمنح الهيئة الجديدة جميع الصلاحيات والأنشطة المرتبطة بشكل أساسي بشؤون الإذاعة والتلفزيون، بما في ذلك التوظيف والرواتب وشروط الخدمة.

4. توحيد معظم أقسام البرامج والهندسة والإذاعة لتحقيق الكفاءة والفعالية.

5. تشجع الهيئة على إنشاء الإذاعات والتلفزيونات الإقليمية ضمن إطار عملها.

6. يجب التركيز على تطوير البرامج التعليمية كأحد الأولويات الرئيسية.

أولت الحكومة الاهتمام لهذا التقرير الذي شكل الأساس للتشريعات اللاحقة، والتي هدفت إلى إنشاء هيئة تجمع بين الإذاعة والتلفزيون تحت إدارة موحدة. ووافق مجلس الوزراء على تأسيس أول هيئة للإذاعة والتلفزيون في السودان بتاريخ 1981/9/19م، وأصدر أول قانون ينظم عمل هذه الهيئة، وسمي «قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون بجمهورية السودان». ووفقًا لهذا القانون، أصبحت الإذاعة والتلفزيون هيئة واحدة بإدارة وشخصية اعتبارية موحدة. بعد ذلك، تم إصدار العديد من اللوائح التي حددت التنظيمات الإدارية الداخلية كما نص عليها القانون. وكان من أبرز مبررات إنشاء هذه الهيئة أن البلاد كانت في حاجة ماسة إلى خدمات مشابهة لتلك التي تقدمها وحدة أفلام السودان ومعهد التدريب الإذاعي ووحدة الإعلام الإنمائي، مما استدعى دمج هذه الأجهزة لتحقيق تخطيط وتنسيق موحد. وفي أعقاب ذلك، صدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين السيد الفاتح التيجاني كأول مدير عام ورئيس لمجلس إدارة الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون. كما تم إصدار قرار آخر بتشكيل مجلس إدارة الهيئة، والذي ضم 23 عضوًا.

حدد القرار الصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

تنفيذ جميع الإجراءات والأعمال التي تساهم في تحقيق أهداف الهيئة، والتي تتضمن:

1. امتلاك الأجهزة والمعدات وأي منقولات أخرى بما يتناسب مع الضرورة والاحتياجات.

2. تأمين التسهيلات المصرفية من المؤسسات المالية المماثلة لتمويل المشروعات الاستثمارية، على أن يحدد الوزير الحد الأقصى للمديونية.

3. المصادقة على الميزانية السنوية للهيئة.

4. الموافقة على تنقلات العاملين داخل البلاد وخارجها.

5. إقرار السياسات المتعلقة بالاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجالات الإذاعة المسموعة والمرئية.

حدد قانون الهيئة أن يجتمع مجلس إدارتها ثلاث مرات سنويًا على الأقل، مع إمكانية عقد اجتماعات طارئة بناءً على دعوة من رئيس المجلس أو طلب ثلثي الأعضاء، ويكون النصاب القانوني للاجتماع نصف الأعضاء. وفقًا لقانون الهيئة، فإن كل إذاعة تنشأ في أي إقليم من أقاليم السودان تتبع للهيئة وتعمل وفق سياسة مدروسة ومعروفة الجدوى الإعلامية. وبموجب هذا القانون، انضمت إلى الهيئة جميع الخدمات الإذاعية السابقة مثل إذاعة جوبا، تلفزيون الجزيرة الريفي، وتلفزيون عطبرة الريفي. بعد صدور القانون، تعززت الروابط بين الهيئة والحكومات الإقليمية القائمة آنذاك، والتي كانت تساهم في توفير المتطلبات الحيوية مثل المباني ومستلزمات التسيير اليومي للعملية الإعلامية، بينما تتولى الهيئة القومية دفع الرواتب الشهرية وتوفير ميزانيات المعدات وقطع الغيار.

ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن هذا القانون يعتريه العديد من العيوب البارزة، أهمها:

1. عدم تناوله بشكل مباشر للسياسات الإعلامية التي يجب أن توجه عمل الهيئة، مما أدى إلى غياب إطار واضح يمكن أن يسترشد به.

2. منح صلاحية إصدار السياسات الإعلامية لمدير الهيئة وحده، بدلًا من تشكيل لجنة متخصصة لوضع هذه السياسات، مما يقلل من الشفافية والتنوع في الرؤية.

3. تشكيل المجلس الإداري بعيدا عن تعيين الكفاءات الإعلامية الوطنية، مما أدى إلى تكوين مجلس يفتقر إلى الخبرات الإعلامية المتخصصة، ويشبه المجلس الإداري أكثر من كونه مجلسًا إعلاميًا متخصصًا يلبي متطلبات وطبيعة العمل الإعلامي.

المبحث الثالث

انعكاسات السياسات الإعلامية للإذاعة

(الراديو والتلفزيون) للحكم العسكري الانتقالي الأول الرئيس المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب (6 أبريل 1985م - مايو 1986م)

أصدر الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب بيانه في 6 أبريل/ 1985م كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

«قال الله في محكم تنزيله «**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**» صدق الله العظيم.

أيها الأخوة المواطنون الشرفاء على امتداد وطننا الكبير لقد ظلت قوات الشعب المسلحة خلال الأيام الماضية تراقب الموقف الأمني المتردي في أنحاء الوطن وما وصل إليه من أزمه سياسية بالغة التعقيد، أن قوات الشعب المسلحة حقنًا للدماء وحفاظًا على استقلال الوطن ووحدة أراضيه قد قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره وأن تستجيب إلى رغبته في الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقاليه محددة، وعليه فإن القيادة العامة تطلب إلى كل المواطنين الشرفاء الأحرار إن يتحلوا باليقظة والوعي وأن يفوتوا الفرصة على كل من تسول له نفسه اللعب بمقدرات هذه الأمة ووحدتها وأمنها، لا إله إلا الله محمد رسول الله ولا غالب إلا الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب القائد العام لقوات الشعب المسلحة».

وقد تشكل المجلس عقب انتفاضة أبريل 1985م على النحو التالي:

1) السيد/ الفريق أول/ عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب – رئيسًا.
2) السيد الفريق أول/ تاج الدين عبد الله فضل – نائبًا للرئيس

3) السيد/ الفريق طيار/ محمد ميرغني محمد طاهر - عضوًا

4) السيد الفريق بحري/ يوسف حسين أحمد - عضوًا

5) السيد الفريق مهندس/ محمد توفيق خليل - عضوًا

6) السيد الفريق/ يوسف حسن الحاج - عضوًا.

7) السيد اللواء (أ.ح)/ فابيان أقم لونج - عضوًا

8) السيد اللواء/ جيمس لورو - عضوًا

9) السيد اللواء (أ.ح)/ عثمان الأمين السيد - عضوًا

10) السيد اللواء (أ.ح)/ إبراهيم يوسف العوض الجعلي - عضوًا

11) السيد اللواء (أ.ح)/ حمادة عبد العظيم حمادة - عضوًا

12) السيد العميد (أ.ح)/ عثمان عبد الله محمد - عضوًا.

13) السيد العميد (أ.ح)/ فضل الله برمة ناصر - عضوًا

14) السيد اللواء مهندس (أ.ح)/ عبد العزيز محمد الأمين - عضوًا

15) السيد العميد (أ.ح)/ فارس عبد الله حسن - عضوًا

استنتاجات:

خلال فترة حكم نظام مايو التي امتدت لستة عشر عامًا، تم وضع سياسات إعلامية غير مدونة، ولكنها تجسدت من خلال التوجيهات والقرارات والتشريعات المتعلقة بالإعلام، وخاصة الراديو والتلفزيون. وقد تمثلت هذه السياسات فيما يلي:

1. زيادة التمويل للإذاعة والتلفزيون: تم تخصيص ميزانيات أكبر لهذه الوسائل، مما ساهم في تطوير المعدات الهندسية، وتحديث المباني، وتحسين البرامج ومستويات الإدارة. هذا التوسع شمل إنشاء 8 استوديوهات جديدة، هي مجموعة كروما 4 ومجموعة الخانجي 4، وزيادة ساعات البث الإذاعي بساعة واحدة لتصبح 18 ساعة يوميًا من 6 صباحًا حتى منتصف الليل.

2. سياسة واضحة تجاه المكونات الوطنية: تبنت الحكومة نهجًا شاملًا يعكس التنوع الوطني، فقامت بإنشاء إذاعة موجهة للإقليم الجنوبي (جوبا)، وإذاعة الوحدة الوطنية (صوت الأمة)، وإذاعة المغتربين.

3. تحفيز العاملين في المجالات الإعلامية: رفعت الحكومة المكافآت الممنوحة للمتعاونين والمذيعين في مجالات التمثيل والمسلسلات والأخبار والتحليلات الصوتية، بالإضافة إلى المنتجين في الأقسام الفنية.

4. تنظيم مهرجانات ثقافية: أطلقت الحكومة مهرجانًا للثقافة وكلفت الإذاعة والتلفزيون بتغطيته بشكل مباشر، مع تكرار تغطياته في البرامج المختلفة.

5. تأسيس وكالة الأنباء السودانية (سونا): أنشئت الوكالة في عام 1971 بهدف نقل الخطاب الحكومي إلى المواطنين، وتعزيز دور السياسة الخارجية للسودان من خلال تغطية الأنشطة الحكومية وتوحيد الرسائل الإعلامية.

المبحث الرابع

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)

للحكم العسكري الثالث: الرئيس المشير عمر حسن أحمد البشير (30 يونيو 1989م - 11 أبريل 2019م)

بيان العميد/ عمر حسن أحمد البشير البيان الأول لثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م

بسم الله الرحمن الرحيم

«أيها الشعب السوداني الكريم إن قواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السوداني وصونًا للعرض والكرامة وتترقب بكل أسى وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة، وقد كان من أبرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمه لتحقيق أدنى تطلعاتها في الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسي؛ حيث عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة وما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها، وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام.

أيها المواطنون الكرام لقد عايشنا في الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة ومؤسسات دستورية فاشلة، وإرادة المواطنين قد تم تزييفها بشعارات براقة مضلله وبشراء الذمم والتهريج السياسي ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحًا لإخراج قرارات السادة ومشهدًا للصراعات والفوضى الحزبية وحتى مجلس رأس الدولة لم يكن إلا مسخًا مشوها أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في السياسات والتقلب في المواقف حتى فقد مصداقيته أيها المواطنون الشرفاء إن الشعب مسنود بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسي قد أفشل التجربة الديمقراطية وأضاع الوحدة الوطنية بإثارة النعرات العنصرية والقبلية حتى حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد إخوانهم في دارفور وجنوب كردفان علاوة على ما يجري في الجنوب من مأساة

وطنيــة وإنســانية مواطنــي الأوفيــاء إن عــداوة القائمــين عــلى الأمــر في البــلاد في الفــترة المنصرمــة ضــد القــوات المســلحة جعلتهــم عــن قصــد يهملــون أعدادهــا لكــي تقــوم بواجبهــا في حمايــة البــلاد، ظلــت قواتكــم المســلحة تقــدم أرتــالًا مــن الشــهداء كل يوم دون أن تجــد مــن هــؤلاء المســئولين الاهتمــام بالاحتياجــات أو حتــى الدعــم المعنــوي لتضحياتهــا ممــا أدى إلى فقــدان العديــد مــن المواقــع والأرواح حتــى أضحــت البــلاد عرضــة للاختراقــات والانفــلات مــن أطرافهــا العزيــزة هــذا في الوقــت الــذي نشــهد فيــه اهتمامــا ملحوظًــا بالمليشــيات الحزبيــة.

أيهــا المواطنــون الكــرام فكمــا فشــلت حكومــات الأحــزاب السياســية في تجهيــز القــوات المســلحة لمواجهــة التمــرد فقــد فشــلت أيضًــا في تحقيــق الســلام الــذي رفعتــه الأحــزاب شــعارًا للكيــد والكســب الحزبــي الرخيــص حتــى اختلــط حابــل المخلصــين بنابــل المنافقــين والخونــة وكل ذلــك يؤثــر ســلبًا عــلى قواتكــم المســلحة في مواقــع القتــال وهــي تقــوم بــأشرف المعــارك ضــد المتمردين ولا تجــد مــن الحكومــة عونــا عــلى الحــرب أو الســلام هــذا وقــد لعبــت الحكومــة بشــعارات التعبئــة العامــة دون جــدوى أو فعاليــة مواطنــي الشرفــاء لقــد تدهــور الوضــع الاقتصــادي بصــورة مزرية وفشــلت كل السياســات الرعنــاء في إيقــاف هــذا التدهــور ناهيــك عــن تحقيــق أي قــدر مــن التنميــة، فــازدادت حــدة التضخــم وارتفعــت الأســعار بصــورة لــم يســبق لهــا مثيــل واســتحال عــلى المواطنــين الحصــول عــلى ضرورياتهــم إمــا لانعدامهــا أو لارتفــاع أســعارها ممــا جعــل كثــيرًا مــن أبنــاء الوطــن يعيشــون عــلى حافــة المجاعــة، وقــد أدى هــذا التدهــور الاقتصــادي إلى خــراب المؤسســات العامــة وانهيــار الخدمــات الصحيــة والتعليميــة وتعطــل الإنتــاج، وبعــد أن كنــا نطمــح أن نكــون بــلادًا ســلة غــذاء العالــم أصبحنــا أمــة متســولة وتســتجدي غذائهــا وضرورياتهــا مــن خــارج الحــدود وانشــغل المســئولين بجمــع المــال الحــرام حتــى عــم الفســاد كل مرافــق الدولــة وكل هــذا مــع اســتشراء الفســاد والتهريــب والســوق الأســود ممــا جعــل الطبقــات الاجتماعيــة مــن الطفيليــين تــزداد ثــراء يومًــا بعــد يــوم بســبب فســاد المســئولين وتهاونهــم في ضبــط الحيــاة والنظــام.

أيهــا المواطنــون الشرفــاء لقــد امتــدت يــد الحزبيــة والفســاد الســياسي إلى الشرفــاء فشردتهــم تحــت مظلــة الصالــح العــام ممــا أدى إلى انهيــار الخدمــة المدنيــة وقــد أصبــح الــولاء الحزبــي والمحســوبية والفســاد ســببًا في تقــدم الفاشــلين في قيــادة الخدمــة المدنيــة وأفســدوا العمــل الإداري فضاعــت عــلى أيديهم هيبــة الحكم وســلطات الدولــة ومصالــح القطــاع العــام مواطنــي الكــرام إن إهمــال الحكومــات المتعاقبــة على

الأقاليم أدى إلى عزلها عن العاصمة وعن بعضها في انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الأمن حتى افتقد المواطن ما يحميه ولجئوا إلى تكوين المليشيات وكما انعدمت المواد التموينية في الأقاليم إلا في السوق الأسود وبأسعار خرافية.

أيها المواطنون لقد كان السودان دائمًا محل احترام وتأييد كل الشعوب والدول الصديقة لكن اليوم أصبح في عزلة تامة والعلاقات مع الدول العربية أصبحت مجالًا للصراع الحزبي، وكادت البلاد تفقد كل أصدقائها على الساحة الإفريقية وقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الإفريقي؛ حتى تضررت العلاقات مع أغلبها وتركت الجو لحركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقًا استراتيجيًا لضرب الأمن والاستقرار في البلاد حتى أنها أصبحت تتطلع إلى احتلال وضع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية، وهكذا انتهت علاقات السودان من العزلة مع العرب والتوتر مع إفريقيا إزاء الدول الأخرى أيها المواطنون الأوفياء إن قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط ولكن شرفها الوطني دفعها لاتخاذ موقف إيجابي إزاء هذا التدهور الشديد الذي يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التي رفعتها منبهة من المخاطر بتقويم الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم، ولكن هيئة القيادة السابقة فشلت في حمل الحكومة على توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين واليوم يخاطبكم أبناؤكم في القوات المسلحة وهم الذين أدوا قسم الجندية الشريفة ألا يفرطوا في شبر من أرض الوطن وأن يصونوا عزته وكرامته وأن يحفظوا للبلاد مكانتها واستقلالها المجيد، وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدي الخونة والمفسدين لا طمعًا في مكاسب السلطة بل تلبية لنداء الواجب والوطن في إيقاف التدهور والمدمر ولصون الوحدة الوطنية من الفتنة السياسية وتأمين الوطن من انهيار كيانه وتمزق أرضه ومن أجل إبعاد المواطنين عن الخوف والتشرد والشقاء والمرض.

أيها المواطنون الشرفاء إن قواتكم المسلحة ترجوكم للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية وتدعوكم للثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من أجل إنقاذ الوطن، ومن أجل استمراره وطنًا موحدًا حرًا كريمًا، عاشت القوات المسلحة حامية لكرامة البلاد وعاشت ثورة الإنقاذ الوطني وعاش السودان حرًا مستقلًا والله أكبر والعزة للشعب السوداني الأبي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ألغى نظام الإنقاذ الأحزاب، وعطل الدستور، وأعلن حالة الطوارئ، مما أدى إلى علاقة مضطربة بين الصحافة والنظام خلال الفترة الأولى من حكمه، تميزت بسيطرة قمعية أكبر من النظامين السابقين[1]. في البداية، أوقف النظام جميع الصحف عن الصدور وأصدر صحيفة «القوات المسلحة» لتعبر عنه، ثم تبعها بإصدار صحيفتي «الإنقاذ الوطني» و«السودان الحديث»، وكلاهما كانتا ناطقتين باسم النظام. تميزت حركة الإنقاذ بعنفها في التعامل مع الإعلام، حيث أوقفت منذ يومها الأول جميع الصحف، دون تمييز بين المستقلة أو الحزبية، وسعت إلى ملء الفراغ بإصدار صحيفة «القوات المسلحة» يوميًا. لكن هذا القرار لم يكن موفقًا، لأن الانقلابات في أيامها الأولى تحتاج إلى وسائل إعلام تشرح خططها وسياساتها ودواعي قيامها وتعرف بقادتها. فيما بعد، صدرت صحيفتا «الإنقاذ الوطني» و«السودان الحديث» لتعبر عن الحكومة وتدافع عن سياساتها، لكن أداء هذه الأجهزة الإعلامية كان ضعيفًا للغاية. لم تتمكن من عكس رؤية الحكومة بشكل مرضٍ، ناهيك عن دور الإعلام المتكامل كقناة حوار بين الحكومة والشعب.

انعكس عدم الاستقرار السياسي في السودان على كافة مناحي الحياة وأنظمة الدولة، ويظهر ذلك جليًا في العلاقة الوثيقة بين النظام السياسي ونظام الاتصال. فقد شهد السودان تقلبات واضحة في سياسات الاتصال نتيجة لهذه التقلبات في إدارة البلاد. ولم تقتصر هذه التغيرات على الانتقال بين حكومة وأخرى، بل امتدت لتشمل التغيرات داخل الحكومة الواحدة بين وزراء ووكلاء مختلفين داخل نفس الوزارة[2].

من خلال مراجعة الباحث لهيكل وزارة الإعلام منذ الاستقلال، تبين أن عدد وزراء الإعلام الذين تعاقبوا على هذه الوزارة بلغ 60 وزيرًا، في حين تعاقب عدد كبير من الوكلاء على وكالة الوزارة. هذا التغيير المستمر يبرز حجم التقلبات التي شهدتها وزارة الإعلام ويعكس حالة عدم الاستقرار التي أثرت على سياساتها وأدائها.

لو كان هذا هو وضع وزارة الإعلام السودانية، وهي الجهة المنظمة للعمل الإعلامي، فإن الساحة الإعلامية والمؤسسات الإعلامية الأخرى تعيش أوضاعًا تؤكد غياب الاستقرار في

(1) فتح الرحمن محجوب، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

(2) سماح عبدالباقي على العباس، أثر الإعلام في صنع القرار السياسي في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، قسم علوم سياسية، نوفمبر2013م، ص47.

السياسات الإعلامية، إذ لم يتم إصدارها بشكل موحد أو مكتوب في قانون يعبر عن السياسة الإعلامية السودانية. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، شهد السودان تغيرًا في نظام الحكم، حيث تولت السلطة السياسية مجموعة جديدة عازمة على إحداث تحول في المشهد الإعلامي وتغيير الهوية واستبدال أدوات العمل ووسائل الفعل الثقافي والسياسي والاجتماعي. وأصبحت الفكرة المستمدة من العقيدة منهجًا ومشروعًا ومصدرًا للمشروعية السياسية [1].

في عام 1989، قام مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ومجلس الوزراء بوضع محاور للاستراتيجية الإعلامية، والتي تم إقرارها من قبل المجلسين، وتمثلت فيما يلي:

1. رسم خطوط رئيسية للمرجعية الفكرية: تحديد الأسس الفكرية التي توجه السلوك الإعلامي وتحدد أهداف الخطاب الإعلامي ومنطلقاته.

2. إعادة تفعيل وتنظيم الأجهزة الإعلامية: تنظيم وتطوير الأجهزة الإعلامية وفقًا لمؤشرات المرجعية الفكرية، مما يتطلب إعادة النظر في اللوائح والقوانين المعمول بها وإدخال التقنيات الفنية الحديثة.

3. وضع خطط رئيسية للتعامل مع الخطاب الإعلامي الأجنبي: تحديد سياسات واضحة للتعامل مع الإعلام الأجنبي، تشمل جوانب الإباحة، والمنع، والتدخل.[2]

في ضوء الاستراتيجية التي تم وضعها، انعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا الإعلام في فبراير 1990، وأسفر عن عدد من التوصيات المهمة، منها:

1) تبني وثيقة الاستراتيجية والخطابات التوجيهية كأساس للسياسات المستقبلية: اعتبر المؤتمر أن الوثيقة الاستراتيجية والخطابات التوجيهية تمثل أساسًا صالحًا للسياسات والموجهات المطلوبة للمرحلة القادمة. وأوصى بإعادة صياغة الاستراتيجية لتأخذ في الاعتبار ما ورد في الخطابات التوجيهية وتوصيات المؤتمر، مع تمييز واضح بين المبادئ والأهداف والوسائل، موضحًا العلاقات بينها.

2) تعزيز استقلالية وحرية وسائل الإعلام: أوصى المؤتمر بأن تعمل الدولة على توفير مزيد من الاستقلالية والحرية لوسائل الإعلام حتى تتمكن من أداء دورها بكفاءة وفعالية.

---

(1) كمال الدين جعفر عباس، البعد الفكري للإعلام السياسي العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الإعلام، 2002م، ص23.

(2) ناهد حمزة محمد صالح، دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام، 2001م، ص189.

3) إنشاء نظام إعلامي جديد يتسم بالتكامل والتنوع دعا المؤتمر إلى إقامة نظام إعلامي جديد يتيح التكامل بين وسائل الإعلام المملوكة للدولة وتلك التي يملكها القطاع الخاص، بما ينسجم مع المصلحة العامة ويضمن التنوع والتعدد ضمن إطار قانوني متفق عليه.

4) ضمان حق الحصول على المعلومات للعاملين في الإعلام: أوصى المؤتمر بأن تضمن الدولة للعاملين في أجهزة الإعلام الحق في الوصول إلى المعلومات دون قيود على حركتهم أو حجب للمعلومات، مما يمكنهم من أداء مهامهم بفعالية وشفافية.

5) التخطيط الإعلامي الأمثل: التخطيط للعمل الإعلامي بحيث يمنحه أكبر قدر من الاستقلالية والدقة، ويتيح له المرونة والتنويع والتوازن في الأداء.

6) تطوير الإعلام المتخصص: العمل على تطوير الإعلام المتخصص في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ليصبح رافداً أساسيًا من روافد العمل الإعلامي.

7) تطوير الإعلام المتخصص: العمل على تطوير الإعلام المتخصص في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ليصبح رافداً أساسيًا من روافد العمل الإعلامي.

8) مراعاة وضع الإعلاميين: ضرورة مراعاة الوضع الخاص للإعلاميين في علاقتهم بالقرارات السياسية، وأهمية تنويرهم بأبعاد وأهداف هذه القرارات، إذ تقع على عاتقهم مسؤولية تبصير وتوعية المواطنين بها [1].

9) حماية حق الصحف في مصادر المعلومات: حماية حق الصحف في الحفاظ على مصادر معلوماتها، باعتبار ذلك حقًا تكفله الأعراف والتقاليد المهنية.

10) إصدار قانون لحماية سرية المعلومات، يحدد فترة زمنية معينة بعد انتهاء صلاحية السرية، وهو ما تجسد في القانون الجنائي لعام 1991. وفقًا للفقرة 55 من الباب الخامس، يُعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة أو العقوبتين معًا، من يحصل على معلومات سرية أو يحاول إفشاءها بدون إذن أو عذر مشروع، وتصل العقوبة إلى السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا كان الجاني موظفًا عامًا[2].

(1) قضايا الإعلام في السودان، وثائق مؤتمر الحوار حول قضايا الإعلام في السودان، دار الأصالة للطباعة والنشر والانتاج الإعلامي، ط2، الخرطوم، 2004م، ص174.

(2) هشام محمد عباس زكريا، القائم بالاتصال» رواية في الواقع السوداني»، الخرطوم، مطبعة الجمهورية، ط1، 2004م، ص31.

في عـام 1992، تـم إطـلاق الاسـتراتيجية القوميـة الشـاملة التـي قدمـت منهجًا إعلاميًـا موجهًـا لتسـيير عمـل المؤسسـات الإعلاميـة في السـودان، وحـددت أهـداف العمـل الإعلامـي كمـا يـلي:

1. الالتـزام بمرجعيـة الشريعـة الإسـلامية: ضمـان أن السياسـات والبرامـج والأطـر الإعلاميـة تعكـس مبـادئ الشريعـة الإسـلامية، ممـا يكمـل أركان الرسـالة الإعلاميـة ويحـدد وظائفهـا في توجيـه المسـيرة نحـو أهدافهـا المرجـوة.

2. تعزيـز الوحـدة الوطنيـة والتطلعـات القوميـة: التركيـز عـلى تعزيـز الوحـدة الوطنيـة، ودعـم التطلعـات القوميـة، والدعـوة إلى السـلام وتوحيـد الصفـوف.

4. تأكيـد مبـادئ السـماحة والعدالـة والحريـة والشـورى والمسـاواة: ضمـان حفـظ التـوازن بـين حقـوق الفـرد والجماعـة، مـع التأكيـد عـلى مكانـة الجماعـات والثقافـات المختلفـة داخـل الكيـان الوطنـي.

5. تواصـل القيـادة مـع الشـعب: أداء دور الوسـيط بـين القيـادة والشـعب، لتعزيـز التواصـل الفعّـال بـين الطرفـين.

6. التوعيـة والتعبئـة: الاضطـلاع بـدور رائـد في مجـالات التوعيـة والتعبئـة العامـة، لتوجيـه الـرأي العـام ودعـم السياسـات الوطنيـة.

7. الاهتمـام بالتحديـث والتقانـة: التركيـز عـلى تحديـث البرامـج الإعلامية واسـتخدام التقنيـات الحديثـة، ومواكبـة التطـورات العلميـة العالمية.

8. تشـجيع الادخـار والاسـتثمار: دعـم برامـج الادخـار والاسـتثمار بمـا يتوافـق مـع مسـيرة التنميـة القومية الشـاملة.

9. التنويـر الإداري وتوعيـة المواطنـين: تنفيـذ برامـج توعيـة إداريـة تهـدف إلى تنوير المواطنـين بأهميـة الانضبـاط، وصـلاح الخدمـة، والاهتمـام بالعمـل كقيمـة دينيـة وأخلاقيـة وإنتاجية.

10. التركيـز عـلى التوجيـه التربـوي والاجتماعـي والبيئـي مـع تخصيـص اهتمـام خـاص لبرامـج محـو الأميـة الحضاريـة والأبجديـة والوظيفيـة.

11. التوعيـة بالقضايـا المصيريـة وأثرهـا وتطوراتهـا عـلى الأصعـدة الإسـلامية والعربيـة والإفريقيـة، بالإضافـة إلى الصعيـد العالمـي.

12. إيـلاء العلاقـات الخارجيـة للسـودان كل الرعايـة والاهتمـام، مـع التأكيـد عـلى تعزيـز الوعـي التكامـلي مـع جميـع الأشـقاء العـرب.

13. الاعتمـاد عـلى الـذات في مكافحـة الفقـر والجهـل والمـرض، مـع مراعـاة مخافـة اللـه في جميـع الأمـور.

14. دعم القوات النظامية لرفع كفاءتها في تعزيز الاستقلال والهوية الوطنية.

15. إحيـاء روح الجهـاد والشـجاعة في نفـوس المواطنـين، وتعزيـز تنظيماتهـم الجهاديـة المتمثلـة في الدفـاع الشـعبي والخدمـة الوطنيـة والشرطـة الشـعبية.[1]

فيمـا يخـص بالتدفـق الإعلامـي الخارجـي عـلى البـلاد، وجـد الباحـث أن السياسـة الإعلاميـة السـودانية تعتمـد مـا يسـمى بسياسـة «البـاب المـوارب»، وهـي نهـج يتبـع المسـار الوسـط؛ فـلا يسـعى لمنـع البـث الخارجـي بشـكل كامـل ولا يسـمح بإباحيـة إعلاميـة تهـدد جـذب البـث القومـي وتعـرض القيـم الأصليـة للأمـة للخطـر. وأشـار الدكتـور أمـين حسـن عمـر في ورقتـه حـول السياسـة الإعلاميـة في السـودان إلى أن الدولـة، لتجنـب الآثـار السـلبية للإعـلام الموجـه مـن الخـارج، تتبنـى عـدة سياسـات إعلاميـة تتمثـل فيمـا يـلي:

أ. إطـلاق المبـادرات الإعلاميـة لنـشر الأخبـار الحيويـة داخـل البـلاد قبـل أن تتسرب للخـارج، مـع إعـادة صياغتهـا بطريقـة تتوافـق مـع المصالـح الوطنيـة لمواجهـة الإعـلام المعـادي.

ب. تتبـع الشـائعات الإعلاميـة بفعاليـة مـن خـلال تقديـم إعـلام مضـاد سريـع ودقيـق، لضمـان دحـض هـذه الشـائعات قبـل أن تترسـخ في أذهـان الجمهـور وتـترك انطباعـات دائمـة.

ت. تبنـي سياسـة التحصـين الاسـتباقي عـبر تثقيـف الجمهـور حـول أهـداف الإعلام الأجنبـي الموجـه، لتعزيـز الوعـي والفهـم العميـق لمقاصـد هـذا الإعـلام، ومنـع تأثـيره السـلبي.

ث. تعمـل السياسـة الإعلاميـة عـلى تقويـة البـث الإذاعـي والتلفزيونـي ليصـل إلى المناطـق الحيويـة في أفريقيـا، باللغـات السـائدة، وعربيًـا وإسـلاميًا. كمـا تهـدف

(1) الاسـتراتيجية القوميـة الشـاملة، 1992-2002م، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية، المجلـد الأول، دار جامعـة الخرطـوم، ط2، ص130.

إلى جعل السودان مرجعًا إعلاميًا موثوقًا من خلال الارتقاء بالمستوى المهني، وتقديم تغطية دولية فعالة، وتأكيد مصداقية المعلومات والأخبار الصادرة من المصادر السودانية[1].

وقد حقق الإعلام السوداني بالفعل نجاحًا باهرًا في هذا المجال، ولا سيما الفضائية السودانية التي أصبحت مصدرًا موثوقًا للإعلام الخارجي في تغطية العديد من الأحداث الداخلية بشكل مباشر وكامل. من أبرز هذه الأحداث، قصف مصنع الشفاء من قبل القوات الأمريكية في أغسطس 1998، وواقعة دخول المتمردين إلى أم درمان في 10 مايو 2008، وردود الفعل التي أعقبت إصدار مذكرة توقيف الرئيس البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية. تحولت الفضائية السودانية إلى مرجعية إعلامية معتمدة عليها من قبل الفضائيات العربية والأجنبية في تغطية زيارات الرئيس البشير الداخلية وخطاباته الجماهيرية، وكذلك في تقديم المواقف السياسية الداخلية التي نتجت عن هذه التطورات[2].

واستمرت التشريعات القانونية في تحديد سياسات العمل الإعلامي، بدءًا بدستور جمهورية السودان لعام 1998. أكدت المادة (25) منه على «حرية الفكر والتعبير»، مؤكدةً حق المواطنين في التماس المعرفة واعتناق الآراء والمذاهب الفكرية دون إكراه من السلطة، مع ضمان حرية التعبير وتلقي المعلومات والنشر والصحافة، شرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالأمن أو النظام أو السلامة أو الآداب العامة، كما يفصلها القانون[3].

وبالاستناد إلى دستور 1998 والتجارب الدستورية السابقة، جاء دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005 ليشمل في بابه الثاني «وثيقة الحقوق» تحت عنوان «حرية التعبير والكلام»، موضحًا بوضوح الحقوق والضمانات المتعلقة بحرية التعبير في البلاد:

1. لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وذلك وفقًا لما يحدده القانون.

---

(1) أمين حسن عمر، السياسة الإعلامية في السودان، سلسلة أوراق استراتيجية6 مركز الدراسات الاستراتيجية، ط1، الخرطوم، 1999م، ص33-34.

(2) سماح عبدالباقي على العباسي، أثر الإعلام في صنع القرار السياسي في السودان، مرجع سابق، ص52.

(3) مشروع دستور جمهورية السودان، ابريل 1998م، المجلس الوطني، ص8.

2. تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقًا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي.

3. تلتزم كافة وسائل الإعلام بأخلاق المهنة وبعدم إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الدعوة للعنف أو الحرب[1].

أصدرت حكومة الإنقاذ قانون الصحافة والمطبوعات الصحافية لعام 1999، والذي فرض قيودًا ورقابة على إصدار الصحف، مانحًا حق إصدارها للمؤسسات والهيئات فقط. لاحقًا، تم إصدار قانون آخر قدمت فيه حكومة الإنقاذ بعض التنازلات لتعزيز المشاركة السياسية، مما أتاح حق إصدار الصحف للأفراد والأحزاب بعد إقرار قانون التوالي السياسي. ثم صدر قانون تعديل عام 2000 ليحل محل قانون 1999. بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية، شهدت حكومة الإنقاذ مزيدًا من الانفتاح في المجال الإعلامي. تم إصدار قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2004، وفي عام 2009، أقر البرلمان السوداني قانون الصحافة والمطبوعات الجديد، مما عكس تغييرات جوهرية في السياسات الإعلامية [2].

تطورت سياسات الاتصال خلال فترة حكم الإنقاذ تماشيًا مع التطورات التي شهدها النظام نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية. العمل الإعلامي كان مرتبطًا بسياسات النظام أكثر من ارتباطه باللوائح والقوانين. ومع ذلك، عانت وسائل الإعلام من القيود والتدخلات الرسمية، وصعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها. وعلى الرغم من أن السياسات الاتصالية نادت بالحريات كما نصت عليها دساتير تلك الأنظمة التي حكمت السودان، إلا أنها اتسمت بالتسلط والسيطرة ورفض الاعتراف بالرأي الآخر، كما أشار د. فتح الرحمن محجوب في كتابه «مأزق السلطة الرابعة».

يعتقد الباحث أن حال المؤسسات الإعلامية يعكس بوضوح حال المجتمع السوداني. فعلى الرغم من أن ثورة ديسمبر 2019م رفعت شعارات الحرية والسلام والعدالة، إلا أن هذه الشعارات سرعان ما تلاشت. فلا تزال الإذاعة والتلفزيون والصحافة تعاني من القيود والتضييق على الحريات، مما أفقدها تفاعلها الحيوي مع المجتمع. يعود ذلك إلى عدم قدرة الهيئة العامة للإذاعة

(1) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، المجلس الوطني، ص15.

(2) نفس المرجع، ص 65.

والتلفزيون في السودان على وضع سياسات إعلامية واضحة ومحددة، بالإضافة إلى التغيرات الإدارية المتكررة التي شهدتها الهيئة[1]. على الرغم من إصدار قانون تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في عام 2014، الذي يعتبر من أفضل التشريعات الخاصة بتنظيم عمل الإذاعة والتلفزيون، إلا أنه لم يتم تطبيقه بفعالية حتى الآن. خلال الفترة من عام 2019 إلى 2020، أصدرت حكومة ثورة ديسمبر سلسلة من القرارات التي أدت إلى تغيير مديري الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وذلك على النحو التالي: «يوم 11 إبريل 2019م صدر قرار بإعفاء الأستاذ محمد حاتم سليمان مدير عام الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وإيداعه السجن دون أن تقدم له أي تهمة واضحة في هذا الصدد، وظل حبيسًا حتى كتابة هذا البحث وتم تعيين الأستاذ جمال مصطفى مديرًا عامًا للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في شهر مايو 2019م والذي لم يستمر في هذه الوظيفة سوى اثنين وعشرين يومًا. ثم تم إعفائه دون أسباب واضحة، وتم تعيين الأستاذ اسماعيل عيساوي في يوليو 2019م والذي استمر في هذه الوظيفة نحو أربعة أشهر ولكن تم إعفاؤه من منصبه وتم تعيين الأستاذ إبراهيم البزعي» في سبتمبر 2019، تم تعيين الرشيد سعيد، وكيل وزارة الإعلام، كمدير مكلف للهيئة. ثم في مارس 2020، تم تعيين لقمان أحمد، لكنه أُعفي من منصبه في 10 أبريل 2022. بعد ذلك، تم تعيين الأستاذ إبراهيم البزعي كمدير عام مكلف للإذاعة والتلفزيون، واستمر في منصبه حتى مايو 2024.

بشكل عام، لكي تصبح الإذاعة والتلفزيون والصحافة السودانية قادرة على أداء دورها تجاه المجتمع بفعالية، يجب صياغة سياسات إعلامية وخطط تمكنها من تحقيق أهدافها وتحمل مسؤولياتها. خاصة في ظل التحديات العديدة التي يواجهها السودان والمرحلة الحاسمة التي يمر بها من حيث التحول الديمقراطي. بالإضافة إلى ذلك، يجب مواجهة التأثيرات السياسية الخارجية والرسائل الإعلامية الوافدة التي تحمل قيمًا واتجاهات قد لا تتوافق مع طبيعة وثقافة السودان. يجب أيضًا الاستفادة من التجارب الدولية في وضع وإقرار السياسات الإعلامية وتطبيقها بنجاح.

يرى الباحث أن هناك ضرورة ملحة لوضع سياسات إعلامية تهيئ البيئة الملائمة للعمل الإعلامي، بحيث يتم البث والنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة بمسؤولية تجاه المعلومات والحقائق، مما يساعد الرأي العام على تشكيل

(1) فتح الرحمن محجوب، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

وتكويـن اتجاهاتـه. كمـا يجـب توظيـف وسـائل الإعـلام لأداء مهامهـا وتحمـل مسـؤولياتها، إذ لا يمكـن للإعـلام أن يحقـق أهدافـه في غيـاب المعلومـات وفي ظـل التسـلط عليـه. بالإضافـة إلى ذلـك، يجـب دعـم العمـل الإعلامـي اقتصاديًـا مـن خـلال تخصيـص الرسـوم والضرائـب ومدخـلات العمـل الإذاعـي والتلفزيونـي والصحفـي بشـكل عـام، لضمـان قيـام مؤسسـات إعلاميـة قويـة اقتصاديًـا وقـادرة عـلى تطوير نفسـها وإدخـال التقنيـات الحديثـة في مجـال الإنتـاج[1]. ومـن الجديـر بالذكـر أن الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون مـا زالـت تعمـل بأمـر تأسـيس وليـس بقانـون حتـى الآن، ممـا أثـر سـلبًا عـلى أدائهـا.

بعـد تـولي حكومة البشـير الحكم في عـام 1989، عقـدت أول مؤتمر للإعلام في السـودان عـام 1991، حيـث تم حشـد خـبراء الإعـلام والقـادة السياسـيين لتقديم رؤيـة واضحة حـول مسـتقبل الإعـلام السـوداني. تنـاول المؤتمـر بالتفصيل قضايـا الإعـلام من حيث السياسـات، التشريعـات، التمويل، والحريـات. بناءً عـلى توصيات المؤتمـر، أصدر رئيس الجمهوريـة في عـام 1991 قـرارًا جمهوريًـا بفصل الإذاعـة عن التلفزيـون، بحيث أصبح لـكل منهمـا هيئة مسـتقلة بعد أن كانتـا مرتبطتين لمـدة عشر سـنوات (1981-1991). اسـتمر هـذا القرار سـاريًا حتى عـام 2001، حيـث صدر قـرار آخر بدمجهما واسـتمر هـذا الدمـج حتـى عـام 2009، لينفصلا مـن جديد. اسـتمر هـذا الانفصـال حتى صدر قـرار عـام 2012 بدمجهمـا مـرة أخـرى، واسـتمر هـذا الدمـج لمـدة عامين حتـى عام 2014، حيـث صـدر أمـر تأسـيس جديـد واسـتمرت الهيئـة تعمـل بموجبه حتـى عام 2019. في ديسـمبر 2020، أصـدر لقمـان محمـد أحمـد، مديـر الهيئـة العامـة للإذاعة والتلفزيـون، قرارًا إداريًـا بفك الارتباط الإداري بـين الإذاعة والتلفزيون، وألغى مسـميات الإدارات العامـة في الهيئـة، مثـل الإدارة العامـة للبرامـج والإنتـاج، الإدارة العامة للأخبار والبرامـج السياسـية، الإدارة العامـة للهندسـة، الإدارة العامـة للعمليات الفنيـة، والإدارة العامـة لتقانـة المعلومـات. أوضـح القـرار أن الإدارة العامـة المسـاعدة سـتظل موحـدة لتقديـم خدماتهـا للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون. وأكـد القـرار أن هـذه الخطـوة جـاءت بعد إجـراء مراجعـات وتقويـم دقيقين لـلأداء الإداري المشـترك لـلإدارات العامة داخـل الهيئـة في مجـالات الأخبار، البرامـج، والتشـغيل، موضحًا أن فك الارتباط سـيؤدي إلى تحسـين سـير العمل.

يـرى الباحـث أن التغـيرات المسـتمرة في الأنظمـة السياسـية التـي حكمـت السـودان أثـرت سـلبًا عـلى أداء الإعـلام بشـكل عـام، وعـلى الإذاعـة والتلفزيـون بشـكل خـاص.

(1) فتح الرحمن محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 69.

ولاحظ الباحث أن غياب استراتيجية إعلامية متوافق عليها للبلاد انعكس أيضًا سلبًا على واقع وأداء الإذاعة والتلفزيون. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن غياب المؤسسية في مجلس إدارة الهيئة انعكس بشكل سلبي على أدائها، مما ترك فراغًا إداريًا استغله بعض المديرين العامين للهيئة في إصدار قرارات لا تتماشى مع المنهج الاستراتيجي وقوانين الهيئة التي أنشأتها. هذا الفراغ الإداري، بجانب غياب الحكمة الإدارية اللازمة لتوظيف موارد وطاقات الهيئة لصالح أهدافها، جعل الإذاعة والتلفزيون غير قادرتين على تقديم الأداء البرامجي المرجو منهما.

هيئة إذاعة وتلفزيون ولاية جنوب دارفور:

تُعتبر هيئة إذاعة وتلفزيون ولاية جنوب دارفور واحدة من الهيئات الإذاعية في ولايات السودان المختلفة التي تأسست في عام 2006 بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 46. يعود تاريخ إنشاء إذاعة نيالا إلى عام 1983، كجزء من محطات إذاعة أم درمان الموجهة والمتخصصة في تعزيز بث الإذاعة السودانية. تطورت إذاعة نيالا لاحقًا لتقديم برامج محلية، وذلك بعد وصول فرق فنية وبرامجية وتعيين إدارة الإذاعة المحلية من قبل إذاعة أم درمان، بالإضافة إلى تدريب الكوادر المحلية. تُعد إذاعة نيالا المحطة الثانية بعد محطة إذاعة جوبا، وكان أول مدير لها الراحل حسين أبو العائلة. كانت قوة بث إذاعة نيالا 50 كيلو هيرتز، ووصل بثها إلى دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان مع إنشاء الولايات، عملت حكومة جنوب دارفور على تأسيس تلفزيون نيالا المحلي، مستفيدة من محطة الأقمار الاصطناعية لتقوية بث تلفزيون السودان في نيالا عبر بث مسائي يمتد لمدة ساعة ونصف. في عام 1996، تم تعيين الراحل الأستاذ يعقوب زكريا كأول مدير لتلفزيون نيالا المحلي. تطور الوضع بشكل ملحوظ، حيث تم تركيب أكثر من محطة إف إم لتقوية بث عدد من الإذاعات، منها إذاعة أم درمان، البيت السوداني، إذاعة نيالا، ساهرون، وإذاعة القرآن الكريم، عبر فترات مختلفة. نظرًا لأهمية دور الإعلام، قامت حكومة جنوب دارفور في عام 2004 بضم إذاعة نيالا وتلفزيون نيالا المحلي ضمن هيكل الهيئة، واستيعاب العاملين فيه ضمن الهيكل. نص القرار 46 الصادر عن رئيس الجمهورية السابق المشير عمر البشير على إنشاء هيئات إذاعة وتلفزيون في الولايات، حيث شمل القرار أن يكون الفصل الأول والتشغيل اتحاديًا، بينما يكون التسيير وإنتاج البرامج ولائيًا[1]

(1) مقابلة شخصية مع مدير هيئة إذاعة وتلفزيون ولاية جنوب دارفور، الأستاذ أشرف عمر، تاريخ المقابلة 3/6/ 2023م

تـم تعيـين الأسـتاذ محمـد صالـح محمـد صالـح عبـد اللـه يسـين كأول مديـر لهيئـة إذاعـة وتلفزيـون ولايـة جنـوب دارفـور، مـع إنشـاء أحـدث مبنـى للهيئـة في غـرب السـودان ودول غـرب أفريقيـا، واسـتجلاب محطـة إذاعيـة متوسـطة مـن ماركـة تسـلي الألمانيـة لتعزيـز بـث محطـة إذاعـة نيـالا الضعيـف. ومـع اكتمـال المرحلـة الأولى مـن المبنـى، تمـت إجـازة قانـون هيئـة إذاعـة وتلفزيـون ولايـة جنـوب دارفـور مـن قبـل مجلـس ولايـة جنـوب دارفـور التشريعـي، والمصادقـة عليـه مـن قبـل حكومـة جنـوب دارفـور في عهـد الـوالي الحـاج عطـا المنـان إدريـس ورئيـس المجلـس الراحـل عليـان عـلي محمـد، وذلـك في عـام 2008. تـم تعديـل القانـون عـدة مـرات، وهـو الأول مـن نوعـه بـين كافـة ولايـات السـودان وحتـى بالنسـبة للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون القوميـة. نـص القانـون عـبر فصولـه العـشرة عـلى تعيـين المديـر العـام وتكويـن مجلـس إدارة الهيئـة، والـذي تـم تكوينـه أكثـر مـن أربـع مـرات، والمصادقـة عـلى الميزانيـة والسياسـات البرامجيـة وإجـازة هيـاكل العاملـين. تعاقـب عـلى إدارة الهيئـة تسـعة مديريـن عامـين، ممـا سـاهم في تطـور العمـل بهيئـة إذاعـة وتلفزيـون ولايـة جنـوب دارفـور.

بعـد إكمـال المرحلـة الثانيـة مـن مبنـى الهيئـة، الـذي يضـم خمسـة اسـتوديوهات، ومـع ظهـور العديـد مـن الفضائيـات الولائيـة، تـم التصديـق عـلى إنشـاء فضائيـة جنـوب دارفـور بنـاءً عـلى توصيـة مـن وزارة الإعـلام الاتحاديـة، وفـق القـرار رقـم 11 لعـام 2017. صـادق رئيـس الجمهوريـة عـلى القـرار في الأول مـن يونيـو عـام 2018. بنـاءً عـلى ذلـك، تـم تعديـل قانـون هيئـة إذاعـة وتلفزيـون ولايـة جنـوب دارفـور مـن قبـل مجلـس الولايـة التشريعـي، تحـت قيـادة رئيـس المجلـس السـابق صالـح عبـد الجبـار القـدال، والمصادقـة عليـه مـن قبـل والي الولايـة الأسـبق المهندس آدم الفكـي. جـاء هـذا التعديـل بنـاءً عـلى مقـترح قدمتـه إدارة الهيئـة عـبر مجلـس الإدارة برئاسـة وزيـر الثقافـة والإعـلام في ذلـك الوقـت، وتحـت إدارة مديـر عـام الهيئـة أشرف عمـر إبراهيـم، ليتوافـق مـع تأسـيس الفضائيـة. تضمـن التعديـل في الفصـل الثانـي الفقـرة 1 إنشـاء هيئـة جديـدة تسـمى هيئـة إذاعـة وتلفزيـون ولايـة جنـوب دارفـور، تتألـف مـن ثلاثـة قطاعـات رئيسـية: إذاعـة نيـالا، فضائيـة جنـوب دارفـور، وراديـو البحـير FM. تـم تعديـل الفقـرة 2 مـن القانـون لتشـمل أن تكـون للهيئـة تـردد معلـوم وبـث فضائـي ومحطـة إف إم منفصلـة.

كمـا تـم تعديـل عـدد أعضـاء مجلـس الإدارة ليصبـح 15 عضـوًا بـدلًا مـن 20. في الأول مـن سـبتمبر عـام 2018، انطلـق البـث التجريبـي للفضائيـة، حيـث قامـت

بنقل فعاليات الدورة المدرسية رقم 28 في نيالا. استمر بث الفضائية لمدة عام، حيث بدأت بثها على القمر نايل سات. لاحقًا، وبموجب قرار وزارة الإعلام الاتحادية في عام 2019، انتقلت الفضائية للبث لجميع القنوات السودانية عبر القمر عرب سات. ومع ذلك، توقفت الفضائية عن البث عقب التحولات التي شهدها السودان، بسبب تكاليف إيجار القمر الصناعي.

رغم توقف بث الفضائية، استمر العمل في قطاعي إذاعة نيالا وراديو البحير FM. مؤخرًا، عاد العمل لفضائية نيالا عبر صفحتها على فيسبوك. تولت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون القومية الإشراف على تشغيل الفضائية وتدريب العاملين، بموجب قرار وزير الإعلام الاتحادي الأسبق أحمد بلال، الذي قضى بتشكيل لجنة إشرافية اتحادية على هيئة جنوب دارفور برئاسة الأستاذ محمد هاشم. ساهم هذا القرار في تطوير العمل وتحقيق نقلة نوعية من خلال وصول فرق فنية وبرامجية على مدى فترتين، استمرت كل منهما لأكثر من ستة أشهر.

واقع الهيئة الآن بعد هذه الحرب من قبل مليشيا الدعم السريع:

مع اندلاع الحرب، واصلت الهيئة عملها نظرًا لأهمية إذاعة نيالا لسكان الولاية وكافة ولايات دارفور. تم تنظيم بث صباحي ومسائي لمدة ساعتين استمر لأكثر من شهرين، لكن هذا البث توقف لاحقًا. مع الهجوم والتدمير المنهجي من قبل الميليشيات على مؤسسات ولاية جنوب دارفور، تم تدمير جميع المحطات بمحطة الأقمار الاصطناعية، بما في ذلك عشر محطات إف إم ومحطة بث تلفزيوني، إضافة إلى تدمير المحطة المتوسطة لإذاعة نيالا التي كانت المحطة الاحتياطية لإذاعة أم درمان. تم نهب وتدمير كل الاستوديوهات التابعة لإذاعة نيالا وراديو البحير FM، بالإضافة إلى جميع أجهزة ومعدات فضائية جنوب دارفور من كاميرات ووحدات مونتاج وأجهزة البث المباشر وغرفة البث، كما تم حرق استوديو إذاعة نيالا وتوقف العمل بالكامل. حرصت إدارة هيئة إذاعة وتلفزيون ولاية جنوب دارفور، بعد تشرد العاملين داخل وخارج السودان وفي ولايات الجوار، على استعادة نشاطها. بناءً على مقترح مقدم من رئيس قطاع الفضائية، تم إعادة تشغيل صفحة القناة على فيسبوك للمساهمة في دعم القوات المسلحة ومواجهة الاستهداف الذي يتعرض له السودان. تهدف الصفحة إلى متابعة نشاط مجلس السيادة وحكومة الولاية، ورصد أحوال

المواطنين داخل وخارج السودان، ومتابعة نشاط المحليات عبر المراسلين. بدأ العمل بصفحة قناة جنوب دارفور على فيسبوك في 25 أبريل 2024.

هيئة الاذاعة و التلفزيون ولاية البحر بالأحمر:(الخطة الاستراتيجية)(1)

التعريف بالهيئة

تعمل الهيئة الإذاعية والتلفزيون في ولاية البحر الأحمر كهيئة مستقلة تتمتع بشخصيتها القانونية وفقًا لدستور ولاية البحر الأحمر لعام 2005، مع تعديلات عام 2017.

الاختصاصات (وفق القانون)

1. التعريف بولاية البحر الأحمر وسكانها وثقافتهم، وتعزيز التواصل مع الثقافات الأخرى في السودان والثقافات المحلية على وجه الخصوص.
2. تقديم خدمات إذاعية وتلفزيونية تعكس قيم مصالح الأمة ومصالح المجتمع.
3. تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي والتلفزيوني باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
4. تعزيز مبادئ الدين والتنمية الحضارية وتعميق مفاهيم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.
5. نشر الثقافة الوطنية والمعرفة الإنسانية المفيدة ومكافحة الأمية بجميع أشكالها.
6. نشر الوعي في المجتمع وتوجيهه نحو مناهج التربية السليمة التي تعزز قيم العمل والإنتاج والتكافل.
7. تشجيع الابتكار الفني والإنتاج الثقافي لأصحاب المواهب المتميزة والمبدعين لتسليط الضوء على إنتاجهم.
8. تطوير مستوى العاملين في الهيئة وتعزيز قدراتهم من خلال التعليم والتدريب ونقل الخبرات.

(1) وضع الباحث هذه الخطة الاستراتيجية لهيئة اذاعة وتلفزيون ولاية البحر الاحمر، حينما تم انتدابه لها من الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بام درمان، في يونيو عام 2016م

9. التعاون مع الجهات المحلية والوطنية المماثلة وتطوير أدائها وتعزيز قدراتها التقنية وتدريب العاملين فيها.

10. تقديم الاستثمارات والخدمات التقنية في مجال الإذاعة والتلفزيون والبث الفضائي.

الهيكل المؤسسي والتنظيمي للهيئة:

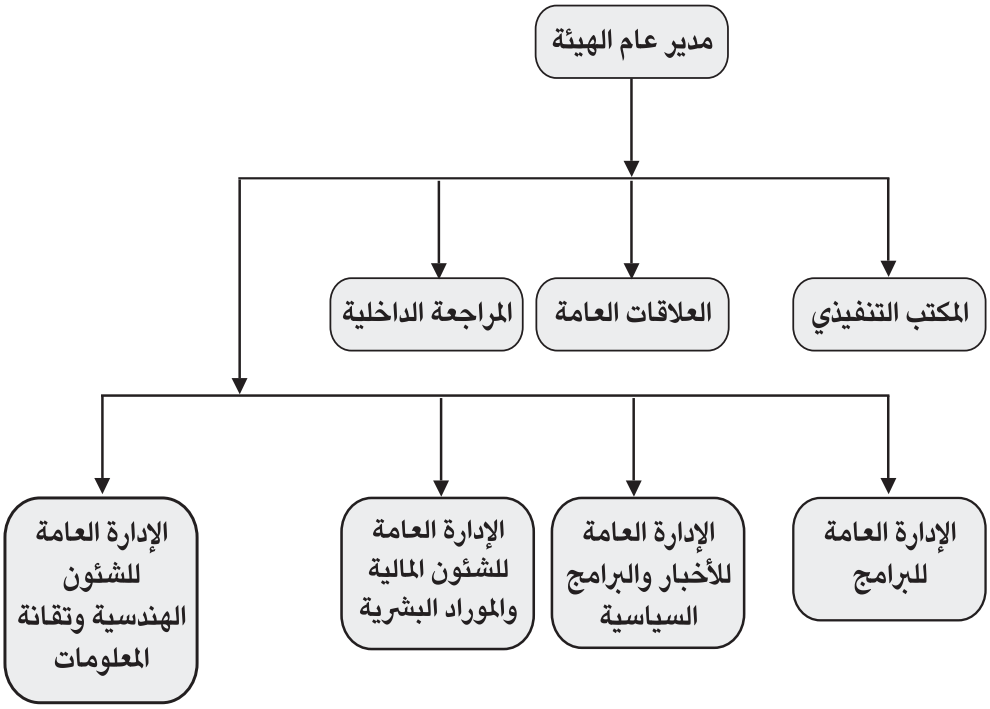

شكل رقم (1-4): الهيكل المؤسسي والتنظيمي لهيئة الإذاعة والتلفزيون في ولاية البحر الأحمر

إذاعة ولاية البحر الأحمر:

إذاعة البحر الأحمر هي جهة إذاعية تنتمي إلى هيئة إذاعة والتلفزيون في ولاية البحر الأحمر. تم تأسيسها كهيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية مباشرة لدى الوزير المختص في حكومة البحر الأحمر، وذلك وفقًا للقانون الولائي لعام 2017.

التعريف بالإذاعة :

تعد إذاعة ولاية البحر الأحمر واحدة من الإذاعات الولائية المتنوعة التي تقدم الأخبار والبرامج المتنوعة. تأسست في عام 1994 وتبث برامجها عبر الموجات المتوسطة بتردد 747 AM وموجة 105 FM.

لغات الإذاعة :

اللغة العربية واللهجات المحلية وفق المصلحة الوطنية ورسالتها .

السياسية التحريرية :

تلتزم الإذاعة بالأخلاق القويمة والأعراف السودانية السمحة الأصيلة، وتحرص على المحافظة على الحس العام. كما تلتزم بتوجيهات وطنية وولائية تعود بالفائدة على الوطن بشكل عام وسكان البحر الأحمر بشكل خاص.

رسالتنا Our message :

- تتمثل الرسالة العامة للإذاعة في المساهمة في نهضة السودان والحفاظ على وحدته، وتعريف الناس بإنسانه وحضارته، ونشر مشاريعه الوطنية.

أما الرسالة الخاصة للإذاعة، فتتمثل في:

- تقديم ولاية البحر الأحمر ومكوناتها الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية وإبراز مواردها الطبيعية الهائلة.
- العمل على توعية المجتمع وتثقيفه، ودعوته لاستثمار الأمل والسعي نحو الإنتاج والعمل من أجل غدٍ أفضل.
- التعريف باستراتيجية حكومة ولاية البحر الأحمر وخططها وبرامجها، وذلك لتعزيز الاهتمام والمشاركة المجتمعية من خلال تحقيق زخم إيجابي والتوافق الجماهيري حولها.

رؤيتنا Our Vision :

تسعى **إذاعة البحر الأحمر** لأن تصبح الأكثر شهرة وتأثيرًا على المستمعين وتنتشر بشكل واسع.

مهمتنا Our Mission:

تقديم رسالة شاملة بطريقة احترافية، باستخدام وسائل تقنية متطورة وفريق إبداعي مبدع. تعتمد على خطة متكاملة تنطلق من أهداف عالية وتسعى لتحقيق نتائج محسوبة.

أهدافنا Our Goal:

تهدف الإذاعة إلى:

- تعزيز القيم الوطنية وحب الوطن والحفاظ على وحدته وتبني الموجهات القومية في الخطاب الإعلامي مع مراعاة التفرد.
- كما تسعى للترويج لحضارة البحر الأحمر وثقافته والسياحة، وتسليط الضوء على ثراء الموارد المتنوعة في المنطقة.
- تسعى أيضًا للتبشير بالمستقبل من خلال استراتيجية الحكومة وبرامج التنمية.

قناة البحر الأحمر الفضائية:

تعد قناة البحر الأحمر جزءًا من هيئة الإذاعة والتلفزيون في ولاية البحر الأحمر، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تحت مسئولية مباشرة للوزير المختص في حكومة البحر الأحمر، وذلك وفقًا لقانونها الولائي رقم 2017.

التعريف بالقناة :

تتبع قناة البحر الأحمر السودانية للأخبار وتعنى بشؤون السودان بشكل عام وولاية البحر الأحمر بشكل خاص. تهدف إلى خدمة المصلحة الوطنية بشكل أكبر وتقديم خدمات متخصصة لولاية البحر الأحمر، وذلك من خلال سياسة إعلامية قوية تلتزم بمبادئ المهنية والأخلاق، وتتبع سياسة تحريرية واضحة كخطة توجيهية للقناة. تبث القناة باللغة العربية ويمكنها أيضًا تقديم برامج بلغات ولهجات أخرى وفقًا للمصلحة الوطنية والولائية، وتنتج وتبث من ولاية البحر الأحمر.

الرسالة massage :

- الرسالة العامة: المساهمة في تقدم السودان ورفعته، والحفاظ على وحدته وتماسكه، وتعزيز الثقافة والحضارة السودانية، والعمل على نشر القيم الأصيلة وإيجاد روح الأمل والتفاؤل، وتوعية المجتمع وتثقيفه، وتشجيع الإنتاج والإنتاجية.
- الرسالة الخاصة: التعريف بولاية البحر الأحمر (الأرض والإنسان والبحر) من خلال المكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والثقافية والحضارية، والتعرف على مواردها الهائلة وبرامج الحكومة وخطط التنمية، ونشر الرؤية والاستراتيجية للولاية وكيفية صناعة مستقبل واعد.

تهدف قناة البحر الأحمر إلى أن تكون مصدرًا للمعرفة والوعي، ومنبعًا للقيم النبيلة، ومنبرًا لمناقشة قضايا المجتمع، ومروجًا للاستثمار والسياحة في الولاية، ومصدرًا للترفيه المفيد، وناشرًا للأخبار والمعلومات، وذلك بمهنية عالية.

الرؤية vision : (نحو رسالة إعلامية متميزة) :

تهدف قناة البحر الأحمر إلى أن تكون مؤسسة إعلامية متكاملة في شكلها ومحتواها، متنوعة في أدواتها، وتحقق الريادة بين القنوات السودانية عمومًا والقنوات الولائية خاصة. تركز القناة على مجال التنمية بجميع جوانبها، بما في ذلك الاقتصاد والسياحة، بهدف أن تصبح القناة الأولى في السودان في هذا المجال.

المهمة mission :

تسعى القناة إلى تقديم رسالة إعلامية شاملة تحقق رؤيتها وتخدم أهدافها، من خلال منهجية علمية وعملية، واستخدام وسائل وأدوات قوية ومتطورة، وباستعانة بفريق عمل محترف ومتميز. تعتمد القناة على خطط تنفيذ تدريجية، مع معايير حقيقية للتقييم والتصحيح المستدام.

الأهداف الأستراتيجية strategic goal

أهداف عامة (قومية)

تهدف القناة إلى:

- المساهمة في نهضة وصناعة مستقبل السودان.
- الحفاظ على موجهات الأمن القومي والسياسة الخارجية، وبناء نظام منسجم بين الخطاب القومي والخطاب المحلي.
- تقديم رؤية لمعالجة مشاكل الحياة الاجتماعية في ولاية البحر الأحمر.
- نشر ثقافة التسامح والتعايش، وتعزيز قيم السلام الاجتماعي.
- خلق نسيج اجتماعي متماسك، وتعميق ثقافة السلام وروح الحوار.

أهداف خاصة (ولائية)

- المساهمة في تطوير وتعزيز ولاية البحر الأحمر من خلال التنمية.
- تعزيز التواصل والتلاحم الاجتماعي بين مكونات المجتمع في البحر الأحمر.
- تعميق التفاعل والتعاون مع دول الجوار وفقًا للسياسة العامة والموجهات الخارجية للسودان.
- الترويج لولاية البحر الأحمر في جميع المجالات، وخاصة في مجالات الاستثمار والسياحة.
- إبراز إنجازات حكومة ولاية البحر الأحمر وخططها وبرامجها في جميع المجالات.
- دعم ثقافة الاحتفاء بالحياة وتعزيز روح الأمل.
- تحقيق معدلات ربحية مستدامة ومتزايدة.

الخطة الاستراتيجية الثالثة بالسودان في مجال الإعلام[1]:

تأتي هذه الاستراتيجية الثالثة للفترة من 2017 إلى 2020 بعد الاستراتيجية الخمسية الأولى (2007-2011) والاستراتيجية الخمسية الثانية (2012-2016) التي تندرج ضمن إطار الاستراتيجية الرباعية للفترة من 2007 إلى 2031. تم تحويلها إلى خطة رباعية السنوات لتتوافق مع فترات الرئاسة. تم اتباع نهج مختلف في إعداد الاستراتيجية الثالثة لعام 2017-2020، حيث تم إعداد خطة مستقلة للولايات بشكل منفصل عن خطة الوزارات. تم توجيه كلتا الخطتين نحو الأهداف الاستراتيجية الوطنية، ولكن تم تفصيل هذه الأهداف على المستوى الولائي من خلال تحديد أهداف محددة لكل ولاية وفقًا لصلاحياتها ونطاق نشاطها، بهدف تنفيذ الخطة على المستوى المحلي.

الأهداف:

الهدف الإستراتيجي الأول: تطوير وتأهيل الأجهزة الإعلامية:

الهدف المرحلي (1): تقوية وبناء المنظومة الهيكلية لوسائل الإعلام.

الهدف الفرعي (أ): التمكين لصناعة إعلامية احترافية.

الهدف الفرعي (ب): وضع الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية التي تحقق الصورة الإيجابية عن السودان.

الهدف المرحلي (2): تعزيز دور الإعلام في ترسيخ الهوية السودانية ونبذ الجهوية والقبلية.

الهدف الفرعي (أ): زيادة مساهمة الإعلام في التوعية والتنمية وبث الطمأنينة.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تأسيس إعلام حر ومسؤول ومبادر

الهدف المرحلي (1): تأسيس لإعلام حر ومسؤول ومبادر.

الهدف الفرعي (أ): التأكيد على قومية أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بنشر كل الثقافات السودانية المتنوعة من كل الإثنيات لكي لا يكون إعلامًا أحاديًا.

---

(1) ـ الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في السودان، الخطة الاستراتيجية الثالثة 2017- 2020، وزارات، 2017، ص 55-57.

الهدف المرحلي (2): تطوير وترقيه وإدارة المحتوى الإعلامي..

الهـدف الفرعـي (أ): تفعيـل دور الإعـلام التنمـوي والعلمـي المتخصـص لمواكبـة متطلبـات أهـداف التنميـة المسـتدامة.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تطوير وتعزيز دور الإعلام داخليًا وإقليميًا وعالميًا:

الهدف المرحلي (1): تطوير البنية التحتية للإعلام.

الهـدف الفرعـي (أ): تطويـر المؤسسـات الإعلاميـة تدريبًـا وتأهيـلًا لأداء دورهـا الوطنـي المسـتقل مهنيًـا.

الهـدف الفرعـي (ب): بنـاء مؤسسـات إعلاميـة قـادرة عـلى التأثـير في المحيـط العربي والإقليمـي والدولي.

الهـدف المرحـلي (2): تحصـين الجبهـة الداخليـة ضـد الإشـاعات والفكـر الهـدام. والتصـدي للإعـلام المضـاد وعكـس الصـورة الحقيقيـة.

الهـدف الفرعـي (أ): ضبـط الخطـاب الإعلامـي الرسـمي حتـى لا يسـتغل في ظـل الحريـة الكاملـة للإعـلام.

الهـدف الفرعـي(ب): التعريـف بالسـودان عـلى السـاحة الدوليـة والدفـاع عـن مواقفـه في السياسـة الخارجيـة وتوضيحهـا للـرأي عالـم العالمـي.

ومـن خـلال الأهـداف السـابقة للخطـة الاسـتراتيجية الثالثـة بالسـودان في مجـال الإعـلام يتضـح للباحـث التـالي:

1. لـم تنفـذ هـذه الخطـة نسـبة لعـدم اسـتقرار الحكومـات التنفيذيـة الوطنيـة التـي تعاقبـت عـلى حكـم البـلاد، ورغـم أن هـذه الخطـة وضعـت في حكومـة نظـام البشـير 1998م والـذي اسـتمر لثلاثـين عامًـا لكنهـا لـم تنفـذ

2. لاحـظ الباحـث أن فـترة حكـم نظـام البشـير اتسـم بالاهتمـام بالإعـلام، حيـث عقـد أول مؤتمـر للإعـلام مهـد لهـذه الخطـة الاسـتراتيجية غـير أن عـدم الاسـتقرار الإداري للـوزراء ومـدراء العمـوم للإذاعـة والتلفزيـون وتعاقبهـم المسـتمر كان حاجـزًا منيعًـا امـام تحقيـق أهـداف هـذه الخطـة

3. لاحظ الباحث أن هذه الخطة ظلت في أضابير المكاتب العليا للمسئولين دون التنوير الكافي للعاملين، الأمر الذي يؤكد فيه الباحث بأنهم كان بإمكانهم أن يقوموا بأدوارهم في تنفيذ بنود هذه الخطة.

4. ضعف قوانين العمل والتعيينات السياسية وقف عائقًا أمام الاستقرار الإداري للهيئة مما أدى إلى ضعف تنفيذ هذه الخطة

5. ضعف آليات الرقابة لتقويم تنفيذ الخطة الاستراتيجية

المبحث الخامس

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)

في الفترة من أبريل 2019 إلى ديسمبر2019

بيان الفريق أول ركن / عوض إبنعوف
11/أبريل/ 2019م

تلا وزير الدفاع الفريق أول ركن عوض ابن عوف بيانًا القوات المسلحة عقب استيلائه على السلطة، وخاطب بن عوف جماهير الأمة السودانية قائلًا :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: (**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**) .

ثم الحمد لله حمدًا استلذ به ذكرا وله الحمد لا أحصي ثناء عليه، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أخرجنا من ظلمات الأنفس وضلالات الجهل وفاسد الاعتقاد. الشعب السوداني الكريم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، لقد ظلت اللجنة الأمنية العليا المكونة من القوات المسلحة وقوات الشرطة وجهاز وقوات الأمن والمخابرات وقوات الدعم السريع، تتابع ومنذ فترة طويلة ما يجري بمؤسسات الحكم بالدولة، من سوء الإدارة، وفساد النظم، وغياب عدلي في المعاملات، وانسداد للأفق أمام كل الشعب، خاصةً الشباب، فزاد الفقير فقرًا، وزاد الغني غنًا، وانعدم حتى الأمل في تساوي الفرص لأبناء الشعب الواحد وقطاعاته المختلفة، وعاش أفراد تلك المنظومة الأمنية ما عاشه فقراء الشعب وعامته رغم تعدد وتنوع الموارد التي تجود بها بلادنا، ورغم تلك المعاناة والظلم البائد والوعود الكاذبة فقد كان صبر أهل السودان فوق تحمل البشر، إلا أن هذا الشعب كان مسامحًا وكريمًا ورغم ما أصاب المنطقة وبعض الدول، فقد تخطي شعبنا تلك المراحل

بمهـارة وحكمـة أبعـدت عنـه التفـكك والتـشرذم والفـوضى والانـزلاق إلى المجهـول، إلا أن شـبابه خـرج في تظاهـر سـلمي عـبرت عنـه شـعاراته منـذ 19 ديسـمبر2018م حتـى الآن، حيـث الأزمـات المتنوعـة والمتكـررة والاحتياجـات المعيشـية والخدمـات الضروريـة، وذلـك لـم ينبـه النظـام بـل ظـل يـردد الاعترافـات المضللـة والوعـود الكاذبـة ويـصر عـلي المعالجـة الأمنيـة دون غيرهـا، وهنـا تجـد اللجنـة الأمنيـة العليـا لزامًـا عليهـا أن تعتـذر عـن مـا وقـع مـن خسـائر في الأنفـس فنترحـم عـلى الشـهداء ونتمنـى الشـفاء للجرحـى والمصابـين سـواء مـن المواطنـين أو الأجهـزة الأمنيـة، إلا أن كل منسـوبي تلـك المنظومـة الأمنيـة حرصـت كل الحـرص عـلى إدارة الأزمـة بمهنيـة وكفـاءة واحترافيـة رغـم بعـض السـقطات .

جماهير شعبنا الكريم:

لقـد تابعتـم ومنـذ السـادس مـن أبريـل 2019م مـا جـرى ويجـرى بالقـرب وحـول القيـادة العامـة للقـوات المسـلحة ومـا ظهـر مـن بـوادر إحـداث شروخ في مؤسسـة عريقـة نبهـت بـه اللجنـة الأمنيـة العليـا ـ رئاسـة الدولـة، وحـذرت مـن خطورتـه وظلـت تكـرر وتضـع البدائـل وتطالـب بهـا حتـي إصطدمـت بعنـاد وإصـرار عـلى الحلـول الأمنيـة فقـط، رغـم قناعـة الـكل بتعـذر ذلـك وإسـتحالته وكان تنفيـذ هـذه الحلـول سـيحدث خسـائر كبـيرة لا يعلم عددهـا وحدودهـا ونتائجهـا إلا اللـه، فقررت اللجنـة الأمنيـة العليـا وقواتهـا المسـلحة ومكوناتهـا الأخـرى تنفيـذ مـا لـم يتحسـب لـه رأس النظـام، وتحملـت المسـئولية الكاملـة بتغيـير كل النظـام لفـترة إنتقاليـة لمـدة عامـين، تتـولى فيهـا القـوات المسـلحة بصـورة أساسـية وتمثيـل محـدود لمكونـات تلك اللجنـة مسـئولية إدارة الدولـة والحفـاظ عـلى الـدم الغـالي العزيـز للمواطن السـوداني الكريـم، وعليـه أعلـن أنـا وزيـر الدفـاع رئيـس اللجنـة الأمنيـة العليـا اقتـلاع ذلـك النظـام والتحفـظ عـلى رأسـه بعـد إعتقالـه في مـكان آمـن .

كما أُعلن الآتي :

أولًا:

- تشـكيل مجلـس عسـكري انتقـالي يتـولى إدارة الحكـم لفـترة انتقاليـة مدتهـا عامـين .
- تعطيل العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م .

- إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر وحظر التجوال لمدة شهر من الساعة العاشرة مساءً إلى الرابعة صباحًا .
- قفل الأجواء لمدة أربعة وعشرين ساعة والمداخل والمعابر في كل أنحاء السودان لحين إشعار آخر .
- حل مؤسسة الرئاسة من نواب ومساعدين وحل مجلس الوزراء على أن يكلف وكلاء الوزارات بتسيير العمل .
- حل المجلس الوطني ومجلس الولايات .
- حل حكومات الولايات ومجالسها التشريعية وتكليف الولاة ولجان الأمن في أداء مهامهم
- يستمر العمل طبيعيًا بالسلطة القضائية ومكوناتها، وكذلك المحكمة الدستورية والنيابة العامة .
- دعوة حاملي السلاح والحركات المسلحة للانضمام لحضن الوطن والمساهمة في بنائه .
- المحافظة علي الحياة العامة للمواطنين دون إقصاء أو اعتداء أو انتقام، أو اعتداء علي الممتلكات الرسمية والشخصية وصيانة العرض والشرف .
- الفرض الصارم للنظام العام ومنع التفلت ومحاربة الجريمة بكل أنواعها .
- إعلان وقف إطلاق النار الشامل في كل أرجاء السودان .
- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين فورًا .
- تهيئة المناخ للانتقال السلمي للسلطة وبناء الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حرة نزيهة بنهاية الفترة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد .

ثانيًا:

- الالتزام بكل المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات بكل مسمياتها المحلية والإقليمية والدولية .

- استمرار عمل السفارات والبعثات والهيئات الديبلوماسية والمنظمات المعتمد لدى السودان وسفاراتها السودان بالخارجية
- صون كرامة وحقوق الإنسان .
- الالتزام بعلاقات حسن الجوار .
- الحرص على علاقات دولية متوازنة، تراعي مصالح السودان العليا وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى .

ثالثًا: الإجراءات

- تأمين الوحدات العسكرية والمناطق الحيوية والجسور وأماكن العبادة .
- تأمين واستمرار المرافق والاتصالات والموانئ والحركة الجوية .
- تأمين الخدمات بكل أنواعها.

رابعًا: شعبنا الكريم

ونحن في المجلس العسكري الانتقالي الذي سيتم تشكيله في البيان الثاني إذ نتحمل هذه المسئولية نحرص على سلامة المواطن والوطن، ونرجو أن يحمل معنا المواطن المسئولية ويتحمل بعض الإجراءات الأمنية المشددة شراكةً منه في أمن وسلامة الوطن .

عاش السودان وشعبه الكريم والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

الإعلام العسكري 11 أبريل 2019 م:

في خطوة مفاجئة، أعلن رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان، عوض بن عوف، يوم الجمعة، تخليه عن منصبه هو ونائبه كمال عبد المعروف، وذلك بعد مرور يوم واحد فقط على توليه رئاسة المجلس وعزله للرئيس عمر البشير. وجاء في بيان موجه إلى الأمة: «أعلن تنازلي عن منصبي وتعيين المفتش العام للجيش الفريق عبد الفتاح البرهان رئيسًا للمجلس العسكري». كما أفاد البيان بتنحي رئيس هيئة الأركان، كمال عبد المعروف، عن منصبه كنائب لرئيس المجلس، مؤكدًا على «حرص القوات المسلحة على الحفاظ على تماسك المنظومة الأمنية في البلاد».

تأتي هذه الأحداث في وقت يتجمع فيه مئات الآلاف من المتظاهرين في الشوارع المحيطة بمقر القوات المسلحة وسط الخرطوم، متحدين بوضوح قرارات المجلس الانتقالي بفرض حالة الطوارئ وحظر التجول من العاشرة مساءً حتى الرابعة صباحًا. وقد توافد مئات الآلاف من المتظاهرين قرب وزارة الدفاع، بينما تداول النشطاء صورًا تظهر قادة المعارضة بين المعتصمين. عبر المحتجون عن استيائهم من المجلس العسكري الانتقالي، الذي أعلن فترة انتقالية مدتها عامان كحد أقصى بعد عزل البشير يوم الخميس، مطالبين بتغيير المجلس العسكري. ورأى المتظاهرون أن بيان المجلس العسكري الذي أعلن عن توليه السلطة لمدة عامين لم يحقق المطالب التي خرجوا من أجلها في الاحتجاجات.

البياني الثاني : الفريق أول ركن/ عوض بن عوف يتنحى عن منصبه وتعيين الفريق أول ركن/ عبد الفتاح البرهان رئيسا للمجلس العسكري يوم الجمعة 12 / أبريل/ 2019م

أعلن أنا رئيس المجلس العسكري الانتقالي التنازل عن هذا المنصب واختيار من أثق في خبرته وكفائته وجدارته لهذا المنصب، وأنا على ثقة أنه سيصل بالسفينة التي أبحرت إلى بر الأمان، وعليه فقد اخترت بعد التفاكر والتشاور والتمحيص الأخ الكريم الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي خلفًا لي، كما أعلن قبل ذلك إعفاء الأخ الكريم الفريق أول دكتور ركن كمال عبد المعروف الماحي بشير عن منصبه نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بعد أن أصر على ذلك، فعجز منطقي عن إقناعه وعجزت قناعتي عن أثناءه وبقاءه في الموقع حتى ولو إلى حين أما بقية الإجراءات فتتم بإذن الله وفق نظم وقوانين القوات المسلحة.

شعبنا الكريم:

أختم افتخارًا بكم فإن كان لي رجاء فأرجو أن يظل الوطن آمنا وأمانة في عنق شعبه وجيشه والمنظومة الأمنية وقادة هذا الوطن سواء عسكريين أو مدنيين وإن كان لي أمل فهو أن أرى هؤلاء القادة قد توصلوا إلى نقاط التقاء وتفاهم واتفاق عاجل، لما يمر به وطننا دون التمسك بالمواقف أو الالتفات إلى المصالح

عظيمهـا وحقيرهـا كبيرهـا وصغيرهـاأ وإن كان لي فخـر فهـذا الشـعب الملهـم وهـذا الجيـش الباسـل العظيـم وإن كان لي وصيـة هـي تعجـل التواصـل والإلتقـاء والوصول العاجـل للحلـول فسـودانا يسـع الجميـع كمـا أرجـو مخلصًـا أن لا يجـد هـذا القـرار مـن التأويـل نصيـب واتنمـى مـن اللـه تعـالى أن يوفـق أخوتـي كلهـم جميعًـا لمـا فيه خـير البـلاد والعبـاد.

البيان الأول : للفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان

رئيس المجلس العسكري الانتقالي 13/ ابريل / 2019م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

الشـعب السـوداني الكريـم، الشـعب السـوداني القـوي المعلـم، المواطنـين الشرفـاء الأحـرار داخـل السـودان وخارجـه السـلام عليكـم ورحمـة وبركاتـه..

القـوات المسـلحة السـودانية ذلـك الـشرف البـازخ ظلـت تتطلـع بمهـام الوطنيـة منـذ إنشـائها، وحتـى اليـوم هـي عـلى ذات العهـد حمايـة للبـلاد والمواطنـين ورعايـة أمنهـم وحفـظ حقهـم في الحيـاة الآمنـة الكريمـة عـلى امتـداد وطننـا الحبيـب.

المواطنين الشرفاء:

مواصلـة لمسـيرة القـوات المسـلحة التـي ابتدرتهـا باقتـلاع النظـام الحاكـم هـا هـي اليـوم تسـتكمل تلـك المبـادرة بالاسـتجابة لرغبـات الجماهـير والشـباب والشـابات بالاجتثـاث الكامـل لـكل مكونـات النظـام ورمـوزه وبـإذن اللـه وتعاونكـم وصبركـم حتـى تصـل ثورتكـم المبـارك إلى مبتغاهـا.

المواطنـين الشرفـاء لزامًـا علينـا أن نحيـي شـبابنا وأهلنـا جميعًـا الذيـن سـطروا مجـدًا وتاريخًـا وضربـوا أروع الأمثلـة في الوطنيـة وخاصـة المـرأة السـودانية مـن خـلال تطبيقهـم لشـعار سـلمية الثـورة وقـد وضـح ذلـك جديـة الشـباب والشـابات ووطنيتهـم وإخلاصهـم لهـذا الـتراب. نحيـي فيهـم الانضبـاط والوعـي الثـوري ونطلـب منهـم أن نسـتكمل سـويًا إنفـاذ شـعارات الثـورة مـن حريـة سـلام وعدالـة، في هـذا المقـام لزامًـا علينـا أن نترحـم عـلى أرواح الشـهداء الذيـن روت دمائهـم غرسـكم الـذي نبـت الآن ونسـأل اللـه أن يشـفي الجرحـى.

الشـعب السـوداني الكريـم: حتـى يتهيـأ المنـاخ لاسـتكمال مشروعكـم المبـارك ببنـاء دولـة المؤسسـات

نعلن الآتي:

- إلغاء حالة حظر التجوال.
- إطـلاق سراح المحكومـة عليهـم بموجـب قانـون الطـوارئ أو أي قانـون آخـر في التظاهـرات والاحتجاجـات الأخـيرة.
- الاهتمـام الـلازم بترقيـة وتعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان وفـق المواثيـق الدوليـة والاقليميـة التـي صـادق عليهـا السـودان.
- إنهـاء تكليـف ولاة الولايـات وتكليـف قـادة الفـرق والمناطـق العسـكري بتسـيير مهـام الولايـات.
- الدعـوة المفتـوح للحـوار لـكل أطيـاف المجتمـع السـوداني وأحزابـه ومنظمـات المجتمـع المدنـي.
- التأكيد الصارم على وقف أطلاق النار في كل أرجاء السودان.
- تجديـد الدعـوة لحامـلي السـلاح للجلـوس والتحـاور للوصـول إلى إقـرار السـلام والتعايـش السـلمي وفـق أسـس ومعايـير جديـدة.

المواطنـون الشرفـاء: سـيتم تشـكيل مجلـس عسـكري لتمثيـل سـيادة الدولـة وتشـكيل حكومـة مدنيـة متفـق عليهـا بواسـطة الجميـع، كذلـك يلتـزم المجلـس العسـكري الانتقـالي بإرسـاء دعائـم حكـم مدنـي قويـم وفقًـا للآتـي:

- فـترة انتقاليـة مدتهـا عامـان كحـد أقـصى يتـم خـلال أو في نهايتهـا تسـليم حكـم الدولـة لحكومـة مدنيـة تشـكل مـن قبـل الشـعب.
- إعـادة هيـكل ومراجعـة مؤسسـات الدولـة المختلفـة مـن وزارات ومؤسسـات وهيئـات وخلافـه بمـا يتفـق والقانـون.
- الالتـزام التـام بمحاربـة الفسـاد ومحاسـبة كل مـن أفسـد أو سـاعد في الإضرار بالاقتصـاد أو الحيـاة الاجتماعيـة وتفكيـك كل الواجهـات الرسـمية والحكوميـة التـي كانـت تقـوم عـلى المحسـوبية والمحاصصـة الحزبيـة ومحاسـبة كل مـن

يثبت تورطه في سفك الدماء وقتل الأبرياء من المواطنين الشرفاء.

المواطنين الأوفياء: ينحصر واجب المجلس العسكري طيلة الفترة الانتقالية في الآتي:

- التأكيد على سيادة حكم القانون واستقلال القضاء والنيابة والمحكمة الدستورية.
- توفير وحفظ الأمن وبث الطمأنينة للوطن والمواطن.
- إزالة كل القيود والحواجز التي تعيق العمل الحر مع إشاعة روح المساواة والتسامح بين مكونات المجتمع السوداني.
- العمل على توفير الخدمات التي تعين المواطنين على الحياة والعيش الكريم.
- تهيأة المناخ السياسي لكل مكونات المجتمع لبناء وتكوين أحزاب وتنظيمات لممارسة أنشطتهم السياسية والمهنية التي تفضي للانتقال السلمي للسلطة.

المواطنين الشرفاء: يحيي المجلس العسكري شرفاء السودان شبابه وشاباته ومكوناتهم الذين وقفوا على مصلحة السودان وضحوا من أجل ذلك بالأرواح والأنفس من أحزاب ومنظمات وجماعات ومكونات مهنية ومن خلافه.

المواطنين الكرام: نطلب منكم المساعدة في العودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية كما ندعو الأحزاب السياسية وقوة التغيير والجماعات والمنظمات بأن يتعاملوا مع هذه المرحلة بتجرد ووطنية وإعلاء القيمة الوطنية وبلا شك أنتم الآن أجدر وأقوى للقيام بذلك من أي وقت مضى.

هنا لزامًا علينا أن نجزي التحية لمنسوبي القوات المسلحة وقوات الدعم السريع الذين هم مكون أساسي منها والقوات النظامية الأخرى على وقوفها التام والدائم من أجل حفظ وصيانة أمن السودان، التحية لشرفاء القوات المسلحة وكل جنودها المرابطين في الثغور وهم يذودون عن السودان، التحية لكم المواطنين والمواطنات أبناء شعبنا الأعزاء الكرام الشرفاء الذين صبروا وتحملوا ومازالوا يواصلون المسير لبناء الأمة السودانية والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

في 13 أبريل2019، أصدر رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان مرسومًا بتشكيل المجلس العسكري من 10 أعضاء ونص المرسوم على

أن يكـون قائـد قـوات الدعـم السريـع الفريـق أول محمـد حمـدان دقلـو مـوسى نائبًـا للرئيـس إلى جانـب تشـكيل المجلـس

أجـرت صحيفـة «التيـار البرهـان» مقابلـة صحفيـة نشرتهـا، ومـن أبـرز المحتـوى الـذي تضمنتـه أن القـوات المسـلحة نصحـت الرئيـس البشـير بأنـه يجـب عليـه التخلي عـن حـزب المؤتمـر الوطنـي وعـدم الترشـح للانتخابـات في عـام 2020، وأنـه يجـب حـل جميـع الأحـزاب بمـا في ذلـك المؤتمـر الوطنـي نفسـه. ومـع ذلـك، لـم يسـتجب البشـير في البدايـة، وتكـررت طلبـات الجيـش ولكـن البشـير وعـد بالاسـتجابة ولـم يفعـل، وهـذا أدى إلى تخطيـط الجيـش للقيـام بتغيـير النظـام. وأشـار البرهـان في هـذه المقابلـة إلى أنـه تمـت محادثـات مـع قـوى التغيـير، ولكـن هـذه المحادثـات أدت إلى ظهـور تدخـلات خارجيـة.

لـم يسـتجب لنـا، وبعـد ذلـك كررنـا نفـس الطلـب يـوم الجمعـة 22 فبرايـر 2019 قبـل إعـلان حالـة الطـوارئ، ووعدنـا بالاسـتجابة لمطالبنـا، ولكنـه في خطابـه للأمـة السـودانية تراجـع عـن وعـده.

مـن هـذه اللحظـة بـدأ التفكـير في التغيـير السـياسي، وبـدأ الجيـش في التحضـير لهـذا التغيـير. تمـت مناقشـة كل الجوانـب، بمـا في ذلـك مـن سـيتولى قيـادة البـلاد في فـترة الانتقـال، وتعزيـز تواجـد القـوى السياسـية الأخـرى، وظهـور أطـراف لديهـا أجنـدات للتعطيـل، بمـا في ذلـك حـزب المؤتمـر الوطنـي، وأولئـك الذيـن لديهـم مصالـح في إفشـال التغيـير والثـورة. بـدأت المحاصصـة في أمـور يجـب أن تكـون قوميـة وليسـت حزبيـة. مضيفًـا: أننـا قررنـا تغيـير نظـام الحكـم قبـل ثلاثـة أيـام مـن يـوم الانقـلاب في الخميـس 11 أبريـل 2019. وأنـا توليـت مسـؤولية التعامـل مـع البشـير في تلـك اللحظـة الحاسـمة، حيـث ذهبـت إلى منزلـه وأيقظتـه بعـد تغيـير الحراسـة، ولـم تكـن لديـه خيـارات أخـرى للمقاومـة. توصلنـا إلى اتفـاق معـه بنقلـه إلى كافـوري لحـين اتخـاذ التدابـير اللازمـة، ولكـن عندمـا اكتشـفنا وجـود 6 ملايـين يـورو في منزلـه، تغـيرت الأمـور وأصبـح اعتقالـه ضروريًـا.

السياسات الإعلامية للإذاعة والتلفزيون من أبريل 2019 إلى ديسمبر 2019 :

شـكَّل عـام 2019 تحديـاً كبـيراً لأداء الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون رغـم أن الأداء اسـتند عـلى خطـة شـاملة قامـت لأول مـرة مسـنودة على الأهـداف الاسـتراتيجية العامـة والفرعيـة للإعـلام والاتصـالات، مُسـتنداً عـلى برامـج عكسـت مـا تـم تنفيـذه

مـن خـلال عـام 2018-2017 وذلـك عـن طريـق (جاذبيـة الرسـالة الإعلاميـة والتحـول الرقمـي الـذي يؤمـن سـلامة المعامـلات مـع تجويـد الأداء، كلمـا تقتـضي الدواعـي والظـروف وتفعيـل السياسـات والخطـط الاسـتراتيجية والبرامـج والمشروعات التـي ركـزت عـلى تطويـر قطـاع الإعـلام والاتصـالات وتقانـة المعلومـات وأداء الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون. وقـد جـاء في تقريـر الأداء (للنصـف الأول لعـام 2019[1] والـذي اسـتند عـلى الأولويـات التـي طرحتهـا وزارة الثقافـة والإعـلام في جلسـة مجلس الـوزراء رقـم 21 لسـنة 2018 والتـي قدمهـا أمـام مجلـس الـوزراء وقتئـذ وكيـل وزارة الثقافـة والإعـلام المكلـف عبدالله جادالله. والتـي قالـت انهـا جـاءت لتحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي وتحسـين معـاش النـاس والحكـم الراشـد وسـيادة القانـون ومكافحـة الفسـاد واصـلاح الخدمـة المدنيـة .مـن خـلال خطـة إعلاميـة تقـوم بتنفيذ الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون والأجهـزة المسـاعدة لـوزارة الثقافـة والإعـلام، وجـاء في التقريـر المشـار اليـه ان مرجعياتـه قامـت عـلى دسـتور السـودان الانتقـالي لعـام 2005م والمرسـوم الجمهـوري رقـم 42 للعـام 2018م والـذي يشـير الى مهـام واختصاصـات الـوزارة والخطـة والسياسـات العامـة للدولـة والاسـتراتيجية القوميـة الربـع قرنيـة لعـام 2007-2031م، السياسـة الوطنيـة للاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات والبريـد، وبرنامـج إصـلاح أجهـزة الدولـة ،وأهـداف التنميـة المسـتدامة (2030-2016م)، والخطـة الاسـتراتيجية 2021-2017م) وقامـت الرؤيـا وفقـاً للتقريـر عـلى انهـا تهـدف لنظـام اعلامـي حـر مسـؤول مقتـدر مبـادر ومتفاعـل واتصـالات وتكنولوجيـا معلومـات رائـدة وقائـدة لنهضـة الدولـة والمجتمـع مـن منظـور عالمـي وان رسـالة هـذه الخطـة تسـعى لتوفـير السـند المطلـوب لتحقيـق المصالـح الوطنيـة الاسـتراتيجية والقـدرة عـلى التواصـل الفاعـل مـع مواطنـي الدولـة ،وابـراز وجـه السـودان المـشرق خارجيـاً، وتهيئـة البنيـات الأساسـية وادخـال التكنولوجيـا الأكثـر حداثـة وتنميـة وتدريبـاً للأُطُـر البشريـة وجـاء في أهـداف الاسـتراتيجية ثلاثـة أهـداف اسـتراتيجية وسـتة عـشر هدفـاً عامـاً تمثلـت في الآتـي:

الأهداف الإستراتيجية:

1. تطويـر وتأهيـل الأجهـزة الإعلاميـة لتعزيـز دور الإعـلام داخليـا وخارجيـا وإقليميـا وعالميـا مـن أجـل تأسـيس إعـلام حـر ومسـؤول ومبـادر .

(1) ـ عبـد اللـه عـلي جـاد اللـه، وكيـل وزارة الإعـلام والاتصـالات وتقانـة المعلومـات -تقريـر الأداء للنصـف الأول مـن العـام 2019 م- جلسـة مجلـس الـوزراء بالخرطـوم- يوليـو 2019م - ص 1.

2. مضاعفة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الإسهام في الناتج الإنتاجي المحلي وتوفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت بحلول 2020م.

3. تنمية استخدام التكنولوجيا والبيئة الممكنة للتطبيقات الالكترونية وحماية البيانات والمعلومات وكفالة حقوق المواطن في الاتصالات والمعلومات.

الأهداف العامة:

1. أن تكون أجهزة الإعلام شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. توجيه الإعلام لكل قطاعات الشعب السوداني وفئاته وتنظيماته المختلفة.

3. التعبير عن قيم المجتمع ومعتقداته بكل شرائحه وتعزيز الاستقرار.

4. الارتقاء بالخدمات الإعلامية الحكومية في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني بما يحقق انتشار البث وايصال الرسالة الإعلامية داخلياً وإقليمياً ودولياً .

5. تحقيق التناغم في الخطاب الإعلامي الرسمي بما يساعد الأجهزة الإعلامية في تحقيق المرتجى في القضايا الوطنية.

6. توفير الامكانيات المطلوبة ليصبح السودان مركزاً إعلامياً إقليمياً.

7. إنتهاج إعلام يساهم في نشر ثقافة السلام ويبرز التنوع الثقافي مما يؤدي إلى تحقيق السلام المستدام.

8. تمكين أجهزة الإعلام من الوصول للمعلومات من مصادرها بسهولة ويسر وتقنين التدفق الحر للمعلومات.

9. رفع نسبة المواطنين المستفيدين من خدمات الاتصالات وتقانة المعلومات والبريد.

10. ربط كافة أرجاء البلاد بمستوى عالي من خدمات وتطبيقات الاتصالات والمعلومات المختلفة.

11. تطوير وتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد .

12. تهيئة وتطوير البنيات التحتية في مجال الاتصالات وتقانة المعلومات والبريد.

13. تطوير وتوطين صناعة المعلومات في السودان.

14. تحقيق النفاذ الشامل للخدمات بالجودة المطلوبة .

15. توطين وتطوير ونشر التكنولوجيا في قطاع الاتصالات والمعلومات.

16. بناء الشراكات وتبادل الخبرات مع الجهات ذات الصلة محلياً واقليمياً ودولياً.[1]

وشهد النصف الأول لعام 2019م عقد ثلاثة اجتماعات بخصوص لجنة الهيكلة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون برئاسة الوزير المكلف وكيل الوزارة (عبد الله على جاد الله) والذي ابلغ الباحث ان الهيئة تحتاج إلى قانون يقوم محل أمر التأسيس لسنة 2013م – 2014م واوضح أن الحكومة ترى ضرورة هيكلة العاملين نسبة لتضخم عدد العاملين بالهيئة (1200) موظف وأن لجنة الهيكلة طرحت أمامها خيارات عدة منها: أن يتم في القانون المرتقب توضيح العلاقة بين الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وهيئات الإذاعة والتلفزيون بالولايات، وذلك لأن دستور 2005 الذي جمدته حكومة الثورة كان نص على الحرية الكاملة للولايات في تكوين هيئات الاذاعة والتلفزيون وفق المادة 156 العلاقة التنسيقية بين المركز والولايات مشيراً إلى أنهم على قناعة راسخة أن الاعلام سلطة مركزية تماما كما السلطات الأمنية وإدارة الحكم، وأن الاذاعة والتلفزيون لا تقل شأناً عن المؤسسات الاتحادية كالشرطة والجيش والأمن وأن اعطاء العلاقة بين الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والهيئات العامة للإذاعات بالولايات سيمكن الهيئة المركزية من نقل كوادرها من أمدرمان إلى الولايات، وهي لا شك أنها كوادر مؤهلة ومدربة ستحافظ على أهداف الهيئة من حيث الأمن والامان والاستقرار والسلام ودعم الوحدة الوطنية وتعزيزها أضافة إلى أنها ستحقق أهداف الخطط والبرامج والسياسات القومية.

أما الخيار الثاني أمام لجنة الهيكلة فقد ركز على ضرورة تسريح كل من بلغ عمر الستين عاما دون أن يجدد له خمس سنوات، لسنوات خبرة مطلوبة ومرغوبة وبالتالي سيتم إخلاء وظائف عديدة من الهيئة، وخطورة هذا الأمر رغم أنه جاء منصوص عليه في قانون العمل أن الهيئة في وقت قريب ستكون دون خبرات مهنية يعتد بها كما هو الواقع الآن، خاصة وإن الهيئة لم تعين عاملين جدد في وظائفها منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً.

(1) ـ عبد الله علي جاد الله، وكيل وزارة الإعلام والاتصالات وتقانة المعلومات-تقرير الأداء للنصف الأول من العام 2019 م- جلسة مجلس الوزراء بالخرطوم- يوليو 2019م - صفحة رقم 2.

أمـا الخيـار الثالـث الـذي طرحـه اعضـاء اللجنـة أن يتـم النظـر في الهيـكل الحـالي للعاملـين بالهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون وإجـراء تحسـينات عليـه خاصـة في مجـال فئـات عائـدات البرامـج (الانتـاج) في الاذاعـة والتلفزيـون، إذ أن التعريفـة المعمـول بهـا الآن لا تسـاوي الحـبر الـذي يكتـب عـلى ورق تلك البرامـج التي نسـمعها مـن الاذاعـة ونشـاهدها عـبر التلفزيـون، اضافـة إلى ضرورة تحسـين هيـكل الأجـور بمـا يتوافـق والهيئـات المماثلـة، لتشـجيع العاملـين عـلى إنتـاج البرامـج والاسـتقرار في الوطـن، إذ أن هنالـك إغـراءات لـوكالات انبـاء وقنـوات إذاعيـة وتلفزيونيـة ليـس بينهـا وبـين مـا ينالـه العامـل في الاذاعـة والتلفزيـون في السـودان وتلـك القنـوات أدنـى أوجـه الشـبه، وهـذا سـبب جوهـري جعـل كثـير مـن العاملـين أصحـاب القـدرات والإمكانيـات في سـبيل الحيـاة الكريـم يلجـأون للعمـل والتعـاون مـع تلـك الاذاعـات والقنـوات التلفزيونيـة والفضائيـة ووكالات الأنبـاء، كمـا نظـرت اللجنـة مـن أصحـاب هـذا الخيـار الثالـث لـضرورة تحسـين المعـاش وفـق معاشـات الهيئـات العامـة في السـودان بالإضافـة إلى خدمـات التأمـين الصحـي. واختتـم الوزيـر المكلـف (عبـد اللـه جـاد اللـه) حديثـه بقولـه أنـه ولعـدم توفـر التمويـل الـكافي فقـد اعيـق تنفيـذ تلـك المشروعـات والانشـطة كمـا ان التأخـر في إصـدار قانـون للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون يقـوم عـلى أمـر تأسيسـها الصـادر 2014-2013م فـإن ذلـك شـكل عقبـة في أنجـاز مـا هـو مطلـوب إضافـة إلى انهيـار اسـطول وسـائل الحركـة الخاصـة بالاذاعـة والتلفزيـون، وخـروج محطتـي ربيـا وسـنجة مـن الخدمـة لعـدم توفـر قطـع الغيـار للـشركات المصنعـة نسـبة لتقـادم تلـك المحطـات، وتناقـص نسـبة الأداء التشـغيلي لمحطـات اذاعـة الـFM المقويـة لبـث إذاعـة أمدرمـان وخـروج العديـد منهـا مـن الخدمـة كلهـا أسـباب شـكلت معوقـات لأداء الهيئـة العامـة للإذاعة والتلفزيـون في النصـف الأول مـن العـام 2019م.[1]

هـذا واختتـم عـام 2019م بتكويـن لجنـة بقـرار مـن لجنـة إزالـة التمكـين بفصـل 97 مـن كـوادر الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون بحجـة أنهـم مـن أنصـار النظـام السـابق حسـب مـا تداولـه العاملـون في حـوش الإذاعـة والتلفزيـون. كمـا تـم في ذات العـام اعفـاء مديـر الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون الاسـتاذ/ جمـال الديـن مصطفـي والـذي لـم يسـتمر في الوظيفـة نحـو شـهر مـن تعيينـه. كمـا تـم تعيـين الاسـتاذ/ اسـماعيل عيسـاوي خلفـاً لجمـال الديـن مصطفـي، والـذي لـم يسـتمر سـوى سـتة أشـهر وتـم اعفـاؤه وتـم تعيـين الاسـتاذ/ ابراهيـم البزعـي والـذي

(1) ـ مقابلـة شـخصية مـع: وزيـر الاعـلام المكلـف عبـد اللـه عـلى جـاد اللـه، بمكتبـه بمقـر الـوزارة بالخرطـوم، يونيـو 2019م السـاعة الثانيـة بعـد الظهـر.

لـم يسـتمر لثلاثـة أشـهر تـم اعفـاءه واعلـن الاسـتاذ/ الرشـيد سـعيد وكيـل وزارة الاعـلام انـه أعفـى الأسـتاذ البزعـي وعـين نفسـه مديـرا للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون إلى أن تـم تعيـين الاسـتاذ/ لقمـان أحمـد مديـراً عامـا للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون، والـذي اسـتمر لعـام تـم اعفـاؤه وتـم تعيـين الاسـتاذ/ إبراهيم البزعـي مـرة أخـرى مديـراً عامـا للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون والـذي اسـتمر حتـى 2024م.

إن هـذا التعيـين والإعفـاء المتعـدد يعكـس عـدم اسـتقرار البـلاد وبالتالي عدم اسـتقرار الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون وهـي صـورة حتمية لعـدم الاسـتقرار كمـا ظـل أمـر التأسـيس عنـد موضعـه ولـم يغـادر لجنـة (عبـد اللـه عـلى جـاد اللـه) إذ تركـت كل تلـك التوصيـات في مـكان اجتماعهـا، وللأسـف لـم يتـم حتـى النظـر إليهـا بالرغـم مـن أهميـة الإذاعـة والتلفزيـون لـدى الحكومـة والـرأي العـام السـوداني، ويلاحـظ الباحـث أن الحكوميـة التنفيذيـة كانـت تهتـم فقـط بتعيـين المديـر العـام ولكنهـا لـم تنتبـه لمـا يمكـن أن يسـاعد ذلكـم المديـر في مهامـه التـي عينتـه لهـا أضافـة إلى انـه كان بإمكانهـا ان تجيـز القانـون الـذي يسـند عمـل الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون غـير أنـه شـهد النصـف الأخـير مـن عـام 2019م ورشـة عمـل دعـا لهـا وزيـر الثقافـة والاعـلام الأسـتاذ/ فيصـل محمـد صالـح نظمـت بالتعـاون مـع السـفارة البريطانيـة بالخرطـوم والتـي انعقـدت في 11/يونيـو 2021 التـي نظمتهـا وزارة الثقافـة والاعـلام بالتعـاون مـع منظمـة اليونسـكو بالخرطـوم بفنـدق القـران هوليـداي، حـول مراجعـة سياسـات الاعـلام بالسـودان، بتمويـل من السـفارة البريطانيـة بالخرطـوم. والتـي أوصـت بـضرورة بأهميـة وتطويـر قطـاع الاعـلام وتوفـير بيئـة قـادرة عـلى انفـاذ حريـة للصحفيـين.

توصيات ورشة مناقشة مسودة قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون:

في إطـار مجهـودات العاملـين لمناقشـة قانـون الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون تشـكلت تنسـيقية ضمـت اللجـان الممثلـة للعاملـين والتـي دعـت لقيـام ورشـة علميـة قانونيـة لدراسـة المسـودة المقدمـة مـن وزارة الثقافـة والإعـلام. أقيمـت الورشـة يـوم الأحـد الموافـق 29/أغسـطس 2021 بقاعـة الفنـون الشـعبية أمدرمـان بحضـور **الأسـتاذ الدكتـور/ صديـق تـاور** عضـو مجلـس السـيادة حيـث قُدمـت ورقتـان الأولي باسـم **(ملاحظـات حـول مقـترح مسـودة قانـون هيئـة الإذاعـة والتلفزيـون)** قدمتهـا الأسـتاذة/ سـلوى أبسـام عضـو إتحـاد المحاميـين السـودانيين

عقّب عليها **الأستاذ القانوني/ عبد العظيم حسن**، بينما تناولت الورقة الثانية تجارب وقوانين مقارنة (**تونس/ BBC**) قدمها **الأستاذ/ محمد الأمين عبد الحليم** عضو إتحاد المحامين السودانيين وعقب عليها **الأستاذ القانوني والإعلامي/معاوية عابدين** وشارك في النقاش قانونيون ومختصون في مجال القوانين المرتبطة بالإعلام وأثرى النقاش الحضور من العاملين بالهيئة.

وبعد نقاش مستفيض خرجت الورشة بالتوجيهات **الآتية:**

1. الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وفقاً للتشريعات الدستورية التي تواكب التحول الديمقراطي الذي تمر به البلاد.
2. أن تتوافق قانون وتشريعات الهيئة مع الإصلاح القانوني الشامل للدولة .
3. إشراك أهل المصلحة من العاملين والشركاء المستفيدين في صياغة قانون الهيئة.
4. الاستناد علي المرجعية الدستورية في توضيح كينونة وأيلولة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بحيث تظل هيئة مستقلة بشخصيتها عن المؤسسات الإعلامية الأخرى مركزية أو ولائية.
5. يصاغ قانون الهيئة بمشاركة القانونيين والخبراء من الإعلاميين وأصحاب المصلحة واستصحاب القوانين والتالية:

أ. قانون الخدمة المدنية.

ب. قانون التكافل الاجتماعي.

ت. قانون المعاشين .

ث. قانون الهيئة للعام 2003 .

1. استصحاب أهل الشأن والمصلحة من العاملين بالهيئة في صياغة ووضع قانون الهيئة بعد إخضاعه للنقاش المستفيض الذي يرضي طموح العاملين ويحقق أهدافهم وتطلعاتهم وصولاً للرضا الوظيفي.
2. قيام ورش أخري يستصحب فيها وزارة الإعلام والصحفيون وإعلام الحرية والتغيير وإعلام مجلس الشركاء.

1. ملاحظات حول مسودة القانون:

أ. مراجعة البندين (5) و (18) من مسودة القانون التي تتعلق بصلاحيات كل من المدير ومجلس الأمناء وسياسة إصدار اللوائح واختيار وعزل المدير والمؤهلات الخاصة به وخلو المنصب.

ب. إهمال القانون وضعية العاملين الوظيفية بالهيئة .

ت. يفتقد لضبط وصياغة التعريفات هنالك خلط بين الأهداف والأغراض والأنشطة وتعريف مفهوم الهيئة.

ث. بند الاستثمار في مشروع القانون المقدم مدخل لفساد إداري ولا يوجد تحديد آلية محاسبة ومراقبة.

ج. يفتقد القانون للمرونة ويجب أن يستصحب الأهداف المتجددة.

ح. القانون به خرق واضح للوثيقة الدستورية.

1. ضرورة أن يتسم القانون الجديد بحماية مصلحة العاملين والأجيال القادمة في كل زمان ومكان.

2. التأكيد علي تنفيذ موجهات الاتفاقيات والبروتوكولات مع الهيئات الإقليمية والعالمية.

3. مراجعة أصول ممتلكات الهيئة والعمل علي ترقيتها لإصلاح مشروعات الهيئة والعاملين بها.

4. تنفيذ ضوابط قانون الخدمة المدنية فيما يختص بالتعيين والترقيات والتدرج الوظيفي للهيئة بما يحقق التنظيم الداخلي مع معايير حيادية وموضوعية وأخلاقية.

5. الاستفادة من الخبرات الإبداعية للمعاشين القادرين علي العطاء باعتبار الخبرات التراكمية والإبداعية لا تحدها الأعمار.

6. صياغة قانون الهيئة وفق رؤية إستراتيجية مستقبلية دون إغفال الواقع.

7. صياغة مبادئ المواثيق الأخلاقية والمهنية لضبط العمل الأخلاقي في الهيئة.

8. الإجماع علي إلغاء مسودة مشروع قانون هيئة الإذاعة والتلفزيون شكلاً وضموناً وعلي أن تتم صياغة قانون جديد يستوعب التوصيات أعلاه وفقاً للمعايير والتشريعات الدستورية والقانونية ومراعاة الأعراف الدولية التي تحفظ كينونة الهيئة وحقوق العاملين بها. [1]

ويرى الباحث أن هذه الورشة ورغم أهميتها إلا انها كانت حكرا لفئات بعينها تمت دعوتها ووضح عليها الشكل السياسي من حيث (تنسيقية اللجان، والحرية والتغيير) وهذه أجسام سياسية بعينها وبالتالي فإن الورشة فقدت صفتها القانونية من حيث مشاركة العاملين فيها إذ أن اللذين حضروا ممثلين للعاملين كما جاء في ديباجة هذه البيان الختامي لا يمثلون إلا أنفسهم، والعاملين بالهيئة يزيد عددهم عن 1200 موظف وموظفة ولا يعقل أن يتم تمثيلهم بهذا العدد، كما ان الاستقلالية المالية والإدارة التي تحدثت عنها مخرجات الورشة لا يمكن أن تتحقق بعد عن الحكومة والدولة، فالحكومة هي الممول لعمل الهيئة العام للإذاعة والتلفزيون، وإن العاملين يخضعون لقانون العمل السوداني ذو المواصفات والمهام المعلومة والمحددة، كما أن الدعوة لتوافق قانون وتشريعات الهيئة مع الاصلاح القانوني الشامل للدولة هذا يكون مفيداً جدا ان صدر القانون العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وهو الذي سيجيب على ان كانت قد توافقت نصوصه مع الاصلاح القانوني الشامل الذي تتحدث عنه مخرجات الورشة، امام اشراك أهل المصلحة من العاملين والشركاء المستفيدين في سياقة قانون الهيئة فإن الورشة تناقض نفسها فالعاملين هم بنص القانون وقانون العمل الساري المفعول هو موظفون لدى الدولة يحاسبون ويكافئون عليه والشركاء المستفيدون هم الحكومة فكيف تدعوا الورشة إلى تنفيذ ضوابط قانون الخدمة المدنية فيما يختص بالتعيينات والترقيات والتدرج الوظيفي للهيئة وأن تظل الهيئة مستقلة بشخصيتها على المؤسسات الاعلامية الأخرى مركزية أو ولائية، فهذه الاستقلالية لن تتم حسب ما يرى الباحث وأن الحكومة صاحبة اليد الطولي في التمويل والاشراف على هذه الهيئة، كما أن دعوة الورشة لإلغاء مسودة مشروع قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون شكلا ومضمونا وصياغة قانون جديد يستوعب توصيات الورشة فإن ذلك يعد من الأهداف البعيدة المنال، ذلك لأن أمر التأسيس هو الاطار الذي ينبثق عنه قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون المرتقب. ويرى الباحث ان غياب

(1) ـ ورشة مناقشة مسودة قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، توصيات الورشة 29 اغسطس 2021م، قاعة الفنون الشعبية، أمدرمان، من ص 2-1.

العاملـين أصحـاب الخـبرات في الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون عـن هـذه الورشـة يعتـبر سـبباً جوهريـاً في وصولهـا لهـذه النتائـج التـي لـم تصمـد كثـيرا ناهيـك ان تجـد سـبيلها للتنفيـذ.

استنتاجات:

1. أن تكـون أجهـزة الإعـلام شراكـة بـين الدولـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدني. وتوجيـه الإعـلام لـكل قطاعـات الشـعب السـوداني وفئاتـه وتنظيماتـه المختلفـة. والتعبـير عـن قيـم المجتمـع ومعتقداتـه بـكل شرائحـه وتعزيـز الاسـتقرار. والارتقـاء بالخدمـات الإعلاميـة الحكوميـة في مجـال البـث الإذاعـي والتلفزيونـي بمـا يحقـق انتشـار البـث وايصـال الرسـالة الإعلاميـة داخليـاً وإقليميـاً ودوليـاً .

2. اتسـمت عـام 2019م بعـدم اسـتقرار الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون ممـا جعـل الحكومـة تعفـي وتعـين العديـد مـن المديريـن العامـين للهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون دون الاهتمـام بترفيـع أمـر تأسـيس الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون لسـنة2013م لقانـون الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون 2019م.

3. المحـاولات التـي بذلـت لإصـلاح وضـع الهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون كانـت محـاولات محـدودة لـم يـشرك فيهـا الخـبراء الأكاديميـون والقانونيـون والسياسـيون والعاملـون بالهيئـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون بالشـكل المهنـي والإداري والأكاديمـي والفنـي والقانونـي.

الفصل الثامن

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) من وجهة نظر الخبراء والمختصين

الفصل الثامن

الدراسة الميدانية

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) من وجهة نظر الخبراء والاختصاصيين

- أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة
- ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة
- ثالثاً: الأسئلة المغلقة
- رابعاً: الأسئلة المفتوحة
- خلاصة النتائج
- التوصيات

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا الفصل الخطوات والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة الميدانية، بما في ذلك وصف مجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدوات البحث، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لتلك الأدوات، لضمان صلاحيتها للدراسة. كما يتناول المعالجات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة وتحليل البيانات. تفاصيل هذه الإجراءات تأتي على النحو التالي:

أولا- أداة الدراسة:

تعتبر أداة الدراسة الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات الضرورية حول الظاهرة موضوع البحث. توجد العديد من الأدوات المستخدمة في البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على إعداد استبانة لإجراء الدراسة الميدانية. تم في هذه الاستبانة توضيح العبارات التي تقيس آراء مكونات عينة الدراسة حول السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) وتأثيرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان. اتبع الباحث الخطوات التالية في بناء الاستبانة:

1. قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة، للاستفادة منها في إعداد الاستبانة.
2. وزع الباحث الاستبانة على عدد من المختصين لغرض التحكيم، وقد أوصى المحكمون(1) بحذف بعض العبارات، وإضافة عبارات جديدة، وإعادة صياغة بعض البنود لتتوافق مع فرضيات الدراسة. وتم الاتفاق على أن تشمل الاستبانة على قسمين:

- **القسم الاول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى:**

1. النوع.
2. العمر
3. المستوي التعليمي (المؤهل العلمي)

(1) الأستاذ دكتور بدر الدين إبراهيم، عميد كلية الإعلام بجامعة ام درمان الإسلامية، عميد كلية الإعلام بجامعة أفريقيا الأسبق، استاذ الاعلام وعلوم الاتصال في عدد من الجامعات السودانية. - الدكتور/ عبد المولى موسى محمد، عميد كلية الإعلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وعميد كلية الإعلام بجامعة أفريقيا العالمية الاسبق، واستاذ الاعلام بعدد من الجامعات السودانية. – دكتور بشرى يوسف محمد حسن، عميد كلية الاعلام السابق، بجامعة ام درمان الإسلامية والاستاذ المشاركة بكلية الاعلام بجامعة ام درمان الإسلامية، - دكتورة ليلي الضو سليمان، استاذ الاعلام بكلية الاعلام، جامعة افريقيا العالمية. – دكتور صالح موسى، استاذ الاعلام بكلية علوم الاتصال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. – دكتور المهدي سليمان المهدي، الاستاذ المشارك بكلية علوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4. جهة الأداء المهني
5. الوظيفة.
6. سنوات الخبرة

- **القسم الثانى:** تضمن متغيرات الدراسة الأساسية، وهي موزعة على محورين، من خلالها تم تحديد فروض الدراسة. يحتوي هذا القسم على (28) عبارة، كما يلي:

جدول رقم (1-5) توزيع عبارات الإستبانة

رقم المحور	محاور الدراسة	عدد الفقرات
1	محور الأسئلة المغلقة	11
2	محور الأسئلة المفتوحة	17
اجمالي العبارات		28

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد الى تحليل بيانات الإستبانة2023 م

اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت الخماسي للأسئلة المغلقة، والذي يتدرج من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة)، وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

- إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحى كالآتى: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1). وبناءً عليه كلما ارتفع الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك موافقة وكلما قلَّ الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك عدم موافقة.

ثانيا- تقييم أداة الدراسة:

تم تقويم واختبار أداة الدراسة من خلال المقاييس التالية:

(1) اختبار ثبات أداة الدراسة:

يشير الثبات إلى مدى استقرار الأداة البحثية وعدم تناقضها مع نفسها، بمعنى أن الأداة تنتج نفس النتائج بمستوى ثابت من الاحتمالية إذا تم إعادة تطبيقها على نفس العينة (عز عبد الفتاح، 2013). يتم استخدام

«معامل ألفا كرونباخ» (Cronbach's Alpha) لقياس الثبات، حيث تتراوح قيمه بين الصفر وواحد صحيح. في حالة عدم وجود ثبات في البيانات، تكون قيمة المعامل صفرًا، بينما تشير قيمة المعامل واحد صحيح إلى وجود ثبات تام في البيانات. بزيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ، تزداد مصداقية البيانات. تم إجراء الاختبار على عبارات كل محور بشكل منفصل وحساب معامل الثبات لكل منها. كما يبين الجدول التالى:

جدول (2-5) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
محور الأسئلة المغلقة	11	0.93

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد الى تحليل بيانات الإستبانة2023 م

من الجدول (6) المتعلق بنتائج اختبار الثبات يتضح أن قيم الفأ كرنباخ لمحور أسئلة الدراسة المغلقة أكبر من (60%) وتعني هذة القيم توافر درجة عالية جدًا» من الثبات الداخلى لجميع عبارات المحور، حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.93) وهو ثبات مرتفع جدًا ومن ثم يمكن القول بأن الاستبانة التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات فى تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(2) صدق المحكمين:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات الاستبانة من خلال تقييم صلاحية الأداة وصلاحية أسئلتها، من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقًا لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة الاستبانة من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة والبالغ عددهم (7) محكمين، لتحليل مضامين عبارات الاستبيان، ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل محور ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق).

ثالثًا- مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون والخبراء والعسكرين والسياسيين، وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية)، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة المقصودة فطبيعة مشكلة وفرضيات هذه الدراسة يوجد لها اهتمام مقدر وسط مجتمع الدراسة، تم توزيع عدد (150) استبانة وتم استرجاع (125) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل. وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيله، وذلك من حيث شمولها على الخصائص التالية:

1. توزيع أفراد العينة حسب النوع:

فيما يلي التوزيع التكراري لخصائص أفراد عينة الدراسة حسب النوع:

جدول (3-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة%
ذكر	98	78.4
أنثي	27	21.6
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

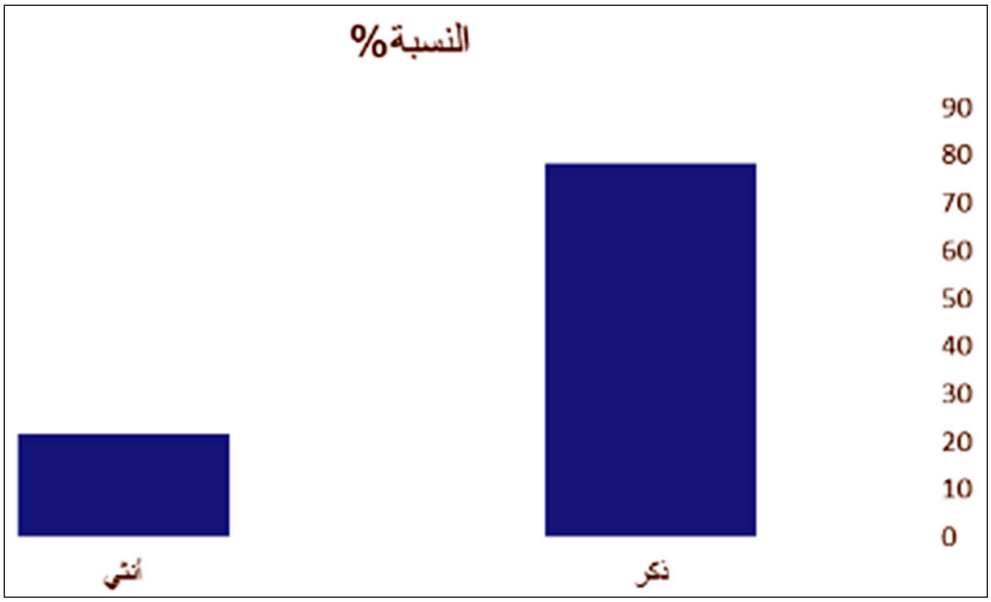

شكل (1-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد الى تحليل بيانات الإستبانة2023 م

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من الذكور؛ حيث بلغت نسبتهم (78.4%) من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث (21.6%) من إجمالى العينة المبحوثة.

2. **توزيع افراد العينة حسب العمر:**

جدول رقم (4-5) التوزيع التكرارى لأفراد العينة وفق العمر

العمر	العدد	النسبة%
30-40 سنة	20	16
41 سنة فاكثر	105	84
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

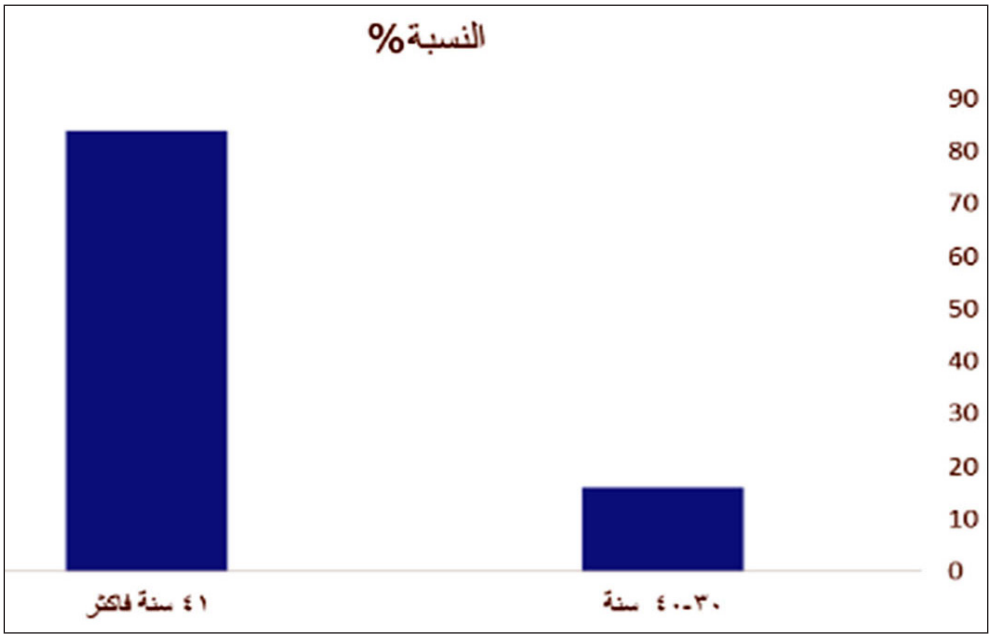

الشكل (2-5) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق العمر

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

يتضح من الجدول والشكل أن معظم أفراد العينة أعمارهم 41 سنة فأكثر، حيث بلغت نسبتهم (84%) فيما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة حوالي (16%) من إجمالي العينة المبحوثة.

3. توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول (5-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
دبلوم	14	11.2
بكالوريوس	40	32.0
ماجستير	39	31.2
دكتواره	32	25.6
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

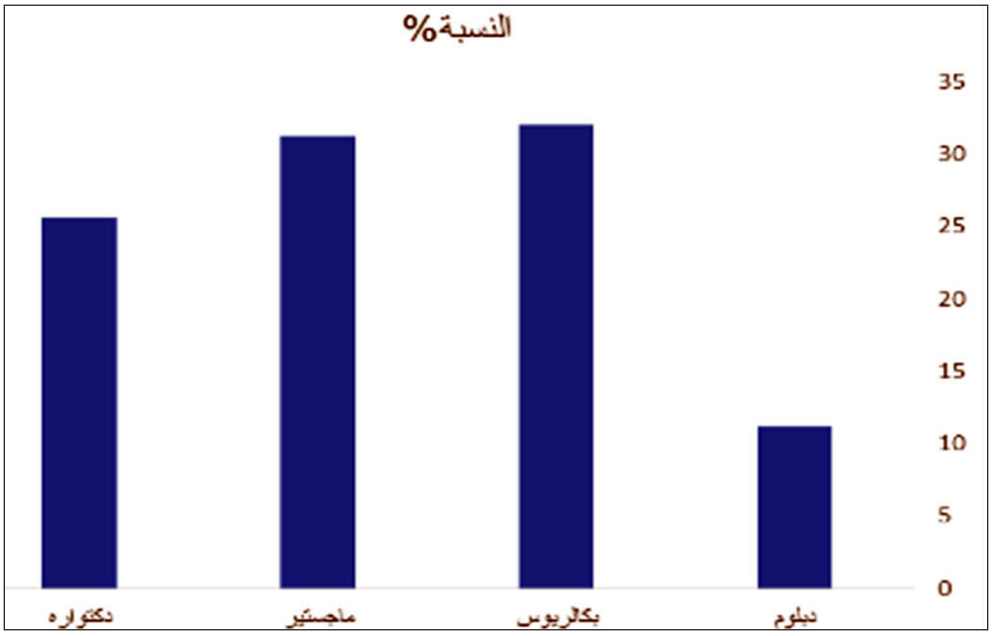

الشكل (3-5) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة وفق للمؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة 2023 م

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة مؤهلهم الأكاديمي فوق الجامعي حيث بلغ عددهم (71) فردًا ويشكلون ما نسبته (56.8%)، يليهم الذين يحملون مؤهل البكالوريوس بعدد (40) فردًا بنسبة (32.0%)، فيما بلغ عدد الذين مؤهلهم الدبلوم (14) أفراد وبنسبة (11.2%).

4. توزيع افراد العينة حسب جهة الأداء المهني:

جدول رقم (6-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير جهة الأداء المهني

جهة الأداء المهني	العدد	النسبة%
الاخبار والبرامج السياسية بالاذاعة	76	60.8
برامج الاذاعة	25	20.0
برامج التلفزيون	24	19.2
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة 2023م

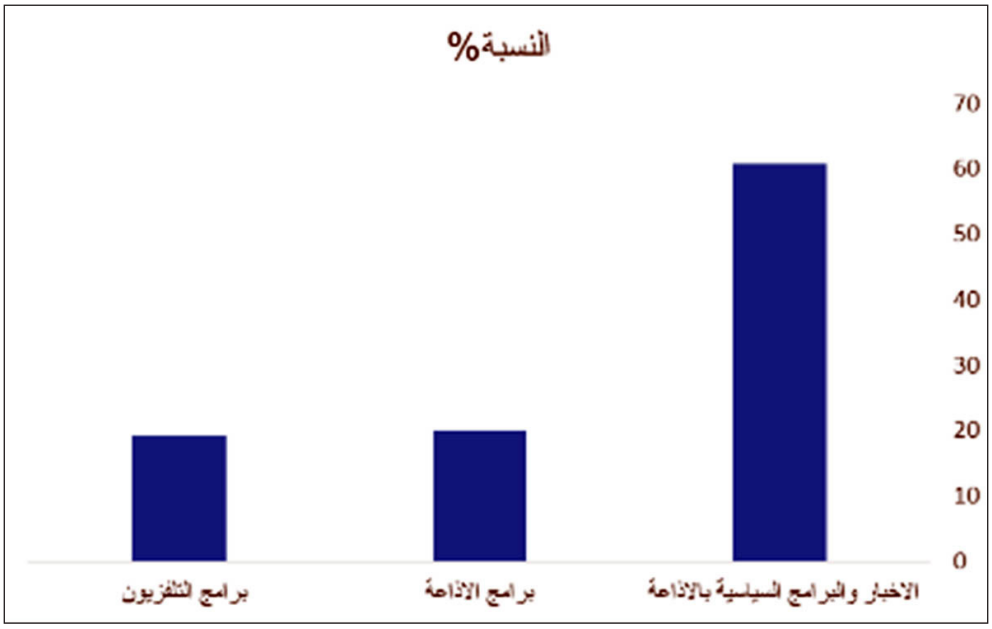

الشكل (4-5) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة لجهة الأداء المهني

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة 2023 م

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة كانوا من إدارة الأخبار والبرامج السياسية بالإذاعة السودانية حيث بلغ عددهم (76) فردًا ويشكلون نسبة (60.8%) ويليهم الذين يعملوا في برامج الإذاعة، حيث بلغ عددهم (25) فردًا ويشكلون نسبة (20.0%)، فيما بلغ عدد الذين يعملون في برامج التلفزيون (24) فردًا وبنسبة (19.2%).

5. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

جدول رقم (5-7) التوزيع التكرارى لأفراد العينة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة٪
صحفي	65	52.0
إداري بالإذاعة	20	16.0
أداري بالتلفزيون	12	9.6

مذيع	10	8.0
خبير إعلامي عسكري	7	5.6
خبير إعلامي سياسي	11	8.8
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الإستبانة 2023 م

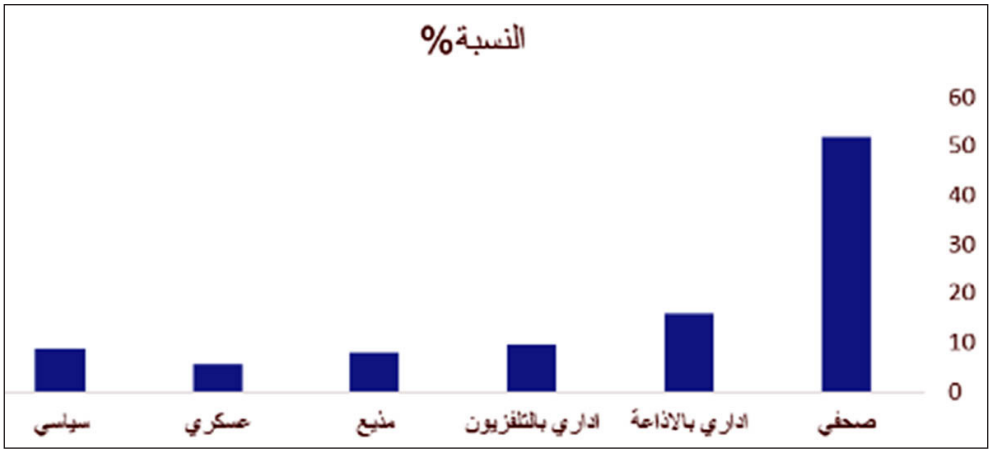

الشكل (5-5) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة للمسمى الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة 2023 م

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة كانوا من الصحفيين حيث بلغ عددهم (65) فردًا ويشكلون نسبة (52.0%) ويليهم الإداريين والمذيعين بالاذاعة والتلفزيون حيث بلغ عددهم (42) فردًا ويشكلون نسبة (33.6%)، فيما بلغ عدد السياسيين والعسكريين (18) فردًا وبنسبة (14.4%).

6. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (8-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 10 سنوات	10	8.0
11-20 سنة	31	24.8
أكثر من 20 سنة	84	67.2
المجموع	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

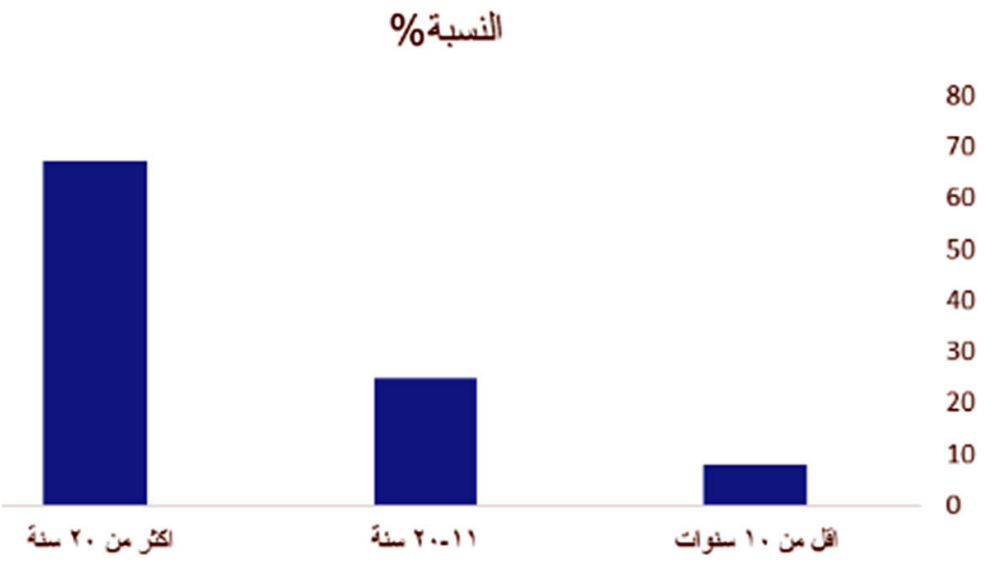

الشكل (6-5) التوزيع التكراري لأفراد الدراسة حسب سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذين خبرتهم تجاوزت 20 سنة حيث بلغ عددهم (84) فردًا ويشكلون نسبة (67.2%) ويليهم الذين خبرتهم تتراوح بين 11-20 سنة حيث بلغ عددهم (31) فردًا ويشكلون نسبة (24.8%)، فيما بلغ عدد الذين تقل خبرتهم العملية عن 10 سنوات (10) أفراد وبنسبة (8%).

رابعا»: أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض، تمَّ استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

6. **إجراء اختبار الثبات** (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام « معامل الفا كرونباخ» (Cronbach,s Alpha).

7. **أساليب الإحصاء الوصفي:** وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية، تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (العمر والنوع والمؤهل العلمي وجهة العمل المهني والوظيفة وسنوات الخبرة)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حده، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت فى إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابى. كذلك حساب المتوسط المرجع لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.

8. **أساليب الإحصاء الاستدلالية:** وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام اختبار (مربع كاي)، وتم استخدام هدا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة (مربع كاي) عند مستوى معنوية أقل من 5% يدل ذلك على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية. أما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% يدل ذلك على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

تحليل البيانات واختبار الفروق في الاستجابة:

يشتمل هذا الجزء على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض البحث وذلك وفقًا للخطوات التالية:

(1) التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على محاور الدراسة:

وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الاستبيان.

(2) التحليل الإحصائي لعبارات محاور الاستبيان:

وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الاستبيان لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

(3) اختبار الفروق (اختبار $\chi 2$):

ولاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين بمحاور الدراسة المختلفة.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

المحور الأول: الأسئلة المغلقة

أولًا: التوزيع التكرارى لعبارات محور الأسئلة المغلقة

يوضح الجدول التالي توزيع التكراري لعبارات محور الأسئلة المغلقة

الجدول (9-5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الأسئلة المغلقة:

م	العبارة	الوصف	الخيارات				
			أوافق تمامًا	أوافق	لا علم لي	لا أوافق	لا أوافق مطلقًا
1	ليس للأنظمة السياسية في السودان سياسات إعلامية واضحة ومحددة.	العدد	33	40	11	33	8
		النسبة%	26.4	32.0	8.8	26.4	6.4
2	تقلبات الأنظمة السياسية لها انعكاسات سالبة على أداء السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون).	العدد	89	30	0	4	2
		النسبة%	71.2	24.0	0.0	3.2	1.6
3	تميزت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان في فترة البحث بعدم وضوح السياسات الإعلامية المكتوبة.	العدد	32	36	21	22	14
		النسبة%	25.6	28.8	16.8	17.6	11.2

م	العبارة	الوصف	الخيارات				
			أوافق تمامًا	أوافق	لا علم لي	لا أوافق	لا أوافق مطلقًا
4	رغم غياب الخطط الاستراتيجية التي تنبثق منها السياسات الإعلامية إلا أن بعض الحكومات المتعاقبة وضعت موجهات تعبر عن مصالحها وتوجهاتها.	العدد	29	45	5	56	0
		النسبة%	23.2	36.0	4.0	36.8	0.0
5	أفرزت العديد من الحكومات المتعاقبة الكثير من التناقضات في العلاقة بين الحكومات والإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بحرية الإعلام وحقوق التعبير.	العدد	71	40	9	5	0
		النسبة%	56.8	32.0	7.2	4.0	0.0
6	يتأثر السلوك المهني للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية للأنظمة الحاكمة.	العدد	67	46	6	6	0
		النسبة%	53.6	36.8	4.8	4.8	0.0
7	للنظام الحاكم طرائق متعددة في تبليغ سياساته للأجهزة الإعلامية.	العدد	51	53	14	7	0
		النسبة%	40.8	42.4	11.2	5.6	0.0
8	تتأثر السياسات الإعلامية للراديو والتلفزيون بتغير نظام الحكم	العدد	60	54	6	5	0
		النسبة%	48.0	43.2	4.8	4.0	0.0
9	إذا وظف الجهاز الإعلامي الخطط الاستراتيجية المنبثقة منها السياسات الإعلامية والتحريرية فسوف تتحقق أهداف الدولة الكلية.	العدد	63	42	11	9	0
		النسبة%	50.4	33.6	8.8	7.2	0.0

م	العبارة	الوصف	الخيارات				
			أوافق تمامًا	أوافق	لا علم لي	لا أوافق	لا أوافق مطلقًا
10	كثرة تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان كان أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئت من أجلها الراديو والتلفزيون.	العدد	60	56	4	5	0
		النسبة%	48.0	44.8	3.2	4.0	0.0
11	ساهم تقلب الأنظمة السياسية في إعادة الهيكلة الإدارية للإذاعة الأمر الذي انعكس سلبًا على وضع سياسات إعلامية فعالة.	العدد	53	47	14	7	4
		النسبة%	42.4	37.6	11.2	5.6	3.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن أفراد العينة يوافقون على أن ليس للأنظمة السياسية في السودان سياسات إعلامية واضحة ومحددة بلغت نسبتهم (58.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (32.8%)، أما نسبة المحايدين (8.8%).
2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تقلبات الأنظمة السياسية لها انعكاسات سالبة على أداء السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون). حيث بلغت نسبتهم (95.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.8%).
3. أن أفراد العينة يوافقون على أن الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان في فترة البحث تميزت بعدم وضوح السياسات الإعلامية المكتوبة بلغت نسبتهم (54.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (28.8%)، أما نسبة المحايدين (16.8%).
4. أن أفراد العينة يوافقون على رغم غياب الخطط الاستراتيجية التي تنبثق منها السياسات الإعلامية إلا أن بعض الحكومات المتعاقبة وضعت موجهات تعبر عن مصالحها وتوجهاتها بلغت نسبتهم (59.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (36.8%)، أما نسبة المحايدين (4.0 بلغت %).

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه أفرزت العديد من الحكومات المتعاقبة الكثير من التناقضات في العلاقة بين الحكومات والإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بحرية الإعلام وحقوق التعبير حيث نسبتهم (88.8%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4%)، أما نسبة المحايدين (7.2%).

6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه يتأثر السلوك المهني للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية للأنظمة الحاكمة حيث بلغت نسبتهم (90.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.8%)، أما نسبة المحايدين (4.8%).

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن للنظام الحاكم طرائق متعددة في تبليغ سياساته للأجهزة الإعلامية حيث بلغت نسبتهم (83.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.6%)، أما نسبة المحايدين (11.2%).

8. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه تتأثر السياسات الإعلامية للراديو والتلفزيون بتغير نظام الحكم حيث بلغت نسبتهم (91.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.0%)، أما نسبة المحايدين (4.8%).

9. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه إذا وظف الجهاز الإعلامي الخطط الاستراتيجية المنبثقة منها السياسات الإعلامية والتحريرية فسوف تتحقق أهداف الدولة الكلية حيث بلغت نسبتهم (84.0%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.2%)، أما نسبة المحايدين (8.8%).

10. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن كثرة تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان كان أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئت من أجلها الراديو والتلفزيون حيث بلغت نسبتهم (92.8%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4%)، أما نسبة المحايدين (3.2%).

11. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه ساهم تقلب الأنظمة السياسية في إعادة الهيكلة الإدارية للإذاعة الأمر الذي انعكس سلبًا على وضع سياسات إعلامية فعالة بلغت نسبتهم (80%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.8%)، أما نسبة المحايدين (11.2%).

ثانيًا: الاحصاءات الوصفية لعبارات محور الأسئلة المغلقة:

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات الاستبيان وترتيبها وفقًا لإجابات المستقصي منهم.

جدول (10-5) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور

العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الدلالة	الترتيب
ليس للأنظمة السياسية في السودان سياسات إعلامية واضحة ومحددة.	3.46	1.304	أوافق	10
تقلبات الأنظمة السياسية لها انعكاسات سالبة على أداء السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون).	4.60	0.793	أوافق	1
تميزت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان في فترة البحث بعدم وضوح السياسات الإعلامية المكتوبة.	3.40	1.338	أوافق	11
رغم غياب الخطط الاستراتيجية التي تنبثق منها السياسات الإعلامية إلا أن بعض الحكومات المتعاقبة وضعت موجهات تعبر عن مصالحها وتوجهاتها.	3.46	1.208	أوافق	9
أفرزت العديد من الحكومات المتعاقبة الكثير من التناقضات في العلاقة بين الحكومات والإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بحرية الإعلام وحقوق التعبير.	4.42	0.795	أوافق	2
يتأثر السلوك المهني للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية للأنظمة الحاكمة.	4.39	0.792	اوافق	3
للنظام الحاكم طرائق متعددة في تبليغ سياساتة للأجهزة الإعلامية.	4.18	0.846	أوافق	7

العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الدلالة	الترتيب
تتأثر السياسات الإعلامية للراديو والتلفزيون بتغير نظام الحكم.	4.35	0.754	أوافق	5
إذا وظف الجهاز الإعلامي الخطة الاستراتيجية المنبثقة منها السياسات الإعلامية والتحريرية فسوف تتحقق أهداف الدولة الكلية.	4.27	0.901	أوافق	6
كثرة تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان كان أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئت من أجلها الراديو والتلفزيون .	4.37	0.735	أوافق	4
ساهم تقلب الأنظمة السياسية في إعادة الهيكلة الإدارية للإذاعة الأمر الذي انعكس سلبًا على وضع سياسات إعلامية فعالة.	4.10	1.023	أوافق	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تحليل بيانات الاستبانة2023 م

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

أهم عبارة من عبارات محور**(الأسئلة المغلقة)** من وجهة نظر أفراد العينة من حيث ارتفاع نسبة الموافقة هي **(تقلبات الأنظمة السياسية لها انعكاسات سالبة على أداء السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)** حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.6) بانحراف معياري (0.793)، **تأتي بعدها مباشرة عبارة (أفرزت العديد من الحكومات المتعاقبة الكثير من التناقضات في العلاقة بين الحكومات والإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بحرية الإعلام وحقوق التعبير)** حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.42) بانحراف معياري (0.795)، **ثم عبارة (يتأثر السلوك المهني للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية للأنظمة الحاكمة)** حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.42) بانحراف

معيـــاري (0.795)، **أمـــا أقـــل عبـــارة أهميـــة مـــن عبـــارات المحـــور مـــن وجهـــة نظـــر أفـــراد العينـــة مـــن حيـــث انخفـــاض نســـبة الموافقـــة هـــي (تميـــزت الأنظمـــة السياســـية التـــي تعاقبـــت عـــلى حكـــم الســـودان في فـــترة البحـــث بعـــدم وضـــوح السياســـات الإعلاميـــة المكتوبـــة)** حيـــث بلـــغ متوســـط إجابـــات أفـــراد العينـــة عـــلى العبـــارة (3.4) بانحـــراف معيـــاري (1.338)، **تأتـــي بعدهـــا مبـــاشرة عبـــارة (ليـــس للأنظمـــة السياســـية في الســـودان سياســـات إعلاميـــة واضحـــة ومحـــددة)** حيـــث بلـــغ متوســـط إجابـــات أفـــراد العينـــة عـــلى العبـــارة (3.46) بانحـــراف معيـــاري (1.304)، **ثـــم عبـــارة (رغـــم غيـــاب الخطـــط الاســـتراتيجية التـــي تنبثـــق منهـــا السياســـات الإعلاميـــة إلا أن بعـــض الحكومـــات المتعاقبـــة وضعـــت موجهـــات تعـــبر عـــن مصالحهـــا وتوجهاتهـــا)** حيـــث بلـــغ متوســـط إجابـــات أفـــراد العينـــة عـــلى العبـــارة (3.46) بانحـــراف معيـــاري (1.208).

يتضـــح ممـــا ســـبق أن عـــدم اســـتقرار الحكومـــات في الســـودان انعكـــس عـــلى عـــدم وضـــع خطـــط اســـتراتيجية قوميـــة شـــاملة تنبثـــق منهـــا السياســـات الإعلاميـــة، فالحكومـــات اتضـــح أنهـــا مشـــغولة بتمكينهـــا سياســـيًا فلـــم تـــولِ أمـــر السياســـات أهميـــة، واعتـــبرت أن الإذاعـــة والتلفزيـــون أداة مـــن الأدوات التـــي تســـتفيد منهـــا ومنـــبر مـــن المنابـــر التـــي مـــن خلالـــه يمكـــن أن توصـــل رســـالتها للجمهـــور، وهـــذا يظهـــر عـــدم اهتمـــام الحكومـــات بوضـــع الخطـــط الاســـتراتيجية والسياســـات الإعلاميـــة، ومـــن هنـــا نجـــد أن العاملـــين بالإذاعـــة والتلفزيـــون ورغـــم أنهـــم شركاء في وضـــع السياســـات الإعلاميـــة كمـــا تقـــول التجـــارب والدراســـات العلميـــة بمشـــاركة الأجهـــزة العليـــا للدولـــة، إلا أنهـــم لـــم يهتمـــوا بوضعهـــا وإنمـــا كانـــت اهتماماتهـــم بمســـاير الحكومـــات التـــي اســـتولت عـــلى الحكـــم، وبالتـــالي أشـــارت بيانـــات المبحوثـــين أن السياســـات العامـــة كانـــت تأتيهـــم مـــن خـــلال موجهـــات العمـــل والشـــخصيات المشرفـــة عـــلى أداء الإذاعـــة والتلفزيـــون والمكلفـــة مـــن الحكومـــة الحاكمـــة، وكانـــت تأتيهـــم معظـــم هـــذه الموجهـــات شـــفاهةً وليســـت مكتوبـــة، غـــير أن الباحـــث لاحـــظ أن الحكومـــات العســـكرية رغـــم اهتمامهـــا بالإعـــالام خاصـــة الإذاعـــة (الراديـــو والتلفزيـــون) وذلـــك مـــن خـــلال احتلالهـــا ووضـــع اليـــد عليهـــا ضمـــن القيـــادة العامـــة لاحـــظ أنهـــا تصـــدر موجهـــات للعمـــل الإعلامـــي في البيـــان الأول.

رابعًا: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرض الأول:

نص الفرض الأول للدراسة على أنه: « توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول عبارات الاستبيان تعزي لمتغير النوع»

جدول (11-5) اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير النوع

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
النوع	ذكر	4.13	0.320
	أنثى	3.87	0.930

يشير الجدول السابق إلى وجود اختلاف في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لأفراد عينة الدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية، سنستخدم تحليل التباين ANOVA كما يلي :

جدول (12-5) اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير النوع

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
0.764	0.764	1	0.977	0.465

من بيانات الجدول السابق نجد أنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير النوع وذلك لأن مستوي المعنوية لاختبار F، أكبر من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وعدم جود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبانة المغلقة بمتغير (النوع)، مما يعني عدم تحقق الفرضية الأولي أي لا يوجد أثر معنوي للنوع في الاستجابة لأسئلة الاستمارة المغلقة.

اتضح للباحث من خلال النتيجة السابقة أن العمل الإذاعي بشقيه المسموع والمرئي تكافئت فيه عناصر النوع، وباتوا يشتركون جميعًا في أداء الرسالة الإذاعية، وهو ما يظهر التأهيل العالي للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون)

الفـرض الثانـي: « توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيـة في أراء أفـراد العينـة حـول عبـارات الاسـتبيان تعـزي لمتغـير العمـر»

جدول (13-5) اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير العمر

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
العمر	اقل من 30 سنة	3.16	0.673
	30 – 40 سنة	4.55	0.234
	41 سنة فاكثر	2.67	0.885

يشـير الجـدول السـابق إلى وجـود اختـلاف في المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة، لأفـراد عينـة الدراسـة، ولمعرفـة مـا إذا كانـت هنالـك فـروق ذات دلالـة إحصائيـة، سنسـتخدم تحليـل التبايـن ANOVA كمـا يـلي :

جدول (14-5) اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير العمر

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الاحصائية
1.654	0.827	2	1.13	0.201

مـن بيانـات الجـدول السـابق نجـد أنـه لا توجـد فروقـات معنويـة ذات دلالـة إحصائيـة في اسـتجابة أفـراد العينـة وفقًـا لمتغـير العمـر وذلـك لأن مسـتوي المعنويـة لاختبـار F، أكـبر مـن قيمـة مسـتوي المعنويـة (5%) وعليـه فـإن ذلـك يشـير إلى وعـدم جـود فـروق ذات دلالـة إحصائيـة وعنـد مسـتوى (5%) بـين متوسـطات اسـتجابة أفـراد عينـة الدراسـة حـول أسـئلة الاسـتبانة المغلقـة بمتغـير (العمـر)، ممـا يعنـي عـدم تحقـق الفرضيـة الثانيـة أي لا يوجـد أثـر معنـوي للعمـر في الاسـتجابة لأسـئلة الاسـتمارة المغلقـة.

ويعـزو الباحـث هـذه النتيجـة إلى أن غيـاب السياسـات الإعلاميـة المكتوبـة والاقتصـار عـلى الموجهـات الشـفهية جعـل مـن الأراء غـير متاينيـة فـلا يوجـد مـن وجهـة نظرهـم وضعًـا إعلاميًـا يمثـل الرسـالة الإعلاميـة، وهـو مـا وحـد شـعور الجميـع وأرائهـم حـول عبـارات الاسـتبيان بغـض النظـر عـن أعمارهـم.

الفــرض الثالــث: «توجــد فــروق ذات دلالــة إحصائيــة في آراء أفــراد العينــة حــول عبــارات الاســتبيان تعــزي لمتغــير المســتوي التعليمــي»

جدول (15-5) اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير المستوي التعليمي

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
المستوي التعليمي	دبلوم	2.16	0.679
	بكالوريوس	4.23	0.452
	ماجستير	3.95	0.664
	دكتواره	3.43	0.553

يشــير الجــدول الســابق إلى وجــود اختــلاف في المتوســطات الحســابية والانحرافــات المعياريــة، لأفــراد عينــة الدراســة، ولمعرفــة مــا إذا كانــت هنالــك فــروق ذات دلالــة إحصائيــة، سنســتخدم تحليــل التبايــن ANOVA كمــا يــلي :

جدول (16-5) اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير المستوي التعليمي

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الاحصائية
33.16	11.052	3	6.12	0.034

مــن بيانــات الجــدول الســابق نجــد أنــه هنالــك فروقــات معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة في اســتجابة أفــراد العينــة وفقًــا لمتغــير المســتوي التعليمــي لصالــح حملــة البكالوريــوس والماجســتير والدكتــوراه وذلــك لأن مســتوى المعنويــة لاختبــار F، أقــل مــن قيمــة مســتوى المعنويــة (5%) وعليــه فــإن ذلــك يشــير إلى وجــود فــروق ذات دلالــة إحصائيــة وعنــد مســتوى (5%) بــين متوســطات اســتجابة أفــراد عينــة الدراســة حــول أســئلة الاســتبانة المغلقــة لمتغير(المســتوي التعليمــي)، ممــا يعنــي تحقــق الفرضيــة الثالثــة أي يوجــد أثــر معنــوي للمســتويات التعليميــة في الاســتجابة لأســئلة الاســتمارة المغلقــة.

ويعــزو الباحــث هــذه النتيجــة إلى المســتوى الفكــري والنضــج المعــرفي المتميــز لحامــلي درجــة البكالوريــوس والماجســتير والدكتــوراه وهــو مــا جعــل الفــوارق في الآراء لصالحهــم.

الفــرض الرابــع: « توجــد فــروق ذات دلالــة إحصائيــة في آراء أفــراد العينــة حــول عبــارات الاســتبيان تعــزي لمتغــير جهــة الأداء المهنــي»

جدول (17-5) اختبار الفروق للعبارات وفقا لمتغير جهة الأداء المهني

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
جهة الأداء المهني	الأخبار والبرامج السياسية بالإذاعة	4.85	0.121
	برامج الإذاعة	2.72	0.655
	برامج التلفزيون	2.64	0.667

يشــير الجــدول الســابق إلى وجــود اختــلاف في المتوســطات الحســابية والإنحرافــات المعياريــة، لأفــراد عينــة الدراســة، ولمعرفــة مــا إذا كانــت هنالــك فــروق ذات دلالــة إحصائيــة، سنســتخدم تحليــل التبايــن ANOVA كمــا يــلي :

جدول (18-5) اختبار تحليل التبيان وفقا لمتغير جهة الأداء المهني

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الاحصائية
25.14	12.07	2	6.95	0.021

مــن بيانــات الجــدول الســابق نجــد أنــه هنالــك فروقــات معنويــة ذات دلالــة إحصائية في اســتجابة أفــراد العينــة وفقًــا لمتغــير جهــة الأداء المهنــي لصالــح العاملــين في الأخبار والبرامــج السياســية وذلــك لأن مســتوي المعنويــة لاختبــار F أقــل مــن قيمــة مســتوي المعنويــة (5%) وعليــه فــإن ذلــك يشــير إلى وجــود فــروق ذات دلالــة إحصائيــة وعنــد مســتوى (5%) بــين متوســطات اســتجابة أفــراد عينــة الدراســة حــول أســئلة الاســتبانة المغلقــة لمتغــير (جهــة الأداء المهنــي)، ممــا يعنــي تحقــق الفرضيــة الرابعــة أي يوجــد أثــر معنــوي للمســتويات في الاســتجابة لأســئلة الاســتمارة المغلقــة.

ويعــزو الباحــث هــذه النتيجــة إلى أن العاملــين في الأخبــار والبرامــج السياســية بالإذاعة هــم الأقــرب للموجهــات الإعلاميــة التــي كانــت تعطــى شــفاهيةً مــن قبــل المــدراء، عــلى عكــس العاملــين في البرامــج الذيــن ينصــب اهتمامهــم الأكــبر عــلى تقيــدم البرامج الترفيهيــة والثقافيــة والاجتماعيــة والمنوعــات.

الفرض الخامس: « توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول عبارات الاستبيان تعزي لمتغير الوظيفة»

جدول (19-5) اختبار الفروق للعبارات وفقا لمتغير الوظيفة

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
الوظيفة	صحفي	2.85	0.231
	إداري بالإذاعة	2.45	0.337
	إداري بالتلفزيون	2.51	0.445
	مذيع	2.30	0.772
	خبير إعلامي عسكري	4.43	0.102
	خبير إعلامي سياسي	3.97	0.137

يشير الجدول السابق إلى وجود اختلاف في المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، لأفراد عينة الدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية، سنستخدم تحليل التباين ANOVA كما يلي :

جدول (20-5) اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير الوظيفة

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
36.46	7.29	5	6.25	0.035

من بيانات الجدول السابق نجد أنه هنالك فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير الوظيفة لصالح خبراء الإعلام العسكري والسياسي وذلك لأن مستوي المعنوية لاختبار F، أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبانة المغلقة لمتغير(الوظيفة)، مما يعني تحقق الفرضية الخامسة أي يوجد أثر معنوي للمستويات المسمى الوظيفي في الاستجابة لأسئلة الاستمارة المغلقة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنَّ خبراء الإعلام العسكري والسياسي هم الأقرب لصناع القرار السياسي الذي سيلقي بظلاله على الإعلام والسياسات الإعلامية.

الفـرض الســادس: « توجـد فـروق ذات دلالــة إحصائيــة في آراء أفــراد العينــة حــول عبــارات الاســتبيان تعــزي لمتغــير ســنوات الخــبرة»

جدول (21-5) اختبار الفروق للعبارات وفقًا لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
الوظيفة	أقل من 10 سنوات	2.85	0.341
	11-20 سنة	4.65	0.110
	أكثر من 20 سنة	4.80	0.101

يشــير الجــدول الســابق إلى وجــود اختــلاف في المتوســطات الحســابية والانحرافــات المعياريــة، لأفــراد عينــة الدراســة، ولمعرفــة مــا إذا كانــت هنالــك فــروق ذات دلالــة إحصائيــة، سنســتخدم تحليــل التبايــن ANOVA كمــا يــلي :

الجدول (22-5) اختبار تحليل التبيان وفقًا لمتغير سنوات الخبرة

مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
18.42	9.21	2	8.85	0.003

مــن بيانــات الجــدول الســابق نجــد أنــه هنالــك فروقــات معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة في اســتجابة أفــراد العينــة وفقًــا لمتغــير ســنوات الخــبرة لصالــح الذيــن خبرتهــم أكثــر مــن 11 ســنة وذلــك لأن مســتوي المعنويــة لاختبــار F، أقــل مــن قيمــة مســتوي المعنويــة (5%) وعليــه فــإن ذلــك يشــير إلى وجــود فــروق ذات دلالــة إحصائيــة وعنــد مســتوى (5%) بــين متوســطات اســتجابة أفــراد عينــة الدراســة حــول أســئلة الاســتبانة المغلقــة لمتغــير (ســنوات الخــبرة)، ممــا يعنــي تحقــق الفرضيــة الســادســة؛ أي يوجــد أثــر معنــوي للمســتويات ســنوات الخــبرة في الاســتجابة لأســئلة الاســتمارة المغلقــة.

ويعــزو الباحــث هــذه النتيجــة إلى أن طــول الخــبرة تعكــس معايشــة المبحوثــين لأكثــر مــن نظــام ســياسي، وهــو مــا جعــل تقديرهــم للأمــور أكثــر نضجًــا ودرايــة بتأثــر السياســات الإعلاميــة بتقلبــات الأنظمــة السياســية المتعاقبــة في الســودان.

المحور الثاني: الأسئلة المفتوحة:

فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة التي أجاب عليها المبحوثين كانت أجاباتهم على السؤال الأول والذي جاء يحمل النص التالي:

ما نوع الموجهات الإعلامية التي تصدرها الأنظمة السياسية التي تقلدت السلطة في السودان؟

جاءت إجاباتهم متصفة على أن السياسات التي تصدرها السلطة الحاكمة تأتي لتخدم سياساتها في الحكم وأن اختلفت التعبيرات، فمنهم من قال أنها عبارة عن موجهات تخدم سياسة النظام الحكام وأنها سياسات إعلامية تعبر عن النظام الحاكم. وأنها سياسات إعلامية تخدم أهداف وبرامج النظام الحاكم. ورأى البعض أن السياسات الإعلامية تلك تصدر شفاهة وغير مكتوبة وليست مستدامة وفي الأغلب الأعم تصدر تلك السياسات الإعلامية بصورة مزاجية وتعتمد على وزير الإعلام والمسؤول الإعلامي في الحزب الحاكم، وانها لا تخضع للدراسة ومشاورة أهل الاختصاص.

وفي إجاباتهم على السؤال الثاني والذي طلب الإجابة حول، إلى أي مدى تأثرت السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) بتقلبات الأنظمة السياسية؟

كانت إجابات المبحوثين وبإجماع كبير، أن السياسات الإعلامية تتأثر تأثيرًا كبيرًا بتقلبات الأنظمة السياسة التي حكمت السودان وانعكاس ذلك على السياسات الإعلامية والتحريرية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)، وذلك لأنها إلى حد كبير مرتبطة بالنظام الحاكم والذي يدير الأذاعة (الراديو والتلفزيون) وكانت إجابات المبحوثين وتبرراتهم على ذلك التأثير من خلال اختباره للكفاءة الإعلامية وتعني أصحاب الولاء للنظام دون الإلتفات للكفاءة المهنية والإدارية، مما ينتج عنه ضعف الأداء في محتوى الرسالة الإذاعة ومحتوى البرامج. وأجاب المبحوثين بشأن تأثر السياسات الإعلامية على الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، بات الإعلام في عهدها إعلام سلطة وليس إعلام دولة وهذا ينعكس على برامج الإذاعة (الراديو والتلفزيون) بحيث تصبح برامج سلطة وليست برامج مجتمع. وبالتالي تحيد عن دورها بدلًا أن تصبح إذاعة دولة تصب إذاعة (راديو وتلفزيون) السلطة الحاكمة. وأضاف المبحوثون أن ذلك وغيره صرف جمهور

المتلقين (المستعمين والمشاهدين في متابعة برامج الإذاعة (الراديو والتلفزيون) وصرفهم لمتابعة أخبار بلادهم من إذاعات وقنوات خارجية. ووصف عدد من المبحوثين واقع وإداء الإذاعة (الراديو والتلفزيون) بأنها على دين الحكومة الحاكمة.

وحول إجاباتهم عن نوع السياسات الإعلامية للأنظمة التي حكمت السودان؟:

كانت إجابات المبحوثين بأنها سياسات مقيدة للإعلام وبصورة واضحة، إضافة إلى أنها سياسات متقلبة، وغير مستقرة، فأحيانًا تصدر في شكل موجهات، وأخرى سياسات شفاهية، وأخرى مكتوبة، وأن كل من يخالف تلك السياسات أيًا كان نوعها يتم حظر كل من يخالف تلك الموجهات أو السياسات. وأجاب عدد من البحوثين بأن السياسات الإعلامية اختلفت في ظل الأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية من حيث الحريات والرقابة والرقابة القبلية والبعدية مما انعكس ذلك على أداء وبرامج الإذاعة (الراديو والتلفزيون).

يبدو أن المبحوثين أجمعوا في إجاباتهم على هذا السؤال بقولهم أنهم لا يعرفون سياسة إعلامية واضحة بعد الاستقلال، لكنها ظلت سلطوية في العهود كافة، ودللوا على ذلك بأن قانون الصحافة الذي وضع سنة 1930م في عهد المستعمر بقي حتى السبعينيات، وإن السياسات الإعلامية في ذلك القانون وفي عهد الحكومات الوطنية اعتمدت على الوضع السياسي الحاكم، وفي أحيانًا كثيرة لم توضع أي خطة أو أي موجهات أو سياسات إعلامية بالمعنى المتعارف عليه. وإن كل الذي كان يتم عبارة عن عمل مؤقت يتم حسب الطلب السياسي الحاجة كسند أعلامي.

وعلق أكثر من خمسين في المائة من المبحوثين بأن السياسات الإعلامية منذ استقلال السودان وحتى تاريخ البحث 2019م. توزعت في تلك الحقب ما بين الرضوخ للحاكم الشمولي وإعلام مفتوح والديمقراطية، ورأى عدد من المبحوثين أن فترات الحكم الديمقراطي في السودان كانت قصيرة، وبالتالي يصعب الحكم عليها بدقة، كما يرون أن فترات الحكم العسكري الذي صحبته أيدلوجية مثل حكم نميري مع الشيوعيين أو حكم البشير مع الإسلاميين تتميز بالترويج للقيم والمبادئ الأيدولوجية التي ينطلق منها نظام الحكم وكل ذلك انعكس على أداء برامج الإذاعة (الراديو والتلفزيون) فبدلًا من أن تصبح الإذاعة إذاعة

مجتمع ودولة تصبح ذاعة تبث برامجها مسايرة لخطة النظام الحاكم، بل ومروجة لأفكاره وأن جميع البرامج السياسية والثقافية والاقتصادية تحقق أهدافه الكلية.

وأشار عدد من المبحوثين إلى أن عدم الاستقرار السياسي في السودان انعكس ذلك على عدم وجود سياسة إعلامية تقوم على استراتيجية قومية للبلاد وتصمد وتكون مستمرة في خدمة البلاد رغم تغير النظام الحاكم. وأن تقلبات تلك الأنظمة السياسية في حكم السودان انعكس سلبًا على السياسات الإعلامية والأداء الإعلامي والإداري خاصة.

بشأن إجابات الباحثين حول السياسات الإعلامية التي أنتجتها الإذاعة (الراديو والتلفزيون) في فترة الحكم المتعاقبة على السودان؟

توصل المبحوثون إلى اتفاق بأنها لم تخرج عن خط النظام الحاكم. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك خطوط عليا متفق عليها مثل القيم السودانية التي تعمل عليها الإذاعة مثل التماسك الاجتماعي والاعتزاز بالشخصية السودانية والقيم الوطنية التي بقيت محط اهتمام البرامجيين في الإذاعة (الراديو والتلفزيون). وأجمع الباحثون في إجاباتهم على أن كل نظام حكم في السودان لديه سياسات إعلامية تتماشى مع النظام الحاكم أو الحزب الحاكم وأحيانًا مع وزير الإعلام (بطابع سلطوي). وعلى الرغم من ذلك، إذا تم الالتزام بتعزيز التماسك المجتمعي وعدم إثارة الانقسامات والتوترات، أوضح عدد من الباحثين أن الإذاعة (الراديو والتلفزيون) لم تصدر لها سياسات إعلامية مكتوبة، ولكنها تلقت توجيهات من وزير الإعلام وأحيانًا من مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. واستنادًا إلى توجهات الأنظمة الحاكمة، تحدد هذه التوجيهات الخط الذي يتبعه الأخبار وإنتاج البرامج الإذاعية من قِبل الإدارات المختلفة.

وحول إجابات المبحوثين حول تأثير الأنظمة السياسية على الجهاز الإداري للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في فترات الحكم المتعاقبة على السودان؟:

كان إجماع المبحوثين في إجاباتهم بأنها مؤثرة وبشدة، وذلك بتغير المدير العام للهيئة والهيكل الإداري للأخبار والبرامج مما ينتج عنه ضعف الأداء البرامجي وأن كل نظام حكم يأتي بالمدير الذي ينفذ سياساته وموجهاته دون النظر للكفاءة

والمهنيــة والهيــكل الوظيفــي للخدمــة العامــة وقانونهــا، وفي ظــل غيــاب سياســات إعلاميــة قائمــة عــلى اســتراتيجية قوميــة تشــكل عقيــدة العمــل للإذاعــة يأتــي كل نظــام بالطاقــم الإداري الــذي ينفــذ سياســاته وموجهاتــه التــي يرغــب فيهــا. وأجمــع المبحوثــين أن معظــم المديريــن العامــين للإذاعــة (الراديــو والتلفزيــون) يتــم تعيينهــم مــن خــارج حــوش الإذاعــة والتلفزيــون وأثــر ذلــك ســلبًا حســب رأي المبحوثــين باعتبــار أن المديريــن العامــين الذيــن يعينــون مــن خــارج الراديــو والتلفزيــون مــا إن يتعرفــوا عــلى طبيعــة العمــل ويتفهمــوا العمــل والعاملــين حتــى اســتبدالهم وتعيــين مديريــن جــدد. وهكــذا دور الأجهــزة في حلقــات مفرغــة وينعكــس ذلــك عــلى الأداء والعاملــين وكل ذلــك أربــك العاملــين وأثــر عــلى الأداء المهنــي.

وفيمــا يتعلــق بانعكاســات السياســات الإعلاميــة للأنظمــة السياســية عــلى الســلوك المهنــي للعاملــين في الإذاعــة (الراديــو والتلفزيــون):

أجــاب المبحوثــون بالإجمــاع بأنهــا انعكاســات ســلبية وأنهــا غــير مهنيــة وتســببت في صراعــات بــين العاملــين. وأشــاروا إلى أن تطبيــق كل نظــام لسياســاته الإعلاميــة يكون عائقًــا أمــام العاملــين، خاصــة أصحــاب الكفــاءة. وتســببت انعكاســات السياســة الإعلاميــة عــلى ســلوك العاملــين المهنــي في الخــوف مــن العقــاب الإداري والتشريــد والفصــل مــن الخدمــة، وأثــر ذلــك عــلى أداء العاملــين. وغــاب العمــل الإبداعــي بســبب هــذا الخــوف والتوجــس مــن المســتقبل، كمــا أدى ذلــك إلى تعطيــل وضعــف العمــل التدريبــي وتجاهــل الاحتياجــات الفنيــة بســبب الخــوف. وانقســم العاملــون في الإذاعــة (الراديــو والتلفزيــون) إلى فئــات مواليــة للنظــام الحاكــم وأخــرى معارضــة، بينمــا كانــت الفئــة المحايــدة هــي القلــة، وتضاءلــت بذلــك قــوة الرســالة الإذاعيــة.

وفيمــا يتعلــق بالآليــات التــي يعتمــد عليهــا النظــام الســياسي في إبــداع السياســات الإعلاميــة لمؤسســات الاذاعــة (الراديــو والتلفزيــون)؟:

أجمع المبحثون على أن السياسات الإعلامية تصدر من الوزير المختص (وزير الإعلام)، ويتم تبليغها للمدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، الذي بدوره يبلغها للإدارات العامة للأخبار والبرامج، وتتم إعلام الإدارات الفرعية بتلك السياسات لتنفيذها. وفي بعض الأحيان، يتم توجيه تلك السياسات من خلال لقاءات عامة يعقدها وزير الإعلام ومدير الهيئة العامة مع العاملين. وأجاب بعض المبحثين بأنه لا توجد آليات واضحة لإبلاغهم بالسياسات الإعلامية واستخدامها، وأجاب آخرون بأن تلك الآليات غير واضحة وتتغير حسب كل نظام حاكم.

وحـول نـوع وخصائـص السياسـات الإعلاميـة المتبعـة خـلال فـترات النظـم السياسـية المتعاقبـة في الفـترة 1956م- 2019م، فـترة البحـث؟ :

وأجـاب المبحوثـون أن نـوع تلـك السياسـات يرتبـط بنـوع النظـام الحاكـم، سـواء كان عسـكريًا أو مدنيًـا ديمقراطيًـا. وتتميـز تلـك السياسـات بالرقابـة عـلى الرسـالة الإعلاميـة، وتميـل إلى تأييـد النظـام الحاكـم. كمـا أنهـا متغـيرة ومقيـدة وتتبـع توجيهـات وتعاليـم النظـام الحاكـم، ولا تلبـي تطلعـات المواطـن السـوداني. وتتأرجح تلـك السياسـات بـين المصالـح الوطنيـة وتوطـين أيديولوجيـة النظـام الحاكـم.

وحول أهمية السياسات الإعلامية في تحقيق الأهداف الكلية للدولة

كانـت إجابـات المحوثين متفقة عـلى أن وجود سياسـات إعلامية ثابتة يلعـب دورًا هامًا في تحقيـق أهداف الدولة بشـكل عـام، وأنها تعمـل على حمايـة وتحفيز العاملـين في المجال الإعلامـي للإبـداع والتفـوق. يعتـبر وضع سياسـات إعلاميـة ثابتـة ومتينـة في ظل تغير الأنظمـة الحاكمـة مسـألة مهمـة، حيث تسـاهم في إلهـام طموحـات الجمهـور وتحقيق تطلعاتـه ومعالجـة قضايـاه. يتـم ذلـك مـن خـلال مـزج رأي الحكومـة بـرأي المواطن وتقديـم رسـالة إعلاميـة متوازنـة، مسـتندة إلى المهنيـة والإبـداع الإذاعي، وترسـيخ قيم المواطنـة والانتمـاء الوطني الشـامل. يهـدف ذلك أيضًا إلى جعل وسـائل الإذاعـة (الراديو والتلفزيـون) قـادرة على تحقيـق أهدافها في الإبـداع والرقابـة وتنظيـم الأداء وفقًا لخطة الدولة بشـكل عام.

وحـول الأنظمـة السياسـية التـي تعاقـب عـلى حكـم السـودان والسياسـات الإعلاميـة الأفضـل التـي اتخذتهـا

وبخصـوص عدم الاسـتقرار السـياسي في السـودان، أكـد المبحوثون أنه حـال دون وجود سياسـة إعلاميـة ثابتـة تسـتند إلى برامـج وطنيـة شـاملة، وتعمل عـلى تنمية البـلاد. تم الاتفـاق عـلى أن عدم الاسـتقرار السـياسي وعدم وجود سياسـات إعلامية ثابتة يعد سـمة مميـزة لتلـك الأنظمـة. وأكدت جميـع الأنظمة التـي حكمت السـودان على السـيطرة على وسـائط الإعـلام (الراديـو والتلفزيـون) ومنحهـا أهميـة قصوى، بـدءًا من تعيـين المدير العـام وتغيـير فريـق العمل في إنتـاج البرامـج والأخبـار، وذلك وفقًـا لتوجيهـات النظام الحاكم.

وبشأن إدارة وسائط الإعلام (الراديو والتلفزيون) في فترات التغيرات السياسية، أجاب المبحوثون بأن هذه البرامج والأخبار تعبِّر عن النظام الحاكم وتتغير مع تغير النظام الحاكم.

وفي إجاباتهم حول أهم العوامل التي ينبغي أن تحرص عليها الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، وتقديمها من خلال نظام الحكم الجديد؟ :

أجاب المبحوثون أنها تتفاوت من نظام إلى نظام آخر، وأن سماتها العامة الضعف والبرامج المحلية، وأنها مقيدة بتوجيهات وسياسات النظام الحاكم الجديد، وأحيانًا تكون برامجها ذات مهنية جيدة. وأشار الباحثون إلى ضرورة وضع سياسات إعلامية ثابتة تكون على مستوى الدولة وليس على مستوى النظام الحاكم، وأن تحقق التوازن بين الحكومة والمواطنين.

وبشأن أجوبة المبحثين حول أفضل سياسة إعلامية من وجهة نظرهم، أجاب المبحوثون أن تكون هناك سياسة إعلامية ثابتة تقوم على خطة استراتيجية للبلاد ومصالحها، ولا تتغير بتغير الأنظمة السياسية التي تحكم البلاد.

وحول الطريقة المثلى لوضع سياسات أعلامية مكتوبة للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان؟:

كانت إجابات المبحثين من خلال وضع خطة استراتيجية قومية للبلاد، وأن يشارك الجميع في وضع السياسات الإعلامية وأن تشارك جميع أجهزة الحكم فيها، وتخضع في إجازتها للبرلمان وتصدر لها قوانين، وتضمن ضمن دستور البلاد.

وأخيرًا، قدم عدد من المبحثين مقترحات لوضع سياسات إعلامية عامة للبلاد والإذاعة (الراديو والتلفزيون) بصفة خاصة، مكتوبة، وأن يتم وضع ميثاق الشرف للعمل الإعلامي والإذاعة.

خلاصة نتائج مقابلة الخبراء والاختصاصيين :

أولًا: نتائج محور الأسئلة المغلقة:

1. عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبانة المغلقة تعزي لمتغير النوع.
2. عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الاستبانة المغلقة تعزي لمتغير (العمر)
3. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي لصالح حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.
4. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير جهة الأداء المهني لصالح العاملين في الأخبار والبرامج السياسية.
5. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير الوظيفة لصالح خبراء الإعلام العسكري والسياسي.
6. وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة لصالح الذين خبرتهم أكثر من 11 سنة.

ثانيًا: محور الأسئلة المفتوحة:

1. إنَّ السياسات الإعلامية التي تصدرها السلطة الحاكمة تأتي لتخدم مصالحها.
2. كانت السياسات الإعلامية في السودان تصدر شفهيًا، حيث لم تكن مكتوبة وتعتمد على وزير الإعلام والمسؤول الإعلامي في الحزب الحاكم.
3. تتأثر السياسات الإعلامية بشكل كبير بتقلبات الأنظمة السياسية التي حكمت السودان، وينعكس ذلك على السياسات الإعلامية والتحريرية للإذاعة (الراديو والتلفزيون)؛ نظرًا لارتباطها بشكل كبير بالنظام الحاكم.

4. تتسم السياسات الإعلامية في السودان، التي هي شفهية في معظمها، بأنها سياسات مقيدة للإعلام ومتقلبة وغير مستقرة.

5. كان من يخالف تلك الموجهات الإعلامية يتعرض للمضايقات والمحاسبة والتشهير وغيرها.

6. اختلفت السياسات الإعلامية في ظل الأنظمة الديمقراطية والدكتاتورية من حيث الحريات والرقابة القبلية والبعدية، وانعكس ذلك على أداء وبرامج الإذاعة (الراديو والتلفزيون).

7. أثر عدم الاستقرار السياسي في السودان على عدم وجود سياسة إعلامية تقوم على استراتيجية قومية للبلاد وتصمد وتكون مستمرة في خدمة البلاد.

8. بالنسبة للسياسات الإعلامية التي أنتجتها الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، اتفق المبحوثون على أنها لا تخرج عن خط النظام الحاكم، وعلى الرغم من وجود خطوط عليا متعارف عليها، مثل القيم السودانية التي تعمل عليها الإذاعة مثل التماسك الاجتماعي والاعتزاز بالشخصية السودانية والقيم الوطنية.

9. أثرت تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان سلبًا على الجهاز الإداري للإذاعة (الراديو والتلفزيون)، حيث تغير مدير الهيئة العامة والهيكل الإداري للأخبار والبرامج، مما أدى إلى ضعف الأداء البرامجي.

10. في كل نظام سياسي متعاقب، كان يلجأ إلى تعيين المدراء في الإذاعة والتلفزيون من خارج حوش الإذاعة (الراديو والتلفزيون). وقد أربك ذلك العاملين وأثر على الأداء المهني.

11. أثرت تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة على سوق العمل في الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، حيث تسببت في تصاعد الصراعات بين العاملين. وبسبب هذا الخوف والتوجس من المستقبل، غابت الإبداعية عن العمل.

12. فيما يتعلق بالآليات التي يعتمد عليها النظام السياسي في وضع السياسات الإعلامية لمؤسسات الإذاعة (الراديو والتلفزيون)، اتفق الباحثون على أنها تأتي من وزير الإعلام المختص، الذي يقوم بتوجيهها إلى المدير العام للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ويرسلها بدوره إلى إدارات الأخبار والبرامج. ويقوم هؤلاء بنقلها للإدارات الفرعية لتنفيذها.

13. تكمن أهمية السياسات الإعلامية في تحقيق الأهداف الكلية للدولة، وتعمل على حماية العاملين في أدائهم المهني وتحفيزهم للإبداع والتميز. وقد غاب هذا الجانب بشكل كبير في السودان.

14. تتمثل الطريقة المثلى لوضع سياسات إعلامية مكتوبة للإذاعة (الراديو والتلفزيون) في السودان في وضع خطة استراتيجية وطنية للبلاد، وضمان مشاركة الجميع في وضع السياسات الإعلامية، بما في ذلك جميع أجهزة الحكم، وينبغي أن تخضع هذه السياسات لمراجعة البرلمان وأن تُصدر لها قوانين وتكون جزءًا من الدستور الوطني.

ثالثاً

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: النتائج والاستنتاجات:

استنتاجات الباحث الخاصة بالأنظمة السياسية والسياسة الإعلامية:

1. العلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام تتسم بالمصالح المتبادلة بين الطرفين، مما يؤثر في صياغة السياسات. كل نظام حكم لديه أهدافه المختلفة، على الرغم من أن السياسات الإعلامية يجب أن تكون جزءًا من الثوابت الوطنية التي تعكسها الخطط الاستراتيجية.

2. يعتقد الباحث أن معظم الأنظمة السياسية التي حكمت السودان كانت عسكرية، وفرضت سيطرتها القوية على الإذاعة والتلفزيون، مما أدى إلى تقلب وتذبذب السياسات الإعلامية مع كل بيان عسكري أو تغيير في النظام المدني.

3. تميزت الأنظمة الملكية، خاصة الملكيات الدستورية، باستقرار سياساتها الإعلامية ضمن أجهزة الإعلام التابعة لها، رغم أنها تخدم النظام الملكي الحاكم.

4. تشمل أهم وظائف الإعلام بشكل عام، والراديو والتلفزيون بشكل خاص، جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأخبار، والتنمية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف المباشرة والنهائية للمجتمع، وتعزيز الهوية الثقافية، بالإضافة إلى الترفيه والتسلية. كما يساهم الإعلام في التخطيط الوطني والقومي وتشكيل الاتجاهات.

5. تبرز أهم وظائف الإعلام الدولي في التواصل مع الجماعات المؤثرة مثل الأحزاب وجماعات الضغط وأعضاء البرلمان والمؤسسات المؤثرة في صناعة القرار السياسي. يشمل ذلك التواصل مع الجماهير من خلال المحاضرات والمؤتمرات الصحفية والمنشورات والراديو والتلفزيون والمسرح والمعارض والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، يغطي الإعلام الدولي المواقف السياسية للدولة ويعبر عن سياساتها الخارجية.

6. يعتبر مفهوم السياسات الإعلامية من المفاهيم التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، وذلك بسبب طبيعة المفهوم نفسه وارتباطه ببعض القضايا والمفاهيم الأخرى.

7. يعد مفهوم السياسات الإعلامية حديثًا نسبيًا مقارنة بغيره من مفاهيم علم الاتصال. بدأ الاهتمام به بشكل كبير بعد مناقشة اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال التابعة لمنظمة اليونسكو، والتي تضمنت مطالب الدول النامية بنظام إعلامي دولي جديد، وهذه المناقشات تعود إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

8. تعبر السياسة الإعلامية عن مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس أو الخطوط العريضة والتوجهات والأساليب التي توضع لتوجيه نظام الاتصال. عادة ما تكون طويلة الأمد، تتناول الأمور الأساسية، وتنبع من الأيديولوجيات السياسية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والقيم السائدة في المجتمع.

9. تتناول السياسة الإعلامية النشاط الإعلامي (العملية الإعلامية)، طبيعة الرسالة الإعلامية، أساليب التداخل المباشر أو غير المباشر في التأثير على السلوك، النتائج المتوخاة من عملية التأثير، علاقة الإعلام بالحقول الاجتماعية الأخرى، وصيغ التوازن والتوافق بين الإعلام والأنشطة الرسمية وغير الرسمية.

10. تضمن تعريف اليونسكو للسياسة الإعلامية مجموعة من العناصر، وهي: المبادئ، المعايير، التحكم (السيطرة والتوجيه)، السلوك الإعلامي، الأيديولوجيا السياسية، القيم في المجتمع. لذا، يمكن اعتبار السياسات الإعلامية البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها النظام الإعلامي.

11. تهدف السياسات الإعلامية إلى تحقيق الوحدة والتكامل في العمل الإعلامي بجميع وسائله المسموعة والمقروءة والمرئية، وتعزيز الحوار بين أجهزة الدولة ومختلف فئات الشعب لتعزيز الإبداع والتواصل. كما تسعى إلى ترسيخ قيم النخبة الحاكمة في المجتمع وفقًا لأيديولوجية النظام السياسي وتوجيه الرأي العام. تسعى أيضًا إلى تعميق وعي المواطنين، وإثراء

شـخصياتهم، وإقناعهـم بالقضايـا المطروحـة. إضافـة إلى ذلـك، تعمـل عـلى تقديـم الرسـائل الإعلاميـة بطريقـة تحصـن المواطنـين مـن الغـزو الفكـري والإعلامـي الأجنبـي، وترسـيخ الهويـة الوطنيـة، وضمـان الأمـن الثقـافي والإعلامـي الوطنـي ضـد التيـارات الإعلاميـة الوافـدة التـي تهـدد العـادات والسـلوك. وتركـز أيضًـا عـلى قضايـا التنميـة ومشـكلاتها مـن جوانبهـا المختلفـة، وتسـاهم في توسـيع فـرص الحـوار والنقـاش، وتعزيـز المشـاركة، وتشـكيل الـرأي العـام.

12. تتميـز السياسـات الإعلاميـة بأنهـا وثائـق مكتوبـة ذات معانـي واضحـة، وهادفـة وموجهـة، مبنيـة عـلى أسـس قانونيـة يحددهـا الدسـتور والقوانـين، ومسـتدامة ومتجـددة. كمـا أنهـا شـاملة ومواكبـة للتطـورات عـلى المسـتويات المحليـة والدوليـة. وهـي عامـة وملزمـة للجميـع، وتتميـز بالمرونـة والقـدرة عـلى التكيـف المسـتمر مـع مسـتجدات العـصر.

13. تختلـف السياسـات الإعلاميـة عـن التخطيـط الإعلامـي في أنهـا تضـع الخطـوط العريضـة لمسـار الأنشـطة الإعلاميـة والاتصاليـة لتحقيـق أهـداف محـددة، ثـم تُترجـم هـذه السياسـات إلى خطـط تنفيذيـة. في المقابـل، يتنـاول التخطيـط الإعلامـي كيفيـة توظيـف المـوارد البشريـة والماليـة المتاحـة عـلى مـدار فـترة زمنيـة معينـة لتحقيـق أهـداف محـددة في إطـار السياسـات الإعلاميـة، مـع ضمـان الاسـتخدام الأمثـل لهـذه المـوارد.

14. تقـوم السياسـات الإعلاميـة عـلى ثـلاث دعائـم رئيسـية: الحـق في الاتصـال، والانتفـاع، والمشـاركة. وتسـتند أسـس هـذه السياسـات إلى مجموعـة مـن التشريعـات، منهـا الدسـتور والقوانـين المنظمـة للصحافـة والنـشر، بالإضافة إلى القوانـين الخاصـة بتنظيـم المهنـة، والإعلانـات، واسـتطلاعات الرأي. كما تشـمل القوانـين المتعلقـة بحقـوق المؤلفـين والملكيـة الفكريـة، والإنتاجـات السـينمائية، لضمـان إطـار قانونـي شـامل يدعـم كافـة جوانـب العمليـة الإعلاميـة.

استنتاجات الباحث حول أبرز التحديات التي تواجهها الإذاعة السوداني والولائية والموجهة والمتخصصة :

1. ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإذاعي: تعمل الإذاعة السودانية تحت مظلة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ولا يوجد قانون ينظم العمل الإذاعي بعد تجميد قانون الهيئة لعام 2019م.
2. غياب الوصف الوظيفي: تعاني الإذاعة من غياب الوصف الوظيفي الذي ينظم الجوانب الإدارية في ظل تجميد قانون الهيئة لعام 2019م.
3. ضعف الميزانيات: تعاني الإذاعة من نقص الميزانيات اللازمة، سواء في ما يتعلق برواتب العاملين أو إنتاج البرامج.
4. ضعف وتوقف محطات الإرسال الإذاعي: تتعرض محطات الإرسال الإذاعي للتوقف بسبب نقص التمويل ورفع كفاءة العاملين في الجانب الهندسي.
5. تجميد قانون الإذاعة والتلفزيون: وفق الوثيقة الدستورية لعام 2019م، غاب مجلس التخطيط البرامجي للإذاعة، وهو أبرز قناة لإدارة المحتوى البرامجي.
6. غياب الرؤية الواضحة لقضايا التدريب ورفع الكفاءة: عدم وضوح الرؤية في مجال التدريب وتطوير الكفاءات وتبادل الدرجات الوظيفية والمواقع الإدارية أدى إلى خلق نوع من الاحتقان وعدم الرضى بين منسوبي الإذاعة.
7. تأثير قانون العمل الحالي: أدى العمل بقانون العمل الحالي إلى فقدان الإذاعة العديد من الكوادر والخبرات الشبابية، مما خلق فجوة واضحة بين الخبرات القديمة والجيل الإذاعي الجديد.
8. تحديات البث والتغطية الإذاعية:

وهنالك تحديات تواجه البث والتغطية الإذاعية، منها:

1. الحاجة إلى تأهيل الأستوديوهات: تضم الإذاعة 13 استديو تحتاج إلى تأهيل شامل بالإضافة إلى تزويدها بمعدات جديدة لتحسين جودة البث.

2. مراجعة محطات الإرسال: تحتاج محطات الإرسال الإذاعي الأرضية والفضائية إلى مراجعة وتقويم لضمان أداء مهامها بكفاءة.

3. هيكل وظيفي للقطاع الهندسي والتقني: يتطلب القطاع الهندسي والتقني في الإذاعة السودانية هيكلًا وظيفيًا واضحًا يزيل الفوارق بين المهندسين والتقنيين لضمان انسجام العمل وتحسين الأداء.

4. تحديث أجهزة التسجيل والمونتاج والبث: تعاني الإذاعة من عدم تحديث أجهزة التسجيل والمونتاج والبث المباشر، بالإضافة إلى أجهزة الاتصالات، مما يؤثر على جودة البث وقدرة المحطة على تلبية احتياجات الجمهور.

تحديات الإذاعات الموجهة:

1. غياب هيكل وظيفي أعلى: لا يوجد هيكل وظيفي يشرف ويخطط لهذه الإذاعات الموجهة، مما يؤدي إلى ضعف في التنظيم والإدارة.

2. توقف عدد من الإذاعات الموجهة: نتيجة لغياب رؤية واضحة، توقفت عدة إذاعات موجهة، مما قلل من تأثير السودان الإعلامي في المنطقة.

3. استحداث إذاعات وفق ضرورات دول الجوار: تم استحداث إذاعات موجهة بناءً على احتياجات دول الجوار، مما أفقد السودان مساحات إعلامية وثقلًا لدى هذه الدول.

تحديات الإذاعات الولائية:

1. ضبابية السياسات الإعلامية تجاه هذه المؤسسات من حيث:

2. كان يتم انتداب الكوادر من الإدارة العامة للإذاعات الولائية، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح التعيين غالبًا يتم من قبل الوالي والوزير المختص بالولاية.

3. غياب التشريعات والسياسات البرامجية المركزية: تقوم إذاعات الولايات بإنتاج برامجها وفق قدرات مدير الإذاعة ومدير البرامج، دون وجود توجيهات مركزية واضحة.

4. غياب مجالس التخطيط البرامجي المركزية: لا توجد مجالس تخطيط برامجي مركزية على مستوى الولايات لتنظيم المحتوى البرامجي.

5. ضعف التمويل المركزي: هناك نقص في التمويل المركزي لإنتاج البرامج الإذاعية وتوفير قطع الغيار لأجهزة الاستديوهات والإرسال.

6. غياب التشريعات والسياسات المتعلقة بالإرسال الإذاعي: لا توجد تشريعات وسياسات واضحة تنظم الإرسال.

7. عدم وجود فرق المراجعة والتقويم الدورية: تفتقر الإذاعات إلى فرق دورية لمراجعة وتقويم أدائها من حيث الكوادر الوظيفية، التمويل والصرف، المحتوى، متطلبات الجمهور، وتبادل ونقل الوظائف بين الولايات.

تحديات الإذاعات المتخصصة:

1. عدم وجود وصف وظيفي للكادر العامل بالإذاعة، فكل المدراء العموميين ومديري البرامج والعاملين بها يتم انتدابهم من البرنامج العام دون ضوابط أو معايير توظيف.

2. عدم وجود ميزانية مخصصة لها.

3. غياب مجلس للتخطيط البرامجي للإذاعة.

استنتاجات الباحث الخاصة بنشأة التلفزيون والقنوات الفضائية:

1. عدم تنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجية في التلفزيون القومي والقنوات الموجهة والخاصة يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها المرجوة ونتائجها المتوقعة.

2. تأثير التقلبات السياسية على وضوح السياسات الإعلامية واستقرار إدارة التلفزيون القومي والقنوات الموجهة والخاصة.

3. ضعف التمويل يؤثر سلبًا على جودة المحتوى البرامجي للتلفزيون القومي والقنوات الموجهة والخاصة ويؤدي إلى هجرة الكوادر الفنية والهندسية والإعلامية ذات الخبرة العالية إلى القنوات الإقليمية والعالمية.

4. غياب قوانين وعدم تنفيذ القوانين الموجودة يؤدي إلى تراجع القنوات في بثها وتغطيتها وفاعلية برامجها.

5. عـدم وجـود هيـكل وظيفـي محـدد ينظـم الحقـوق والواجبـات يجعـل الإدارات التـي تعاقبـت عـلى التلفزيـون القومـي والقنـوات الموجهـة والخاصـة تتعامـل مـع الخـبرات وأصحـاب الإنتـاج الإعلامـي بطريقـة عشـوائية ومزاجيـة.

6. ضعـف البنيـة التحتيـة للتلفزيـون القومـي والقنـوات الموجهـة والخاصـة يـؤدي إلى زيـادة تكاليـف التشـغيل والإنتـاج والبـث.

7. بعـض القنـوات تبـث مـن اسـتوديوهات التلفزيـون القومـي، وهـذا يثـير مشـكلات متعلقـة بالحقـوق والالتزامـات، مثـل قنـاة النيـل الأزرق التـي تبـث مـن اسـتوديوهات التلفزيـون القومـي.

ثانياً: التوصيات:

للوصـول إلى سياسـات إعلاميـة للإذاعـة والتلفزيـون والإذاعـات والقنـوات الخاصـة يـرى الباحـث **ضرورة وضـع أهـداف إسـتراتيجية مـن خـلال الخطـة القوميـة الشـاملة ومـن ثـم سَـن سياسـات إعلاميـة تنبثـق مـن تلـك الأهـداف الإسـتراتيجية، ويـوصي الباحـث بوضـع سـبع أهـداف إسـتراتيجية وعـلى ضوئهـا يتـم صياغـة وسَـن السياسـات الإعلاميـة:**

أولا : الهدف الاستراتيجي الأول :

تحقيـق ريـادة السـودان في الفضـاء الخارجـي واحتلالـه لمكانـة بـارزة فيـه مـن خـلال الـدور العلمـي والتاريخـي الـذي لعبـه السـودان في تأسـيس إتحـاد إذاعـات الـدول العربيـة وعضويتـه الفاعلـة في الأقمـار (عـرب سـات، ونايـل سـات)، وتشـجيع الجهـود المبذولـة تجـاه القمـر الصناعـي السـوداني ليصبـح السـودان عضـواً فاعـلاً في نـادي الفضـاء العالمـي ومنافسـاً بقنواتـه المتخصصـة وتحقيـق التكامـل بـين منظومـة الإعـلام السـوداني والعربـي والأفريقـي والعالمـي.

السياسات الإعلامية المرتبطة بهذا الهدف:

- توسـيع مـدى انتشـار الرسـالة الإعلاميـة من خـلال الإسـتفادة مـن إطـلاق القمر الصناعـي السـوداني لزيـادة كـم الإعـلام السـوداني الموجّـه للداخـل والخارج .
- إسـتخدام أحـدث تكنولوجيـا العصر بالنسـبة للأقمـار الصناعية عن طريـق النظام الرقمـي ونظام التشـفير .

- العمل على اتخاذ سياسات إعلامية تهدف إلى زيادة سعة انتشار الإذاعة السودانية والفضائية السودانية في أرجاء المعمورة .

- أهمية استقرار بث الإذاعة السودانية والفضائية السودانية على الأقمار (نايل سات وعرب سات).

- انتقال جميع الإذاعات والقنوات الفضائية السودانية على القمر السوداني المرتقب وتمييز ترددها بما يحقق لها سعة الإنتشار.

- تقييد هيئات الإذاعة والتلفزة بالولايات والإذاعات والقنوات الخاصة السودانية بالخطة الإستراتيجية القومية للبلاد والتخطيط الإعلامي الإستراتيجي ووضع السياسات الموحدة للإذاعة السودانية والقناة الفضائية وهيئات الإذاعة والتلفزيون بالولايات والإذاعات والقنوات الخاصة بما يخدم أهداف التنمية في شتى المجالات.

- تغيير هيكل الإعلام السوداني بما يخدم مصالح البلاد الاستراتيجية وتحديات القرن الحادي والعشرين الفكرية والثقافية.

- اتباع سياسات إعلامية لتقديم الخدمة التي تتواءم مع طبيعة الوطن السوداني لتحقيق التبادل مع الإذاعات والقنوات وتغطية كل الريف السوداني وبصورة تحافظ على كيان الدولة السودانية

- وضع سياسات إعلامية تعمل على تأمين الإرسال الإذاعي والتلفزيوني في السودان باعتبار أن القمر الصناعي السوداني يمثل إحتياطا استراتيجياً لتحقيق هذا الهدف في إطار الأمن القومي السوداني .

- اتخاذ سياسات إعلامية تعمل على إعداد جيل متخصص وكوادر تساهم في توطين التكنولوجيا الحديثة على أرض السودان.

- اتباع سياسات تعمل على تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين منظومة الاعلام السوداني والعربي والأفريقي والدولي.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

- التطوير الدائم والمستمر لقدارات الإعلام الإذاعي والتلفزيوني وإمكانياته لتحقيق أقصى درجات ممكنة من الانتشار بما يحقق السيادة الإعلامية داخلياً وخارجياً باعتبار أن الإعلام أحد أهم أدوات القوة الناعمة.

السياسات الاعلامية المرتبطة بهذا الهدف:

- سَـــن سياســـات إعلاميـــة لمواكبـــة التطـــورات السريعـــة والمتلاحقـــة في مجـــالات التكنولوجيـــا والاتصـــالات والإســـتفادة منهـــا بمـــا يحقـــق انتشـــار أكثـــر وإتســـاعاً للإعـــلام الإذاعـــي المســـموع والمرئـــي في كل أرجـــاء الوطـــن .

- التوســـع في دخـــول عـــصر محطات الإرســـال فائقـــة القدرة لضمـــان وصول الرســـالة الاعلاميـــة داخليـــاً وخارجيـــاً إلى الجماهير المســـتهدفة.

- اتبـــاع سياســـات إعلاميـــة تعمـــل على تنفيـــذ عدد مـــن المشروعـــات في مجال الارســـال الاذاعـــي بمـــا يضمن وصـــول الرســـالة الاعلامية لكافة الســـودانيين خاصـــة في المناطق الريفية .

- إتبـــاع سياســـات إعلاميـــة تهدف للإهتمام بإنشـــاء اذاعـــات محلية الى جانـــب الاذاعات والتلفزيونـــات الولائيـــة على انهـــا تمثل اضافة عامـــة لتحقيق وصول الإعـــلام للمواطن في بيئته المحليـــة الخاصة.

- اتبـــاع سياســـات اعلامية من خـــلال مواصلة عقـــد الاتفاقات مع الـــشركات العالمية بما يتيح للســـودان الحصول على أحـــدث تكنولوجيا اتصالية وبأفضـــل شروط ممكنة.

- اتبـــاع سياســـة اعلامية بهدف تنويـــع مصادر تكنولوجيـــا الاتصال المســـتحدثة بحيث لا يقتـــصر التعامـــل في ذلـــك المجال على شركـــة بعينها أو دولـــة محددة .

- التأكـــد مـــن جـــدوى اســـتخدام أيّـــة تكنولوجيـــا اتصاليـــة حديثـــة، وعـــلى ان يكـــون اســـتخدامها اقتصاديـــا بحيـــث تحقـــق أقـــصى اســـتفادة ممكنـــة وبأقـــل تكاليـــف متاحة.

- اتبـــاع سياســـات اعلامية تهـــدف للعمل عـــلى توفير مصـــادر التمويل الكافيـــة لتحقيق ذلـــك الهـــدف من خـــلال تنمية موارد الإذاعـــة والتلفزيـــون الذاتية من عائـــدات الإعلان ومبيوعات البرامج والمسلســـلات والأفـــلام التلفزيونية .

- التدريـــب المتواصـــل للعاملين في مجـــالات الهندســـة الاذاعية والتلفزيونيـــة والمشروعات ضماناً لحســـن تشـــغيل الأجهزة والمعـــدات والمحطات .

- مواصلـــة إجـــراء البحـــوث التطبيقيـــة التي تفيد مـــن اســـتخدام التكنولوجيـــا الحديثة بافضـــل مســـتوى ممكن .

الهدف الاستراتيجي الثالث :

- الارتقاء بمستوى الرسالة الاعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق فعاليتها ووصولها إلى الجماهير وتجاوبها معها في الداخل والخارج ووجودها المؤثر والمتميز في عصر الفضاء.

السياسات الاعلامية المرتبطة بهذا الهدف:

- الإلتزام الكامل بأن يكون مضمون البرامج وأيّة مواد إعلامية إذاعية أو تلفيزيونية أخرى نابعاً من معايشة واقعية للجماهير ومعبراً عن أمالها وطموحاتها .

- الحرص الدائم على أن يكون الإنتاج الإعلامي السوداني متميزاً من حيث الشكل والمضمون تأكيداً لريادة السودان في الفضاء .

- تلبية إحتياجات الإذاعات والقنوات الفضائية العربية والأفريقية والعالمية من الإنتاج الإعلامي السوداني المتميز.

- الإهتمام بدراسة طبيعة وخصائص قطاعات المواطنين المختلفة والفئات التي تندرج تحت كل قطاع ، على أن يتم ذلك من خلال بحوث متخصصة تكون نتائجها موضع نظر عند تحديد أشكال ومضامين الرسالة الإعلامية .

- الإستمرار في إجراء بحوث الإستماع والمشاهدة والتحديد الدقيق والمستمر لعادات الإستماع والمشاهدة وما يطرأ عليها من تغيير.

- الإهتمام باستخدام الأساليب الفنية المتطورة في إنتاج البرامج مع تحقيق التنوع في الأشكال البرامجية وبما يتفق مع مضمون كل رسالة اعلامية وطبيعة كل إذاعة وقناة .

- عقد دورات متصلة ومتوالية بهدف تدريب واعداد وتطوير أداء العاملين في انتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية .

- توفير الدعم المالي المناسب لإنتاج برامج ومواد إذاعية وتلفزيونية متطورة من حيث الشكل والمضمون .

- المتابعة المستمرة للأداء الإذاعي والتلفزيوني، والاستمرار في تقويمه لاكتشاف نواحي القصور في الرسالة الاعلامية وتقويمها ونواحي الإجادة والتميز والتأكيد عليها.

- دعم وتطوير التعاون في مجالات الإنتاج والبحوث والتبادل الاعلامي الإذاعي والتلفزيوني مع مختلف دول العالم .

الهدف الاستراتيجي الرابع :

- دعم النظام العام للمجتمع السوداني والمساهمه في إثراء التطور الديموقراطي الذي يتم في إطار قيم المجتمع وتقاليدة، وتفاعلاً مع ظروفه وامكانياته، واستجابة لمعطيات حركه تطوره.

السياسات الإعلامية المرتبطه بهذا الهدف:

- تعميق مسيرة الديمقراطية وإبراز ما يتحقق من تطور ديمقراطي.

- العمل علي شرح المبادئ الأساسيه التي تقوم عليها الديمقراطية، وارتباط هذة المبادئ فيما بينها من ناحيه. وارتباط تطبيق كل منها بالواقع السوداني المعاش من ناحية أخرى

- الاهتمام بعرض الرأي والرأي الآخر في إطار من الموضوعيه وبعيداً عن الإثارة مع تناول القضايا المختلفة من زواياها.

- تعزيز المشاركة الشعبية في العمل العام وإرساء القواعد في العملية الانتخابية.

- تدعيم الحفاظ علي نسيج الأمه الواحد بمختلف عناصرة تحقيقا للسلام الاجتماعي بين كافه مكونات المجتمع.

- إعلام المواطن بكافة الأحداث وبشكل فوري وعرض كافة الحقائق علي الساحة الداخلية والخارجية.

- إبراز الرؤية السودانية المتكاملة للبناء في مختلف المجالات في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي علي المستويين الداخلي والخارجي.

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة المواطنين من خلال التشريعات والقوانين.

- مواكبة كافة الأحداث السياسيه ونقل صورة كاملة عنها والجهد المتميز للسودان والسودانين علي الساحه الدبلوماسية الدوليه.
- توضيح الدور الريادي للسودان علي مختلف الأصعدة العربية والأفريقية والإقليمية والدولية.

الهدف الاستراتيجي الخامس :

- الوصول بالإعلام الإذاعي المسموع والمرئي إلي أفضل أداء متميز ومتطور تحقيقاً لأهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع.

السياسيات الإعلامية المرتبطه بهذا الهدف :

- التوعية المستمرة بمتطلبات التنمية، وما تفرضه علي كل مواطن من ضرورة بذلك الجهد من أجل المساهمة في كافة مجالاتها وقطاعاتها.
- الإعلام المستمر عن مشروعات التنمية وجهود الدولة في هذا المجال وما تحقق من إنجازات فيها والدعوة الي مساندة تلك المشروعات.
- الاهتمام ببرامج التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيس لكافة الجهود بكافة أشكالها وانواعها.
- الحث علي المشاركة في مشروعات التنمية وتشجيع مساهمات الجهود الذاتية فيها.
- التركيز علي تقديم كل ما من شأنه إثراء حركة التنوير والتثقيف من خلال الارتباط بالقيم وتراث المجتمع الحضاري.
- _التركيز علي عرض كافة الحقائق المتعلقة بالواقع الخدمي والتنموي الذي يعيشة السودان مع فتح قنوات الحوار الدائم لتحديد أنسب السبل لمواجهة المشكلات ودفع عجلة التقدم.
- _الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية بصورة تتواءم مع مستجدات العصر.

الهدف الاستراتيجي السادس :

- المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية بما يستنفر كل الطاقات للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الإطار.

السياسات الإعلامية المرتبطه بهذا الهدف :

- إتاحة الفرصة الكافية والمتوازنة لكافة الآراء، ووجهات النظر للتعبير عن نفسها فيما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع وقاضياه الملحة .
- المعالجه الموضوعية من خلال برامج الإذاعه والتلفزيون لكافة القضايا وتحديد الأولويات التي تواجه المجتمع السوداني .
- التوعية المستمرة لخطورة القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع والإعلان، عن كافة الجهود التي تبذل والنجاحات التي تتحقق في هذا الإطار .
- التأكيد علي دور كل مواطن وكل أسرة في التصدي لمشكلات المجتمع وقضاياه الملحة.
- توثيق البرامج الإذاعية والتلفزيونية بشأن تصحيح السلوكيات لتصحيح السلبي منها ودعم الإيجابي .
- محاربة كافة أشكال السلبية واللامبلاة التي تشكل العائق الرئيس أمام المشاركة الإيجابية للمواطن في معالجة ومواجهه المشكلات التي تواجهه المجتمع .
- التحديد الدقيق لأسلوب تناول كل قضية والجرعه المناسبة لها برامجياً من حيث كم البرامج والوقت المستهدف لها ومضمونها .
- العمل علي تدعيم وتنميه مشاعر التآخي والترابط بين أفراد المجتمع لمواجهة القضايا الراهنة واحترام العرف والتشريعات والقوانين المتعلقة بها.
- إبراز وتشجيع الدور الهام الذي تقوم بة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية للمساهمه في تكثيف الجهود وحشد الطاقات لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع .

الهدف الاستراتيجي السابع :

- تحقيـق أقصي اسـتجابة ممكنـة للحقـوق الإعلامية للمتلقي بشـكل يضمـن التوازن بـين تلك الاسـتجابة مـن ناحيـة ودور الإعـلام الإذاعـي المسـموع والمرئـى في خدمة أهـداف التنميـه من ناحيـه أخرى.

السياسيات الإعلامية المرتبطه بهذا الهدف:

- إتاحـة الفرصـة الكاملـة لكافـة المواطنـين للتعـرف عـلي آرئهـم المختلفـة حـول الموضوعـات والقضايـا المتعلقـة بهـم .
- الاسـتجابة لاحتياجـات المواطـن مـن المعلومـات تلبية لكافـة الشرائح بمـا يتيح لكل مواطـن الاسـتفادة منهـا في أن يِعلـم ويُعلم عنه.
- تحقيـق التنسـيق والتكامل بـين كافة الإذاعـات والقنـوات بما يكمـل كل منهم الآخر منعـاً للتكـرار أو التعـارض فيما يبث مـن خلالها .
- إعطـاء الاهتمـام الكامـل لكافـة القطاعـات الجماهيريـة بصـورة تحقق التـوازن في مشـكلاتها أو طموحاتهـا ومعادلـة إيجـاد أفضـل الحلـول لها .
- الإسـتفادة من نتائج بحوث المسـتمعين والمشـاهدين ووضعها في الاعتبـار عند تحديد مضامـين البرامج ومواقيـت إذاعتها وعرضها .
- تحقيـق الاسـتفادة القصـوي مـن الـدور الخـاص والمتميز الـذي تقوم بـه الإذاعات والقنـوات الولائيـة والمتخصصـه في خدمـة البيئـة وتطويرها وحل مشـكلاتها.
- الاسـتجابة لحـق كل مواطـن سـوداني في التعبـير عـن آرائـة وأفـكارة في القضايـا المختلفـة خـلال الإذاعـه والتلفزيـون في إطـار القانـون واحـترام حريـة الآخريـن.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: مصادر الحديث النبوي الشريف

(1) أبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النياسبوري: المستدرك على الصحيحين، سوريا، دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع، 1439هـ/2018م، المجلد الأول.

(2) ابو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، باكستان، كراتشي، البشرى للخدمات الإنسانية و التعليمية ،1437هـ/2016.

ثالثاً: المعاجم والقواميس:

(1) الفيروز ابادي: القاموس المحيط، ط 2، بيروت، المؤسسة العربية.

(2) محمد ابو الفضل غبراهيم الزمخشري : معجم المعاني.

(3) المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2005م.

(4) قاموس المنجد الابجدي، ط1، دار الشروق، بيروت 1967.

رابعاً: الدراسات والبحوث العلمية:

(1) أنس بكر عبد الكريم الحراحشة: العوامل المؤثرة على الأداء المهني للمراسل في القنوات التلفزيونية الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن2020م

(2) التجاني سيد أحمد عطا المنان: المسئولية الإدارية لأجهزة الدولة في التشريعات السودانية، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي منشورة، كلية الشريعة والقانون، جامعة أفريقيا العالمية، 2016م.

(3) السيد احمد المصطفي : السياسة الاعلامية في السودان 1972-1976 دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الايام والصحافة رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعه القاهرة كليه الاعلام 1978.

(4) إكرام الصادق بشرى: السياسات التحريرية وانعكاساتها على إنتاج البرامج الإخبارية، بالتطبيق على إذاعة أم درمان القومية، 2013 – 2016م، كلية الدراسات الإعلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 1438هـ - 2017م.

(5) النور الكارس أحمد دفع الله: دور التلفزيون في تعزيز الهوية الثقافية: دراسة تطبيقية على عينة من البرامج بتلفزيون السودان يناير 2000 م.- ديسمبر 2001 م رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، 2005، امر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون لسنة 2013.

(6) إنعام عبدالله بشير: أثر السياسة على التعليم العام في السودان في الفترة من 1956م – 1996م، ماجستير غير منشور، جامعة وادي النيل، وحدة الدراسات العليا، عطبرة، 2000م.

(7) بشير، ياسر بشير علي: التشريعات الإعلامية ودورها في ممارسة المهنة: دراسة حالة على قوانين الإعلام في السودان في الفترة من 2004 - 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، 2016م.

(8) بني حمدان، أحمد صالح: الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، الجامعة: جامعة مؤتة، الأردن، 2016.

(9) حديد الطيب السراج: تخطيط وإنتاج البرامج في تلفزيون السودان: دراسة وصفية تحليلية 1994 2004-م. رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2005

(10) خالد محمد عربي: العوامل المؤثرة في إنتاج برامج الأخبار الإذاعية، دراسة حالة لإدارة البرامج الإخبارية في الإذاعة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008-2009م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

(11) خلود كاظم: القصة الخيرية والتقرير الإخباري في الطبعات الدولية لجريدتي الحياة والأهرام، رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2005م.

(12) زينب ياقوت: الأبعاد الاستراتيجية لاستعمال اللغة العربية في الفضائيات الإخبارية الأجنبية (قناة france24 أنموذجا): دراسة وصفية تحليلية خلال 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2016.

(13) سامية إبراهيم أحمد محمد: السياسة التحريرية لتلفزيون السودان وقناة الشروق وانعكاساتها علي توجيه الرأي العام السوداني: دراسة علي عينة من الإعلاميين الاختصاصيين، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2017م.

(14) سلمى قسم الله صالح: التشريعات الصحفية، وأثرها على مسيرة الصحافة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جوبا، سودان برس ووتش تقرير الحريات الصحافية في العالم والسودان للعام 2008 (الخرطوم: ديسمبر 2008)

(15) سماح عبد الباقي على العباس: أثر الإعلام في صنع القرار السياسي في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، قسم علوم سياسية، نوفمبر2013م.

(16) سميرة شيخاني: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطور فنون الكتابة الصحفية، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة والنشر، 1999.

(17) عادل محجوب: النظم الصحفية في السودان – دراسة تحليليه لقوانين الصحافة والمطبوعات 1930-1996 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ام درمان الاسلامية 2002.

(18) عبد السلام محمد خير: إدارة التغيير في المؤسسات الإعلامية من منظور الإدارة بالأهداف والجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون في السودان 1995 إلى 2007م، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، 2008.

(19) عـواد سـالم عـواد الخلاليـة: السياسـة الإعلاميـة الأردنيـة مـن خـلال رؤيـة الملـك عبـد اللـه الثانـي ابـن الحسـين للإعـلام، رسـالة ماجسـتير، جامعـة الـشرق الأوسـط، 2009.

(20) فاطمـة الزهـراء: تأثـير اسـتخدام شـبكات الإنترنـت عـلى المنهـج الصحفـي، رسـالة دكتـوراه، جامعـة القاهـرة كليـة الإعـلام 2007م

(21) كمـال الديـن جعفـر عبـاس: البعـد الفكـري للإعـلام السـياسي العربـي المعـاصر، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة أم درمـان الاسـلامية، كليـة الإعـلام، 2002م.

(22) كمـال الديـن أحمـد يوسـف: دراسـة تاريخيـة لحـزب الشـعب الديمقراطـي، 1956م – 1967م، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة الخرطـوم، 2009م.

(23) كمـال الديـن جعفـر عبـاس، البعـد الفكـري للإعـلام السـياسي العربـي المعـاصر، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة أم درمـان الاسـلامية، كليـة الإعـلام، 2002م.

(24) لميـاء نـور عبـد اللـه: الخطـاب الإعلامـي للثـورة المهديـة: دراسـة تحليليـة لرسـائل المهـدي والخليفـة عبداللـه في الفـترة 1881-1889م، 2001، رسـالة ماجسـتير، جامعـة أم درمـان الإسـلامية.

(25) مبـارك إدريـس الشـيخ: دور الإذاعـة في تنميـة المجتمـع المحـلى: رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة (جامعـة القـران الكريـم الدراسـات العليـا، 1423هـ - 2002م.

(26) محمـد عبـد اللـه إدريـس: تطـور الخطـاب الإعلامـي لثـورة الإنقـاذ الوطنـي (1989م 2005-م)، رسـالة ماجسـتير في الإعـلام تخصـص صحافـة ونـشر قدمـت بجامعـة أم درمـان الإسـلامية، كليـة الإعـلام، الخرطـوم، السـودان. 2010م.

(27) مكـي محمـد مكـي: معايـير انتقـاء الاخبـار في الصحافـة السـودانية 1980-1989، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـه ام درمـان الاسـلامية 1998.

(28) منى محمد سعيد القدال: تاريخ الحركة السياسية السودانية، 21 أكتوبر 1964م – 25 مايو 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2013م

(29) ناهد حمزة محمد صالح: دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام، 2001م.

(30) نجلاء حمدان جادين: إنتاج برامج المرأة في الفضائيات السورية: دراسة وصفية تحليلية على (برنامج سيدة الموقف) بقناة الشروق الفضائية السودانية في الفترة من يناير 2010م. وحتى يناير 2011، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية،2013م.

(31) هاشم محمد محمد صالح: بحث بعنوان (نظم وسياسات الاتصال – دراسة تحليلية (السياسات وبنيات الاتصال في السودان – رسالة دكتوراه منشورة – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الإعلام - 1999م.

(32) هاشم محمد صالح الجاز: نظم وسياسات الاتصال في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم، 1999.

(33) هاني حسن عمر: مشكلات الإنتاج التلفزيوني وانعكاساتها على مخرجات الرسالة الإعلامية، دراسة وصفية تحليلية على تلفزيون السودان للفترة من 2015م - 2016م، ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017.

(34) يحيى عمر فتاح كردي: رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية- معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2005م.

خامساً: الكتب:

(1) إبراهيم إمام: الإعلام الإذاعي والتلفزيون (القاهرة: دار الفكر العربي 1985).

(2) أحمد إبراهيم الطاهر: تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، ط1، بنك المعلومات السوداني.

(3) أحمد بدر: الإعلام الدولي، دراسات الاتصال والدعاية الدولية، ط7، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1998.

(4) إدريس البنا: تطور الإعلام، ط1، مكتب الاستعلامات المركزي، الخرطوم، 1963م.

(5) الاستراتيجية القومية الشاملة: 1992-2002م، مركز الدراسات الاستراتيجية، المجلد الأول، دار جامعة الخرطوم، ط2.

(6) إسماعيل الحاج موسى: الإعلام السوداني، هموم وقضايا، ط1، 2004م، الخرطوم، الناشر مجلة الخرطوم الجديدة، الخرطوم، السودان.

(7) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: السياسات الاعلامية فى مصر والعالم العربي.، ب.ت .

(8) إسماعيل علي سعد وأشرف فهمي خوجه: السياسات الإعلامية في المؤسسات الحكومية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011.

(9) أمين حسن عمر، السياسة الإعلامية في السودان، سلسلة أوراق استراتيجية (6) مركز الدراسات الاستراتيجية، ط1، الخرطوم، 1999م.

(10) اياد هلال الدليمي: نظام الاتصال والاعلام الدولي في تكنلوجيا الاتصال والمعلومات وتاثيرها علي سيادة الدولة، دار النهضة العربية، بيروت 2013م .

(11) بخيت السيد: الصحافة والانترنت، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

(12) بدوي ثروت: النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 1999م.

(13) بسام عبدالرحمن المشاقبة: الرقابة الإعلامية، ط2017، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

(14) بشير محمد سعيد: إدارة السودان في الحكم الثنائي، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1988م.

(15) بكرى ملاح: (الصحافة السودانيه التطور وافاق المستقبل) 1970-1999 سلسله رقم 3 من ندوات توثيق تاريخ الصحافة السودانية،ط 1 مطابع السودان للعملة الخرطوم.

(16) ثامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة فى استراتيجية ادارة السلطة، عمان، الأردن: دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، 2004م.

(17) جابر سعيد عوض: مقدمة الكتاب، فى جابر سعيد عوض (تحرير)، السياسات العامه فى ماليزيا، القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 2008م.

(18) جمال سلامة علي: «النظام السياسي والحكومات الديمقراطية.. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية» الناشر دار النهضة العربية، 2007م.

(19) جمال محمد أبو شنب: السياسات الإعلامية، ط 1، دار المعرة الجامعية، القاهرة، مصر، 2009.

(20) جون نويل ديبي: التلفزيون جسر افتراضي فوق المتوسط، (د.ط)، منشورات زرياب، الجزائر، 2003،

(21) حديد السراج: الإعلام الإذاعي ودوره في الوعي القومي في السودان، ط1، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2011م

(22) حديد الطيب السراج،. دور التلفزيون في محو الأمية وتعليم كبار. - الخرطوم: مؤسسة أروقة للثقافة والعلوم، 2005م.

(23) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط 5، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004م.

(24) حشمت قاسم: دراسات في علم المعلومات، ط1، القاهرة، دار غريب للطباعة، 1995م.

(25) حصر محمد :(مذكرات)، الحركة الوطنية السودانية الاستقلال، وما بعده، ط (1)، الخرطوم، 1980م.

(26) حميد جاعد محسن الدليمي: التخطيط الإعلامي، المفاهيم والإطار العام (رؤية سوسولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية)، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

(27) حنان يوسف: الإعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية، ط 2، القاهرة، أطلس للنشر الاعلامي 2006

(28) خالد عزب: السياسات الإعلامية، الدولة، المؤسسة، الفرد، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.

(29) خليدة صديق: الإعلام الدولي، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1437هـ/2016م.

(30) خيري فرجاني: نظم سياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019،

(31) راسم محمد الجمال، نظام الاتصال والإعلام الدولي، (الضبط والسيطرة)، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009م.

(32) رافع شفيق البطاينة: الإصلاح السياسي في الاردن رؤية للتنمية السياسية، ط 1، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان2009م .

(33) رحيمة الطيب عيساني: مدخل إلى الإعلام والاتصال (المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامي)، عالم الكتب الحديثة، جدارا للكتاب العالمي، الجزائر، 2019،

(34) الريشاوي، الهيمنة الإعلامية في ظل العولمة، مؤسسة الرسالة العلمية، القاهرة، 2007.

(35) سامي الشريف: الفضائيات العربية (رؤية نقدية)، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004

(36) سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مركز جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة; مصر; 2007م.

(37) سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني العربي، مركز التوثيق الإعلامي، ط 1، بغداد.

(38) سعدي محمد الخطيب التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي والمسموع، بيروت. منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

(39) سليمان سالم صالح: الاتصال الدولي ومستقبل النظام الإعلامي العالمي، دار الفكر، ط1، 2017م، عمان، الأردن.

(40) سمير محمد حسين: بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1984م، ط 3 القاهرة، مصر.

(41) سمير محمد حسين: الإعلام والاتصال بالجماهير، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1984م.

(42) سوزان القليني: الاعلام الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 199م

(43) سيد محمد ساداتى الشنقيطي: السياسة الاعلامية للملك عبد العزيز رحمه الله، ط 1، الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 1999

(44) شوقى محمد بشير اسماعيل: اسرار وخفايا الانقلابات العسكرية فى السودان (تحليل وتوثيق)1957 – 1990 - ط -1 2015 - (د، ن) – الخرطوم- السودان

(45) شيماء ذو الفقار زغيب: مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، الطبع الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 2009م.

(46) صالح خليل أبو إصبع: استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، ط1، دار مي، لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

(47) صالح، سليمان: وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005

(48) صلاح العبادي: المشهد السياسي في الصحافة الاردنية اليومية، 1989-2005)، مكتبة الرأي، عمان، الاردن ،2008م.

(49) صلاح عبد اللطيف: الصحافة السودانية ـ تاريخ وتوثيق – مطابع الاوفست القاهرة 1992م.

(50) ضيف الله سعد عواد السعيدين: الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الاصلاح والتحديث في الاردن، المطابع العسكرية، الاردن2008م.

(51) طارق الخليفى: سياسات الإعلام والمجتمع، ط 1، بيروت، دار النهضة العربية، 2010م

(52) عباس ناجي حسن، الوسائط المتعددة في الإعلام الإلكتروني، دراسة مقارنة (العربية نت- محيط- راديو سوا- إذاعة العراق الحر- تلفزيون الشرقية- وكالة نينا) أنموذجًا، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016م.

(53) عبد الجليل فضيل البرعصي/ نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطوره، مجلس الثقافة العام، ليبيا 2006.

(54) عبد الحليم موسى يعقوب: الممارسة الصحفية في الإعلام العربي، الطبعة الأولى (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008م.

(55) عبد الرحمن قرشي: ادارة المؤسسات الإعلامية فى السودان، ط 1، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2017، الخرطوم.

(56) عبد الصادق محمد الصادق: (دوافع استخدام الشباب الجامعي البحريني لإذاعات الانترنت).

(57) عبد الفتاح بيومي حجازي: المبادئ العامة في جرائم الصحافة والنشر، الطبعة الثانية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)

(58) عبد الله محمد الشريف: دليل التشريعات المكتبية - طرابلس المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1983.

(59) عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الجزء الأول، أم درمان، السودان، مركز عبدالكريم ميرغني، ط1، شركة مطابع السودان للعلمة المحدودة، 2018م.

(60) عبد الوهاب كحيل: الرأي العام والسياسات الإعلامية ط2، القاهرة، مكتبة المدينة 1987.

(61) عبد الرازق محمد الدليمي: مدخل إلى الإعلام والاتصال، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م .

(62) عبد القادر حاتم: الرأي العام كيف يقاس، وكيف يتكون، ط1، مكتبة الأنجل، القاهرة، 1969م.

(63) عبد اللطيف حمزة: الإعلام، تاريخه ومذاهبه، ط4، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000م.

(64) عبد الله زلطة: الإعلام الدولي في العصر الحديث، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003م.

(65) عبد الله مصطفى: المفهوم الأوروبي للأمن والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، دار الفكر العربي، بيروت، 2009

(66) علي العسكري: السياسات الإعلامية».. والتأثير في الكائن الاتصالي، أطلس للنشر، القاهرة, 2012

(67) علي شمو: تجربتي مع الإذاعة، مطبعة جامعة العلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

(68) علي محمد شمو:الاتصال، الأساسيات والمهارات، ط1، جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، 2006م

(69) علي عبد الفتاح كنعان: الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2014/1/1م.

(70) عواطف عدلي العبد ونهى عاطف العدلي: الرأي العام والفضائيات، دراسة في ترتيب الاولويات، القاهرة، ط1، 2007م، دار الفكر العربي.

(71) عوض إبراهيم عوض: الإذاعة السودانية في نصف قرن، دار المؤتمن للنشر والطباعة والتأليف، ط 3، 2017، الخرطوم، السودان.

(72) فاروق أبو زيد: إنهيار النظام الإعلامي الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواجد، القاهرة، عالم الكتب، (د.ت).

(73) فدوى عبدالرحمن علي طه: تاريخ السودان المعاصر 1954م – 1969م، دراسة تاريخية توثيقية، ط1، دار مدارك للطباعة والنشر، الخرطوم، 2020م.

(74) فضيل دليون: تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، الطبعة الرابعة معدلة، 1434هـ/ 2013م، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

(75) فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحاليل،عمان،الأردن:دارالمسرةللنشروالتوزيعوالطباعة،2001،

(76) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل-، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان, 2001.

(77) فـؤاد مطـر: الحـزب الشـيوعي نحـروه ام انتحـر، ط1، دار النهـار للنـشر، بـيروت، لبنـان 1971م.

(78) قـدري عـلى عبـد المجيـد: الإعـلام وحقـوق الإنسـان قضايـا فكريـة ودراسـة تحليليـة وميدانيـة، دار الجامعـة الجديـدة للنـشر، الاسـكندرية، مـصر، 2008م.

(79) كاظـم هاشـم نعمـة: في السياسـة المقارنـة: المداخـل النظريـة، طرابلـس، تالـه للطباعـة والنـشر، 1998.

(80) الكتاب السنوي للإذاعة (هيئة الإذاعة البريطانية)، لندن، ١٩٤٠م.

(81) كلديـب ر.رامبـال، وسـائل الإعـلام كأدوات للتعليـم والاقنـاع وتشـكيل الرأي العـام في العالم الثالـث، ب.ت

(82) ليـلى محمـد عبـد المجيـد: سياسـات الاتصـال في العالـم الثالـث، القاهـرة، الطابـع العربـي للطبـع والنـشر والتوزيـع، 1986.

(83) ليـلى محمـد عبـد المجيـد: التشريعـات الإعلاميـة، دراسـة حالـة مـصر، ط2، العربـي للنـشر والتوزيـع، مـصر، القاهـرة.

(84) ليـلى محمـد عبـد الحميد: تشريعـات الإعـلام في مـصر العربي للطبـع والنشر، 2000م

(85) محسـن العبـودي: النظـم السياسـية، الطبعـة الأولى، دار النهضـة العربيـة، القاهـرة، مـصر، 2004م.

(86) محمد إبراهيم أبو سليم: منشورات المهدية، بيروت، دار الجيل، 1979م.

(87) محمـد إبراهيـم الديـك: الفقـه السـياسي في الإسـلام، ط1، دار الثقافـة، مصر، القاهـرة، 2000م.

(88) محمـد الصـيرفي: الإعـلام، ط1، دار الفكـر الجامعـي، 2009م، الإسـكندرية، مصر .

(89) محمـد خـير الـوادي: مـن خفايـا وأسرار إذاعـة لنـدن (دمشـق: دار ابـن هانـي بـدون تاريـخ)

(90) محمد سعد إبراهيم: تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ب.ت.

(91) محمد سعيد محمد الحسن: كتابة صناعة الحكومات في السودان 1954-1996م.

(92) محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988،

(93) محمد عبدالحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

(94) محمد عبدالحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004م.

(95) محمد علي العويني: دور التكنيك في الإعلام الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار عالم الكتب، القاهرة، 1979م.

(96) محمد مصالحه، السياسات الاعلامية الاتصالية في الوطن العربي، لندن، دار شروق، 1986.

(97) محمد منير حجاب: أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية، ط 2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003م.

(98) محمد منير حجاب، الموسوعة الاعلامية، المجلد الرابع، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع 2003.

(99) محمد ميرغني خيري، الوجيز في النظم السياسية، ط أولى، 1985م، القاهرة، مصر.

(100) محمود حسن إسماعيل: مناهج البحث الإعلامي، الطبع الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011م.

(101) محمود فهمي الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1977.

(102) محي الدين أحمد عبدالله: التاريخ ومن أجل التاريخ، ط1، المطبعة العسكرية، الخرطوم، بدون تاريخ.

(103) مصطفى عبد الله خشيم: مبادئ علم الادارة العامة، ط2، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002م.

(104) مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختاره

(105) مني الحديدي: الراديو والتلفزيون والتوعية بالقضايا البيئية: في كتاب الإعلان العربي والقضايا البيئية: القاهرة بدون دار نشر.

(106) مي العبد الله: التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير، بيروت، دار النهضة، 2006م.

(107) مي كامل العبد الله وآخرون: قضايا الاتصال والاعلام في الاردن والوطن العربي، دار الفارس للنشر، عمان، الأردن 2007م.

(108) نهي عاطف العبد: الاعلام الدولي، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م

(109) النور حمد: فوقية الحداثيين وإجهاض مشروع الاستقلال في استقلال اسودان ستون عامًا من التجربة والخطأ، ط1، بدون دار نشر.

(110) هاشم الجاز، الإعلام السوداني، ط1، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، شركة البركات الخيرية للتنمية والاستثمار.

(111) هاشم الجاز: الإعلام السوداني، ط1، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، أم درمان، 2000م.

(112) هشام محمد عباس زكريا: القائم بالاتصال «رواية في الواقع السوداني»، الخرطوم، مطبعة الجمهورية، ط1، 2004م.

(113) هشام محمد عباس: التشريعات الإعلامية، الطبعة الأولى (الخرطوم، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، 2015).

(114) وسام فاضل راضي:الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الدولي، (المفاهيم، الوسائل، المقاصد)، ط1، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2013م.

(115) ياسر بشير البخاري: الضرر من النشر الإلكتروني، تجربة لجنة الشكاوى بمجلس الصحافة، من منشورات المجلس، الخرطوم ب.ت.

(116) ياسر عثمان أبو عمار، الإذاعة والدعوة، إذاعة طيبة السودانية نموذجا، ط1، رمضان 1443هـ/ أبريل 2022م، دار نون والقلم للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2022.

(117) يونس بحري: أسرار ٢ مارس ١٩٤٢ أو الحرب العراقية الانجليزية، (بدون بلد: بدون ناشر، ب.ت.

سادسًا: الكتب المترجمة:

(1) تايلور فيليب: قصف العقول، ترجمة سامي خشبة عالم المعرفة، الكويت، 2000م.

(2) اينزلابير ستيفن: لعبة وسائط الإعلام والسياسة الأمريكية في عصر التلفزيون، ترجمة شحدة فارع، عمان دار البشير، 1999م، الأردن.

(3) تشومسكي نعوم: السيطرة على الإعلام: الإنجازات الهائلة للبروباجندا، ترجمة أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، (2003)

(4) تيري فيديل وأخرون: وتجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا القسم الثاني خبرات أوربية في تطوير وسائل الإعلام، ترجمة حازم سالم، (د.ط)، مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح (14)،. (د،م،ن)، (د.س.ن).

(5) فيليب برو: علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب، ط2، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2006.

(6) مارتن وانجو جروفر شودرى: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، القاهرة، الدولية للنشر والتوزيع، 1991.

(7) محمد عمر بشير: تاريخ الركة الوطنية في السودان، ترجمة/ هنري رياض، والجنيد علي عمر، ط1، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الخرطوم، 1987م.

(8) ملفين د. ديفلير، ساندرا بول، روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة/ كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992م.

(9) هـ. رولو الراديو يذهب إلى الحرب، بدون مترجم (نيويورك بدون ناشر (١٩٤٢)

(10) هربرت شيللر: المتلاعبون بالعقول ترجمة عبد السلام رضوان عالم المعرفة: الكويت، (1999).

سابعًا: الوثائق والدوريات والمجلات العلمية:

(1) إبراهيم بعزيز (تنامى اذاعات أواب في المشهد الإعلامي)، أي مستقبل اذاعات التقليدية مجلة الاذاعة العربية تونس العدد 1، 2، 14.

(2) وقيع الله قسم السيد أحمد: قناة طيبة الفضائية ودورها في بناء القيم التربوية، مجلة كلية الدعوة والإعلام، ع3، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - كلية الدعوة والإعلام، 2016م.

(3) أمينة صربي وخالد جمال عبيد: مكانة الإذاعات الحكومية ودورها في ظ مناقشة الاذاعات الخاصة سلسلة بوث ودراسات اذاعية اتحاد اذاعات الدول العربية - تونس - عدد 62-2008

(4) أنيسة مخالدي: محطات في تاريخ الإعلام العربي في فرنسا بين واقع الهجرة وضغوط المنافسة، جريدة الشروق الأوسط. ع 10789، السعودية. الخميس 12 جوان 2008

(5) رقية مصطفى كامل: البث عبر الانترنت من منظور هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني - مجلة الفن: الإذاعي اتحاد الاذاعة والتلفزيون عدد 177 يناير 2005م.

(6) السيد أبو معزة: بعض التطورات في تاريخ الإذاعة، مجلة اتحاد الإذاعات العربية –تونس- العدد 69 – 2011م.

(7) صلاح محمد ابراهيم: مقال بعنوان – حرية الإعلام فى السودان – مجلة الدراسات الاستراتيجية – العدد 9 – 1999 الخرطوم

(8) عابديـن الدرديـر الشريـف: السياسـة الإعلاميـة في ليبيـا، أكاديميـة الدراسـات العليـا، 2005م.

(9) عبـاس مصطفـى صـادق: الاذاعـة وانخـراط الاندمـاج الاذاعـة في انسـاق الثـورة الاتصاليـة، مجلـة اتحـاد الإذاعيـة اعـداد 4-12-2.

(10) عبـد الرحمـن أحمـدون: الصحافـة السـودانية التطـور وآفـاق المسـتقبل -1970 1999 ط -1 سلسـلة نـدوات تاريـخ الصحافـة رقـم 3 مطابـع السـودان للعملـة 2002.

(11) أحمـد عمـر عبـد الرسـول: أهميـة الإذاعـة الولائيـة فى تحقيـق التنميـة السياسـية بالسـودان، مجلـة العلـوم الإنسـانية، مـج16, ع2، جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا، 2015،

(12) عبـد الرسـول، أحمـد عمـر، أهميـة الإذاعـة الولائيـة فى تحقيـق التنميـة السياسـية بالسـودان، مجلـة العلـوم الإنسـانية، مـج16، ع2، جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا.

(13) عبدالحسـين بلسـم.: دور الإعـلام الأمريكـي في السياسـات الخارجيـة. مجلـة الكوفـة للعلـوم القانونيـة والسياسـية، 1(18)، 2014

(14) عثمـان يـس الـروؤف: تطـور مفاهيـم عـلى السياسـة وتحديـد الظاهـرة السياسـية، مجلـة العلـوم الاداريـة، العـدد الاول، المجلـد الثانـي، 1978م

(15) عصـام سـليمان المـوسي: الثـورة الرقميـة تضـع الاعـلام العربـي عـلى مفـترق طـرق، مجلـة المسـتقبل العربـي، بـيروت، العـدد 376، يونيـو 2010م.

(16) عليـوة، خالـد، الإعـلام والاتصـال في الأنظمـة الانتقاليـة، مجلـة الملتقـى، ع 26، 2011

(17) كمـال المنـوفى: السياسـة العامـة وأداء النظـام السـياسي، القاهـرة، مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية، جامعـة القاهـرة،1988م.

(18) لميـاء محمـود: مسـتقبل الاذاعـة- مجلـة الفـن الإذاعـي - القاهـرة: اتحـاد الاذاعـة والتلفزيـون العـدد 187 يوليـو 2007م.

(19) ليلي عبد المجيد: موقع المرأه العربية على خريطة السياسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 60 يونيو – سبتمبر 1995.

(20) محمد الرميحي: لماذا الدعوة لنظام إعلامي جديد؟ سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (94)، أكتوبر 1985م، الكويت.

(21) محمد بشير حامد: الشرعية السياسية وممارسة السلطة، دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 94، 1986.

(22) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات فى السياسة المقارنه.

(23) محمد علي الأصفر: قضايا إعلامية وثقافية مركز البحوث والتوثيق الإعلامي، 2006م.

(24) محمد محمد أمان. النشر الإلكتروني وتأثيره على المكتبات ومراكز المعلومات، المجلة العربية للمعلومات، مج6، 1985

(25) مصطفى عبد الله خشيم: نظرية السياسة العامة، فى محمد زاهي بشير المغيربي وآخرون (تحرير)، السياسات العامه: ابحاث مؤتمر السياسات العامه، بنغازي ليبيا، 2007، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعه قاريوس، (د.ت).

(26) مصطفى عليوي: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية، العدد 153، 2033

(27) منى الحديدي، وسعد لبيب: السياسات الإذاعية، رسمها وتقويمها، مجلة الدراسات الإعلامية، ع 54، القاهرة، 1989

(28) نبيل دجانى: تحديات الثورة الاعلامية، مجلة انماء للعلوم الانسانية، العدد 10، أبريل 1979.

(29) هالة مصطفى: حول مدرسة التبيعة وتغير النظام الدولي، مجلة السياسات الدولية، السنة (24)، العدد (93)، القاهرة، 1988م.

(30) واصف عواضة: أميركا والآخرون: القوة والثروة والإعلام، بيروت، المركز الثقافي العربي. 2000

(31) الجمعية التأسيسية، الدورة الأولى، المجلد الثالث، المحضر والملخص من 1966/2/7م إلى 1966/3/24م، دار الوثائق، الخرطوم.

(32) ورقة عمل أرشيف جامعة السودان المفتوحة: مكتبة الجامعة المفتوحة، الخرطوم.

(33) الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا: نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال، تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال فى الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربيه والثقافه والعلوم، 1987.

(34) الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م - ٢٠٠٢ م)، المجلد الأول، استراتيجية الإعلام، المجلس القومي للقضية الاستراتيجيي

(35) مرشد وزارة الاعلام والاتصالات: ادارة المطبوعات، الخرطوم، نوفمبر 2006.

(36) وزارة الثقافة والإعلام: (قسم العلاقات العامة والبحوث، التلفزيون حقائق وارقام، الخرطوم، ١٩٧١م.

(37) وزارة الثقافة والإعلام: إدارة المعلومات والتوثيق والتخطيط، معلومات أساسية عن هيئات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٩٥م.

(38) الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في السودان: الخطة الاستراتيجية الثالثة -2017 2020، وزارات، 2017

(39) المجلس المركزي: ملخص المداولات الأسبوعي، الجلسة الأولى يوم 1963/11/13م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، زار الباحث دار الوثائق بتاريخ 2019/5/16م.

(40) نزاهة الإعلام في تغطية الانتخابات مجموعة وثائق حول المعايير الدولية والإقليمية، ترجمة تامر عبد الوهاب وآخرين، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

ثامناً: الصحف والمجلات والمطبقات :

(1) جريدة (الازسيستا) موسكو (١٦ يناير ١٩٦٨م)، العدد 7.

(2) جريدة الصراحة، عدد 24/11/1958م، دار الوثائق القومية.

(3) جريدة المحرر، العدد ٩٩٥، بيروت ١٩ مارس ١٩٦٩م.

(4) صحيفة التيار، العدد 1482 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2015م

(5) صحيفة حريات الإلكترونية August 31 2015

(6) مجلة (الحياة الدولية)، العدد رقم ١٠، موسكو 1969

(7) مجلة (تيديليا) موسكو، ام العدد ٥٢، 1968

(8) مجلة الأزفستا رقم 52، موسكو/1968م،

(9) مجلة الطليعة المصرية ٥ مايو ١٩٧٣م، العدد 3

(10) مجلة الطليعة المصرية، ١٩٦٨، العدد، ١٢

(11) مجلة أم هنا أم درمان، العدد 30، الخميس 25/ 3/ 1954م

(12) نجوى إبراهيم محمود: مفهوم السياسات العامة، مجلة: الديمقراطية، القاهرة، 2001م.

(13) مطبق تعريفي عن الإذاعة الاقتصادية بدون صفحة. عملت الباحثة كمعد ومقدم البرامج عبر الإذاعة الاقتصادية في 2008م وتابعت حركة البرامج مع إدارة البرامج –

(14) مطبق تعريفي في الاذاعة، الاذاعة الاقتصادية في عام 2008

(15) مطبوعات قناة طيبة الفضائية.

(16) المنشورات إذاعة ساهرون – مطبق تعريفي.

(17) نشرة أصدرها قسم البحوث والعلاقات العامة بتلفزيون السودان سنة ١٩٧٠م

تاسعاً: المؤتمرات والتقارير:

(1) أضواء على وزارة الثقافة والإعلام - تقرير أعده الأستاذ محمد خوجلي صالحين وزير الثقافة والإعلام.

(2) إفادة أحمد هير أمام لجنة التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب 17 نوفمبر1958م، تقرير عن التحقيق في انقلاب 1958/11/17، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

(3) بشير محمد سعيد (البناء الوطنى) حصيلة الماضي وتوجيهات المستقبل – ورقه مقدمة لمؤتمر اركويت الحادى عشر – الخرطوم نوفمبر 1988، بورتسودان، ولاية البحر الأحمر.

(4) التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي www.cbl.gov.ly.

(5) تقرير لجنة التحقيق مع مدبري انقلاب 17 نوفمبر، دار الوثائق القومية.

(6) سلافة الزغبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية. الباحث الإعلامي، 2020م.

(7) عابدين الدردير الشريف السياسة الإعلامية في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2005

(8) عباس مصطفى صادق التلفزيون الجديد من اعلام المكان أي الاعلام المتحرك.

(9) عباس مصطفى صادق العام الجديد المفاهيم الوسائل التطبيقات

(10) فاروق أبو زيد، دراسة تجريبية على القوانين الصحفية في الدول العربية، المؤتمر الدولي السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1981م.

(11) منشورات إذاعة السلام مطبق تعريفي بدون تاريخ، مقر الإذاعة بأم درمان.

(12) الهيئة القومية للتلفزيون، سجل الاتجار، وتقارير الأداء الشهرية للتلفزيون، وثائق من مكتبة التلفزيون، ام درمان

(13) قضايا الإعلام في السودان، وثائق مؤتمر الحوار حول قضايا الإعلام في السودان، دار الأصالة للطباعة والنشر والانتاج الإعلامي، ط2، الخرطوم، 2014م.

(14) مزمل عباس محجوب النصرى: (نظم حفظ واسترجاع الأرشيف السمعي البصري بمكتبة تلفزيون السودان): الواقع والطموح، أعمال المؤتمر الثاني والعشرون: نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية: الواقع، التحديات، والطموح، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2011م.

عاشراً: القوانين والتشريعات واللوائح:

(1) البيانات الاولي لنظام مايو 1969، بصوت العقيد جعفر محمد نميري، الشريط س، رقم 2400 بتاريخ 25 مايو 1969، مكتبة الاذاعة السودانية، ام درمان

(2) دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م، المجلس الوطني.

(3) قانون الصحافة والمطبوعات سنة 1930م.

(4) قانون المطبوعات والنشر، ٢٠٠٧ ص ٦-٧، مادة ٦.

(5) قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، لسنة ١٩٨١م.

(6) قانون الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، لسنة ١٩٨٦م.

(7) قانون الهيئة القومية للتلفزيون، لعام ١٩٩١م.

(8) القانون رقم 2003-1365 الصادر في 31 ديسمبر 2003 بشأن التزامات خدمة الاتصالات العامة وفرانس تبليكو

(9) قرارات رئيس الجمهورية، رقم (١٤٢)، بإعادة تشكيل لجنة الإشراف على إصلاح الأداء الفني والإداري محطات البث الإذاعي والتلفزيوني: تاريخ 1995/٢/27م.

(10) قرارات لجنة الشكاوى بالمجلس القومي للصحافة، تقرير دورة الإنعقاد السابعة.

(11) لائحة تنظيم أعمال لجنة الشكاوى وتسوية النزاعات لسنة 2010.

(12) لائحة تنظيم أعمال لجنة ترقية أخلاقيات المهنة لسنة 2010

(13) لائحة لجنة مسائلة ومحاسبة الصحافيين لسنة 2010

(14) المادة 47-1 من القانون حرية الاتصال الفرنسي 1986 المعدلة بالقانون الصادر في 9 جويلية 2004 من قانون الاتصالات الإلكترونية، قبل عام 2004، كان المجلس الإداري يضم 12 عضوا.

(15) مذكرة تفسيرية لقانون الصحافة والمطبوعات لعام 1966م، وزارة العدل، الخرطوم/ 1966م.

(16) مرسوم ملكي رقم م/ 32 بتاريخ 1421/9/3هـ قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 211 بتاريخ 1421/9/1هـ، نظام المطبوعات والنشر، وزارة الاعلام السعودية، مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد الأول، انظمة الاعلام والثقافة والنشر، نظام المطبوعات والنشر: على الشبكة الدولة للإنترنت على الموقع: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ecaaec43-8ff9-b269-a9a700f16e66-46b8-1/

(17) مشروع دستور جمهورية السودان، ابريل 1998م، المجلس الوطني.

(18) موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية / ج 2، 2006 مرجع سابق

(19) موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية / ج 5، 2009 مرجع سابق

(20) موسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية / ج 5، طرابلس مركز البحوث والمعلومات والتوثيق الثقافي والإعلامي 2009.

(21) وثيقة No/pps/104016، الخرطوم أبريل1940/27م، دار الوثائق المركزية.

إحدى عشر: المواقع على الشبكة العالمية للمعلومات:

(1) الموقع الرسمي لقناة دبنقا: https://www.dabangasudan.org/ar، تاريخ الدخول: 27/4/ 2014م

(2) الموقع الرسمي للتلفزيون الفرنسي للمزيد انظر .Rwww Francetelevisions.f

(3) الموقع الرسمي للتليفزيون الفرنسي: للمزيد أنظر .rwww Francetelevision.f

(4) موقع قناة الشروق السودانية: https://ashorooq.net.sd/، تاريخ الدخول: 2024/4/27م الساعة 12 ونصف ظهرًا

(5) موقع قناة سودانية 24: https://sudania24tv.com/، تاريخ الدخول، 2024/4/27م، الساعة 12 ظهرًا

(6) موقع sudan news agencey على الإنترنت تحديث الأحد 08 أغسطس 2010 12:43

(7) موقع قناة الاستجابة الفضائية: https://www.facebook.com/ alistejaba تاريخ الدخول 2024/4/27م

(8) موقع قناة السودان بكره،: https://sudanbukra.net/ تاريخ الدخول 2024/4/27م

(9) موقع كلية الاعلام – جامعة امدرمان الاسلامية على الشبكة الدولية: https://fc.oiu.edu.sd

(10) موقع قناة طيبة الفضائية: https://tayba.tv/ تاريخ الدخول 2024/4/27م

(11) موقع جريدة، البيان. 04، جويلية، 2002 للمزيد أنظر.www.albayan.ae/last-page/2022-04-07-1 ، يوم:26-1-2020، سا10:10.

(12) www.aladel.gov.ly

(13) www.aladel.gov.ly

(14) www.swissinfo.ch.ndex.htm?cd=7413076

(15) www.swissinfo.ch.ndex.htm?cd=7413076

إثنى عشر: المقابلات الشخصية:

(1) الأستاذ طارق البحر: مدير مؤسس لإذاعة البيت السوداني بتاريخ 2023/12/13 الساعة 10 صباحًا بمكتبة أستوديوهات الإذاعة بأم درمان.

(2) الأستاذ هاشم محمود حسن محمود: المدير العام قناة الخرطوم، في 2020/1/4م بالخرطوم.

(3) الأستاذ الطيب قسم السيد: أحد أعضاء فريق إذاعة صوت الأمة، في 2024/5/10م.

(4) الأستاذ حسين خوجلي: المدير المؤسس لقناة أم درمان، في 4--8 2010.

(5) الأستاذ محمد حاتم سليمان، المدير الأسبق للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، في 1--4 2024م

(6) المهندس محمد علي عبد الماجد: مدير إدارة المحطات الأرضية للأقمار الاصطناعية بالهيئة العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، في 20/4/ 2024/

(7) الأستاذ أشرف عمر: مدير هيئة إذاعة وتلفزيون ولاية جنوب دارفور، في 3/6/ 2023م

(8) الدكتور عبد المولى موسى محمد: المدير المؤسس لإذاعة القوات المسلحة، في 11/10/ 2022م.

(9) الأستاذ الطيب قسم السيد: الذي عمل مديرًا لإذاعة وادي النيل في الفترة من مارس 2009، حتى ديسمبر 2020م، مديرًا مناوبًا للإذاعة من أم درمان، في 2023/12/3، الساعة العاشرة صباحًا

(10) الشفيع عبدالعزيز حسن: مدير البرامج بقناة النيل الأزرق سابقا،

(11) زحل صديق محمد يوم 2024/11/28م، الواحدة ظهرًا

(12) الاستاذ الدكتور صلاح الدين الفاضل: المدير الأسبق للإذاعة السودانية بمنزله بالخرطوم بتاريخ 2023/1/20م.

(13) المهندس الدكتور حسن مصطفى: مدير إدارة الهندسة والتقانة في الهيئةالعامةللإذاعةالسودانية،بمكتبةالاذاعةالسودانيةبأمدرمان.

(14) المهندس عبدالرحمن إبراهيم عبدالله أرباب: بتاريخ 13/12/ 2023.

(15) أمل جبريل: نائب مدير مكتبة الإذاعة السودانية بتاريخ 15/4/2024م.

(16) الأستاذ الدكتور علي محمد شمو: بمنزله بالخرطوم بحري يوم 20/1/2023م.

(17) الأستاذ/ محي الدين خليفة الحاج: مدير جامعة السودان المفتوحة، بتاريخ 27/6/2016م الساعة 12 ظهرا.

(18) بتاريخ 27/6/2016م الساعة 12 ظهرا.

(19) الأستاذ دفع الله البخيت: نائب الأمين العام لجمعية القرآن الكريم بتاريخ 29/6/2016م الساعة 10 صباحا، بمكتبة الاذاعة بالخرطوم.

(20) الأستاذة مهيرة أحمد عبد الرحمن: مدير التخطيط البرامجي بإذاعة ساهرون بتاريخ 27/6/2016م الساعة 2 ظهرا.

(21) سهام أبو كندي: مدير التسويق والبرامج بالإذاعة الاقتصادية بتاريخ 23/6/2016م الساعة 11 صباحًا، بمقر الاذاعة الاقتصادية بالخرطوم.

(22) العقيد شرطة/ مالك ساتي: المدير التنفيذي لإذاعة ساهرون، بتاريخ 27/6/2016م الساعة 1 ظهرا، بمقر الاذاعة بالخرطوم.

(23) عمر عبد المجيد بخيت: نائب مدير إذاعة الفرقان بتاريخ 29/6/2016م الساعة 12 ظهرًا بمقر الاذاعة بالخرطوم.

(24) السيد يوسف السماني حسين: المالك الأساس للإذاعة الرياضية في 15/6/2016م الساعة11.30صباحا. بمقر الاذاعة بالخرطوم بحري.

(25) العقيد محمد جاد الله : مدير إذاعة القوات المسلحة بتاريخ 26/6/2016م الساعة 12 ظهرًا.

(26) الأستاذ / ماجد حسن علي: مدير إذاعة السلام على بتاريخ 28/6/2016م الساعة 9:30 صباحا بمقر الاذاعة بالخرطوم.

(27)

(28) الأستاذ عوض أحمدان: مدير إذاعة البيت السوداني بتاريخ 2016/6/28م الساعة 11 صباحاً.

(29) الأستاذ / يوسف موسى: مدير البرامج بالقرآن الكريم بتاريخ 2016/6/29م الساعة 9 صباحًا.

(30) الأستاذ: علي يونس: مدير إذاعة صوت الأمة السودانية بتاريخ 2023/5/11 الساعة 9 صباحاً.

ثلاثة عشر: المراجع الأجنبية

(1) Alterman, Eric., (2005), When presidents lie: a history of official deception and its consequences, New York: Penguin Books, 2005,

(2) Andrea baker, comparing the regulatory models of net-radio with traditional journal of emerging technologies and society, vol4.april 2003

(3) Arab Voices OP-cit.

(4) Gallo, Paul A. F., Influencing the world: The media and United States foreign policy, M.A., Webster University, 2006,

(5) Harwood Child and dohon Whitton propaganda by short war (priceton:1942) p

(6) J.C. Hohari, Comparative Politics, (New Delhi: Sterling Publishers Private Limited, (1982,

(7) Julian Hale, Radio Power propaganda a International Broadcasting (Philadelphia, Temple University press 1975)

(8) Lisa Müller, the impact of the mass media on the quality of democracy within a state remains a much-overlooked area of study, London School of economics and political science, December 2014, https://blogs.lse.ac.uk/eurocrisispress/201410/12//the-impact-of-the-mass-media-on-the-quality-of-democracy-within-a-state-remains-a-much-overlooked-area-of-study/

(9) M S MARIUS SAUTER, The Impact of Arab World Satellite Television on the Democratization Process in the MENA States, Term Paper, 2006, https://www.grin.com/document/57550

(10) Program companies and amma smith, internet radio: a new engine for content diversity? Mit program on entertainment nit & telecoms conference for the telecommunications policy research Conference available at: https://easinessmit.eu/research/papal/13120%compain%20intern%20raio.pdf

(11) Vidya Bhushan, Comparative Politics, (New Delhi: Atlantic, 1997.

(12) William A. Rugh Arab Mass Media. News Papers Radio and Television In Arab Politics. London. paper 2004

(13) Zinn, Howard., (2006), America's Blinders, Progressive Journal, Apr, Vol. 70 Issue 4.

الملاحق

الملاحق

- ملحق رقم (1): استبانة الخبراء والاختصاصيين
- ملحق رقم (2): شعارات الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ـ السودان
- ملحق رقم (3): شعارات قنوات تلفزيونية خاصة
- ملحق رقم (4): شعارات إذاعات تابعة لمؤسسات أمنية وتعليمية
- ملحق رقم (5): شعارات قنوات تلفزيونية ولائية
- ملحق رقم (6): شعارات إذاعات وقنوات متخصصة
- ملحق رقم (7): قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ـ أمر التأسيس
- ملحق رقم (8): قانون الهيئة السودانية للبث الإذاعي والتلفزيوني
- ملحق رقم (9): لجنة المناقشة والحكم
- ملحق رقم (10): شهادة الدكتوراه والتوثيقات.

ملحق رقم (1)

استبيان الدراسة
(الأسئلة المغلقة)

أولاً: البيانات الأساسية:

- **النوع:** ( ) ذكر ( ) أنثى
- **العمر:** ( ) من 30-40 سنة ( ) 41 سنة فأكثر
- **المستوى التعليمي:** ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتواره
- **جهة الأداء المهني:** ( ) الاخبار والبرامج السياسية بالإذاعة ( ) برامج الإذاعة ( ) برامج التلفزيون
- **الوظيفة:** ( ) صحفي ( ) إداري بالإذاعة ( ) إداري بالتلفزيون ( ) مذيع ( ) خبير إعلامي عسكري ( ) خبير إعلامي سياسي
- **سنوات الخبرة:** ( ) أقل من 10 سنوات ( ) 11-20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة

ثانياً: عبارات الاستبيان:

م	العبارة	الخيارات				
		أوافق تمامًا	أوافق	لا علم لي	لا أوافق	لا أوافق مطلقًا
1	ليس للأنظمة السياسية في السودان سياسات إعلامية واضحة ومحددة.					

2	تقلبات الأنظمة السياسية لها انعكاسات سالبة على أداء السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) .					
3	تميزت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم السودان في فترة البحث بعدم وضوح السياسات الإعلامية المكتوبة.					

4	رغم غياب الخطط الاستراتيجية التي تنبثق منها السياسات الإعلامية إلا أن بعض الحكومات المتعاقبة وضعت موجهات تعبر عن مصالحها وتوجهاتها.					
5	أفرزت العديد من الحكومات المتعاقبة الكثير من التناقضات في العلاقة بين الحكومات والإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بحرية الإعلام وحقوق التعبير.					
6	يتأثر السلوك المهني للعاملين بالإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسياسات الإعلامية للأنظمة الحاكمة.					
7	للنظام الحاكم طرائق متعددة في تبليغ سياساته للأجهزة الإعلامية.					
8	تتأثر السياسات الإعلامية للراديو والتلفزيون بتغير نظام الحكم					
9	إذا وظف الجهاز الإعلامي الخطة الاستراتيجية المنبثقة منها السياسات الإعلامية والتحريرية فسوف تتحقق أهداف الدولة الكلية.					

10	كثرة تقلبات الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان كان أحد الأسباب الرئيسية في ضعف مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أنشئت من أجلها الراديو والتلفزيون.					
11	ساهم تقلب الأنظمة السياسية في إعادة الهيكلة الإدارية للإذاعة الأمر الذي انعكس سلبًا على وضع سياسات إعلامية فعالة.					

(الأسئلة المفتوحة)

1. ما نوع الموجهات الإعلامية التي تصدرها الأنظمة السياسات التي تقلدت السلطة في السودان؟
2. إلى أي مدى تأثرت السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) بتقلبات الأنظمة السياسية؟
3. ما نوع السياسات الاعلامية التي تميزت بها الأنظمة المتعاقبة على الحكم من 1956م إلى 2019م؟
4. ما السياسات الإعلامية التي انتهجتها الإذاعة (الراديو والتلفزيون) في فترة الحكم المتعاقبة على السودان خلال الفترة من 1956م إلى 2019م؟
5. ما مدى تأثير الأنظمة السياسية على الجهاز الإداري على الراديو والتلفزيون في فترة الحكم المتعاقبة على السودان خلال الفترة من 1956م إلى 2019م؟
6. ما إنعكاسات السياسات الاعلامية للأنظمة السياسية على السلوك المهني للعاملين فى الإذاعة (الراديو والتلفزيون)؟
7. ما الاليات التي يعتمد عليها النظام السياسي في إبلاغ السياسات الإعلامية لمؤسسات الإذاعة (الراديو والتلفزيون) المملوكة للدولة والقطاع الخاص؟
8. ما نوع وخصائص السياسات الإعلامية المتبعة خلال فترات النظم السياسية المتعاقبة خلال الفترة من 1956م إلى 2019م؟

9. ما أهمية السياسات الإعلامية في تحقيق الأهداف الكلية للدولة؟

10. مـا أنـواع الأنظمـة السياسـية التـي تعاقبـت عـلى حكـم السـودان خـلال الفـترة مـن 1956م إلى 2019م؟

11. مـا السـمات والخصائـص التـى تميـز بهـا كل نظـام سـياسي حكـم السـودان (مدنـي – عسـكري – شـمولى) مـن حيـث السياسـات الإعلاميـة؟

12. مـا رأيـك فى برامـج الإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون) فى ظـل تقلبـات الأنظمـة السياسـية؟

13. فى نظـرك أهـم العوامـل التـي ينبغـي أن تحـرص عليهـا الإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون) فى تقديمهـا مـن خـلال البرامـج أثنـاء نظـام الحكـم الجديـد؟

14. أفضـل سياسـة إعلاميـة لـك هـي فى النظـام السـياسي (المدنـي – العسـكري – الشـمولي)؟ ولمـاذا؟

15. مـن وجهـه نظـرك ماهـي الطريقـة المثـلى لوضـع سياسـات إعلاميـة مكتوبـة للإذاعـة (الراديـو والتلفزيـون)؟

16. هـل تريـد أن تضيـف شـيئاً آخـر عـن السياسـات الإعلاميـة فى ظـل تقلبـات الأنظمـة السياسـية بالسـودان؟

ملحق رقم (2)

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ـ السودان

إذاعة السودان

تلفزيون السودان

ملحق رقم (3)

قنوات تلفزيونية خاصة

ملحق رقم (4)

إذاعات تابعة لمؤسسات أمنية وتعليمية

ملحق رقم (5)

قنوات تلفزيونية ولائية

ملحق رقم (6)

إذاعات وقنوات متخصصة

ملحق رقم (7)
قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

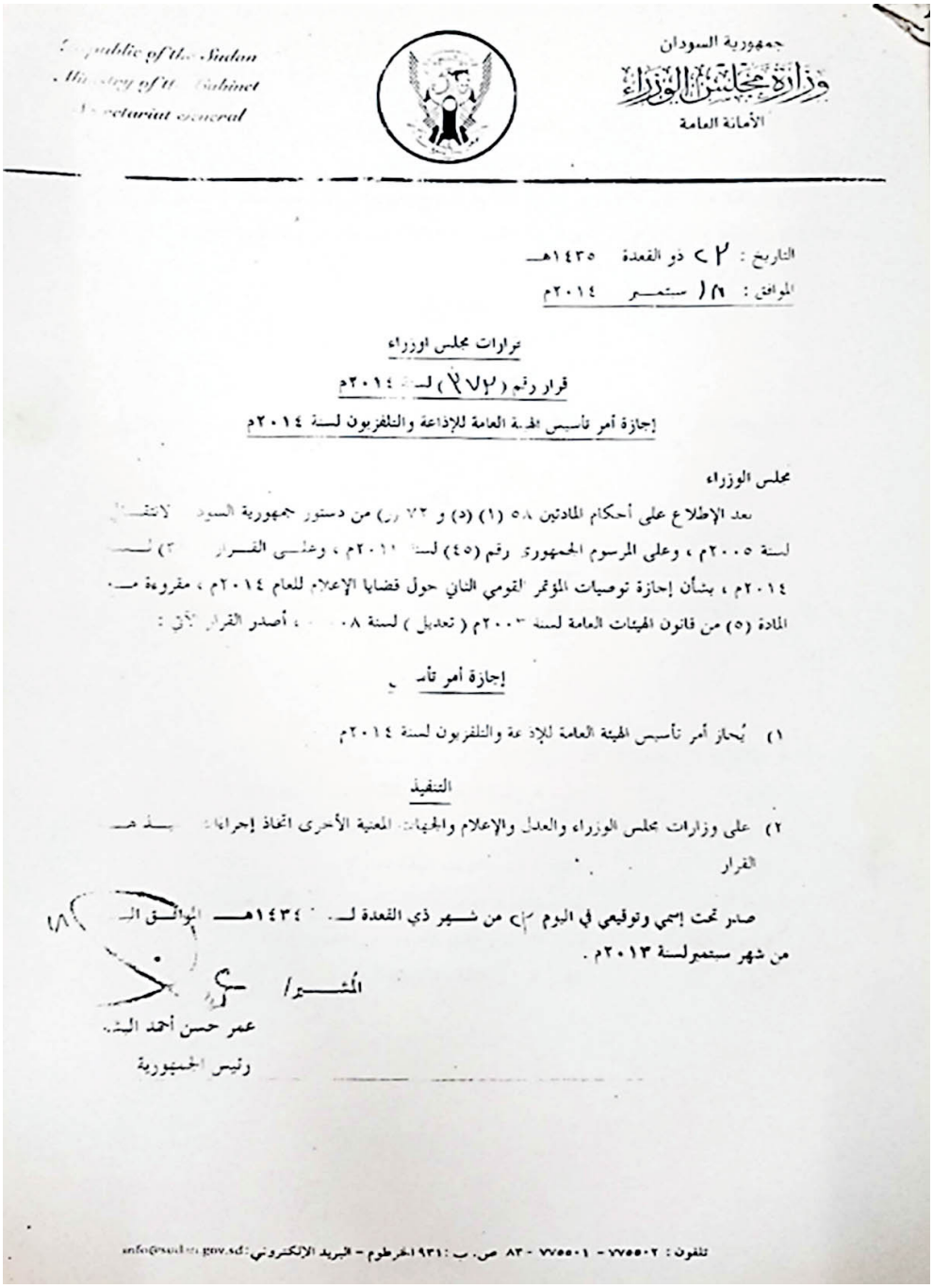

جمهورية السودان
وزارة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

Republic of the Sudan
Ministry of the Cabinet
Secretariat General

التاريخ : ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٥هـ
الموافق : ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

قرارات مجلس الوزراء
قرار رقم (٢٧٢) لسنة ٢٠١٤م
إجازة أمر تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠١٤م

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على أحكام المادتين ٥٨ (١) (د) و ٧٣ (ز) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ، وعلى المرسوم الجمهوري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١م ، وعلى القرار (٣) لسنة ٢٠١٤م ، بشأن إجازة توصيات المؤتمر القومي الثاني حول قضايا الإعلام للعام ٢٠١٤م ، مقروءة مع المادة (٥) من قانون الهيئات العامة لسنة ٢٠٠٣م (تعديل) لسنة ٢٠٠٨ ، أصدر القرار الآتي :

إجازة أمر تأسيس

١) يُجاز أمر تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠١٤م

التنفيذ

٢) على وزارات مجلس الوزراء والعدل والإعلام والجهات المعنية الأخرى اتخاذ إجراءات تنفيذ هذا القرار

صادر تحت إمضائي وتوقيعي في اليوم ٢١ من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢١/٩ من شهر سبتمبر لسنة ٢٠١٣م .

المشير/
عمر حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية

تلفون : ٧٧٥٥٠٢ - ٧٧٥٥٠١ - ٨٣ ص.ب : ١٩٣١ الخرطوم - البريد الإلكتروني : info@cabinet.gov.sd

تابع ملحق رقم (7)
قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

أمر تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠١٤م

عملاً بالسلطات المخولة له بموجب أحكام المادة (٥)من قانون الهيئات العامة لسنة ٢٠٠٣م، مقروءة المادة ١٣(د) من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة ١٩٧٤م أصدر مجلس وزراء الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول
أحكام تمهيدية
أسم الأمر وبدء العمل به

١. يسمى هذا الأمر " أمر تأسيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠١٤م " ويعمل به من تاريخ التوقيع .

إلغاء

٢. يلغى أمر تأسيس :

(١)الهيئة العامة للإذاعة القومية لسنة ٢٠٠٩م .

(٢) الهيئة العامة للتلفزيون القومي لسنة ٢٠٠٩م .

تفسير

٣. في هذا الأمر ما لم يقتض السياق معنى آخر :

" المجلس "	يقصد به مجلس إدارة الهيئة المنشأ بموجب أحكام المادة ٧ .
" المدير العام "	يقصد به مدير عام الهيئة المعين بموجب أحكام المادة ٩ .
" القانون "	يقصد به قانون الهيئات العامة لسنة ٢٠٠٣م .
" الهيئة "	يقصد بها الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون المنشأة بموجب أحكام المادة ٤ .
" الوزير المختص "	يقصد به الوزير الذي يحدده رئيس الجمهورية .
" الوزير "	يقصد به وزير المالية والاقتصاد الوطني .

1

تابع ملحق رقم (7)
قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

الفصل الثاني

إنشاء الهيئة وأغراضها وسلطاتها

إنشاء الهيئة

٤. (١) تُنشأ هيئة تسمى " الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون " وتكون لها شخصية إعتبارية وختم عام و[illegible] مستديمة لها حق التقاضي باسمها .

(٢) يكون المقر الرئيسي للهيئة ولاية الخرطوم ويجوز لها إنشاء فروع في الولايات أو في [illegible] ج السودان متى ما إقتضت الضرورة ذلك .

أغراض الهيئة

٥. تكون للهيئة بالإضافة إلى الأغراض المنصوص عليها في القانون الأغراض الآتية :

(أ) تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي والتلفزيوني بالوسائل التقنية الحديثة .

(ب) تقديم الخدمات الإذاعية والتلفزيونية المعبرة عن قيم الأمة ومصالح المجتمع لتغطي السودان ولتنقل رسالة السودان للداخل والخارج .

(ج) ترسيخ مبادىء الدين والنهضة الحضارية وتعميق مفاهيم الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي .

(د) التعريف بسياسات الدولة وإنجازاتها ونشاط المجتمع وكسبه .

(ه) توثيق الروابط والتعاون مع الأجهزة والهيئات والمنظمات النظيرة في الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية .

(و) بسط تنوع الثقافة الوطنية والمعرفة الإنسانية النافعة وحث الأمية والأمية الحضارية .

(ز) التعريف بالسودان وتنوع ثقافته والتواصل مع الثقافات الإنسانية النافعة .

(ح) نشر الوعي في المجتمع وإرشاده بمناهج التربية السليمة بما في قيم العمل والإنتاج والتكافل .

(ط) تشجيع الإبداع الفني والإنتاج الثقافي لذوي الملكات المتميزة والموهوبين بإبراز إنتاجهم .

(ي) تطوير مستوى العاملين بالهيئة وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب وتبادل الخبرات .

(ك) التنسيق مع الأجهزة الولائية النظيرة لتطوير أدائها ورفع مقدراتها الفنية وتدريب العاملين بها .

(ل) تقديم الاستشارات والخدمات الفنية في مجالي الإذاعة والتلفزيون .

تابع ملحق رقم (7)

قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

سلطات الهيئة

٦. تكون للهيئة بالإضافة للسلطات المنصوص عليها في القانون السلطات الآتية :

(أ) إقامة وإدارة المحطات الإذاعية والتلفزيونية القومية والتنسيق مع الأجهزة الولائية النظيرة .

(ب) تطوير العمل القومي الإذاعي والتلفزيوني بجمهورية السودان علي إختلاف إستخداماته وأنماطه .

(ج) الحصول علي إحتياجات الهيئة من الآلات والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل وخدمات والمستلزمات الأخري عن طريق الشراء أو الاستيراد ، أو أي وسيلة أخري مشروعة ، وذلك وفقاً لما تحدده القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

(د) تملك وشراء وبيع وتأجير واستئجار المنقولات والأراضي والعقارات ، وإقامة المنشآت عليها في حدود أغراضها بموافقة الوزير بناءً على توصية الوزير المختص

(ه) استخدام من تري ضرورة إستخدامهم من العاملين وفقاً للهيكل التنظيمي المجاز .

(و) استثمار أموالها .

(ز) إبرام العقود مع أي شخص داخل السودان أو خارجه وذلك وفقاً للأحكام التي يحددها القانون أو اللوائح في هذا الأمر والذي يقتضيه البعد الإستراتيجي للهيئة .

(ح) امتلاك قطع الأراضي والعقارات والمنقولات وشرائها وبيعها وتأجيرها وإستئجارها وتشييد المباني عليها في حدود أغراضها بموافقة الوزير المختص والوزير .

(ط) قبول الهبات والإعانات التي تقدمها المؤسسات الإقليمية والمحلية والدولية والبلاد الصديقة من أجل تطوير خدمات الهيئة في السودان بعد موافقة الوزير .

(ي) إقتراض أي أموال من البنوك والمؤسسات الأخري أو خلافها داخل السودان وخارجه بتوصية من الوزير المختص وموافقة الوزير في حدود أغراضها بما لا يتجاوز أصولها .

(ك) أية سلطات أخري لازمة لتحقيق أغراضها

تابع ملحق رقم (7)

قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

الفصل الثالث

إدارة الهيئة

إنشاء المجلس وتشكيله

٧. (١) يُنشأ مجلس لإدارة الهيئة يتولى إدارة شؤونها ويباشر نيابة عنها كافة السلطات الممنوحة لها بموجب أحكام القانون وهذا الأمر ، يكون مسئولاً مباشرة عن حسن أدائها وإدارتها أمام الوزير المختص .

(٢) يشكل المجلس وفقاً لأحكام المادة ٤ من القانون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير المختص .

إختصاصات المجلس وسلطاته

٨. (١) تكون للمجلس بالإضافة للاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون :-

(أ) الموافقة على استيعاب بعض الكوادر الفنية المؤهلة والخبرات النادرة بموجب عقودات عمل خاصة لشغل وظائف بالهيئة وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك .

(ب) مراقبة الأثر العام للبث الإذاعي والتلفازي عبر الوسائط التماثلية أو الرقمية أو أي وسيلة مستقبلية أخرى مطورة وإستفتاء المشاهدين وتلمس حاجاتهم وتلقي إقتراحاتهم بغرض الإستعانة بها في إعداد السياسات العامة للهيئة .

(ج) إصدار توجيهات بإجراء البحوث اللازمة لتقويم عمل الهيئة وتطوير ادائها .

(د) إعتماد المشروعات الإستثمارية ومشروعات القروض والمنح للهيئة بموافقة الوزير المختص والوزير

(هـ) تحديد إدارات الهيئة ومهام تلك الإدارات وعلاقاتها ببعضها البعض .

(و) إعتماد إنشاء مكاتب مراسلين ومراكز إنتاج إعلامي داخل السودان وخارجه بالتنسيق مع الجهات المختصة .

(ز) إعتماد سياسات التنسيق والعلاقات مع الإجهزة الوطنية .

(ح) تلقي شكاوي الأفراد والمؤسسات المتعلقة بأداء الهيئة وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

(ط) إعداد تقرير سنوي عن الهيئة وخططها المستقبلية .

4

تابع ملحق رقم (7)
قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

تعيين المدير العام واختصاصاته وسلطاته

٩. (١) يكون للهيئة مديراً عاماً يعينه مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص .

(٢) يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص مخصصات المدير العام وإمتيازاته .

(٣) يكون المدير العام المسؤول التنفيذي الأول لى المجلس ويتولى الاضطلاع بالنشاط المالي والإداري والفني للهيئة وفقاً لما يحدده القانون واللوائح الصادرة بموجبه وهذا الأمر وتوجيهات المجلس .

(٤) مع عدم الإخلال بعموم ماتقدم تكون للمدير العام الإختصاصات والسلطات الآتية :

(أ) الإلتزام بالسياسات التي يضعها المجلس .

(ب) تنفيذ الخطط والبرامج التي يجيزها المجلس .

(ج) إدارة الهيئة وتنظيمها ومتابعة سير العمل اليومي بها .

(د) الإشراف على تقويم أداء الأدارات وتطويرها .

(هـ) اقتراح الموازنة السنوية وتقديمها للمجلس :

(و) صرف الأموال في حدود الموازنة السنوية المصدقة والقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك .

(ز) التوقيع على الوثائق والعقود والإتفاقيات نيابة عن الهيئة وفقاً لما تحدده القوانين واللوائح المنظمة لعمل

(ح) الإعلان عن تقديم العطاءات وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، وإجراء المفاوضات بشأن العقود التي يقتضيها عمل الهيئة ورفع التوصيات بشأنها للمجلس .

(ط) تمثيل الهيئة في المنظمات الإقليمية والدولية والتحدث بإسمها أمام الجهات القانونية والجهات الأخرى ذات الصلة داخل السودان .

(ى) مع مراعاة قوانين ولوائح الخدمة المدنية القومية ، يقوم بتعيين العاملين بالهيئة فيما دون الوظائف القيادية وفقاً للهيكل الوظيفي المُجاز .

(ي) ابرام العقود الخاصة مع الكوادر الفنية المؤهلة والخبرات النادرة لتولي وظائف الإدارات بالهيئة وافقة المجلس وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك .

(ك) رفع تقارير دورية للمجلس عن أعمال الهيئة وإدارتها وأدائها .

(ل) أي مهام أخرى يكلفه بها المجلس .

5

تابع ملحق رقم (7)
قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون - أمر التأسيس

الفصل الرابع
الأحكام المالية
أيلولة الممتلكات والحقوق والديون والإلتزامات

١٠. تؤول للهيئة :

(١) ممتلكات وحقوق الهيئة العامة للإذاعة القومية والهيئة العامة للتلفزيون القومي السابقتين .

(٢) الديون والإلتزامات المستحقة على الهيئتين المذكورتين في (١) أعلاه

(٣) الأصول والحقوق والديون والإلتزامات المالية التي تؤول بموجب أحكام البند (١) ويدرج بدفاترها مبلغ مساو للقيمة الصافية لذلك .

رأسمال الهيئة والموارد المالية

١١. (١) تتكون الموارد المالية للهيئة من الآتي :

(أ) المنحة السنوية التي تخصصها الدولة للهيئة لمقابلة إحتياجاتها .

(ب) الأموال التي تخصص لها من مساهمة المغتربين ورسوم شركات الاتصال

(ج) مايؤول إليها وفق احكام المادة ٩ من هذا الأمر .

(د) أية أصول ثابتة أو منقولة تمتلكها بعد صدور هذا الأمر .

(هـ) الرسوم التي تحصلها مقابل الإستشارات والخدمات التي تقدمها أو النشاط الإقتصادي الذي تمارسه

(و) المنح والقروض التي يوافق عليها الوزير بناءً علي توصية الوزير المختص .

(ز) الإعانات والهبات والوصايا وما يوقف لها من أموال بموافقة الوزير بتوصية من الوزير المختص .

(ح) أية أموال تنقل من الإحتياطي العام بموافقة الوزير بعد التشاور مع الوزير المختص .

(ط) أية موارد أخري يوافق عليها الوزير بتوصية من الوزير المختص .

إستمرارية العاملين

١٢. يستمر العاملون بالهيئة العامة للإذاعة القومية والهيئة العامة للتلفزيون القومي في العمل كما لو كانت تعيينهم تم بموجب أحكام هذا الأمر .

سلطات إصدار اللوائح

١٢. يجوز للمجلس بموافقة الوزير المختص إصدار اللوائح اللازمة لتنظيم عمل الهيئة .

ملحق رقم (8)

قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

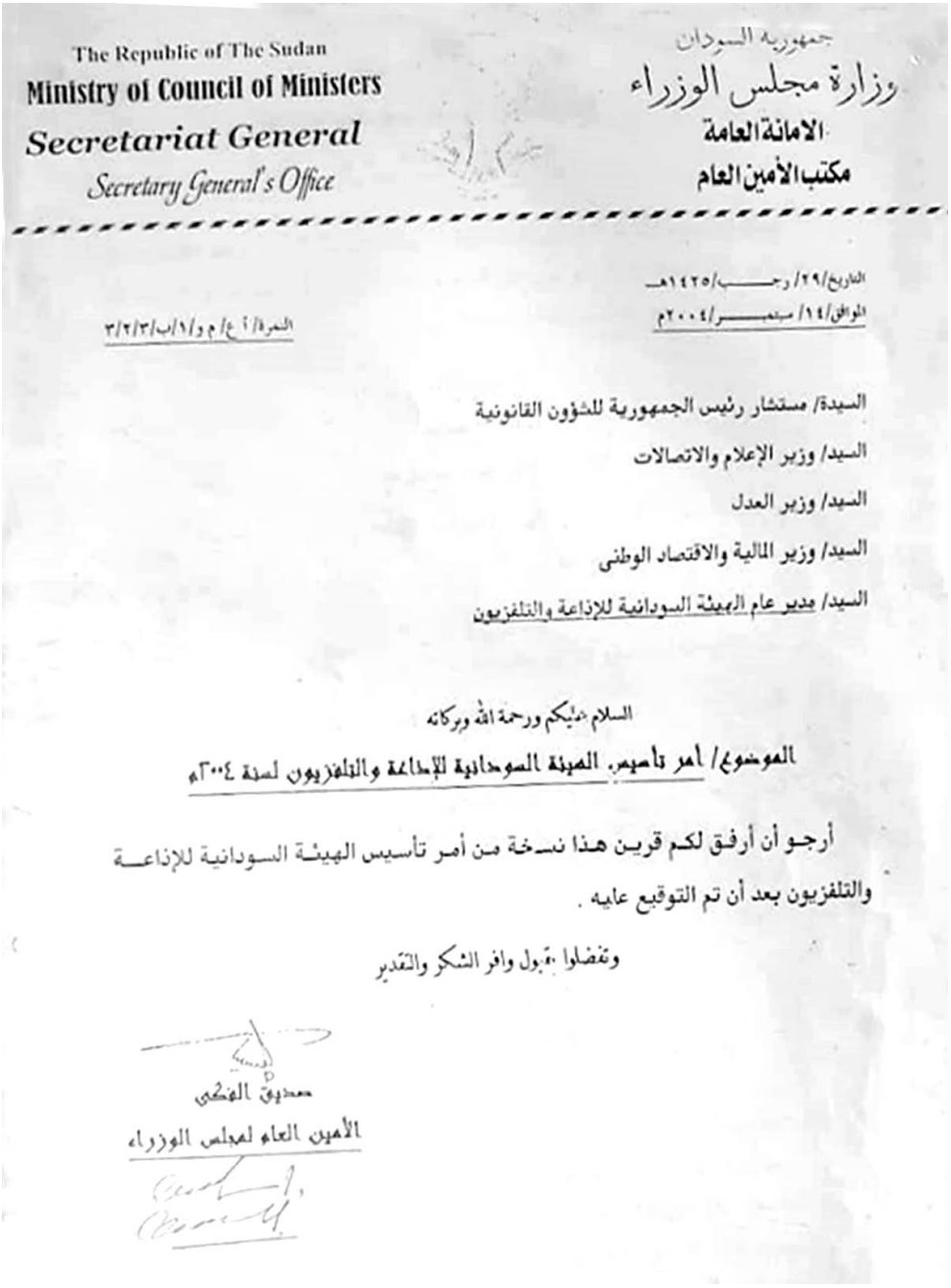

The Republic of The Sudan
Ministry of Council of Ministers
Secretariat General
Secretary General's Office

جمهورية السودان
وزارة مجلس الوزراء
الامانة العامة
مكتب الأمين العام

التاريخ/٢٩/ رجب/١٤٢٥هـ
الموافق/١٤/ سبتمبر/٢٠٠٤م

المرفأ/ ع/ م و/١/ب/٣/٢/٣

السيدة/ مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية
السيد/ وزير الإعلام والاتصالات
السيد/ وزير العدل
السيد/ وزير المالية والاقتصاد الوطني
السيد/ مدير عام الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ أمر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠٠٤م

أرجو أن أرفق لكم قرين هذا نسخة من أمر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون بعد أن تم التوقيع عليه .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير

صديق الفكي
الأمين العام لمجلس الوزراء

تابع ملحق رقم (8)
قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

أمر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة

والتلفزيون لسنة ٢٠٠٤ م

عملاً بأحكام المادة ٥ من قانون الهيئات العامة لسنة ٢٠٠٣ وبعد الإطلاع على توصية وزير المالية والاقتصاد الوطني بعد التشاور مع وزير الإعلام والاتصالات أصدر مجلس الوزراء أمر التأسيس الآتي نصه : -

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم الأمر وبدء العمل به

١- يسمي هذا الأمر " أمر تأسيس الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠٠٤م " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - في هذا الأمر ما لم يقتض السياق معني آخر : -

" الهيئة "	:	يقصد بها الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون ،
" المجلس "	:	يقصد به مجلس إدارة الهيئة ،
" المدير العام "	:	يقصد به مدير عام الهيئة ،
" الوزير المختص "	:	يقصد به الوزير الذى يحدده رئيس الجمهورية ،
" الوزير "	:	يقصد به وزير المالية والإقتصاد الوطني ،
" القانون "	:	يقصد به قانون الهيئات العامة لسنة ٢٠٠٣ .

الفصل الثاني

إنشاء الهيئة أغراضها وسلطاتها

إنشاء الهيئة

٣ - (١) تنشأ هيئة عامة تسمى " الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون " وتكون لها شخصية إعتبارية وخاتم عام ويكون لها حق التقاضي باسمها .

(٢) يكون مقر الهيئة الرئيسي ولاية الخرطوم ويجوز لها إنشاء فروع في أي مكان داخل السودان أو خارجه متى اقتضت الضرورة ذلك بموافقة الوزير والوزير المختص .

تابع ملحق رقم (8)

قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

اغـراض الهيئة

٤ – تكون للهيئة بالإضافة الى الأغراض المنصوص عليها فى القانون الأغراض الآتية : –

(أ) تحقيق رسالة الإعلام الإذاعى والتلفزيونى بالوسائل التقنية الحديثة .

(ب) تقديم الخدمات الإذاعية والتلفزيونية المعبرة عن قيم الأمة ومصالح المجتمع لتغطى السودان ولتنقل رسالة السودان لأنحاء العالم المختلفة .

(ج) ترسيخ مبادئ الدين والنهضة الحضارية وتعميق مفاهيم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

(د) التعريف بسياسات الدولة وإنجازاتها ونشاط المجتمع وكسبه .

(هـ) توثيق الروابط والتعاون مع الأجهزة والهيئات النظيرة فى الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية .

(و) بسط الثقافة الوطنية والمعرفة الإنسانية النافعة ومحو الأمية الأبجدية والحضارية .

(ز) التعريف بالسودان وتنوع ثقافاته والتواصل مع الثقافات الإنسانية النافعة .

(ح) نشر الوعى فى المجتمع وإرشاده بمناهج التربية السليمة بما يعلى قيم العمل والإنتاج والتكافل .

(ط) تشجيع الإبداع الفنى والإنتاج الثقافى لذوى الملكات المتميزة والموهوبين بإبراز إنتاجهم .

(ى) تطوير مستوى العمال بالهيئة وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب ونقل الخبرات .

(ك) التعاون مع الأجهزة الولائية النظيرة لتطوير أدائها ورفع مقدراتها الفنية وتدريب العاملين بها .

(ل) تقديم الاستشارات والخدمات الفنية فى مجال الإعلام والإذاعة والتلفزيون .

سلطات الهيئة

٥ – بالإضافة للسلطات المنصوص عليها فى القانون تكون للهيئة السلطات الآتية : –

(أ) إقامة وإدارة المنشآت الإذاعية والتلفزيونية الاتحادية والتنسيق مع الولايات .

(ب) تنظيم العمل الإذاعى والتلفزيونى بجمهورية السودان على اختلاف استخداماته وتقنياته .

(ج) الحصول على حاجات الهيئة من الآلات والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل والخدمات والمستلزمات الأخرى عن طريق الشراء أو الاستيراد أو أى وسيلة أخرى مشروعة وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح .

تابع ملحق رقم (8)

قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

الوزراء .

(هـ) استخدام من ترى ضرورة استخدامهم من العمال .

(و) إجراء الاتصالات واستقطاب المعونات العينية والمالية بموافقة الوزير .

(ز) استثمار أموالها فى مجالات الاستثمار المختلفة .

(ح) إبرام العقود مع أى شخص أو جهة داخل السودان أو خارجه وذلك وفقاً للأحكام التى يحددها القانون أو الواردة فى هذا الأمر والذى يقتضيه البعد الاستراتيجى للهيئة .

(ط) أى أعمال أخرى تراها ضرورية أو مناسبة لتحقيق أغراضها .

الفصل الثالث

إدارة الهيئة

إنشاء المجلس وتشكيله

٦ – (١) يُنشأ مجلس لإدارة الهيئة يتولى إدارة شؤونها ويباشر نيابة عنها كافة السلطات الممنوحة لها بموجب أحكام القانون وهذا الأمر .

(٢) يشكل المجلس وفقاً لأحكام المادة ٩ من القانون بقرار من مجلس الوزراء بناءاً على توصية الوزير المختص .

اختصاصات المجلس وسلطاته

٧ – (١) بالإضافة للاختصاصات والسلطات المنصوص عنها فى المادة ١١ من القانون يكون المجلس مسئولاً عن حسن أداء الهيئة لوظائفها واختصاصاتها ومراقبة أعمالها والسعى لتحقيق أغراضها ومباشرة سلطاتها على أسس سليمة .

(٢) دون المساس بعموم أحكام البند (١) تكون للمجلس السلطات الآتية : –

(أ) وضع السياسة العامة للهيئة وفقاً للموجهات الكلية لسياسة الدولة .

(ب) إجازة الخطط والبرامج المقترحة من المدير العام .

(ج) إعداد مشروع الموازنة وموازنة التنمية للهيئة واعتماد الحسابات الختامية ورفعها للوزير بتوصية من الوزير المختص لاجازتها .

(د) اقتراح الهيكل التنظيمى والوظيفى للهيئة وشروط خدمة العاملين بها للوزير المختص ليقوم بعد مشورة وزارة العمل والإصلاح الإدارى برفعها لمجلس الوزراء لإجازتها .

(هـ) التوصية عبر الوزير المختص لرئيس الجمهورية بتعيين شاغلى الوظائف القيادية العليا بالهيئة.

تابع ملحق رقم (8)
قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

(و) الموافقة على استيعاب بعض الكوادر الفنية المؤهلة والخبرات النادرة بموجب عقودات عمل خاصة لشغل وظائف مديرى الادارات بالهيئة .

(ز) مراقبة الأثر العام للبث الإذاعى والتلفازى عبر الوسائط التماثلية أو الرقمية أو أى وسيلة مستحدثه أو مطوره واستقصاء المستمعين والمشاهدين وتلمس حاجاتهم وتلقى اقتراحاتهم بغرض الاستعانة بها فى إعداد السياسات العامة للهيئة .

(ح) إصدار توجيهات بإجراء البحوث اللازمة لتقويم عمل الهيئة وتطوير أدائها.

(ط) اعتماد المشروعات الاستثمارية ومشروعات القروض والمنح .

(ى) تحديد قطاعات الهيئة ومهام تلك القطاعات وعلاقاتها ببعضها البعض.

(ك) اعتماد إنشاء مكاتب مراسلين ومراكز انتاج إعلامى داخل السودان وخارجه.

(ل) اعتماد سياسات التنسيق والعلاقات مع الأجهزة الولائية .

(م) تلقى شكاوى الأفراد والمؤسسات المتعلقة بأداء الهيئة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

(ن) إعداد تقرير سنوى عن الهيئة وخططها المستقبلية .

(س) وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعماله .

تعيين المدير العام واختصاصاته وسلطاته

٨ – (١) يكون للهيئة مدير عام من ذوى المؤهلات المناسبة والخبرة يعينه رئيس الجمهورية بناء على توصية الوزير المختص .

(٢) يكون المدير العام هو المسئول التنفيذى الأول المسئول لدى المجلس عن إدارة الهيئة وفقاً لسياسة المجلس وتوجيهاته ، ومع عدم الإخلال بعموم ماتقدم يختص المدير العام بالآتى : –

(أ) الالتزام بالسياسات التى يضعها المجلس .

(ب) تنفيذ الخطط والبرامج التى يجيزها المجلس .

(ج) إدارة الهيئة وتنظيمها ومتابعة سير العمل اليومى بها .

(د) الإشراف على تقويم أداء القطاعات وتطويره .

(هـ) الإعداد الأولى لمشروع الموازنة السنوية ورفعه للمجلس .

(و) صرف الأموال فى حدود الموازنة المصدقة والقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك .

(ز) التوقيع على العقود والاتفاقيات نيابة عن الهيئة وفقا لما تحدده اللوائح .

(ح) الإعلان عن تقديم العطاءات وأجراء المفاوضات بشأن العقود التى يقتضيها عمل الهيئة ورفع التوصيات بشأنها للمجلس .

تابع ملحق رقم (8)
قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

(ط) تمثيل الهيئة فى المنظمات الإقليمية والدولية والتحدث باسمها أمام الجهات القانونية والجهات الأخرى ذات الصلة داخل السودان .

(ى) مع مراعاة قوانين ولوائح الخدمة العامة تعيين العاملين بالهيئة فيما دون الوظائف القيادية وفقاً للهيكل الوظيفى المجاز .

(ك) إبرام العقود الخاصة مع الكوادر الفنية المؤهلة والخبرات النادرة لتولى وظائف مدراء الادارات بالهيئة بموافقة المجلس .

(ل) رفع تقارير دورية للمجلس عن أعمال الهيئة وأدارتها وأدائها .

(م) أى اختصاصات أخرى تكون لازمة لادارة الهيئة يكلفه بها المجلس .

نواب المدير العام

٩ – (١) يكون للمدير العام نواب يحدد المجلس عددهم ومهامهم وواجباتهم .

(٢) يعين نواب المدير العام بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على توصية من الوزير المختص .

مخصصات المدير العام ونوابه

١٠ – يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص وموافقة الوزير مخصصات وامتيازات المدير العام ونوابه .

الفصل الرابع
الأحكام المالية
أيلولة الممتلكات والحقوق والديون والإلتزامات

١١ – تؤول للهيئة : –

(١) ممتلكات الهيئة السودانية للإذاعة والتلفزيون السابقة وكامل حقوقها ويشمل كافة ممتلكات الهيئة من أصول ثابتة ومنقولة .

(٢) الديون والإلتزامات المستحقة عليها أو فى سبيلها للأستحقاق .

(٣) يتم تقييم الأصول والحقوق والديون والإلتزامات المالية التى تؤول بموجب أحكام البند (١) ويدرج بدفاترها مبلغ مساو للقيمة الصافية لذلك .

المنحة المالية

١٢ – تخصص الدولة منحة مالية سنوية للهيئة ، لمقابلة احتياجاتها بقرار من مجلس الوزراء .

تابع ملحق رقم (8)

قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

رأسمال الهيئة ومواردها المالية

١٣ – (١) يتكون رأسمال الهيئة من الآتى : –

(أ) مايؤول اليها وفق المادة ١١ من هذا الأمر .

(ب) أى أصول ثابتة أو منقولة تمتلكها بعد صدور هذا الأمر وكعائد لاستثمار أموالها .

(٢) تتكون الموارد المالية للهيئة من : –

(أ) المنحة المالية التى تخصصها له الدولة .

(ب) الرسوم التى تحصلها مقابل الاستشارات والخدمات التى تؤديها أو النشاط الاقتصادى الذى تمارسه .

(ج) الأموال التى تتحصل عليها نتيجة لنشاطها أو انتاجها .

(د) الميزات والإعفاءات التى تمنح لها .

(هـ) المنح والقروض التى يوافق عليها المجلس .

(و) الإعانات والهبات والوصايا ومايوقف لها من أموال .

(ز) أى أموال تنقل من الاحتياطى العام بموافقة الوزير بعد التشاور مع الوزير المختص .

(ح) أى موارد أخرى يوافق عليها المجلس .

(٣) تقوم الهيئة بتقييم أصولها مرة واحدة كل خمس سنوات .

القروض والتزامات النقد الأجنبى

١٤ – (١) لايجوز للهيئة أن تقترض داخلياً بما يجاوز أصولها إلا بموافقة الوزير .

(٢) لايجوز للهيئة أن تقترض من الخارج أو تدخل فى التزامات تتعلق بالنقد الأجنبى بما يجاوز مائتى ألف دولار عن المعاملة الواحدة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الوزير .

(٣) على الهيئة أن تقدم للوزير المستندات المؤيدة للتصرف المسموح به حسب البند (٢) أعلاه لاعتماده قبل وقت كافى من نهاية العام المالى .

(٤) يجوز للهيئة أن تحصل على المنح والهبات والإعانات النقدية والعينية بتوصية من المجلس وموافقة الوزير .

تابع ملحق رقم (8)
قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

استخدام موارد الهيئة

١٥ – (١) مع مراعاة نصوص القانون يجب ان تستخدم موارد الهيئة المالية فـي تحقيـق أغراضها فحسب .

(٢) دون المساس بعموم نص البند (١) ، تستخدم موارد الهيئة المالية فى الآتى : –

(أ) إدارة الهيئة وتنفيذ أعمالها .

(ب) سداد التزامات الهيئة المالية .

(ج) مقابلة مصروفات تشغيل الهيئة بما فى ذلك الإهلاك والإبدال .

(د) دفع الرواتب والأجور والعلاوات والمخصصات والمكافآت وفوائد مابعـد الخدمة ومكافآت رئيس وأعضاء المجلس .

(هـ) تمويل مشاريع إعادة التأهيل ومشاريع التنمية المجـازة فـي الموازنـة السنوية .

سلطة إصدار اللوائح

١٦ – يجوز للمجلس بموافقة الوزير المختص إصدار اللوائح اللازمة لتنظيم عمـل الهيئة .

صدر تحت توقيعى فى اليوم الثالث والعشرين من شهر رجـب لسنة ١٤٢٥هـ

الموافق اليـوم الثامـن من شهر سـبتمبـر لسنة ٢٠٠٤م.

المنـير

عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية

تابع ملحق رقم (8)
قانون الهيئة السودانيه للبث الإذاعي والتلفزيوني

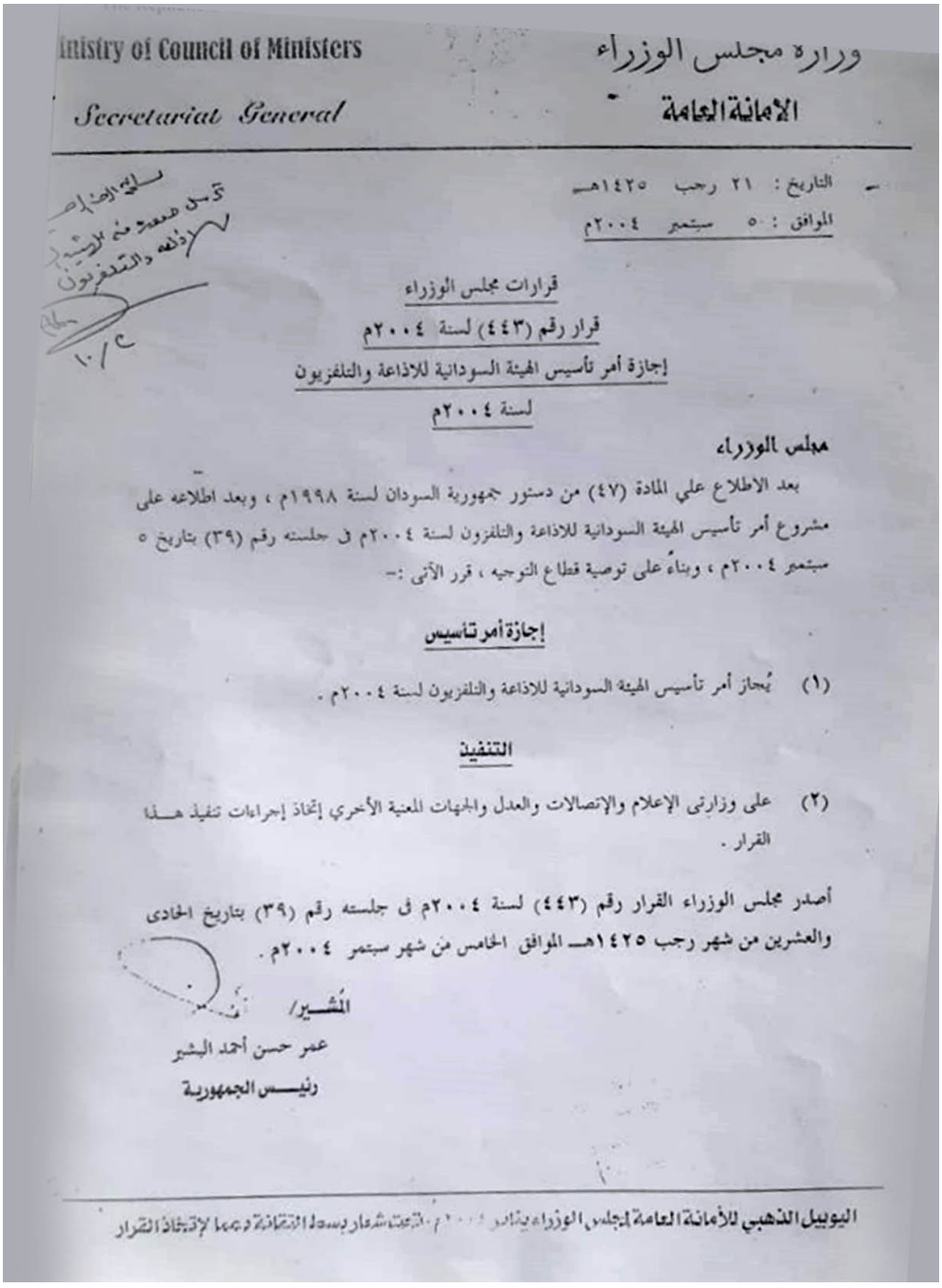

Ministry of Council of Ministers
Secretariat General

وزارة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

التاريخ : ٢١ رجب ١٤٢٥هـ
الموافق : ٥ سبتمبر ٢٠٠٤م

قرارات مجلس الوزراء
قرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٠٤م
إجازة أمر تأسيس الهيئة السودانية للاذاعة والتلفزيون
لسنة ٢٠٠٤م

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع علي المادة (٤٧) من دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨م ، وبعد اطلاعه على مشروع أمر تأسيس الهيئة السودانية للاذاعة والتلفزون لسنة ٢٠٠٤م فى جلسته رقم (٣٩) بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠٤م ، وبناءً على توصية قطاع التوجيه ، قرر الآتى :-

إجازة أمر تأسيس

(١) يُجاز أمر تأسيس الهيئة السودانية للاذاعة والتلفزيون لسنة ٢٠٠٤م .

التنفيذ

(٢) على وزارتى الإعلام والإتصالات والعدل والجهات المعنية الأخرى إتخاذ إجراءات تنفيذ هـذا القرار .

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٠٤م فى جلسته رقم (٣٩) بتاريخ الحادى والعشرين من شهر رجب ١٤٢٥هـ الموافق الخامس من شهر سبتمبر ٢٠٠٤م .

المُشـير/
عمر حسن أحمد البشير
رئيـس الجمهورية

اليوبيل الذهبي للأمانة العامة لمجلس الوزراء يناير ٢٠٠٠م - التعديل شعار بسط الاتفاقية وعما لإتخاذ القرار

ملحق رقم (9)
لجنة المناقشة والحكم

البروفسيور علي محمد شمو
أستاذ الأجيال. المشرف على الرسالة.

البروفسيور بدر الدين أحمد إبراهيم
أستاذ الإعلام في الجامعات السودانية (المناقش الداخلي)

البروفسيور طارق مرغني محمود دياب
عميد البحث العلمي بجامعة القرآن الكريم (المناقش الخارجي)

البروفسيور كمال يوسف محمد علي
عميد الشئون العلمية بجامعة أم درمان الإسلامية
ممثل مدير جامعة أم درمان الإسلامية في حفل المناقشة
والحكم لرسالة الدكتوراه

الدكتور حافظ شريف علي عبد الرحيم
عميد كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية (حضور ومشاركة في حفل المناقشة والحكم)

ملحق رقم (10)
شهادة الدكتوراه والتوثيقات

جمهورية السودان
REPUBLIC OF THE SUDAN
جامعة أم درمان الإسلامية
OMDURMAN ISLAMIC UNIVERSITY

OIU/ 0011374

الرقم الجامعي: ١١٣٩٧/٤٤٦

30 JAN 2025
Omdurman Islamic University
Scientific Affairs Secretariat

الدراسات العليا

شهادة

تشهد جامعة أم درمان الإسلامية أن مجلس الأساتذة قد منح/ مزمل سليمان حمد محمد (السوداني الجنسية) درجة الدكتوراه في (الإعلام) تخصص (الإذاعة والتلفاز) بتقدير (ممتاز) من كلية الدراسات العليا بتاريخ: ٢٢ جمادى الأولى ١٤٤٦هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤م.

عنوان البحث:

السياسات الإعلامية للإذاعة (الراديو والتلفزيون) وتأثرهما بتقلبات الأنظمة السياسية

حررت له هذه الشهادة بناءً على طلبه.

د. حافظ شريف علي عبدالرحيم
عميد الكلية

مسجل الكلية

د. كمال يوسف محمد علي
أمين الشؤون العلمية

حررت بتاريخ: ٢٠٢٥/١/٢٩م.

30 JAN 2025
Omdurman Islamic University
Scientific Affairs Secretariat

P.O.Box 382 Omdurman
Fax: +249187511538 Phone: +249187714263

جمهورية السودان
09 FEB 2025

جمهورية السودان
REPUBLIC OF THE SUDAN
جامعة أم درمان الإسلامية
OMDURMAN ISLAMIC UNIVERSITY

OIL: 0011375

30 JAN 2025
Omdurman Islamic University
Scientific Affairs Secretariat

University No. 113978446

FACULTY OF POST GRADUATE STUDIES

CERTIFICATE

This is to certify that the Senate of Omdurman Islamic University has awarded/ MOZAMIL SULIMAN HAMED MOHAMED (Sudanese Nationality) the degree of Doctor of Philosophy (Ph.D) in Communication, Specialization: Radio & Television, with grade (Excellent) on 24th Nov. 2024 (A.D) 22nd Jumada Aloula 1446 (H) at Faculty of Post Graduate Studies.

Title of Thesis:

The Communication Policies of Broadcasting (Radio & Television) and their influenced by Fluctuation of Political Regimes

This certificate has been issued upon her request.

Yousif Elemam Ali Elshaikh
Faculty Registrar

Dr. Kamal Yousuf Mohammed Ali
Faculty Dean

Dr. Kamal Yousuf Mohammed Ali
Academic Affairs Secretary

Date: 26/1/2025.

(Any alteration on this certificate makes it invalid)

30 JAN 2025
Omdurman Islamic University
Scientific Affairs Secretariat

P.O.Box 382 Omdurman www.oiu.edu.sd E-mail: sfas@oiu.edu.sd
Fax: +249187511538 Phone: +249187714601

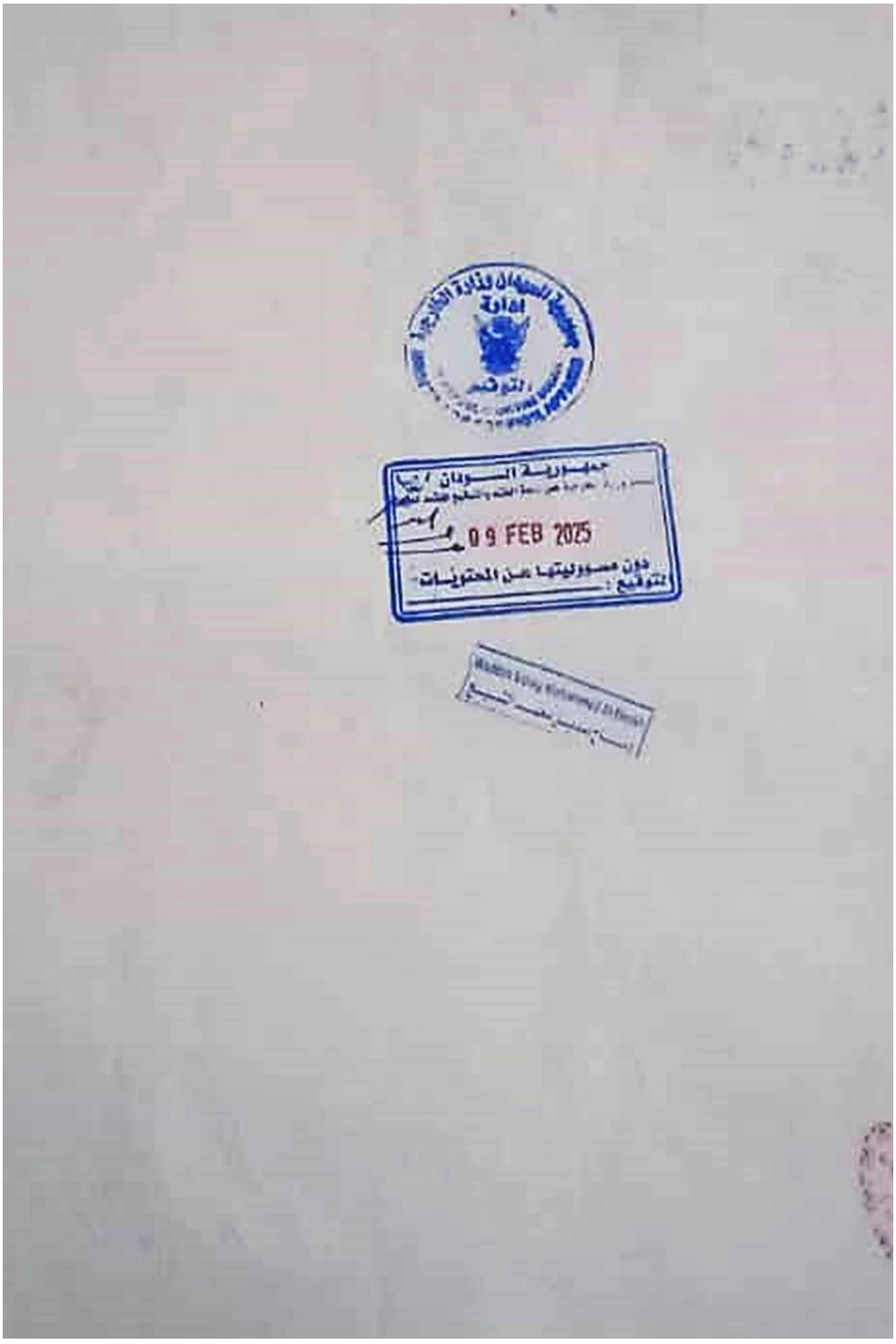
جمهورية السودان
09 FEB 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة ذاتية

الإسم/ مزمل سليمان حمد محمد عبد الله

Mozmil Suliman Hamed Mohamed

المعلومات الشخصية

الجنسية: سوداني

تاريخ الميلاد: 1966/5/9م

محل الميلاد: الدَّامر – ولاية نهر النيل – السودان

الإقامة المؤقتة الآن :

جمهورية مصر العربية المنيل – شارع محمد سالم عمارة رقم ٢٢ – الطابق الثالث – شقة رقم (٥)

هاتف القاهرة :

00201273931888

واتساب :

00249912930417

البريد الإلكتروني :

muzamilsuliman21@gmail.com

المؤهلات الأكاديمية :

- **دكتوراه فلسفة الإعلام** – كلية الإعلام جامعة أفريقيا العالمية بعنوان: "**فاعلية السياسات التحريرية لتعزيز العلاقات الدولية:** دراسة مقارنة لأداء هيئتي الإذاعة (الراديو والتلفزيون) بالسودان وأثيوبيا.
- **دكتوراه ثانية:** في السياسات الإعلامية – كلية الاعلام – جامعة أمدرمان الإسلامية بعنوان: "**السياسات الإعلامية للأذاعة (الراديو والتلفزيون) وتأثرها بتقلبات الأنظمة السياسية في السودان:** دراسة عينة من الخبراء والاختصاصيين في الفترة من 1956م إلى 2019م. بإشراف أستاذ الاجيال البروفيسور/ على محمد شمو شاع الدين، بتقدير ممتاز.
- **دكتوراه ثالثة:** في الآداب والعلوم الانسانية والترجمة – التخصص الدقيق في اللسانيات والتواصل والترجمة بتقدير مشرف جداً (أعلى درجة في سلم التقويم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمملكة المغربية)، بعنوان: "**دراسة نصية للدروس الحسنية المغربية**" للأستاذ الدكتور/ عبد الطيب

المجذوب أنموذجا، بإشراف أستاذ الاجيال البروفيسور/ عبد الكريم المرابط الطرماش من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بجامعة عبد المالك السعدي – بتطوان – المغرب.

- **حاصل على شهاد (الأبو ستيل) (Apostille) وهي الرخصة الدولية للعمل في التدريس للجامعات الاعضاء في شهادة الأبو ستيل.**
- **ماجستير في الاعلام من كلية الدراسات العليا** – جامعة امدرمان الإسلامية – تخصص الإذاعة (الراديو والتلفزيون) بتقدير (ممتاز) بعنوان: نظم الإدارة في المؤسسات الإعلامية وتأثيرها على الاداء المهني: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، عينة على المفصولين من وظائفهم وقفاً لقرارات (2003م).
- **بكالريوس** – تخصص علوم الإتصال من كلية جامعة وادي النيل – السودان – مارس (2006)م.
- **دبلوم معهد التربية** – شندي – نظام الأربع سنوات 1986م – 1989م
- **التعليم المتوسط:** مدرسة شرفي المتوسطة بالدامر (1983م – 1986م)
- **التعليم الإبتدائي:** مدرسة البروفيسور عبد الله الطيب – (الشمالية) بالدامر (1977م – 1983م).

العضوية:

- اتحاد الصحافيين السودانيين.
- اتحاد الصحافيين العرب.
- اتحاد الصحافيين الدوليين.
- الجمعية السودانية لعلوم الإتصال وهي: (جمعية سودانية علمية مهنية تعنى بعلوم الاتصال تسعى للنهوض بالإعلام السوداني).
- رئيس مؤسس لرابطة الإعلاميين لمحلية الدامر – ولاية نهر النيل – السودان.
- رئيس مؤسس لرابطة الاعلاميين بولاية نهر النيل.

أشهر البرامج الإذاعية والتلفزيونية:

- برنامج ضيف على الهواء عبر إذاعة ولاية نهر النيل – إعدادا وتقديمًا لمدة خمسة عشر عاماً على التوالي دون توقف.

- برنامج (آفاق) عبر قناة البحر الاحمر وهو برنامج وثائقي تفاعلي عن قضية مياه الشرب التقنية في ولاية البحر الأحمر، أعد وقدم من خلاله أربعين حلقة "تعتبر مرجعاً مهماً لصناع القرار في سبيل توفير مياه الشرب التقنية لأنسان ولاية البحر الأحمر.
- أعد وقدم عددا مقدر من برنامج المشهد الآن بتلفزيون السودان – والاذاعة السودانية.
- إعد وقدم برنامج (الخريف) وهو برنامج تفاعلي، يعنى بالتوعية لتداعيات فصل الخريف في السودان.
- أعد وقدم والاشراف على عدد من البرامج الأخبارية والعروض الاخبارية بالإذاعة وتلفزيون السودان.
- عمل مذيعاً ومقدماً للعديد من المناسبات العامة والمهرجانات والمؤتمرات والورش والسمنارات المتنوعة.
- تدرج في العمل الإذاعي مراسلاً للإذاعة السودانية من ولاية نهر النيل حتى عام 1991م
- منذ العام 1991م انتقل للعمل بأمدرمان متنقلاً ومتدرجاً في جميع الوظائف الإذاعية (مذيع – محرر – منتج برامج – رئيس فريق إذاعي – رئيس فريق تغطية ميدانية – مدير إدارة لتحرير الاخبار).
- مديرا للإذاعة العامة للأخبار والبرامج السياسية بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفترة من 2018م – 2019م.
- مدير إدارة البرامج السياسية بالإذاعة.

خبرات إدارية – إذاعية وإدارة مؤسسات أعلامية:

- مدير مؤسس لهيئة إذاعة وتلفزيون ولاية نهر النيل.
- مدير مؤسس لهيئة إذاعة ولاية البحر الأحمر.
- مدير التحرير لصحيفة القبس التي رئيس تحريرها الاستاذ/ محمد سعيد معروف والاستاذ عابد سيد أحمد.

أوراق علمية منشورة:

- دراسة نصية للدروس الحسنية المغربية، الأستاذ الدكتور/ عبد الله الطيب المجذوب أنموذجاً.
- مجلة أكاديمية شمال أوروبا للعلوم والبحث العلمي – تصدر عن المركز العربي الدنماركي للدراسات المستقبلية.

- مواصفات القائم بالاتصال في الإعلام المؤسس في ظل التحولات الرقمية : دراسة حالة وكالة السودان للأنباء – نوفمبر 2024م – وتقديم الورقة عبر نظام الذوم لمؤتمر الجامعة القاسمية الدولي، بعنوان: صناعة المحتوى بين الإعلام المؤسسي ووسائل التواصل الاجتماعي: إشكاليات التكامل والتنافس.

أوراق علمية:

- **ورقة عمل بعنوان:** رواية لتنمية وتطوير مدينة الدامر – حاضرة ولاية نهر النيل.
- ورقة علمية مقدمة لأجل تنمية وتطوير مكتبة بورتسودان العامة بعنوان: (آليات تطوير مكتبة بورتسودان من خلال مدخل إدارة الجودة الشاملة).

مشاركات علمية عالمية:

- **بحث علمي بعنوان:** توظيف الاعلام الامني في تعزيز الوعي بمخاطر جرائم الاحتيال المالي وانعكاساتها على الأمن القومي (جائزة الأمير: نايف للأمن العربي – فرع الدراسات الأسنية).

مؤلفات:

- **كتاب: عبر الأثير:** يحكي عن تاريخ العمل الإذاعي قدم له البروفيسور/ على محمد شمو شاع الدين.
- **كتاب: السودان وزامبيا** – علاقة الدم والتاريخ.
- **كتاب: أمير الطرب:** الفنان حسن خليفة العطبراوي (ملخص لمائة حلقة إذاعية أعدها وقدمها الدكتور/ مزمل سليمان حمد – أجرى فيها حوارات إذاعية مع أمير الطرب الاستاذ الراحل/ حسن خليفة العطبراوي، وأول فنان سوداني دخل بأغانيه السجون.

كتب تحت الطبع: (سلسلة السودان ودول الجوار)

- **السودان مصر – علاقة الدم والتاريخ.**
- **السودان وتشاد – علاقة الدم والتاريخ.**
- **السودان وأثيوبيا – علاقة الدم والتاريخ.**
- **السودان ودولة جنوب السودان بلدان في قطر واحد.**
- **السودان وليبيا – علاقة الدم والتاريخ.**
- **السودان والمملكة المغربية – علاقة الدم والتاريخ.**

- السودان وموريتانيا – علاقة الدم والتاريخ.
- السودان وأريتيريا – علاقة الدم والتاريخ.
- السودان وافريقيا الوسطى علاقة الدم والتاريخ.
- السودان وزامبيا علاقة الدم والتاريخ.

كتب اللغة والآداب والفنون والإعلام:

- كتاب: كيف تكتب بحثاً: الكتاب يتحدث عن ابرز مدارس ومناهج البحث العلمي في كتابة البحوث (الباكلوريوس والماجستير والدكتوراة).

٣- كتاب: في اللسانيات:

(أ) كيف تكتب نصاً: دراسة نصيا

(ب) القرآن أحسن الحديث للأستاذ/ الدكتور عبد الله الطيب المجذوب أنموذجاً.

(ج) الدروس الحسنية المغربية – مدرسة مدارس الآداب والفكر الإنساني.

٤- كتاب من قصص الأنبياء:

- كتاب حوى ثلاثين حلقة إذاعية كتبها للراديو (الاذاعة والتلفزيون) تناولت نشأة ومسيرة ثلاثين نبياً عليهم أفضل الصلاة والتسليم.

في مجال الاعلام:

أ) هيئات الإذاعة والتلفزيون في السودان (الماضي والواقع والمستقبل).

ب) الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون – الماضي والواقع والمستقبل.

ج) مواصفات القائم بالاتصال: بالتطبيق على وكالة السودان للأنباء.

د) سلسلة الموسوعة الاعلامية: السلسلة الأولى الاعلاميين السودانيين.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

د. مزمل سليمان حمد

- تاريخ الميلاد: 1966/5/9م - الدامر.
- دكتوراه الفلسفة فى الإعلام، كلية الإعلام جامعة أفريقيا العالمية
- دكتوراه الفلسفة فى الإعلام، كلية الاعلام، جامعة أمدرمان الإسلامية
- دكتوراه الفلسفة فى الآداب والعلوم الانسانية والترجمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدى -المغرب.
- ماجستير الإعلام من كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية.
- بكالوريوس، تخصص علوم الاتصال من كلية، جامعة وادى النيل.
- دبلوم معهد التربية - شندى، نظام الأربع سنوات

العضوية:

- عضو اتحاد الصحافيين السودانيين.
- عضو اتحاد الصحافيين العرب.
- عضو اتحاد الصحافيين الدوليين.
- عضو الجمعية السودانية لعلوم الاتصال وهى: (جمعية سودانية علمية مهنية تعنى بعلوم الاتصال تسعى للنهوض بالإعلام السودانى).
- رئيس مؤسس لرابطة الإعلاميين لمحلية الدامر - ولاية نهر النيل - السودان.
- رئيس مؤسس لرابطة الاعلاميين بولاية نهر النيل.

مؤلفات:

- كتاب: عبر الأثير: يحكى عن تاريخ العمل الإذاعى
- كتاب: السودان وزامبيا - علاقة الدم والتاريخ.
- كتاب: أمير الطرب: الفنان حسن خليفة العطبراوى.

APD
دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation